السلسلة الذهبية لإيضاح مضامين متون العقيدة السلفية (٤)

منحة البارئ

بشرح

شرح السنة للإمام البربهاري

تأليف: فضيلة الشيخ

أ.د. محمد بن خليفة بن علي التميمي

اعتنى به وأعده للنشر

عبد الجبار بن عبد العظيم بن محمد آل ماجد

المجلد الأول

دار الأمجد للطباعة والنشر

دار ابن عفان للنشر والتوزيع

منحة البارئ

بشرح

شرح السنة للإمام البربهاري

١

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى

١٤٤٥ هـ - ٢٠٢٤م

دار الأمجد
للطباعة والنشر
daralamajid@gmail.com

توزيع:
دار ابن عفان
للنشر والتوزيع
جوال: 01000573587
Ebnaffan@gmail.com

السِّلسِلَةُ الذَّهَبِيَّةُ لِإيضَاحِ مَضَامِينِ مُتُونِ العَقِيدَةِ السَّلَفِيَّةِ (٤)

منحة البارئ

بشرح

شرح السنة للإمام البربهاري

تأليف: فضيلة الشيخ

أ.د. محمد بن خليفة بن علي التميمي

اعتنى به وأعده للنشر

عبد الجبار بن عبد العظيم بن محمد آل ماجد

المجلد الأول

دار الإمجاد للطباعة والنشر

دار ابن عفان للنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المعتني

إنَّ الحمدَ لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمَّداً عبده ورسوله.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ١٠٢﴾ [آل عمران].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ١﴾ [النساء].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ٧١﴾ [الأحزاب].

أما بعد: فإنَّ أصدق الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

وبعد:

فإن من أوجب الواجبات، وألزم المهمات، أن يتعلم المسلم أصول دينه، ويتعرف عليها، فبمعرفتها يتحصل على تمام النجاة في الدارين، وبخلاف ذلك ومقداره يكون عطبه وهلاكه.

وإن من أصول الإسلام العظيمة، ومبانيه الجليلة، معرفة ما يتعلق بالركن الأول من أركان الإسلام، وهو ركن الشهادتين: «**شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله**»، وهذا الركن قد احتوى جملتين لا انفكاك بينهما، ولا تتم الأولى إلا بالأخرى، وهما مفتاح الدخول إلى دين الإسلام، والخلود في دار السلام.

فالشطر الأول من هذه الجملة المباركة، فيه إثبات الألوهية لله تبارك وتعالى، وأنه المتفرد والمستحق للعبادة وحده لا شريك له، وأما الشطر الثاني: ففيه إثبات الرسالة لمحمد ﷺ، وأنه مرسلٌ من ربه تبارك وتعالى.

وقد أفاض علماء الإسلام في بيان أهمية هاتين الشهادتين، وعظم هاتين

الجملتين، وقيام الإسلام عليهما، وأفردوا لكل جملة منهما مصنفات تشرح مجملها، وتبين مقاصدها، وتوضح نواقضها.

«وعقيدة السلف الصالح عَنِيَ بتوثيقها وبيانِ أدلَّتها وَشَرَحَهَا جماعاتٌ من الأئمة الكبار، في مصنفات كثيرة، استقلالاً وضمناً؛ منها المؤلفات الموسومة بـ«السُّنَّة»؛ أي: المعتقد، وهي تربوا على مئتين وخمسين مؤلفاً، منها: «السُّنَّة» لابن أبي عاصم، و«السُّنَّة» لعبد الله ابن الإمام أحمد، و«السُّنَّة» للخلال، و«السُّنَّة» لأحمد بن الفرات أبي مسعود الرازي، و«السُّنَّة» لإسماعيل بن أسيد المديني، و«السُّنَّة» لابن القاسم ـ صاحب مالك ـ، و«الصفات والرد على الجهمية» لنعيم بن حماد، و«السُّنَّة» للأثرم، و«السُّنَّة» لحرب بن إسماعيل الكرماني، و«السُّنَّة» لابن أبي حاتم، و«السُّنَّة» لابن جرير الطبري، و«السُّنَّة» للطبراني، و«السُّنَّة» لأبي الشيخ الأصبهاني، و«السُّنَّة» لأبي القاسم اللالكائي، و«السُّنَّة» لمحمد بن نصر المروزي، و«عقيدة السلف أصحاب الحديث» للإمام الصابوني، و«الإبانة» لابن بطة، و«التوحيد» لابن خزيمة، و«التوحيد» لابن منده، و«الإيمان» لابن أبي شيبة، و«الإيمان» لأبي عبيد القاسم بن سلام، و«شرح السُّنَّة» للمزني ـ صاحب الشافعي ـ، و«شرح السُّنَّة» للبغوي، و«شرح مذاهب أهل السُّنَّة» لابن شاهين، و«الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السُّنَّة» لقوام السُّنَّة أبي القاسم الأصبهاني، و«أصول السُّنَّة» لأبي عبد الله ابن أبي زمنين، و«الشريعة» للآجري، و«اعتقاد أهل السُّنَّة» لأبي بكر الإسماعيلي، و«السُّنَّة» للبربهاري، و«الإيمان» لابن منده، و«الإيمان» للعدني، و«العرش» لابن ابي شيبة، و«القدر» لابن وهب، و«القدر» لأبي داود، و«الرؤية»، و«الصفات»، و«النزول» للدارقطني، و«جواب أهل دمشق في الصفات» للخطيب البغدادي..» وغيرها كثير كثير[1].

وهكذا كُتب من جاء بعد هؤلاء من أهل السُّنَّة، ككتب ابن عبد البر، وابن قدامة المقدسي، وابن تيمية، وابن القيِّم، والذهبي، وابن كثير، ومحمد بن عبد الوهاب، ... وغيرهم؛ فيها بيان المعتقد الصحيح، والاحتجاج له، وكشف شبهات أهل الأهواء.

إن خدمة كتب العلم ولا سيَّما ما يتعلق بأصول الدين من أفضل الأعمال وأكثرها نفعاً لطلاب العلم، بل لعموم المسلمين.

---

(١) انظر كتاب «المعتقد الصحيح» للشيخ عبد السلام بن برجس رَحِمَهُ اللَّهُ.

وكتاب «الفتوى الحموية لشيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ» من أمهات الكتب التي نفع الله بها عامة المسلمين وخاصتهم في هذا الزمان. وقد اعتنى بشرحه العلماء والمشايخ على مر السنين ما بين شارح ومعلق ومحشي ومختصر ومخرج.

وممن ساهم في هذا صاحب الفضيلة الشيخ الأستاذ العلَّامة الدكتور:

محمد بن خليفة بن علي التميمي حفظه الله، وله شروح عدة على هذا الكتاب، منها الذي بين يديك أيها القارئ الكريم، وقد سمَّاه شيخنا: «**منحة الباري بشرح «شرح السُّنّة للإمام البربهاري»**» وهو كتاب نفيس لا يستغني عنه طلاب العلم، لما حواه من فوائد جمَّة وتأصيل بديع.

ونسأله سبحانه أن يجزي صاحب الفضيلة الشيخ الدكتور محمد بن خليفة بن علي التميمي خير الجزاء وأن يمتعه بالصحة والعافية ويبارك له في عمره وعمله وعلمه.

كما نسأله جلَّ ثناؤه أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم مقرباً إليه مباركاً نافعاً لعباده إنه سميع مجيب.

وصلَّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

عبد الجبار بن عبد العظيم بن محمد آل ماجد
A.j.majid@hotmail.com

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المؤلّف

الحمدُ لله، نحمدُه ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، صلَّى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا كثيرًا.

ثم أما بعد... فهذا شرح لكتاب «شرح السنة» للإمام أبي محمد الحسن بن علي بن خلف البربهاري ـ رحمه الله تعالى ـ، وهي عقيدةٌ موافقة لما يعتقده أهل الحديث والأثر، أهل السنة والجماعة، وتكتسب أهميةً لدى علماء أهل السنة، فهو يُعدُّ من الكتب المتقدمة، وحوى جُلّ أصول مسائل الاعتقاد.

* دوافع شرح هذا المتن:

دفعني لشرح هذا المتن عدة أمور منها:

الأمر الأول: أهمية هذا المتن، حيث يُعدّ هذا المتن من المتون الهامة التي حفظت لنا معتقد أهل السنة والجماعة، وكثيرًا ما يرد ذكره والإشارة إليه في كتب الاعتقاد التي جاءت بعده، وخدمة هذا النوع من المتون فيه إحياء لمنهج السلف الصالح، ونشر له بين طلبة العلم.

الأمر الثاني: الرغبة في إحياء هذا النوع من الشروح باعتبار أن هذه المتون بمثابة الجسر الموصل إلى سنة النبي ﷺ علمًا وفهمًا وفقهًا واعتقادًا، ففقه الاعتقاد أمر ضروري باعتبار أن المسلم متعبَّد بذلك الفهم السليم حتى يسلم معتقده من شوائب البدع والأهواء والفتن.

الأمر الثالث: حاجة طلبة العلم لفهم عبارات هذا النوع من المتون التي اعتنت بتأصيل قواعد أهل السنة على وجه الإجمال دون التعرض لتفاصيل تلك القواعد، وما يلحقها من مسائل.

ومن هنا، تمسُّ الحاجة إلى شرح تلك القواعد على وجه التفصيل وما تحتويه من مسائل وفروع يتعين على طالب العلم معرفتها ليتمكن من فهمها حتى لا يحمِّل تلك النصوص ما لا تحتمل، أو تقصر معرفتها على فهمٍ قاصر ناتج عن قلة دراية بكلام العلماء وما وجَّهوا فيه الاختلاف الذي يقع بين بعضِ العبارات والقواعد إن وجد.

* المنهج المتبع في الشرح:

هذا الشرح في أصله عبارة عن دروس ألقيتها على بعض طلبة العلم ثم قمت بإعادة النظر فيها بعد تفريغها، وسرت فيها على مسلك المؤلفين من التوثيق والعزو والتعليق والتوضيح والشرح والبيان.

قد سلكت في هذا الشرح مسلك التوسع في بيان وشرح مسائل الكتاب، وذلك لسببين هما:

السبب الأول: رأيت أن الأنفع في الشروح هو التوسع كما وقع في «شرح العقيدة الطحاوية» للعلامة ابن أبي العز الحنفي رَحِمَهُ اللَّهُ، وقد أثنى على هذا الشرح عدد كبير من أهل العلم، وقد تميز الشرح بالتوسع والبسط للمسائل التي تناولها المتن، وكما فعل الشيخ سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب صاحب كتاب «تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد»، فأحببت أن أسلك هذا المسلك متأسيًا بمن سبق.

والسبب الثاني: رأيت أن الشروح المعاصِرة التي تناولت «شرح السنة» للبربهاري جُلُّها عبارة عن تفريغ لدروس صوتية لم تخضع للمراجعة والتوثيق، فضلًا عن كونها أقرب إلى التعليقات منها إلى الشروح، وكان الكلام فيها عن المسائل مقتضبًا ومختصرًا لا أراه محقِّقًا للمقصود في شرح مسائل تحتاج إلى البسط والتوضيح والبيان.

ولهذين السببين رأيت أن أقوم بشرح موسَّع للمسائل الواردة في هذا المتن بحسب ما وقفت عليه من كلام أهل العلم المتقدمين والمعاصرين، وذلك بهدف أن ينتفع بها المبتدئ في طلب العلم، ولتكون مرجعًا للباحثين في مسائل أصول الدين التي أوردها البربهاري في شرحه.

وقد سلكت في الشرح مسلك الاستعانة بكلام أهل العلم في تلك المسائل، ومستعينًا ـ بعد فضل الله وتوفيقه ـ بكتب الفضلاء الذين بسطوا القول في تلك المسائل العقدية وأصولها وخدموها، فكلما وجدت مسألة خدمت بشكل جيد أفدت من تلك البحوث والرسائل التي تناولت الموضوع، وسعيت إلى توثيق ذلك في الحواشي.

وقد استفدت كذلك من بعض المواقع الإسلامية مثل موقع الدرر السنية، وموقع الإسلام سؤال وجواب، وموقع الألوكة، وملتقى أهل الحديث، وغيرها من المواقع متى ما وجدت التوثيق والإحالة للمصادر.

أما عن متن الكتاب فقد اعتمدت على النسخة المحققة للكتاب بتحقيق الباحث عبد الرحمٰن بن أحمد الجميزي[١]، وأفدت كذلك من تعليقاته على حواشي الكتاب في العزو والتوثيق مع التوسع والزيادة أحيانًا.

وقمت بتمييز نص المتن باللون الأحمر الداكن عند بداية شرح كل فقرة من فقراته، وكذلك عند ذكر المتن أثناء الشرح.

ولا أدعي الكمال في هذا الشرح، فهو شأنه شأن أي جهد بشري قابل للصواب والخطأ والنقص والقصور والخلل، فإن حصل به المقصود فالحمد لله ﷻ ظاهرًا وباطنًا، وإن حصل فيه زلل وخطأ فأستغفرُ الله وأتوب إليه، وآخرُ دعوانا أن الحمدُ لله ربِّ العالمين.

حرر في يوم الجمعة
الموافق ١٢/جمادى الآخِرة/١٤٤١هـ

(١) شرح السنة للبربهاري، تحقيق: عبد الرحمٰن بن أحمد الجميزي، نشر: دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض.

توطئة

قبل أن نبدأ في شرح هذا المتن الجليل، أود أن أقدم بتوطئة في أهمية موضوعه من خلال مقدِّمتين:

* المقدمة الأولى:

أولًا: مفهوم علم العقيدة.

يُعنى علم العقيدة بجانب الباطن في مقابل علم الفقه الذي يعنى بالأحكام الظاهرة، فجوانب العقيدة في أساسها وقواعدها هي أمور باطنة، وإذا أطلق الباطن هنا فإنه يتناول أمرين:

الأمر الأول: جانب الفكر والنظر.

الأمر الثاني: جانب الإرادة والعمل.

فهذا العلم يعنى بهذين الجانبين في داخل الإنسان، فيتناوله:

- من جانب عقله ونظره وفكره.
- ومن جانب إرادته وعمله.

ومن الأدلة على ذلك:

- إذا تأملنا قول الله ﷻ في تزكية نبيه ﷺ في هذه الجوانب عند قوله ﷻ: ﴿مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ۝٢﴾ [النجم: ٢]، فالله زكَّى نبيه ﷺ وأخبر بكماله في الجانبين:

١ ـ في جانب الرشد، والرشد كما هو معلوم ضده الغواية، والرشد يكون في العقل، ولذلك قال الله تعالى في شأن اليتامى: ﴿فَإِنْ ءَانَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْدًا فَٱدْفَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ أَمْوَٰلَهُمْ﴾ [النساء: ٦]، فمال اليتيم لا يُدفع إليه إلا إذا كان أحسن التصرف، فلا يُدفع المال لليتيم ببلوغه سنًّا محددة، ولكن بقدرته على حسن التصرف فيه، وهذا يكون من جهة عقله.

٢ ـ وفي جانب الهدى، والهدى ضده الضلال.

- وإذا تأملنا كذلك قول النبي ﷺ في تزكيته للخلفاء الراشدين المهديين، قال في

تزكيته لخلفائه: «**عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ**»(١)، فأخبر عنهم بهذين الوصفين:

- الرشد. - والهدى.

وقلنا: إن الرشد ضد الغواية، والهدى ضد الضلال، فلاحظ هذه المناسبة مع ما ورد في قوله ﷻ: ﴿مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ۝٢﴾ [النجم: ٢]، فأخبر برشدهم وهدايتهم.

ولذلك، كما جاء في الحديث من دعاء النبي ﷺ أنه قال في دعائه: «**اللَّهُمَّ أَلْهِمْنِي رُشْدِي، وَأَعِذْنِي مِنْ شَرِّ نَفْسِي**»(٢).

• ويتأكد هذا المعنى إذا تأملنا في قول النبي ﷺ: «**وَأَصْدَقُهَا حَارِثٌ، وَهَمَّامٌ**»(٣)، فهذان الاسمان أصدق وصف على الإنسان، فالحارث: بمعنى الكاسب العامل(٤)، فالإنسان في داخله في إرادة وعمل دائم، إما إلى خير وإما إلى شر، وهذا لا يتوقف مع الإنسان حتى في ساعات نومه، وهمَّام: من الهم والتفكير(٥)، فهذان أصدق وصف على الإنسان كما أخبر النبي ﷺ.

فإذا كان هذا الوحي جاء ليخاطب الإنسان، فإن أول ما سيخاطب هذا الإنسان في داخله؛ لأن هذه الجوارح التي متعك الله تعالى بها ما هي إلا تبع وجند لهذا الباطن ولذلك، القلب إذا ذكر في النصوص، كما في قوله ﷻ: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ ۝٤٦﴾ [الحج: ٤٦]، فالعلماء أن النصوص تطلق في هذا الجانب، وقد يراد بالقلب جانب الإرادة، وقد يراد بالقلب مجموع الأمرين: أمر الفكر والنظر، وأمر الإرادة والعمل(٦).

ثانيًا: وظيفة علم العقيدة.

يأتي علم العقيدة ليوجه الإنسان من داخله، فإذا أصبحت ترى الأمور وتنظر

---

(١) أخرجه ابو داود، رقم (٤٦٠٧)، وقال الشيخ الألباني في الصحيحة: «حديث صحيح»، رقم (٢٧٣٥).

(٢) أخرجه أحمد، رقم (١٩٩٩٢)، والترمذي (٣٤٨٣) واللفظ له من حديث عمران بن حصين ﷺ، وإسناده عند أحمد صحيح على شرط مسلم، كما قال محققو «المسند».

(٣) أخرجه أبو داود، رقم (٤٩٥٠)، قال الشيخ الألباني: حديث صحيح دون قوله: «**تسمُّوا بأسماء الأنبياء**»، في كتاب سنن أبي داود، الصفحة/الرقم (٢٨٧/ ٤٩٥٠).

(٤) انظر: معالم السنن للخطابي (٤/ ١٢٦).

(٥) انظر: مجموع الفتاوى (٧/ ٤٣).

(٦) رسالة في العقل والروح لابن تيمية (٥٤)، انظر أيضًا: مجموع الفتاوى (٢٧/ ٧).

إليها، وتفكر فيها بوحي من الله ﷻ، فأنت ستراها كما ينبغي أن تكون فيه، وكما يجب أن تكون عليه. وإذا كانت هذه الإرادة في داخلك تبعًا لأوامر الله ﷻ، وأوامر رسوله ﷺ، فإن هذه الإرادة ستستقيم على أمر الله ﷻ.

ولذلك، القرآن كله لا يخرج عن أمرين:

- إما أخبار. • وإما أوامر ونواهي.

فالأخبار: تخاطب الجانب النظري الفكري العلمي.

والأوامر والنواهي: تخاطب الجانب الإرادي العملي.

فلا يخرج القرآن كله عن هذين الأمرين. فجاءت هذه الأخبار لتصحح من الفكر والنظر.

• فإذا جئت إلى توحيد الله ﷻ ستجد فيه مجموع الأمرين:

ـ أن تعرف الله. ـ وأن تعبد الله.

فهذه المعرفة من خلال نصوص الوحي جاءت لتخاطب هذا العقل فتعرِّفه بأسماء الله، وصفاته، وأفعاله، فأنت لم تر الله ﷻ، ولن ترى الله ﷻ في هذه الدنيا كما جاء في الحديث: «**تَعَلَّمُوا أَنَّهُ لَنْ يَرَى أَحَدٌ مِنْكُمْ رَبَّهُ ﷻ حَتَّى يَمُوتَ**»[1]، فلا سبيل إلى معرفة الله تعالى إلا من طريق ما أخبر في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ.

فإذا أنت أخذت من هذا الطريق باب معرفة الله في أسمائه وصفاته وأفعاله، استقام نظرك، فأثبتَّ لله ما أثبته لنفسه، ونفيتَ عنه ما نفاه عن نفسه مع إثبات كمال ضده كما هي قواعد الشرع في ذلك. فإذًا أنت في أهم وأوجب الأمور ألا وهو أمر العقيدة، فإذا درست هذا الجانب لا يكفيك فيه جانب المعرفة فقط؛ بل أيضًا جانب الإرادة والعمل، فأنت يجب أن تعرف الله وأن تعبد الله ﷻ، فلا يتم لك إيمانك بالله ﷻ حتى تعبده، فبالتالي هذه إرادة تكون أمرًا ونهيًا تبعًا لأوامر الله تعالى ونواهيه.

قال تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: ٧]، فتستقيم هذه الإرادة، فبمجموع هذين الأمرين يستقيم لك توحيد الله ﷻ.

• ولا يتم لك إيمانك بالنبي ﷺ كذلك إلا بمجموع الأمرين، فأنت يجب أن:

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه (٤/ ٢٢٤٥).

ـ تصدقه فيما أخبر: وهذا الجانب العلمي.

ـ وتطيعه فيما أمر: وهذا الجانب العملي.

فإذًا، علينا أن نعلم أن الله ﷻ من حين إهباط آدم إلى هذه الأرض خاطبه فقال: ﴿قُلْنَا ٱهْبِطُوا۟ مِنْهَا جَمِيعًا ۖ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى﴾ [البقرة: ٣٨].

فالله تعالى أودع في هذا الإنسان هاتين القوتين ولم يتركه هملًا، قال تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَن يُتْرَكَ سُدًى ﴿٣٦﴾﴾ [القيامة: ٣٦]، وإنما بعث له الرسل وأنزل له الكتب. فهذه الرسل وهذه الكتب جاءت لتخاطب هذا الإنسان أولًا من داخله بما أودع الله تعالى فيه من هاتين القوتين: قوة العلم، وقوة العمل.

فتأتي جوانب العقيدة لترسِّخ هذه القواعد، فإذا ترسخت هذه القواعد وثبتت انبنى عليها ما بعدها، فأنت إذا جئت تتعلم أمرًا فقهيًّا أو تدرس مسألة أصولية، أو مسألة في التفسير أو نحو ذلك، فإنما هي تنبني على هذا المعتقد الذي تعتقده، فهل أنت تؤمن مثلًا بكلام الله ﷻ، وبكلام رسوله ﷺ؟ وتصدق بما جاء فيهما؟

فعند هذا يكون هذا الإيمان ـ بأن ذلك لا يكون إلا عن طريق وحي الله ﷻ ـ أمرًا اعتقاديًّا ينبني عليه ما سيأتي بعده من علوم. ولذلك، العقيدة تأتي في المقام الأول، وتأتي على أنها أساس يجب أن يغرس وأن يزرع في قلب كل واحد منا، فهذا أمر يجب التنبه إليه. فكثير من الناس عندما يتناول جوانب العقيدة يتناولها حفظًا، ولا يدرك كيف يطبقها على ذات نفسه، فكلما تناولت مسألة من مسائل العقيدة فاعلم أنها تخاطب فيك هذا الباطن، فانظر إلى أي هذين الجانبين يأتي الخطاب، هل هو لجانب العلم أو هو لجانب العمل؟ مجموع هذا في كلام الأئمة عندما قالوا: «الْإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ»[1]، اختصروا لك هذا بعبارة قصيرة لكن لها دلالات عظيمة، ومقصود العلماء بكلمة (قول)؛ أي: علم.

فيجب أن تعنى بهذين الجانبين. فعندما ندرس ما سيأتي من مسائل أو قضايا فاعلم أنها تخاطب هذه الجوانب فيك أنت أيها الإنسان. ولذلك، قال الله ﷻ بعد أن أخبر بأنه سيأتي منه الهدى: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴿١٢٣﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ ﴿١٢٤﴾ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِىٓ أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا ﴿١٢٥﴾ قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ ءَايَٰتُنَا فَنَسِيتَهَا ۖ وَكَذَٰلِكَ ٱلْيَوْمَ تُنسَىٰ ﴿١٢٦﴾﴾ [طه: ١٢٣ ـ ١٢٦].

---

(١) انظر: كتاب السنة لعبد الله بن أحمد، باب: من زعم أن الله لا يتكلم (١/ ١٧٤).

فالله تعالى أنزل وحيًا، وأرسل رسولًا، وهذا الوحي إذا جئت إلى القرآن فالقرآن كله دعوة للتوحيد كما يقول ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «كل آية في القرآن فهي متضمنة للتوحيد شاهدة به داعية إليه، فإن القرآن:

إمَّا خبر عن الله وأسمائه وصفاته وأفعاله فهو التوحيد العلمي الخبري،

وإمَّا دعوة إلى عبادته وحده لا شريك له وخلع كل ما يُعبد من دونه فهو التوحيد الإرادي الطلبي.

وإمَّا أمر ونهي وإلزام بطاعته في نهيه وأمره فهي حقوق التوحيد ومكملاته.

وإمَّا خبر عن كرامة الله لأهل توحيده وطاعته وما فعل بهم في الدنيا وما يكرمهم به في الآخرة فهو جزاء توحيده.

وإمَّا خبر عن أهل الشرك وما فعل بهم في الدنيا من النكال وما يحل بهم في العقبى من العذاب فهو خبر عمن خرج عن حكم التوحيد.

فالقرآن كله في التوحيد وحقوقه وجزائه وفي شأن الشرك وأهله وجزائهم»[(١)].

فالقرآن كله دعوة للعقيدة؛ لأن القرآن إما خبر عن الله وأسمائه وصفاته وأفعاله، وهذا التوحيد العلمي الخبري، وإما دعوة لعبادته عَزَّ وَجَلَّ وهذا التوحيد الإرادي الطلبي. ولذلك، عندما قسم العلماء التوحيد في أكثر التقسيمات، قسموا هذه القسمة الثنائية التي تعني دلالة علم العقيدة، فقالوا: التوحيد ينقسم إلى قسمين:

- التوحيد العلمي الخبري.
- والتوحيد الإرادي الطلبي[(٢)].

أو بعبارة أخرى، قالوا:

- توحيد المعرفة والإثبات.
- وتوحيد القصد والطلب[(٣)].

أو بعبارة أخرى، قالوا:

- التوحيد القولي.
- والتوحيد العملي[(٤)].

---

(١) مدارج السالكين (٣/ ٤٥٠).

(٢) ممن ذكر ذلك ابن القيم في كتابه مدارج السالكين (٣/ ٤٥٠)، وابن تيمية في الصفدية (٢/ ٢٢٨).

(٣) ممن ذكر ذلك ابن القيم في كتابه مدارج السالكين (٣/ ٤٤٩).

(٤) ممن ذكر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية. انظر: مجموع الفتاوى (١/ ٣٦٧).

أو بعبارة أخرى قالوا:

- توحيد السيادة.
- وتوحيد العبادة.

وهذه القسمة تعود إلى اعتبار ما يجب على ذات الإنسان. فأنت يجب أن تعرف الله، ويجب أن تعبد الله، ولا تَنافي بين هذه القسمة والقسمة الثلاثية، فهنا باعتبار ما يجب على الموحِّد، وهناك في القسمة الثلاثية: توحيد الربوبية، وتوحيد الأسماء والصفات، وتوحيد الألوهية، هذا باعتبار ما يجب لله.

فالأقسام أو التقسيمات تأتي لأمور اعتبارية، فإذا نظرت باعتبار ما يجب عليك أنت الموحد فعليك أن تعرف الله وأن تعبد الله في الجانبين، وإذا نظرت إلى ما يجب لله ﷻ فيجب أن توحده في أفعاله، وفي أسمائه وصفاته، وفي عبادته فلا يكون العبد موحدًا حتى يحقق هذه الأنواع الثلاثة.

«وقد تنوعت عبارات علماء أهل السنة في التعبير عن أنواع التوحيد، ولكنها مع ذلك التنوع متفقة في المضمون، ولعل السبب في ذلك هو أن تلك التقسيمات مأخوذ من استقراء النصوص ولم يُنص عليها باللفظ مباشرة»[١].

وكيف لا يكون القرآن دعوة إلى التوحيد وهو الأساس الذي خلق الله تعالى الخلق من أجله: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾﴾ [الذاريات: ٥٦]، فعندما فسَّرها العلماء قالوا: المعنى ليعبدون؛ أي: ليوحِّدون[٢].

فإذًا، لا غرابة أن يحتل هذا العلم مثل هذه المكانة، ومثل هذه المنزلة العظيمة في هذا الدين، باعتبار أن هذا هو القاعدة والأساس، وهو الذي ينبني عليه أمر الباطن. فلذلك، أنت في جميع أعمالك، وفي جميع أقوالك حتمًا ولا محالة تنطلق من اعتقاد، فإن كان اعتقادًا صحيحًا كانت تلك الأعمال والأقوال على هذا الأساس، وإن كان اعتقادًا منحرفًا وباطلًا كانت تلك الأقوال والأعمال على هذا الأساس المنحرف الباطل.

فيجب أن نعنى أول ما نعنى بأمر العقيدة، وأن نعنى بهذين الجانبين لكي نفهم مفهوم العقيدة.

والإمام البربهاري يقرر جملة من الأمور في المعتقد تخاطب هذا الباطن، وهذا

---

(١) انظر: كتاب معتقد أهل السنة والجماعة في توحيد الأسماء والصفات (ص٣٧).
(٢) انظر: صحيح البخاري (٦/ ١٣٩).

الداخل فيه، فمثلًا أول ما يعرض إليه أمر السنة والاعتصام ولزوم الجماعة، ويقرر هذا الأصل الذي تتفرع منه جملة من الأصول، بمعنى أنه يجب أن توقن، وتعتقد، وأن تعلم أن هذا الدين كامل، وأن الدين ليس بحاجة إلى من يزيد فيه أو ينقص منه. فإذا تقرر هذا عندك عرفت ولزمت أوامر الله وأوامر رسوله ﷺ، فلا تزد عليها ولا تنقص. فيستقيم هذا الجانب فيك فكرًا، وإذا استقام فيك فكرًا استقام فيك سلوكًا، فهذه مقدمة أولى.

❋ المقدمة الثانية:

نحن نعلم من خلال استقراء تاريخ هذه الأمة، أن النبيَّ ﷺ كما أخبر الله تعالى عنه، وكما جاء على لسانه صلوات الله وسلامه عليه، أنه ما مات إلا وقد كمل هذا الدين، فالله ﷻ أنزل عليه في حجة الوداع تلك الآية: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، فكل مؤمن يعتقد، ويوقن، ويعلم علمًا يقينيًّا أن هذا الدين كامل، وقد قال ﷺ: «**لَقَدْ تَرَكْتُكُمْ عَلَى مِثْلِ الْبَيْضَاءِ، لَيْلُهَا كَنَهَارِهَا، لَا يَزِيغُ بَعْدِي عَنْهَا إِلَّا هَالِكٌ**»(١).

فكل واحد منا يؤمن ويوقن أن النبيَّ ﷺ بلَّغ البلاغ المبين، وأنه نصح للأمة، وأنه جاهد في الله حق جهاده حتى أتاه اليقين من ربه. ثم إن النبي ﷺ أخبر بقوله: «**فَإِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ بَعْدِي فَسَيَرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا**»(٢)، وأخبر وقال: «**افْتَرَقَتِ الْيَهُودُ عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، فَوَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ، وَسَبْعُونَ، فِي النَّارِ، وَافْتَرَقَتِ النَّصَارَى عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، فَإِحْدَى وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ، وَوَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَتَفْتَرِقَنَّ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ، وَثِنْتَانِ وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ**»، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَنْ هُمْ؟ قَالَ: «**الْجَمَاعَةُ**»(٣)، فأخبر بافتراق هذه الأمة.

وأمرَ النبي ﷺ بلزوم سنته، فقال: «**عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ بَعْدِي، عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ**»(٤)، وحذر من البدع، وقال: «**وَإِيَّاكُمْ**

---

(١) أخرجه ابن ماجه، رقم (٥)، وحسنه الألباني في صحيح ابن ماجه.
(٢) أخرجه أبو داود، رقم (٤٦٠٧)، وصححه الألباني في صحيح أبي داود.
(٣) أخرجه ابن ماجه، رقم (٣٩٩٢)، وصححه الألباني في صحيح ابن ماجه.
(٤) أخرجه الترمذي (٢٦٧٦)، وابن ماجه (٤٢)، وابن حبان (٥)، وصححه الألباني في الصحيحة، رقم (٢٧٣٥).

وَمُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ، فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»[١]، وهذا نعرفه من كلام الله ﷻ، ومن كلام نبيِّه ﷺ. فقد حصل الافتراق الذي أخبر به النبي ﷺ، كما هو معلوم في استقراء التاريخ، في أواخر عهد الخلفاء الراشدين بدأت بدعة التشيُّع، وبدأت بدعة الخوارج، تلاها بدعة الإرجاء والقدر، ثم تلاها بدعة التجهم والجهمية، ثم تلاها بدعة التصوف. وبدأت البدع تظهر في الأمة شيئًا فشيئًا، والبدع أول ما تظهر على نطاق محدود ضيق، فمعلوم أنه في ذاك الوقت كانت أمصار الإسلام كما يقول ابن تيمية: «هي الحجاز والشام والعراقان»[٢]؛ أي: العراق وخراسان، هذه كانت أمصار الإسلام الكبرى.

والإسلام امتد شرقًا وغربًا إلى غير ذلك، لكن إلمامة بالتاريخ تُظهِر مثل قيمة هذا الكتاب. فالكوفة كانت سببًا لظهور التشيع، وإلى ظهور فتنة الإرجاء، والإرجاء كما هو معلوم هو: تأخير العمل عن مسمَّى الإيمان.

البصرة خرج منها بدعة القدر، فالقدرية خرجوا من البصرة، وكذلك بدعة الاعتزال، فالمعتزلة خرجت من البصرة، والتصوف أيضًا خرج من البصرة، فهذه أربع بدع خرجت من العراق، يتبعها بدعة أخرى من العراق الآخر من خراسان، وهي بدعة التجهم، إنكار الصفات، وهي أخطرها؛ لأن تلك البدع لم تلغ النصوص، إنما كانت بناء على استشهاد بالنصوص بطريق خاطئ، لكن بدعة التجهم وإنكار الصفات ردٌّ للنصوص.

وظهر من الشام شيء من بدعة القدر، وكذلك النَّصْب؛ أي: عداء آل البيت، فالنصب والقدر ظهر بعضه من غَيلان الدمشقي، وظهر كذلك النواصب في الشام.

أما المدينة النبوية بحكم من كان فيها من أصحاب النبي ﷺ فلم تظهر بها أصول هذه البدع[٣].

وبحمد الله تعالى، من أول ظهور هذه البدع وأصحاب النبي ﷺ يتصدُّون لها، فهذا عبد الله بن مسعود رضي الله عنه كان ساكنًا في البصرة وبَّخ مَن وبَّخ من أهل البدع عندما أظهروا بدعة الذِّكر الجماعي، فوبَّخهم وقال لهم موبخًا: «من كان منكم مستنًّا فليستن بأصحاب النبي ﷺ فإنهم أبر هذه الأمة قلوبًا، وأعمقها علمًا، وأقلها تكلفًا،

---

(١) أخرجه أبو داود، رقم (٤٦٠٧)، وصححه الألباني في صحيح أبي داود.
(٢) انظر: كتاب التبصير في الدين، باب الفرقة السابعة عشر، الجزء/الصفحة (١/ ١٨٤).
(٣) انظر لبيان تسلسل البدع عند شيخ الإسلام ابن تيمية: مجموع الفتاوى، د.ط (٢٨/ ٤٨٩).

قومًا اختارهم الله لصحبة نبيه، وإقامة دينه، فاعرفوا لهم حقهم، فإنهم كانوا على الهدى المستقيم»[١].

فكذلك ابن عباس اجتمع بالخوارج وعاد من عاد منهم ورجع[٢]، وهكذا أصحاب النبي ﷺ، ومن بعدهم من التابعين، وهكذا أئمة الإسلام تصدوا لهذه البدع فألَّفوا فيها، فإذا نظرنا إلى عصر التأليف ظهرت عدد من المؤلفات في الرد على أهل البدع، وأصل التأليف في العقيدة لا يخرج عن طريقتين: إما التأصيل، أو الرد. فبعض الكتب أخذت منحى التأصيل بحيث إن تلك الكتب تورد مسائل العقيدة وما يجب اعتقاده في تلك المسائل، وبعض الكتب تتناول مباشرة بدع أولئك الناس وترد عليهم.

فلو نظرنا مثلًا:

- الرد على الجهمية للدارمي، لوجدناه في باب الردود.
- وهكذا، الرد على الجهمية لابن منده، هو في باب الردود.

وتأتي كتب أخرى هي في باب التقرير، تقرر منها:

- التوحيد لابن منده.
- والشريعة للآجري.
- والتوحيد لابن خزيمة.

هذه في أصولها تقريرات، فيكون التأليف إما من باب التقرير، وإما من باب الرد.

وتأتي مثل هذه الرسالة في هذا الباب، تقرر ما يجب في باب الاعتقاد تقريرًا وتأسيسًا للعقيدة، ودفاعًا ومنافحة عن هذه العقيدة في مقابل ما أحدثه أهل الباطل في أمور المعتقد؛ لأن الخطأ في هذا الباب من أشد الأمور، فلو أخطأت في أمر فقهي فقد يكون الأمر أهون لكن أن يكون الخطأ في باب العقيدة فلا شك أنه أشد.

فهذه المؤلفات التي ألفها علماء الإسلام ينبغي العناية بها، وينبغي مدارستها والتأمل فيها؛ لأن الصراع بين الحق والباطل هو منذ أواخر الخلفاء الراشدين إلى

---

(١) أخرجه أبو نعيم في الحلية (١/ ٣٠٥، ٣٠٦).

(٢) هذا الأثر أخرجه عبد الرَّزَّاق، المصنف (١٠/ ١٥٧) (١٨٦٧٨) باب ذكر رفع السلام، ومن طريقه ـ بنفس اللفظ تقريبًا ـ أخرجه أبو نعيم، الحلية (١/ ٣١٨)، وأخرجه البيهقي، السنن الكبرى (٨/ ١٧٩)، ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٩٦٢)، وقال أحمد شاكر في تعليقه على مسند الإمام أحمد (٥/ ٦ ٧) (٣١٨٧): إسناده صحيح.

يومك هذا، وهذا الصراع قائم، ولذلك، أخبر النبي ﷺ فيما أخبر عن هذا الأمر فقال: «**لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي قَائِمَةً بِأَمْرِ اللهِ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ أَوْ خَالَفَهُمْ**»(١).

ولاحِظ هذين الوصفين؛ فعندك مخالف، وعندك مخذِّل. عندك مخالف، وقد تقول: هذا المخالف أمره واضح، وأعرفه تمامًا أنه مخالف لي في أمرٍ ديني، وعندك مخذل قد يكون من بينك يا صاحب السنة، من بيننا من هو من يخذِّل عن النفح والدفاع عنه، والمنافحة عن هذا الدين، «**لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ أَوْ خَالَفَهُمْ، حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللهِ**».

فينبغي التواصي والتمسُّك بأمر هذه العقيدة، ولذلك، تتأمل في كثير من النصوص، مثلًا في قول الله تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ١١٥﴾ [النساء: ١١٥]، فإذًا، مشاقة الرسول ﷺ، واتباع غير سبيل المؤمنين، هذه نتائجها: أن الله تعالى يوليه ما تولى؛ أي: يجعله يغتر بهذا الباطل الذي عليه، ثم العاقبة إلى جهنم، ومن الذي يريد بنفسه أو بأهله أن تكون له تلك العاقبة؟

وقد أثنى الله تعالى على أصحاب النبي ﷺ، ورضي عنهم، فقال: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلۡأَوَّلُونَ مِنَ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحۡسَٰنٖ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ﴾ [التوبة: ١٠٠]، فرضي عن الأولين رضاءً مطلقًا، أما نحن فالرضا عنا مقيَّد، وشرطه: ﴿ٱتَّبَعُوهُم بِإِحۡسَٰنٖ﴾، فإن كنا متَّبِعين لهم بإحسان فنحن من هذا الطريق، ولذلك، عندما بدأ أول ما بدأ المصنف بتقرير هذه الحقيقة.

فهذه بعض المقدمات أحببنا أن تكون في بداية حديثنا، ثم نشرع إن شاء الله في قراءة نص الكتاب والتعليق عليه بما يوفق الله ﷻ إليه.

(١) أخرجه البخاري، رقم (٧٣١١)، ومسلم، رقم (١٠٣٧) واللفظ لمسلم.

ترجمة مؤلف المتن

❊ اسمه وكنيته:

هو: الحسن بن علي بن خلف أبو محمد البربهاري[١].

❊ نسبته:

البَرْبَهاري؛ هكذا ينسبونه، ويضبطونها بفتح الباء الموحدة، وسكون الراء المهملة، وفتح الباء الثانية أيضًا، والراء المهملة أيضًا بعد الهاء والألف.

وهي حسب ما يقولون: نسبة إلى «بربهار»، وهي ليست بلدًا من البلاد، لكنها «الأدوية التي تُجلب من الهند»[٢]. يقال لها: البربهار، ويقال لجالبها: البربهاري[٣].

❊ أسرته:

لم تشر المصادر التي ترجمت إلى شيء من أخبار أسرته إلا ما أشار له ابن أبي يعلى والذهبي من أنه كان من أسرة ميسورة الحال، حيث قال: «وقيل: إنه ترك ميراث أبيه تورعًا، وكان سبعين ألفًا»[٤].

---

(١) انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (٣/ ٣٦)، والمنتظم لابن الجوزي (١٤/ ١٤)، رقم (٢٤٣٤)، والكامل في التاريخ لابن الأثير (٨/ ٣٧٨)، والبداية والنهاية لابن كثير (١١/ ٢٠١)، وسير أعلام النبلاء (١٠/ ٩٠)، وتاريخ الإسلام (٢٩/ ٢٠٨)، والعبر في خبر من غبر (٢/ ٢٢٢)، ثلاثتها للذهبي، ومرآة الجنان لليافعي (٢/ ٢٨٩)، والمقصد الأرشد لابن مفلح (١/ ٣٢٨)، والوافي بالوفيات للصفدي (١٢/ ٩٠)، والمنهج الأحمد للعليمي (٢/ ٢١)، وشذرات الذهب لابن العماد (٢/ ٣١٩)، والأعلام للزركلي (٢/ ٢٠١)، ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة (٣/ ٢٥٣).

(٢) الأنساب (٢/ ١٢٥).

(٣) الأعلام لزركلي (٢/ ٢٠١)، ويقول الزركلي: «ولعلها ما يسمى اليوم بالبهارات». وهذا الذي أشار الزركلي إليه هو نوع من العطارة، لدى أهل هذه الصناعة معروف، ويدرك معناه أكثر الناس اليوم.

(٤) طبقات الحنابلة (٢/ ٤٣)، سير أعلام النبلاء (١٠/ ٩١).

وأما عن زواجه، فقد ذكر أنه: «وكان في آخر عمره قد تزوج بجارية»[١].

❊ مولده:

لم أجد من نَصَّ على سنة ولادة البربهاري رَحِمَهُ اللَّهُ، ولكن ذكر الذهبي أنه «عاش سبعًا وسبعين سنة، وكانت وفاته سنة: ٣٢٨هـ»[٢]، وهذا يعني أنه ولد عام ٢٥١هـ.

وأما ابن أبي يعلى فقد ذكر أن وفاته كانت سنة تسع وعشرين وثلاثمائة[٣]، فيكون تاريخ ولادته ٢٥٢هـ.

إلا أن مجير الدين العُليمي صاحب المنهج الأحمد «ذكر أنه عاش ستًّا وتسعين سنة، وعلى هذا تكون ولادته سنة ٢٣٣هـ»[٤]. ولعل الاحتمالين الأول والثاني أقرب للصواب.

❊ بلده:

ذكر ابن أبي يعلى أنه كان يسكن ببغداد وكان ينزل في الجانب الغربي منها بباب محول، إلى أن انتقل منها إلى الجانب الشرقي مستترًا[٥].

❊ شيوخه:

تلقى البربهاري العلم على جماعة من كبار أصحاب الإمام أحمد بن حنبل، ومن مشايخه: أحمد بن محمد بن الحجاج أبو بكر المروزي، وسهل بن عبد الله التُّسْتَري، وفتح بن شخرف[٦].

❊ تلاميذه:

ومن تلاميذه: الإمام أبو عبد الله بن عبيد الله بن محمد العُكبري الشهير بابن بطة، والإمام محمد بن أحمد بن إسماعيل البغدادي أبو الحسين بن سمعون، وأحمد بن كامل بن خلف بن شجرة أبو بكر.

❊ الحالة السياسية في عصره:

بالنظر إلى أن البربهاري عاش في الفترة (٢٥١ إلى ٣٢٨هـ)، فإنه بذلك عاصَرَ جزءًا

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٠/ ٩١).
(٢) سير أعلام النبلاء (١٠/ ٩١).
(٣) طبقات الحنابلة (٢/ ٤٤).
(٤) المنهج الأحمد (٢/ ٢١).
(٥) انظر: طبقات الحنابلة (٢/ ٤٤).
(٦) انظر: طبقات الحنابلة (٢/ ٢٠٣).

من الدولة العباسية الأولى، وأكثر زمن الدولة العباسية الثانية، والتي بدأت من عهد المكتفي، فقد وصلت الخلافة للمكتفي في عام ٢٨٩ هجرية، وبدأت ظواهر الضعف في الدولة بسبب الصراع على النفوذ بين كبار موظفي الدولة، وبدأ القرامطة بالجرأة على غزو أراضي العباسيين في الشام والبحرين والعراق، ولكنّ الخليفة استطاع القضاء على بعض منهم، ولم يكن هناك غزو، فقد أخذت العلاقة بين العباسيين والبيزنطيين طابعًا سلميًّا، وتوفي المكتفي في عام ٢٩٥ هجرية، ليتولى بعده أبو جعفر المقتدر، وقد قُتل في عام ٣٢٠ هجرية، وبويع بالخلافة أخوه القاهر، وعلى الرغم من قوة القاهر وقسوته فقد عزله الأتراك عام ٣٢٢ هجرية، وبايعوا الخليفة الراضي، مات الراضي في عام ٣٢٩ هجرية، فاستلم الحكم من بعده أبو إسحاق المتقي، وبعد القبض عليه وسجنه اختار الأمير توزون عبد الله أبو القاسم المستكفي في عام ٣٣٣ هجرية والذي يعد الخليفة الأخير من خلفاء العصر العباسي الثاني.

❊ مصنفاته:

قال ابن أبي يعلى: «وصنَّف البربهاري مصنفات، منها شرح كتاب السنة»[(١)].

ولم أقف على من ذكر له غير هذا المصنَّف.

❊ مكانته:

عدَّه ابن أبي يعلى في الطبقة الثانية في كتابه طبقات الحنابلة[(٢)]، وقال عنه: «كان شيخ الطائفة (يعني: الحنابلة) في وقته ومتقدمها في الإنكار على أهل البدع والمباينة لهم باليد واللسان، وكان له صيت عند السلطان، وقدم عند الأصحاب، وكان أحد الأئمة العارفين والحفاظ للأصول المتقنين والثقات المؤمنين»[(٣)].

وقال أيضًا: «وكانت للبربهاري مُجاهَدات ومقامات في الدين كثيرة، حتى أنه لما توفي أبو عبد الله بن عرفة المعروف بنفطويه وحضر جنازته أماثل أبناء الدنيا والدين، كان المقدم على جماعتهم في الإمامة البربهاري، وذلك في صفر سنة ثلاث وعشرين وثلاثمائة، وفي هذه السنة ازدادت حشمة البربهاري، وعلت كلمته وظهر أصحابه وانتشروا في الإنكار على المبتدعة»[(٤)].

---

(١) طبقات الحنابلة (٢/ ١٨).
(٢) طبقات الحنابلة (٢/ ١٧).
(٣) طبقات الحنابلة (٢/ ١٧). وانظر: سير أعلام النبلاء (١٠/ ٩١).
(٤) طبقات الحنابلة (٢/ ٤٤).

وكانت له مكانته عند عامة الناس، ويدل على ذلك ما ذكره ابن بطة، قال: سمعت البربهاري يقول لما أخذ الحاج: يا قوم، إن كَانَ يحتاج إلى معاونة بمائة ألف دينار ومائة ألف دينار ومائة ألف دينار ـ خمس مرات ـ عاونته.

قَالَ ابْن بطة: لَوْ أرادها معاونة لحصَّلها من الناس.

وَقَالَ ابْن بطة: اجتاز بعض المحبين للبربهاري ممن يحضر مجلسه من العوام وهو سكران عَلَى بدعي، فَقَالَ البدعي: هَؤُلاءِ الحنبلية، قَالَ: فرجع إِلَيْهِ وَقَالَ: الحنبلية عَلَى ثلاثة أصناف: صنف زهاد يصومون ويصلون، وصنف يكتبون ويتفقَّهون، وصنف يصفعون لكل مخالف مثلك، وصفعه وأوجعه»[(١)].

وهذا يدل على ما كان له من مكانة ومنزلة.

❋ محنته:

تعرَّض البربهاري للمحنة مرتين على يدي اثنين من الخلفاء العباسيين.

الأولى: في خلافة القاهر ووزيره ابن مقلة، في سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة، وكان المخالفون يغيظون قلب السلطان عليه، فتقدم الوزير ابن مقلة بالقبض على البربهاري فاستتر، وقبض على جماعة من كبار أصحابه، وحُمِلوا إلى البصرة.

وعاقب الله ـ تعالى ـ الوزير ابن مقلة على فعله ذلك بأن أسخط عليه القاهر، فعزله عن وزارته، فهرب ابن مقلة وطرح في داره النار، فقبض عليه القاهر بالله يوم الأربعاء لست من شهر جمادى الآخرة سنة اثنتين وعشرين وثلاثمائة، وحُبِس وخُلع وسُمِلت عيناه في هذا اليوم حتى سالتا جميعًا فعمي، ثم بفضل الله ـ تعالى ـ أعاد البربهاري إلى حشمته وزادت.

قال أبو الحسين بن الفراء: «كان للبربهاري مجاهَدات ومقامات في الدين، وكان المخالفون يغلظون قلب السلطان عليه؛ ففي سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة أرادوا حبسه فاختفى، وأُخِذ كبار أصحابه، وحُمِلوا إلى البصرة. فعاقب الله الوزير ابن مقلة، وأعاد البربهاري إلى حشمته، وزادت، وكثر أصحابه»[(٢)].

وقال الذهبي: «وفي تاريخ محمد بن مهدي أن في سنة ثلاث وعشرين أوقع بأصحاب البربهاري فاستتر، وتتبِّع أصحابه ونُهِبت منازلهم»[(٣)].

---

(١) طبقات الحنابلة (٢/ ٤٢، ٤٣).
(٢) سير أعلام النبلاء (١٠/ ٩١، ٩٢).
(٣) سير أعلام النبلاء (١٠/ ٩٢).

والمرة الثانية: في خلافة الراضي.

وهذه كانت في سنة ثمان وعشرين أو تسع وعشرين وثلاثمائة؛ لأنه كما ذكر ابن أبي يعلى بقي نحو شهر مستترًا عن الخليفة الراضي ثم مات بعدها[١]، وكانت وفاة الخليفة الراضي في عام ٣٢٩ هجرية.

قال الذهبي: «لم تزل المبتدعة توحش قلب الخليفة العباسي الراضي، حتى نودي في بغداد: لا يجتمع اثنان من أصحاب البربهاري. فاختفى، وتوفي مستترًا»[٢].

❊ وفاته:

تاريخ وفاته: قيل: إن وفاته كانت في رجب سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة، كما ذكر الذهبي في السير[٣].

وقال ابن أبي يعلى: «سنة تسع وعشرين وثلاثمائة»[٤].

❊ سبب وفاته:

ذكر ابن أبي يعلى أن سبب وفاته «مرض قيام الدم»[٥]، ولعل المقصود ما نسمِّيه اليوم مرض ضغط الدم.

مكان دفنه: دُفن بدار أخت توزون[٦]، في الجانب الشرقي من بغداد في درب الحمام في شارع درب السلسلة[٧].

من صلَّى عليه: ذكر ابن أبي يعلى: «فقالت أخت توزون لخادمها لما مات البربهاري عندها مستترًا: أنظر من يغسله، فجاء بالغاسل فغسله وغلق الباب حتى لا يعلم أحد، ووقف يصلي عَلَيْهِ وحده، فطالعت صاحبة المنزل فرأت الدار ملأى رجالًا عليهم ثياب بيض وخضر، فلما سلَّم لم تر أحدًا، فاستدعت الخادم وقالت: يا حجامو أهلكتني مَعَ أخي، فَقَالَ: يا ستي، رأيت ما رأيت؟ فقالت: نعم، فَقَالَ:

---

(١) طبقات الحنابلة (٢/ ٤٤).
(٢) سير أعلام النبلاء (١٠/ ٩٢).
(٣) سير أعلام النبلاء (١٠/ ٩٢).
(٤) طبقات الحنابلة (٢/ ٤٤).
(٥) طبقات الحنابلة (٢/ ٤٤).
(٦) توزون هو أحد الأمراء الأتراك الذين كانت لهم السلطة على الدولة العباسية منذ أن مكن الخليفة المعتصم لهم، واستمر نفوذهم إلى استيلاء البويهيين على بغداد. انظر: الكامل في التاريخ (٧/ ١٨٠).
(٧) طبقات الحنابلة (٢/ ٤٤).

هَذِهِ مفاتيح الباب، وهو مغلق، فقالت: ادفنوه فِي بيتي، فَإِذَا مت فادفنوني عنده فِي بيت القبة، فدفنوه فِي دارها، فماتت بعده بزمان فدفنت فِي ذَلِكَ المكان»[١].

وفي هذه الرواية ما يشير إلى أنها فعلت ذلك دون علم أخيها الأمير توزون.

مدة حياته: قال الذهبي: «وعاش سبعًا وسبعين سنة»[٢]. وقال مجير الدين العليمي صاحب المنهج الأحمد: «ذكر أنه عاش ستًّا وتسعين سنة»[٣].

❋ ثناء العلماء عليه:

قال الإمام الذهبي: «البربهاري شيخ الحنابلة القدوة الإمام أبو محمد الحسن بن علي بن خلف البربهاري الفقيه. كان قوَّالًا بالحق، داعية إلى الأثر، لا يخاف في الله لومة لائم»[٤].

قال أبو عبد الله بن بطة الفقيه: «إذا رأيت البغدادي يحب أبا الحسن بن بشار وأبا محمد البربهاري، فاعلم أنه صاحب سنة»[٥].

قال عنه ابن أبي يعلى: «شيخ الطائفة في وقته، ومتقدّمها في الإنكار على أهل البدع، والمباينة لهم باليد واللسان، وكان له صيت عند السلطان وقدم عند الأصحاب، وكان أحد الأئمة العارفين والحفاظ للأصول المتقنين والثقات المؤمنين»[٦].

قال أبو الحسين بن الفراء: «كان للبربهاري مجاهدات ومقامات في الدين»[٧]

قال عنه ابن كثير: «العالم الزاهد، الفقيه الحنبلي، الواعظ... وكان شديدًا على أهل البدع والمعاصي، وكان كبير القدر تعظّمه الخاصة والعامة»[٨].

❋ ❋ ❋

(١) طبقات الحنابلة (٢/ ٤٤).
(٢) سير أعلام النبلاء (١٠/ ٩١).
(٣) المنهج الأحمد (٢/ ٢١).
(٤) سير أعلام النبلاء (١٠/ ٩٣).
(٥) تاريخ بغداد (١٢/ ٦٧)، المختار من مناقب الأخيار (ص٤٥٨).
(٦) طبقات الحنابلة (٣/ ٣٦).
(٧) سير أعلام النبلاء (١٠/ ٩١).
(٨) البداية والنهاية (١١/ ٢١٣).

شرح المتن

قال المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ:

الحمدُ لله الذي هدانا للإسلام ومنَّ علينا به، وأخرَجَنا في خير أمة، فنسأله التوفيق لما يحب ويرضى، والحفظ مما يكره ويسخط.

الشرح

● **قول المصنف: «الحمد لله»:**

الحمدُ في كلام العرب معناه: الثناء الكامل، (والألف واللام) لاستغراق الجنس من المحامد؛ فهو ـ سبحانه ـ يستحق الحمد بأجمعه؛ إذ له الأسماء الحسنى والصفات العلى.

فالحمد نقيض الذم، تقول: حمدتُ الرجل أحمده حمدًا، فهو حميدٌ ومحمود، والتحميد أبلغ من الحمد، والحمد أعم من الشكر، والمُحمَّد: الذي كثرت خصالُه المحمودة[(١)].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: «والحمد ضد الذم، والحمد خبر بمحاسن المحمود مقرون بمحبته، والذم خبر بمساوئ المذموم مقرون ببغضه، فلا يكون حمد لمحمود إلا مع محبته، ولا يكون ذم لمذموم إلا مع بُغضه، وهو ـ سبحانه ـ له الحمد في الأولى والآخرة.

وأول ما نطق به آدم: الحمدُ لله ربِّ العالمين، وأول ما سمع من ربه: يرحمك ربك، وآخر دعوى أهل الجنة: ﴿أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٠﴾﴾ [يونس: ١٠]، وأول مَن يُدعى إلى الجنة الحمَّادون، ونبينا محمد ﷺ صاحب لواء الحمد، آدم فمن دونه تحت لوائه، وهو صاحب المقام المحمود الذي يَغبِطه به الأولون والآخرون؛ فلا تكون عبادة إلا بحب المعبود، ولا يكون حمد إلا بحب المحمود، وهو ـ سبحانه ـ المعبود المحمود»[(٢)].

● والمصنف رَحِمَهُ اللَّهُ يبدأ كلامه بحمد الله تأسيًا بما ورد في بعض سور القرآن التي

(١) الجامع لأحكام القرآن (١/ ١٣٣).
(٢) منهاج السنة النبوية (٥/ ٤٠٥).

افتتحت بحمد الله، كـ: (سورة الفاتحة)، (وسورة الأنعام)، (وسورة الكهف)، (وسورة سبأ)، (وسورة فاطر)، (وسورة التغابن).

• وكذلك ما ورد في السنة النبوية من أن النبي ﷺ كان يفتتح خطبه بحمد الله تعالى والثناء عليه.

فابتدأ المصنف بما أمر ﷺ بابتداء الحاجة به، مما قد روي عنه بأسانيد متصلة صحيحة، ومن أمثلة ذلك:

• عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ ضِمَادًا، قَدِمَ مَكَّةَ وَكَانَ مِنْ أَزْدِ شَنُوءَةَ، وَكَانَ يَرْقِي مِنْ هَذِهِ الرِّيحِ، فَسَمِعَ سُفَهَاءَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ، يَقُولُونَ: إِنَّ مُحَمَّدًا مَجْنُونٌ، فَقَالَ: لَوْ أَنِّي رَأَيْتُ هَذَا الرَّجُلَ لَعَلَّ اللهَ يَشْفِيهِ عَلَى يَدَيَّ، قَالَ: فَلَقِيَهُ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، إِنِّي أَرْقِي مِنْ هَذِهِ الرِّيحِ، وَإِنَّ اللهَ يَشْفِي عَلَى يَدِي مَنْ شَاءَ، فَهَلْ لَكَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ**»(١).

• وعن أبي يَزِيدَ ـ أَوْ: مَعْنَ بْنَ يَزِيدَ ـ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**اجْتَمِعُوا فِي مَسَاجِدِكُمْ، وَكُلَّمَا اجْتَمَعَ قَوْمٌ فَلْيُؤْذِنُونِي. فَأَتَانَا أَوَّلَ مَنْ أَتَى، فَجَلَسَ، فَتَكَلَّمَ مُتَكَلِّمٌ مِنَّا، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ الَّذِي لَيْسَ لِلْحَمْدِ دُونَهُ مَقْصَدٌ وَلَا وَرَاءَهُ مَنْفَذٌ، فَغَضِبَ فَقَامَ، فَتَلَاوَمْنَا بَيْنَنَا**»(٢).

تنبيه لطيف وفائدة عزيزة: يقول ابن حجر رحمه الله:

«جمعتُ كتب النبي ﷺ إلى الملوك وغيرهم، فلم يقع في واحد منها البداءة بالحمد، بل بالبسملة»(٣)، هذا قبل التصنيف.

أما لما جاء عصر التصنيف والتأليف، يقول ابن حجر أيضًا: «تصانيف الأئمة من شيوخ البخاري، وشيوخ شيوخه، وأهل عصره، كمالك في الموطأ، وعبد الرزاق في المصنف، وأحمد في المسند، وأبي داود في السنن، إلى ما لا يحصى ممن لم يقدم في ابتداء تصنيفه خطبة، ولم يزد على التسمية، وهم الأكثر، والقليل منهم من افتتح كتابه بخطبة. . . . أو يُحمل على أنهم رأوا ذلك مختصًّا بالخُطَب دون الكُتب، كما

---

(١) أخرجه مسلم، رقم (٨٦٨).

(٢) أخرجه البخاري في الأدب المفرد، رقم (٨٧٧)، وحسنه الألباني في صحيح الأدب المفرد رقم (٦٧٧).

(٣) فتح الباري (٧/ ٢٢٠).

تقدم، ولهذا، من افتتح كتابه منهم بخطبةٍ حَمِدَ وتشهَّد كما صنع مسلم... وقد استقر عمل الأئمة المصنفين على افتتاح كتب العلم بالبسملة، وكذا معظم كتب الرسائل»[1].

وحمدُ الله ﷻ أمر يقوم به الإنسان المسلم في كل ركعة من ركعات الصلاة، بقراءة فاتحة الكتاب، بسم الله الرحمٰن الرحيم، ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾ [الفاتحة: ٢]، فحمد الله ﷻ أمر ينبغي ويجب على كل مسلم أن يكون دَيدنه في ذكر الله ﷻ.

• **قول المصنف: «الذي هدانا للإسلام ومنَّ علينا به، وأخرجَنا في خير أمة».**

يذكرنا المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ هنا ويتذاكر معنا نعمة الهداية للإسلام، فافتتح كتابه بحمد الله ﷻ على الهداية للإسلام، فالحمدَ لله الذي هدانا للإسلام وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله. فهذه نعمة وفضل من الله ﷻ منَّ بها علينا، ولا شك أن هذه أعظم النعم وأجلها وأكبرها على الإنسان، أنْ هداه الله ﷻ لهذا الدين، وأنْ جعله من أهل هذا الدين.

فالهداية للإسلام نعمة اختص الله بها بعض خلقه، والله تعالى يقول: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ﴾ [القصص: ٦٨]، فهذه الهداية لهذا الدين أنت تسألها في كل ركعة من ركعات الصلاة، فتقول: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦﴾ [الفاتحة: ٦]، فهدانا الله ﷻ للإسلام، ومنَّ علينا بهذا الدين، وجعلنا من خير أمة وهي أمة محمد ﷺ، قال تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، فالله أعطى هذه الأمة كفلين من رحمته: ﴿يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِن رَّحْمَتِهِۦ﴾ [الحديد: ٢٨]، فإن كانت اليهود قد عملت من أول النهار إلى صلاة الظهر على قيراط قيراط، والنصارى عملوا من الظهر إلى العصر على قيراط قيراط، وهذه الأمة عملت من العصر إلى المغرب على قيراطين، فلما احتجت اليهود والنصارى أخبر الله ﷻ أن هذا فضل منه ومِنَّة، ورحمته ﷻ يؤتيها من يشاء من عباده.

فعَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «**مَثَلُكُمْ وَمَثَلُ أَهْلِ الكِتَابَيْنِ، كَمَثَلِ رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ أُجَرَاءَ، فَقَالَ: مَنْ يَعْمَلُ لِي مِنْ غُدْوَةٍ إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ عَلَى قِيرَاطٍ؟ فَعَمِلَتِ اليَهُودُ، ثُمَّ قَالَ: مَنْ يَعْمَلُ لِي مِنْ نِصْفِ النَّهَارِ إِلَى صَلاَةِ العَصْرِ عَلَى قِيرَاطٍ؟ فَعَمِلَتِ**

(١) فتح الباري (١/ ٩).

النَّصَارَى، ثُمَّ قَالَ: مَنْ يَعْمَلُ لِي مِنَ العَصْرِ إِلَى أَنْ تَغِيبَ الشَّمْسُ عَلَى قِيرَاطَيْنِ؟ فَأَنْتُمْ هُمْ، فَغَضِبَتِ اليَهُودُ، وَالنَّصَارَى، فَقَالُوا: مَا لَنَا أَكْثَرَ عَمَلًا، وَأَقَلَّ عَطَاءً؟ قَالَ: هَلْ نَقَصْتُكُمْ مِنْ حَقِّكُمْ؟، قالوا: لا، قال: فَذَلِكَ، فَضْلِي أُوتِيهِ مَنْ أَشَاءُ»[(١)].

فالله تعالى منَّ علينا بأن نكون من أهل الإسلام، فالحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

• **قول المصنِّف: «فنسأله التوفيق لما يحب ويرضى، والحفظ مما يكره ويسخط».**

الله تعالى هو المسؤول أن يوفقنا لما يحب ويرضى، وأن يحفظنا جميعًا مما يكره ويسخط، فالإنسان لا غنى له عن حفظ الله ورعايته ﷻ وعونه.

وقد جرت عادة السلف رحمهم الله على أن يقرنوا حمدَ الله على نعمة الهداية للإسلام والسنة بحفظ الله لهم من ضدها، ومن الشواهد على ذلك:

• قال عبد الله بن عمر بن الخطاب ﷺ: «ما فرحت بشيء من الإسلام أشد فرحًا بأن قلبي لم يدخله شيء من هذه الأهواء[(٢)]»[(٣)].

• عن أبي العالية، قال: «قرأت المحكم بعد وفاة نبيكم ﷺ بعشر سنين، فقد أنعم الله عليَّ بنعمتين لا أدري أيهما أفضل: أن هداني للإسلام، ولم يجعلني حروريًّا[(٤)]»[(٥)].

• وقال قتادة: «ما أدري أي النعمتين عليَّ أعظم: إذ أخرجني من الشرك إلى الإسلام، أو عصمني في الإسلام أن يكون لي فيه هوى؟»[(٦)].

• عن مجاهد، قال: «ما أدري أي النعمتين عليَّ أعظم: أن هداني للإسلام، أو عافاني الله من الأهواء؟»[(٧)].

فلذلك، الإنسان في كل أحواله وجميع أموره، يجب أن يلجأ إلى الله ﷻ، في صغير الأمور وكبيرها، وفي دقيقها، وجليلها، وفي السراء والضراء، وفي المَنشط، والمَكره.

---

(١) أخرجه البخاري، رقم (٢٢٦٨).
(٢) الأهواء: كلمة عامة يدخل فيها كل أنواع البدع.
(٣) شرح أصول الاعتقاد للالكائي (١/ ١٣٠).
(٤) الحروري: من يرى رأي الخوارج أو يعمل بعملهم.
(٥) السير للذهبي (٤/ ٢١٢).
(٦) الطبقات لابن سعد (٧/ ١١٣)، شرح أصول الاعتقاد (ص٣٣٠).
(٧) مقدمة سنن الدارمي (١/ ٩٢)، وأصول السنة، لابن أبي زمنين (ص٢٣٦).

فإذا كنت مع الله ﷻ فلن تخشى ولن تخاف شيئًا، ولكن ما نراه من أحوال بعضنا من غفلة وإعراض عن مثل هذه المعاني السامية قد يعرِّضنا إلى أن يكلنا الله ﷻ إلى أنفسنا في كثير من الأمور بسبب تلك الغفلة والإعراض عن شرع الله.

قال المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿١﴾ اعلموا أن الإسلام هو السنة، والسنة هي الإسلام، ولا يقوم أحدهما إلا بالآخر.

الشرح

قول المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ يحتوي المسائل الآتية:

❑ المسألة الأولى: معنى الإسلام.

ديننا دين الإسلام، والله تَعَالَى قال في محكم التنزيل: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥]، وقال تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران: ١٩]، ولفظ الإسلام له إطلاقان:

- **إطلاق عام**: فيطلق في النصوص ويراد به جميع الدين أحيانًا.
- **وإطلاق خاص**: فيطلق في النصوص ويراد به الأمور الظاهرة دون الأمور الباطنة.

والمصنف هنا أراد الإطلاق العام؛ لأن الإسلام والإيمان إذا افترقا اجتمعا، وإذا اجتمعا افترقا في النصوص.

فلو تأملت حديث جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ عندما جاء إلى النبي ﷺ:

- فسأله عن الإسلام، فأجابه النبي ﷺ بالأركان الخمس: «**الْإِسْلَامُ أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ، وَتَحُجَّ الْبَيْتَ إِنِ اسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلًا**»[(١)]، فهذه هي الأمور الظاهرة.
- وعندما سأله عن الإيمان، جعل الإيمان في الأمور الباطنة: «**أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ**»[(٢)].

فهو في حديث جبريل فرَّق بين الإسلام والإيمان، فجعل الإسلام مختصًّا بالأمور الظاهرة، وجعل الإيمان مختصًّا بالأمور الباطنة.

---

(١) أخرجه مسلم، رقم (٨).
(٢) المصدر السابق.

ويطلق الإيمان ويراد به جميع الدين كما في حديث شُعَب الإيمان: «**الْإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ ـ أَوْ بِضْعٌ: وَسِتُّونَ ـ شُعْبَةً، فَأَفْضَلُهَا قَوْلُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ، وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ**»[(١)]، فالإيمان هنا أُطلق وأريد به جميع الدين.

ويطلق الإيمان ويراد به الأمور الباطنة كما في حديث جبريل المتقدم.

ويطلق الإسلام ويراد به جميع الدين، كما في قوله تعالى: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥]، ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران: ١٩].

ويطلق ويراد به الأمور الظاهرة دون الباطنة، مثلًا في قوله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات: ١٤]، فيُفهم هذا من إطلاقات النصوص.

❐ المسألة الثانية: السنَّة ومعانيها.

من استعمالات لفظ السنة أنها يراد بها أمر العقيدة. فمما لا شك فيه أن أمر التوحيد والعقيدة يأتي في أول أولويات وأوليات الدين، فالإنسان لا يكون من أهل الإيمان، ومن أهل ملة الإسلام، حتى يكون موحدًا لله ﷻ ومقيمًا لأمر الاعتقاد.

والسنة تطلق عند العلماء على عدة اصطلاحات:

- فعلماء الحديث: يطلقون لفظ «السنَّة» ويعنون به ما أُثِر عن النبي ﷺ، من أقواله وأفعاله وتقريراته صلوات الله وسلامه عليه[(٢)].

- وعلماء الفقه: يستعملونها في باب الأحكام الخمسة، فهناك الواجب، والحرام، والمستحب أو السنة، والمكروه، والمباح. فالسنة عندهم هي: «ما يثاب فاعلها ولا يعاقب تاركها».

- وعلماء العقيدة: يطلقون مسمَّى «السنَّة»:

١ ـ باعتباره اسمًا من مسمَّيات هذا العلم، فهذا العلم الذي هو العقيدة من أسمائه «التوحيد»، ومن أسمائه «العقيدة»، ومن أسمائه «الفقه الأكبر»، ومن أسمائه «أصول الدين»، ومن أسمائه «السنة»[(٣)].

---

(١) أخرجه مسلم، رقم (٣٥).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام (١٨/ ٦ ـ ١٠)، وتحرير علوم الحديث للجديع (١/ ١٩).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (١٩/ ٣٠٧).

ولذلك، ألَّف من ألَّف من العلماء وأسمى كتابه باسم السنة، ومن ذلك:

١ ـ السنة[١] للإمام أحمد بن حنبل، المتوفى سنة ٢٤١هـ.

٢ ـ أصول السنة[٢]، له أيضًا.

٣ ـ شرح السنة، للمزني[٣]، المتوفى سنة ٢٦٤هـ.

٤ ـ السنة لابن أبي عاصم، المتوفى سنة ٢٨٧هـ[٤].

٥ ـ السنة[٥]، لعبد الله بن أحمد بن حنبل، المتوفى سنة ٢٩٠هـ.

٢ ـ وتطلق السنة في جانب من جوانب العقيدة في مقابل البدعة، فهناك السنة ويقابلها البدعة[٦].

---

(١) رسالة «السُّنة» المعروفة برسالة الإصطخري: رواها ابن أبي يعلى في «الطبقات» (١/ ٢٤ ـ ٣٦)، وهي رسالة جامعة لعقيدة أهل السنة والجماعة.

(٢) اعتبر أهل العلم هذا المتن من أهم المتون في تقرير عقيدة أهل السنة والجماعة، والذي ضبط المصنف فيه مذهب السلف الذي يخالف أهل البدع، مع تحرير أصول عقيدة الفرقة الناجية، قال ابن جبرين: «من أشهر المتون المختصرة التي كتبها السلف رضوان الله عليهم في العقيدة: متن (أصول السنة)، لإمام أهل السنة الإمام أحمد بن حنبل ـ رحمه الله تعالى ـ، وقد بيَّن فيه مذهب أهل السنة في أبواب الإيمان والقدر والصحابة وغيرها، ولذا، كان جديرًا أن يُهتم به، وقد عُني به كثير من العلماء». انظر: شرح أصول السنة لابن جبرين (١/ ١). حتى قيل في هذه الرسالة: «ما لو رحل رجل إلى الصين في طلبها لكان قليلًا». انظر: طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (١/ ٢٤١).

(٣) حافظ كبير، إمام بارع، متبع للآثار، كثير التصانيف، وكان ثقة نبيلًا معمرًا، من مصنفاته: كتاب «السنة في أحاديث الصفات». انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ٤٣٠)، البداية (١١/ ٢٨٤). واعتنى المصنف ببيان طريقة السلف، وحرر فيها اعتقاد أهل السنة والجماعة في الأسماء والصفات، وعبادة الله ﷻ، وحق الرسول ﷺ، وحق الصحابة ﷺ، وبيَّن مكارمهم ومنزلتهم وفضلهم، وحق الأولياء والأئمة، وإصلاح المجتمع، والبعث والنشور، وطاعة ولي الأمر، والإمساك عن تكفير أهل القبلة، ولكن «المراد بالسنة هنا ما يعتقد، فلا تدخل في سنن الأفعال»، بتصرف انظر: اعتقاد أهل السنة (٣/ ٢) لابن جبرين.

(٤) يعد الكتاب من أوائل كتب أهل السنة، حيث سلك المصنف رحمه الله في تأليفه مسلك المحدِّثين في سَوْق الأحاديث بأسانيدها تحت تراجم دالة على المعنى المراد.

(٥) وهذا الكتاب يتناول عددًا من موضوعات العقيدة؛ كبعض المسائل في باب أسماء الله تعالى وصفاته والرد على الجهمية، وباب الإيمان والرد على المرجئة والخوارج، وباب القدر والقدرية، وفتنة الدجال، وعذاب القبر، وغيرها من المسائل، وطريقته أنه يذكر في كل مسألة عددًا من الأحاديث والآثار، ويعتني بنقل أقوال والده.

(٦) انظر: مجموع الفتاوى (١٩/ ٣٠٧).

والكتاب الذي بين أيدينا يحمل هذا المسمَّى، وسنشرح ـ بحول الله ـ بعض ما تضمَّنه من قواعد وأحكام تتناول هذه الجوانب من جوانب العقيدة، مع أن المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ قد أورد فيه مسائل تتعلق بجانب الفقه وتتبع العبادات والمعاملات كقصر الصلاة في السفر، والمسح على الخفين، والبيوع وغيرها، ولعل ذلك راجع إلى أن مفهوم لفظ «السنة» عند الأوائل كان أعم، على اعتبار أن هذه المسائل مما يميز أهل السنة عن غيرهم من الطوائف[1]، على اعتبار أن تلك المسائل قد وقع فيها المخالفة من بعض أهل البدع كما سيأتي بيانه عند ذكر تلك المسائل.

❐ المسألة الثالثة: مراد المصنف بهذه العبارة.

أراد المصنف هنا **بقوله**: «**الإسلام**»، أراد به الإطلاق العام، الذي هو جميع هذا الدين. فكلامه هنا عن الدين جملة، **فقال**: «**الإسلام الذي هو الدين هو السنة**»؛ أي: ما جاء في سنة النبي ﷺ، والسنة كما ذكرنا في التوطئة لها عدة إطلاقات، فلها إطلاق في اصطلاح الفقهاء، ولها إطلاق في اصطلاح المحدِّثين، ولها إطلاق كذلك في اصطلاح أهل العقيدة، فالسنة في أساس معناها اللغوي معناها: الطريقة، ففي إطلاق أهل العقيدة تطلق السنة في مقابل البدعة، وتطلق السنة في هذا المعنى أي الدين، والإسلام الذي تركنا عليه النبي ﷺ. وهذا الأمر يحتاج إليه لما حدث الافتراق، فكل مبتدع يدَّعي أنه على الإسلام، وعلى الدين، فكيف تتميز هذه الدعاوى.

وكلٌّ مطالب بالدليل على صحة دعواه، فالله عَزَّوَجَلَّ يقول في محكم التنزيل: ﴿قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَـٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ ﴿١١١﴾﴾ [البقرة: ١١١]، فأهل السنة برهانهم واضح: (قال الله)، و(قال رسوله ﷺ)، على وفق فهم الصحابة، والتابعين، وتابعي التابعين، ومن خرج عن هذا قِيد أنملة، فهذا الخروج مرفوض من كل صاحب سنة.

فعلى هذا، المقصود بالسنة كما سيأتي هي الجماعة، والجماعة هم أصحاب النبي ﷺ، فمعنى هذا أن السنة أو العقيدة يُعنى بها: كلام الله عَزَّوَجَلَّ، وكلام رسوله ﷺ على وفق فهم الصحابة، والتابعين، وتابعي التابعين.

فإذًا، لا يمكن أن يقوم إسلام إلا بهذا المنهج، ولا يكون هناك منهج إلا بهذا الدين الذي هو الإسلام، الذي تركه لنا النبي ﷺ.

---

(١) نفس المرجع الذي قبله.

قيل للإمام أحمد: أحياك الله يا أبا عبد الله على الإسلام، قال: «والسنة»[١].

❐ المسألة الرابعة: قواعد مهمة مستفادة.

❋ القاعدة الأولى: اعتقاد أهل السنة أن الدين كامل:

يؤمن أهل السنة بقاعدة شرعية تقول: إن الدين كامل، ليس بحاجة إلى من يزيد أو ينقص منه.

• قال الله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، فكل مؤمن يعتقد، ويوقن، ويعلم علمًا يقينيًّا أن هذا الدين كامل.

• وقد قال ﷺ: «**قَدْ تَرَكْتُكُمْ عَلَى الْبَيْضَاءِ، لَيْلُهَا كَنَهَارِهَا، لَا يَزِيغُ عَنْهَا بَعْدِي إِلَّا هَالِكٌ**»[٢].

فكل واحد منا يؤمن ويوقن أن النبي ﷺ بلَّغ البلاغ المبين، وأنه نصح للأمة، وأنه جاهد في الله حق جهاده حتى أتاه اليقين من ربه.

ثم ألم يعلِّم النبي ﷺ أصحابه حتى آداب الخلاء؟! كما قال سلمان الفارسي رضي الله عنه[٣].

• وكما قال أبو ذر رضي الله عنه: «تركَنَا رسول الله ﷺ وما طائر يقلب جناحيه في الهواء إلا وهو يذكِّرنا منه علمًا، فقال: فقال ﷺ ما بقي شيئ يقرب إلى الجنة ويباعد من النار إلا وقد بُيّن لكم...»[٤].

فإذًا الإسلام هو هذا الدين، وهذا الدين هو ما جاء في كلام الله ﷻ، وكلام رسوله ﷺ وفق ما كان عليه فهم الصحابة والتابعين وتابعي التابعين، هذا اتباع وليس ابتداع، وهذا اقتداء وليس ابتداء.

• فكما قال ابن مسعود رضي الله عنه: «إنا نتَّبع ولا نبتدع، ونقتدي ولا نبتدي»[٥].

• وقال عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: «كل بدعة ضلالة، وإن رآها الناس حسنة»[٦].

• وقال ابن عباس لعباس بن حاضر: «عليك بالاستقامة، واتباع الأثر، وإياك

---

(١) ابن الجوزي في المناقب (ص١٧٧).
(٢) أخرجه ابن ماجه، رقم (٤٣)، وصححه الألباني في صحيح ابن ماجه.
(٣) الحديث أخرجه مسلم، رقم (٢٦٢).
(٤) رواه الطبراني في الكبير وصححه الألباني في الصحيحة (٤/٤١٦).
(٥) انظر: اللالكائي في شرح الاعتقاد (١/٦٨).
(٦) الإبانة لابن بطة (١/٣٣٩).

والتبدُّع»[١].

• وقال معاذ بن جبل رضي الله عنه: «إياكم وما ابتُدع، فإن ما ابتدع ضلال»[٢].

• وقال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: «اتبعوا ولا تبتدعوا فقد كُفيتم، وكل بدعةٍ ضلالة»[٣].

• والعلم كما يقول الأوزاعي ـ رحمه الله تعالى ـ: «العلم ما جاء عن أصحاب محمد»[٤]. فهذه أول أسس التلقي.

• وذلك يعني أن من سن أو عمل بدعة ظن أنها حسنة، فيقال له كما قال الإمام مالك ـ رحمه الله تعالى ـ: «من ابتدع في الإسلام بدعة يراها حسنة فقد زعم أن محمدًا ﷺ قد خان الرسالة»[٥]، فأي إنسان يزعم أنه بهذه البدعة التي جاء بها جعلها بدعة حسنة، فهو يزعم أن النبي ﷺ قد خان الرسالة؛ لأن الله تعالى قد أخبر بكمال هذا الدين، فلا يمكن أن يكون النبي ﷺ قد كتم هذا الدين أو أخفى هذا الأمر من أمور الدين، لا في صغيرة ولا في كبيرة.

ومع ذلك، لا يَسْلَم صاحب السنة من أذى أهل الباطل الذين يصفون صاحب السنة بما يصفونه به من ألفاظ مستبشعة مستقذرة، فيقولون: هذا جمود على النص، ويقولون: هذه حرفية، إلى غير ذلك من الألفاظ بغية التنفير.

* القاعدة الثانية: حفظ أهل السنة للأصلين رواية ودراية:

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: «وجمَّاع ذلك بحفظ أصلين:

أحدهما: تحقيق ما جاء به الرسول، فلا يخلط بما ليس منه من المنقولات الضعيفة، والتفسيرات الباطلة؛ بل يعطى حقه من معرفة نقله ودلالته.

والثاني: أن لا يعارض ذلك بالشبهات، لا رأيًا ولا روايةً، قال الله تعالى فيما يأمر به بني إسرائيل وهو لنا: ﴿وَءَامِنُوا۟ بِمَآ أَنزَلْتُ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ وَلَا تَكُونُوٓا۟ أَوَّلَ كَافِرٍۭ بِهِۦ ۖ وَلَا تَشْتَرُوا۟ بِـَٔايَـٰتِى ثَمَنًا قَلِيلًا وَإِيَّـٰىَ فَٱتَّقُونِ ﴿٤١﴾ وَلَا تَلْبِسُوا۟ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَـٰطِلِ وَتَكْتُمُوا۟ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٤٢﴾﴾ [البقرة: ٤١، ٤٢]، فلا يكتم الحق الذي جاء به الرسول، ولا يلبس بغيره

---

(١) سنن الدارمي (١٤١)، الإبانة لابن بطة (١٦٤).
(٢) أخرجه أبو داود برقم (٤٦١١).
(٣) أخرجه الدارمي في سننه (٢١١).
(٤) جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر، رقم (١٠٦٧).
(٥) «الاعتصام» للشاطبي (١/ ٢٨).

من الباطل ولا يعارض بغيره»[١].

فأهل السنة أعلم الناس بأحوال النبي ﷺ وأقواله وأفعاله، لذلك، فهم أشد الناس حبًّا للسنة، وأحرصهم على اتباعها، وأكثرهم موالاة لأهلها؛ يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «فإنه متى كان الرسول أكمل الخلق وأعلمهم بالحقائق، وأقومهم قولًا وحالًا، لزم أن يكون أعلم الناس به أعلم الخلق بذلك، وأن يكون أعظمهم موافقة له واقتداءً به أفضل الخلق»[٢].

فلو سئل عن مصادر التلقي، فمصادر التلقي بيَّنها المصنف بهذه العبارات القليلة: بأنها السنة التي تركها لنا النبي ﷺ، وأخذها عنه أصحابه رضوان الله عليهم، فنحن ملتزمون بها، مستقيمون عليها.

❋ القاعدة الثالثة: ثبات أهل السنة.

ولذلك، من مزايا أهل الحق الثبات، فقول أصحاب النبي ﷺ هو قولنا في هذا اليوم، لم يختلف ولم يتبدل، ليس لنا مصدر إلا من هذا الطريق.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: «وبالجملة، فالثبات والاستقرار في أهل الحديث والسنة، أضعاف أضعاف ما هو عند أهل الكلام والفلسفة»[٣].

ولذلك، أهلُ السنَّةِ قديمًا وحديثًا، شرقًا وغربًا، وعلى اختلاف أزمانهم وأماكنهم، هم على قولٍ واحد في سائرِ أمورِ هذا الدين، وبالتحديدِ في أصولِ هذا الدين، لا تجدُ اختلافًا ولا تجدُ اضطرابًا، فقولهم في أسماء الله وصفاته واحد، وقولهم في بابِ الإيمان واحد، وقولهم في بابِ القدَرِ واحد، إلى غيرِ ذلك من مسائل الدين.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: «وربنا واحد، ورسولنا واحد، وكتابنا واحد، وديننا واحد، وأصل الدين ليس بين السلف وأئمة الإسلام فيها خلاف، ولا يحلّ الافتراق؛ لأنَّ الله تعالى يقول: ﴿وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ﴾ [آل عمران ١٠٣]»[٤].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: «أما أهل السنة والحديث فما

---

(١) مجموع الفتاوى (١٥/ ١٥٥ ـ ١٥٦)، وانظر أيضًا: مجموع الفتاوى (١٩/ ١٩٤)، ومنهاج السنة (٤/ ٥٤٨)، والاستقامة (١/ ٣) و(٢/ ٣٠٠).

(٢) مجموع الفتاوى (٤/ ١٤٠ ـ ١٤١).

(٣) مجموع الفتاوى (١/ ٥١).

(٤) مجموع الفتاوى (٣/ ٢٠٥).

يُعلم أحد من علمائهم، ولا صالح عامتهم، رجع قط عن قوله واعتقاده؛ بل هم أعظم الناس صبرًا على ذلك، وإن امتُحنوا بأنواع المحن، وفُتنوا بأنواع الفتن، وهذه حال الأنبياء وأتباعهم من المتقدمين؛ كأهل الأخدود ونحوهم، وكسلف الأمة من الصحابة والتابعين وغيرهم من الأئمة، ومن صبر من أهل الأهواء على قوله، فذاك لما فيه من الحق؛ إذ لا بد في كل بدعة ـ عليها طائفة كبيرة ـ من الحق الذي جاء به الرسول ﷺ، ويوافق عليه أهل السنة والحديث، ما يوجب قَبولها؛ إذ الباطل المحض لا يقبل بحال.

وبالجملة، فالثبات والاستقرار في أهل الحديث والسنة أضعاف أضعاف ما هو عند أهل الكلام والفلسفة»[1].

ولذلك، قام علماء الإسلام بحفظ آثارهم وأقوالهم، وحفظوها، ونقلوها بأسانيدها كما نُقِل كلام الله ﷻ، وكلام نبيه ﷺ، فاستقاموا على هذا الأمر. فإذًا، لو سئل صاحب السنة: ما مصدر التلقي عندكم؟ فالجواب: كتاب الله، وسنة نبيه ﷺ على وفق فهم السلف الصالح. فإذًا، الإسلام هو السنة، والسنة هي الإسلام، ولا يقوم أحدهما إلا بالآخر.

❊ القاعدة الرابعة: تميز أهل السنة باتصال السند:

تميَّز قول أهل السنة باتصال السَّنَد، فما كان عليه أصحابُ النبي ﷺ فأهل السنة ـ بحمد الله تعالى ـ يقولُون به إلى يومنا هذا ويعتقدونه ويدينُون الله ﷻ به، فسندهم متصل، بخلافِ أهلِ البدعِ والأهواء فنجد أن سندهم منقطع؛ ينقطعُ إلى فلانٍ من الناس، ولا يمكنُ بأي حالٍ من الأحوال أن يتصلَ ذلك إلى أصحابِ النبي ﷺ، فضلًا عن أن يتصلَ إلى كلام الله وكلام رسوله ﷺ.

ويصف الأصفهاني هذا الأمر، فيقول: «ومما يدل على أن أهل الحديث هم أهل الحق، أنك لو طالعت جميع كتبهم المصنفة من أولهم إلى آخرهم، قديمهم وحديثهم، مع اختلاف بلدانهم وزمانهم، وتباعد ما بينهم في الديار، وسكون كل واحد منهم قطرًا من الأقطار ـ وجدتهم في بيان الاعتقاد على وتيرة واحدة ونمط واحد، يجرون على طريقة لا يحيدون عنها ولا يميلون فيها، قولهم في ذلك واحد ونقلهم واحد، لا ترى فيهم اختلافًا ولا تفرقًا في شيء ما وإن قَلَّ؛ بل لو جمعت

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٥٠).

جميع ما جرى على ألسنتهم ونقلوه عن سلفهم، وجدته كأن جاء على قلب واحد، وجرى على لسان واحد، وهل على الحق دين أبين من هذا؟»[١].

❋ القاعدة الخامسة: أن هذا الدين واضح:

يتميز أهل السنة باعتقادهم بأن هذا الدين ـ بحمدِ الله تعالى ـ واضحٌ، ومن وضوحه أن كلام الله ﷻ معلومُ المعنى، فيحفظُون لهذا الكتاب حرمته لفظًا، ويحفظونُ له حرمته معنى، ويعتقدون أنه ليس في كتابِ الله ﷻ ما لا يُعلَمُ معناه، فهو معلوم من جهة المعنى، وإن كان بعضُ حقائقِ تلك الأمور المغيَّبة أو كيفياتُها أمرٌ قد استأثر به الله تعالى في علمِ الغيب عنده، فيوقنُون أن الهدى في كلامِ الله ﷻ، وأن النورَ في كلامِ الله ﷻ وسنَّةِ نبيه ﷺ.

فأهل السنة هم أهل الفهم الرشيد عن الله وعن رسوله، ولذلك، تأتي أقوالهم على الاستقامة والسداد.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية يرحمه الله بعد كلام عن اختلاف المبتدعة: «وإذا تأمل اللبيب الفاضل هذه الأمور، تبيَّن له أن مذهب السلف والأئمة في غاية الاستقامة والسداد، والصحة والاطراد، وأنه مقتضى المعقول الصريح والمنقول الصحيح، وأن من خالفه كان خارجًا عن موجب العقل والسمع، مخالفًا للفطرة»[٢].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «فَلِهَذَا، لَمْ يَجْتَمِعْ قَطُّ أَهْلُ الْحَدِيثِ عَلَى خِلَافِ قَوْلِهِ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، وَالْحَقُّ لَا يَخْرُجُ عَنْهُمْ قَطُّ، وَكُلُّ مَا اجْتَمَعُوا عَلَيْهِ فَهُوَ مِمَّا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ، وَكُلُّ مَنْ خَالَفَهُمْ مِنْ خَارِجِيٍّ وَرَافِضِيٍّ وَمُعْتَزِلِيٍّ وَجَهْمِيٍّ وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْبِدَعِ، فَإِنَّمَا يُخَالِفُ رَسُولَ اللهِ ﷺ بَلْ مَنْ خَالَفَ مَذَاهِبَهُمْ فِي الشَّرَائِعِ الْعَمَلِيَّةِ كَانَ مُخَالِفًا لِلسُّنَّةِ الثَّابِتَةِ، وَكُلٌّ مِنْ هَؤُلَاءِ يُوَافِقُهُمْ فِيمَا خَالَفَ فِيهِ الْآخَرَ، فَأَهْلُ الْأَهْوَاءِ مَعَهُمْ بِمَنْزِلَةِ أَهْلِ الْمِلَلِ مَعَ الْمُسْلِمِينَ؛ فَإِنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ فِي الْإِسْلَامِ كَأَهْلِ الْإِسْلَامِ فِي الْمِلَلِ، كَمَا قَدْ بُسِطَ فِي مَوْضِعِهِ»[٣].

❋ القاعدة السادسة: إن الحق لا يعرف بالرجال؛ بل الرجال يعرفون بالحق:

قال الإمام الشوكاني ـ رحمه الله تعالى ـ: «ليس لأحد من العلماء المختلفين،

(١) الحجة في بيان المحجة (٢/ ٢٢٤).
(٢) مجموع الفتاوى (٥/ ٢١٢).
(٣) منهاج السنة النبوية (٥/ ١٦٥).

أو من التابعين لهم والمقتدين بهم أن يقول: الحق ما قاله فلان دون فلان، أو فلان أولى بالحق من فلان؛ بل الواجب عليه ـ إن كان ممن له فهم وعلم وتمييز ـ أن يرد ما اختلفوا فيه إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، فمن كان دليل الكتاب والسنة معه فهو على الحق، وهو الأولى بالحق. ومن كان دليل الكتاب والسنة عليه لا له كان هو المخطئ؛ بل هو معذور، بل مأجور، كما ثبت في الحديث الصحيح: عَنْ عَمْرِو بْنِ العَاصِ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**إِذَا حَكَمَ الحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ**»[1]، فناهيك بخطأ يؤجر عليه فاعله، ولكن، هذا إنما هو للمجتهد نفسه، إذا أخطأ، ولكن، لا يجوز لغيره أن يتبعه في خطئه، ولا يعذر كعذره، ولا يؤجر كأجره؛ بل واجب على من عداه من المكلفين أن يترك الاقتداء به في الخطأ ويرجع إلى الحق الذي دل عليه الكتاب والسنة. وإذا وقع الرد لما اختلف فيه أهل العلم إلى الكتاب والسنة كان من معه دليل الكتاب والسنة هو الذي أصاب الحق ووافقه، وإن كان واحدًا، والذي لم يكن معه دليل الكتاب والسنة هو الذي لم يصب الحق؛ بل أخطأه، وإن كان عددًا كثيرًا، فليس لعالم ولا لمتعلم ولا لمن يفهم ـ وإن كان مقصرًا ـ أن يقول: إن الحق بيد من يقتدي به من العلماء، إن كان دليل الكتاب والسنة بيد غيره، فإن ذلك جهل عظيم، وتعصب ذميم، وخروج من دائرة الإنصاف بالمرة؛ لأن الحق لا يعرف بالرجال؛ بل الرجال يُعرفون بالحق. وليس أحد من العلماء المجتهدين والأئمة المحققين بمعصوم، ومن لم يكن معصومًا فإنه يجوز عليه الخطأ كما يجوز عليه الصواب، فيصيب تارة ويخطئ أخرى. ولا يتبين صوابه من خطئه إلا بالرجوع إلى دليل الكتاب والسنة، فإن وافقهما فهو مصيب، وإن خالفهما فهو مخطئ، ولا خلاف في هذه الجملة بين جميع المسلمين أولهم وآخرهم، سابقهم ولاحقهم، كبيرهم وصغيرهم، وهذا يعرفه كل من له أدنى حظ من العلم، وأحقر نصيب من العرفان، ومن لم يفهم هذا ويعترف به فليتهم نفسه»[2].

❊ القاعدة السابعة: أهل السنة أبعد الطوائف عن الاختلاف في أصولهم:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: «ولهذا، كلّ طائفة كانت إلى

(١) أخرجه البخاري، رقم (٧٣٥٢)، ومسلم، رقم (١٧١٦).
(٢) شرح الصدور بتحريم رفع القبور (ص٥).

النبوات أقرب، كانت أقلّ اختلافًا، وكلّما كثر بُعدها كثر اختلافها.

المتفلسفة لما كانوا أبعد من أهل الكلام عن النبوات، كانوا أكثر اختلافًا؛ فإنّ لهم من الاختلاف في الطبيعيّات والرياضيّات ما لا يكاد يحصيه إلا الله.

وأما اختلافهم في الإلهيات فأعظم.

والشيعة لما كانوا من أجهل الطوائف المنسوبين إلى الملة، كانوا أكثر اختلافًا من جميع الطوائف.

ثم المعتزلة أكثر اختلافًا من المثبتة للصفات والقدر.

ثم المثبتة المتكلمون فيهم من الاختلاف ما لا يوجد في أهل العلم بالسنة المحضة والحديث وأقوال السلف؛ فإنّ هؤلاء أبعد الطوائف عن الاختلاف في أصولهم؛ لأنهم أكثر اعتصامًا بالكتاب والسنّة من غيرهم. وبطريقتهم تنحلّ الإشكالات الواردة على طريقة غيرهم»[1].

وقال أيضًا: «وإذا تدبّر العاقل، وجد الطوائف كلّها كلّما كانت الطائفة إلى الله ورسوله أقرب، كانت بالقرآن والحديث أعرف وأعظم عناية»[2].

❊ القاعدة الثامنة: أن من سِمات أهل السنة أنهم يقولون: إن المسائل التي يقع الخلاف فيها ليست على درجة واحدة:

قرر أهل العلم أن المسائل التي يقع الخلاف فيها ليست على درجة واحدة.

القسم الأول: فثمة مسائل لا يسوغ الخلاف فيها لصراحة أدلتها واتفاق السلف عليها وتسمَّى المسائل الخلافية، وهذا النوع من المخالفة ينكر فيه القول، ويضلل فيه المخالف، وقد يبدَّع حسب ضوابط شرعية، وقواعد مرعية.

والقسم الآخر: هي المسائل التي يسوغ الخلاف فيها لتعارض أدلتها فيما يظهر للمجتهد، أو لوقوع الخلاف فيها بين السلف الصالح، وتسمى المسائل الاجتهادية.

والأصل في مسائل المعتقد أنها من قبيل المسائل الخلافية، بخلاف المسائل الفقهية العملية، فالأصل أنها من المسائل الاجتهادية.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: (قولهم: ومسائل الخلاف لا إنكار فيها ليس بصحيح، فإن الإنكار إما أن يتوجه إلى القول بالحكم أو العمل،

(١) شرح الأصفهانية (٢/ ٣٧٩).
(٢) مجموع الفتاوى (٤/ ٩٦).

أما الأول، فإن كان القول يخالف سنة أو إجماعًا قديمًا وجب إنكاره وفاقًا، وإن لم يكن كذلك، فإنه ينكر بمعنى بيان ضعفه عند من يقول: المصيب واحد، وهم عامة السلف والفقهاء، وأما العمل إذا كان على خلاف سنة أو إجماع وجب إنكاره أيضًا بحسب درجات الإنكار كما ذكرنا من حديث شارب النبيذ المختلف فيه، وكما ينقض حكم الحاكم إذا خالف سنة، وإن كان قد اتبع بعض العلماء.

وأما إذا لم يكن في المسألة سنة ولا إجماع وللاجتهاد فيه مساغ، فلا ينكر على من عمل بها مجتهدًا أو مقلدًا، وإنما دخل هذا اللبس من جهة أن القائل يعتقد أن مسائل الخلاف هي مسائل الاجتهاد كما اعتقد ذلك طوائف من الناس، والصواب الذي عليه الأئمة أن مسائل الاجتهاد ما لم يكن فيها دليل يوجب العمل به وجوبًا ظاهرًا مثل حديث صحيح لا معارض له من جنسه، فيسوغ إذا عدم ذلك الاجتهاد لتعارض الأدلة المقاربة أو لخفاء الأدلة فيها»[1].

وقال ابن قيم الجوزية ـ رحمه الله تعالى ـ: «وهذا يردُّ قول من قال: لا إنكار في المسائل المختلف فيها، وهذا خلاف إجماع الأئمة... ـ إلى أن قال ـ: وقولهم: (إن مسائل الخلاف لا إنكار فيها). ليس بصحيح؛ فإن الإنكار إما أن يتوجه إلى القول والفتوى أو العمل.

أما الأول: فإذا كان القول يخالف سنة أو إجماعًا وجب إنكاره اتفاقًا، وإن لم يكن كذلك، فإن بيان ضعفه ومخالفته للدليل إنكار مثله، وأما العمل، فإذا كان على خلاف سنة أو إجماع وجب إنكاره بحسب درجات الإنكار، وكيف يقول فقيه: لا إنكار في المسائل المختلف فيها، والفقهاء من سائر الطوائف قد صرحوا بنقض حكم الحاكم إذا خالف كتابًا أو سنة، وإن كان قد وافق فيه بعض العلماء.

وأما إذا لم يكن في المسألة سنة ولا إجماع وللاجتهاد فيها مساغ لم ينكر على من عمل بها مجتهدًا أو مقلدًا، وإنما دخل هذا اللبس من جهة أن القائل يعتقد أن مسائل الخلاف هي مسائل الاجتهاد كما اعتقد ذلك طوائف من الناس ممن ليس لهم تحقيق في العلم»[2].

---

(١) بيان الدليل على بطلان التحليل (ص٢١٠ ـ ٢١١)، ونقله ابن مفلح في الآداب الشرعية (١/ ١٩١).

(٢) إعلام الموقعين (٥/ ٢٤٢ ـ ٢٤٣). وبنحو قولهما قال السمعاني في «قواطع الأدلة» (٥/ ٦٢)، والنووي في شرح مسلم (٢/ ٢٣).

❋ القاعدة التاسعة: من سمات أهل السنة أنهم قليل في زمن الفتن:

• قال الفضيل بن عياض: «عليك بطريق الهدى، ولا يضرك قلة السالكين، وإياك وطرق الضلالة، ولا تغتر بكثرة الهالكين»(١).

• وقال سفيان بن عيينة: «اسلكوا سبيل الحق ولا تستوحشوا من قلة أهله»(٢).

• وقال الحسن البصري: «يا أهل السنة ترفقوا رحمكم الله، فإنكم من أقل الناس»(٣).

• وعن عُمارة بن زاذان قال: قال لي أيوب: «يا عُمارة، إذا رأيت صاحب سنة وجماعة فاقبله على ما كان فيه»(٤).

❋ القاعدة العاشرة: أن أهل السنة يعطون كل ذي حق حقه وهم أبعد الناس عن التكفير:

من سمات أهل السنة أنهم يعطون كل ذي حق حقه، وهم أبعد الناس عن التكفير.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومن سلك طريق الاعتدال عظَّم من يستحق التعظيم وأحبه ووالاه وأعطى الحق حقه، فيعظم الحق ويرحم الخلق، ويعلم أن الرجل الواحد تكون له حسنات وسيئات، فيحمد ويذم، ويثاب ويعاقب، ويحب من وجه ويبغض من وجه، هذا هو مذهب أهل السنة والجماعة، خلافًا للخوارج والمعتزلة ومن وافقهم»(٥).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وهذه حال أهل العلم والحق والسنّة؛ يعرفون الحق الذي جاء به الرسول؛ وهو الذي اتفق عليه صريح المعقول وصحيح المنقول؛ ويدعون إليه؛ ويأمرون به نصحًا للعباد، وبيانًا للهدى والسداد. ومن خالف ذلك لم يكن لهم معه هوى، ولم يحكموا عليه بالجهل؛ بل حكمه إلى الله والرسول؛ فمنهم من يُكفره الرسول، ومنهم من يجعله من أهل الفسق أو العصيان، ومنهم من يعذره ويجعله من أهل الخطأ المغفور. والمجتهد من هؤلاء المأمور بالاجتهاد، يجعل له

---

(١) المجموع للنووي (٨/ ٢٠٣)، الأذكار له (ص١٦٠)، الاعتصام (١/ ١٣٥)، وأخرجه مسندًا بنحوه ابن عساكر في تبيين كذب المفتري (ص٣٣١)، وعزاه النووي في «التبيان» (ص١١٥) للحاكم.

(٢) أخرجه ابن عبد البر في التمهيد (١٧/ ٤٢٩).

(٣) أخرجه اللالكائي رقم (١٩).

(٤) المعجم لابن الأعرابي (٤٣١).

(٥) منهاج السنة النبوية (٤/ ٥٤٣).

أجرًا على فعل ما أمر به من الاجتهاد، وخطؤه مغفور له؛ كما دلّ الكتاب»[١].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: «وأهل السنة يتبعون الحق من ربهم الذي جاء به الرسول، ولا يكفرون من خالفهم فيه؛ بل هم أعلم بالحق وأرحم بالخلق، كما وصف الله به المسلمين بقوله: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عِمْرَانَ: ١١٠]. قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: «كُنْتُمْ خَيْرَ النَّاسِ لِلنَّاسِ»[٢]»[٣].

وقال ابن قيم الجوزية ـ رحمه الله تعالى ـ، وهو يتكلم عن أهل السنة: «فكل حق مع طائفة من الطوائف فهم يوافقونهم فيه وهم برآء من باطلهم، فمذهبهم جمع حق الطوائف بعضه إلى بعض والقول به ونصره وموالاة أهله من ذلك الوجه، ونفي باطل كل طائفة من الطوائف وكسره ومعاداة أهله من هذا الوجه، فهم حكام بين الطوائف لا يتحيزون إلى فئة منهم على الإطلاق، ولا يردون حق طائفة من الطوائف، ولا يقابلون بدعة ببدعة، ولا يردون باطلًا بباطل، ولا يحملهم شنآن قوم يعادونهم ويكفرونهم على أن لا يعدلوا فيهم؛ بل يقولون فيهم الحق ويحكمون في مقالاتهم بالعدل، والله ﷻ أمر رسوله أن يعدل بين الطوائف، فقال: ﴿فَلِذَٰلِكَ فَادْعُ وَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَقُلْ آمَنتُ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِن كِتَابٍ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ﴾ [الشورى: ١٥]»[٤].

وقال ابن قيم الجوزية رَحِمَهُ اللَّهُ: «والله تعالى يحب الإنصاف؛ بل هو أفضل حلية تحلى بها الرجل، خصوصًا مَن نصب نفسه حَكَمًا بين الأقوال والمذاهب، وقد قال الله تعالى لرسوله: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ﴾ [الشورى: ١٥]، فورثة الرسول منصبهم العدل بين الطوائف، وألا يميل أحدهم مع قريبه وذوي مذهبه وطائفته ومتبوعه؛ بل يكون الحق مطلوبه يسير بسيره وينزل بنزوله، يدين بدين العدل والإنصاف ويحكِّم الحجة وما كان عليه رسول الله»[٥].

وقال ابن تيمية: «فأهل السنة يستعملون معهم العدل والإنصاف ولا يظلمونهم؛ فإن الظلم حرام مطلقًا كما تقدم؛ بل أهل السنة لكل طائفة من هؤلاء خير من

---

(١) النبوات لابن تيمية (١/ ٤٢٢).

(٢) الأثر أخرجه البخاري، رقم (٤٥٥٧)، بلفظ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ قَالَ: خَيْرُ النَّاسِ لِلنَّاسِ تَأْتُونَ بِهِمْ فِي السَّلَاسِلِ فِي أَعْنَاقِهِمْ حَتَّى يَدْخُلُوا فِي الْإِسْلَامِ.

(٣) منهاج السنة النبوية (٥/ ١٥٧).

(٤) شفاء العليل (ص١١٣).

(٥) إعلام الموقعين (٤/ ١٤٨).

بعضهم لبعض؛ بل هم للرافضة خير وأعدل من بعض الرافضة لبعض. وهذا مما يعترفون هم به، ويقولون: أنتم تنصفوننا ما لا ينصف بعضنا بعضًا»[١].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: «فإن الصواب الذي عليه أهل السنة والجماعة أنه قد يجتمع في الشخص الواحد والطائفة الواحدة ما يحمد به من الحسنات وما يذم به من السيئات، وما لا يحمد به ولا يذم من المباحات، والعفو عنه من الخطأ والنسيان بحيث يستحق الثواب على حسناته ويستحق العقاب على سيئاته، بحيث لا يكون محمودًا ولا مذمومًا على المباحات والمعفوات، وهذا مذهب أهل السنة في فسَّاق أهل القبلة ونحوهم، وإنما يخالف في هذا الوعيدية من الخوارج والمعتزلة ونحوهم، الذين يقولون: من استحق المدح لم يستحق الذم، ومن استحق الثواب لم يستحق العقاب، ومن يستحق العقاب لم يستحق الثواب»[٢].

وقال شارح الطحاوية: «والحب والبغض بحسب ما فيهم من خصال الخير والشر، فإن العبد يجتمع فيه سبب الولاية وسبب العداوة، والحب والبغض، فيكون محبوبًا من وجه مبغوضًا من وجه، والحكم للغالب»[٣].

* القاعدة الحادية عشرة: أن أهل السنة جمعوا بين الرحمة واللِّين والشدة والغلظة:

فمن سماتهم الجمع بين الرحمة واللين والشدة والغلظة، بخلاف غيرهم ممن يأخذ جانبًا من هدي السلف ويدع الجانب الآخر، فيأخذون بالشدة في جميع أحوالهم، أو باللين في جميع أحوالهم.

أما أهل السنة فيجمعون بين هذا وهذا، وكل في موضعه، حسب ما تقتضيه المصلحة، ومقتضيات الأحوال.

وهم حقًّا كما قال شيخ الإسلام الإمام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: «نقاوة المسلمين، فهم خير الناس للناس»[٤].

وقال أيضًا: «وأهل السنة يتبعون الحق من ربهم الذي جاء به الرسول، ولا يكفرون من خالفهم فيه؛ بل هم أعلم بالحق وأرحم بالخلق، كما وصف الله به

---

(١) منهاج السنة النبوية (٥/ ١٥٧).
(٢) التسعينية (٣/ ١٠٣١).
(٣) شرح العقيدة الطحاوية (٢/ ٥٤٧).
(٤) منهاج السنة (٥/ ١٥٨).

المسلمين بِقَوْلِهِ: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عِمْرَانَ: ١١٠]. قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: «كُنْتُمْ خَيْرَ النَّاسِ لِلنَّاسِ»[(١)]»[(٢)].

قال شيخ الإسلام الإمام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: «ولهذا، كنت أقول للجهمية من الحلولية والنفاة الذين نفوا أن يكون الله ـ تعالى ـ فوق العرش لما وقعت محنتهم: أنا لو وافقتكم كنت كافرًا؛ لأني أعلم أن قولكم كفر، وأنتم عندي لا تكفرون لأنكم جهّال، وكان هذا خطابًا لعلمائهم وقضاتهم وشيوخهم وأمرائهم، وأصل جهلهم شبهات عقلية حصلت لرؤوسهم في قصور من معرفة المنقول الصحيح والمعقول الصريح الموافق له، فكان هذا خطابنا، فلهذا، لم يقابل جهله وافتراؤه بالتكفير بمثله»[(٣)].

وهذه قصة يذكرها ابن تيمية تدل على عدل أهل السنة وإنصافهم مع أهل البدع، بالرغم من أنهم قد يلقون من المبتدعة ما يلقون من اعتداء وسوء معاملة حين تكون الغلبة لأولئك المبتدعة.

قال شيخ الإسلام الإمام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: «وَأَهْلُ السُّنَّةِ نَقَاوَةُ الْمُسْلِمِينَ، فَهُمْ خَيْرُ النَّاسِ لِلنَّاسِ. وَقَدْ عَلِمَ أَنَّهُ كَانَ بِسَاحِلِ الشَّامِ جَبَلٌ كَبِيرٌ، فِيهِ أُلُوفٌ مِنَ الرَّافِضَةِ يَسْفِكُونَ دِمَاءَ النَّاسِ، وَيَأْخُذُونَ أَمْوَالَهُمْ، وَقَتَلُوا خَلْقًا عَظِيمًا وَأَخَذُوا أَمْوَالَهُمْ، وَلَمَّا انْكَسَرَ الْمُسْلِمُونَ سَنَةَ غَازَانَ، أَخَذُوا الْخَيْلَ وَالسِّلَاحَ وَالْأَسْرَى وَبَاعُوهُمْ لِلْكُفَّارِ النَّصَارَى بِقُبْرُصَ، وَأَخَذُوا مَنْ مَرَّ بِهِمْ مِنَ الْجُنْدِ، وَكَانُوا أَضَرَّ عَلَى الْمُسْلِمِينَ مِنْ جَمِيعِ الْأَعْدَاءِ، وَحَمَلَ بَعْضُ أُمَرَائِهِمْ رَايَةَ النَّصَارَى، وَقَالُوا لَهُ: أَيُّمَا خَيْرٌ: الْمُسْلِمُونَ أَوِ النَّصَارَى؟ فَقَالَ: بَلِ النَّصَارَى. فَقَالُوا لَهُ: مَعَ مَنْ تُحْشَرُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ فَقَالَ: مَعَ النَّصَارَى. وَسَلَّمُوا إِلَيْهِمْ بَعْضَ بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ. وَمَعَ هَذَا، فَلَمَّا اسْتَشَارَ بَعْضُ وُلَاةِ الْأَمْرِ فِي غَزْوِهِمْ، وَكَتَبْتُ جَوَابًا مَبْسُوطًا فِي غَزْوِهِمْ، وَذَهَبْنَا إِلَى نَاحِيَتِهِمْ وَحَضَرَ عِنْدِي جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ، وَجَرَتْ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ مُنَاظَرَاتٌ وَمُفَاوَضَاتٌ يَطُولُ وَصْفُهَا، فَلَمَّا فَتَحَ الْمُسْلِمُونَ بَلَدَهُمْ. وَتَمَكَّنَ الْمُسْلِمُونَ مِنْهُمْ، نَهَيْتُهُمْ عَنْ قَتْلِهِمْ وَعَنْ سَبْيِهِمْ، وَأَنْزَلْنَاهُمْ فِي بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ مُتَفَرِّقِينَ لِئَلَّا يَجْتَمِعُوا»[(٤)].

---

(١) الأثر أخرجه البخاري، رقم (٤٥٥٧)، بلفظ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾، قَالَ: خَيْرُ النَّاسِ، لِلنَّاسِ تَأْتُونَ بِهِمْ فِي السَّلَاسِلِ فِي أَعْنَاقِهِمْ حَتَّى يَدْخُلُوا فِي الْإِسْلَامِ.

(٢) منهاج السنة النبوية (٥/ ١٥٧).

(٣) الاستغاثة في الرد على البكري (١/ ٢٥٣).

(٤) منهاج السنة النبوية (٥/ ١٥٩ ـ ١٦٠).

* القاعدة الثانية عشرة: من سمات أهل السنة حرصهم على الجماعة والألفة ونبذهم للاختلاف والفرقة:

حرصهم على الجماعة والألفة، ودعوتهم لها وحث الناس عليها، ونبذهم للاختلاف والفرقة بين أهل العقيدة والتوحيد، وتحذير الناس من ذلك، كيف لا ورسول الله ﷺ قد قال: «**إِنَّ اللهَ يَرْضَى لَكُمْ ثَلَاثًا، وَيَكْرَهُ لَكُمْ ثَلَاثًا، فَيَرْضَى لَكُمْ: أَنْ تَعْبُدُوهُ، وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَأَنْ تَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا**»[(١)]، وقد قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ۝١٠٥ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ [آل عمران: ١٠٥، ١٠٦].

قال ابن عباس: «تبيضُّ وجوه أهل السنة، وتسودُّ وجوه أهل البدعة»[(٢)].

---

(١) أخرجه مسلم، رقم (١٧١٥).

(٢) انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي (١/ ٧٢/ ٧٤). ولفظه: «عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾، ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ﴾: فأهل السنة والجماعة وأولو العلم، ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ﴾: فأهل البدع والضلالة»، وابن أبي حاتم كما في التفسير (٣٩٥٠، ٣٩٥١): ولفظه «عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس: في قوله ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾، قال: تبيضُّ وجوه أهل السنة والجماعة، قوله تعالى: ﴿وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾، وبه، عن ابن عباس... قال: تسودُّ وجوه أهل البدع والضلالة».

والخطيب كما في التاريخ (٧/ ٣٩٧): بلفظ: «﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾، ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ﴾: فأهل البدع والأهواء، ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ﴾: فأهل السنة».

والجرجاني. كما في تاريخه (ص١٣٢)، بلفظ: «عن ابن عباس: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ﴾ فهم أهل السنة والجماعة، ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ﴾ فأهل الأهواء والزيغ».

والشريعة للآجري (٥/ ٢٥٦١).

وهذا الأثر مشهور، وتداوله كثير من العلماء في كتبهم دون إنكار له، كابن تيمية في مواضع كثيرة جدًّا، وابن القيم، وابن كثير، والشاطبي، وغيره.

ولا يُلتفت لقول من قال بتضعيف الأثر. فالضابط في مثل هذه الآثار ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية، حيث قال: (قال الإمام أحمد: «ثلاثة علوم ليس لها أصول: المغازي والملاحم والتفسير»، وفي لفظ: «ليس لها أسانيد»، ومعنى ذلك: أن الغالب عليها أنها مرسلة ومنقطعة، فإذا كان الشيء مشهورًا عند أهل الفن وقد تعددت طرقه، فهذا مما يرجع إليه أهل العلم، بخلاف غيره). انتهى كلام شيخ الإسلام ابن تيمية، من كتاب تلخيص كتاب الاستغاثة، المعروف بالرد على البكري (ص١٦ ـ ١٧). ط: الدار العلمية، الهند.

ولعل في هذا تنبيهًا على ما ذكره مشهور حسن في تحقيقه لكتاب إعلام الموقعين حيث قال: «قلت: وإسناده ضعيف جدًّا، إن لم يكن موضوعًا؛ ففيه علي بن قدامة ضعيف، وشيخه =

فمن منهجهم الحرص على جمع كلمة المسلمين على الحق، فهم حريصون كل الحرص على وَحدة المسلمين، ولَمِّ شعثهم، وجمع كلمتهم على الحق، وإزالة أسباب النزاع والفرقة بينهم؛ لعلمهم أن الاجتماع رحمة، وأن الفرقة عذاب، ولأن الله ﷻ أمر بالائتلاف، ونهى عن الاختلاف؛ كما في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ﴿١٠٢﴾ وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْ﴾ [آل عمران: ١٠٢، ١٠٣].

* القاعدة الثالثة عشرة: أن أهل السنة يقولون: إن العقل الصريح دائمًا موافقٌ للرسول ﷺ لا يخالفه قط:

فإن الميزان مع الكتاب، والله أنزل الكتاب بالحق والميزان؛ لكن قد تقصر عقول الناس عن معرفة تفصيل ما جاء به، فيأتيهم الرسول بما عجزوا عن معرفته وحاروا فيه، لا بما يعلمون بعقولهم بطلانه؛ فالرسل صلوات الله وسلامه عليهم تخبر بمحارات العقول لا تخبر بُمحالات العقول، فهذا سبيل الهدى والسنة والعلم.

* القاعدة الرابعة عشرة: أن أهل السنة يتميزون باعتقادهم أن الصحابةَ ـ رضوان الله عليهم ـ لم يكن أحدٌ منهم على بدعة:

وما عُرفوا بذلك برغم ظهورِ بعض الفرقِ في زمانهم كالخوارجِ والقَدَرِيَّة والشيعةِ ونحو ذلك، ومع ذلك ما عُرِفَ عن أحدٍ من أصحاب النبي أنه قد حادَ عن هذا الطريق.

ونؤمنُ بأن أصحابَ النبي ﷺ كما وصفهم ابن مسعود رضي الله عنه حينما قال: «من كانَ مُسْتَنًّا، فَلْيَسْتَنَّ بمن قد ماتَ، فإنَّ الحيَّ لا تؤمَن عليه الفتنة»[1]، وكما أُثِر عنه حيث قال: «إنا نقتدي ولا نبتدي، ونتبعُ ولا نبتدع»[2].

فأصحابُ النبي ﷺ خيرُ هذه الأمة، والله تعالى قد زكَّاهم في كتابه وأمرَ بلزومِ

= مجاشع بن عمرو اتهم بالكذب، وشيخه ميسرة مثله، ثم إن المتأمل في هذا التفسير يجد فيه نكارة، وهي أنه مخالف لنص القرآن الكريم، فقد بيّن الله تعالى لنا من هم الذين تبيض وجوههم، ومن الذين تسود وجوههم، فقال: ﴿يَوۡمَ تَبۡيَضُّ وُجُوهٞ وَتَسۡوَدُّ وُجُوهٞۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسۡوَدَّتۡ وُجُوهُهُمۡ أَكَفَرۡتُم بَعۡدَ إِيمَٰنِكُمۡ فَذُوقُواْ ٱلۡعَذَابَ بِمَا كُنتُمۡ تَكۡفُرُونَ ﴿١٠٦﴾ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبۡيَضَّتۡ وُجُوهُهُمۡ فَفِي رَحۡمَةِ ٱللَّهِ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿١٠٧﴾﴾ [آل عمران]». انظر: تحقيق إعلام الموقعين عن رب العالمين لمشهور حسن (٢/ ٤٧٥).

(١) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم (٢/ ٩٤٧).

(٢) أخرجه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (١/ ٩٦).

سبيلهم حيث قال: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴿١٠٠﴾﴾ [التوبة: ١٠٠]، فرضيَ الله عن السابقين من المهاجرين والأنصار رضاءً مطلقًا بدونِ قيد، ورضيَ عنهم بعدهم رضاءً مقيَّدًا.. مقيَّدًا بأي أمر؟ باتباعهم بإحسان ﴿وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ﴾.

ونهى الله ﷻ عن الافتراقِ عنهم ﴿وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾﴾ [النساء: ١١٥].

نهى عن الافتراقِ عن هذا الطريقِ وهذا السبيل، والمعالم بحمد الله تعالى واضحة، مرجعيةٌ استقامَ عليها الأوائل وحفظوها لنا بأسانيدها الصحيحةِ الثابتة ونقلوها لنا، وأصبحت ـ بحمد الله تعالى ـ ميراثًا سليمًا من كل بدعةٍ ومن كل شائبة يتوارثه أهل السنَّةِ جيلًا بعدَ جيل، وينقله الخيارُ من هذه الأمة، ينقله ورثةُ الأنبياء لكلِّ جيلٍ من هذه الأجيال.

فلذلك، لا عجبَ أن يتسمَ هذا المنهج بثباته وعدم اضطرابه، ولا عجبَ أن يتسمَ هذا المنهج بلزومِ كلام الله وبلزومِ كلام رسوله، ولا عجبَ أن يستمرَ هذا الإسناد محفوظًا جيلًا بعدَ جيل.

فهذه هي مرجعيةُ أهل السنَّة التي بحمد الله تعالى نُقلِت لنا في كتبِ الاعتقاد، ولزِمَها أهلُ السنَّةِ على مدى هذه الأزمانِ وهذه الأعصار.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: «والواجب على كل مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله أن يكون أصل قصده توحيد الله بعبادته وحده لا شريك له، وطاعة رسوله، يدور على ذلك، ويتبعه أين وجده، ويعلم أن أفضل الخلق بعد الأنبياء هم الصحابة، فلا ينتصر لشخصٍ انتصارًا مطلقًا عامًّا، إلا لرسول الله ﷺ، ولا لطائفة انتصارًا مطلقًا عامًّا، إلا للصحابة رضي الله عنهم أجمعين.

فإن الهدى يدور مع الرسول حيث دار، ويدور مع أصحابه دون أصحاب غيره حيث داروا؛ فإذا أجمعوا لم يجمعوا على خطأ قط، بخلاف أصحاب عالم من العلماء فإنهم قد يجمعون على خطأ؛ بل كل قولٍ قالوه ولم يقله غيرهم من الأمة لا يكون إلا خطأ؛ فإن الدين الذي بعث الله به رسوله ليس مُسَلَّمًا إلى عالِمٍ واحدٍ وأصحابه، ولو كان كذلك لكان ذلك الشخص نظيرًا لرسول الله ﷺ، وهو شبيه بقول الرافضة في الإمام المعصوم.

ولا بد أن يكون الصحابة والتابعون يعرفون ذلك الحق الذي بعث الله به الرسول، قبل وجود المتبوعين الذين تُنسب إليهم المذاهب في الأصول والفروع، ويمتنع أن يكون هؤلاء جاءوا بحق يخالف ما جاء به الرسول، فإن كل ما خالف الرسول فهو باطل، ويمتنع أن يكون أحدهم عَلِمَ من جهة الرسول ما يخالف الصحابة والتابعين لهم بإحسان، فإن أولئك لم يجتمعوا على ضلالة، فلا بد أن يكون قوله إن كان حقًّا مأخوذًا عمَّا جاء به الرسول، موجودًا فيمن قبله، وكل قول قِيلَ في دين الإسلام، مخالف لما مضى عليه الصحابة والتابعون، لم يقله أحد منهم؛ بل قالوا خلافه، فإنه قول باطل[1].

قال الله تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٠٠﴾﴾ [التوبة: ١٠٠].

وقال أيضًا: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٠﴾﴾ [الحشر: ١٠].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: «فقد تبين أن الواجب طلب علم ما أنزل الله على رسوله ﷺ من الكتاب والحكمة، ومعرفة ما أراد بذلك كما كان على ذلك الصحابة والتابعون لهم بإحسان، ومن سلك سبيلهم، فكل ما يحتاج الناس إليه في دينهم، فقد بيَّنه الله ورسوله بيانًا شافيًا، فكيف بأصول التوحيد والإيمان، ثم إذا عرف ما بيّنه الرسول نظر في أقوال الناس، وما أرادوه بها، فعُرضت على الكتاب والسنة»[2].

* القاعدة الخامسة عشرة: وسطية أهل السنة بين الطوائف والفرق:

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: «أهل السنة في الإسلام كأهل الإسلام في الملل الأخرى»[3].

فأهل السنة هم أعرف الناس بالحق، ولذلك، فإن كل طائفة سوى أهل السنة والحديث المتبعين آثار رسول الله ﷺ، لا ينفردون عن طائفة أهل السنة إلا بقول فاسد، ولا ينفردون بقول صحيح، وكل من كان عن السنة أبعد، كان انفراده

(١) منهاج السنة (٥/ ٢٦١ ـ ٢٦٣).
(٢) مجموع الفتاوى (١٧/ ٤٤٣).
(٣) مجموع الفتاوى (٣/ ١٤١).

بالأقوال والأفعال الباطلة أكثر[١].

❐ المسألة الرابعة: سمات مناهج أهل الباطل.

أحيانًا لا يعرفَ الإنسان مدى قيمةِ هذه القواعد وهذه الثوابت التي تمت الإشارة إليها إلا إذا عرَّجَ على ذكر بعضِ سمات أهلِ البدع وقارن بينها وبين ما عليه أهل السنَّةِ والجماعة.

وكما قيل: «بضدِّها تتميزُ الأشياء»، «والضدُّ يُظهرُ حُسنه الضدُّ»، ومن تلك السمات ما يلي:

أولًا: يجعلون أقوالهم هي الأصل وما جاء في الكتاب والسنة تبع لها.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: «وأما سبيل الضلال والبدعة والجهل فعكس ذلك، أن يبتدع بدعةً برأي رجالٍ وتأويلاتهم، ثم يجعل ما جاء به الرسول تبعًا لها، ويحرف ألفاظه، ويتأول على وفق ما أصَّلوه.

وهؤلاء تجدهم في نفس الأمر لا يعتمدون على ما جاء به الرسول، ولا يتلقون الهدى منه، ولكن ما وافقهم منه قبلوه، وجعلوه حجةً لا عمدة، وما خالفهم تأولوه، كالذين يحرفون الكلم عن مواضعه، أو فوضوه، كالذين لا يعلمون الكتاب إلا أماني»[٢].

وقال أيضًا: «وأمّا أهل البدع: فهم أهل أهواء وشبهات، يتّبعون أهواءهم فيما يُحبّونه ويُبغضونه، ويحكمون بالظنّ والشبه؛ فهم لا ﴿يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ ۖ وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلْهُدَىٰٓ ﴿٢٣﴾﴾ [النجم: ٢٣]. فكلّ فريقٍ منهم قد أصّل لنفسه أصلَ دينٍ صنعه؛ إمّا برأيه وقياسه الذي يُسمّيه عقليّات؛ وإمّا بذوقه وهواه الذي يُسمّيه ذوقيّات، وإمّا بما يتأوّله من القرآن، ويُحرّف فيه الكلم عن مواضعه، ويقول إنّه إنّما يتّبع القرآن كالخوارج؛ وإمّا بما يدّعيه في الحديث والسنّة ويكون كذبًا وضعيفًا كما يدّعيه الروافض؛ من النصّ والآيات. وكثيرٌ ممّن يكون قد وضع دينه برأيه أو ذوقه يحتجّ من القرآن بما يتأوّله على غير تأويله، ويجعل ذلك حجّة لا عمدة، وعمدته في الباطن على رأيه، كالجهميّة والمعتزلة في الصفات والأفعال،

---

(١) منهاج السنة (٣/ ٦٧).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٥/ ٢٩) و(١٦/ ٤٣٣)، ودرء تعارض العقل والنقل (١/ ٧) و(٣/ ٧٧) والصواعق المرسلة (٢/ ٤٥٦، و٦٣٣).

بخلاف مسائل الوعد والوعيد؛ فإنّهم قد يقصدون متابعة النصّ»[١].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: «وجماع الأمر أن الأدلة نوعان: شرعية، وعقلية.

فالمدَّعون لمعرفة الإلهيات بعقولهم، من المنتسبين إلى الحكمة والكلام والعقليات، يقول من يخالف نصوص الأنبياء منهم: إن الأنبياء لم يعرفوا الحق الذي عرفناه، أو يقولون: عرفوه ولم يبينوه للخلق كما بيناه؛ بل تكلموا بما يخالفه من غير بيان منهم.

والمدَّعون للسنة والشريعة واتباع السلف من الجهال بمعاني نصوص الأنبياء، يقولون: إن الأنبياء ـ والسلف الذين اتبعوا الأنبياء ـ لم يعرفوا معنى هذه النصوص التي قالوها والتي بلَّغوها عن الله، أو إن الأنبياء عرفوا معانيها ولم يبينوا مرادهم للناس، فهؤلاء الطوائف قد يقولون: نحن عرفنا الحق بعقولنا، ثم اجتهدنا في حمل كلام الأنبياء على ما يوافق مدلول العقل، وفائدة إنزال هذه المتشابهات المشكلات اجتهاد الناس في أن يعرفوا الحق بعقولهم، ثم يجتهدوا في تأويل كلام الأنبياء الذي لم يبينوا به مرادهم، أو أنا عرفنا الحق بعقولنا، وهذه النصوص لم تعرف الأنبياء معناها، كما لم يعرفوا وقت الساعة، ولكن أُمرنا بتلاوتها من غير تدبر لها ولا فهم لمعانيها.

أو يقولون: بل هذه الأمور لا تُعرف بعقل ولا نقل؛ بل نحن منهيون عن معرفة العقليات، وعن فهم السمعيات، وإن الأنبياء وأتباعهم لا يعرفون العقليات، ولا يفهمون السمعيات»[٢].

ثانيًا: من سمات مناهج أهل الباطل أن عامتهم لا يعرفون ما جاء في الكتاب والسنة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: «وهؤلاء قد لا يعرفون ما جاء به الرسول: إما عجزًا وإما تفريطًا، فإنه يحتاج إلى مقدمتين:

أن الرسول قال كذا، وأنه أراد به كذا.

أما **المقدمة الأولى**: فعامتهم لا يرتابون في أنه جاء بالقرآن، وإن كان من غلاة أهل البدع مَن يرتاب في بعضه، لكن الأحاديث عامة أهل البدع جهَّال بها، وهم يظنون أن هذه رواها آحاد يجوِّزون عليهم الكذب والخطأ، ولا يعرفون من كثرة

---

(١) النبوات لابن تيمية (١/ ٤٢٢).

(٢) درء تعارض العقل والنقل (١/ ١٨ ـ ١٩).

طرقها وصفات رجالها، والأسباب الموجبة للتصديق بها ما يعلمه أهل العلم بالحديث؛ فإن هؤلاء يقطعون قطعًا يقينًا بعامة المتون الصحيحة التي في الصحيحين كما قد بسطناه في غير هذا الموضع.

وأما **المقدمة الثانية**: فإنهم لا يعرفون معاني القرآن والحديث، ومنهم من يقول: الأدلة اللفظية لا تفيد اليقين بمراد المتكلم، وقد بسطنا الكلام على فساد ذلك في غير هذا الموضع»[(١)].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: «وإذا كانت الطائفة عن الله وعن رسوله أبعد، كانت عنهما أنأى، حتى تجد في أئمة علماء هؤلاء من لا يميز بين القرآن وغيره، بل ربما ذكرت عنده آية فقال: لا نسلّم صحة الحديث. وربما قال لقوله ﷺ: كذا.. وتكون آية من كتاب الله. وقد بلغنا من ذلك عجائب، وما لم يبلغنا أكثر»[(٢)].

ثالثًا: من سمات مناهج أهل الباطل أنهم يتعاملون مع النصوص بما يوافق أهواءهم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: «وكثير منهم إنما ينظر من تفسير القرآن والحديث فيما يقوله موافقوه على المذهب فيتأول تأويلاتهم، فالنصوص التي توافقهم يحتجون بها، والتي تخالفهم يتأولونها، وكثير منهم لم يكن عمدتهم في نفس الأمر اتباع نص أصلًا، وهذا في البدع الكبار مثل الرافضة والجهمية»[(٣)].

رابعًا: من سمات مناهج أهل الباطل:

١ ـ أنهم يلبسون الحق بالباطل.

٢ ـ أنهم يقيمون الباطل بدلًا عن الحق.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: «وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لِمَ تَلۡبِسُونَ ٱلۡحَقَّ بِٱلۡبَٰطِلِ وَتَكۡتُمُونَ ٱلۡحَقَّ وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ٧١﴾ [آل عمران: ٧١]: هما متلازمان، فإن من لبّس الحق بالباطل فجعله ملبوسًا به خفي من الحق بقدر ما ظهر من الباطل،

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٥/ ٢٩)، و(١٦/ ٤٣٣)، ودرء تعارض العقل والنقل: (١/ ٧) و(٣/ ٧٧)، والصواعق المرسلة: (٢/ ٤٥٦، و٦٣٣).

(٢) مجموع الفتاوى (٤/ ٩٦).

(٣) مجموع الفتاوى (١٧/ ٣٣٤، ٤٤٤، ٤٤٥)، و(١٨/ ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٦٢)، و(٧/ ١١٨)، ومنهاج السنة (٢/ ١٠٩)، ودرء تعارض العقل والنقل (٣/ ٧٦)، وكتاب النبوات (ص١٦٤)، وبيان تلبيس الجهمية (١/ ٢٥٣، ٥٢٣).

فصار ملبوسًا، ومن كتم الحق احتاج أن يقيم موضعه باطلًا فيلبس الحق بالباطل، ولهذا كان كل من كتم من أهل الكتاب ما أنزل الله فلا بد أن يظهر باطلًا.

وهكذا أهل البدع لا تجد أحدًا ترك بعض السنة التي يجب التصديق بها والعمل إلا وقع في بدعة، ولا تجد صاحب بدعة إلا ترك شيئًا من السنة، كما جاء في الحديث: «ما ابتدع قوم بدعة إلا تركوا من السنة مثلها»، أخرجه الإمام أحمد[١]، وقد قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّا نَصَٰرَىٰٓ أَخَذْنَا مِيثَٰقَهُمْ فَنَسُواْ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُواْ بِهِۦ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ وَسَوْفَ يُنَبِّئُهُمُ ٱللَّهُ بِمَا كَانُواْ يَصْنَعُونَ ﴿١٤﴾﴾ [المائدة: ١٤].

فلما تركوا حظًّا مما ذكروا به اعتاضوا بغيره، فوقعت بينهم العداوة والبغضاء، وقال تعالى: ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ ﴿٣٦﴾﴾ [الزخرف: ٣٦]»[٢].

«فعلى المسلم أن يحذر من هاتين الصفتين الذميمتين فهي من سمات أهل الكتاب»[٣].

خامسًا: من سمات مناهج أهل الباطل اتباع المتشابهات والألفاظ المجملة والمعاني المشتبهة.

قال النبي ﷺ في وصف أهل الأهواء والبدع: «**إِذَا رَأَيْتُمُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ، فَأُولَئِكَ الَّذِينَ سَمَّى اللهُ فَاحْذَرُوهُمْ**»[٤].

وقد تحدث علماء السلف عن سمات الفرق الهالكة وأسباب تفرقهم وما أحدثوه في الدين، تحدثوا من باب النصيحة والتحذير.

• فقد سأل عمرو بن قيس الحكم بن عتبة: «ما اضطر الناس إلى هذه الأهواء أن يدخلوا فيها؟ قال الخصومات»[٥].

---

(١) واللفظ عند أحمد: «ما أحدث قوم بدعة إلا رفع مثلها من السنة، فتمسك بسنة خير من إحداث بدعة» (٤/ ١٠٥). ضعفه الألباني بهذا اللفظ في ضعيف الجامع رقم (٤٩٨٣)، ورواه في المشكاة رقم (٤٨) ١٨٧، والدارمي في سننه: (١/ ١٥٨)، وعند عبد الرزاق في مصنفه: «ما ابتدع قوم بدعة قط إلا استحلوا بها السيف» (١٠/ ١٥١). وصحح الحديث الذي ذكره شيخ الإسلام في المشكاة رقم (٤٩) ١٨٨.

(٢) مجموع الفتاوى (٧/ ١٧٢، ١٧٣).

(٣) مجموع الفتاوى (١٥/ ١٥٥ ـ ١٥٦)، وانظر أيضًا: مجموع الفتاوى (١٩/ ١٩٤)، ومنهاج السنة (٤/ ٥٤٨)، والاستقامة (١/ ٣) و(٢/ ٣٠٠).

(٤) رواه البخاري (٤٥٤٧) ومسلم (٢٦٦٥).

(٥) رواه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ٨٢).

• وقال الفضيل بن عياض: «لا تجادلوا أهل الخصومات فإنهم يخوضون في آيات الله»[١].

• وفي مصنف عبد الرزاق أن رجلًا قال لابن عباس: «الحمد لله الذي جعل هوانا على هواكم. فقال: كل هوى ضلالة»[٢].

• وعن أبي قلابة قال: «ما ابتدع قوم بدعة إلا استحلوا السيف»[٣].

فالله تعالى قد ذم في كتابه من يتتبع المتشابهات، ورسوله ﷺ، كما عاقب عمر رضي الله عنه صبيغًا.

وقد صارت هذه العادة سمة وشعارًا لأهل البدع والأهواء ومنهجًا ينتهجونه في التلبيس، وسلَّمًا للوصول إلى بغيتهم وطريقًا في تحقيق نواياهم السيئة، ومِعْولًا يهدمون به أصول الدين، ويعارضون بها الحق بعدما تبين للناس، ويلبسون به على عقول العوام ويفسدون به دينهم بإلقاء الشبهات تارة وباستخدام الألفاظ المجملة والمعاني المشتبهة تارة أخرى.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: «ولهذا، قال الإمام أحمد في أول ما كتبه في الرد على الزنادقة والجهمية فيما شكت فيه من متشابه القرآن وتأولته على غير تأويله، مما كتبه في حبسه، قال في أوله: «الحمد لله الذي جعل في كل زمان فترة من الرسل بقايا من أهل العلم يدعون من ضلَّ إلى الهدى ويبصرون منهم على الأذى، يحيون بكتاب الله الموتى، ويبصرون بنور الله أهل العمى، فكم من قتيل لإبليس قد أحيوه، وكم من تائه ضالٍّ قد هدوه، فما أحسن أثرهم على الناس وأقبح أثر الناس عليهم! ينفون عن كتاب الله تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين الذين عقدوا ألوية البدعة، وأطلقوا عنان الفتنة، فهم مختلفون في الكتاب مخالفون للكتاب، متفقون على مخالفة الكتاب، يقولون على الله وفي الله وفي كتاب الله بغير علم، يتكلمون بالمتشابه من الكلام، ويخدعون جهال الناس بما يشبِّهون عليهم، فنعوذ بالله من فتن المضلين»[٤].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ في تعليقه على كلام الإمام

---

(١) رواه الدارمي برقم (٤٠٦).
(٢) المصنف لابن أبي شيبة (١١/ ١٢٦).
(٣) الشريعة للآجري (١/ ٤٦).
(٤) الرد على الزنادقة والجهمية للإمام أحمد (ص١)/ ٦. ومجموع الفتاوى (١/ ٣) و(٤/ ٢١٧) و(١١/ ٤٣٥)، و(١٥/ ٢٨٤) و(١٧/ ٣٠٠)، ومنهاج السنة (٥/ ٢٧٣).

أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: «المبتدعة يستعملون ألفاظ الكتاب والسنة واللغة ولكن يقصدون بها معاني أخر.

والمقصود هنا قوله: «يتكلمون بالمتشابه من الكلام ويخدعون جهال الناس بما يشبِّهون عليهم»[١]، وهذا الكلام المتشابه الذي يخدعون به جهال الناس هو الذي يتضمن الألفاظ المتشابهة المجملة، التي يعارضون بها نصوص الكتاب والسنة، وتلك الألفاظ تكون موجودة مستعملة في الكتاب والسنة وكلام الناس، لكن بمعانٍ أُخر غير المعاني التي قصدوها هم بها، فيقصدون هم بها معاني أخر، فيحصل الاشتباه والإجمال»[٢].

سادسًا: من سمات أهل الباطل طعنهم في الصحابة.

فها هي الفرق الكبار: المعتزلة والخوارج والشيعة كلهم يطعن في الصحابة رضوان الله عليهم طعنًا صريحًا[٣]:

أما المعتزلة، فقد طعن زعيمهم النظَّام في أكثر الصحابة وأسقط عدالة ابن مسعود، وطعن في فتاوى علي بن أبي طالب، وثلب عثمان بن عفان، وطعن في كل من أفتى من الصحابة بالاجتهاد، وقال: إن ذلك منهم إنما كان لأجل أمرين: إما لجهلهم بأن ذلك لا يحل لهم، وإما لأنهم أرادوا أن يكونوا زعماء وأرباب مذاهب تنسب إليهم. فنسب خيار الصحابة إلى الجهل أو النفاق.

ثم إنه أبطل إجماع الصحابة ولم يره حجة، وأجاز أن تجتمع الأمة على الضلالة[٤].

وأيضًا، كان زعيمهم واصل بن عطاء الغزال يشكك في عدالة علي وابنيه، وابن عباس، وطلحة، والزبير، وعائشة، وكل من شهد حرب الجمل من الفريقين، فقال مقالته المشهورة: لو شهد عندي علي وطلحة على باقة بقل لم أحكم بشهادتهما؛ لعلمي بأن أحدهما فاسق ولا أعرفه بعينه[٥]. ووافقه على ذلك صاحبه عمرو بن عبيد وزاد عليه بأن قطع بفسق كل من الفريقين.

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية للإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ (ص١٧٣ ـ ١٧٤).
(٢) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية (١/ ٢٢٢) (٦/ ١٩٢).
(٣) الفرق بين الفرق للبغدادي (٣١٨) وما بعدها.
(٤) فضل الإجماع (ص١٤٠).
(٥) انظر: أصول الدين لابن طاهر البغدادي (٢٩٠ ـ ٢٩١).

وأما الخوارج فتكفيرهم لعلي وأكثر الصحابة ﷺ واستباحتهم لدمائهم وأموالهم مشهور معلوم؛ بل ساقوا الكفر إلى كل من أذنب من هذه الأمة.

أما الشيعة فشعارهم الطعن في سائر الصحابة ـ عدا آل البيت ـ وغلاتهم من السبئية والبيانية وغيرهم قد حكم علماء الإسلام عليهم بالردة والخروج من الدين بالكلية.

والإمامية منهم ادَّعت ردة أكثر الصحابة بعد النبي ﷺ.

والأشاعرة ونحوهم من المتكلمين ممن يدعي في طريقة الخلف العلم والإحكام، وفي طريقة السلف السلامة دون العلم والإحكام، يلزمهم تجهيل السلف من الصحابة والتابعين، وهو طعن فيهم من هذا الوجه. ولهذا، قال ابن تيمية رحمه الله ـ بعد أن حكى عنهم هذا الكلام ـ: «ولا ريب أن هذا شعبة من الرفض»[(١)].

فالخوارج طعنوا في أصحابِ النبي ﷺ، طعنوا ما طعنوا وكفَّروا ما كفَّروا.

وكذلك، جاء من بعدهم المعتزلة حتى يقول عمرو بن عبيد: «لو جاءَ كلا الفريقين عليّ ومَن معه، ومعاوية ومَن معه، يشهدون عندي على حزمة بَقْل ما قبلت شهادةَ أحدٍ منهم»[(٢)]. فطعنوا بها في هذه المرجعية، وأطلق عمرو بن عبيد على ابنِ عمر أنه من الحشوية[(٣)].

سابعًا: من سمات أهل الباطل انتقاصهم لعلوم السلف وقولهم: بأن طريقة السلف أسلم وطريقة الخلف أعلم وأحكم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: «ولا يجوز أن يكون الخالفون أعلم من السالفين كما قد يقوله بعض الأغبياء ممن لم يقدر قدر السلف؛ بل ولا عرف الله ورسوله والمؤمنين به حقيقة المعرفة المأمور بها: من أن «طريقة السلف أسلم وطريقة الخلف أعلم وأحكم»، فإن هؤلاء المبتدعين الذين يفضلون طريقة الخلف من المتفلسفة ومن حذا حذوهم على طريقة السلف، إنما أتوا من حيث ظنوا، أن طريقة السلف هي مجرد الإيمان بألفاظ القرآن والحديث من غير فقه لذلك، بمنزلة الأميِّين الذين قال الله فيهمْ: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ﴾ [البقرة: ٧٨]، وأن طريقة الخلف هي استخراج معاني النصوص المصروفة عن حقائقها بأنواع المجازات وغرائب اللغات. فهذا الظن الفاسد أوجب «تلك المقالة»

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ١٥٧).
(٢) انظر: العرش، للذهبي (١/ ٥١).
(٣) منهاج السّنّة (٢/ ٥٢٠).

التي مضمونها نبذ الإسلام وراء الظهر، وقد كذبوا على طريقة السلف وضلوا في تصويب طريقة الخلف؛ فجمعوا بين الجهل بطريقة السلف في الكذب عليهم، وبين الجهل والضلال بتصويب طريقة الخلف»[(١)].

ثامنًا: من سمات أهل الباطل أنهم جمعوا بين الجهل والظلم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: «وهذا لأن الأصل الذي اشتركوا فيه أصل فاسد مبني على جهل وظلم، وهم مشتركون في ظلم سائر المسلمين، فصاروا بمنزلة قطاع الطريق المشتركين في ظلم الناس. ولا ريب أن المسلم العالم العادل أعدل عليهم وعلى بعضهم من بعض. والخوارج تكفِّر أهل الجماعة، وكذلك أكثر المعتزلة يكفرون من خالفهم وكذلك أكثر الرافضة، ومن لم يكفِّر فسَّق. وكذلك أكثر أهل الأهواء يبتدعون رأيًا، ويكفرون من خالفهم فيه»[(٢)].

تاسعًا: ومن سمات مناهج أهل الباطل أن استدلالاتهم واهية.

ما يحتج به أهل البدع، فشبههم لا تخرج عن أحد الأمور التالية:

١ ـ إما آيات وأحاديث صحيحة يتأولونها ويتعسَّفون في تفسيرها حتى توافق ما جاءوا به من الباطل، مع أنه ليس فيها دلالة على ما يزعمون ويدَّعون.

٢ ـ وإما أحاديث واهية أو موضوعة لا يحتج بها ولا يعتمد عليها؛ بل هي مخالفة لأهم قواعد هذا الدين المبنية على الآيات والأحاديث الثابتة الصحيحة.

وهذا الصنف هو أغلب بضاعتهم؛ بل وأكثر ما يستدلون به عند عرض بدعهم؛ إما جهلًا منهم بحكم هذه الأحاديث، أو لعلمهم بأن هذا النوع من الأدلة هو مما يسهل ترويج باطلهم عند العوام الذين لا يستطيعون أن يميزوا بين الصحيح والضعيف من الأحاديث.

٣ ـ وإما بحكايات مكذوبة منسوبة لبعض أئمة هذا الدين الذين لهم في نفوس الناس منزلة ومكانة. وتلك الحكايات مروية بأسانيد مظلمة عن رجال مجهولين وهي مردودة بما اشتهر عن أولئك الأئمة من أقوال ذكرت في كتبهم أو رويت عن طريق تلاميذهم بأسانيد صحيحة تؤكد زيف تلك الحكايات المنسوبة إليهم وتبرهن على بطلانها.

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/٨، ٩).
(٢) منهاج السنة النبوية (٥/١٥٧).

٤ ـ أو بمنامات لا تخلو من أحد أمرين: إما كذب صاحبها، أو تلبيس الشياطين عليه، ويشهد لهذا ويؤكده مخالفتها لقواعد هذا الدين وأصوله.

ويا سبحان الله كيف يتصور أن يترك شرع الله من أجل أحلام ومنامات أو أقوال من تكلم في الدين بلا علم، وليس معه فيما يقول ويدعي دليل شرعي، ويجادل في الله بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير.

٥ ـ أو بحجج هي من جهة الرأي والذوق أوهن من بيوت العنكبوت، ولا يخفى ضعفها وفسادها ومخالفتها لقواعد هذا الدين وأصوله إلا على الجهلة وأصحاب الهوى أتباع كل ناعق الذين لم يستضيئوا بنور العلم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: «وأما أولئك الضلَّال أشباه المشركين والنصارى، فعمدتهم: إما أحاديث ضعيفة أو موضوعة، أو منقولات عمن لا يحتج بقوله، إما أن يكون كذبًا عليه، وإما أن يكون غلطًا منه، إذ هي نقل غير مصدق عن قائل غير معصوم، وإن اعتصموا بشيء مما ثبت عن الرسول ﷺ حرَّفوا الكلم عن مواضعه وتمسكوا بمتشابهه وتركوا مُحكَمه كما يفعل النصارى»[(١)].

والمقام هنا لا يتسع لعرض تلك الشبه والرد عليها، فمن أراد الاستزادة في هذا الشأن فعليه بمظان ذلك في كتب علماء السلف[(٢)].

وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «**مَا مِنْ نَبِيٍّ بَعَثَهُ اللهُ فِي أُمَّةٍ قَبْلِي إِلَّا كَانَ لَهُ مِنْ أُمَّتِهِ حَوَارِيُّونَ، وَأَصْحَابٌ يَأْخُذُونَ بِسُنَّتِهِ وَيَقْتَدُونَ بِأَمْرِهِ، ثُمَّ إِنَّهَا تَخْلُفُ مِنْ بَعْدِهِمْ خُلُوفٌ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ، وَيَفْعَلُونَ مَا لَا يُؤْمَرُونَ، فَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِيَدِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِلِسَانِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِقَلْبِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَيْسَ وَرَاءَ ذَلِكَ مِنَ الْإِيمَانِ حَبَّةُ خَرْدَلٍ**»[(٣)].

---

(١) الرد على البكري (ص٣٥٢).

(٢) انظر:
أ ـ قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة لشيخ الإسلام ابن تيمية.
ب ـ الرد على الأخنائي لشيخ الإسلام ابن تيمية.
ت ـ الرد على البكري لشيخ الإسلام ابن تيمية.
ث ـ صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان للشيخ محمد بشير السهسواني.
ج ـ الصواعق المرسلة الشهابية للشيخ سليمان بن سحمان.
ح ـ غاية الأماني في الرد على النبهاني للشيخ محمود شكري الألوسي.

(٣) أخرجه مسلم، رقم (٥٠).

عاشرًا: من سمات أهل الباطل زعمهم أن أهل السنة أَهْلُ تَقْلِيدٍ لَيْسُوا أَهْلَ نَظَرٍ وَاسْتِدْلَالٍ.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: «وَمِنْ الْعَجَبِ: أن أهل الكلام يزعمون أن أهل الحديث والسنة أهل تقليد ليسوا أهل نظر واستدلال، وأنهم ينكرون حجة العقل. وربما حكي إنكار النظر عن بعض أئمة السنة، وهذا مما ينكرونه عليهم، فيقال لهم: ليس هذا بحق؛ فإن أهل السنة والحديث لا ينكرون ما جاء به القرآن، هذا أصل متفق عليه بينهم. والله قد أمر بالنظر والاعتبار والتفكر والتدبر في غير آية، ولا يعرف عن أحد من سلف الأمة ولا أئمة السنة وعلمائها أنه أنكر ذلك؛ بل كلهم متفقون على الأمر بما جاءت به الشريعة من النظر والتفكر والاعتبار والتدبر وغير ذلك، ولكن وقع اشتراك في لفظ «النظر والاستدلال»، ولفظ «الكلام»، فإنهم أنكروا ما ابتدعه المتكلمون من باطل نظرهم وكلامهم واستدلالهم، فاعتقدوا أن إنكار هذا مستلزم لإنكار جنس النظر والاستدلال. وهذا كما أن طائفة من أهل الكلام يسمي ما وضعه «أصول الدين»، وهذا اسم عظيم، والمسمى به فيه من فساد الدين ما الله به عليم. فإذا أنكر أهل الحق والسنة ذلك، قال المبطل: قد أنكروا أصول الدين. وهم لم ينكروا ما يستحق أن يسمَّى أصول الدين، وإنما أنكروا ما سمَّاه هذا أصول الدين، وهي أسماء سمّوها هم وآباؤهم بأسماء ما أنزل الله بها من سلطان، فالدين ما شرعه الله ورسوله، وقد بيَّن أصوله وفروعه، ومن المحال أن يكون الرسول قد بيَّن فروع الدين دون أصوله كما قد بيَّنا هذا في غير هذا الموضع، فهكذا، لفظ النظر والاعتبار والاستدلال. وعامة هذه الضلالات إنما تطرق من لم يعتصم بالكتاب والسنة كما كان»[1].

الحادي عشر: ومن سمات أهل الباطل تكفيرهم لخصومهم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: «وأيضًا، فإنه لا يعرف من أهل الكلام أحد إلا وله في الإسلام مقالة يكفر قائلها عموم المسلمين حتى أصحابه، وفي التعميم ما يغني عن التعيين، فأي فريق أحق بالحشو والضلال من هؤلاء؟ وذلك يقتضي وجود الردة فيهم كما يوجد النفاق فيهم كثيرًا. وهذا إذا كان في المقالات الخفية فقد يقال: إنه فيها مخطئ ضال لم تقم عليه الحجة التي يكفر صاحبها؛ لكن ذلك يقع في طوائف منهم في الأمور الظاهرة التي تعلم العامة

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٥٥، ٥٦).

والخاصة من المسلمين أنها من دين المسلمين»[١].

الثاني عشر: من سمات أهل الباطل اضطراب أقوالهم وتنقُّلهم من قول إلى قول.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: «إنك تجد أهل الكلام أكثر الناس انتقالًا من قول إلى قول، وجزمًا بالقول في موضع، وجزمًا بنقيضه، وتكفير قائله في موضع آخر، وهذا دليل عدم اليقين، فإن الإيمان كما قال فيه قيصر. «لما سأل أبا سفيان عمن أسلم مع النبي ﷺ: هل يرجع أحد منهم عن دينه سخطة له، بعد أن يدخل فيه؟ قال: لا. قال: وكذلك الإيمان إذا خالط بشاشته القلوب، لا يسخطه أحد»[٢]. ولهذا، قال بعض السلف ـ عمر بن عبد العزيز أو غيره ـ: «من جعل دينه غرضًا للخصومات أكثر التنقل»[٣]»[٤].

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٥٣).
(٢) أخرجه البخاري برقم (٤٥٥٣) ومسلم برقم (١٧٧٣).
(٣) جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١١٦).
(٤) مجموع الفتاوى (٤/ ٥٠).

قال المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿٢﴾ «فمن السنَّة لزوم الجماعة، فمن رغب عن الجماعة وفارقها فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه[(١)]، وكان ضالًّا مضلًّا».

الشرح

في هذا النص عدة أمور:

الأمر الأول: شرح قول المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ: «فمن السنَّة لزوم الجماعة».

وفيه مسائل:

❑ المسألة الأولى: معنى الجماعة.

أ ـ تعريف الجماعة لغة:

١ ـ أصل الكلمة: من مادة (جمع)، قال ابن فارس: «الجيم والميم والعين أصل واحد يدل على تضامّ الشيء»[(٢)].

٢ ـ تصاريفها: الجماعة: مصدر جمع من باب منع. يقال: جمعت الشيء جمعًا. وأجمعت على الأمر إجماعًا وأجمعته وجماعة. خلاف التفريق[(٣)].

٣ ـ استعمالاتها ومعانيها: لهذه الكلمة استعمالات متعددة في لغة العرب، منها:

---

(١) أخرجه أحمد (٥/ ١٨٠ رقم ٢٥٦٠، ٢٥٦١، ٢٥٦٢) من حديث أبي ذر ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: «**من فارق الجماعة شبرًا فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه**». وأبو داود في سننه (٤٧٥٨)، والحاكم (١/ ١١٧)، وصححه الألباني في «ظلال الجنة» (٨٩٢).

وأخرج أحمد (٤/ ١٣٠)، رقم (١٧١٧٠، ٤/ ٢٠٢)، رقم (١٧٨٠٠، ٥/ ٣٤٤)، رقم (٢٢٩١٠) من حديث الحارث الأشعري ﷺ، قال: قال النبي ﷺ: «**وأنا آمركم بخمس، الله أمرني بهن: السمع والطاعة والجهاد والهجرة والجماعة، فإنه من فارق الجماعة قِيد شبر فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه، إلا أن يرجع...**» الحديث.

(٢) معجم مقاييس اللغة لابن فارس (١/ ٤٧٩) ـ مادة (جمع).

(٣) معجم مقاييس اللغة لابن فارس ـ مادة (جمع).

الجماعة: يطلق من كل شيء على القليل والكثير، وأجمعوا على الأمر: اتفقوا عليه.

جمع مكة: سمي لاجتماع الناس به، وجمَّعت الشيء: إذا جئت به من هاهنا وهاهنا.

وإذا أردت جمع المتفرق قلت: جمعت القوم فهم مجتمعون، قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ ٱلنَّاسُ﴾ [هود: ١٠٣].

تَجمَّع القوم: اجتمعوا أيضًا من هاهنا وهاهنا. والجميع: ضد المتفرق.

وأجمع أمره: أي جعله جميعًا بعد ما كان متفرقًا.

اجتمع: اجتمع السيل من كل موضع. فلاة مجتمعة: يجتمع فيها الناس ولا يتفرقون خوف الضلال.

استجمع الفرس جريًا[(١)].

الخلاصة: هذه المعاني كلها متقاربة تنصب في معنى واحد كما قال ابن فارس (يدل على انضمام الشيء).

وتدل على من يجمعهم غرض واحد، وهو ضد التفرق والتشتت في الضلال.

ب ـ تعريف الجماعة في الاصطلاح الشرعي:

❐ المسألة الأولى: ورود لفظ «الجماعة» في الشرع.

أولًا: السنة: ومنه:

• قول النبي ﷺ: «**تَلْزَمُ جَمَاعَةَ المُسْلِمِينَ**»[(٢)]، في حديث حذيفة بن اليمان رضي الله عنه، قال: كان الناس يسألون رسول الله ﷺ عن الخير وكنت أسأله عن الشر مخافة أن يدركني، فقلت: يا رسول الله، إنا كنا في جاهلية وشر، فجاءنا الله بهذا الخير، فهل بعد هذا الخير من شر؟

قال: «**نعم**».

قلت: وهل بعد هذا الشر من خير؟

قال: «**نعم، وفيه دَخَن**»[(٣)].

---

(١) يراجع: معجم مقاييس اللغة لابن فارس (١/ ٤٨٠) ـ مادة (جمع)، اللسان ـ مادة (جمع) المصباح المنير (١/ ١٠٨) ـ مادة (جمع)، والغرب في ترتيب المعرب ـ مادة (جمع).

(٢) أخرجه البخاري، رقم (٣٦٠٦).

(٣) دخن: بالمهملة ثم المعجمة المفتوحتين بعدها نون: هو الحقد، وقيل: فساد القلب. فتح الباري (١٢/ ٣٢).

قلت: وما دخنه؟

قال: «**أقوام يهدون بغير هديي، تعرف منهم وتُنكر**».

قلت: فهل بعد ذلك الخير من شر؟

قال: «**نعم، دعاة على أبواب جهنم، من أجابهم إليها قذفوه فيها**».

قلت: يا رسول الله، صِفهم لنا.

قال: «**هم من جلدتنا، ويتكلمون بألسنتنا**».

• قلت: فما تأمرني إن أدركني ذلك؟

قال: «**تلزم جماعة المسلمين وإمامهم**».

قلت: فإن لم يكن لهم جماعة ولا إمام؟

قال: «**فَاعْتَزِلْ تِلْكَ الفِرَقَ كُلَّهَا، وَلَوْ أَنْ تَعَضَّ بِأَصْلِ شَجَرَةٍ، حَتَّى يُدْرِكَكَ المَوْتُ وَأَنْتَ عَلَى ذَلِكَ**»(١).

• عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «**نَضَّرَ(٢) اللهُ امْرَأً سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعَاهَا وَحَفِظَهَا وَبَلَّغَهَا، فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ. ثَلَاثٌ لَا يُغِلُّ(٣) عَلَيْهِنَّ قَلْبُ مُسْلِمٍ: إِخْلَاصُ العَمَلِ لِلَّهِ، وَمُنَاصَحَةُ أَئِمَّةِ المُسْلِمِينَ، وَلُزُومُ جَمَاعَتِهِمْ، فَإِنَّ الدَّعْوَةَ تُحِيطُ مِنْ وَرَائِهِمْ**»(٤).

• ومنه قوله ﷺ: «**مَنْ فَارَقَ الجَمَاعَةَ شِبْرًا فَمَاتَ، إِلَّا مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً**»(٥).

• وعن ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي قال: «**مَنْ رَأَى مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا يَكْرَهُهُ فَلْيَصْبِرْ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ مَنْ فَارَقَ الجَمَاعَةَ شِبْرًا فَمَاتَ، إِلَّا مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً**»(٦).

---

(١) أخرجه البخاري، رقم (٣٦٠٦)، ورقم (٧٠٨٤)، ومسلم، رقم (١٨٤٧).

(٢) قال العراقي: روي مشددًا ومخففًا، ومعناه: ألبسه النضرة، وخلوص اللون، يعني: جمَّله الله وزيَّنه. انظر: فتح القدير، للمناوي (٦/ ٢٨٦)..

(٣) قال ابن الأثير: هو من الإغلال: الخيانة في كل شيء - يعني: بضم الياء -، قال: ويروى بفتح الياء من الغِل، وهو الحقد والشحناء، أي: لا يدخله حقد يزيله عن الحق. النهاية (٣/ ٣٨).

(٤) أخرجه الترمذي، رقم (٢٦٥٨)، والشافعي في الرسالة (٤٠١)، عن سفيان، به، وصحح سنده الألباني في تخريج المشكاة مع المشكاة (١/ ٧٨).

(٥) أخرجه البخاري، رقم (٧٠٥٤).

(٦) أخرجه البخاري، رقم (٧٠٥٤) ورقم (٧١٤٣)، ومسلم، رقم (١٨٤٩).

وأخرجاه من طريق عبد الوارث، عن الجعد، به، بلفظ: «**من كره من أميره شيئًا فليصبر، فإنه من** =

• عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: «**مَنْ خَرَجَ مِنَ الطَّاعَةِ، وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ فَمَاتَ، مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً، وَمَنْ قَاتَلَ تَحْتَ رَايَةٍ عِمِّيَّةٍ[١] يَغْضَبُ لِعَصَبَةٍ، أَوْ يَدْعُو إِلَى عَصَبَةٍ، أَوْ يَنْصُرُ عَصَبَةً، فَقُتِلَ، فَقِتْلَةٌ جَاهِلِيَّةٌ، وَمَنْ خَرَجَ عَلَى أُمَّتِي، يَضْرِبُ بَرَّهَا وَفَاجِرَهَا، وَلَا يَتَحَاشَى مِنْ مُؤْمِنِهَا، وَلَا يَفِي لِذِي عَهْدٍ عَهْدَهُ، فَلَيْسَ مِنِّي وَلَسْتُ مِنْهُ**»[٢].

• عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: «**عَلَيْكُمْ بِالجَمَاعَةِ وَإِيَّاكُمْ وَالفُرْقَةَ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ مَعَ الوَاحِدِ وَهُوَ مِنَ الِاثْنَيْنِ أَبْعَدُ، مَنْ أَرَادَ بُحْبُوحَةَ الجَنَّةِ فَلْيَلْزَمِ الجَمَاعَةَ**»[٣].

• عن النعمان بن بشير، قال: قال رسول الله ﷺ: «**الْجَمَاعَةُ رَحْمَةٌ، وَالْفُرْقَةُ عَذَابٌ**»[٤].

• عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «**لَا يَجْمَعُ اللهُ هَذِهِ الْأُمَّةَ عَلَى الضَّلَالَةِ أَبَدًا، وَيَدُ اللهِ عَلَى الْجَمَاعَةِ، فَمَنْ شَذَّ شَذَّ فِي النَّارِ**»[٥].

ثانيًا: في الآثار:

• فعن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ [آل عمران: ١٠٦].

• قال: «تبيض وجوه أهل السنة والجماعة، وتسودُّ وجوه أهل البدعة والفرقة»[٦].

• سئل أبو مسعود الأنصاري عن الفتنة، فقال: «عليك بالجماعة فإن الله لم يكن

= **خرج من السلطان شبرًا مات ميتة جاهلية**»، وهذا لفظ البخاري، ومسلم بنحوه.

(١) عِمِّيَّة: قال النووي: كذا ضبطناه عن أشياخنا في صحيح مسلم بكسر العين والميم وتشديد الياء وفتحها، وضبطته في كتب اللغة على أبي الحسين بن سراج بالوجهين. الضم والكسر في العمل، والمعنى: أنها كالأمر الأعمى لا يتبين وجهه، حكاه عن الإمام أحمد، وأشار إلى تفسيرها في الحديث نفسه. مشارق الأنوار (٢/ ٨٨).

(٢) أخرجه مسلم، رقم (١٨٤٨).

(٣) أخرجه الترمذي، رقم (٢١٦٥)، وقال: هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه، وصححه الألباني في صحيح الترمذي، والصحيحة، رقم (١١١٦).

(٤) أخرجه ابن أبي عاصم في السنة، رقم (٩٣)، وحسنه الألباني في الصحيحة، رقم (١٦٧)، وفي صحيح الترغيب، رقم (٩٦٦).

(٥) أخرجه ابن أبي عاصم في السنة، رقم (٨٠)، والحاكم في المستدرك، رقم (٣٩٣)، واللفظ له، وحسنه الألباني في الصحيحة، رقم (١٣٣١)، وصحيح الجامع، رقم (١٨٤٨).

(٦) تفسير ابن كثير: ١/ ٣٦٩.

ليجمع أمة محمد ﷺ على ضلالة، واصبر حتى تستريح أو يستراح من فاجر. وقال: «إياك والفرقة فإن الفرقة هي الضلالة»[١].

• وقال ابن مسعود: «عليك بالسمع والطاعة فإنها حبل الله الذي أمر به». ثم قبض يده وقال: «إن الذي تكرهون في الجماعة خير من الذي تحبون في الفرقة»[٢].

❐ المسألة الثانية: معانيها.

ذكرَ العلماء لمعنى لفظ الجماعة عدة معان تدور جميعها على أحد أمرين:

الأمر الأول: الجماعة في أمر الدين (وهي الجماعة العلمية)، ومن ذلك قولهم:

الجماعة: هم الصحابة رضوان الله عليهم.

الجماعة: أهل العلم؛ لأن الله جعلهم حجة على الخلق، والناس تبع لهم في أمر الدين.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ عن تعريف الجماعة باعتبار أمر الدين: «جماعة المسلمين المتمسكين بالكتاب والسنة وبما كان عليه السلف الصالح ويؤثرون كلام الله على كلام كل أحد، ويقدمون هدي رسول الله على هدي كل أحد، ومتعاونين على البر والتقوى متحدين على الحق متراحمين فيه»[٣].

الأمر الثاني: الجماعة في أمر الإمامة العظمى، أو ما يسمى الجماعة السلطانية، وهي أمور الخلافة والولاية.

ومن ذلك قولهم:

الجماعة: الذين في طاعة من اجتمعوا على تأميره.

الجماعة: السواد الأعظم.

والسبب في هذا التنوع في تعريف الجماعة هو أن الناس تبع لأمرائهم وعلمائهم، فهم يتبعون أمراءهم فيما لهم سلطة فيه؛ وهم كذلك تبع لعلمائهم في أمر الدين.

---

(١) الاعتصام للشاطبي (٢/ ٧٧٠). تحقيق: الهلالي.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٣/ ١٥٧).

وانظر: كتاب وجوب لزوم الجماعة وترك الفرقة لجمال أحمد بادي رسالة جامعية ماجستير (ص٨٨ ـ ٩٧).

وكتاب المراد الشرعي بالجماعة للدكتور صالح بن عبد الله العبود (ص٣٢).

وكتاب الأحاديث الواردة في لزوم الجماعة دراسة حديثية فقهية للدكتور حافظ بن محمد الحكمي.

فنجد أن هذه الأقوال كلها متقاربة، وهي من باب اختلاف التنوع.

قال الشاطبي: «فما كانوا عليه من أمر دينهم فهو الحق، ومن خالفهم مات ميتة جاهلية، سواء خالفهم:

- في شيء من الشريعة.
- أو في إمامهم وسلطانهم.

فهو مخالف للحق.

وممن قال بهذا أبو مسعود الأنصاري وابن مسعود، فروي أنه لما قتل عثمان:

- سئل أبو مسعود الأنصاري عن الفتنة، فقال: «عليك بالجماعة، فإن الله لم يكن ليجمع أمة محمد ﷺ على ضلالة، واصبر حتى تستريح أو يستراح من فاجر». وقال: «إياك والفرقة فإن الفرقة هي الضلالة».
- وقال ابن مسعود: «عليك بالسمع والطاعة، فإنها حبل الله الذي أمر به». ثم قبض يده وقال: «إن الذي تكرهون في الجماعة خير من الذي تحبون في الفرقة»[(١)].

❐ المسألة الثالثة: شرح قول المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ: «فمن رغب عن الجماعة وفارقها فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه[(٢)]، وكان ضالًّا مضلًّا».

❋ أولًا: معنى الافتراق:

- **أولًا ـ تعريف الفرقة لغة وشرعًا:**

أ ـ تعريف الفرقة لغة:

١ ـ أصل الكلمة: من مادة (ف ر ق).

---

(١) الاعتصام (٢/ ٧٧٠).

(٢) أخرجه أحمد (٥/ ١٨٠ رقم ٢٥٦٠، ٢٥٦١، ٢٥٦٢) من حديث أبي ذر ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: «**من فارق الجماعة شبرًا فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه**».
وأبو داود في سننه (٤٧٥٨)، والحاكم (١/ ١١٧)، وصححه الألباني في «ظلال الجنة» (٨٩٢).
وأخرج أحمد (٤/ ١٣٠)، رقم (١٧١٧٠، ٤/ ٢٠٢)، رقم (١٧٨٠٠، ٥/ ٣٤٤)، رقم (٢٢٩١٠)، من حديث الحارث الأشعري ﷺ، قال: قال النبي ﷺ: «**وأنا آمركم بخمس، الله أمرني بهن: السمع والطاعة والجهاد والهجرة والجماعة، فإنه من فارق الجماعة قِيد شبر فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه، إلا أن يرجع...**» الحديث.

• قال ابن فارس: الفاء والراء والقاف أُصَيل صحيح يدل على تمييز وتزييل بين شيئين[١].

٢ ـ **تصاريفها**: الفرقة بالضم: مصدر الافتراق. وهو اسم يوضع موضع المصدر الحقيقي من الافتراق، وفارق الشيء مفارقة: باينه، والاسم: الفرقة. خلاف الجمع[٢].

وتفرق تفرقًا وتِفرَّاقًا: ضد التجمع، كافترق[٣].

٣ ـ **معانيها**: لهذه الكلمة استعمالات متنوعة في لغة العرب، منها:

الفرْق: خلاف الجمع. فرقه يفْرقُه فَرقًا، وفرّقه، وقيل: فَرَقَ للصلاح فَرْقًا، وفرَّق للإفساد تفريقًا[٤].

التفرق والافتراق سواء.

ومنهم من يجعل التفرّق للأبدان. والافتراق في الكلام. ويقال: فرَقت بين الكلامين فافترقا. وفرّقت بين الرجلين فتفرّقا[٥].

والتفرق: الانقسام والانشقاق، والفَرْقُ: القِسْم، والجمع أفراق. ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ ٱلْبَحْرَ﴾ [البقرة: ٥٠]، معناه: شققناه. وقراءة (فرّقنا بكم البحر)، بتشديد الراء، شاذة من ذلك؛ أي جعلناه فِرَقًا وأقسامًا[٦].

المفارقة: المباينة، وفارق الشيء مفارقة وفراقًا: باينه[٧]

والفرق: الفصل بين الشيئين[٨].

الفرقة بالكسر: الطائفة من الناس، جمع: فِرَق[٩].

والفرقة: القطعة المنفصلة، ومنه: الفِرقة للجماعة المتفردة من الناس[١٠].

وانفرق: انفصل[١١].

---

(١) معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٤/ ٤٩٣) ـ مادة (فرق).
(٢) اللسان (١٠/ ٢٤٣)، ومختار الصحاح (ص٥١٧)، وتاج العروس ـ مادة (فرق).
(٣) القاموس المحيط ـ مادة (فرق).
(٤) اللسان (١٠/ ٢٤٣) ـ مادة (فرق).
(٥) اللسان (١٠/ ٢٤٣) ـ مادة (فرق). وتاج العروس ـ مادة فرق. ومفردات ألفاظ القرآن للراغب ـ مادة (فرق).
(٦) اللسان (١٠/ ٢٤٣) ـ مادة (فرق).
(٧) اللسان ـ مادة (فرق).
(٨) اللسان (١٠/ ٢٤٣) ـ مادة (فرق).
(٩) القاموس المحيط (ص٩١٨) ـ مادة (فرق).
(١٠) القاموس المحيط (ص٩١٨) ـ مادة (فرق).
(١١) القاموس المحيط (ص٩١٨) ـ مادة (فرق).

والفَرَق: تباعُد ما بين الثَّنِيَّتين[١]

الفارق من الإبل: التي تفارق إلفها فتنتج وحدها[٢].

والفريق: الجماعة المتفرقة عن آخرين[٣].

والتفريق: أصله: التكثير، ويقال ذلك في تشتيت الشمل والكلمة. نحو: ﴿فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ﴾ [البقرة: ١٠٢]، وقوله: ﴿قَالَ يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِى وَلَا بِرَأْسِىٓ إِنِّى خَشِيتُ أَن تَقُولَ فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَلَمْ تَرْقُبْ قَوْلِى ﴿٩٤﴾﴾ [طه: ٩٤]، ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ١٥٩]، وقرئ: (فارقوا)[٤]. وفرّقه تفريقًا وتفْرِقة: بدَّده، وأخذ حقه بالتفاريق[٥].

والخلاصة: إذا جمعنا هذه المعاني نجد أنها متقاربة تدل على:

التفرق، والانقسام، والانشقاق والانفراد، والمباينة، والمفاصلة، والمقاطعة، والمفارقة، والانقطاع، والتشتت، والتباعد، والتنافر والخروج عن الحق وعن الجماعة واختيار الشذوذ.

- **تعريف التفرق في الاصطلاح:**

والتفرق في الشرع يطلق على أمور؛ **منها**:

١ ـ **التفرق في الدين**: ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟﴾ [آل عمران: ١٠٣]، وقوله: ﴿أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ﴾ [الشورى ١٣]. وقال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: «فإن الذي شرع لنا هو الذي وصى به الرسل، وهو الأمر بإقامة الدين والنهي عن التفرق فيه»[٦]، ومنه: عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «**تفرقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة، وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة**»[٧]، وهو التفرق في الأصول، والخروج عن السنة.

٢ ـ **التفرق عن جماعة المسلمين**: وهم عموم أمة الإسلام في عهد الرسول ﷺ،

---

(١) تاج العروس ـ مادة (فرق).
(٢) تاج العروس ـ مادة (فرق).
(٣) مفردات ألفاظ القرآن ـ مادة (فرق).
(٤) مفردات ألفاظ القرآن (ص٦٣٣) ـ مادة (فرق).
(٥) القاموس المحيط (ص٩١٨) ـ مادة (فرق).
(٦) مجموع الفتاوى (١/ ١٣).
(٧) أخرجه ابن ماجه في سننه (٢/ ١٣٢١)، وقال الألباني: حسن صحيح، انظر: صحيح ابن ماجه (٨/ ٤٩١).

والصحابة، وهم أهل السنة والجماعة، ومن كان على هديهم بعد ظهور الافتراق، فمن خالف سبيلهم في أمر يقتضي الخروج عن أصولهم في الاعتقاد أو الشذوذ عنهم في المناهج، أو الخروج على أئمتهم، أو استحلال السيف فيهم، فهو مفارق.

ومنه قوله ﷺ: «**مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ شِبْرًا فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَةَ الْإِسْلَامِ مِنْ عُنُقِهِ**»(١).

وقوله ﷺ: «**من فارق الجماعة وخرج من الطاعة فمات فميتته جاهلية، ومن خرج على أمتي بسيفه يضرب بَرَّها وفاجرها، لا يتحاشى مؤمنًا لإيمانه، ولا يفي لذي عهد بعهده، فليس من أمتي، ومن قُتل تحت راية عِمِّية يغضب للعصبية، أو يدعو إلى عصبية، فقِتلته جاهلية**»(٢).

وفي لفظ مسلم: «**من خرج من الطاعة وفارق الجماعة**»(٣).

وقد ذكر أصنافًا من المفارقين الخارجين، منهم:

١ ـ المفارقون البغاة الخارجون عن طاعة السلطان.

٢ ـ المفارقون الخارجون عن جماعة المسلمين.

٣ ـ المفارقون المقاتلون للعصبية العمياء لقومه أو قبيلته أو أهل بلده أو حزبه.

٤ ـ المفارقون المقاتِلون لعداوة أو رئاسة أو لغرض الدنيا، وإما من الخارجين عن السنة، الذين يستحلون دماء أهل القبلة مطلقًا كالخوارج الحَرورية ونحوهم(٤).

فظهر أن التفرق الذي يشمل هذه الأصناف المذكورة كلها التفرق في أصول الدين، والفرق والخروج عن جماعة المسلمين وإمامهم بالسيف ونحوه، وعن السنة، وعما كان عليه سلف الأمة من المنهج والسلوك.

• **بيان أنواع الاختلاف:**

الاختلاف الجائز:

والمقصود بالاختلاف الجائز هنا هو الاختلاف الذي بين أهل الحق وأهل الباطل.

فإن شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ بعد استقرائه نصوص الكتاب قرر أن الاختلاف

---

(١) تقدم تخريجه (ص٦٨).
(٢) تقدم تخريجه (ص٦٥).
(٣) تقدم تخريجه (ص٦٦).
(٤) انظر: مجموع الفتاوى (٢٧/ ٤٨٧)، واقتضاء الصراط المستقيم (١/ ٢٤٩، ٢٥٠). وكتاب دراسات في الأهواء والفرق والبدع وموقف السلف منها للدكتور ناصر بن عبد الكريم العقل (ص٢١ ـ ٢٢). كتاب مهم في الباب.

في الدين حسب وروده في القرآن على نوعين، منها ما هو جائز أو منه محمود، وهو الاختلاف بين أهل الحق وأهل الباطل، وأهل التوحيد الخالص، وأهل الشرك والوثنية والكفر والنفاق، فهذا الاختلاف في حكم القرآن ممدوح فيه أهل الحق ومذموم فيه أهل الباطل، وتبيِّن هذا النصوص الآتية:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «والاختلاف على ما ذكره الله في القرآن قسمان:

أحدهما: هو ما حَمَدَ فيه إحدى الطائفتين، وهم المؤمنون، وذم في الأخرى؛ أي: أن يكون بعضهم على الحق وبعضهم على الباطل، كما في قوله تعالى: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣] إلى قوله: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ وَلَٰكِنِ ٱخْتَلَفُوا۟ فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟﴾ [البقرة: ٢٥٣].

فقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنِ ٱخْتَلَفُوا۟ فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ ۚ﴾ [البقرة: ٢٥٣] حمدٌ لإحدى الطائفتين ـ وهم المؤمنون ـ وذم الأخرى.

فهذا قد بين أنه اختلاف بين أهل الحق والباطل.

وكذلك قوله تعالى: ﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُوا۟ فِى رَبِّهِمْ ۖ فَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ قُطِّعَتْ لَهُمْ ثِيَابٌ مِّن نَّارٍ﴾ [الحج: ١٩] إلى قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُدْخِلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جَنَّٰتٍ﴾ [الحج: ٢٣].

وقد ثبت في الصحيحين أنه نزلت في المقتتلين يوم بدر في حمزة عم رسول الله ﷺ وعلي بن أبي طالب ابن عمه، وعبيدة بن الحارث ابن عمه، والمشركين الذين برّزهم عتبة وشيبة والوليد بن عتبة الذين بارزوهم من قريش[1].

وذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلْمَجُوسَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ ﴿١٧﴾﴾ [الحج: ١٧].

فقد تبين من هذا أن الاختلاف بين أهل الحق والباطل والمؤمنين والكافرين يحمد فيه المؤمنون الذين هم أهل الحق والصواب، ويذم فيه الكافرون الذين هم أهل الباطل والضلال المبين، وهذا أمر شرعي ضروري لا بد منه، ولأن بعضهم على الحق والبعض الآخر على الباطل والكفر والضلال.

وأن الاختلاف المطلق كله مذموم، بخلاف المقيد الذي قيل فيه: ﴿وَلَٰكِنِ ٱخْتَلَفُوا۟

(١) صحيح البخاري، رقم (٧٣٤٦)، ورقم (٣٩٦٥).

فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟﴾ [البقرة: ٢٥٣].

وكما يظهر من هذا أيضًا أن الحق والضلال متباينان ومتضادان، وكذلك الشرك والتوحيد، والسنة والبدعة، وكذلك أهلها، وأن الحق واحد لا يتعدد والصراط مستقيم لا اعوجاج فيه، وهو ما جاء به الرسول ﷺ، من سلكه لا يزيغ أبدًا.

الاختلاف المذموم:

وهذا القسم الثاني الذي ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية من أنواع الاختلاف، وبيَّن أن أهله كلهم مذمومون لما فيه من جحد الحق وإحقاق الباطل ونصرته والإعراض عن الحق وهجره.

فقال رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا النوع من الاختلاف: «يذم فيه المختلفين كلهم والطائفتين جميعهم كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ﴾ [هود: ١١٨، ١١٩]، فجعل أهل الرحمة مستثنين من الاختلاف.

وكذلك قوله: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ نَزَّلَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ ۗ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا۟ فِى ٱلْكِتَٰبِ لَفِى شِقَاقٍۭ بَعِيدٍ ﴿١٧٦﴾﴾ [البقرة: ١٧٦]. وكذلك قوله: ﴿وَمَا ٱخْتَلَفَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ ۗ﴾ [آل عمران: ١٩].

وكذلك وصف اختلاف النصارى بقوله: ﴿فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ وَسَوْفَ يُنَبِّئُهُمُ ٱللَّهُ بِمَا كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ ﴿١٤﴾﴾ [المائدة: ١٤].

ووصف اختلاف اليهود بقوله: ﴿وَأَلْقَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ كُلَّمَآ أَوْقَدُوا۟ نَارًا لِّلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا ٱللَّهُ ۚ﴾ [المائدة: ٦٤].

وقال: ﴿فَتَقَطَّعُوٓا۟ أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ زُبُرًا ۖ كُلُّ حِزْبٍۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴿٥٣﴾﴾ [المؤمنون: ٥٣].

وكذلك النبي ﷺ لما وصف أن الأمة ستفترق على ثلاث وسبعين فرقة؛ قال: «**كلها في النار إلا واحدة، وهي الجماعة**»[(١)]، وفي الرواية الأخرى: «**من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي**»[(٢)].

فبيَّن: أن عامة المختلفين هالكون من الجانبين، إلا فرقة واحدة، وهم أهل السنة والجماعة.

وهذا الاختلاف المذموم من الطرفين يكون سببه:

١ ـ تارة فساد النية: لما في النفوس من البغي والحسد، وإرادة العلو في

---

(١) تقدم تخريجه(ص١٥).
(٢) سيأتي تخريجه (ص١١٦).

الأرض، ونحو ذلك. فيحب لذلك ذم قول غيرها، أو فعله، أو غلبته ليتميز عليه، أو يحب قول من يوافقه في نسب أو مذهب أو بلد أو صداقة، ونحو ذلك؛ لما في قيام قوله من حصول الشرف له والرئاسة، وما أكثر هذا من بني آدم. وهذا ظلم.

٢ ـ ويكون سببه ـ تارة ـ جهل المختلفين بحقيقة الأمر الذي يتنازعان فيه، أو الجهل بالدليل الذي يرشد به أحدهما الآخر، أو جهل أحدهما بما مع الآخر من الحق في الحكم، أو في الدليل، وإن كان عالمًا بما مع نفسه من الحق حكما ودليلًا.

والجهل والظلم، هما أصل كل شر، كما قال ـ سبحانه ـ: ﴿وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴿٧٢﴾﴾ [الأحزاب ٧٢]»[(١)].

أما أنواعه: فهو في الأصل قسمان:

اختلاف تنوع، واختلاف تضاد.

ـ **القسم الأول**: اختلاف التنوع؛ أي غير متضاد في المعنى:

واختلاف التنوع على وجوه:

الوجه الأول منه: ما يكون كل واحد من القولين، أو الفعلين حقًّا مشروعًا:

كما في القراءات التي اختلف فيها الصحابة، حتى زجرهم عن الاختلاف رسول الله ﷺ وقال: «**كِلَاكُمَا مُحْسِنٌ**»[(٢)]، ومثله اختلاف الأنواع في صفة الأذان، والإقامة، والاستفتاح، والتشهدات، وصلاة الخوف، وتكبيرات العيد، وتكبيرات الجنازة، إلى غير ذلك مما قد شُرع جميعه. وإن كان قد يقال: إن بعض أنواعه أفضل.

ثم نجد لكثير من الأمة في ذلك من الاختلاف ما أوجب اقتتال طوائف منهم على شفع الإقامة وإيتارها، ونحو ذلك. وهذا عين المحرَّم. ومن لم يبلغ هذا المبلغ؛ فتجد كثيرًا منهم في قلبه من الهوى لأحد هذه الأنواع، والإعراض عن الآخر، أو النهي عنه ـ ما دخل به فيما نهى عنه النبي ﷺ.

الوجه الثاني: ما يكون كل من القولين هو في معنى القول آخر، لكن العبارتان مختلفتان، كما قد يختلف كثير من الناس في ألفاظ الحدود، وصيغ الأدلة، والتعبير عن المسمَّيات، وتقسيم الأحكام، وغير ذلك.

ثم الجهل أو الظلم يحملُ على حمد إحدى المقالتين وذم الأخرى.

---

(١) اقتضاء الصراط (٢/١٤٨).

(٢) أخرجه البخاري، رقم (٢٤١٠).

الوجه الثالث: ما يكون المعنيان غيرين، لكن لا يتنافيان: فهذا قول صحيح، وهذا قول صحيح، وإن لم يكن معنى أحدهما هو معنى الآخر، وهذا كثير في المنازعات جدًّا.

الوجه الرابع: ما يكون طريقتان مشروعتان، ورجل أو قوم قد سلكوا هذا الطريق، وآخرون قد سلكوا الأخرى، وكلاهما حسن في الدين:

ثم الجهل أو الظلم يحمل على ذم إحداهما، أو تفضيلها بلا قصد صالح، أو بلا علم، أو بلا نية وعلم.

والاختلاف ـ التنوع ـ كل واحد من المختلفين مصيب فيه بلا تردد. لكن الذم واقع على من بغى على الآخر فيه، وقد دل القرآن على حمد كل واحدة من الطائفتين في مثل ذلك ـ إذا لم يحصل بغي ـ كما في قوله: ﴿مَا قَطَعْتُم مِّن لِّينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَآئِمَةً عَلَىٰٓ أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [الحشر: ٥].

وقد كانوا اختلفوا في قطع الأشجار، فقطع قوم وترك قوم آخرون، وكما في قوله: ﴿وَدَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِى ٱلْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ ٱلْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَٰهِدِينَ ﴿٧٨﴾ فَفَهَّمْنَٰهَا سُلَيْمَٰنَ ۚ وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ [الأنبياء: ٧٨ ـ ٧٩].

فخص سليمان بالفهم، وأثنى عليهما بالعلم والحكم.

وكما في إقرار النبي ﷺ يوم بني قريظة لمن صلَّى العصر في وقتها، ولمن أخَّرها إلى أن وصل إلى بني قريظة.

وأكثر الاختلاف الذي يؤول إلى الأهواء بين الأمة من هذا القسم، وكذلك آل إلى سفك الدماء، واستباحة الأموال، والعداوة والبغضاء؛ لأن إحدى الطائفتين لا تعترف للأخرى بما معها من الحق ولا تنصفها؛ بل تزيد على ما مع نفسها من الحق زيادات من الباطل، والأخرى كذلك»[(١)].

ولهذا، فسروا الاختلاف في الموضع بأنه كله مذموم.

فإن المختلفين كل منهم يكون معه حق وباطل فيكفر بالحق الذي مع الآخر، ويصدِّق بالباطل الذي معه، وهو تبديل ما بدّل[(٢)].

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم: (١/ ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥٢)، وانظر: منهاج السنة: (٥/ ٢٥٥) وما بعدها، ودرء تعارض العقل والنقل (٥/ ٢٨٣) وما بعدها، ومجموع الفتاوى (١٣/ ٥١٥).

(٢) منهاج السنة (٥/ ٢٨٥).

- **القسم الثاني**: اختلاف التضاد، فهو: القولان المتنافيان: إما في الأصول، وإما في الفروع، عند الجمهور الذين يقولون: «المصيب واحد»، وإلا فمن قال: «كل مجتهد مصيب»، فعنده: هو من باب اختلاف التنوع، لا اختلاف التضاد، فهذا الخَطب فيه أشد؛ لأن القولين يتنافيان، لكن نجد كثيرًا من هؤلاء قد يكون القول الباطل الذي مع منازعه فيه حق ما، أو معه دليل يقتضي حقًّا ما، فيرد الحق في الأصل هذا كله، حتى يبقى هذا مبطلًا في البعض، كما كان الأول مبطلًا في الأصل، كما رأيته لكثير من أهل السنة، في مسائل القدر والصفات والصحابة، وغيرهم.

وأما أهل البدعة: فالأمر فيهم ظاهر، وكما رأيته لكثيرٍ من الفقهاء، أو لأكثر المتأخرين في مسائل الفقه، وكذلك، رأيت الاختلاف كثيرًا بين بعض المتفقهة، وبعض المتصوفة، وبين فرق المتصوفة، ونظائره كثيرة[1].

اختلاف هذا الدين الإسلامي والأديان الأخرى هل هو اختلاف تنوع أم اختلاف تضاد؟

فهذا أيضًا يحتاج إلى توضيح خاصة في هذا العصر الذي اختلط فيه الحق بالباطل من دعاة التقريب وتوحيد الأديان والفِرَق والمذاهب المتضادة القصد والغايات.

فإذا عُلم ما تقدم ذكره من اختلاف التضاد، فليُعلم كذلك أن اختلاف الدين الإسلامي الذي جاء به النبي محمد ﷺ مع الأديان الأخرى كاليهودية والنصرانية المحرفة وغيرها اختلاف تضاد لا اختلاف تنوع، ولا يمكن الجمع بينه وبينها البتة، كما يظنه دعاة التقريب بين الأديان ووحدتها المعتمدين على الفكر والرأي.

وكذلك الحال في الاختلاف بين الشرك والتوحيد، وبين السنة والبدعة اختلاف تضاد وتباين وتغاير.

فعلى هذا، يمكن القول بكل صراحة أنه لا يمكن التقريب بين الفِرَق المتعددة الاعتقادات ومتشتتة المشارب والمتفرقة إلا بإيثار الحق الذي جاء به النبي ﷺ على كل الآراء والأفكار والأهواء والكشوف والأذواق والمنامات المخالفة لهذا المصدر العظيم ولا يتضاد به غيره، بدعوى أن المقصود واحد وإن تعددت الطرق والمسالك والأصول، فإن الأمة واحدة وربهم واحد ونبيهم واحد ودينهم واحد.

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ١٥١).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في توضيح هذه المسألة المهمة وبيان تضاد الحق والباطل:

«إنه إذا كان لا دين أحسن من هذا، فالغير إما أن يكون مثله أو دونه، ولا يجوز أن يكون مثله؛ لأن الدين إذا ماثل الدين وساواه في جميع الوجوه كان هو إياه، وإن تعدد الغير لكن النوع واحد فلا يجوز أن يقع التماثل والتساوي بين الدينين المختلفين، فإن اختلافهما يمنع تماثلهما؛ إذ الاختلاف ضد التماثل، فكيف يكونان مختلفين متماثلين؟ واختلافهما اختلاف تضاد لا تنوع؛ فإن أحد الدينين يعتقد فيه أمور على أنها حق واجب، والآخر يقول إنها باطل محرم.

فمن المحال استواء هذين الاعتقادين.

وكذلك القصدان، فإن هذا يقصد المعبود بأنواع من المقاصد والأعمال والآخر يقصده بما يضاد ذلك وينافيه، وليس كذلك تنوع طرق المسلمين ومذاهبهم؛ فإن دينهم واحد، كل منهم يعتقد ما يعتقده الآخر، ويعبده بالدين الذي يعبده ويسوغ أحدهما للآخر أن يعمل بما تنازع فيه من الفروع فلم يختلفا؛ بل نقول أبلغ من هذا، إن القدر الذي يتنازع فيه المسلمون من الفروع لا بد أن يكون أحدهما أحسن عند الله، فإن هذا مذهب جمهور الفقهاء الموافقين لسلف الأمة على أن المصيب عند الله واحد في جميع المسائل، فذاك الصواب هو أحسن عند الله، وإن كان أحدهما يقر الآخر، فالإقرار عليه لا يمنع أن يكون مفضولًا مرجوحًا، وإنما يمنع أن يكون محرمًا.

وإذا كان هذا في دِقِّ الفروع فما الظن بما تنازعوا فيه من الأصول؟ فإنه لا خلاف بين المسلمين ولا بين العقلاء أن المصيب في نفس الأمر واحد، وإنما تنازعوا في المخطئ هل يُغفر له أو لا يُغفر، وهل يكون مصيبًا بمعنى أداء الواجب وسقوط اللوم لا بمعنى صحة الاعتقاد؟ فإن هذا لا يقوله عاقل أن الاعتقادين المتناقضين من كل وجه يكون كل منهما صوابًا»[(١)].

إلى أن قال: «وإذا ثبت أن الدينين المختلفين لا يمكن تماثلهما لم يحتج إلى نفي هذا في اللفظ لانتفائه بالعقل»[(٢)].

إلى أن قال: «وأما تفضيل الأشخاص فقد لا يحتاج إليه في كل وقت، فالدين

---

(١) بتصرف، انظر: مجموع الفتاوى (١٤/ ٤٣٠).

(٢) مجموع الفتاوى (١٤/ ٤٣٠، ٤٣١).

الواجب لا بد من تفضيله؛ إذا الفضل يدخل في الوجوب، وإذا وجب الدين به دون خلافه فلأن يجب اعتقاد فضله أولى.

وأما الدين المستحب: فقد لا يشرع اعتقاد فعله إلا في حق من شرع له فعل ذلك المستحب، وإلا، فمن الناس من يضره إذا سلك سبيلًا من سبل السلام الإسلامية أن يرى غيره أفضل منها؛ لأنه يتشوف إلى الأفضل فلا يقدر عليه، والمفضول يُعرض عنه»[1].

إلى أن قال: «﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٨٥﴾﴾ [آل عمران: ٨٥].

ولكن كتاب الله هو حاكم بين أهل الأرض فيما اختلفوا فيه ومبيِّن وجه الحكم؛ فإنه بيَّن بهذه الآية وجه التفضيل بقوله: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾ [النساء: ١٢٥]، وبقوله: ﴿أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ﴾ [النساء: ١٢٥]، فإن الأول بيان نيته وقصده، ومعبوده وإلهه، وقوله: ﴿وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾ [النساء: ١٢٥]، فانتفى بالنص نفي ما هو أحسن منه، وبالعقل ما هو مثله، فثبت أنه أحسن الأديان.

إن النزاع كان بين الأمتين أيُّ الدينين أفضل؟ فلم يقل لهما إن الدينين سواء، ولا نهوا عن تفضيل أحدهما؛ لكن حسمت مادة الفخر والخيلاء والغرور الذي يحصل من تفضيل أحد الدينين؛ فإن الإنسان إذا استشعر فضل نفسه أو فضل دينه يدعوه ذلك إلى الكبر والخيلاء والفخر؛ فقيل للجميع: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣]، سواء كان دينه فاضلًا أو مفضولًا؛ فإن النهي عن السيئات والجزاء عليها واقع لا محالة، قال تعالى: ﴿وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرْوًا ﴿١﴾﴾ [الذاريات: ١] إلى قوله: ﴿وَإِنَّ ٱلدِّينَ لَوَٰقِعٌ ﴿٦﴾﴾ [الذاريات: ٦].

فلما استشعر المؤمنون أنهم مجزيون على السيئات ولا يغني عنهم فضل دينهم، وفسَّر لهم النبي ﷺ أن الجزاء قد يكون في الدنيا بالمصائب، بَيَّن بَعْدَ ذلك فساد دين الكفار من المشركين وأهل الكتاب بقوله: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾ [النساء: ١٢٤] الآية.

فبيَّن أن العمل الصالح إنما يقع الجزاء عليه في الآخرة مع الإيمان، وإن كان قد يجزى به صاحبه في الدنيا بلا إيمان، فوقع الرد على الكفار من جهة جزائهم بالسيئات، ومن جهة أن حسناتهم لا يدخلون بها الجنة إلا مع الإيمان، ثم بين بعد

(١) مجموع الفتاوى (١٤/ ٤٣٢).

هذا فضل الدين الإسلامي الحنفي بقوله: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا﴾ [النساء: ١٢٥]، فجاء الكلام في غاية الإحكام»[١].

ومن تدبر هذا يجد أنه كثيرًا ما يقع الخلط بين الحق والباطل؛ إما جهلًا أو ظلمًا وعلوًّا، خاصة عند دعاة المساواة أو التقريب أو التوحيدِ بين المتضادين؛ كإقرار جميع الاعتقادات بمختلف مشاربها، فإن هذا الأمر محال عقلًا وشرعًا.

(١) مجموع الفتاوى (١٤/ ٤٣٥، ٤٣٦).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

﴿٣﴾ «والأساس الذي تبنى عليه الجماعة، وهم أصحاب محمد ﷺ ورحمهم الله أجمعين، وهم أهل السنة والجماعة، فمن لم يأخذ عنهم فقد ضلَّ وابتدع، وكل بدعة ضلالة، والضلالة وأهلها في النار[1].

وقال عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لا عذر لأحد في ضلالة ركبها حسبها هدى، ولا في هدًى تركه حسبه ضلالة، فقد بُيِّنت الأمور، وثبتت الحجة، وانقطع العذر»[2].

وذلك أن السنة والجماعة قد أحكما أمر الدين كله، وتبين للناس، فعلى الناس الاتباع».

الشرح

من السنة لزوم الجماعة، وجاء المصنف إلى المحك لأن أهل البدع نوعان:

- نوع يزعم أن له متمسَّك في النصوص.
- ونوع لا يزعم بل هو لا يرضى بالنصوص.

فإذا جئت للخوارج أو جئت للتشيع أو جئت للقدرية أو جئت للمرجئة، كل واحد من هؤلاء يزعم أنه له متمسَّك بالنصوص لكن وفق فهمه وهواه، ووفق رأيه هو، فعلى هذا الأساس انطلق من هذا الفهم لما يراه من رأي في هذا الأمر.

---

(١) لفظ الحديث. قال ﷺ: «**إن أصدق الحديث: كتاب الله، وأحسن الهدي: هدي محمد، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار**». الحديث أخرجه مسلم (٨٦٧)، والنسائي (١٥٧٨) وغيرهما، وهذا لفظ النسائي.

(٢) أخرجه عمر بن شبة في أخبار المدينة (٢/ ١٢)، وابن بطة في «الإبانة الكبرى» (١٦٢) من طريق الأوزاعي، عن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وهو منقطع بين الأوزاعي وعمر بن الخطاب، وذكر هذا القول عمر بن عبد العزيز عن عمر بن الخطاب كما في «حلية الأولياء» (٦/ ٣٤٦).

وأخرجه المروزي في السنة (ص٣١) رقم (٥) من طريق الأوزاعي، قال: قال عمر بن عبد العزيز... فذكره بنحوه. ونقل المزي في تهذيب الكمال (١٧/ ٣١٥) أن الأوزاعي قال: كنت محتلمًا في خلافة عمر بن عبد العزيز.

فالناسُ يمكنُ تقسيمهم من حيث مرجعيتهم وأصول التلقي لديهم إلى ثلاثةِ أقسام:

- فهناك أهل الحق الذين تمسكوا بالكتاب والسنة وفق فهم سلف الأمة.
- هناك طوائف مالوا إلى ما يسمونه ـ زورًا وبهتانًا ـ مناهج عقلية، وهي في الحقيقةِ أوهامٌ وخيالات.
- وهناك طوائف مالوا إلى مناهجَ باطنية اعتمدت على ما يسمَّى بتقديس الأشخاص.

فالصراعُ والاختلافُ قائمٌ كما مرَّ معنا في ذكرِ النصوص الواردة في هذا والافتراقُ لا بد منه، فلا بد أن يتبصَّر الإنسان في هذا الأمر وأن يعرفَ أين يضع قدمه في هذا الباب؛ أي في باب التأصيل؛ لأنه من هذا المنطلق تتحدد معالمُ الاختلاف والافتراق الواقع في هذه الأمة.

وكان فهم أهل السنة في مقابل هؤلاء، ففهمهم ينطلق من الجماعة، الذين هم أصحاب النبي ﷺ، ولذلك، لما أخبر النبي ﷺ بافتراق هذه الأمة وقال: «**افْتَرَقَتِ الْيَهُودُ عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، فَوَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ، وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ، وَافْتَرَقَتِ النَّصَارَى عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، فَإِحْدَى وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ، وَوَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَتَفْتَرِقَنَّ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ، وَثِنْتَانِ وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ**»، قيل: يا رسول الله من هم؟ قال: «**الْجَمَاعَةُ**»[1]، وفي رواية أخرى قال: «**مَنْ كَانَ عَلَى مَا أَنَا عَلَيْهِ الْيَوْمَ وَأَصْحَابِي**»[2].

فإذًا، هذا المحك والفارق بين صاحب السنة وبين أهل هذا النوع من أهل البدع، فالمتمسَّك عند السني في الفهم هو الفهم الذي كان عليه أولئك، فإذا كان الخلفاء الراشدون، والمبشَّرون بالجنة، والذين رضي الله تعالى عنهم، لم يكن فهمه الفهم الصحيح فمن سيكون فهمه صحيحًا؟!

وهذه التزكية إنما هي من قِبَل الله، وقِبَل رسوله ﷺ. فالجماعة هم أصحاب النبي، فقال المصف: «**والأساس الذي تبنى عليه الجماعة وهم أصحاب محمد ﷺ ورحمهم أجمعين**»، والمصنف ينطلق في هذا الفهم وبهذا التعبير بلفظ «**الجماعة**» من

---

(١) أخرجه أبو داود، رقم (٤٥٩٦)، وابن ماجه، رقم (٣٩٩٢)،

(٢) أخرجه الطبراني في الأوسط، رقم (٧٨٤٠). والآجري في الشريعة، رقم (٢٤)، والمروزي في السنة، رقم (٥٩)، وقال الشيخ الألباني: حديث صحيح. السلسلة الصحيحة (٣/١٢٦).

نصوص الكتاب والسنة، فالله تعالى زكى الصحابة في كتابه فقال: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم﴾ [التوبة: ١٠٠] انظر هذا القيد، وهذا الشرط ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠٠]. فالله تعالى في هذه الآية أخبر بأنه رضي رضاء مطلقًا بدون قيد عن هؤلاء السابقين من أصحاب النبي ﷺ، ورضي عنا بقيد وهو اتباعهم، وكما قال في الآية الأخرى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾﴾ [النساء: ١١٥].

فإذا لم يكن أصحاب النبي ﷺ يصدق عليهم وصف الإيمان، فعلى من يصدق وصف الإيمان؟ فإذا لم يكن هؤلاء الذين قاموا بنصرة الإسلام، والقيام بشأنه ونشره شرقًا وغربًا هم أهل الإيمان، فمن يكون أهل الإيمان بعد ذلك؟!

ولذلك، خير هذه الأمة بعد نبيها أصحاب محمد ﷺ، فقال: «فمن السنة لزوم الجماعة، فمن رغب عن الجماعة وفارقها فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه، وكان ضالًا مضلًا».

قال ابن القيم: «قَالَ الشَّافِعِيُّ - رَحِمَهُ اللهُ - فِي رِسَالَتِهِ الْبَغْدَادِيَّةِ الَّتِي رواها عَنْهُ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الزَّعْفَرَانِيُّ، وَهَذَا لَفْظُهُ: وَقَدْ أَثْنَى اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عَلَى أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي الْقُرْآنِ وَالتَّوْرَاةِ وَالْإِنْجِيلِ، وَسَبَقَ لَهُمْ عَلَى لِسَانِ رَسُولِ اللهِ ﷺ مِنَ الْفَضْلِ مَا لَيْسَ لِأَحَدٍ بَعْدَهُمْ، فَرَحِمَهُمُ اللهُ وَهَنَّأَهُمْ بِمَا آتَاهُمْ مِنْ ذَلِكَ بِبُلُوغِ أَعْلَى مَنَازِلِ الصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ، أَدَّوْا إِلَيْنَا سُنَنَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَشَاهَدُوهُ وَالْوَحْيُ يَنْزِلُ عَلَيْهِ فَعَلِمُوا مَا أَرَادَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَامًّا وَخَاصًّا وَعَزْمًا وَإِرْشَادًا، وَعَرَفُوا مِنْ سُنَّتِهِ مَا عَرَفْنَا وَجَهِلْنَا، وَهُمْ فَوْقَنَا فِي كُلِّ عِلْمٍ وَاجْتِهَادٍ وَوَرَعٍ وَعَقْلٍ وَأَمْرٍ اسْتُدْرِكَ بِهِ عِلْمٌ وَاسْتُنْبِطَ بِهِ، وَآرَاؤُهُمْ لَنَا أَحْمَدُ، وَأَوْلَى بِنَا مِنْ رَأْيِنَا عِنْدَ أَنْفُسِنَا، وَمَنْ أَدْرَكْنَا مِمَّنْ يَرْضَى أَوْ حُكِيَ لَنَا عَنْهُ بِبَلَدِنَا صَارُوا فِيمَا لَمْ يَعْلَمُوا لِرَسُولِ اللهِ ﷺ فِيهِ سُنَّةً إِلَى قَوْلِهِمْ إِنْ اجْتَمَعُوا، أَوْ قَوْلِ بَعْضِهِمْ إِنْ تَفَرَّقُوا، وَهَكَذَا نَقُولُ، وَلَمْ نَخْرُجْ عَنْ أَقَاوِيلِهِمْ، وَإِنْ قَالَ أَحَدُهُمْ وَلَمْ يُخَالِفْهُ غَيْرُهُ أَخَذْنَا بِقَوْلِهِ، وَلَمَّا كَانَ رَأْيُ الصَّحَابَةِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ بِهَذِهِ الْمَثَابَةِ قَالَ فِي الْجَدِيدِ فِي كِتَابِ الْفَرَائِضِ فِي مِيرَاثِ الْجَدِّ وَالْإِخْوَةِ: وَهَذَا مَذْهَبٌ تَلَقَّيْنَاهُ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، وَعَنْهُ أَخَذْنَا أَكْثَرَ الْفَرَائِضِ، وَقَالَ: وَالْقِيَاسُ عِنْدِي قَتْلُ الرَّاهِبِ لَوْلَا مَا جَاءَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنه، فَتَرْكُ صَرِيحِ

الْقِيَاسِ لِقَوْلِ الصِّدِّيقِ، وَقَالَ فِي رِوَايَةِ الرَّبِيعِ عَنْهُ: وَالْبِدْعَةُ مَا خَالَفَ كِتَابًا أَوْ سُنَّةً أَوْ أَثَرًا عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَجَعَلَ مَا خَالَفَ قَوْلَ الصَّحَابِيِّ بِدْعَةً، وَسَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى إِشْبَاعُ الْكَلَامِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَذِكْرُ نُصُوصِ الشَّافِعِيِّ عِنْدَ ذِكْرِ تَحْرِيمِ الْفَتْوَى بِخِلَافِ مَا أَفْتَى بِهِ الصَّحَابَةُ، وَوُجُوبُ اتِّبَاعِهِمْ فِي فَتَاوِيهِمْ، وَأَنْ لَا يَخْرُجَ مِنْ جُمْلَةِ أَقْوَالِهِمْ، وَأَنَّ الْأَئِمَّةَ مُتَّفِقُونَ عَلَى ذَلِكَ.

[لَيْسَ مِثْلَ الصَّحَابَةِ أَحَدٌ]:

وَالْمَقْصُودُ أَنَّ أَحَدًا مِمَّنْ بَعْدَهُمْ، لَا يُسَاوِيهِمْ فِي رَأْيِهِمْ، وَكَيْفَ يُسَاوِيهِمْ وَقَدْ كَانَ أَحَدُهُمْ يَرَى الرَّأْيَ فَيَنْزِلُ الْقُرْآنُ بِمُوَافَقَتِهِ؟ كَمَا رَأَى عُمَرُ فِي أُسَارَى بَدْرٍ أَنْ تُضْرَبَ أَعْنَاقُهُمْ فَنَزَلَ الْقُرْآنُ بِمُوَافَقَتِهِ، وَرَأَى أَنْ تُحَجَّبَ نِسَاءُ النَّبِيِّ ﷺ فَنَزَلَ الْقُرْآنُ بِمُوَافَقَتِهِ، وَرَأَى أَنْ يَتَّخِذَ مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى فَنَزَلَ الْقُرْآنُ بِمُوَافَقَتِهِ؛ وَقَالَ لِنِسَاءِ النَّبِيِّ ﷺ لَمَّا اجْتَمَعْنَ فِي الْغَيْرَةِ عَلَيْهِ: عَسَى رَبُّهُ، إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبْدِلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنكُنَّ مُسْلِمَاتٍ مُؤْمِنَاتٍ، فَنَزَلَ الْقُرْآنُ بِمُوَافَقَتِهِ، وَلَمَّا تُوُفِّيَ عَبْدُ اللهِ بْنُ أُبَيٍّ قَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لِيُصَلِّيَ عَلَيْهِ، فَقَامَ عُمَرُ فَأَخَذَ بِثَوْبِهِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ إِنَّهُ مُنَافِقٌ، فَصَلَّى عَلَيْهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَأَنْزَلَ اللهُ عَلَيْهِ: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِۦٓ﴾ [التوبة: ٨٤]».

وَقَدْ قَالَ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ لَمَّا حَكَّمَهُ النَّبِيُّ ﷺ فِي بَنِي قُرَيْظَةَ: إِنِّي أَرَى أَنْ تُقْتَلَ «مُقَاتِلَتُهُمْ، وَتُسْبَى ذُرِّيَّاتُهُمْ، وَتُغْنَمَ أَمْوَالُهُمْ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَقَدْ حَكَمْتَ فِيهِمْ بِحُكْمِ اللهِ مِنْ فَوْقِ سَبْعِ سَمَاوَاتٍ.

وَلَمَّا اخْتَلَفُوا إِلَى ابْنِ مَسْعُودٍ شَهْرًا فِي الْمُفَوَّضَةِ، قَالَ: أَقُولُ فِيهَا بِرَأْيِي، فَإِنْ يَكُنْ صَوَابًا فَمِنَ اللهِ، وَإِنْ يَكُنْ خَطَأً فَمِنِّي وَمِنَ الشَّيْطَانِ، وَاللهُ وَرَسُولُهُ بَرِيءٌ مِنْهُ، أَرَى أَنَّ لَهَا مَهْرَ نِسَائِهَا لَا وَكْسَ وَلَا شَطَطَ، وَلَهَا الْمِيرَاثُ، وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ، فَقَامَ نَاسٌ مِنْ أَشْجَعَ فَقَالُوا: نَشْهَدُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَضَى فِي امْرَأَةٍ مِنَّا يُقَالُ لَهَا بِرْوَعُ بِنْتُ وَاشِقٍ مِثْلَ مَا قَضَيْتَ بِهِ، فَمَا فَرِحَ ابْنُ مَسْعُودٍ بِشَيْءٍ بَعْدَ الْإِسْلَامِ فَرَحَهُ بِذَلِكَ.

وَحَقِيقٌ بِمَنْ كَانَتْ آرَاؤُهُمْ بِهَذِهِ الْمَنْزِلَةِ أَنْ يَكُونَ رَأْيُهُمْ لَنَا خَيْرًا مِنْ رَأْيِنَا لِأَنْفُسِنَا، وَكَيْفَ لَا وَهُوَ الرَّأْيُ الصَّادِرُ مِنْ قُلُوبٍ مُمْتَلِئَةٍ نُورًا وَإِيمَانًا وَحِكْمَةً وَعِلْمًا وَمَعْرِفَةً وَفَهْمًا عَنِ اللهِ وَرَسُولِهِ وَنَصِيحَةً لِلْأُمَّةِ، وَقُلُوبُهُمْ عَلَى قَلْبِ نَبِيِّهِمْ، وَلَا وَاسِطَةَ بَيْنَهُمْ

وَبَيْنَهُ، وَهُمْ يَنْقُلُونَ الْعِلْمَ وَالْإِيمَانَ مِنْ مِشْكَاةِ النُّبُوَّةِ غَضًّا طَرِيًّا لَمْ يَشُبْهُ إِشْكَالٌ، وَلَمْ يَشُبْهُ خِلَافٌ، وَلَمْ تُدَنِّسْهُ مُعَارَضَةٌ، فَقِيَاسُ رَأْيِ غَيْرِهِمْ بِآرَائِهِمْ مِنْ أَفْسَدِ الْقِيَاسِ»(١).

قال ابن تيمية: كان الزُّهْرِيُّ يَقُولُ: «كَانَ عُلَمَاؤُنَا يَقُولُونَ: الِاعْتِصَامُ بِالسُّنَّةِ هُوَ النَّجَاةُ»(٢).

وَقَالَ مَالِكٌ: «السُّنَّةُ سَفِينَةُ نُوحٍ، مَنْ رَكِبَهَا نَجَا وَمَنْ تَخَلَّفَ عَنْهَا غَرِقَ»(٣).

وَذَلِكَ أَنَّ السُّنَّةَ وَالشَّرِيعَةَ وَالْمِنْهَاجَ: هُوَ الصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ الَّذِي يُوَصِّلُ الْعِبَادَ إِلَى اللهِ. وَالرَّسُولُ: هُوَ الدَّلِيلُ الْهَادِي الْخِرِّيتُ فِي هَذَا الصِّرَاطِ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ شَٰهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴿٤٥﴾ وَدَاعِيًا إِلَى ٱللَّهِ بِإِذْنِهِۦ وَسِرَاجًا مُّنِيرًا ﴿٤٦﴾﴾ [الأحزاب]. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ ﴿٥٣﴾﴾ [الشورى]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: خَطَّ لَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ خَطًّا، ثُمَّ قَالَ: «**هَذَا سَبِيلُ اللهِ**»، ثُمَّ خَطَّ خُطُوطًا عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ، ثُمَّ قَالَ: «**هَذِهِ سُبُلٌ** ـ قَالَ يَزِيدُ: مُتَفَرِّقَةٌ ـ عَلَى كُلِّ سَبِيلٍ مِنْهَا شَيْطَانٌ يَدْعُو إِلَيْهِ» ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾(٤)»(٥).

والجماعة هي من جمعت أربع خصال:

١ ـ الإجماع. ٢ ـ عدم الفرقة.

٣ ـ المنهج المتبع. ٤ ـ القدوة.

والطائفة الناجية قد توفرت فيها هذه الأمور، فهي مجتمعة على الحق المدلول عليه بنصوص الكتاب والسنة وآثار السلف الصالح، وهي غير متفرقة لاعتقادها لزوم الاجتماع على إمام، وهي ذات منهج واضح المعالم محدد الغاية، وقدوتهم هم أفضل وخيار هذه الأمة؛ وهم الصحابة والتابعون وتابعوهم بإحسان ممن رفع الله

---

(١) إعلام الموقعين (١/ ٦٤). (٢) مجموع الفتاوى (٤/ ٥٧).

(٣) ذم الكلام للهروي (٥/ ٨١)، وانظر: مجموع الفتاوى (٤/ ٥٧).

(٤) أخرجه أحمد، رقم (٤١٤٢)، وحسنه الألباني في تخريج مشكاة المصابيح، رقم (١٦٦).

(٥) مجموع الفتاوى (٤/ ٥٦ ـ ٥٧).

مقامهم وأعلى قدرهم، كما قال تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠٠].

وقال عنهم النبي ﷺ: «**خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ**»(١).

وقال عنهم لما سئل من هي يا رسول الله؟ قال: «**ما أنا عليه وأصحابي**»(٢)

وكل هذا يؤول إلى قوله ﷺ: «**من كان على مثل ما أنا عليه وأصحابي**». وفي رواية: «**هي الجماعة**»(٣).

وهذا الحال الذي كان عليه أهل البدع، فلو نظرت إلى بدعة الخوارج، فبدعة الخوارج قامت على أصلين خطيرين:

ـ **أولهما**: الطعن في أصحاب النبي ﷺ، وبالتالي، حاولوا إخراج أصحاب النبي ﷺ عن الإسلام.

ـ **وثانيهما**: الطعن في الحكام.

فبدعة الخوارج قامت على هذين الأصلين: الطعن في العلماء، والطعن في الحكام.

ولذلك، أهل البدع الذين يسلكون مثل هذا المسلك دائمًا يتبعونهم في هذين الأصلين، وهو الطعن في العلماء، والطعن في ولاة الأمر. فإذا لم تكن أمة من الأمم تقوم في كل أمرها على هذين الأمرين فلا قيام لها، فالله تعالى قال: ﴿أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]، وقال العلماء في أولي الأمر: أنهم العلماء والحكام(٤)، فقام هؤلاء في الطعن في هذا الأصل. فإن الذي يخلع عن الجماعة فإنما في الحقيقة يخلع ربقة الإسلام، يخلع شعار هذا الدين، وشعار هذا الإسلام. فالأساس الذي تبنى عليه الجماعة هم أصحاب محمد ﷺ، رضي الله عنهم ورحمهم الله أجمعين، وهم أهل السنة والجماعة، والنبي ﷺ قال: «**عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الْمَهْدِيِّينَ الرَّاشِدِينَ، تَمَسَّكُوا بِهَا وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ**»(٥)، فأمرنا بلزومها والتمسك بها.

---

(١) أخرجه البخاري، رقم (٢٦٥٢)، ومسلم، رقم (٢٥٣٣).

(٢) سيأتي تخريجه (ص١١٦).

(٣) تقدم تخريجه (ص١٥).

(٤) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (١/ ٢٥٧)، وصححه الألباني في صفة الفتوى والمفتي والمستفتي (٥٤).

(٥) تقدم تخريجه (ص١٥، ١٦).

وحذَّرنا: «**وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة**»[١].

و(كل) من ألفاظ العموم، كل بدعة ضلالة، فهل تريد لزوم الحق أو لزوم الضلال؟ فماذا بعد الهدى إلا الضلال! فهذا عمر كما جاء في الأثر عنه: «لا عذر لأحد في ضلالة ركبها حسِبَها هدى، ولا في هدى تركه حسبه ضلالة»؛ لأن الأمور قد بيِّنت والنبي ﷺ أوضح لنا الطريق، وأقام علينا الحجة، فلا حجة لمحتج، الحق بَيِّنٌ واضح وما على الإنسان إلا أن يسلكه، وأن يسير عليه.

وأهل البدع قد يكون سبب بدعهم كثيرة، فهناك الجهل، وهناك اتباع الهوى، وهناك أسباب أخرى من أسباب البدع، لكن لا عذر لأولئك لأن هذا الدين في غاية من الوضوح، وفي غاية من البيان، فلذلك، السنة والجماعة قد أحكما أمر الدين كله، فإذا لزمت الجماعة فأنت على السنة.

وفي هذه المقدمة بيَّن المصنف أن مصدر التلقي واضح وهو كتاب الله، وسنة نبيه ﷺ، وهذا لا يتأتى إلا وفق فهم السلف الصالح من الصحابة، والتابعين، وتابعي التابعين.

(١) سيأتي تخريجه (ص٩٦).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

«واعلم ـ رحمك الله ـ أن الدين إنما جاء من قِبَلِ الله تبارك وتعالى، لم يوضع على عقول الرجال وآرائهم، وعلمه عند الله وعند رسوله، فلا تتبع شيئًا بهواك، فتمرُق من الدين، فتخرج من الإسلام، فإنه لا حجة لك، فقد بيَّن رسول الله ﷺ لأمته السنة، وأوضحها لأصحابه وهم الجماعة، وهم السواد الأعظم، والسواد الأعظم: الحق وأهله، فمن خالف أصحاب رسول الله ﷺ في شيء من أمر الدين فقد كفر».

الشرح

قول المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ: «واعلم ـ رحمك الله ـ أن الدين إنما جاء من قِبَل الله تبارك وتعالى، لم يوضع على عقول الرجال وآرائهم»، علمنا أن مصدر التلقي عند أهل السنة والجماعة إنما هو كتاب الله، وسنة نبيه ﷺ، وأنَّ فهمَ ذلك إنما يكون على ضوء فهم أصحاب النبي ﷺ، والتابعين، وتابعي التابعين، فهذه هي أسس أهل السنة والجماعة كما هو معلوم.

وهذه الأسس إذا تأملت فيها وجدت أن موقف أهل السنة من العقل ليس موقف التهميش والإلغاء التام، وليس موقف التقديس ورفع العقل فوق مقامه، ومكانه، ومنزلته؛ فأهل السنة عُرف عنهم الوسطية، والله تعالى قد قال: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣]. فمن وسطية أهل السنة وسطيتهم في شأن العقل، فلا يمكن أن نقدم عقولنا وآراءنا على كلام الله ورسوله، وكذلك لا يمكن أن نلغي العقل تمامًا، فما هو موقف أهل السنة ابتداء من العقل؟

كما قلنا: أن الله تعالى ركَّب في هذا الإنسان قوتان:

- قوة الإرادة والعمل.
- وقوة الفكر والنظر.

فالله أودع فينا هاتين القوتين، والعقل الذي هو الفكر والنظر قوة أودعها الله تعالى في نفس الإنسان، وهذه القوة شأنها كشأن أي قوة في البدن، فعلى سبيل المثال قوة

النظر والرؤية، فالعين فيها قوة الإبصار، وهذا الدماغ فيه قوة الفكر والتفكير، فقوة الإبصار قوة في العين، لكن كما نعلم أن هذه القوة تتعطل في حال غياب الضوء، فإذا كنت في مكان مظلم ومغلق لن تبصر بعينك شيئًا؛ لأن هذه القوة بحاجة إلى الضوء حتى تبصر الأشياء على حقيقتها، كذلك العقل قوة الفكر والنظر، لكنه في قضايا الغيب وفي قضايا الشرع هو بحاجة إلى ضوء ونور، وهذا الضوء والنور هكذا سمَّاه الله تعالى في كتابه في شأن وحيه ﷻ.

والله ﷻ قد قال لنا: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا ۚ وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾﴾ [الشورى: ٥٢]، فعقولنا في جانب شرع الله ﷻ هي بحاجة إلى هذا النور، وإلى هذا الوحي، لكي نستطيع من خلال هذا الوحي والنور أن نعرف ما يجب علينا في حق الله ﷻ، وما يجب علينا في حق ملائكته، وفي حق كتبه، وفي حق رسله، وفي حق اليوم الآخر، وفي حق القدر خيره وشره، وفي حق جميع الأمور التي أوجبها الله تعالى علينا وتعبدنا بها.

فهذا هو موقف أهل السنة؛ أن العقل قوة في التفكير والنظر، لكنه في قضايا الشرع بحاجة إلى نور، هذا النور هو الوحي الذي أنزله الله تعالى في كتابه وعلى لسان نبيه ﷺ. فمن هنا، على الإنسان أن يعلم أمور دينه من خلال وحي الله ﷻ، والله ﷻ قد أكمل جميع جوانب الدين، وبالتالي، قال المصنف هنا: **«واعلم أن الدين إنما جاء من قِبَل الله تبارك وتعالى، لم يوضع على عقول الرجال وآرائهم، وعلمه عند الله وعند رسوله، فلا تتبع شيئًا بهواك»**.

بينما أمور الدنيا الأخرى يقول فيها النبي ﷺ لأهل المدينة في شأن تأبير النخل: «**أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِأَمْرِ دُنْيَاكُمْ**»[1]، أما أمر الدين فيؤخذ من قِبَل النبي ﷺ، فعلى هذا، يقف أهل السنة هذا الموقف من العقل، فلم يعطِّلوه، ولم يلغوه تمامًا، فهو قوة إدراك وفهم الأمور، لكن هذه القوة يجب أن تستنير بنور الوحي في بيان ما أوجبه الله تعالى، وما أخبر الله تعالى به.

فعند ذلك، نسخِّر هذه القوة علمًا في تعلم كتاب الله وسنة نبيه ﷺ على وفق ما كان عليه سلف هذه الأمة، فهذه هي النظرة المعتدلة للعقل.

وإذا عرفنا ما عند الآخرين عرفنا نعمة الله علينا، فالذين خالفوا الحق في هذا على أحد جانبين:

---

(١) أخرجه مسلم، رقم (٢٣٦٣).

ـ إما أناس رفعوا شأن العقل فوق كلام الله، وكلام رسوله ﷺ، وقدَّسوه، وأعطوه من المنزلة ما ليست له.

ـ وإما أناس ألغوا العقل تمامًا، وهمَّشوه، ومحوه تمامًا.

فالقسم الأول: قدَّس العقل ورفع من شأنه، ومن منزلته؛ بل إنه يقول: إن العقل يستحيل أن يرد، ويستحيل أن يكذب، فيقول قائلهم: «كل ما دل العقل فيه على أحد الجانبين». يقصد بأحد الجانبين إما الجواز وإما المنع، فليس للتّعارض فيه مجال، «إذ الأدلة العقلية يستحيل نسخها وتكاذبها»، يعني لا يمكن أن يتطرَّق إليها الشكّ، فهي قطعيّة ولا تقبل النّسخ ولا تقبل ماذا؟ ولا تقبل التكذيب، يعني أيوجد تقديس أكثر من هذا؟!

«فإن ورد دليل سمعي على خلاف العقل، فإما ألا يكون متواترًا فيعلم أنه غير صحيح». فإما ألَّا يكون متواترًا، ما النتيجة؟ ما مؤدّاها؟ ردّ أحاديث الآحاد كلّها، هذا موقفهم من سنّة المصطفى ﷺ الثابتة عنه، فحتى وإن جاء في الصحيحين، ما دام خبر آحاد فإنه غير صحيح عنده؛ لأنه يقول: «فإما أن لا يكون متواترًا فيعلم أنه غير صحيح».

«إذ الأدلة العقلية يستحيل نسخها وتكاذبها»[1]، «فإذا ورد دليل من السمع» الذي هو قال الله، وقال رسوله، بخلاف العقل، «فإما أن لا يكون متواترًا» فهذا مردود؛ يعني: أخبار الآحاد.

واعلم أن أخبار الآحاد في النصوص هي الأغلب والأكثر، فهذا عندهم يُضرب به عُرْضَ الحائط. وإما أن يكون متواترًا فيقول: يجب أن يؤوَّل، لأنه خالف العقل، والعقل آراء الرجال، فأعطي العقل عندهم هذه القدسية، وإذا سألت: عقل من نتبع؟ عقل هذا؟ أو ذاك؟ أو ذاك؟

فالناس لهم عقول مختلفة وآراء مختلفة، هذا مأخوذ عندهم من الأصل الفلسفي، وهذا الأصل الفلسفي هو الذي تسير عليه الحضارة المادية اليوم، فالحضارة المادية اليوم تقوم على أصل فلسفي منذ القدم، هذا الأصل الفلسفي يقوم على أمرين:

المبدأ الأول: أن مصدر العلوم هو الإنسان؛ أي: عقل الإنسان، وهذا المبدأ يهدم الوحي، فلا قيمة عندهم لوحي، يرون أن مصدر العلم أو العلوم هو عقل الإنسان.

---

(١) انظر: المستصفى للغزالي (ص٢٥٢).

والمبدأ الثاني عندهم: أن العلوم تنحصر في المحسوس المشاهد، فيبقى أي غيب لا قيمة له.

وعلى هذا قامت الفلسفة، وعلى هذا تسير الحضارة المادية اليوم، فهي تقوم على هذين المبدأين.

والمبدأ الأول: هدم للوحي.

والمبدأ الثاني: هدم للغيب، وأعظم الغيب هو الله ﷻ، فمعنى هذا لا إيمان بالله ﷻ، ولا بجنة، ولا بنار، ولا... إلى آخره.

على هذين المبدأين تقوم الفلسفة، فمن قدَّس العقل انطلق من المنطلق الأول أن أصل العلم، ومصدر العلم، ومنبع العلم عنده هو عقل الإنسان، ويا ترى هذا الإنسان ما حجم عقله؟ والله لن يحيط علمًا بما وراء هذا الجدار؛ بل أقرب شيء إليه وهو بين جنبيه لما أخفى الله حقيقته عنه لم ولن يستطيع أن يصل إليه: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ﴾ [الإسراء: ٨٥]، هذا اختبار بسيط، ﴿قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٥﴾﴾ [الإسراء: ٨٥].

فهذا الذي يكابر، ويخادع، ويقول: مصدر العلم هو الإنسان، فهذه الروح بين جنبيه ولا تستطيع أن ينكرها، ومع ذلك، لا سبيل لك إلى معرفة حقيقتها وكنهها. فكيف سيحيط علمًا برب العالمين؟ وكيف سيحيط علمًا باليوم الآخر؟ وكيف يحيط علمًا بعذاب القبر وغير ذلك؟

فالمبدأ مرفوض لكن هؤلاء سار من سار على نهجهم من أهل الفلسفة، وأهل الكلام، وبنوا مقدمات عقلية، وأخضعوا الدين لها، فإذا جاء من كلام الله وكلام رسوله ما يخالف ما عندهم، طعنوا في كلام الله وكلام رسوله ﷺ، وألغوا قيمة الوحي، وجعلوه أمرًا مهمشًا. فهذا الذي يقول: «إذ الأدلة العقلية يستحيل نسخها وتكاذبها»، قدَّس آراء الرجال، قدَّمها على كلام الله وكلام رسوله ﷺ، فهل هذا يقبله إنسان يؤمن بالله ﷻ ويؤمن برسوله ﷺ؟

ولذلك، كُتُب هؤلاء ـ للأسف الشديد ـ إذا ما قرأتها في هذه الأبواب، لن تجد فيها: قال الله، ولا قال رسوله، وإنما ستجد: قال العقلاء، قال الفضلاء، قال الحكماء، ومن العقلاء؟ ومن الفضلاء؟ ومن الحكماء؟

أرسطو، وأفلاطون، وأرسطاليس وهلم جرًّا، أناس ما عرفوا الله ورسوله فكيف نبني ديننا عليهم! لكن هذه حقيقة ماثلة واقعة، أنَّ كُتُب أولئك الناس امتلأت بهذه

الفلسفات، وخلت من كلام الله وكلام رسوله ﷺ. فقدَّموا آراء الرجال، وقدَّموا عقولهم على كلام الله وكلام رسوله ﷺ.

والقسم الثاني: ألغى العقل تمامًا، فمدح الجنون، والوله، ومدح أحوالًا هي أبعد ما تكون من العقل، وعندما ترى أحوال أولئك تقول: إن المجانين أخف حالًا من حال هؤلاء، فبعض من أهل التصوف وأمثالهم ألغوا العقل، ومن رأوه مجنونًا وسمَّوه ووصفوه بالولاية، وأنه ولي من أولياء الله، وأنه في حال فقد الإنسان لعقله، وفي حال سكره وولهه ووجده، ويسمون ذلك الوجد أو الذوق وهذه الأحوال، أنها أعلى المقامات.

فأنت بين هؤلاء وبين هؤلاء، وبين منهج أهل الحق الذي بحمد الله تعالى جعل هذا العقل آلة للفهم، لم يهمشه، ولم يلغه، ولم يرفعه فوق قدره، وإنما ربطه بالوحي.

وبالتالي، نجد أن أهل السنة بحمد الله تعالى كما قال عنهم بعضهم: أعرف الناس بالحق، ونجد أن صاحب السنة في خضوعه، وفي عبوديته، إنما هو عبدٌ لله ﷻ، وليس عبدًا للرجال، ولا عبدًا لأهواء الرجال، فهو متحرر من هذه القيود الباطلة والفاسدة، ولم يرتبط إلا بعبودية الواحد الأحد ﷻ.

فإذًا، نحن أمام دين جاء من عند الله ﷻ، ولم يوضع من عقول الرجال، وكما قال علي رضي الله عنه: «**لَوْ كَانَ الدِّينُ بِالرَّأْيِ لَكَانَ أَسْفَلُ الْخُفِّ أَوْلَى بِالْمَسْحِ مِنْ أَعْلَاهُ**»(١).

دينٌ نتعبَّد الله ﷻ به، فأمرنا بأن نمسح على ظاهر الخف ولم يأمرنا بأن نمسح على أسفله. فعلى هذا، نعلم مدى وسطية أهل السنة في هذا الباب.

وعلينا أن نأخذ دين الله ﷻ من كلام الله وكلام رسوله، ووفق فهم سلف هذه الأمة كما أمرنا الله ﷻ، وأمرنا نبيه ﷺ أن تتبع سبيلهم، وأن نسير على نهجهم.

ولو قال قائل كلامًا يخالف كلام الله، وكلام رسوله ﷺ، فما علينا إلا أن نضرب به عُرض الحائط؛ لأنه خالف قول الله وقول رسوله ﷺ، وخالف ما كان عليه السلف الصالح.

فبهذا نرتبط فكرًا، وإرادة وشعورًا، فارتباطنا بالواحد الأحد حبًّا، وخوفًا،

---

(١) أخرجه أبو داود، رقم (١٦٢)، وصححه الألباني في صحيح أبي داود.

ورجاء، وتوكلًا، وإخلاصًا، وإنابة، فلا نرتبط بشخص فلان من الناس؛ بل حتى إذا أحببنا فحبنا تبع لحب الله ﷻ؛ بل إذا أبغضنا يكون هذا البغض تبعًا لبغض الله ﷻ: **«ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ حَلَاوَةَ الإِيمَانِ: أَنْ يَكُونَ اللهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا، وَأَنْ يُحِبَّ المَرْءَ لَا يُحِبُّهُ إِلَّا للهِ، وَأَنْ يَكْرَهَ أَنْ يَعُودَ فِي الكُفْرِ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُقْذَفَ فِي النَّارِ»**[(١)].

فارتباط المؤمن فكرًا وإرادة بالواحد الأحد ﷻ، وبوحيه المنزل على رسوله ﷺ. فإذا سار على هذا النهج تخلص من أوهام وقيود أهل الباطل، فأصبح بعد ذلك لا يخضع لبشر من البشر، وإنما خضوعه وعبوديته لله ﷻ وحده.

وهذا لا يجد متعته إلا صاحب السنة، أما أصحاب البدع فتجدهم إما قد تعلَّقت عقولهم بآراء الرجال، أو تعلَّقت مشاعرهم بأهواء الرجال، فانحرف أولئك عن هذا الطريق.

ولذلك، تجد عند أهل الباطل أن عامَّتهم كقطيع الغنم في غاية الجهل بدين الله ﷻ، وهذا الجهل يجعلهم أتباعًا وأذلة عند شيوخهم وعند ساداتهم، فملَّكوهم عقولهم؛ بل وملَّكوهم أموالهم؛ بل وملَّكوهم أعراضهم؛ بل وملَّكوهم دينهم، فأصبحوا مسلوبين في كل هذه الأمور.

أما صاحب السنة فهو في عزة، فإنه إذا قيل له شيء أو أُمِر بشيء، فإنه إذا كان ذلك الشيء موافقًا لكلام الله ورسوله فلأنه كلام الله ورسوله، وإن كان مخالفًا فهو مضروب به عُرض الحائط كما قال الأئمة في ذلك، كما قال ذلك مالك، وكما قال ذلك الشافعي، وكما تواصت به علماء هذه الأمة. يقول الإمام مالك: «كلٌّ يؤخذ من قوله ويرد، إلا صاحب هذا القبر»[(٢)]. على هذا تربى صاحب السنة ونشأ، وهذا الإمام ينشئ، ويربي ذلك الجيل على هذه النظرة، وعلى هذا تنشأ الأجيال جيلًا بعد جيل.

وقول المصنف: «اعلم رحمك الله أن الدين إنما جاء من قبل الله تبارك وتعالى، ولم يوضع على عقول الرجال وآرائهم»، يعني: كن من المتيقنين الجازمين أن هذا الدين إنما جاء من عند الله تعالى؛ لأنه أوحاه الله إلى رسوله ﷺ، فقد نزل عليه القرآن

---

(١) أخرجه البخاري، رقم (١٦)، ومسلم، رقم (٤٣).

(٢) انظر: موطأ مالك (١/ ٢٥١)، والمدخل لابن الحاج (١/ ١٧٥).

وأوحى إليه السنة كذلك لأنها وحي، أي ليس على رأيي ولا على رأي فلان، وإنما هو دين، والدين من الوحي، وهو من قبل الله ﷻ، ولم يوضع على عقول الرجال وآرائهم، فعقول الرجال وآراؤهم لم يجعلها الله هي الميزان الذي يُرجع إليه، وإنما الميزان كتاب الله وسنة رسوله ﷺ؛ لأن الحق لا يُعرف بعقول الرجال، وإنما يعرف الرجال بالحق.

فاعرف الحق تعرف أهله، ولقد أمر الله تعالى المؤمنين عند التنازع بالرد إلى الله والرسول، وهذا يوجب تقديم السمع، وهذا هو الواجب، إذ لو ردوا إلى غير ذلك من عقول الرجال وآرائهم ومقاييسهم لم يزد هذا الرد إلا اختلافًا واضطرابًا، وشكًّا وارتيابًا.

يقول ابن تيمية رحمه الله: «وقد كان العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم إذا تنازعوا في الأمر اتبعوا أمر الله تعالى في قوله: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ٥٩﴾ [النساء: ٥٩]. وكانوا يتناظرون في المسألة مناظرة مشاورة ومناصحة، وربما اختلف قولهم في المسألة العلمية والعملية مع بقاء الألفة والعصمة وأخوَّة الدين»[(١)].

ويقول الإمام إسماعيل الأصبهاني رحمه الله: «فإنا وجدنا أصحاب رسول الله ﷺ اختلفوا في أحكام الدين فلم يفترقوا، ولم يصيروا شيعًا؛ لأنهم لم يفارقوا الدين، ونظروا فيما أُذِن لهم، فاختلفت أقوالهم وآراؤهم في مسائل كثيرة... وكانوا مع هذا الاختلاف أهل مودة ونصح، وبقيت بينهم أخوَّة الإسلام ولم ينقطع منهم نظام الألفة»[(٢)].

ولذلك، قال تعالى: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ لِيَحۡكُمَ بَيۡنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخۡتَلَفُواْ فِيهِۚ﴾ [البقرة: ٢١٣].

فأنزل الله الكتاب حاكمًا بين الناس فيما اختلفوا فيه، إذ لا يمكن الحكم بين الناس في موارد النزاع والاختلاف على الإطلاق إلا بكتاب منزل من السماء، ولا ريب أن بعض الناس قد يعلم بعقله ما لا يعلمه غيره، وإن لم يمكنه بيان ذلك لغيره، ولكن ما علم بصريح العقل لا يتصور أن يعارضه الشرع البتة؛ بل المنقول الصحيح لا يعارضه معقول صريح قط.

---

(١) «الفتاوى» (٤٢/ ٩٥).

(٢) الحجة في بيان المحجة (ص٢٤١) باختصار.

وقد ذكر ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «تأملت ذلك في عامة ما تنازع الناس فيه، فوجدت ما خالف النصوص الصحيحة الصريحة شُبهات فاسدة يُعلم بالعقل بطلانها؛ بل يُعلم بالعقل ثبوت نقيضها الموافق للشرع.

وهذا تأملته في مسائل الأصول الكبار كمسائل التوحيد والصفات، ومسائل القدر والنبوات والمعاد وغير ذلك، ووجدت ما يُعلم بصريح العقل لم يخالفه سمع قط؛ بل السمع الذي يقال إنه يخالفه: إما حديث موضوع، أو دلالة ضعيفة، فلا يصلح أن يكون دليلًا لو تجرد عن معارضة العقل الصريح، فكيف إذا خالفه صريح المعقول؟

ونحن نعلم أن الرسل لا يخبرون بمُحالات العقول بل بمَخارات العقول، فلا يخبرون بما يعلم العقل انتفاءه؛ بل يخبرون بما يعجز العقل عن معرفته»[(١)].

وقال المصنف: «وعلمه عند الله وعند رسوله»؛ أي: في كتاب الله، وفي سنة رسوله ﷺ، قال تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩]، والرد إلى الله: الرد إلى كتابه، والرد إلى رسوله بعد وفاته: الرد إلى سنته، بهذا ندين، وبهذا نعتقد.

وقال المصنف: «ولا تتبع شيئًا بهواك»؛ لأن الهوى هو الذي أضلَّ من أضل من الناس، فبسبب اتباع الهوى، هوى في النفس، أو هوى في الرأي، انحرفَ مَن انحرف، وضلَّ من ضل في هذا الباب، قال تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعِ ٱلۡهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۚ﴾ [ص: ٢٦]، فعلم أن الهوى طريق مخالف لسبيل الله.

ولذلك خط النبي ﷺ خطًّا، وخط من جانبه خطوط، وقال: «**هذا صراط الله مستقيمًا**»، ثم قال: «**وهذه السبل، وعلى كل سبيل منها شيطان**»[(٢)]، ثم تلا قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمۡ عَن سَبِيلِهِۦۚ﴾ [الأنعام: ١٥٣]، أمور نقرأها في كلام الله عَزَّوَجَلَّ، فبالله كيف نخالفه؟ وكيف نحيد عنها؟

فإذًا، الهوى عدوك اللدود.

وقول المصنف: «فلا تتبع الهوى فتمرق من الدين فتخرج من الإسلام، فإنه لا حجة

---

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل (١/١٤٦).

(٢) سنن الدارمي، رقم (٢٠٨)، ومسند أحمد، رقم (٤١٤٢)، قال الشيخ الألباني في مشكاة المصابيح (١/٥٨): حسن.

لك»، نعم، والله لا عذر لنا، ولا حجة لنا، والعلة في ذلك كما ذكر المصنف.

«فقد بين رسول الله ﷺ لأمته السنة، وأوضحها لأصحابه وهم الجماعة، وهم السواد الأعظم، والسواد الأعظم: الحق وأهله».

نعم، ليس الحق بكثرة الناس، ﴿وَمَآ أَكۡثَرُ ٱلنَّاسِ وَلَوۡ حَرَصۡتَ بِمُؤۡمِنِينَ ١٠٣﴾ [يوسف: ١٠٣]، فأهل الحق قد يكونون قلة، لكن السواد الأعظم هم الحق وأهله.

وقول المصنف: «فمن خالف أصحاب رسول الله ﷺ في شيء من أمر الدين فقد كفر».

هذا كلام مجمل يحتاج إلى تفصيل، وليس على إطلاقه؛ لأن من خالف الشرع في أمر من أمور الدين فقد يكفر وقد لا يكفر؛ لأنه إذا كان خالف في أمر من الأمور الاعتقادية بأن فعل ناقضًا من نواقض الإسلام، أو أشرك في العبادة، أو أنكر أمرًا معلومًا من الدين بالضرورة فقد كفر.

وقد يكون كفره كفرًا أصغر، كما إذا حلف بغير الله أو طعن في النسب أو ناح على الميت؛ أو قال لأخيه: يا كافر، والقتال بين المسلمين، فكل هذه أعمال كفرية، لكنها لا تخرج من الملة.

والبدع على أنواع، والمخالفات على أنواع، فهناك ما هو بدعة مُخرجة من الدين، وقد تكون البدعة ضلالة ومعصية في هذا. فالبدع كما هو معلوم نوعان:

- اعتقادية.
- عملية.

فالاعتقادية مثلًا: كاعتقاد الجهمية، والمرجئة، والرافضة، واعتقاد الخوارج، فهذه بدع اعتقادية.

وبدع عملية، قد تكون هذه البدع مُخرِجة، وقد لا تكون مُخرجة، فقد تكون مخرجة مثل الطواف بالقبور. فالطواف بقبر من القبور بدعة، ولكنها أيضًا شرك بالله ﷻ، فهي تُخرج من الدين بالكلية.

تنبيه مهم: يقول الشيخ محمد بن عبد الوهاب: «وأما الكذب والبهتان، فمثل قولهم: إنا نكفِّر بالعموم، ونوجب الهجرة إلينا على من قدر على إظهار دينه، وأنا نكفِّر من لم يكفّر ومن لم يقاتل، ومثل هذا وأضعاف أضعافه. فكل هذا من الكذب والبهتان الذي يصدُّون به الناس عن دين الله ورسوله.

وإذا كنا لا نكفّر مَن عبد الصنم الذي على قبر عبد القادر، والصنم الذي على قبر أحمد البدوي، وأمثالهما، لأجل جهلهم وعدم من ينبههم، فكيف نكفِّر من لم يشرك بالله إذا لم يهاجر إلينا، ولم يكفّر ويقاتل؟ ﴿سُبۡحَٰنَكَ هَٰذَا بُهۡتَٰنٌ عَظِيمٞ ١٦﴾.

بل نكفّر تلك الأنواع الأربعة لأجل محادَّتهم لله ورسوله. فرحم الله أمرأً نظر لنفسه، وعرف أنه مُلاق الله الذي عنده الجنة والنار. وصلَّى على محمد وآله وصحبه وسلَّم»[١].

وقد تكون هذه البدعة غير مُخرِجة مثل قيام ليلة النصف من شعبان، أو صيام النصف من شعبان، أو بدعة المولد ونحو ذلك، فعليه، قد لا تكون هذه البدع في صورتها مخرجة ولكنها تبقى ضلالة؛ لأن النبي ﷺ قد قال: «**مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ فِيهِ، فَهُوَ رَدٌّ**»[٢]، وقال: «**وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ، فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**»[٣]. فهي ضلالة ومردودة، وكل ما خالف سنة النبي ﷺ فهو مردود، لكن هذا الكفر كما هو معلوم على أنواع وعلى أقسام، فهناك كفر يُخرج من الملة، وهناك كفر لا يُخرج من الملة، وهنا أمر لا بد من معرفته، وهو أن هناك ما يسمَّى الكفر المطلق، وأن هناك ما يسمَّى الكفر المعيَّن.

الكفر المطلق أمر يتعلق بالمسائل، والكفر المعيَّن أمر يتعلق بالأشخاص، فإذا جئت للمسائل فلها أحكامها، وإذا جئت للأشخاص فلهم أحكامهم.

أما يتعلق بالكفر المطلق، فالكفر كفران:

- كفر يُخرج من الملة.
- وكفر لا يُخرج من الملة.

فمن أمثلة هذا النوع قول النبي ﷺ: «**سِبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ، وَقِتَالُهُ كُفْرٌ**»[٤]، فأطلق على قتل المسلم أنه كفر، لكن هذا كفر لا يخرج من الملة، لأن الله ﷻ لما ذكر اقتتال المؤمنين قال: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا﴾ [الحجرات: ٩]، ثم قال في نهاية ذلك: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ [الحجرات: ١٠]، فأبقى عليهم أخوَّة الإيمان، والكفر الذي لا يُخرج من الملة عرَّفه العلماء بأنه كل معصية أطلق عليها الشارع اسم الكفر، مع بقاء اسم الإيمان على صاحبها.

فبعض الأعمال تسمَّى كفرًا لا يُخرج من الملة؛ لأنه هناك حقيقتان:

---

(١) فتاوى ومسائل (مطبوع ضمن مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب، الجزء الرابع) (١/ ١١).
(٢) أخرجه البخاري، رقم (٢٦٩٧)، ومسلم، رقم (١٧١٨).
(٣) أخرجه أبو داود، رقم (٤٦٠٧)، والترمذي، رقم (٢٦٧٦)، وابن ماجه، رقم (٤٢)، وصححه الالباني في صحيح أبي داود.
(٤) أخرجه البخاري، رقم (٤٨)، ومسلم، رقم (٢٨).

الحقيقة الأولى: الإيمان.

الحقيقة الثانية: الكفر.

والإيمان يقابله الكفر، والإيمان شُعَب، والكفر كذلك شُعَب، وشُعَب الإيمان تسمَّى طاعات، وشُعَب الكفر تسمَّى معاص، فالشرك شُعبة من شُعَب الكفر وهو معصية، وكذلك كل معصية تسمَّى كفرًا، وكل كفر قد يسمَّى معصية ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ ﴿١٢١﴾﴾ [طه: ١٢١].

وهكذا، نجد أننا أمام الإيمان وما تحته من الشُّعَب، والكفر وما تحته من الشُّعَب.

فهناك شُعَب من الإيمان لا يزول الإيمان بزوالها، كما لو تركت إماطة الأذى عن الطريق، فإن الإيمان لا يزول ولكن ينقص، وهناك شُعَب من الإيمان يزول الإيمان بزوالها، كما لو خالفت لا إله إلا الله.

وهكذا شُعَب الكفر، فهناك شُعَب إذا فعلها الإنسان كفر، خرج من الإيمان، وهناك شُعَب إذا فعلها الإنسان لا يخرج من الإيمان؛ لأن كل شعبة من الإيمان يقابلها شعبة من شُعَب الكفر، فإذا قلت: الإيمان بالله، فهذه شعبة يقابلها الكفر بالله، إذا قلت: الإيمان بالملائكة، يقابلها الكفر بالملائكة، وهكذا، حتى إذا قلت: الحياء شعبة، قلة الحياء شعبة من شعب الكفر، فعلى هذا، الكفر كفران: كفر يُخرِج من الملة، وكفر لا يُخرِج من الملة، هذا جانب.

أما إذا جئت إلى الكفر المعيَّن الذي يتعلَّق بالأشخاص؛ أي عندما يفعل هذا الشخص بذاته هذا الأمر هل يكفر أو لا يكفر؟

فهذا له شروط، وله موانع، وباختصار الشروط أربعة، والموانع أربعة، بمعنى لا بد من اجتماع الأربعة شروط، وانتفاء الأربعة موانع حتى نطلق على هذا الشخص هذا المسمى وأنه كفر.

الشرط الأول: العقل والبلوغ يقابله الصغر والجنون.

فأول هذه الشروط العقل والبلوغ، فلو أن صغيرًا أمسك بمصحف، أمسك بالقرآن ومزقه، فلا يكفر هذا الصغير؛ لأنه غير بالغ، قال ﷺ: «**رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثٍ**»، وذكر ممن رفع القلم عنهم: «**وَعَنِ الصَّغِيرِ حَتَّى يَكْبُرَ**»[1]، وكذا لو فعل مجنون من الناس هذا الفعل، فلا يحكم بكفره؛ لأنه لا يَعقِل.

---

(١) أخرجه أبو داود، رقم (٤٣٩٨)، وابن ماجه، رقم (٢٠٤١)، وصححه الألباني في صحيح أبي داود.

فإذا اختل هذا الشرط، وكان الفاعل لهذا الفعل صغيرًا أو مجنونًا، فهذا مانع من أن يكفر.

الشرط الثاني: أن يكون مختارًا، ويقابله أن يكون مكرهًا.

فالاختيار شرط في تكفير المعيَّن، والإكراه مانع من موانع تكفير المعيَّن، ويستدل لهذا بفعل عمار بن ياسر رضي الله عنهما، ونعلم ما حصل لآل ياسر: ياسر؛ وسُمية، وعمار، عُذب ياسر وعُذبت سُمَية وماتوا تحت العذاب، وبقي هذا الشاب الصغير عمار، مع وطأة وشدة العذاب فسبَّ محمدًا ودين محمد، وجاء يبكي إلى النبي ﷺ معتذرًا، فنزل قول الله ﷻ: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ [النحل: ١٠٦]، وقال له النبي ﷺ: «**إِنْ عَادُوا فَعُدْ**»[(١)]، فالإكراه مانع، فلا بد أن يكون هذا الشخص مختارًا وليس بمُكرَه. فإذا أُكرِه فهذا مانع من أن نطلق عليه حُكم الكفر، مع أنه قد قال الكفر أو فعل الكفر.

المُكرَه له قيود، وليس هذا مجال تفصيلها، فليس لكل شخص أن يقول: أنا أُكرهت، فليس مجرد الخوف إكراه، ولكن الإكراه لا بد من شرطه أن يكون فيه خوف شديد على النفس، بمعنى: أنه يتوقع الإنسان الهلكة من وراء هذا الأمر، وهذا ما أجاب به الإمام أحمد الذين جاءوه يعتذرون إليه في فتنة القول بخلق القرآن، فقد جاء يَحْيَى بْن معين فدخل عَلَى أَحْمَد بن حنبل وهو مريض فسلَّم فلم يرد رحمه الله، وكان أَحْمَد قد حلف بالعهد أن لا يكلم أحدًا ممن أجاب حتى يلقى الله ـ، فما زال يعتذر ويقول: حديث عمار، وقَالَ اللهُ تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ [النحل: ١٠٦]، فقلب أَحْمَد وجهه إلى الجانب الآخر، فقال يَحْيَى: لا تقبل عذرًا، فخرجت بعده وهو جالس عَلَى الباب. فقال: إيش قَالَ أَحْمَد بعدي، قلت: قَالَ: يحتج بحديث عمار وحديث عمار: مررت بهم وهم يسبونك فنهيتهم فضربوني، وأنتم قيل لكم نريد أن نضربكم، فسمعت يَحْيَى بْن معين يقول: مُرَ يا أَحْمَد غفر الله لك، فما رأيت والله تحت أديم سماء أفقه فِي دين الله منك[(٢)].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في نفس المسألة: «تأملت المذاهب فوجدت الإكراه يختلف باختلاف المُكرِه. فليس المعتبر في كلمات الكفر كالإكراه المعتبر في

---

(١) أخرجه الحاكم في المستدرك، برقم (٣٣٨٢)، والبيهقي في الكبرى (١٦٩٩٧)، قال ابن حجر في فتح الباري (١٢/ ٣٢٥): مرسل.

(٢) طبقات الحنابلة (١/ ٤٠٤).

الهبة ونحوها. فإن الإمام أحمد قد نصَّ في غير موضع على أن الإكراه على الكفر لا يكون إلا بالتعذيب من ضرب أو قيد ولا يكون الكلام إكراهًا، وقد نصَّ على أن المرأة لو وهبت زوجها صداقها أو مسكنها فلها أن ترجع، على أنها لا تهب له إلا إذا خافت أن يطلقها أو يسيء عشرتها، فجعل خوف الطلاق أو سوء العشرة إكراهًا، ومثل هذا لا يكون إكراها على الكفر، فإن الأسير إذا خشي الكفار أن لا يزوِّجوه أو أن يحولوا بينه وبين امرأته لم يبح له التكلم بكلمة الكفر»[(١)].

الشرط الثالث: أن تقوم عليه الحجة التي يكفر بخلافها.

ويشترط العلماء في قيام الحجة الفهم لها.

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: العبرة في قيام الحجّة بأن يفهمها ذلك الشّخص المعيّن فهمًا يدرك به مخالفته للحجّة التي يكفر بخلافها، ولا يشترط فهمه لها فهمًا دقيقًا، كما يفهمها أهل العلم والإيمان، كما لا يشترط إقراره بالفهم؛ بل يرجع ذلك لتقدير المبلِّغ له هل فهمه أو لم يفهمه؛ لأنّ كثيرًا من أهل الكفر والنّفاق ينكرون الحجّة بعد فهمهم لها وعلمهم بها، كما أخبر الله تعالى بذلك عن قوم فرعون في قوله: ﴿وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا۟﴾ [النمل: ١٤][(٢)].

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: في تفسير قوله تعالى: ﴿فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦] «قد علم أن المراد أنه يسمعه سمعًا يتمكّن معه من فهم معناه، إذ المقصود: لا يقوم بمجرد سمع لفظ لا يتمكن معه من فهم المعنى، فلو كان غير عربي لوجب أن يترجم له ما تقوم به عليه الحجة، ولو كان عربيًّا وفي القرآن ألفاظ غريبة ليست من لغته، وجب أن نبيّن له معناها، ولو سمع اللفظ كما يسمعه كثير من الناس ولم يفقه المعنى وطلب منا أن نفسره له ونبين له معناه، فعلينا ذلك، وإن سألنا عن سؤال يقدح في القرآن أجبناه عنه، كما كان النبي ﷺ إذا أورد عليه بعض المشركين أو أهل الكتاب أو المسلمين سؤالًا يوردونه على القرآن، فإنه كان يجيبهم عنه»[(٣)].

قال الشّيخ عبد اللطيف بن عبد الرّحمن آل الشّيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وينبغي أن يعلم الفرق بين قيام الحجّة وفهم الحجّة؛ فإن من بلغته دعوة الرّسل، فقد قامت عليه الحجّة إذا كان على وجه يمكن معه العلم»[(٤)].

---

(١) مجموعة التوحيد (ص٢٩٧).
(٢) طريق الهجرتين (٤١٢ ـ ٤١٣).
(٣) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (٢/ ١١٤).
(٤) مجموعة الرسائل النجدية (٥/ ٦٣٨).

كما أن قيام الحجة يختلف باختلاف الأزمنة والأماكن والأشخاص.

قال ابن القيم: «إن قيام الحجّة يختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة والأشخاص؛ فقد تقوم حجة الله على الكفّار في زمان دون زمان؛ وفي بقعة وناحية دون أخرى؛ كما أنها تقوم على شخص دون آخر؛ إما لعدم عقله وتمييزه كالصغير والمجنون؛ وإما لعدم فهمه كالذي لا يفهم الخطاب ولم يحضر ترجمان يترجم له؛ فهذا بمنزلة الأصمّ الذي لا يسمع شيئًا ولا يتمكّن من الفهم.

فليست البيئات واحدة، وليست الأزمنة واحدة، وليست الأماكن واحدة. فبيئة يكون التوحيد والاعتقاد فيها ظاهر جلي، لكثرة العلماء، مما يجعل بعض الأمور واضحة جلية، وبيئة قد تكون شركية، وفيها علماء سوء، وعلماء ضلالة، فلا نساوي بين البيئتين، فشخص نشأ في بيئة ظهر فيها التوحيد ليس كمثل شخص نشأ في بيئة الشرك فيها غالب؛ بل لربما الذي عُلِّمه وغُرِس في نفسه هو أن هذا الأمر هو التوحيد، وأن ضده هو الشرك»[(١)].

فتختلف الأمور من شخص إلى آخر، ومن مكان إلى مكان، ومن زمان إلى زمان، فمثل هذه الأمور على الإنسان أن يتبصر بها، وهذه وراءها ضوابط جزئية، فمثلًا، لا نساوي بين شخص مريد للحق، ويطلب الحق، وشخص مُعرِض عن الحق ولا يريده ولا يطلبه، وبين شخص يريد الحق لكن ما وجده، وما علمه وما عرفه، فلا يستوي هذا مع هذا، وللعلماء في هذا تفاصيل.

الشرط الرابع: أن لا يكون هذا الشخص متأوِّلًا تأولًا يُعذَر فيه صاحبه.

قال ابن القيم بعد ذكره كفر من هجَرَ فريضة من فرائض الإسلام، أو أنكر صفة من صفات الله تعالى، أو أنكر خبرًا أخبر الله به عمدًا، قال: «وأما جحد ذلك جهلًا أو تأويلًا يُعذر فيه صاحبه فلا يكفر صاحبه به»[(٢)].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «إن المتأول الذي قصد متابعة الرسول ﷺ لا يُكفَّر؛ بل ولا يُفسَّق إذا اجتهد فأخطأ، وهذا مشهور عند الناس في المسائل العملية، وأما مسائل العقائد فكثير من الناس كفّر المخطئين فيها، وهذا القول لا يُعرف عن أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ولا عن أحد من أئمة المسلمين، وإنما هو في الأصل من أقوال أهل البدع»[(٣)].

---

(١) طريق الهجرتين (٤١٤).
(٢) مدارج السالكين (١/ ٣٦٧).
(٣) منهاج السنة (٥/ ٢٣٩).

فهذا الشرط يرتبط من وجه بالمسائل، فهي تختلف وضوحًا وخفاء، فبعض المسائل قد تقوم في النفس عليها شبه كثيرة، هذه الشبه تمنع من معرفة الحق، وتجعل هذا القائل يعتقد خلاف الحق، وبعض المسائل معلومة من الدين بالضرورة، فإذًا قيام الحجة أمر له تعلق بالمسائل، وهذا باب عظيم وواسع وكبير، فليس كل المسائل معلومة من الدين بالضرورة، وليس كل المسائل تكون واضحة وضوح الشمس.

فقد يعتقد هذا الإنسان هذا الاعتقاد، ويقول به لشبهة قوية قامت في نفسه، فلا بد أن تقام عليه الحجة حتى نحكم بكفر عينه، مع أنه لا يختلف في كون هذا الاعتقاد أو هذا القول أو هذا العمل كفر في ذات نفسه، فهذا يتطلب عرض المسائل، ومعرفة هل هي معلومة بالضرورة أو ليست معلومة بالضرورة؟ وهل هذه المسألة قامت فيها شبه تمنع من معرفة الحق؟ أو أنها لم تكن بها شبه تمنع من معرفة الحق؟

مع الأخذ في الاعتبار أن إطلاق مثل هذه الأحكام ليست لكل أحد، فلا يأتي أفراد الناس ويحكم على فلان أو على فلان أنه كافر أو خارج من الملة، فهذا ليس من شأنهم، وليس من عملهم، وإنما هذا ينحصر في ولي الأمر وفي القاضي الذي ينصبه ولي الأمر، أو العالم من العلماء وليس لكل أحد.

فالحكم بكفر المعين له شروط وله موانع، ولا بد من اجتماع الشروط وانتفاء الموانع، ومع هذا كله ليس لكل أحد من الناس أن يحكم على أي فرد من الناس بهذا الأمر؛ لأن هذا يتأتى من ورائه حِل المال، وحِل الدم، ونكاحه لزوجته، وإرثه ونحو ذلك، وهذه أمور لا يملكها كل أحد. ولو أخذنا نطلق ألسنة الناس في هذا لربما كفَّر الناس بعضهم بعضًا.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «إن التكفير له شروط وموانع قد تنتفي في حق المعيَّن، وإن تكفير المطلق لا يستلزم تكفير المعين، إلا إذا وجدت الشروط وانتفت الموانع، يبيِّن هذا أن الإمام أحمد وعامة الأئمة الذين أطلقوا هذه العمومات ـ أي من قال أو فعل كذا فقد كفر ـ لم يكفروا أكثر من تكلم بهذا الكلام بعينه، فإن الإمام أحمد مثلًا قد باشر الجهمية الذين دعوه إلى خلق القرآن، ونفي الصفات، وامتحنوه وسائر علماء وقته، وفتنوا المؤمنين والمؤمنات الذين لم يوافقوهم على التجهُّم بالضرب والحبس والقتل والعزل عن الولايات، وقطع الأرزاق ورد الشهادة، وترك تخليصهم من أرض أهل العدو، بحيث كان كثير من أولي الأمر إذ ذاك من الجهمية من الولاة والقضاة وغيرهم يكفرون كل من لم يكن جهميًّا موافقًا لهم على

نفي الصفات، مثل القول بخلق القرآن، ويحكمون فيه بحكمهم في الكافر.... ثم إن الإمام أحمد دعا للخليفة وغيره ممن ضربه وحبسه، واستغفر لهم، وحللهم مما فعلوه به من الظلم والدعاء إلى القول الذي هو كفر، ولو كانوا مرتدين عن الإسلام لم يجز الاستغفار لهم، فإن الاستغفار للكفار لا يجوز بالكتاب والسنة والإجماع، وهذه الأقوال والأعمال منه ومن غيره من الأئمة صريحة في أنهم لم يكفِّروا المعيَّنين من الجهمية الذين كانوا يقولون: إن القرآن مخلوق، وأن الله لا يُرى في الآخرة»[١].

(١) مجموع الفتاوى (١٢/٤٨٧).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

﴿٥﴾ «واعلم أن الناس لم يبتدعوا بدعة قط حتى تركوا من السنة مثلها، فاحذر المُحدَثات من الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، والضلالة وأهلها في النار».

الشرح

بعد أن بيَّن المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ وجوبَ لزوم السنَّة، وأن طريقَ السنَّة هو لزومُ طريقِ أصحابِ النبي ﷺ، فمَن أرادَ الاستقامةَ على شرع الله عَزَّوَجَلَّ وعلى دينِ الإسلام فعليه بالتمسكِ بسنَّة النبي ﷺ، وذلك إنما يكون بما كان عليه فهمُ السلفِ الصالح من الصحابةِ والتابعين وتابعي التابعين، ذكرَ المصنِّف هنا ما يقابل السنَّة وهي البدعة، والبدعة في أصل اللغة: الشيء المبتدَع، وهو الشيء المخترَع على غيرِ أثرٍ سابق[1]؛ أو: على غير مثالٍ سابق، ومن هذا المعنى قوله تعالى: ﴿قُلْ مَا كُنتُ بِدْعًا مِّنَ ٱلرُّسُلِ﴾ [الأحقاف: ٩]، فالنبي ﷺ لم يكن أولَّ الرسل وإنما قد كان من قبله عددٌ كبيرٌ من أنبياءِ الله ورسله صلوات الله وسلامه عليهم.

وهكذا قول الله تعالى: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١٧]؛ أي: أن الله عَزَّوَجَلَّ خلقَ السماواتِ والأرض على غيرِ مثالٍ سابق، فهذا معنى البدعة في اللغة.

والشيء المبتدَع يطلق على أمرين:

الأمر الأول: أمرٌ مبتدَع في أمور الدنيا كالمخترَعات التي يخترعها البشر في مصالحِ دنياهم.

والأمرُ الثاني: الأمر المبتَدع في أمر الدين.

فما يتعلق بأمرِ مصالح الناس من مخترَعاتهم كوسائلِ تنقلاتهم وما يتعلق بمساكنهم، وما يتعلق بأدواتهم ونحو ذلك؛ فهذا لا شأنَ له بهذا الأمر، وإنما الكلامُ هنا عن الابتداعِ في الدين.

---

(١) انظر: الاعتصام للشاطبي (١/ ٣٦٧).

ومعلومٌ أن الابتداعَ في الدين أمرٌ محرَّم، والنبي ﷺ حذَّرنا وقال: «**وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ، فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**»[١]، فما استثنى النبي ﷺ شيئًا من البدع، ولا حجةَ لقائلٍ في قول عمر رضي الله عنه في شأنِ التراويح: «نعمتِ البدعةُ هي»[٢].

فالتراويح لم تكن أمرًا على غيرِ مثالٍ سابق، فقد صلَّى النبي ﷺ بأصحابه التراويح، ولكن النبي ﷺ رأفةً ورحمةً بأمته لم يستمر بهم خشيةَ أن تُفرَضَ عليهم، فالتراويح لم تكن أمرًا مبتدَعًا من الناحية الشرعية، واستعمال عمر لهذه اللفظة إنما هو استعمالٌ من حيث المعنى اللغوي لا أكثر[٣].

فالبدع منهيٌّ عنها جملةً وتفصيلًا، وكما قال النبي ﷺ: «**مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ فِيهِ، فَهُوَ رَدٌّ**»[٤]، **ولذلك، قول المصنِّف هنا: «واعلم أن الناسَ لم يبتدعوا بدعةً قط حتى تركوا من السنَّةِ مثلها»**، جاء عن ابن عباس رضي الله عنهما: «مَا أَتَى عَلَى النَّاسِ عَامٌ إِلَّا أَحْدَثُوا فِيهِ بِدْعَةً، وَأَمَاتُوا فِيهِ سُنَّةً، حَتَّى تَحْيَى الْبِدَعُ، وَتَمُوتَ السُّنَنُ»[٥].

فهذا هو الواقع المعايَش؛ أنه ما أُحيِيت بدعة إلا وأُمِيتَت سنَّة، والإنسان عليه أن يسألَ نفسه: هل استطعنا أن نقومَ بالواجباتِ كما ينبغي وبسنن النبي ﷺ كما كان ينبغي وبقيَ عندنا فضلًا وزيادة من الوقتِ والجهد لنبحثَ عن زيادة على تلك الواجبات وتلك السنن؟!

أعتقد أن جواب كل واحدٍ منّا أننا على تقصيرٍ كبير في شأن الواجبات وتفريطٍ أكبر في شأنِ السنن والنوافل، والواحدُ منَّا لو تأمَّل في صلاة الفريضة كيف أدَّاها وكيف صلَّاها لبكى على حاله وعلى نفسه من تقصيره في أدائها، وبالتالي هل استطاعوا الناس أن يؤدُّوا الواجبات والسنن لينتقلوا بعد ذلك إلى أمورٍ أخرى؟

فما بالك إذا كان إحياءُ البدعة حتمًا ولا بد أن يكونَ في مقابله إماتةٌ للسنَّة، فأولئك الذين يبتدعون في الأذكار بعد الصلوات كالذكر الجماعي؛ لما انشغلوا أو

---

(١) تقدم تخريجه (ص٩٦).

(٢) موطأ مالك، كتاب الصلاة في رمضان، باب: ما جاء في قيام رمضان، حديث رقم (٢٤٩)، وأخرجه البخاري بلفظ: «نِعم البدعة» هذه، في كتاب التراويح، باب من قام رمضان، برقم (١٨٨٠).

(٣) انظر: الفتاوى الكبرى لابن تيمية (٢/ ٩٢)، والشاطبي في الاعتصام (١/ ٢٥٠).

(٤) أخرجه البخاري، رقم (٢٦٩٧)، ومسلم (١٧١٨).

(٥) المعجم الكبير للطبراني برقم (١٠٦١٠).

شغلوا تلك الأوقات بأذكارٍ جماعية، كان هذا في مقابل إماتةِ السنَّة التي كان عليها النبي ﷺ في ذكره بعد الصلاة.

فما داموا شغلوا تلك الأوقات بتلك البدع، كان في مقابل ذلك إماتةٌ للسنَّة، وهكذا فقِسْ؛ كلما أُحيِيَت بدعة أُمِيتَ في مقابلها سنَّة، فهذا مما يدل على أن من شرِّ هذه البدع ومن خطرها أن فيها إماتةً للسنَّة، ويصلُ الحال ببعضهم إلى أن يرى السنَّةَ بدعة والبدعةَ سنَّة؛ لأنه ألِفَ البدعة ونشأ عليها، ولما يُؤتى إليه بأمرٍ من السنَّة ينكره ويرى أنه هو البدعة فتنقلبُ عنده الموازين[1].

(١) انظر: الاعتصام للشاطبي (١/ ٣٠).

﴿٦﴾ «واحذر صغار المُحدَثات من الأمور؛ فإن صغير البدع يعود حتى يصير كبيرًا، وكذلك كل بدعة أُحدِثت في هذه الأمة، كان أولها صغيرًا يشبه الحق، فاغتر بذلك من دخل فيها، ثم لم يستطع الخروج منها، فعظمت وصارت دينًا يدان [به] فخالف الصراط المستقيم، فخرج من الإسلام، فانظر رحمك الله كل من سمعت كلامه من أهل زمانك [خاصة] فلا تعجلن، ولا تدخلن في شيء [منه] حتى تسأل وتنظر هل تكلم به أصحاب رسول الله ﷺ [أو أحد من العلماء؟]، فإن وجدت فيه أثرًا عنهم فتمسك به، ولا تجاوزه لشيء، ولا [تختر] عليه شيئًا فتسقط في النار».

الشرح

قول المصنف: «فاحذر المحدثاتِ من الأمور» يشير المصنف بهذا إلى تحذير النبي ﷺ لأمته حيث قال محذِّرًا: «**إياكم ومحدَثات الأمور فإن كل محدَثةٍ بدعة، وكلَّ بدعةٍ ضلالة**»[(١)]، فمعنى هذا أن مرتكب بدعةٍ من البدع فهو على ضلالة، وعلى طريقِ غواية، ولا ينجي من ذلك إلا التمسُّك بالسنن، والتمسُّك بالسنن ـ كما هو معلوم ـ ينبغي أولًا أن تُعلَم السنن وأن يُعمَلَ بها وأن يلزمها المسلم.

«فإن كل محدَثةٍ بدعة، وكلَّ بدعةٍ ضلالة، والضلالةُ وأهلها في النار»، وهذا ما جاء به الحديث المعلوم المشهور.

قال المصنف: «واحذر صغارَ المحدَثاتِ من الأمور»، ومعلوم أن النارَ من مستصغَر الشرر، فقد يستهين المبتدِع بهذا الأمر ويقول مثلًا: أعمل هذا الشيء؛ وهو محل نظر، فهذه الصغار من المحدَثات تعود وتؤولُ إلى أن تكونَ كبارًا.

وكما يقول ابن تيمية واصفًا هذه المسألة، يقول: «وإذا كان الغلط شبرًا صار في الأتباع ذراعًا ثم باعًا حتى آل هذا المآل، فالسعيد من لزم السنة»[(٢)]. هكذا البدع

---

(١) تقدم تخريجه (ص٩٦).

(٢) بغية المرتاد (ص٤٥١).

تجري بأصحابها كما يجري الكَلَب ـ وهو المرض المعروف بسُعار الكلاب ـ في صاحبه لا يتركُ عِرقًا ولا مَفصِلًا إلا دخلَ فيه، فهذا شأنُ البدع تبدأ صغارًا ثم تنتقل فتكون كبارًا، فتصبح بعد ذلك هذه البدع ولَّدَت فِرَقًا، وهذه الفِرَق ابتعدت في ضلالها.

يضرب لنا شيخ الإسلام مَثَلًا فيقول: «ويوجد في كلام أبي الحسن من النفي الذي أخذه من المعتزلة ما لا يوجد في كلام أبي محمد بن كلّاب الذي أخذ أبو الحسن طريقه، ويوجد في كلام ابن كلّاب من النفي الذي قارب فيه المعتزلة ما لا يوجد في كلام أهل الحديث والسنة والسلف والأئمة»[1].

فنجد أن الفرقة تبدأ تنحى في البعدِ عن السنَّة، بحيث بعد ذلك تكون أقرب إلى أهل البدع الكبار وأكثر منها قربًا إلى السنَّة، بينما أهلُها وأصحابها الأوائل قد يكونوا أقرب إلى السنّة من المعتزلة.

فعندما تأتي إلى الرازي مثلًا تجد أن الرازي أقرب إلى المعتزلة منه إلى أهل السنَّة، بينما ابن كلّاب وأبو الحسن الأشعري أقرب إلى أهل السنّة منهم إلى المعتزلة، فالبدع تتطور وتبتعد بأصحابها إلى أن تصلَ إلى حالٍ بعيد عن الحق، فتكون في أوائلِ أمرها في صغارِ الأمور ثم تنتقل إلى أن تكون هذه الأمور كبارًا، فلذلك **قال المصنف: «واحذر صغار المحدَثاتِ من الأمور فإن صغيرَ البدعِ يعودُ حتى يصيرَ كبيرًا»**.

وكذلك كلُّ بدعةٍ أُحدِثَت في هذه الأمة كان أولها صغيرًا؛ يعني: يشبه الحق؛ فيه اشتباه؛ لأن الشبهة هي اشتباه الحق مع الباطل فيشتبه الحق مع الباطل فيرى الإنسان الحقَّ باطلًا والباطلَ حقًّا، فتكون هذه البدع في أوائلها فيها شبهة حق، لكن سرعان ما تتحول إلى أن تكونَ باطلًا كبيرًا من كبائر الأمور، وهذا معروف في حالِ الفِرَق.

فالخوارج مثلًا بدأوا بأمرٍ به شبهة حق وهي الدعوة إلى الحكم بما أنزل الله، والاعتراض على ولي الأمر في شأنِ الظلم الذي قد يقع على بعضِ الناس، هذه بداياتها، لكن سرعان ما تحوَّل الخوارج إلى مكفِّرينَ للأمة وإلى مستحلِّين لأموالهم ودمائهم وأعراضهم وهكذا، فتحوَّلوا من حالٍ إلى حال.

وهكذا التشيع ظهر في بداية أمره في مسألة تفضيل علي ﷺ على عثمان ﷺ، ثم تطور إلى تفضيله على بقية الخلفاء الراشدين، ثم تطور إلى أن أصبح في صورته المعروفة.

---

(١) بغية المرتاد (ص٤٥١).

وهكذا المرجئة، فقد بدأ الإرجاء بقولِ مرجئة الفقهاء بتأخيرِ العمل عن مسمَّى الإيمان، وجعلوا العمل شرط كمال في الإيمان، وما أخرجوا العمل عن مسمَّى الإيمان بالكلية، وبعد ذلك، تطور الإرجاء إلى أن قال مَن قال إن الإيمان هو المعرفة.

وهكذا الصوُّفية، فقد كان التصوف في أصله الزهد، فمن تصوَّف بدأ بأوله في القضايا المظهرية من زهدٍ في اللباس وتقشف وتركٍ للدنيا وبترك معاش الدنيا ولُبسِ البالي من الثياب، لكن التصوف بعد ذلك أصبح فلسفة، وهذه الفلسفة أدت إلى الحلول والاتحاد، حتى جاء مَن جاء من أولئك مَن هو كابن عربي وغيرهم، وجاؤوا بطوام الإلحاد، حتى يقول هذا الملحد: «العبدُ ربٌّ والربُّ عبدٌ يا ليت شعري مَن المكلَّف»، وحتى يقول قائلهم والعياذ بالله: «ما الكلبُ والخنزيرُ إلا إلهُنا»، فتحولت إلى عقيدة إلحادية بينما كانت في بدايتها زهدًا يتعلق بلُبس الثياب وترك الطعام، فإذًا، على المسلم أن يتعظ، والعاقلُ مَن اتعظ بغيره.

فهكذا البدع تجري بأصحابها حتى تَعظُم وتصير دينًا يُدانُ به. فأصبح الخوارج أمة وفرقًا، وأصبح القَدَرية فرقة، وأصبح كذلك الجبرية فرقة، وأصبح التشيُّع فرقًا، وأصبح المرجئة فرقًا.

كل هذا من بدعٍ أولَ ما بدأت كانت صغارًا وأمرًا يسيرًا، سرعان ما تطورت حتى أصبحت دينًا يُدانُ به فخالفت الصراطَ المستقيم، فخرج أولئك عن أمة الحق وخرجوا عن شريعة الإسلام بسببِ هذه البدع التي كانت في بدايتها على ذلك الحال، فمن هذا يأخذُ الإنسان العبرة: بأن لا تستهِين بأي بدعةٍ من البدع؛ لأنه متى ما أحييت البدع فإنه في ذات الوقت تكون قد أميتت سنَّة، ثم إن هذه البدع يجرُّ بعضها بعضًا، فإذا كانت اليوم في صغائر الأمور سرعان ما تتعاظم حتى تؤولَ بأصحابها إلى مآلٍ خطير.

ثم قال المصنف: «فانظر رحمك الله كل مَن سمعت كلامه من أهل زمانك خاصة، فلا تعجلنْ ولا تدخلنَّ في شيءٍ منه حتى تسألَ وتنظر».

وهذه قاعدة عند السلف كما قال ابن مسعود: (مَن كان منكم مستَنًّا فليستنَّ بمَن قد مات فإن الحيَّ لا تُؤمَنُ عليه الفتنة)[1]، فليست الأسوة والقدوة في الأحياء لأنه لا يدرى ماذا يُختم لهم.

---

(١) أخرجه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٩٤٧)، رقم (١٨١٠)، وفي إسناده ضعف، إلا أنه أثر مشهور متداول في مصنفات أهل السنة، ومعناه صحيح مستقر عندهم.

فالقدوة والأسوة بمَن مات وعرفت عاقبةَ أمره، أما الحي فلا تُؤمَنُ عليه الفتنة؛ ما تدري ماذا يكونُ حالي أو حالك أو حال الآخرين، فبالتالي، إذا جاءك الأمر من الأحياء فعليك أن تتريث وأن تنظر وأن تعلم هل هذا هو مأخوذٌ من كلام السلف الأوائل، أو هذا إنشاءٌ وابتداعٌ من هذا الشخص.

فإذا كان كلامُ الأوائل وهو مجرد ناقل له، فعند ذلك، هذا الشخص إنما هو ناقل وليس مبتدئًا، ولذلك، كان من كلام ابن مسعود وغيره: (إنَّا نقتدي ولا نبتدئ، وإنَّا نتَّبع ولا نبتدِع)، هذه قواعد وأصول عند أهل السنَّة، الاقتداء وليس الابتداء، والاتِّباع وليس الابتداع.

ومثلُ هذه الأمور تظهر عند الفتن، فقد يقول إنسان: مسائل الدين الكبار نعلمها سواءً قالها حي أو قالها ميتٌ من الأموات، لكن، عندما تأتي الفتن ويريد الإنسان أن يتبصَّر بها وما الموقف منها؛ فالذي نراه أن أهل العلم وأهلَ البصيرة في هذا الأمر يعودون لكلام الأوائل. ولذلك، العالم من العلماء يرى الفتنة وهي مقبلة ويعلمُ عاقبتها، لكن مَن كان من غوغاء الناس لا يعرف أن هذه فتنة حتى يراها مُدبِرة.

قال الحسن البصري رَحِمَهُ اللَّهُ: «العالِم يرى الفتنة وهي مقبلة، والناس لا يرونها إلا وهي مدبرة»[(١)].

فالعالم يراها مقبلة، بإقبالها يعلم أنها فتنةٌ من الفتن، بينما غوغاءُ الناس لا يرونها ولا يعرفون أنها فتنة حتى تُدبِر، متى أدبرت قد أخذت معها مَن أخذت وساقت مَن ساقت، فأين التريُّث؟ وأين التدبر؟ وأين التأمل؟!

وبالتالي، ليس كل ناعقٍ يؤخذ بقوله، فهذا علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقول: (الناسُ ثلاثة؛ عالمٌ رباني، ومتعلمٌ على سبيلِ نجاة، وهمجٌ رُعاع أتباعُ كل ناعق، لم يستضيئوا بنورِ العلم، ولم يلجؤوا إلى ركنٍ وثيق)[(٢)].

ـ **فالعالم الرباني**: الذي علم وعمل وعلَّم، فإذا رأيت الشخص على علمٍ وعملٍ ودعوةٍ لهذا العلم فذاك العالم الرباني.

ـ **والمتعلِّم الذي على سبيلِ نجاة**: هو الذي سلكَ طريق العلم ولكنه لم يصل إلى درجةِ العلماء.

---

(١) منهاج السنة النبوية (٤/ ٤٠٩).

(٢) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١/ ٧٩)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١٨٧٨)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١/ ١٨٢).

ـ **القسمُ الثالث**: وصفهم رضي الله عنه بقوله: (همجٌ رعاع):

الهمج: هو صغار الذباب الذي يأتي على المواشي بأطراف البادية، وهو نوعٌ صغير جدًّا ليس كذباب المدن إذا جاءَ على وجه إنسان أو على الماشية يلتصق[١].

والرُّعاع: هم السوقَى من الناس الذين لا عقولَ لهم، ما شأن هؤلاء؟ ما وصفهم؟ أتباعُ كلِّ ناعق[٢]؛ يعني أي واحد يقف ويحسِّن من صوته وكلامه ويجعجع بما شاء سرعان ما التف عليه هؤلاء، دون تمييز هل هذا الذي قاله حق أو باطل؟ إذ ليس عند هؤلاء قدرة على التمييز، ولكن حُسِّن لهم الأمر وحسِّن لهم القول واستطاعَ هذا القائل أن يُلهبَ مشاعرهم وأن يحرِّكَ قلوبهم فملَكَهم بهذه الجعجعة التي قد تكون على باطل.

فهؤلاء لم يستضيئوا بنورِ العلم ولم يلجؤوا إلى ركنٍ وثيق، الركن الوثيق هو قولُ الله وقولُ رسوله ﷺ وقولُ السلف الصالح، فإذا جاء شخص يدعو إلى أمرٍ ما فالمقياس الذي يقاسُ به صحةُ قوله من عدمِ ذلك والدليل: قال الله وقال رسوله ﷺ، وهل هذا الفهم لقولِ الله وقول رسوله وفقَ كلام السلف أم لا؟

فإذا رأيته يستشهد بـ: قال الله وقال الرسول ﷺ، وكذلك كلام السلف الصالح، فاعلم أن هذا ليس من جيبه وإنما هذا من المَعين الصافي؛ الحق الذي تركنا عليه النبي ﷺ والذي التزمه وتمسكَ به من جاء من بعده من أصحابه رضوان الله عليهم.

ثم قال المصنف: «**فانظر ـ رحمك الله ـ كل مَن سمعت كلامه من أهل زمانك خاصة، فلا تعجلن ولا تدخلنَّ في شيءٍ منه حتى تسألَ وتنظر هل تكلم به أصحاب النبي ﷺ أو أحدٌ من العلماء، فإن وجدت فيه أثرًا عنهم فتمسَّك به ولا تُجاوزه لشيء**».

فالتمسُّك والالتزام بالحق لا لأنه قولُ هذا الشخص ولكن لأنه قولُ أولئك، ولذلك قال عبد الله بن مسعود: (مَن كان منكم مستَنًّا فليستنَّ بمَن قد مات، فإن الحيَّ لا تُؤمَنُ عليه الفتنة، أولئك أصحابُ محمد أبرُّ هذه الأمة قلوبًا وأعمقها علمًا وأقلها تكلُّفًا، قومٌ اختارهم الله لصحبةِ نبيه وإقامةِ دينه، فاعرفوا لهم حقهم فإنهم كانوا على الهدى المستقيم).

فهم أبرُّ هذه الأمة قلوبًا، وأعظمها إيمانًا وأصلحها قلوبًا، وأعمقها علمًا، فمَن أعلم من أصحابِ محمد ﷺ بهذا الدين؟ فليس هناك أعلم منهم، «وأقلها تكلُّفًا» أي

---

(١) انظر: لسان العرب لابن منظور (٢/ ٣٩٢).

(٢) انظر: لسان العرب لابن منظور (٨/ ١٢٨).

أبعدُ الناسِ عن البدع، فلم يُنقل أن أحدًا من أصحاب النبي ﷺ ابتدعَ أو أحدَثَ بدعة، هذا ما لم يكن، فهذه دعوةُ أهل السنَّة؛ إلى تمسكٍ بآثارهم، هل تكلمَ به أصحاب رسول الله ﷺ أو أحدٌ من العلماء؟ فإن وجدت فيه أثرًا عنهم فتمسك به ولا تُجاوزه لشيء ولا تخترْ عليه شيئًا فتسقطَ فيه.

فإذًا، لزوم السنَّة هو سفينةُ النجاة كما قال السلف، فإذا أردت سفينة النجاة فاركبها.

والسنَّة هي ما كان عليه أصحاب النبي ﷺ والتابعون وتابعو التابعين.

﴿٧﴾ «واعلم أن الخروج من الطريق على وجهين:

أما أحدهما: فرجل زلَّ عن الطريق، وهو لا يريد إلا الخير، فلا يُقتدى بزلَّته، فإنه هالك.

وآخَر عاند الحق وخالف من كان قبله من المتقين، فهو ضالٌّ مُضِلّ، شيطان مَريد في هذه الأمة، حقيق على من يعرفه أن يُحذِّر الناس منه، ويبيِّن لهم قصته؛ لئلا يقع أحد في بدعته فيهلك».

الشرح

قول المصنف: «واعلم أن الخروج من الطريق على وجهين؛ أما أحدهما: فرجل زلَّ عن الطريق، وهو لا يريد إلا الخير، فلا يُقتدى بزلَّته، فإنه هالك».

أراد المصنف أن يبيِّن الخروج عن طريق الحق يكون على أحدِ حالين:

١ ـ إما شخص هو مُرِيد ويطلب الحق لكن زلَّ عنه: لم يعرفه، فطبعًا، هذا الزلل قد يأتي من وجوه، لكن أصلُ قصدِ هذا الشخص إرادة الحق لكن لم يُصِب هذا الحق.

ومعلومٌ: كم من طالبٍ للخير لم يُصِبه، فبعضُ الناس يريد الخير وقصده الخير ثم يُحدِثُ بدعةً من البدع ظنًّا منه أن هذا قربة إلى الله ﷻ؛ ونعلم أن القربة والطاعة إلى الله ﷻ لا تكونُ إلا بما شرع، وأمرٌ لم يَشرَعه الله ﷻ في كتابه أو على لسانِ رسوله ﷺ فهو مردود.

فقد يريد الإنسان الخير ثم يفعل فعلًا من الأفعال؛ يبتدِع بدعةً من البدع، أصلُ قصده التزوُّد في الخير، والنبي ﷺ كاد أن يقع في عصره شيءٌ من هذا فقطعَ طريقه، ألم يأته أولئك النفر الذين جاؤوا إلى بيوتِ أزواج النبي ﷺ وسألوا عن عبادة النبي ﷺ فكأنهم تقالُّوها، فقال أحدهم: أنا أصومُ ولا أُفطِر؛ أراد الخير أم لا؟ وقال الآخر: أنا لا أتزوج النساء، وقال الثالث: أنا أقوم الليل ولا أنام، أرادوا الخير وأرادوا التزوُّد من العبادة لكن على خلاف سنَّة النبي ﷺ، فلما علم النبي ﷺ بأمرهم استدعاهم وقال لهم: «**أما إني أصومُ وأُفطِر، وأقوم الليل وأنام، وأتزوج**

النساء، فمَن رغِب عن سنتي فليس مني»[١]، فبيَّن هذا المنهج فارتدعوا عمَّا هم عليه.

ودخل النبي ﷺ المسجد فوجد حبلًا ممدودًا بين ساريتين، قال: «**هذا لمَن؟**»، قالوا: لزينب؛ تقوم تصلي من الليل فإذا فَترَت ـ يعني: تعبت ـ تعلقت بهذين الحبلين حتى يعينها على القيام، فأمر النبي ﷺ بحلِّه، قال: «**حلُّوه، ليصلِّ أحدكم نشاطه، فإذا فتر فليرقد**»[٢].

فإذًا، كم من الناس على هذا المنوال، يريد أن يجتهد في أمرٍ من أمورِ الدين ولكنه على خلاف السنَّة، وأصلُ قصده الخير لكن لم يَصِب هذا الخير، لا عذر لقائل أن يقول: أردت الخير أو قصدتُ الخير، فلا حجة في مثل هذا القصد.

والأمثلة على ذلك في السنَّة كثيرة، فالنبي ﷺ قطعَ كل طريقٍ يخالف هذه السنَّة، فإذًا، قد يكون هذا الذي خرج أصلُ قصده الخير، فلا يُقتدى بزلَّته فإنه هالك.

ولو استمر هؤلاء على ما استمروا عليه، فإن أول مَن تبرأ منه النبي ﷺ حيث قال: «**فمَن رغبَ عن سنتي فليس مني**»[٣].

٢ ـ وآخر عاندَ الحق وخالف مَن كان قبله من المتقين: فبعضُ الناس قصده أصلًا معاندة الحق ومخالفة الحق، فيُحدِث في دينِ الإسلام بُغية النكاية بأهلِ الإسلام.

فعبدُ الله بن سبأ[٤]؛ ذلك اليهودي، أحدثَ ما أحدثَ في المسلمين يريد بذلك إفساد دينهم عليهم؛ لأن البدعة أحب إلى الشيطان من المعصية كما يقول العلماء؛ لأن المعصية يعرف صاحبها أنه على باطل، ولذلك، هو دائمًا في

---

(١) أخرجه البخاري، رقم (٤٧٠٠). (٢) أخرجه مسلم، رقم (١٣١٢).

(٣) أخرجه البخاري، رقم (٤٧٠٠).

(٤) «عبد الله بن سبأ كان يهوديًّا من أهل صنعاء أمه سوداء، فأسلم زمان عثمان، ثم تنقل في بلدان المسلمين يحاول ضلالتهم، فبدأ بالحجاز ثم البصرة ثم الكوفة ثم الشام، فلم يقدر على ما يريد عن أحد من أهل الشام، فأخرجوه حتى أتى مصر فاعتمر فيهم فقال لهم فيما يقول: لعجب ممن يزعم أن عيسى يرجع ويكذب بأن محمدًا يرجع، وقد قال الله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِى فَرَضَ عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لَرَآدُّكَ إِلَىٰ مَعَادٍ﴾، فمحمد أحق بالرجوع من عيسى، قال: فقبل ذلك عنه ووضع لهم الرجعة فتكلموا فيها ثم قال لهم بعد ذلك: إنه كان ألف نبي ولكل نبي وصي، وكان علي وصي محمد، ثم قال: محمد خاتم الأنبياء وعلي خاتم الأوصياء، ثم قال بعد ذلك: من أظلم ممن لم يُجز وصية رسول الله ﷺ ووثب على وصي رسول الله ﷺ وتناول أمر الأمة، ثم قال لهم بعد ذلك: إن عثمان أخذها بغير حق وهذا وصي رسول الله ﷺ فانهضوا في هذا الأمر فحركوه وابدؤوا بالطعن على أمرائكم وأظهروا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تستميلوا الناس وادعوهم إلى هذا الأمر». انظر: الفتنة ووقعة الجمل للأسدي (٤٩).

تأنيبِ ضمير، فضميره يؤنِّبه أنه قد فعل ما فعل من المعاصي والذنوب.

أما البدعة فهي مُتصوَّرة لشخصه بأنها هي الحق، فيفعلها وهو معتقد أنها الحق، فقلَّ أن يتوبَ منها، فالبدعةُ أحبُّ إلى الشيطان من المعصية.

ولذلك، قلبُ صاحب السنَّة ـ كما نصح ابن تيمية ابن القيم نصيحة جميلة ليتنا نأخذ بها ـ، حيث يقول له: «لا تجعل قلبك للإيرادات والشبهات مثل السفنجة فيتشربها فلا ينضح إلا بها، ولكن اجعله كالزجاجة المصمتة تمر الشبهات بظاهرها ولا تستقر فيها، فيراها بصفائه، ويدفعها بصلابته، وإلا، فإذا أَشْربتَ قلبك كل شبهة تمر عليك صار مقرًّا للشبهات» أو كما قال[1].

فليكن قلبك كالزجاجة ولا يكن كالإسفنجة، أي شبهة تَرِد أو أي بدعة تَرِد على هذا المسكين صاحب القلب الذي كالإسفنجة يمتص هذه الأشياء ويقبلها ولا يميِّز، فلا بد لقلبِ المؤمن من التمييز، ليكن قلبه كالزجاجة يرى الأشياء بصفائها؛ بصفاء هذه الزجاجة يرى الأشياء التي خلفها، ولكن يمنع دخول الشيء الباطل إليه، فعند ذلك، تميز بين ما هو حق وما هو باطل.

فأكثرُ البدع إنما أُنشئت من قِبَلِ أهلِ الباطل، أرادوا بها هدمَ دينِ الإسلام، فعند ذلك، إذا جئت إلى أصولِ البدع تجدها إما يهودية وإما نصرانية وإما مجوسية، فجاءت إلينا من طريقِ أولئك، فكل من خالف الحق وخالف مَن كان قبله من المتقين فهو ضالٌّ مضِلٌّ شيطانٌ مَريدٌ في هذه الأمة، حقيقٌ على مَن يعرفه أن يحذِّر الناسَ منه ويُبيِّن للناسِ قصته لئلا يقع أحدٌ في بدعته فيهلك.

فيجب أن نميِّز بين هذين النوعين، فعند ذلك، قد يأتيك الباطل من جهةِ أنك أنت تريد الحق فتقع في البدع، أو بحيلِ أولئك الذين أرادوا هدمَ الإسلام وتشويه الإسلام، أولئك احتالوا حتى زيَّنوا للناسِ تلك البدع وألبسوها بثوبِ الحق، وغالبًا صاحب البدعة يحاول قدر الإمكان أن يُلبِسها ثوبَ حق، فمثلًا، مَن منا لا يحبُّ آل بيت النبي ﷺ؟ فجاء من زيّن بدعته بقالبِ حب بيتِ آلِ النبي ﷺ، مَن لا يعلم منّا أن الزهدَ مطلبٌ شرعي؟ فجاءَ مَن يزيِّن بدعته بقالبِ الزهد، وهكذا.

وجاءَ مَن يزيِّن بدعته بقالبِ العبادة، فكلُّ واحدٍ من أهل الباطل يحاول أن يُلبِس هذه البدعة ثوبًا ولباسًا من لباس الحق ويدسَّ من خلالها السم، فعلى الإنسان أن يكونَ بصيرًا واعيًا عارفًا؛ لأنه لا حجة لك ولا عذرَ لك ما دام أن الحقَّ واضح جليّ لكل أحد، يبقى أنك أنت الذي قصَّرت في عِلمه وفي طلبه ومعرفته.

---

(١) مفتاح دار السعادة (١٤٠)، وفي ط: دار ابن عفان (١/ ٤٤٣).

﴿٨﴾ «واعلم رحمك الله أنه لا يتم إسلام عبد حتى يكون متَّبِعًا مصدِّقًا مسلِّمًا، فمن زعم أنه بقي شيء من أمر الإسلام لم يكْفوناه أصحاب محمد ﷺ فقد كذَّبهم، وكفى به فرقة وطعنًا عليهم، وهو مبتدع ضال مُضِل، مُحْدِث في الإسلام ما ليس منه».

الشرح

لا يتم إسلامُ عبدٍ حتى يكون متَّبِعًا مصدِّقًا مسلِّما؛ فنحن مأمورونَ بالاتباع، نقتدي ولا نبتدئ، نتبعُ ولا نبتدِع، وهذا أصلٌ أصيلٌ عند أهل السنة؛ أننا أهل اتباع وأهل اقتداء بأصحابِ النبي ﷺ، أولئك هم أئمتنا، أولئك هم قدوتنا، هذا الذي ألزمنا الله تعالى به فقال: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ﴾ [التوبة: ١٠٠].

ما قال جانبوهم، وما قال باعدوهم، إنما قال: اتبعوهم، فإذًا نتبع، فنحن أهلُ اتباع وأهلُ اقتداء، فلا بد أن تكون متّبعًا مصدِّقًا مسلِّمًا، فمَن زعم أنه قد بقيَ شيءٌ من أمرِ الإسلام لم يُكفاه من جهةِ أصحاب النبي ﷺ فهذا لا شك أنه من أبطل الباطل، ولهذا يقول الأوزاعي: (العلمُ ما جاءَ من أصحابِ محمد)[1]، هذا الذي تواصى به السلف، وعظّموه وأجلُّوه وحفظوه حتى بأساميه، فتستطيع أن تسأل عن الأثر عن ابن عباس هل هو من طريقٍ صحيح أو من طريقٍ مكذوب.

وكما حُفظَت لنا سنّة النبي ﷺ، حُفظَت لنا آثارُ الصحابة، فهي علم محفوظ ومدوَّن بحمد الله تعالى، ما بقي علينا إلا أن نلزمه ونعودَ إليه ونعطيه حقه من التعظيم والاحترام، وهذا الذي يفعله أصحاب السنن، وتأمل كلام البخاري، فهو إذا عنوَن أو بوَّب جاء بعد ذلك بالآثار عن الصحابة والتابعين، وقد يسبقها الأحاديث أحيانًا لأنها تكون شارحة وموضحة لما عقده من أبوابٍ وعناوين.

مثلًا، كتابُ التوحيد؛ باب: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ [هود: ٧]، فأول ما بدأ قال أبو العالية: علا: ارتفع، وبدأ يذكر أقوال السلف في تفسير الاستواء، فإذا

(١) جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر (٢/ ٢٩).

فتحت البخاري ستجد فيه: قال الله وقال رسوله وقال الصحابة والتابعون وتابعو التابعين، هذا الذي كان عليه البخاري، هذا الذي كان يسير عليه وهكذا دوَّن علمه.

وهكذا، لو فتحت تفسير الطبري ستجد الآيات ويُتبعها أحاديث النبي ﷺ شرحًا، وكذلك أقوال الصحابة والتابعين، فيقول: وتأويلُ قوله تعالى كذا: حدَّثنا فلان، حدَّثنا فلان، حتى يصل إلى ابن عباس أو مجاهد أو عطاء، ومثلُ ذلك، فهذا الذي كان عليه علمهم، فمَن زعم أنه بقيَ شيء لم نُكفاه من قِبَل هؤلاء فهذا تكذيبٌ لهم، فقد كذَّبهم وكفى به فرقةٌ وطَعنًا عليهم.

فالتعظيم ليس تعظيمًا صوريًّا، ليس فقط الترضِّي عليهم أو الترَّحم عليهم؛ بل أيضًا أنت مأمورٌ بالاقتداءِ بهم بنصِّ كلام الله ﷻ وبنص سنَّة النبي ﷺ: «**عليكم بسنتي وسنَّة الخلفاء المهديين عَضُّوا عليها بالنواجذ**»[(١)]، أمرنا أن نلزمها وأن نتمسَّكَ بها، وعندما سُئِل عن الفرقة الناجية قال: «**مَن كان على مثل ما أنا عليه وأصحابي**»[(٢)].

فإذًا، مَن خالفَ هذا المنهج وأرادَ أن يطلبَ علمًا، أو زعم أنه لا يكفينا ما جاءَ عنهم، فهذا مبتدِع وضال مضِلٌّ ومحدِث في دين الإسلام ما ليس منه.

فمخالفتهم شرٌّ وشؤم؛ يقول ابن عباس رضي الله عنهما: «مَا أَتَى عَلَى النَّاسِ عَامٌ إِلَّا أَحْدَثُوا فِيهِ بِدْعَةً، وَأَمَاتُوا فِيهِ سُنَّةً، حَتَّى تَحْيَى الْبِدَعُ، وَتَمُوتَ السُّنَنُ»[(٣)].

ففي مقابلة إحياء البدع تموت السنة، ولذلك، انظر لهؤلاء المخالفين لمنهج السلف في علم العقيدة، تجد أن أهل الفلسفة والكلام نبذوا كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ وكلام الصحابة والتابعين رضوان الله تعالى عليهم، وكما يقول شيخ الإسلام: وكما هو واقعٌ منهم أنهم استجهلوا أعلام هذه الأمة وأفضل هذه الأمة علمًا وخيرًا واعتقادًا وسلوكًا، أصحاب المصطفى ﷺ ومن جاء بعده من التابعين وتابعي التابعين، الذين إذا قرأ الإنسان في سيرهم احتقر نفسه لما كانوا عليه من العلم والفضل، حتى أن أحدهم ليحفظ ألوف المسائل.

---

(١) تقدم تخريجه (ص٩٦).

(٢) أخرجه الترمذي، رقم (٢٥٨٤)، قال الشيخ الألباني: «حديث حسن» في كتاب الجامع الصحيح، سنن الترمذي، الصفحة/الرقم (٢٦/ ٢٦٤١).

(٣) المعجم الكبير للطبراني برقم (١٠٦١٠).

كل هذا، وشكَّكُوا وطعنوا في كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ واستعاضوه واستبدلوا به بدلًا من هذا قواعد المنطق والفلسفة، وركَّبوا التوحيد على هذا الأساس.

ومن عاد إلى كتبهم وقرأ، سيجد علمًا لا أساس له من الكتاب والسنة، ومركَّبًا وفق قواعد المنهج الفلسفي، فإذًا، لما أدخل هؤلاء الفلسفة والمنطق في هذا العلم وفي غيره، كان هذا على حساب الكتاب والسنة؛ وهكذا فعل المتصوفة لما أحدثوا ما أحدثوا من البدع، كان هذا على حساب اتباع السنة.

قال ابن القيم في مَعرِض حديثه عن الصحابة: «فَهَؤُلَاءِ بَرْكُ الْإِسْلَامِ، وَعِصَابَةُ الْإِيمَانِ، وَأَئِمَّةُ الْهُدَى، وَمَصَابِيحُ الدُّجَى، وَأَنْصَحُ الْأَئِمَّةِ لِلْأُمَّةِ، وَأَعْلَمُهُمْ بِالْأَحْكَامِ وَأَدِلَّتِهَا، وَأَفْقَهُهُمْ فِي دِينِ اللهِ، وَأَعْمَقُهُمْ عِلْمًا، وَأَقَلُّهُمْ تَكَلُّفًا، وَعَلَيْهِمْ دَارَتِ الْفُتْيَا، وَعَنْهُمُ انْتَشَرَ الْعِلْمُ، وَأَصْحَابُهُمْ هُمْ فُقَهَاءُ الْأُمَّةِ، وَمِنْهُمْ مَنْ كَانَ مُقِيمًا بِالْكُوفَةِ كَعَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَبِالْمَدِينَةِ كَعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَابْنِهِ وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، وَبِالْبَصْرَةِ كَأَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، وَبِالشَّامِ كَمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ وَمُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، وَبِمَكَّةَ كَعَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ، وَبِمِصْرَ كَعَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، وَعَنْ هَذِهِ الْأَمْصَارِ انْتَشَرَ الْعِلْمُ فِي الْآفَاقِ، وَأَكْثَرُ مَنْ رُوِيَ عَنْهُ التَّحْذِيرُ مِنَ الرَّأْيِ مَنْ كَانَ بِالْكُوفَةِ إِرْهَاصًا بَيْنَ يَدَيْ مَا عَلِمَ اللهُ سُبْحَانَهُ أَنَّهُ يَحْدُثُ فِيهَا بَعْدَهُمْ»[1].

قال ابن القيم: «وَقَالَ أَبُو عُمَرَ بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: أَنْشَدَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى، أَنْشَدَنَا أَبُو عَلِيٍّ الْحَسَنُ بْنُ الْخَضِرِ الْأَسْيُوطِيُّ بِمَكَّةَ، أَنْشَدَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، أَنْشَدَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، عَنْ أَبِيهِ:

«دِينُ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ آثَارُ ... نِعْمَ الْمَطِيَّةُ لِلْفَتَى الْأَخْبَارُ
لَا تُخْدَعَنَّ عَنِ الْحَدِيثِ وَأَهْلِهِ ... فَالرَّأْيُ لَيْلٌ وَالْحَدِيثُ نَهَارُ
وَلَرُبَّمَا جَهِلَ الْفَتَى طُرُقَ الْهُدَى ... وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ لَهَا أَنْوَارُ

وَلِبَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ:

الْعِلْمُ قَالَ اللهُ قَالَ رَسُولُهُ ... قَالَ الصَّحَابَةُ لَيْسَ خُلْفٌ فِيهِ
مَا الْعِلْمُ نَصْبُكَ لِلْخِلَافِ سَفَاهَةً ... بَيْنَ النُّصُوصِ وَبَيْنَ رَأْيِ سَفِيهِ

(١) إعلام الموقعين عن رب العالمين (١/٤٨).

كَـلَّا وَلَا نَـصْـبُ الْـخِـلَافِ جَـهَـالَـةً بَـيْـنَ الـرَّسُـولِ وَبَـيْـنَ رَأْيِ فَـقِـيـهِ
كَـلَّا وَلَا رَدُّ الـنُّـصُـوصِ تَـعَـمُّـدًا حَـذَرًا مِـنْ الـتَّـجْـسِـيـمِ وَالـتَّـشْـبِـيـهِ
حَاشَا النُّصُوصَ مِنَ الَّذِي رُمِيَتْ بِهِ مِنْ فِرْقَةِ التَّعْطِيلِ وَالتَّمْوِيهِ»[1].

(١) إعلام الموقعين عن رب العالمين (١/ ٦٢).

﴿٩﴾ «واعلم رحمك الله أنه ليس في السنة قياس، ولا يُضرب لها الأمثال، ولا تتبع فيها الأهواء، وهو التصديق بآثار رسول الله ﷺ بلا كيف ولا شرح، ولا يقال: لم ولا كيف؟».

الشرح

هذه مقولة الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ، حيث قال: «وليس في السنة قياس، ولا تُضرب لها الأمثال، ولا تدرك بالعقول ولا الأهواء، إنما هو الاتباع وترك الهوى»[(١)].

ويقول الإمام أبو عبد الله محمد بن أبي زمنين «٣٢٤ ـ ٣٩٩هـ»: «اعلم ـ رحمك الله ـ أن السنة دليل القرآن، وأنها لا تدرك بالقياس، ولا تؤخذ بالعقول، وإنما هي في الاتباع للأئمة، ولما مشى عليه جمهور هذه الأمة»[(٢)].

ويقول الإمام أبو نصر السجزي «ت: ٤٤٤هـ»: «ولا خلاف بين العقلاء في أن سنة رسول الله ﷺ لا تعلم بالعقل، وإنما تعلم بالنقل»[(٣)].

وقال: «... فكل مُدَّع للسنة يجب أن يطالب بالنقل الصحيح بما يقوله، فإن أتى بذلك عُلم صدقه، وقُبل قوله، وإن لم يتمكن من نقل ما يقوله عن السلف، عُلم أنه مُحدِث زائغ»[(٤)].

وقال أبو المظفر السمعاني «ت: ٤٨٩هـ»: «... فلا بد من تعرف ما كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه، وليس طريق معرفتنا إلا النقل، فيجب الرجوع إلى ذلك...»[(٥)].

والمقصود بالسنة هنا العقيدة كما تقدم ذكره.

---

(١) أصول السنة (ص١٦) وشرح أصول معتقد أهل السنة والجماعة للالكائي (١/ ١٥٦ ـ ١٥٨)، ومناقب الإمام أحمد بن حنبل لابن الجوزي (١٧١، ١٧٢).
(٢) أصول السنة (١/ ٢٠).
(٣) الرد على من أنكر الحرف والصوت (ص٩٩).
(٤) الرد على من أنكر الحرف والصوت (ص١١).
(٥) الانتصار لأهل الحديث (ص١٦٥).

الحديث عن القياس يمكن تناوله من جانبين: فالقياس على نوعين:

- قياس محمود. • قياس مذموم.

أما القياس المحمود: فهو الذي تناوله العلماء في كتب الفقه وأصوله باعتباره أحد الأدلة المعتبرة، ويحتل المرتبة الرابعة في الترتيب بعد القرآن والسنة والإجماع، وهو أصل عظيم الشأن جليل القدر استنبطت منه كثير من الأحكام، قال الإمام أحمد: «لا يستغني أحد عن القياس»[١].

«ولقد أجمعت الأمة على العمل بالقياس، وقد وردت بذلك الآثار، وتواتر ذلك المعنى عن الصحابة والتابعين وأئمة الهدى؛ فقال به جماهير العلماء؛ منهم الأئمة الأربعة والمحققون من الأصوليين، فجعلوه من الأصول المتفق عليها، إلى أن جاء النظَّام المعتزلي فقال بإنكاره، وتبعه على ذلك كثير من المعتزلة، وداود الظاهري، وأتباع المذهب الظاهري والإمامية من الروافض»[٢].

والفرق بين القياس المحمود والقياس المذموم: أن القياس المحمود يعتمد النصوص الشرعية أصلًا ثم يقيس عليها، «فأركان القياس التي يقوم عليها أربعة، هي:

- الأصل. • الفرع.
- العلة. • الحكم.

ولا بد لكل قياس من توفر هذه الأركان.

فالأصل: هو المعلوم الذي ثبت حكمه بالشرع، وهو ما يقاس عليه ويشبَّه الفرع به.

والفرع هنا: هو الأمر الذي لم يرد حكمه في الشرع ابتداء، وهو ما يطلب قياسه على الأصل.

والعلة: هي الوصف الجامع بين الأصل والفرع.

والحكم: هو ثمرة قياس الفرع على الأصل»[٣].

أما القياس الفاسد فعلى العكس من ذلك، فهو يجعل العقل بحدِّ زعمهم أصلًا ثم يعرضون النص عليه.

فالمراد بالقياس الفاسد ما ذهب إليه أهل الباطل من تقديم عقولهم على النصوص

---

(١) العدة للقاضي أبو يعلى (٤/ ١٢٨٠).

(٢) حجية القياس والرد على المخالفين (ص٤ ـ ٥).

(٣) حجية القياس والرد على المخالفين (ص١٠).

وزعمهم أنهم أحيلوا في معرفة دين الله على مجرد عقولهم، وأن لهم أن يدفعوا بما اقتضى قياس عقولهم ما دل عليه الكتاب والسنة نصًّا أو ظاهرًا.

ويلزم من مثل هذا الادعاء لوازم فاسدة، منها:

١ ـ أن يكون ترك الناس بلا كتاب ولا سنة أهدى لهم وأنفع على هذا التقدير؛ بل كان وجود الكتاب والسنة ضررًا محضًا في أصل الدين.

٢ ـ كما أن ذلك يستلزم أن لا نقر بشيء من معاني الكتاب والسنة.

٣ ـ ومنها: أن القلوب تتخلى عن الجزم بشيء مما أخبر به الرسول ﷺ؛ إذ لا يوثق بأن الظاهر هو المراد، والتأويلات مضطربة، فيلزم عزل الكتاب والسنة عن الدلالة والإرشاد إلى ما أنبأ الله به العباد، والقرآن هو النبأ العظيم؛ وهذا فتح باب الزندقة، نسأل الله تعالى العافية[1].

فأهل البدع وضعوا قواعد، مأخوذة من منطق اليونان، ومن الأقيسة العقلية، ومن مصادر أُخَر، وحاكموا النصوص إليها، فما وافق قواعدهم قبلوه، وما خالف قواعدهم ردُّوه، فكانت الطامة التي أدت بهم إلى رد النصوص.

وهذا النوع المذموم هو المراد بقول المصنف: «ليس في السنة قياس».

وكلمة قياس وكلمة رأي هنا بمعنى واحد، وقد جمعهما المصنف في الفقرة (٩٣)، فقال في ذم الجهمية: «وأخذوا بالقياس والرأي».

فالمقصود بالقياس هنا هو الرأي المذموم؛ الذي هو أن يُبتدأ في دين الله تعالى بالعقل ابتداء، وهذا الذي فعله أهل الكلام.

قال ابن القيم: «الرَّأْيُ فِي الْأَصْلِ مَصْدَرُ «رَأَى الشَّيْءَ يَرَاهُ رَأْيًا»، ثُمَّ غَلَبَ اسْتِعْمَالُهُ عَلَى الْمَرْئِيِّ نَفْسِهِ، مِنْ بَابِ اسْتِعْمَالِ الْمَصْدَرِ فِي الْمَفْعُولِ، كَالْهَوَى فِي الْأَصْلِ مَصْدَرُ هَوِيَهُ يَهْوَاهُ هَوًى، ثُمَّ اسْتُعْمِلَ فِي الشَّيْءِ الَّذِي يُهْوَى؛ فَيُقَالُ: هَذَا هَوَى فُلَانٍ، وَالْعَرَبُ تُفَرِّقُ بَيْنَ مَصَادِرِ فِعْلِ الرُّؤْيَةِ بِحَسَبِ مَحَالِّهَا فَتَقُولُ: رَأَى كَذَا فِي النَّوْمِ رُؤْيَا، وَرَآهُ فِي الْيَقِظَةِ رُؤْيَةً، وَرَأَى كَذَا ـ لِمَا يُعْلَمُ بِالْقَلْبِ وَلَا يُرَى بِالْعَيْنِ ـ رَأْيًا، وَلَكِنَّهُمْ خَصُّوهُ بِمَا يَرَاهُ الْقَلْبُ بَعْدَ فِكْرٍ وَتَأَمُّلٍ وَطَلَبٍ لِمَعْرِفَةِ وَجْهِ الصَّوَابِ مِمَّا تَتَعَارَضُ فِيهِ الْأَمَارَاتُ؛ فَلَا يُقَالُ لِمَنْ رَأَى بِقَلْبِهِ أَمْرًا غَائِبًا عَنْهُ مِمَّا يَحُسُّ بِهِ أَنَّهُ رَأْيُهُ، وَلَا يُقَالُ أَيْضًا لِلْأَمْرِ الْمَعْقُولِ الَّذِي لَا تَخْتَلِفُ فِيهِ الْعُقُولُ وَلَا تَتَعَارَضُ فِيهِ

(١) انظر: درء التعارض (٥/ ٢٤٢ ـ ٢٤٣).

الْأَمَارَاتُ: إِنَّهُ رَأْيٌ، وَإِنِ احْتَاجَ إِلَى فِكْرٍ وَتَأَمُّلٍ كَدَقَائِقِ الْحِسَابِ وَنَحْوِهَا.

أما أقسام الرأي؛ الرَّأْيُ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ:

- رَأْيٌ بَاطِلٌ بِلَا رَيْبٍ.
- وَرَأْيٌ صَحِيحٌ.
- وَرَأْيٌ هُوَ مَوْضِعُ الِاشْتِبَاهِ.

وَالْأَقْسَامُ الثَّلَاثَةُ قَدْ أَشَارَ إِلَيْهَا السَّلَفُ:

فَاسْتَعْمَلُوا الرَّأْيَ الصَّحِيحَ، وَعَمِلُوا بِهِ وَأَفْتَوْا بِهِ، وَسَوَّغُوا الْقَوْلَ بِهِ.

وَذَمُّوا الْبَاطِلَ، وَمَنَعُوا مِنَ الْعَمَلِ وَالْفُتْيَا وَالْقَضَاءِ بِهِ، وَأَطْلَقُوا أَلْسِنَتَهُمْ بِذَمِّهِ وَذَمِّ أَهْلِهِ.

وَالْقِسْمُ الثَّالِثُ: سَوَّغُوا الْعَمَلَ وَالْفُتْيَا وَالْقَضَاءَ بِهِ عِنْدَ الِاضْطِرَارِ إِلَيْهِ حَيْثُ لَا يُوجَدُ مِنْهُ بُدٌّ، وَلَمْ يُلْزِمُوا أَحَدًا الْعَمَلَ بِهِ، وَلَمْ يُحَرِّمُوا مُخَالَفَتَهُ، وَلَا جَعَلُوا مُخَالِفَهُ مُخَالِفًا لِلدِّينِ؛ بَلْ غَايَتُهُ أَنَّهُمْ خَيَّرُوا بَيْنَ قَبُولِهِ وَرَدِّهِ؛ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ مَا أُبِيحَ لِلْمُضْطَرِّ مِنَ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ الَّذِي يَحْرُمُ عِنْدَ عَدَمِ الضَّرُورَةِ إِلَيْهِ كَمَا قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: سَأَلْتُ الشَّافِعِيَّ عَنِ الْقِيَاسِ، فَقَالَ لِي: عِنْدَ الضَّرُورَةِ، وَكَانَ اسْتِعْمَالُهُمْ لِهَذَا النَّوْعِ بِقَدْرِ الضَّرُورَةِ: لَمْ يُفَرِّطُوا فِيهِ وَيُفَرِّعُوهُ وَيُوَلِّدُوهُ وَيُوَسِّعُوهُ كَمَا صَنَعَ الْمُتَأَخِّرُونَ بِحَيْثُ اعْتَاضُوا بِهِ عَنِ النُّصُوصِ وَالْآثَارِ، وَكَانَ أَسْهَلَ عَلَيْهِمْ مِنْ حِفْظِهَا، كَمَا يُوجَدُ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ يَضْبِطُ قَوَاعِدَ الْإِفْتَاءِ لِصُعُوبَةِ النَّقْلِ عَلَيْهِ وَتَعَسُّرِ حِفْظِهِ، فَلَمْ يَتَعَدَّوْا فِي اسْتِعْمَالِهِ قَدْرَ الضَّرُورَةِ، وَلَمْ يَبْغُوا الْعُدُولَ إِلَيْهِ مَعَ تَمَكُّنِهِمْ مِنَ النُّصُوصِ وَالْآثَارِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى فِي الْمُضْطَرِّ إِلَى الطَّعَامِ الْمُحَرَّمِ: ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٧٣﴾﴾ [البقرة: ١٧٣]، فَالْبَاغِي: الَّذِي يَبْتَغِي الْمَيْتَةَ مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَى التَّوَصُّلِ إِلَى الْمُذَكَّى، وَالْعَادِي: الَّذِي يَتَعَدَّى قَدْرَ الْحَاجَةِ بِأَكْلِهَا»[1].

قال ابن القيم: «الرَّأْيُ نَوْعَانِ:

أَحَدُهُمَا: رَأْيٌ مُجَرَّدٌ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ؛ بَلْ هُوَ خَرْصٌ وَتَخْمِينٌ، فَهَذَا الَّذِي أَعَاذَ اللهُ الصِّدِّيقَ وَالصَّحَابَةَ مِنْهُ.

---

(١) إعلام الموقعين عن رب العالمين (١/ ٥٢ ـ ٥٣).

وَالثَّانِي: رَأْيٌ مُسْتَنِدٌ إِلَى اسْتِدْلَالٍ وَاسْتِنْبَاطٍ مِنَ النَّصِّ وَحْدَهُ أَوْ مِنْ نَصٍّ آخَرَ مَعَهُ»[١].

قال ابن القيم ـ رحمه الله تعالى ـ: الرَّأْيُ الْمَحْمُودُ وَهُوَ أَنْوَاعٌ:

النَّوْعُ الْأَوَّلُ: رَأْيُ أَفْقَهِ الْأُمَّةِ، وَأَبَرِّ الْأُمَّةِ قُلُوبًا، وَأَعْمَقِهِمْ عِلْمًا، وَأَقَلِّهِمْ تَكَلُّفًا، وَأَصَحِّهِمْ قُصُودًا، وَأَكْمَلِهِمْ فِطْرَةً، وَأَتَمِّهِمْ إِدْرَاكًا، وَأَصْفَاهُمْ أَذْهَانًا، الَّذِينَ شَاهَدُوا التَّنْزِيلَ، وَعَرَفُوا التَّأْوِيلَ، وَفَهِمُوا مَقَاصِدَ الرَّسُولِ؛ فَنِسْبَةُ آرَائِهِمْ وَعُلُومِهِمْ وَقُصُودُهُمْ إِلَى مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ كَنِسْبَتِهِمْ إِلَى صُحْبَتِهِ؛ وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَنْ بَعْدَهُمْ فِي ذَلِكَ كَالْفَرْقِ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُمْ فِي الْفَضْلِ؛ فَنِسْبَةُ رَأْيِ مَنْ بَعْدَهُمْ إِلَى رَأْيِهِمْ كَنِسْبَةِ قَدْرِهِمْ إِلَى قَدْرِهِمْ.

النَّوْعُ الثَّانِي: مِنَ الرَّأْيِ الْمَحْمُودِ: الرَّأْيُ الَّذِي يُفَسِّرُ النُّصُوصَ، وَيُبَيِّنُ وَجْهَ الدَّلَالَةِ مِنْهَا، وَيُقَرِّرُهَا وَيُوَضِّحُ مَحَاسِنَهَا، وَيُسَهِّلُ طَرِيقَ الِاسْتِنْبَاطِ مِنْهَا، كَمَا قَالَ عَبْدَانُ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ الْمُبَارَكِ يَقُولُ: لِيَكُنِ الَّذِي تَعْتَمِدُ عَلَيْهِ الْأَثَرُ، وَخُذْ مِنَ الرَّأْيِ مَا يُفَسِّرُ لَكَ الْحَدِيثَ، وَهَذَا هُوَ الْفَهْمُ الَّذِي يَخْتَصُّ اللهُ سُبْحَانَهُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ.

وَمِثَالُ هَذَا رَأْيُ الصَّحَابَةِ ﷺ فِي الْعَوْلِ فِي الْفَرَائِضِ عِنْدَ تَزَاحُمِ الْفُرُوضِ.

قَالَ الإِمَامُ أَحْمَدُ: ثنا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَنَا عَاصِمٌ الْأَحْوَلُ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، قَالَ: سُئِلَ أَبُو بَكْرٍ عَنِ الْكَلَالَةِ، فَقَالَ: إِنِّي سَأَقُولُ فِيهَا بِرَأْيِي، فَإِنْ يَكُنْ صَوَابًا فَمِنَ اللهِ، وَإِنْ يَكُنْ خَطَأً فَمِنِّي وَمِنَ الشَّيْطَانِ، أَرَاهُ مَا خَلَا الْوَالِدَ وَالْوَلَدَ.

فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ يَجْتَمِعُ هَذَا مَعَ مَا صَحَّ عَنْهُ مِنْ قَوْلِهِ: «أَيُّ سَمَاءٍ تُظِلُّنِي؟ وَأَيُّ أَرْضٍ تُقِلُّنِي إِنْ قُلْتُ فِي كِتَابِ اللهِ بِرَأْيِي»، وَكَيْفَ يُجَامِعُ هَذَا الْحَدِيثَ الَّذِي تَقَدَّمَ: «مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِغَيْرِ عِلْمٍ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»؟[٢].

فَالْجَوَابُ أَنَّ الرَّأْيَ نَوْعَانِ:

أَحَدُهُمَا: رَأْيٌ مُجَرَّدٌ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ؛ بَلْ هُوَ خَرْصٌ وَتَخْمِينٌ، فَهَذَا الَّذِي أَعَاذَ اللهُ الصِّدِّيقَ وَالصَّحَابَةَ مِنْهُ.

وَالثَّانِي: رَأْيٌ مُسْتَنِدٌ إِلَى اسْتِدْلَالٍ وَاسْتِنْبَاطٍ مِنَ النَّصِّ وَحْدَهُ أَوْ مِنْ نَصٍّ آخَرَ مَعَهُ، فَهَذَا مِنْ أَلْطَفِ فَهْمِ النُّصُوصِ وَأَدَقِّهِ.

---

(١) إعلام الموقعين (١/ ٦٥).

(٢) أخرجه الإمام أحمد (٣/ ٤٩٦).

النَّوْعُ الثَّالِثُ مِنَ الرَّأْيِ الْمَحْمُودِ: الَّذِي تَوَاطَأَتْ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ، وَتَلَقَّاهُ خَلَفُهُمْ عَنْ سَلَفِهِمْ؛ فَإِنَّ مَا تَوَاطَؤوا عَلَيْهِ مِنَ الرَّأْيِ لَا يَكُونُ إِلَّا صَوَابًا، كَمَا تَوَاطَؤوا عَلَيْهِ مِنَ الرِّوَايَةِ وَالرُّؤْيَا، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِأَصْحَابِهِ وَقَدْ تَعَدَّدَتْ مِنْهُمْ رُؤْيَا لَيْلَةِ الْقَدْرِ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ: «أَرَى رُؤْيَاكُمْ قَدْ تَوَاطَأَتْ فِي السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ»[1]، فَاعْتَبَرَ ﷺ تَوَاطُؤَ رُؤْيَا الْمُؤْمِنِينَ. فَالْأُمَّةُ مَعْصُومَةٌ فِيمَا تَوَاطَأَتْ عَلَيْهِ مِنْ رِوَايَتِهَا وَرُؤْيَاهَا، وَلِهَذَا كَانَ مِنْ سَدَادِ الرَّأْيِ وَإِصَابَتِهِ أَنْ يَكُونَ شُورَى بَيْنَ أَهْلِهِ، وَلَا يَنْفَرِدَ بِهِ وَاحِدٌ، وَقَدْ مَدَحَ اللهُ سُبْحَانَهُ الْمُؤْمِنِينَ بِكَوْنِ أَمْرِهِمْ شُورَى بَيْنَهُمْ، وَكَانَتِ النَّازِلَةُ إِذَا نَزَلَتْ بِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه لَيْسَ عِنْدَهُ فِيهَا نَصٌّ عَنِ اللهِ وَلَا عَنْ رَسُولِهِ، جَمَعَ لَهَا أَصْحَابَ رَسُولِ اللهِ ﷺ ثُمَّ جَعَلَهَا شُورَى بَيْنَهُمْ.

النَّوْعُ الرَّابِعُ مِنَ الرَّأْيِ الْمَحْمُودِ: أَنْ يَكُونَ بَعْدَ طَلَبِ عِلْمِ الْوَاقِعَةِ مِنَ الْقُرْآنِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْهَا فِي الْقُرْآنِ فَفِي السُّنَّةِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْهَا فِي السُّنَّةِ فَبِمَا قَضَى بِهِ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ أَوْ اثْنَانِ مِنْهُمْ أَوْ وَاحِدٌ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْهُ فَبِمَا قَالَهُ وَاحِدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم، فَإِنْ لَمْ يَجِدْهُ اجْتَهَدَ رَأْيَهُ وَنَظَرَ إِلَى أَقْرَبِ ذَلِكَ مِنْ كِتَابِ اللهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ وَأَقْضِيَةِ أَصْحَابِهِ؛ فَهَذَا هُوَ الرَّأْيُ الَّذِي سَوَّغَهُ الصَّحَابَةُ وَاسْتَعْمَلُوهُ، وَأَقَرَّ بَعْضُهُمْ بَعْضًا عَلَيْهِ»[2].

❋ الرَّأْيُ الْبَاطِلُ وَأَنْوَاعُهُ:

قال ابن القيم: «الرَّأْيُ الْبَاطِلُ أَنْوَاعٌ:

أَحَدُهَا: الرَّأْيُ الْمُخَالِفُ لِلنَّصِّ، وَهَذَا مِمَّا يُعْلَمُ بِالِاضْطِرَارِ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ فَسَادُهُ وَبُطْلَانُهُ، وَلَا تَحِلُّ الْفُتْيَا بِهِ وَلَا الْقَضَاءُ، وَإِنْ وَقَعَ فِيهِ مَنْ وَقَعَ بِنَوْعِ تَأْوِيلٍ وَتَقْلِيدٍ.

النَّوْعُ الثَّانِي: هُوَ الْكَلَامُ فِي الدِّينِ بِالْخَرْصِ وَالظَّنِّ، مَعَ التَّفْرِيطِ وَالتَّقْصِيرِ فِي مَعْرِفَةِ النُّصُوصِ وَفَهْمِهَا وَاسْتِنْبَاطِ الْأَحْكَامِ مِنْهَا، فَإِنَّ مَنْ جَهِلَهَا وَقَاسَ بِرَأْيِهِ فِيمَا سُئِلَ عَنْهُ بِغَيْرِ عِلْمٍ؛ بَلْ لِمُجَرَّدِ قَدْرٍ جَامِعٍ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ أَلْحَقَ أَحَدَهُمَا بِالْآخَرِ، أَوْ لِمُجَرَّدِ قَدْرٍ فَارِقٍ يَرَاهُ بَيْنَهُمَا يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا فِي الْحُكْمِ، مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى النُّصُوصِ وَالْآثَارِ؛ فَقَدْ وَقَعَ فِي الرَّأْيِ الْمَذْمُومِ الْبَاطِلِ.

---

(١) أخرجه البخاري بر قم (٢٠١٥) ومسلم برقم (١١٦٥).

(٢) إعلام الموقعين عن رب العالمين (١/ ٦٣ ـ ٦٨).

النَّوْعُ الثَّالِثُ: الرَّأْيُ الْمُتَضَمِّنُ تَعْطِيلَ أَسْمَاءِ الرَّبِّ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ بِالْمَقَايِيسِ الْبَاطِلَةِ الَّتِي وَضَعَهَا أَهْلُ الْبِدَعِ وَالضَّلَالِ مِنْ الْجَهْمِيَّةِ وَالْمُعْتَزِلَةِ وَالْقَدَرِيَّةِ وَمَنْ ضَاهَاهُمْ، حَيْثُ اسْتَعْمَلَ أَهْلُهُ قِيَاسَاتِهِمُ الْفَاسِدَةَ وَآرَاءَهُمُ الْبَاطِلَةَ وَشُبَهَهُمْ الدَّاحِضَةَ فِي رَدِّ النُّصُوصِ الصَّحِيحَةِ الصَّرِيحَةِ؛ فَرَدُّوا لِأَجْلِهَا أَلْفَاظَ النُّصُوصِ الَّتِي وَجَدُوا السَّبِيلَ إِلَى تَكْذِيبِ رُوَاتِهَا وَتَخْطِئَتِهِمْ، وَمَعَانِي النُّصُوصِ الَّتِي لَمْ يَجِدُوا إِلَى رَدِّ أَلْفَاظِهَا سَبِيلًا، فَقَابَلُوا النَّوْعَ الْأَوَّلَ بِالتَّكْذِيبِ، وَالنَّوْعَ الثَّانِيَ بِالتَّحْرِيفِ وَالتَّأْوِيلِ، فَأَنْكَرُوا لِذَلِكَ رُؤْيَةَ الْمُؤْمِنِينَ لِرَبِّهِمْ فِي الْآخِرَةِ، وَأَنْكَرُوا كَلَامَهُ وَتَكْلِيمَهُ لِعِبَادِهِ، وَأَنْكَرُوا مُبَايَنَتَهُ لِلْعَالَمِ، وَاسْتِوَاءَهُ عَلَى عَرْشِهِ، وَعُلُوَّهُ عَلَى الْمَخْلُوقَاتِ، وَعُمُومَ قُدْرَتِهِ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، بَلْ أَخْرَجُوا أَفْعَالَ عِبَادِهِ مِنْ الْمَلَائِكَةِ وَالْأَنْبِيَاءِ وَالْجِنِّ وَالْإِنْسِ عَنْ تَعَلُّقِ قُدْرَتِهِ وَمَشِيئَتِهِ وَتَكْوِينِهِ لَهَا، وَنَفَوْا لِأَجْلِهَا حَقَائِقَ مَا أَخْبَرَ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ وَأَخْبَرَ بِهِ رَسُولُهُ مِنْ صِفَاتِ كَمَالِهِ وَنُعُوتِ جَلَالِهِ؛ وَحَرَّفُوا لِأَجْلِهَا النُّصُوصَ عَنْ مَوَاضِعِهَا، وَأَخْرَجُوهَا عَنْ مَعَانِيهَا وَحَقَائِقِهَا بِالرَّأْيِ الْمُجَرَّدِ الَّذِي حَقِيقَتُهُ أَنَّهُ ذُبَالَةُ الْأَذْهَانِ وَنُخَالَةُ الْأَفْكَارِ وَعُفَارَةُ الْآرَاءِ وَوَسَاوِسُ الصُّدُورِ، فَمَلَؤوا بِهِ الْأَوْرَاقَ سَوَادًا، وَالْقُلُوبَ شُكُوكًا، وَالْعَالَمَ فَسَادًا، وَكُلُّ مَنْ لَهُ مُسْكَةٌ مِنْ عَقْلٍ يَعْلَمُ أَنَّ فَسَادَ الْعَالَمِ وَخَرَابَهُ إِنَّمَا نَشَأَ مِنْ تَقْدِيمِ الرَّأْيِ عَلَى الْوَحْيِ، وَالْهَوَى عَلَى الْعَقْلِ، وَمَا اسْتَحْكَمَ هَذَانِ الْأَصْلَانِ الْفَاسِدَانِ فِي قَلْبٍ إِلَّا اسْتَحْكَمَ هَلَاكُهُ، وَفِي أُمَّةٍ إِلَّا فَسَدَ أَمْرُهَا أَتَمَّ فَسَادٍ، فَلَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ كَمْ نُفِيَ بِهَذِهِ الْآرَاءِ مِنْ حَقٍّ، وَأُثْبِتَ بِهَا مِنْ بَاطِلٍ، وَأُمِيتَ بِهَا مِنْ هُدًى، وَأُحْيِيَ بِهَا مِنْ ضَلَالَةٍ؟ وَكَمْ هُدِمَ بِهَا مِنْ مَعْقِلِ الْإِيمَانِ، وَعُمِّرَ بِهَا مِنْ دِينِ الشَّيْطَانِ؟ وَأَكْثَرُ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ هُمْ أَهْلُ هَذِهِ الْآرَاءِ الَّذِينَ لَا سَمْعَ لَهُمْ وَلَا عَقْلَ، بَلْ هُمْ شَرٌّ مِنْ الْحُمُرِ، وَهُمْ الَّذِينَ يَقُولُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: ﴿لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِيٓ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ ﴿١٠﴾﴾ [الملك].

النَّوْعُ الرَّابِعُ: الرَّأْيُ الَّذِي أُحْدِثَتْ بِهِ الْبِدَعُ، وَغُيِّرَتْ بِهِ السُّنَنُ، وَعَمَّ بِهِ الْبَلَاءُ، وَتَرَبَّى عَلَيْهِ الصَّغِيرُ، وَهَرِمَ فِيهِ الْكَبِيرُ.

فَهَذِهِ الْأَنْوَاعُ الْأَرْبَعَةُ مِنْ الرَّأْيِ الَّذِي اتَّفَقَ سَلَفُ الْأُمَّةِ وَأَئِمَّتُهَا عَلَى ذَمِّهِ وَإِخْرَاجِهِ مِنْ الدِّينِ.

النَّوْعُ الْخَامِسُ: مَا ذَكَرَهُ أَبُو عُمَرَ بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ عَنْ جُمْهُورِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ الرَّأْيَ

الْمَذْمُومَ فِي هَذِهِ الْآثَارِ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ وَعَنْ أَصْحَابِهِ وَالتَّابِعِينَ ﷺ أَنَّهُ الْقَوْلُ فِي أَحْكَامِ شَرَائِعِ الدِّينِ بِالِاسْتِحْسَانِ وَالظُّنُونِ، وَالِاشْتِغَالُ بِحِفْظِ الْمُعْضِلَاتِ وَالْأُغْلُوطَاتِ وَرَدِّ الْفُرُوعِ بَعْضِهَا عَلَى بَعْضٍ قِيَاسًا، دُونَ رَدِّهَا عَلَى أُصُولِهَا وَالنَّظَرِ فِي عِلَلِهَا وَاعْتِبَارِهَا، فَاسْتُعْمِلَ فِيهَا الرَّأْيُ قَبْلَ أَنْ يَنْزِلَ، وَفُرِّعَتْ وَشُقِّقَتْ قَبْلَ أَنْ تَقَعَ، وَتُكُلِّمَ فِيهَا قَبْلَ أَنْ تَكُونَ بِالرَّأْيِ الْمُضَارِعِ لِلظَّنِّ، قَالُوا: وَفِي الِاشْتِغَالِ بِهَذَا وَالِاسْتِغْرَاقِ فِيهِ تَعْطِيلُ السُّنَنِ، وَالْبَعْثُ عَلَى جَهْلِهَا، وَتَرْكُ الْوُقُوفِ عَلَى مَا يَلْزَمُ الْوُقُوفُ عَلَيْهِ مِنْهَا، وَمِنْ كِتَابِ اللهِ ﷻ وَمَعَانِيهِ، احْتَجُّوا عَلَى مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ بِأَشْيَاءَ، ثُمَّ ذَكَرَ مِنْ طَرِيقِ أَسَدِ بْنِ مُوسَى، ثنا شَرِيكٌ، عَنْ لَيْثٍ، عَنِ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: لَا تَسْأَلُوا عَمَّا لَمْ يَكُنْ؛ فَإِنِّي سَمِعْت عُمَرَ يَلْعَنُ مَنْ يَسْأَلُ عَمَّا لَمْ يَكُنْ، ثُمَّ ذَكَرَ مِنْ طَرِيقِ أَبِي دَاوُد، ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى الرَّازِيّ، ثنا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ»[1].

وأهلُ الكلام جاؤوا بأصول عقلية، هم ابتدأوها ابتداءً، هذه الأصول العقلية رتَّبُوا عليها قواعد، ورتَّبوا عليها نتائج، ومن أمثلة ذلك قولهم عندما تكلموا عن حدوث العالم فأوجدوا له دليلًا يسمى دليل حدوث العالم أو دليل الأعراض، وخلاصته: (أن الأجسام لا تخلو من الحوادث أو من الأعراض، والأعراض حادثة، فما لا يخلو من الحوادث فهو حادث).

خلاصة هذا الأمر: أنه ما دام أن هناك في هذا الجسم أعراض بمعنى صفات أو حركات، فهذه الحركة حادثة، فكونها في هذا الجسم، هذا يدل على أنه حادث، وما لا يخلو من الحوادث فهو حادث.

وجاؤوا بتتمة لهذا وقالوا: وكل حادثٍ لا بد له من محدِث، ومسألة كل حادثٍ لا بد له من محدِث هذه مفروغ منها، لكن أن نستدل على حدوث الأشياء بوجودِ الصفات والأعراض، هذا سيترتب عليه حتى إنكار أن الله ﷻ خالق، ويترتب عليه أنهم يجعلون الله ﷻ محدَث، فبالتالي، هم ركَّبوا على هذه القواعد العقلية التي أحدثوها إنكار صفات الله ﷻ حتى يفرُّوا من مسألة الحدوث، فقالوا: إذًا، لا تقم به ﷻ صفات.

وأما ما ورد في كتاب الله تعالى وسنة رسوله من أن الله وصف نفسه بالاستواء،

(١) إعلام الموقعين عن رب العالمين (١/ ٥٤ ـ ٥٦).

وصف نفسه بالنزول، وصف نفسه باليدين، وصف نفسه بالوجه، هذه كلها جاؤوا إليها وأنكروها بسبب هذا الدليل المحدَث والقياس الفاسد، فأدلةُ القياس الفاسدة عند هؤلاء أوجبت أن تكون هي الحَكَم على دين الله ﷻ، وجعلوها هي التي يُبتَدأ بها.

ومناهجُ أهلِ الكلام إنما هي مناهج مصادمة للنصوص، وهؤلاء يعترفون بأنفسهم أنها مصادمة، لذلك، ألَّفوا ما سموه «قانون التأويل».

قانون التأويل خلاصته يقول:

«إذا تعارضَ العقل مع النقل»؛ أي: إذا تعارض العقل الذي هو آراء الفلاسفة والمتكلمين، «مع النقل» الذي هو قال الله وقال رسوله، هذا القانون ماذا يقول؟ إذًا، ماذا نعمل؟

ويجعلون لهذا أربع فرضيات:

الفرضية الأولى: «فإما أن نجمع بين الأمرين»، بمعنى أنه لو قال النص والنقل: نعم، والرأي عندهم قال: لا، فلا يمكن أن نجمع بينهما، «فإن ذلك يكون جمع بين ضدَّين».

الفرضية الثانية: «وإما أن نلغي الأمرين»، وهذا لا يمكن؛ «لأن هذا إخلاء للمسألة»؛ يعني: يخلو.. أين الحل؟ وأين الجواب؟

الفرضية الثالثة: «وإما أن يقدَّم الشرع على العقل»، وهذا على حد زعمهم لا يمكن؛ لأنهم يرون أن العقل أصل والشرع فرع، والسبب في جعلهم العقل أصل والشرع فرع على حد قانونهم، هو أن الشرع الذي هو ما جاء به النبي يتوقف على إثبات نبوة النبي، وإثبات نبوة النبي متوقفة على إثبات وجودِ الله، وإثبات وجود الله متوقف على إثبات دليل حدوث العالم، فأصبح الأصل هو الدليل الذي جاؤوا به؛ لأنهم يقولون بهذا الأصل أثبتنا وجود الله، فلما أثبتنا وجودَ الله أثبتنا نبوةَ النبي، ولما أثبتنا وجود نبوة النبي أثبتنا الشرع، فيقول: يستحيل أن نقدِّم الفرع على الأصل ـ حسب قانونهم الفاسد ـ، وهذه التركيبة الغريبة العجيبة خلاصتها أنه يقول إذا قدَّمنا الفرع على الأصل أبطلنا الأصل والفرع، فمعنى هذا والنتيجة أنه لا يجوز أن نقدِّم الشرع على العقل.

أي عقل؟!.. رأي حثالة الناس يقدَّم على كلام الله وعلى كلام رسوله ﷺ؟!.. واعجباه.

يقول الغزالي: «كل ما ورد به السمع ينظر، فإن كان العقل مجوِّزًا له قُبل وإلَّا فلا»[١].

الفرضية الرابعة: هي تقديم العقل على النقل باعتباره الأصل على حد زعمهم.

وأما معاملتهم لنصوص الشرع التي خالفت آراءهم فإنهم يقسمونها إلى نصوص متواترة وإلى أخبار آحاد

فقالوا: الشرع إما خبر آحاد؛ هذه لا يحتج بها في باب العقائد.. سبحان الله كلام الله وكلام رسوله ﷺ يرمى به عُرض الحائط، لا لشيء إلا لأنه صادم باطلهم.

وأما النصوص المتواترة فهي عندهم ظنية الدلالة، وهي في مقابل الأدلة العقلية التي هي قطعية الدلالة على حد زعمهم، فيجب أن تأول.

وهذا عين الباطل والضلال، فالمسلم الحق يعلم أنه إذا أراد النور والهدى فإنه في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وما عداه فهو الضلال والهلاك، والله تعالى يقول: ﴿وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ ﴿٤٠﴾﴾ [النور: ٤٠]، والله تعالى يقول: ﴿أَفَمَن يَمْشِى مُكِبًّا عَلَىٰ وَجْهِهِۦٓ أَهْدَىٰٓ أَمَّن يَمْشِى سَوِيًّا عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٢٢﴾﴾ [الملك: ٢٢]، ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

النصوص واضحة كثيرة، لمن تمسَّك بها وسار على هديها، فلا يأتي ويلبِّس مَن يلبِّس ويضرب بكلام الله وكلام رسوله عُرض الحائط، ثم يستهين بكلام الله وكلام الرسول ﷺ بحجة أنه أخبار آحاد وأنه لا يحتج به في باب العقائد، وزعموا أن المتواتر منها قابل للتأويل وقابل لأن يُغيَّر وأن يبدَّل، والذي جاء به هو الشيءُ المقدَّس المعظَّم الذي يستحيل أن يُنسَخ وأن يكذَّب.

قال ابن القيم: «وَأَمَّا الْمُتَعَصِّبُونَ فَإِنَّهُمْ عَكَسُوا الْقَضِيَّةَ، وَنَظَرُوا فِي السُّنَّةِ، فَمَا وَافَقَ أَقْوَالَهُمْ مِنْهَا قَبِلُوهُ، وَمَا خَالَفَهَا تَحَيَّلُوا فِي رَدِّهِ أَوْ رَدِّ دَلَالَتِهِ، وَإِذَا جَاءَ نَظِيرُ ذَلِكَ أَوْ أَضْعَفُ مِنْهُ سَنَدًا وَدَلَالَةً وَكَانَ يُوَافِقُ قَوْلَهُمْ قَبِلُوهُ، وَلَمْ يَسْتَجِيزُوا رَدَّهُ، وَاعْتَرَضُوا بِهِ عَلَى مُنَازِعِيهِمْ، وَأَشَاحُوا وَقَرَّرُوا الِاحْتِجَاجَ بِذَلِكَ السَّنَدِ وَدَلَالَتِهِ، فَإِذَا جَاءَ ذَلِكَ السَّنَدُ بِعَيْنِهِ أَوْ أَقْوَى مِنْهُ، وَدَلَالَتُهُ كَدَلَالَةِ ذَلِكَ أَوْ أَقْوَى مِنْهُ فِي خِلَافِ قَوْلِهِمْ؛ دَفَعُوهُ وَلَمْ يَقْبَلُوهُ، وَسَنَذْكُرُ مِنْ هَذَا ـ إِنْ شَاءَ اللهُ ـ طَرَفًا عِنْدَ ذِكْرِ غَائِلَةِ التَّقْلِيدِ وَفَسَادِهِ، وَالْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الِاتِّبَاعِ»[٢].

---

(١) انظر: كتاب الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي (ص١١٥).

(٢) إعلام الموقعين عن رب العالمين (١/ ٥٩ ـ ٦٠).

وأما **قول المصنف**: **«ولا يُضرب لها الأمثال، ولا تُتبع فيها الأهواء»**.

هذا من دقيق فقه المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ، فهو هنا فرق بين نوعين من الباطل:

الأول: يتعلق بالبدع.

والثاني: يتعلق باتباع الهوى.

وللتفريق بينهما يقول ابن القيم: «فَسَادُ الدِّينِ إِمَّا أَنْ يَقَعَ:

- بِالِاعْتِقَادِ الْبَاطِلِ وَالتَّكَلُّمِ بِهِ وَهُوَ الْخَوْضُ.
- أَوْ يَقَعُ فِي الْعَمَلِ بِخِلَافِ الْحَقِّ وَالصَّوَابِ، وَهُوَ الِاسْتِمْتَاعُ بِالْخَلَاقِ.

فَالْأَوَّلُ: الْبِدَعُ.

وَالثَّانِي: اتِّبَاعُ الْهَوَى.

وَهَذَانِ هُمَا أَصْلُ كُلِّ شَرٍّ وَفِتْنَةٍ وَبَلَاءٍ، وَبِهِمَا كُذِّبَتِ الرُّسُلُ، وَعُصِيَ الرَّبُّ، وَدُخِلَتْ النَّارُ، وَحَلَّتِ الْعُقُوبَاتُ.

فَالْأَوَّلُ: مِنْ جِهَةِ الشُّبُهَاتِ.

وَالثَّانِي: مِنْ جِهَةِ الشَّهَوَاتِ.

وَلِهَذَا، كَانَ السَّلَفُ يَقُولُونَ: احْذَرُوا مِنْ النَّاسِ صِنْفَيْنِ: صَاحِبَ هَوًى فِتْنَتُهُ هَوَاهُ، وَصَاحِبَ دُنْيَا أَعْجَبَتْهُ دُنْيَاهُ.

وَكَانُوا يَقُولُونَ: احْذَرُوا فِتْنَةَ الْعَالِمِ الْفَاجِرِ وَالْعَابِدِ الْجَاهِلِ؛ فَإِنَّ فِتْنَتَهُمَا فِتْنَةٌ لِكُلِّ مَفْتُونٍ، فَهَذَا يُشْبِهُ الْمَغْضُوبَ عَلَيْهِمْ الَّذِينَ يَعْلَمُونَ الْحَقَّ وَيَعْمَلُونَ بِخِلَافِهِ، وَهَذَا يُشْبِهُ الضَّالِّينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ بِغَيْرِ عِلْمٍ»[(١)].

فقد قال أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لرجل: «يا ابن أخي، إذا حدَّثتك عن رسول الله ﷺ حديثًا فلا تضرب له الأمثال»[(٢)].

وكلام أهل العلم من أئمة أهل السنة يبيِّن بجلاء أن السنة لا سبيل لمعرفتها وإدراكها إلا بالنقل الثابت الصحيح، والاتباع المحض لما ثبت منها.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «... إن السنة التي يجب اتباعها، ويُحمد أهلها، ويُذم من خالفها، هي سنَّة رسول الله ﷺ في أمور الاعتقاد، وأمور العبادات، وسائر

---

(١) إعلام الموقعين عن رب العالمين (١/ ٣٩).

(٢) أخرجه ابن ماجه في المقدمة، باب تعظيم حديث رسول الله ﷺ والتغليظ على من عارضه رقم (٢٢)، وإسناده حسن.

أمور الديانات، وذلك إنما يعرف بمعرفة أحاديث النبي ﷺ الثابتة عنه في أقواله وأفعاله، وما تركه من قول وعمل، ثم ما كان عليه السابقون والتابعون لهم بإحسان، وذلك في دواوين الإسلام المعروفة»[1].

(١) الوصية الكبرى (ص١٨).

١٠ «والكلام والخصومة والجدال والمراء مُحْدَث يقدح الشك في القلب، وإن أصاب صاحبه الحق والسنة».

الشرح

تعريف الكلام والخصومة والجدال والمراء.

❋ تعريف علم الكلام:

• عرَّفه الشيخ محمد بن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: «هو ما أحدثه المتكلمون في أصول الدين من إثبات العقائد بالطرق التي ابتكروها، وأعرضوا بها عما جاء بالكتاب والسنة»[(١)].

• فعِلم الكلام جُلّه عبارة عن استدلالات متضمِّنة لمقدمات باطلة وبألفاظ مجملة أخذها المتكلمة عن بعض الفلاسفة ويريدون بها إثبات الصانع أو إثبات النبوة وغيرها من مسائل الاعتقاد كطريقة الأعراض وأنها لازمة للجسم وما لا يخلو من الحوادث... إلخ، والتي يلزم منها إبطال ما جاء في الكتاب والسنة وتؤدي لباطل هو نفي الصفات أو نفي قيام الأفعال به سبحانه بمشيئته وغير ذلك.

❋ أهل الكلام:

أهل الكلام هم الذين يخوضون في مسائل أصول الدين كالوحدانية، والمعاد، وإثبات النبوات، والوعد، والوعيد، والإيجاب على الله عَزَّوَجَلَّ والتجويز وهو قولهم: لو عذَّبنا الله على ما خلقه فينا لكان جائزًا، وإنما يعذبنا على ما نخلقه نحن.

وأنه يجوز على الله تعذيب ملائكته وأنبيائه، وأهل طاعته، وإكرام إبليس وجنوده، وجعلهم فوق أوليائه في النعيم المقيم.

ولا ريب أن هذا قولٌ باطل صادر عن نفي الحكمة والتعليل؛ ذلك أن حكمة الله عَزَّوَجَلَّ تأبى ذلك، قال ـ تبارك وتعالى ـ: ﴿أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ ﴿٣٥﴾ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴿٣٦﴾﴾ [القلم: ٣٥، ٣٦].

---

(١) فتح رب البرية (ص٧٦).

ويخوضون ـ كذلك ـ في القدر ويقولون بنفيه ويسمُّون ذلك عدلًا، ويبحثون كذلك في التوحيد، ويعنون به نفي الصفات عن الله ﷻ إلى غير ذلك مما يخوض به أهل الكلام.

• **سبب تسميته بهذا الاسم:**

أما سبب تسميته بهذا الاسم فذلك مما تضاربت به الأقوال عند من سلك هذا المنهج، **ومما قيل في ذلك ما يلي:**

١ ـ أن عنوان مباحث المتكلمين في العقائد كان: (الكلام في كذا وكذا...).

٢ ـ لأنه يورث قدرةً على الكلام في تحقيق الشرعيات، وإلزام الخصوم؛ فهو كالمنطق للفلسفةِ؛ والمنطقُ مرادفٌ للكلام.

٣ ـ لأن هذا العلم لا يتحقق إلا بالمباحثة، وإدارة الكلام من الجانبين، على حين أن غيره من العلوم قد يتحقق بالتأمل، ومطالعة الكتب.

٤ ـ لأنه أكثر العلم خلافًا، ونزاعًا؛ فيشتد افتقاره إلى الكلام مع المخالفين، والرد عليهم.

٥ ـ لأنه لقوَّة أدلته صار كأنه هو الكلام دون ما عداه من الكلام.

٦ ـ أنه نظرًا لقيامه على الأدلة القطعية المؤيد أكثرها بالأدلة السمعية كان أكثر العلوم تأثيرًا بالقلب؛ فسمي الكلام بذلك مشتقًا من الكَلْم وهو الجرح.

٧ ـ أنه سمي بذلك لأن أول خلاف وقع في الدين كان في كلام الله ﷻ أمخلوق هو أم غير مخلوق؟ فتكلَّم الناس فيه؛ فسمي هذا النوع من العلم كلامًا، واختص به.

٨ ـ لأن هذا العلم كلام صِرْفٌ، وليس تحته عمل[1].

* أشهر المتكلمين:

المتكلمون كثير، وليسوا على درجةٍ واحدة، ويدخل في مفهوم المتكلمين كثير من الطوائف، منهم: الجهمية أتباع الجهم بن صفوان، والمعتزلة أتباع عمرو بن عبيد وواصل بن عطاء، والكُلَّابية أتباع أبي محمد عبد الله بن سعيد القطان المعروف بابن كُلَّاب، والأشاعرة أتباع أبي الحسن الأشعري[2]، والماتريدية أتباع أبي منصور الماتريدي، وغيرهم

---

(١) انظر: العقائد النسفية للنسفي (٦)، وتاريخ ابن خلدون (ص٣٥٠ ـ ٣٧٥)، والمعتزلة لزهدي جار الله (ص٣٤٦).

(٢) قال ابن تيمية: «أبو محمد عبد الله بن سعيد بن كُلَّاب البصري، وأبو الحسن الأشعري كانا =

❊ تعريف الخصومة:

الخصومة: هي لجاجٌ في الكلام ليستوفِي به مالًا أو حقًّا مقصودًا، وذلك تارة يكون ابتداءً أو اعتراضًا، بخلاف المراء فإنَّه لا يكون إلا باعتراضٍ على كلام سَبق، والخصومةُ نتيجة طبيعيَّة للجدال والمراء والخَوض في الباطل.

وهذه الخصومة نعني بها الخصومة بالباطِل أو بغير علم، فصاحبها مُتوعَّد بسخط الله تعالى؛ فقد أخرج الإمام أحمد وأبو داود والحاكم عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، أنَّ النبي ﷺ قال في حديث له: «**وَمَنْ خَاصَمَ فِي بَاطِلٍ وَهُوَ يَعْلَمُهُ، لَمْ يَزَلْ فِي سَخَطِ اللهِ حَتَّى يَنْزِعَ عَنْهُ، وَمَنْ قَالَ فِي مُؤْمِنٍ مَا لَيْسَ فِيهِ أَسْكَنَهُ اللهُ رَدْغَةَ الْخَبَالِ**[(١)] **حَتَّى يَخْرُجَ مِمَّا قَالَ، وليس بخارجٍ**»[(٢)].

يقول علي بن أبي طالب رضي الله عنه: «إيَّاكم والخصومة؛ فإنها تمحق الدِّين»[(٣)].

ويقول الأحنف بن قيس رحمه الله: «كثرة الخصومة تنبت النفاقَ في القلب»[(٤)].

ويقول معاوية بن قرة رحمه الله: «إيَّاكم وهذه الخصومات؛ فإنَّها تحبط الأعمال»[(٥)].

قال عمر بن عبد العزيز رحمه الله: «مَن جعل دينَه غرضًا للخصومات، أكثر التَّنقُّل»[(٦)].

- يخالفان المعتزلة ويوافقان أهل السنة في جمل «أصول السنة»، ولكن لتقصيرهما في علم السنة وتسليمهما للمعتزلة أصولًا فاسدة، صار في مواضع من قوليهما مواضع فيها من قول المعتزلة ما خالفا به السنة، وإن كانا لم يوافقا المعتزلة مطلقًا».
وقال أيضًا: «والذي كان أئمة السنة ينكرونه على ابن كُلّاب والأشعري بقايا من التجهم والاعتزال، مثل اعتقاد صحة طريقة الأعراض وتركيب الأجسام، وإنكار اتصاف الله بالأفعال القائمة التي يشاؤها ويختارها، وأمثال ذلك».
«درء تعارض العقل والنقل» (٧/ ٩٧).

(١) ردغة الخبال: عصارة أهل النار.

(٢) أخرجه أبو داود، رقم (٣٥٩٧)، وصححه الألباني في صحيح أبي داود، وفي صحيح الجامع (٦١٩٦).

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة للالكائي (٢/ ١٢٧).

(٤) شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة للالكائي (٢/ ١٢٩).

(٥) شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة للالكائي (٢/ ١٢٩).

(٦) أخرجه ابن أبي الدنيا، كتاب الصمت وآداب اللسان (ص١١٦)، وأخرج الأثر ابن سعد في الطبقات (٥/ ٣٧١)، وأحمد في الزهد (ص٣٠٢)، واللالكائي في السنة (١/ ١٤٤).

❋ تعريف الجدل:

• **الجدل لغة:**

اللَّدد في الخصومة والقدرة عليها، وجادله؛ أي: خاصمه، مجادلة وجدالًا. والجدل: مقابلة الحجة بالحجة؛ والمجادلة: المناظرة والمخاصمة، والجدالُ: الخصومة؛ سمي بذلك لشدته[١]

• **معنى الجدل اصطلاحًا:**

قال ابن الأثير: (الجَدَل: مُقابَلة الحُجَّة بالحجَّة. والمُجَادَلَة: المُناظَرةُ والمخاصَمة)[٢].

قال الراغب: (الجِدَال: المفاوضة على سبيل المنازعة والمغالبة)[٣].

وقال الجرجاني: (الجدل: دفع المرء خصمه عن إفساد قوله: بحجة، أو شبهة، أو يقصد به تصحيح كلامه)[٤].

وقال أيضًا: (الجدال: هو عبارة عن مراء يتعلَّق بإظهار المذاهب وتقريرها)[٥].

❋ تعريف المراء:

• **معنى المراء لغةً:**

المراء: الجدال. والتماري والمماراة: المجادلة على مذهب الشكِّ والريبة، ويقال للمناظرة: مماراة، وماريته أماريه مماراة ومراء: جادلته[٦].

• **معنى المراء اصطلاحًا:**

المراء: هو كثرة الملاحاة للشخص لبيان غلطه وإفحامه، والباعث على ذلك الترفع[٧].

وقال الجرجاني: (المراء: طعن في كلام الغير لإظهار خلل فيه، من غير أن يرتبط به غرض سوى تحقير الغير)[٨].

---

(١) مجمل اللغة لابن فارس (١١٧٩)، لسان العرب لابن منظور (١١/ ١٠٥).
(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر (١/ ٢٤٨).
(٣) المفردات في غريب القرآن (ص١٨٩). (٤) التعريفات (ص٧٤).
(٥) التعريفات (ص٧٥).
(٦) لسان العرب لابن منظور (١٥/ ٢٧٨)، المصباح المنير للفيومي (٢/ ٥٦٩).
(٧) التعريفات الاعتقادية لسعد آل عبد اللطيف (ص٢٦٥).
(٨) التعريفات (ص٢٠٩)، تهذيب اللغة (١٥/ ٢٠٤).

وقال الهروي عن المراء: هو (أن يستخرج الرجل من مُناظِره كلامًا ومعاني الخصومة وغيرها)[١].

* الفرق بين الجدال والمراء:

قيل: هما بمعنى واحد.

غير أن المراء مذموم؛ لأنه مخاصمة في الحقِّ بعد ظهوره، وليس كذلك الجدال[٢].

ولا يكون المراء إلا اعتراضًا، بخلاف الجدال، فإنَّه يكون ابتداء واعتراضًا[٣].

ينقسم الجدال إلى قسمين:

١ ـ الجدال المحمود:

وهو الذي يكون الغرض منه تقرير الحقِّ، وإظهاره بإقامة الأدلة والبراهين على صدقه، وقد جاءت نصوص تأمر بهذا النوع من الجدال، وقد أمر الله نبيه ﷺ بهذا الجدال في قوله تعالى: ﴿ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥]. وقال جلَّ في علاه: ﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنْهُمْ﴾ [العنكبوت: ٤٦].

وقال النبي ﷺ: «**جَاهِدُوا الْمُشْرِكِينَ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ وَأَلْسِنَتِكُمْ**»[٤].

وقد حصل هذا النوع من الجدال بين عبد الله بن عباس رضي الله عنهما وبين الخوارج زمن علي بن أبي طالب بأمر علي، فأقام عليهم الحجة وأفحمهم، فرجع عن هذه البدعة خلق كثير[٥]. وكذلك مجادلة أحمد بن حنبل للمعتزلة، ومجادلات ابن تيمية لأهل البدع.

٢ ـ الجدال المذموم:

هو الجدال الذي يكون غرضه تقرير الباطل بعد ظهور الحقِّ، وطلب المال

---

(١) تهذيب اللغة (٢٠٤/ ١٥).

(٢) الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري (ص١٥٨).

(٣) الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري (ص١٥٩).

(٤) أخرجه أبو داود، رقم (٢٥٠٤)، والنسائي، رقم (٣٠٩٦)، وصححه الألباني في صحيح أبي داود.

(٥) رواه النسائي في «السنن الكبرى» رقم (٨٥٧٥)، والحاكم (٢/ ١٦٤) واللفظ له، وصحح إسناده ابن تيمية في «منهاج السنة» (٨/ ٥٣٠)، وحسنه الوادعي في «الصحيح المسند» (٧١١).

والجاه، وقد جاءت الكثير من النصوص والآثار التي حذَّرت من هذا النوع من الجدال ونهت عنه، ومن هذه النصوص:

قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِى ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيْطَٰنٍ مَّرِيدٍ ﴿٣﴾﴾ [الحج: ٣].

وقوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِى ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَٰبٍ مُّنِيرٍ ﴿٨﴾﴾ [الحج: ٨].

وقوله سبحانه: ﴿مَا يُجَٰدِلُ فِىٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَلَا يَغْرُرْكَ تَقَلُّبُهُمْ فِى ٱلْبِلَٰدِ ﴿٤﴾﴾ [غافر: ٤].

وقال ﷺ: «**الْمِرَاءُ فِي الْقُرْآنِ كُفْرٌ**»[(١)].

وقال ابن عثيمين: (المجادلة والمناظرة نوعان:

النوع الأول: مجادلة مماراة: يماري بذلك السفهاء، ويجاري العلماء، ويريد أن ينتصر قوله؛ فهذه مذمومة.

النوع الثاني: مجادلة لإثبات الحق وإن كان عليه؛ فهذه محمودة مأمور بها)[(٢)].

وقال الكرماني: (الجدال: هو الخصام، ومنه قبيح وحسن وأحسن؛ فما كان للفرائض فهو أحسن، وما كان للمستحبات فهو حسن، وما كان لغير ذلك فهو قبيح)[(٣)].

فهذه الخصومات وهذا الجدل وهذا المِراء أمرٌ محدَث لا يُوجِد إلا الشك في القلوب ويبعِد عن الحق، ومهما حصل من نفع منه في بعض الأحيان فهو يسير، لكن شره وفير، وقد يقول هؤلاء: نحن نخاصم به أهل الباطل، الذي لا يؤمن بالقرآن والسنَّة، وهذه حجة باطلة، فهؤلاء لا الإسلام نصروا ولا الباطل كسروا، فالقرآن خاطب الكفار وخاطب المشركين وخاطب أهل الكتاب، خاطبهم بـ: قال الله وقال الرسول، وفيه من الحجج والبراهين ما يكفي لبيان الحق ودفع الباطل، ففي القرآن والسنَّة من الأدلة العقلية واليقينية ما يغني ويشفي، ولسنا بحاجة إلى فلسفةٍ ولا إلى علم كلام.

---

(١) أخرجه أبو داود، رقم (٤٦٠٣)، وأحمد، رقم (٧٩٨٩)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٦٦٨٧).

(٢) العلم (ص١٦٤).

(٣) فتح الباري لابن حجر (١١/ ٣١٤).

﴿١١﴾ «واعلم ـ رحمك الله ـ أن الكلام في الرَّبِّ مُحدَث، وهو بدعة وضلالة، ولا يتكلم في الرَّب إلا بما وصف به نفسه في القرآن، وما بيَّن رسول الله ﷺ لأصحابه، وهو ـ جل ثناؤه ـ واحد ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ ربُّنا أولٌ بلا متى، وآخِرٌ بلا منتهى، يعلم السر وأخفى، وهو على عرشه استوى، وعلمه بكل مكان، ولا يخلو من علمه مكان».

الشرح

بعد أن بيَّن المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ ما يتعلقُ بمصادرِ العقيدة، وأن الأمر في هذا مردُّه إلى كلامِ الله ﷻ وإلى سنَّة نبيه ﷺ وإلى فهمِ السلف الصالح من الصحابةِ والتابعين وتابعي التابعين، بدأ في أهمِّ وأكبرِ مسائل الاعتقاد، وهو الإيمانُ بالله ﷻ، فكما هو معلومٌ ومُقرَّر أنَّ أولَ أركانِ الإيمان هو الإيمانُ بالله ﷻ.

- ولا شك أن الإيمانَ بالله ﷻ أولُ أركانِ هذا الدين.
- وأنه هو الذي من أجله بعثَ الله ﷻ الرسل وأنزلَ الكتب.
- والإيمانُ بالله ﷻ هو توحيده، والتوحيد هو ما بعثَ الله ﷻ به الأنبياء، كما قال ﷻ: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦].
- ولا شك أن الإيمانَ بالله ﷻ هو حياةُ القلوب وهو مصدرُ سعادتها وفلاحها.

وأن أحدَ جوانبِ هذا الإيمان هو معرفةُ الله ﷻ، وثانيهما هو عبادةُ الله ﷻ.

ومعرفةُ الله ﷻ إنما تكونُ بطريقِ ما أخبرَ الله تعالى به من أسمائه وصفاته وأفعاله.

وعبادةُ الله ﷻ إنما تكونُ بطريقِ ما أمرَ به ﷻ في كتابه وعلى لسانِ رسوله ﷺ.

ومعلومٌ أن ذلك في القرآنِ والسنَّة وقد أُوضِحَ غاية البيان وغاية التوضيح، فقال العلماء عندَ قول النبي ﷺ أن «﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] **تَعدِلُ ثلث القرآن**»[1]، بأن هذا يعني أن ثلثَ النصوص هي في بيانِ أسماءِ الله وصفاته، فالقرآنُ

(١) أخرجه البخاري، رقم (٦٦٤٣)، ومسلم، رقم (٨١١).

مملوءٌ بالكلامِ عن أسماءِ الله وصفاته، فالقول الصحيح من أقوال أهل العلم أن هذه السورة كان لها هذا الفضل لأن القرآن أُنزل على ثلاثة أقسام: ثلث منها للأحكام، وثلث منها للوعد والوعيد، وثلث منها للأسماء والصفات، وهذه السورة جمعت الأسماء الصفات، هذا قول أبي العباس بن سريج واستحسنه شيخ الإسلام ابن تيمية»[1].

• وهذه المعرفة لأسماءِ الله وصفاته هي التي من خلالها يتعرفُ العبدُ إلى ربه ﷻ، ولو أن أحدًا سألَ نفسه سؤالًا وقال: هَبْ أن الله تعالى لم يتعرف إلينا بأسمائه وصفاته، فكيف وأنى لنا أن نعرفَ أنه غفورٌ رحيم، أو أنه توَّاب، أو أنه جواد، أو أنه كريم، وغير ذلك من أسمائه وصفاته ﷻ، فالله تعالى فتحَ لنا بابَ معرفته وهذه منةٌ عظمى علينا بأن تعرَّف إلينا ﷻ بأسمائه وصفاته.

• وهذه المعرفةُ على أساسها يتعبَّد العبدُ ربه ﷻ، فأنت لما علمتَ أنه توَّابٌ رحيم وغفورٌ وجوادٌ وكريم، دعوته وسألته وطلبته ورجوتَ مغفرته ﷻ، ورجوتَ رحمته ﷻ.

ولمَّا علمتَ أنه ﷻ عزيز، وأنه ﷻ قوي، وأنه ﷻ الجبار المتكبر خِفته ووقعَ في نفسك من خشيته ومن مخافته ومن الوجلِ من عذابه ﷻ، ولذلك عاشَ المؤمن ويعيش المؤمن بينَ الرجاءِ والخوف: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ﴾ [الإسراء: ٥٧]، فهكذا، يتعرَّف المؤمن إلى ربه ﷻ من خلالِ ما أخبرَ به الله تعالى من أسمائه وصفاته، فذاك البابُ الذي فتحه الله لنا ومنَّ علينا به ﷻ.

وجاءَ أعداءُ الله ﷻ يريدون أن يوصدوا ويغلقوا عليك هذا الباب فشكَّكُوك في أسماءِ الله وصفاته.

فجاءَ من أهلِ التعطيل:

• مَن أنكرَ جميعَ أسماء الله وصفاته.

• وجاءَ مَن أنكرَ جميعَ الصفات.

• وجاءَ مَن أنكرَ أكثرَ الصفات.

• وجاءَ مَن أنكرَ بعض الصفات.

---

(١) «مجموع الفتاوى» (١٧/ ١٠٣).

فهذا الذي يحذرُ منه المصنِّف هنا **بقوله**: «**واعلم ـ رحمك الله ـ أن الكلامَ في الربِّ تعالى محدَثٌ وهو بدعةٌ وضلالة**».

ويقصدُ هنا ما أحدثه الجهمية والمعتزلة والكُلَّابية والأشاعرة والماتريدية ومن وافقهم في بابِ أسماءِ الله وصفاته، فهؤلاءِ عطَّلوا تلكَ الأسماء وعطَّلوا تلك الصفات عن معانيها وعن ما دلت عليه.

- فجاءَ الفلاسفةُ كذلك وقالوا إن الله تعالى لا يوصف بإثبات.
- وجاءَ منهم مَن قال لا يوصفُ بإثباتٍ ولا بنفي، وبالغوا في إنكارهم لأسماءِ الله وصفاته.
- وجاء الجهميةُ فأنكروا جميعَ أسماءِ الله وصفاته، وقالوا: إن الله تعالى لا يسمَّى بشيء ولا يوصفُ بشيء.
- وجاءَ المعتزلة وأثبتوا الأسماءَ بدونِ معانيها وأنكروا جميعَ الصفات وعطَّلوها.
- وجاءَ الأشاعرة والماتريدية فأثبتوا سبعًا من الصفات وأنكروا باقي صفاتِ الله تعالى وأوَّلوها وعطَّلوها.

فبالتالي، حصلَ الفصلُ بين الأمةِ وبين معرفتها لله تعالى كما يجب وكما ينبغي؛ لأن كل اسم من أسماءِ الله تعالى له تعبُّدٌ مختصٌّ به، وكلُّ صفةٍ من صفاتِ الله تعالى لها تعبُّدٌ يختص بها[1].

فمَن أرادَ أن يعبدَ الله ﷻ فعليه أن يعلمَ أن مفتاحَ ذلك من خلالِ معرفةِ أسماءِ الله وصفاته، فهذه المعرفة هي حياةُ القلوب، هي غذاؤها، هي دواؤها، هي شفاؤها، ولذلك، فإنّ النبي ﷺ مما علَّمنا من الدعاء أنه قالَ: «**ما أصابَ عبدًا قط همٌّ ولا غمٌّ ولا حَزَن**»[2]، والهمُّ يأتي قبل المكروه، والغمُّ أثناء المكروه، والحزنُ بعدَ المكروه، فهذه أحوالٌ تعتري الناس جميعًا؛ إما أن نهتَّم لأمرٍ سيأتي؛ أو نغتمَّ لأمرٍ قد نزل؛ أو نحزن على أمرٍ قد مضى، فأعطانا الحبيبُ المصطفى ﷺ دواءً وشفاءً لهذا.

ثم قال: «**اللهُمَّ إِنِّي عَبْدُكَ، ابْنُ عَبْدِكَ، ابْنُ أَمَتِكَ، نَاصِيَتِي بِيَدِكَ، مَاضٍ فِيَّ حُكْمُكَ، عَدْلٌ فِيَّ قَضَاؤُكَ، أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ، سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ، أَوْ عَلَّمْتَهُ**

(١) مدارج السالكين (١/ ٤٢٠)، «بتصرف يسير».
(٢) أخرجه البخاري، رقم (٥٦٤١)، ومسلم، رقم (٢٥٧٣).

أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، أَوْ أَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ، أَوِ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ، أَنْ تَجْعَلَ الْقُرْآنَ رَبِيعَ قَلْبِي، وَنُورَ صَدْرِي، وَجِلَاءَ حُزْنِي، وَذَهَابَ هَمِّي، إِلَّا أَذْهَبَ اللهُ هَمَّهُ وَحُزْنَهُ، وَأَبْدَلَهُ مَكَانَهُ فَرَحًا»(١).

فإذًا، هذا السائلُ وهذا الداعي يدعو الله تعالى بأسمائه الحسنى، ويسألُ الله تعالى بأسمائه الحسنى، والله تعالى يقول: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠]، فالله ﷻ أنزلَ شيئًا من أسمائه ﷻ في كتابه وأمرنا أن ندعوه بها ﷻ، وهكذا علَّمنا النبي ﷺ دعاءَ الله تعالى بأسمائه الحسنى.

وأنت في ذكرك، في صلواتك وبعد صلواتك وقبلها، وفي أذكار نومك وغيرِ ذلك، تسبِّح الله تعالى وتذكره بأسمائه الحسنى، فلسانك رطبٌ بذكرِ الله ﷻ، هذه الأسماء، الله تعالى وصفَ بأنها حسنى؛ وحسنى تأنيث «**أفعل**» التفضيل: فُعلى؛ بمعنى أن أسماءَ الله تعالى أحسنُ الأسماء وأكملها وأتمُّها معنى.

فالله تعالى اختارَ لنفسه وسمّى نفسه بأحسنِ الأسماء وبأكملها وأتمِّها، اختارها لنفسه ﷻ وهو ﷻ أعلم بنفسه وما يستحقه في ذاته ﷻ، وهكذا في شأنِ صفاته ﷻ، فالله تعالى وصفَ نفسه بصفاتٍ عديدة، فقالَ مثلًا:

﴿وَرَبُّكَ ٱلْغَفُورُ ذُو ٱلرَّحْمَةِ﴾ [الكهف: ٥٨]: فوصفَ نفسه بأنه ذو رحمة ﷻ.

﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ﴾ [الرعد: ٦]: فأثبتَ لنفسه المغفرة.

﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥]: أثبتَ لنفسه استواءً.

وهكذا في سنَّة النبي ﷺ: «**ينزلُ ربنا إلى السماءِ الدنيا**»(٢): أثبتَ لنفسه صفةَ النزول.

وهكذا في سائرِ صفاته ﷻ، وأخبركَ ﷻ أن هذه الصفات عُلَى، قال ﷻ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النحل: ٦٠]؛ أي: الوصفُ الأعلى، وقال تعالى: ﴿وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [الروم: ٢٧].

فالله ﷻ في كلِ ما وصفَ به نفسه يجبُ أن نعتقدَ الاعتقادَ الجازم أن لله تعالى في تلك الصفةِ أكمَلُ ما يكونُ من الصفات؛ أي أنه له الأكملية التي ليس هناك مَن يساويها، فضلًا عن أن يكونَ أعلى منها.

---

(١) أخرجه أحمد، رقم (٣٧١٢)، صححه الشيخ الالباني في السلسلة الصحيحة، رقم (١٩٩).

(٢) أخرجه البخاري، رقم (١١٤٥)، ومسلم، رقم (٧٥٨).

فإذًا «أفعل التفضيل» تعني أنه ﷻ هو الأعلى، الأعلى في صفاته، والأعلى في كماله، والأعلى في ذاته ﷻ، بهذا الأدب أدَّبنا الله ﷻ بالنظرِ إلى أسمائه وصفاته ﷻ؛ أن ننظرَ إليها على أنها أكملُ ما يكونُ في الاسمية والوصف، فهو ﷻ لم نرَه ولن نراه في هذه الحياةِ الدنيا.

وكما قالَ النبي ﷺ في حديثِ الدجَّال: «**تَعَلَّمُوا أَنَّهُ لَنْ يَرَى أَحَدٌ مِنْكُمْ رَبَّهُ ﷻ حَتَّى يَمُوتَ**»(١)، هكذا نصُّ الحديث، فلا سبيلَ لرؤيةِ الله ﷻ في هذه الحياةِ الدنيا، والله تعالى كما قالَ عن نفسه: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾ [الإخلاص: ٣ ـ ٤].

وقال تعالى: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ﴾ [النحل: ٧٤].

وقال تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ۝٦٥﴾ [مريم: ٦٥].

فليسَ له مثيل، وليسَ له نظير، وليس له ند، وليس له كفو ﷻ، فليس هناك مَن يماثله حتى نقيسه عليه، فما بقيَ بعدَ هذا إلا ما أخبرَ الله تعالى به في كتابه أو على لسانِ رسوله ﷺ من أسمائه وصفاته.

وقال المصنف: «ولا يتكلم في الرب إلا بما وصف به نفسه في القرآن، وما بيَّن رسول الله ﷺ لأصحابه»، فإذًا، لا نسمِّي الله تعالى ولا نصفه إلا بما سمَّى به نفسه في كتابه وعلى لسانِ رسوله ﷺ، فهو ﷻ، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝١١﴾ [الشورى: ١١].

• فهنا أُسُس ثلاث لا بد من الأخذِ بها:

الأساس الأول: أن نؤمنَ بجميعِ ما ورد؛ لا نزيدُ عليه ولا ننقصُ منه:

فما أخبرَ الله تعالى به ﷻ عن نفسه من أسمائه وصفاته فنحن نسمِّيه به ﷻ ونَصِفه به ﷻ، وما نفاه عن نفسه لأن في ضمنِ ما أخبر هناك النفي، فقال تعالى: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَىِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان: ٥٨]، فنفى عن نفسه الموت.

وقال: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

وقال: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ۝٤٩﴾ [الكهف: ٤٩].

وقال: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ۝٦٤﴾ [مريم: ٦٤].

وهكذا، فما نفاه عن نفسه ننفيه، ونثبتُ كمالَ ضدِّه لله ﷻ، فإذا نفى عن نفسه الظلم، فهذا دليلٌ على كمالِ عدله، وإذا نفى عن نفسه الموت فذاك دليلٌ على كمالِ حياته.

---

(١) أخرجه مسلم، رقم (٢٩٣١).

فهكذا كلُّ ما وردَ في كلام الله ورسوله إثباتًا أثبتناه ونفيًا نفيناه عن الله ﷻ وأثبتنا كمالَ ضدّه، هذا الأساسُ الأول.

الأساس الثاني: أن الذي سمَّى به نفسه ﷻ ووصفَ به نفسه ﷻ هو أكملُ ما يكونُ في الاسميةِ والوصف:

بمعنى أن الله تعالى لا يماثله أحدٌ من خلقه في ذلك، فإن كان المخلوقُ يسمع والخالقُ يسمع لكن سمع الخالق ليس كسمعِ المخلوق.

وإن كان الخالقُ حي والمخلوقُ حي، فالله تعالى قد قال: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَيِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان: ٥٨].

وقال في شأنِ المخلوق: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾ [يونس: ٣١]، فليسَ الحيُ؛ كالحي لأن الله تعالى يقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

فإذا نظرت إلى حياة المخلوق؛ حياةٌ سُبقَت بالعدم ويلحقها الموت ويعتريها من الأسقامِ والأمراضِ والأوجاعِ والآفات ما تليقُ بحياةِ هذا المخلوق.

أما إن سألت عن حياةِ الله ﷻ فهي لم تُسبَق بعدم ولا يلحقُها الفناءُ والزوال، ولا يعتريها أي نقصٍ من النقصِ في أي وجهٍ من الوجوه، فهي الحياةُ الكاملة، وهي الحياةُ الدائمة، وهي الحياةُ المستلزِمة لجميعِ أنواعِ الكمالِ اللائق به ﷻ.

فيجب أن تتأدبَ بهذا الأدب وأن تعتقدَ الاعتقادَ الجازم وتوقن أن الله تعالى ليس كمثله شيء؛ لا في سمعه، ولا في بصره، ولا في علوِّه، ولا في استوائه، ولا في حياته، ولا في قدرته، ولا في علمه، ولا في جوده، ولا في كرمه، فهو ﷻ كما أخبرَ عن نفسه فقال:

﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾.

وقال: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ﴿٦٥﴾﴾ [مريم].

وقال: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ﴾ [النحل: ٧٤].

كل هذا مثبتٌ وواردٌ في كلامِ الله ﷻ وكلامِ رسوله ﷺ.

الأساسُ الثالث: ألا نخوضَ في كيفيةِ ذلك:

لا نتدخل في الكيفيات، لا نتكلم في الكيف، كيف استوى؟ كيف نزل؟ كيف سمعه؟ كيف بصره؟ هذا أمرٌ لا سبيلَ إليه ولا طريقَ عليه، فالله تعالى لم يخبرنا بكيفيةِ صفاته، ولم يتعبَّدنا ولم يأمرنا ولم يكلفنا أن نبحثَ في كيفيةِ صفاته، لذلك،

ذاك السائل الذي جاءَ إلى الإمام مالك، وقال: «يا أبا عبد الله، ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾؛ كيف استوى؟»، هذا سؤال السائل، فما كان من الإمامِ مالك إلا أن غضب وعلاه الرُّحَضاء؛ أي: العرق؛ تصبَّب عرقًا، وقال: «الاستواءُ معلوم، والكيفُ مجهول، والإيمانُ به واجب، والسؤالُ عنه بدعة، وما أراك إلا رجلَ سوء»، فأُخرج به عن مجلسه[1].

فالاستواءُ معلوم: لأن الله أخبرنا أنه استوى على عرشه في سبعِ آياتٍ، أخبر الله تعالى أنه استوى على عرشه في ستٍّ منها: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]، وفي السابعة ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥]، أخبرَ عن ذلك، وجاءَ في كتابه ﷻ وجاءَ في سنّة نبيه ﷺ، فهو معلوم.

والكيفُ مجهول: أي لا يقال كيف استوى؟ لأن الله تعالى ما أخبرنا بذلك وما تعبَّدنا بذلك وما طالبنا بذلك، فأمرٌ ما أخبرك الله تعالى به وما تعبَّدَك به ليس لك أن تسألَ عنه، ولذلك يؤدِّبك الله تعالى يؤدِّبك فيقول: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦].

والسؤال عنه بدعة: لأنه أمرٌ لا علمَ لك به، لا سبيلَ لك إليه، قال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا ۝١١٠﴾ [طه: ١١٠]، فلما أخفى الله عنك أقربَ الأشياءِ إليك وهي روحك التي بين جنبيك، فليس لك إلى كُنهها ولا إلى كيفيتها سبيل، فأنت أعجز وأحقر من أن تبحثَ في كيفية صفاتِ الله ﷻ.

فإذًا، آمِن بما ورد واعتقد أن لله في ذلك أكمل الوصف، وأن الله لا يماثله في ذلك أحدٌ من خلقه، وكذا، لا تخُضْ في شأنِ الكيفية، والإيمانُ بالاستواءِ واجب والسؤالُ عنه بدعة.

فإذًا، هذه الآيةُ الكريمة: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝١١﴾ [الشورى: ١١] تضمَّنت الإثبات والتنزيه:

- الإثبات في قوله: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝١١﴾ [الشورى: ١١].
- والتنزيه في قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ﴾ [الشورى: ١١].

---

(١) أخرجه الدارمي في الرد على الجهمية (٦٦/ ١٠٤)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٢/ ٢٣٧) والبيهقي في الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث (١/ ١١٦)، وابن عبد البر في التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١/ ١٦٢).

* أقسام الناس في هذا الباب:

انقسم الناس في هذا الباب إلى أهل سنة ومخالفين.

والذين خالفوا الحقَّ في هذا:

إما معطِّلة: أنكروا وعطَّلوا جميعَ أسماءِ الله وصفاته أو بعضها.

أو مشبِّهة: خاضوا في شأنِ كيفياتِ تلك الصفات وقالوا: له يدٌ كيدي، واستواءٌ كاستوائي، وسمعٌ كسمعي، فأولئك المشبِّهة هم الطرف الثاني الذين حادوا عن طريقِ الحق؛ الذين خاضوا في كيفيةِ صفاتِ الله ﷻ.

أما أهلُ الحق:

- فآمنوا بما ورد.
- واعتقدوا أن الله تعالى لا يماثله في ذلك أحدٌ من خلقه.
- وكَفُّوا ألسنتهم، وكَفُّوا عقولهم عن الخوضِ في كيفياتِ تلك الصفات؛ لأن هذا لا سبيلَ إليه ولا طريقَ إليه في هذا.

فإذًا، هذا ما أرادَ أن يقرره المصنِّف في قوله: «**ولا يُتكلَّم في الربِّ إلا بما وصفَ به نفسه في القرآن وما بيَّن رسول الله ﷺ لأصحابه، فهو جلَّ ثناؤه واحدٌ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾**».

ثم **قال**: «**ربنا أولٌ بلا متى وآخرٌ بلا منتهى**»، وهذا هو قول الله ﷻ: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾ [الحديد: ٣]، وكما جاءَ تفسيرُ ذلك في قول النبي ﷺ: «**اللَّهُمَّ أَنْتَ الْأَوَّلُ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الْآخِرُ فَلَيْسَ بَعْدَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الظَّاهِرُ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الْبَاطِنُ فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ**»[1]، فالله ﷻ هو خالقُ كل شيء وهذه الموجودات هو الذي أوجدها. فهو الأول ﷻ، ثم إن الله ﷻ كتبَ الفناءَ على ما كتب من خلقه، فهو مآلُ هذه الأشياء ومرجعها، ومردُّها إلى الله ﷻ.

وقول المصنف: «**يعلم السر وأخفى**».

فالله ﷻ يعلمُ خائنة الأعينِ وما تخفي الصدور، والله ﷻ لا يخفى عليه شيء في الأرضِ ولا في السماء، فعلمه ﷻ محيطٌ بكل شيء، ولذلك، على الإنسانِ أن يعلم أن الله ﷻ لا يخفى عليه خافية، حتى ما تكنُّه صدورنا وما يجولُ في خواطرنا، فالله ﷻ يعلمه ومطَّلعٌ عليه.

---

(١) أخرجه مسلم، رقم (٢٧١٣).

فلذلك هنا، أليس من وقفةٍ مع النفس! الإنسان يقف فيها حياءً وخشيةً وخوفًا وهيبةً ورهبةً من الذي يعلمُ خائنة الأعين وما تخفي الصدور.

فبالله، كيف يكون في قلبك حقد، أو حسد، أو ضغينة، أو إضمارُ سوء، أو نيةُ شر؛ وأنت تعلم وتؤمن وتوقن أن الله تعالى يعلم ما أنت عليه ويعلمُ ما يكونُ من حالك من هذا الأمرِ أو ذاك.

فلماذا لا يطهِّر الإنسان قلبه من الخيانة، ومن الغل، ومن الحقد، ومن الحسد، ومن الرياء، ومن غيرِ ذلك من أمراض القلوب لكي يلقى ربه ﷻ كما أخبرَ ﷻ حيث قال: ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ﴿٨٨﴾ إِلَّا مَنْ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴿٨٩﴾﴾ [الشعراء: ٨٨، ٨٩]، أي: سليم من الشرك، سليم من الرياء، سليم من النفاق، سليم من الغل ومن الحسد ومن الحقد؟ فما علينا إلاَّ أن نطهِّر قلوبنا، ونتذكّرَ أننا أمامَ ربٍّ يعلمُ السرَّ وأخفى، يعلمُ خائنة الأعينِ وما تخفي الصدور.

وقول المصنف: «وهو على عرشه استوى، وعلمه بكل مكان، ولا يخلو من علمه مكان».

فهو ﷻ علمه محيطٌ بكل شيء، ومع ذلك هو في أعلى مقام ﷻ، فوق عرشه ﷻ كما أخبر فهو ﷻ عالٍ على خلقه مستوٍ على عرشه كما أخبرَ بذلك ﷻ، فقال: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴿٥﴾﴾ [طه: ٥].

والعرشُ كما جاءَ في النصوصِ والأخبار هو سقف الجنة، «**فَإِذَا سَأَلْتُمُ اللهَ فَسَلُوهُ الفِرْدَوْسَ، فَإِنَّهُ أَوْسَطُ الجَنَّةِ، وَأَعْلَى الجَنَّةِ، وَفَوْقَهُ عَرْشُ الرَّحْمَنِ، وَمِنْهُ تَفَجَّرُ أَنْهَارُ الجَنَّةِ**»[(١)]، فالفردوس أعلى مقامات الجنة، وسقف هذا الفردوس عرشه ﷻ، والله ﷻ استوى على عرشه استواءً يليقُ بجلاله، وهذا العرش من العظمةِ حتى أنه في الدعاء كما جاء: «**زنةَ عرشك ومدادَ كلماتك**»[(٢)].

فزنةُ العرش كان مما ذكره النبي ﷺ في دعائه عندما سبَّح الله ﷻ وعندما مجَّد الله ﷻ، فهذا العرش أثقلُ مخلوقاتِ الله تعالى وأكبرُ مخلوقاتِ الله ﷻ، وجاءَ ذكره في القرآن في واحدٍ وعشرين موضعًا، فهو أعظم مخلوقات الله ﷻ وأثقلها وزنًا، وهناك ملائكة تحمله ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَٰنِيَةٌ ﴿١٧﴾﴾ [الحاقة: ١٧]، فهو محمولٌ وموجودٌ وثابتٌ بنصِّ القرآنِ وبنصِّ السنَّة.

فنحن نؤمنُ بأن الله تعالى يعلمُ السرَّ وأخفى، ونؤمنُ بعلوِّه واستوائه على عرشه

(١) أخرجه البخاري (٧٤٢٣). (٢) أخرجه مسلم، رقم (٢٧٢٦).

كما أخبرَ بذلك، وعلمه بكل مكان، فهو ﷻ مع خلقه، يعلمُ ما هم عليه، فهذه المعيَّة معيَّة العلم كما جاءت بها النصوص؛ لأن المعيَّة على قسمين:

معيَّةٌ عامة، ومعيَّةٌ خاصة.

• **فالمعية العامة:**

هي المذكورة في قوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا۟﴾ [المجادلة: ٧]، فهذه المعيَّة العامة.

وجاءت في آيتين؛ في المجادلة وفي الحديد، هذه المعيَّة تسمَّى المعيَّة العامة؛ بمعنى أن الله تعالى مع خلقه جميعًا يعلمُ ما هم عليه، وهي المعيَّةُ العلمية، وثم من لوازمها الإحاطة وتدبيرُ هذا الكون وتصريفُ هذا الكون، فهذه تسمَّى معيَّة عامة.

• **أما المعيَّةُ الخاصة:**

فهي معيَّته لأهل الإيمان ﴿ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠]، وقول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٥٣﴾﴾ [البقرة: ١٥٣]، ﴿أَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿١٩٤﴾﴾ [البقرة: ١٩٤]، فهذه معيَّةُ النصرة والتأييد[1]، فالله يمتَّنُ ويختصُّ عباده من أهل الإيمان بأنه ينصرهم ويؤيدهم: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا۟ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ ﴿١٢٨﴾﴾ [النحل: ١٢٨]، فهذه معيَّةُ النصرة والتأييد كما جاء ذكرها في النصوص.

فلا يخلُو من علمه ﷻ مكان، فهو ﷻ يعلم ما في هذا الكون، كما قال تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤]، فهو ﷻ بعلوِّه واستوائه على عرشه يعلمُ ما يكون في هذا الكون.

وهنا وقفة حبذَا لو يتأملها المسلم، وهي أن المخلوق ينظر إلى الكون بمقياسه هو؛ وهذا أمر نسبي، لو قيل له: ماذا تقول عن هذا المسجد؟ فسيقول: إنه مسجد كبير؛ لأنه قاسه بحجمه هو، ويقول عن الإناء: إناء صغير؛ فقاسه بالنسبة له، وإذا نظر إلى هذه الكرة الأرضية، كم سيرى من كبرِ حجمها؟ وإذا نظر إلى هذه الأفلاك وهذه السماوات، كم هي بالنسبةِ له في كبرِ الحجم؟

---

(١) انظر: العقيدة الواسطية لابن تيمية (٧١).

لكن، لو تأمل الأثر الوارد عن ابن عباس: (ما السموات السبع والأرضون السبع في الكرسي إلا كحلقةٍ ملقاةٍ بأرضٍ فلاة)، حلقة؛ أي: حديدة، وفلاة؛ يعني: صحراء، فتخيل حجم الحلقة في صحراء، هذه نسبة السماوات والأرض إلى الكرسي.

ثم عقد مقارنة بين الكرسي والعرش، فقال: «**وما الكرسي بالنسبةِ إلى العرش إلا كحلقةٍ ملقاةٍ بأرضٍ فلاة**»[1]، إذًا، كيف يكون حجم هذا الكون إلى بعض خلق الله ﷻ؛ إلى كرسيِّه؟ وكيف يكون حجم هذا الكرسيّ إلى عرشه ﷻ؟ فاختلفت النظرة أم لا؟

ومثلًا، قول الله تعالى: ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ فِى يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ ۝٤﴾ [المعارج: ٤]، فهذا اليوم الذي فيه العروج مقداره خمسين ألف سنة، فيتخيل الإنسان حجم هذا الكون ليعلمَ عِظَم ملكه ﷻ، فإذا كان هذا بعضُ خلقه فكيف بالنسبةِ إلى العليّ الكبير.

فيأتي بعضُ الناس جهلًا، ويقول: إن الله بذاته بيننا؛ والله، إن هذا لمن أقبح الجهل!

فما حجم هذا الكون الذي تتحدث عنه بالنسبةِ إلى شيءٍ من خلقِ الله فما بالك بالله ﷻ، فهذا تجده في كلام الله ﷻ: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزُّمر: ٦٧]، فإذًا، هذا الكون وهذا الخلق ليس بمقياسك أنت حتى تقول إن الله معنا بذاته في كل مكان، فهذا الكون الذي بسماواته وأجرامه وأراضيه إلى غيرِ ذلك ليس عند بعض خلق الله إلا كلا شيء.

فمن هنا، علينا أن نتأدَّب بما أدَّبنا الله تعالى به من خلالِ تلك النصوص، فإذًا، نقولُ أن الله ﷻ عالٍ على خلقه مستوٍ على عرشه، وهو ﷻ علمه في كل مكان، يعلمُ كل شيءٍ ﷻ، والمعيَّةُ التي وردت بها النصوص واضحةٌ جليَّةٌ بأنها معيَّة العلم، هكذا فسَّرها الصحابة وهكذا فسَّرها التابعون، وهكذا فسَّرها السلفُ الصالح في هذا الشيء.

ومَن قال: إن الله بذاته في كل مكان فهذا قد أخطأ أقبحَ الخطأ، وليس له في

---

(١) انظر: العرش وما روي فيه لابن أبي شيبة برقم (٥٨)، والسلسلة الصحيحة للشيخ الألباني (١/ ٢٢٣). وقد روي عن ابن عباس كما في السنة لعبد الله بن أحمد (٢/ ٤٧٦): «**مَا السَّمَاوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرَضُونَ السَّبْعُ وَمَا فِيهِمَا فِي يَدِ اللهِ ﷻ إِلَّا كَخَرْدَلَةٍ فِي يَدِ أَحَدِكُمْ**».

ذلك متمسَّك؛ لا من كلامِ الله، ولا من كلام رسوله ﷺ، ولا من تفسيرِ السلف الصالح، فكلامُ السلف الصالح مجموعٌ وواردٌ وثابت، حيث فسَّروا المعيَّة في هذه الآيات بأنها معيَّةُ العلم(١).

لذلك، فالله تعالى ـ لما تتأمل في الآية ـ افتتحها بالعلم وختمها بالعلم ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۖ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟ ۖ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا۟﴾ [المجادلة: ٧]، فالكلام كله في السياق عن العلم، ثم ختمها بـ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿٧﴾﴾ فبدأها بالعلم وختمها بالعلم، فالسياقُ كله يتحدثُ عن علم الله ﷻ، لا يتحدث عن أن ذاته ﷻ في كل مكان.

فلذلك، **قال المصنف: «وعلمه بكل مكان ولا يخلُو من علمه مكان»**.

(١) لي رسالة في هذا الموضوع بعنوان (الآثار المروية في صفة المعية) فليرجع إليه لمن أراد الاستزادة.

قال المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿١٢﴾ «ولا يقول في صفات الرَّب: كيف؟ ولم؟ إلا شاك في الله».

الشرح

لا تقل كيف؟ ولا لم؟ فالله ﷻ أعلم بنفسه: ﴿قُلْ ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٤٠].

أفيُعقل أن الذي ينزِّهُ نفسه عن النقص أن يصفَ نفسه بالنقص؟ ألم ينزِّه نفسه عن الموت، والظلم، والتعب، واللغوب، والنسيان؟

فلو كان الاستواء نقص، كيف ينزِّه نفسه عن النقص ويصفُ نفسه بالنقص، ألم يقل: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟﴾ [المائدة: ٦٤]؟ لعنَ اليهود وذمَّهم لأنهم وصفوه بالنقص، فلو كان إثباتُ اليدين له ﷻ نقص فكيف يذم اليهود ويصف نفسه بالنقص؟

ولكن، ما هذا إلا لأن أولئك الذين أنكروا صفاتِ الله ﷻ لم يتأدَّبوا بكلامِ الله ﷻ وكلامِ رسوله ﷺ، فبالتالي، حكموا على تلك النصوص بأنها نقصٌ في حق الله تعالى، وحاشا أن تكون نقصًا في حق الله ﷻ.

ثم نحن لا نخوضُ في الكيفية، فليس لمؤمنٍ ولا لمسلم أن يخوضَ في كيفيةِ صفات الله تعالى، ولا كيفية نزوله، ولا كيفية استوائه، ولا كيفية علوِّه، ولا كيفية يديه، ولا كيفية وجهه، ولا كيفيةِ سمعه، ولا كيفية بصره، ولا كيفية علمه، كل ذلك لا سبيلَ إليه.

ولذلك، لأن الله تعالى ما أخبرنا وما تعبَّدَنا بكيفية ذلك؛ بل وضعَ لنا قيودًا وحدودًا، فقال ﷻ: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴿٣٦﴾﴾ [الإسراء: ٣٦]، فإذًا، ليسَ لك أن تخوض، لا بفكرك ولا بلسانك في حق جانب الله ﷻ، فلا نخوضُ في الكيفية ولا نزعُم كما زعمَ مَن زعم من المشبِّهة أو حتى المتصوِّفة الذين خاضوا في هذا الباب، وزعم مَن زعم منهم أن الله على كيفيةِ كذا، أو قال: إن له يدًا كيدي.

ولا أولئك المتصوِّفة الذين تجاسروا على الله ﷻ وادَّعى مَن ادَّعى منهم أن

الحجابَ كُشف له، وأنه يلتقي بالله ﷻ بدونِ واسطة، وأنه يذهب إلى الحضرة الإلهية ويعودُ من الحضرة الإلهية، وكل ذلك من الكذب البيِّن الواضح الذي تردُّه النصوص وتبطله، فلا سبيلَ إلى رؤيةِ الله ﷻ في هذه الدنيا.

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿١٣﴾ «والقرآن كلام الله وتنزيله ونوره، ليس بمخلوق؛ لأن القرآن من الله، وما كان من الله فليس بمخلوق، وهكذا قال مالك بن أنس وأحمد بن حنبل والفقهاء قبلهما وبعدهما، والمراء فيه كفر».

الشرح

قوله: «والقرآن كلامُ الله تنزيله ونوره»؛ أي: نؤمنُ بأن القرآن كلامُ الله ﷻ، منه بدأ وإليه يعود، وأن هذا كلام الله بحرفٍ وصوتٍ مسموعين، وأن الله ﷻ أسمعه جبريل، وجبريل أبلغه محمد ﷺ، وأن الكلام هو كلام الله ﷻ.

وجاءَ أهلُ الباطل فأنكروا وقالوا: إن كلامَ الله مخلوق، وجاءَ مَن قال: إن القرآن حكاية عن كلامِ الله، أو عبارة عن كلامِ الله، وزعم مَن زعم أن الله تعالى لم يتكلم بهذا القرآن.

ونصوصُ القرآن واضحة بأنه كلامه ﷻ: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، فهذا الكلام كلامه ﷻ، منه بدأ، تكلم به حقيقةً، ونثبتُ صفة الكلام لله ﷻ كما أثبتها لنفسه وكما أثبتها له رسوله ﷺ، وأن الله ﷻ لكلامه صوت كما جاءَ في النصوص، وأنه بحرف وصوت مسموعين، وأنه ﷻ يتكلم بما شاء متى شاء كيف شاء ﷻ، وأن القرآن كلامُ الله تعالى غيرُ مخلوق.

وهذه مسألة من كبريات مسائلِ باب الصفات؛ فأكبرُ مسألتين في باب الأسماء والصفات ركَّز عليها أعداءُ الإسلام تركيزًا شديدًا:

- مسألةُ العلو.
- ومسألةُ الكلام.

لأنهم إذا أبطلوا كونَ القرآن كلام الله أبطلوا حقيقةَ الوحي، وإذا أبطلوا علوَّ الله تعالى أبطلوا وجوده، فهذه غايتهم وهدفهم الذي يريدون أن يصلوا إليه.

لأن أعظم ركيزتين لدى الفلاسفة هما:

١ ـ أن العلمَ مصدره الإنسان.

٢ ـ وأن المعلومات والعلوم محصورةٌ في المحسوس المشاهَد.

فلذلك، وقفوا وقفةً خبيثة، وهجموا هجمةً شرسة ضد هاتين الصفتين، فإذا كنا نقول: إنهم يزعمون أن العلوم مصدرها الإنسان، ونحن نقول: إن العلم الشرعي مصدره الوحي، فلمَّا هؤلاء يلغونَ أن الله تكلم حقيقة، ويشكِّكُون في أن هناك وحي، وقالوا: هذه عبارة محمد؛ أو عبارة جبريل، وأن الله ما تكلم حقيقة.

لأنهم إذا أسقطوا الوحي وقطعوا عليك طريق الوحي فسيتساوى قولُ محمد مع قولِ أي بشرٍ من الناس.

فتسلَّط أعداءُ الله على باب الصفات من أجلِ أن يشكِّكُوا في كلامِ الله وأن يشكِّكُوا في وجودِ الله، وذلك بإنكارهم بأن يكون القرآن كلامَ الله حقيقة، وإنكارهم لعلو الله ﷻ.

فوقفَ أهلُ السنَّة موقفًا عظيمًا صلبًا، حتى إنه كما هو معلوم في زمن فتنةَ القولِ بخلقِ القرآن، فقام المأمون وهو كان من المعتزلة ويتبنَّى قول المعتزلة، فعذَّب مَن عذَّب من العلماء وفصَلَهم عن وظائفهم وسجنهم وقام بتعذيبهم لأجلِ أن يرفعَ هذا الشعار؛ أن القرآنَ مخلوق وأنه ليس كلامَ الله حقيقة.

فيجب أن نؤمن بأن القرآنَ كلامُ الله وتنزيله، ليسَ بمخلوق؛ لأن القرآنَ من الله، وما كان من الله فليس بمخلوق[1]، لذلك، لا يجوز كما نسمع من بعض الناس أن يقول: ورب المصحف، وهذا يقع فيه جهلة الناس، القرآن ليس مربوب، إنما القرآن كلام الله ﷻ وكلامه منه، وما كان منه فهو ليس بمخلوق، فمن قال: ورب المصحف فهذا على عقيدةٍ باطلة، فإن كان جاهلًا عُلِّم، وإن كان مخالفًا أُقيمت عليه الحجة[2].

---

(١) ألف شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله كتابًا يُعرف باسم: «التسعينية» بيّن فيه بطلان هذا القول من تسعين وجهًا.

(٢) روى الخطيب البغدادي في: «تاريخ بغداد» (٧/ ٣٤٢) رقم (٢٨٤٦) من طريق عكرمة قال: «شَهِدت ابن عباس صَلّى على جنازة رجل مِن الأنصار، فلما سُوّي في اللحد وحُثي التراب عليه، قام رجل منهم فقال: اللّهم رب القرآن ارحمه، اللّهم رب القرآن أوسِع عليه مَدَاخِله، فالتفت إليه ابن عباس مُغْضَبًا فقال: يا عبد الله أما تتقي الله؟ يا عبد الله أما تتقي الله؟ أما علمت أن القرآن منه؟ قال: فرأيت الرجل نَكّس رأسه ومضى استحياء مما قال له ابن عباس، كأنه أتى على كبيرة».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وعن عكرمة قال: كان ابن عباس في جنازة، فلما وُضع الميت في لحده قام رجل فقال: اللّهم رب القرآن اغفر له، فوثب إليه ابن عباس فقال له: مَه! القرآن منه. وفي رواية: القرآن كلام الله، وليس بِمَرْبُوب، منه خرج، وإليه يعود». الفتاوى الكبرى (٦/ ٤٠١).

قول المصنف: «هكذا قال الأئمة مالكُ بن أنس وأحمد بن حنبل والفقهاء قبلهما وبعدهما، والمِراءُ فيه كفر»؛ أي: أن التماري في هذه المسائل أو المِراء في القرآن والمجادلة في هذا الأمر هذا عدَّه العلماء من الكفر.

وقيل لِأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَل رَحِمَهُ اللَّهُ: «إِنَّ النَّاسَ قَدْ وَقَعُوا فِي أَمْرِ الْقُرْآنِ، فَكَيْفَ أَقُولُ؟ قَالَ: أَلَيْسَ أَنْتَ مَخْلُوقًا؟ قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: فَكَلَامُكَ مِنْكَ مَخْلُوقٌ. قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: أَوَلَيْسَ الْقُرْآنُ مِنْ كَلَامِ اللهِ؟ قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: وَكَلَامُ اللهِ مِنَ اللهِ؟ قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: فَيَكُونُ مِنَ اللهِ شَيْءٌ مَخْلُوقٌ؟»[1].

(١) مجموع فتاوى (١٢/ ٢٣٢).

﴿١٤﴾ «والإيمان بالرؤية يوم القيامة، يرون الله بأبصار رؤوسهم، وهو يحاسبهم بلا حجاب ولا ترجمان».

الشرح

من عقيدة أهل السنة والجماعة أنهم يؤمنون بأن أهلَ الإيمان يرون ربهم يومَ القيامة كما وردت الأدلة بذلك.

فمن القرآن:

• قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]، فقد فُسِّرت الحسنى بالجنة والزيادة بالنظر إلى وجه الله الكريم، قال القرطبي: (وقد ورد هذا عن أبي بكر الصديق وعلي بن أبي طالب في رواية، وحذيفة وعبادة بن الصامت وكعب بن عجرة وأبي موسى وصهيب وابن عباس في رواية، وهو قول جماعة من التابعين، وهو الصحيح في الباب.

وروى مسلم في صحيحه عن صهيب عن النبي ﷺ قال: «**إذا دخل أهل الجنة الجنة قال الله تبارك وتعالى تريدون شيئًا أزيدكم؟ فيقولون: ألم تبيِّض وجوهنا؟! ألم تدخلنا الجنة وتُنجِنا من النار؟!**» قال: «**فيكشف الحجاب، فما أُعطوا شيئًا أحب إليهم من النظر إلى ربهم** ﷻ». وفي رواية: ثم تلا: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾[(١)][(٢)].

• قوله تعالى: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴿٣٥﴾﴾: ﴿لَهُم مَّا يَشَاءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴿٣٥﴾﴾ [ق: ٣٥]، فقد فسِّر المزيد في هذه الآية بأنه النظر إلى الله تعالى كالآية السابقة، قال ابن كثير: (إن المزيد الذي يتفضل الله به على عباده فوق ما يشاءون هو ظهوره تعالى لهم)[(٣)]. وبهذا فسر الآية ابن جرير الطبري والقرطبي وغيرهما ودلالتها عن الرؤية كالآية السابقة.

• قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣]، ووجه الاستدلال بالآية على الجواز ما نقل أن ﴿نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾؛ أي: رائية رؤية بصرية يوم القيامة كما قال أهل السنة والجماعة.

---

(١) أخرجه مسلم، رقم (١٨١).
(٢) تفسير القرطبي (٨/ ٣٣٠).
(٣) تفسير ابن كثير (٦/ ٤٠٨).

قال أبو الحسن الأشعري: «قال الله ﷻ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢﴾ [القيامة: ٢٢]؛ يعني: مشرقة، ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ۝٢٣﴾ [القيامة: ٢٣]؛ يعني: رائية، ولا يجوز أن يكون بمعنى نظر التفكر والاعتبار لأن الآخرة ليست بدار الاعتبار، ولا يجوز أن يكون عني نظر الانتظار؛ لأن النظر إذا ذكر مع ذكر الوجه فمعناه نظر العينين اللتين في الوجه»[(١)].

من السنة:

أخبرَ بذلك النبي: «**إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ، كَمَا تَرَوْنَ هَذَا القَمَرَ، لَا تُضَامُّونَ فِي رُؤْيَتِهِ**»[(٢)].

وعن جرير بن عبد الله، قال: قال النبي ﷺ: «**إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ عِيَانًا**»[(٣)].

قال ابن القيم: (وأما الأحاديث عن النبي ﷺ وأصحابه الدالة على الرؤية فمتواترة، رواها عنه أبو بكر الصديق، وأبو هريرة، وأبو سعيد الخدري، وجرير بن عبد الله البجلي، وصهيب بن سنان الرومي، وعبد الله بن مسعود الهذلي، وعلي بن أبي طالب، وأبو موسى الأشعري، وعدي بن حاتم الطائي، وأنس بن مالك الأنصاري، وبريدة بن الخصيب الأسلمي، وأبو رزين العقيلي، وجابر بن عبد الله الأنصاري، وأبو أمامة الباهلي، وزيد بن ثابت، وعمار بن ياسر، وعائشة أم المؤمنين، وعبد الله بن عمر، وعمارة بن رويبة، وسلمان الفارسي، وحذيفة بن اليمان، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمرو بن العاص وحديثه موقوف، وأُبَي بن كعب، وكعب بن عجرة، وفَضالة بن عبيد وحديثه موقوف، ورجل من أصحاب النبي ﷺ غير مسمًّى. فهناك سياق أحاديثهم من الصحاح والمسانيد والسنن وتلقها بالقَبول والتسليم، وانشراح الصدر لا بالتحريف والتبديل وضيق العطن، ولا تكذب بها، فمن كذب بها لم يكن إلى وجه ربه من الناظرين، وكان عنه يوم القيامة من المحجوبين)[(٤)]، ثم ذكر بعد ذلك سياق الأحاديث بكاملها.

* تنبيهات مهمة:

بعد شرح ما يتعلق بالنص الذي جاء في كلام المصنف يجدر التنبيه على أمور مهمة تتعلق بمسألة الرؤية، فمسألة رؤية الله ﷻ مُتشعبة؛ إذ تشتمل على المسائل الآتية:

- ما يتعلق برؤيته ﷻ في الدنيا عيانًا.

---

(١) الإبانة عن أصول الديانة (ص١٢).
(٢) أخرجه البخاري، رقم (٧٤٣٩).
(٣) أخرجه البخاري، رقم (٧٤٣٥).
(٤) حادي الأرواح (ص٢٣١).

- ورؤيته ﷺ منامًا.
- ورؤية النبي ﷺ لربِّه ليلة المعراج.
- ورؤية المؤمنين لربهم يوم القيامة وفي الجنة.
- وكذلك رؤية المنافقين والكافرين له ﷻ يوم القيامة.

ومسألة رؤية الله يُلحقها العلماء بباب الصِّفات، مع أن البحث في رؤية العبد لربه وليس العكس، ولكنهم يُلحقونها بباب الصفات.

وأعطي نبذة عن هذه المسائل فأقول:

❑ أولًا: رؤية الله في الدنيا يقظة.

رؤية الله في الدنيا يقظة غير واقعة شرعًا، وغير مُمكنة، وقد اتفقت الأمةُ على أن الله تعالى لا يراه أحدٌ في الدنيا بعينه، ولم ينازعوا في ذلك إلا ما شَذَّ من بعض غُلاة الصُّوفية؛ فقد زعموا أنه يجوز رؤية الله في الدنيا، وأنه يَزورهم ويَزورونه في الحضرة الإلهية ويَرَوْنه[١]، وهؤلاء لا عبرة بخلافهم؛ إذ كله كذب ودجل.

ومَن ادَّعى رؤية الله في الدنيا بعيني رأسه فدعواه باطلة باتفاق أهل السنة والجماعة، وهو ضالٌّ.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في ردِّه على مَن زعم رؤية الله في الدنيا يقظة: «مَن قال من الناس: إن الأولياء أو غيرهم يرى الله بعينه في الدنيا فهو مبتدع ضالٌّ، مُخالف للكتاب والسنة، وإجماع سلف الأمة، لا سيما إذا ادَّعوا أنهم أفضل مِن موسى، فإن هؤلاء يُستتابون، فإن تابوا وإلا قُتلوا»[٢].

وقد بَيَّن رَحِمَهُ اللَّهُ علة عدم إمكان رؤية الله في الدنيا بالعين، حيث قال: «وإنَّما لم نَره في الدنيا لعجز أبصارنا، لا لامتناع الرؤية، فهذه الشمس إذا حدق الرائي البصر في شعاعها ضعف عن رؤيتها لا لامتناع في ذات المرئي؛ بل لعجز الرَّائي، فإذا كان في الدار الآخرة أكمل الله قُوى الآدميين حتى أطاقهم رؤيته، ولهذا، لما تجلى الله للجبل خَرَّ موسى صعقًا، قال: سبحانك! تُبت إليك، وأنا أول المؤمنين بأنَّه لا يراك حيٌّ إلا مات، ولا يابس إلا تَدَهْدَه، ولهذا، كان البشر يَعجزون عن رؤية المَلَك في صورته إلَّا مَن أيده الله، كما أيَّد نبينا ﷺ»[٣].

---

(١) المِلل والنِّحَل للشَّهرستاني (١/ ١٠٥). (٢) مجموع الفتاوى (٧/ ١٠٤).
(٣) منهاج السنة النبوية (٢/ ٣٣٢).

والأدلة التي استند عليها أهل السنة في إجماعهم على عدم وقوع رؤية الله في الدنيا يقظة كثيرة؛ منها:

قول النبي ﷺ كما في «صحيح مسلم»: «**تَعَلَّمُوا أنَّه لن يرى أحدٌ مِنكم ربه ﷻ حتى يَموت**»(١)، فهو صريح في عدم وقوع الرؤية البصرية لأحد من الناس لله ـ ﷻ ـ في هذه الدار الدنيا حتى ولو كان نبيًّا؛ لأن الله ـ ﷻ ـ قد مَنع موسى عليه السلام مِن أن يَرَاه، وهو أحد أُولي العزم من الرسل، فكيف بمن دونه مِن سائر المؤمنين؟! فإن الله ـ ﷻ ـ لما قال له موسى: ﴿رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، قال: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣]، فمنعه من أن يراه، وفي قوله: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلۡجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكّٗا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقٗاۚ﴾؛ أي: لما تجلى الله للجبل تدكدك ولم يَثبت، فكيف يَثبت البشر الضعيف؟!

❐ ثانيًا: رؤية الله ﷻ في المنام.

ذهب جمهور العلماء إلى جواز رؤية الله في المنام، وأنها قد تقع صحيحة؛ بل ذكر القاضي عياض رحمه الله اتفاق العلماء على هذه المسألة؛ فقال: «ولم يختلف العلماء في جواز صحة رؤية الله في المنام»(٢).

وقال الإمام البَغوي رحمه الله: «رؤية الله في المنام جائزة؛ قال معاذ عن النبي ﷺ: «**إني نَعست فرأيت ربِّي**»، وتكون رؤيته ـ جَلَّت قُدرته ـ ظهور العدل والفرج والخصب والخير لأهل ذلك الموضع؛ فإن رآه فوعد له جنة، أو مغفرة، أو نجاة من النار، فقوله حق، ووعده صدق، وإن رآه ينظر إليه فهو رحمته، وإن رآه معرضًا عنه فهو تحذير من الذنوب؛ لقوله ﷻ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ لَا خَلَٰقَ لَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ وَلَا يَنظُرُ إِلَيۡهِمۡ﴾ [آل عمران: ٧٧]، وإن أعطاه شيئًا من متاع الدنيا فأخذه، فهو بلاء ومحن وأسقام تصيب بدنه، يَعظم بها أجرُه، لا يَزال يضطرب فيها حتى يُؤديه إلى الرحمة، وحسن العاقبة»(٣).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «ومن رأى الله ﷻ في المنام فإنَّه يراه في صورة من الصور بحسب حال الرَّائي؛ إن كان صالحًا رآه في صورة حسنة، ولهذا،

---

(١) أخرجه مسلم (٢٩٣١).
(٢) إكمال المُعْلِم بفوائد مُسلم (٧/ ٢٢٠) ط: دار الوفاء.
(٣) شرح السنة (١٢/ ٢٢٧، ٢٢٨).

رآه النبي ﷺ في أحسن صورة...»[١].

وقال في موضع آخر: «وقد يرى المؤمن ربه في المنام في صورة متنوعة على قدر إيمانه ويقينه، فإذا كان إيمانه صحيحًا لم يره إلا في صورة حسنة، وإذا كان في إيمانه نقص رأى ما يُشبه إيمانه، ورؤيا المنام لها حكم غير رؤيا الحقيقة في اليقظة، ولها تعبير وتأويل لما فيها من الأمثال المضروبة للحقائق...»[٢].

وقال الإمام ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ عند تفسير قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِيَ مِنْ عِلْمٍ بِالْمَلَإِ الْأَعْلَىٰ إِذْ يَخْتَصِمُونَ ﴿٦٩﴾﴾ [ص]: فأمَّا الحديث الذي أخرجه الإمام أحمد: «...**فإذا أنا بربي** عَزَّوَجَلَّ **في أحسن صورة، فقال: يا محمد، أتدري فيم يختصم الملأ الأعلى؟ قلت: لا أدري يا رب**». أعادها ثلاثًا، «**فرأيته وضع كفه بين كتفي حتى وجدتُ برد أنامله بين صدري، فتجلى لي كل شيء وعرفتُ...**»، فهو حديث المنام المَشهور، ومَن جعله يقظة فقد غَلط، وهو في السُّنن من طرق»[٣].

❑ ثالثًا: رؤية النبي ﷺ ربه ليلة المعراج.

بعد اتفاق أهل السنة والجماعة على أن الله تعالى لا يراه أحد في الدنيا يقظة فقد اختلفوا في رؤية نبينا ﷺ ربه ليلة المعراج؛ قال الإمام ابن القيم: «حكى عثمان بن سعيد الدارمي في كتاب (الرؤية) له: إجماع الصحابة على أنه لم ير ربه ليلة المعراج، وبعضهم استثنى ابن عباس فيمن قال ذلك، وشيخنا ـ أي: ابن تيمية ـ يقول: ليس ذلك بخلاف في الحقيقة، فإن ابن عباس لم يقل: رآه بعيني رأسه، وعليه اعتمد أحمد في إحدى الروايتين حيث قال: إنه ﷺ رآه عَزَّوَجَلَّ، ولم يقل: بعيني رأسه، ولفظ أحمد لفظ ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ويدل على صحة ما قال شيخنا في معنى حديث أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ في الحديث الآخر: «**حجابُه النُّورُ**»[٤]، فهذا النور هو ـ والله أعلم ـ النور المذكور في حديث أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**رأيتُ نُورًا**»[٥]»[٦]. وهو ما رجَّحه ـ أيضًا ـ شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى»، حيث

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٢٥١).
(٢) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٩٠).
(٣) أخرجه الترمذي برقم (٣٢٣٥) وانظر السلسلة الصحيحة للألباني (٧/ ٥٠٣) وقد نبه على شذوذ زيادة «لما كان ليلة أسري بي رأيت ربي...».
(٤) أخرجه مسلم (١٧٩).
(٥) أخرجه مسلم (١٧٨).
(٦) اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية (١/ ٣).

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «ولم يتنازعوا إلا في النبي ﷺ خاصة، مع أن جماهير الأئمة على أنَّه لم يَره بعينه في الدنيا، وعلى هذا دَلَّت الآثار الصحيحة الثابتة للنبي ﷺ والصحابة وأئمة المسلمين، ولم يثبت عن ابن عباس ولا عن الإمام أحمد وأمثالهما أنهم قالوا: إن محمدًا رأى ربه بعينه؛ بل الثابت عنهم إمَّا إطلاق الرؤية، وإمَّا تقييدها بالفؤاد، وليس في شيء من أحاديث المعراج الثابتة أنه رآه بعينه، وقوله: «**أتاني البارحةَ رَبِّي في أحسن صورة**» الحديث الذي أخرجه الترمذي وغيره إنما كان بالمدينة في المنام، هكذا جاء مفسرًا»[1].

فحملوا الآثار المُطلقة الواردة في الرؤية؛ كأثر ابن عباس: «رأى محمدٌ ربَّه» على الرؤية القلبية، وحملوا الآثار النافية للرؤية؛ كأثر عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا على الرؤية البصرية؛ لأنه ـ من خلال التَّتبع ـ لم يَرِد عن أحد منهم أنه قال: رآه بعينه، وعليه، فلا تعارض بين هذه النصوص.

☐ رابعًا: رؤية الله عَزَّ وَجَلَّ في الآخرة.

وهذه المسألة تقدم الحديث عنها في بداية شرح كلام المصنف عن رؤية الله، وقد حاول المعتزلة إنكارها ورد النصوص الواردة فيها، وقد أجاب أهل السنة على شبههم وبينوا أن رؤية الله في الآخرة جائزة عقلًا وواقعة شرعًا، ولا يَرِد على هذا قوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، فقد استدل به المعتزلة على نفي الرؤية مطلقًا، مع أن المراد بالآية ليس نفي الرؤية، وإنما المراد نفي الإدراك؛ لأنها سِيقت مساق المدح، ولو كان المراد نفي الرؤية لما كان في ذلك مدح؛ لأن المعدوم هو الذي لا يُرَى، والكمال في إثبات الرؤية هو نفي الإدراك؛ لأن النفي المحض لا يأتي في صفات الله، وإنما الذي يأتي هو النفي الذي يستلزم إثبات ضده من الكمال.

فالمعنى: أنه يُرى ولا يحاط به رؤيةً، فـ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]؛ لكمال عظمته، كما أنه يُعلم ولا يُحاط به علمًا لكمال عظمته، و﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥]؛ لكمال قوته واقتداره، وهكذا.

وقد ورد عن بعض السلف أن الآية تفيد نفي الرؤية في الدنيا، فروى ابن كثير عن

---

(١) مجموع الفتاوى (١/ ١٦٩).

إسماعيل بن علية في قول الله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾ [الأنعام: ١٠٣] أنه قال: «هذا في الدنيا».

وقد ذهب الآخرون إلى أن هذا النفي العام لرؤية جميع الأبصار له ﷻ مُخَصَّصٌ بما ثبت من رؤية المؤمنين له ﷻ في الآخرة[١].

وقال ابنُ القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «دلَّ الكتابُ والسنَّةُ المُتواتِرَةُ وَإجماعُ الصَّحابةِ وأئمةُ أهلِ الإسلامِ والحديثِ عَلَى أَنَّ اللهَ يُرى يومَ القيامَةِ بالأبصارِ عِيَانًا، كَمَا يُرى القَمَرُ ليلةَ البدرِ صَحْوًا، وَكَمَا تُرى الشَّمسُ في الظَّهيرة، فَإن كَانَ مَا أَخبَرَ به اللهُ وَرَسُوله عنه من ذلك حَقِيقَةً - وإنَّ له والله حقَّ الحقيقة - فَلَا يُمكِنُ أن يَروهُ إلَّا مِن فَوقِهم؛ لاستِحَالَةِ أَن يَروهُ أسفل منهم، أو مِن خلفهم، أَو أمامهم، وَنَحو ذَلِكَ...، فلَا يَجتَمِعُ فِي قَلبِ العبد بعد الاطلاع عَلَى هَذِهِ الأَحَادِيث وَفَهْمِ مَعنَاهَا إنكارُها والشهادةُ بِأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ أَبَدًا»[٢].

أ - رؤية المؤمنين لربِّهم ﷻ:

بَيَّن المصنفُ رَحِمَهُ اللَّهُ هنا أنه قَد دَخَلَ فِي الإيمانِ باللهِ وَكُتبِهِ وَمَلائِكَتِهِ وَرُسلِهِ: الإيمانُ بِأَنَّ المُؤمِنِينَ يرونَهُ ﷻ يومَ القيامةِ؛ فَمَنْ لَم يُؤمن بِأَنَّهُ - سبحانه - يُرَى يومَ القيامةِ فَقَد رَدَّ أَدِلَّةَ الكتابِ والسُّنَّةِ، وَخَالَفَ مَا عَلَيهِ سَلفُ الأُمَّةِ وَأَئِمَّتها، وَلَم يُؤمن باللهِ وَمَلائكتِهِ وكتبِهِ وَرسلِهِ.

فالله ﷻ سيخصُّ المؤمنين بمزيد من الإنعام يوم القيامة، وهو رؤيته ﷻ، فقد روى أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن ناسًا قالوا: يا رسول الله، هل نرى ربَّنا يوم القيامة؟ فقال رسول الله: «**هَل تُضَارُّون في رؤية القمر ليلة البدر؟**». قالوا: لا يا رسول الله. قال: «**هل تُضارون في الشَّمس ليس دونها سحاب؟**». قالوا: لا. قال: «**فإنَّكم ترونه كذلك...**»[٣].

وسيخصُّهم في الجنة بأعظم نعمة أنعم عليهم بها؛ ألا وهي تشريفهم وإكرامهم بالنظر إلى وجهه الكريم في جنة عدن، كما قال تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣].

---

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٣/ ٣٠٩).
(٢) حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح (ص٣٤٢).
(٣) أخرجه البخاري (٦٠٨٨) ومسلم (٢٦٧).

وقال تعالى عن الكافرين: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ﴿١٥﴾﴾ [المطففين: ١٥].

قال الإمامُ الشافعيُّ: «فَدَلَّ هذا على أنَّ المؤمنين لا يُحجبون عنه تبارك وتعالى».

وقال جل شأنه: ﴿لَهُم مَّا يَشَآءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴿٣٥﴾﴾ [ق: ٣٥].

فالمزيد هنا هو: النَّظر إلى وجه الله ﷻ، كما فسَّره بذلك علي وأنس بن مالك ﷺ.

وقال سبحانه: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦].

فالحسنى: الجنة، والزيادة: هي النظر إلى وجه الله الكريم، كما فَسَّرها بذلك رسول الله ﷺ بقوله: «**إِذَا دَخَلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ، قَالَ: يَقُولُ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: تُرِيدُونَ شَيْئًا أَزِيدُكُمْ! فَيَقُولُونَ: أَلَمْ تُبَيِّضْ وُجُوهَنَا؟ أَلَمْ تُدْخِلْنَا الْجَنَّةَ وَتُنَجِّنَا مِنْ النَّارِ؟ قَالَ: فَيَكْشِفُ الْحِجَابَ، فَمَا أُعْطُوا شَيْئًا أَحَبَّ إِلَيْهِم مِن النَّظَرِ إِلَى رَبِّهِمْ ﷻ، وهي الزيادة، ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾**»[(١)].

قال الإمام ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ: «وأمَّا السنة، فقد تواترت الأخبار عن أبي سعيد، وأبي هريرة، وأنس، وجرير، وصهيب، وبلال، وغير واحد من الصحابة عن النبي ﷺ: أن المؤمنين يرون الله في الدار الآخرة في العرصات، وفي روضات الجنات، جعلنا الله تعالى منهم بمنه وكرمه. آمين»[(٢)].

ب ـ رؤية الكفار والمنافقين لربِّهم ﷻ:

أَمَّا الكفارُ والمُنَافِقونَ، فَقَد ذكر شيخُ الإسلام أنَّ الناسَ قد تَنَازَعوا في ذلك على ثَلَاثَةِ أَقوالٍ؛ فقال: «فَأَمَّا مَسْأَلَةُ رُؤْيَةِ الكُفَّارِ فَأَوَّلُ مَا انْتَشَرَ الكَلَامُ فِيهَا، وَتَنَازَعَ النَّاسُ فِيهَا ـ فِيمَا بَلَغَنَا ـ بَعْدَ ثَلَاثمِائَةِ سَنَةٍ مِن الهِجْرَةِ، وَأَمْسَكَ عَن الكَلَامِ فِي هَذَا قَوْمٌ مِن العُلَمَاءِ، وَتَكَلَّمَ فِيهَا آخَرُونَ؛ فَاخْتَلَفُوا فِيهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ، مَعَ أَنِّي مَا عَلِمْت أَنَّ أُولَئِكَ المُخْتَلِفِينَ فِيهَا تَلَاعَنُوا وَلَا تَهَاجَرُوا فِيهَا؛ إذْ فِي الفِرَقِ الثَّلَاثَةِ قَوْمٌ فِيهِمْ فَضْلٌ، وَهُمْ أَصْحَابُ سُنَّة».

ثم قال رَحِمَهُ اللهُ: «وَالأَقْوَالُ الثَّلَاثَةُ فِي (رُؤْيَة الكُفَّارِ):

أَحَدُهَا: أَنَّ الكُفَّارَ لَا يَرَوْنَ رَبَّهُمْ بِحَالٍ؛ لَا المُظْهِرُ لِلكُفْرِ، وَلَا المُسِرُّ لَه؛ وَهَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ العُلَمَاءِ المُتَأَخِّرِينَ، وَعَلَيْهِ يَدُلُّ عُمُومُ كَلَامِ المُتَقَدِّمِينَ، وَعَلَيْهِ جُمْهُورُ أَصْحَابِ الإِمَامِ أَحْمَد وَغَيْرِهِمْ.

---

(١) أخرجه مسلم (٢٦٦).

(٢) تفسير ابن كثير (٣/ ٣٠٩).

الثَّانِي: أَنَّهُ يَرَاهُ مَنْ أَظْهَرَ التَّوْحِيدَ مِنْ مُؤْمِنِي هَذِهِ الأُمَّةِ، وَمُنَافِقِيهَا، وَغَبَرَاتٍ مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ، وَذَلِكَ فِي عَرْصَةِ القِيَامَةِ، ثُمَّ يَحْتَجِبُ عَنِ المُنَافِقِينَ، فَلَا يَرَوْنَهُ بَعْدَ ذَلِكَ، وَهَذَا قَوْلُ أَبِي بَكْرِ بْنِ خُزَيْمَةَ مِنْ أَئِمَّةِ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَقَدْ ذَكَرَ القَاضِي أَبُو يَعْلَى نَحْوَهُ فِي حَدِيثِ إِتْيَانِهِ لَهُمْ فِي المَوْقِفِ؛ الحَدِيث المَشْهُور.

الثَّالِثُ: أَنَّ الكُفَّارَ يَرَوْنَهُ رُؤْيَةَ تَعْرِيفٍ وَتَعْذِيبٍ؛ كَاللِّصِّ إِذَا رَأَى السُّلطَانَ، ثُمَّ يَحْتَجِبُ عَنْهُمْ؛ لِيَعْظُمَ عَذَابُهُمْ، وَيَشْتَدَّ عِقَابُهُمْ، وَهَذَا قَوْلُ أَبِي الحَسَنِ بْنِ سَالِمٍ وَأَصْحَابِهِ، وَقَوْلِ غَيْرِهِمْ؛ وَهُمْ فِي الأُصُولِ مُنْتَسِبُونَ إِلَى الإِمَامِ أَحْمَد بْنِ حَنْبَلٍ، وَإِلَى سَهْلِ بْنِ عَبْدِ اللهِ التُّسْتَري»[(١)].

وممَّن رَجَّحَ رؤيَةَ الكُفَّارِ وَالمُنَافِقِينَ للهِ فِي عَرَصاتِ القيامةِ العَلَّامةُ ابنُ القيِّم رَحِمَهُ اللهُ فِي «حادي الأرواح»[(٢)].

أما أهل الكفر فكما قالَ الله ﷻ عنهم: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ﴿١٥﴾﴾ [المطفِّفين: ١٥]، فيُحجبون عن رؤية الله ﷻ، ولا شك أن أعظم عطاءٍ يُعطاه المؤمن؛ النظرُ إلى وجهه الكريم.

ولذلك، أحد الصحابة لما سمعَ ذلك قال: «لن نعدِم من ربٍّ يضحكُ خيرًا»[(٣)]، فالله ﷻ سيتجلَّى لعباده المؤمنين وسيرونه، وهذه الرؤية منها ما يكون في عرصاتِ يوم القيامة، ومنها ما يكون بعد دخولهم الجنة.

فمن عقيدةِ أهلِ السنَّةِ والجماعة أن رؤية الله ﷻ ثابتة بنصوصِ القرآن والسنَّة، فنؤمنُ بها ونصدِّقُ بها كما أخبرت بذلك النصوص.

---

(١) مجموع الفتاوى (٦/٤٨٦).

(٢) (ص٢٦٢).

(٣) سنن ابن ماجه برقم (١٨١)، والإمام أحمد في المسند مُسْنَدُ الْمَدَنِيِّينَ (١٦١٨٧)، ذكره الشيخ الالباني في السلسلة الصحيحة الجزء السادس (ص٧٣٢)، وضعفه الأرنؤوط كما في المسند.

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

﴿١٥﴾ «والإيمان بالميزان يوم القيامة، يوزن فيه الخير والشر، له كفتان ولسان».

الشرح

ذكر المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ هنا جملة من المسائل إلا أنه رَحِمَهُ اللَّهُ لم يرتبها بحسب وقوعها، فقد ذكر شيئًا من أشراط الساعة كالإيمان بالمسيح الدجال والإيمان بنزول عيسى، وأنه ينزل فيقتل الدجال وهذا شيءٌ من أشراط الساعة.

وذكر شيئًا من عذاب القبر وقال: والإيمان بعذاب القبر ومنكر ونكير، وذكر شيئًا من أحوال الحشر وأحوال الجنة والنار، ولذلك، سيكون الشرح والعرض من جانبين هما:

- **الشرح المجمل**: وهو بحسب ترتيب هذه الأشياء وقوعًا.
- **والشرح المفصَّل**: وهو بحسب ما أوردها المصنف هنا ذكرًا؛ حتى نتلافى شيئًا من التكرار في هذه المسائل، فهو إن أشار ـ رحمه الله تعالى ـ إلى أشراط الساعة في قوله: الإيمان بالمسيح الدجال ونزول عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ، ومعلوم أن هذه من أشراط الساعة الكبرى.

أولًا: الشرح المجمل: ويمكن إجماله في النقاط الآتية:

أولًا: للساعة علامات كما قال تَعَالَى: ﴿فَقَدْ جَآءَ أَشْرَاطُهَا﴾ [محمد: ١٨]، تُسمى علامات وتُسمى أشراطًا لهذه الساعة، والمقصود بالعلامات أنها تؤذن بقرب الساعة، ومعلوم أن أمة محمد ﷺ هي آخر الأمم، وأن عمر هذه الأمة كما جاء في الصحيح بالنسبة للأمم الماضية هي ما بين العصر إلى المغرب[(١)]، والنبي ﷺ قال: «**بُعثت أنا والساعة كهاتين وأشار بأصبعيه السبابة والوسطى**»[(٢)].

---

(١) عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: قال رسول الله ﷺ: «**إنَّما أَجَلُكُمْ في أَجَلِ مَن خَلَا مِنَ الأُمَمِ، ما بيْنَ صَلَاةِ العَصْرِ إلى مَغْرِبِ الشَّمْسِ**». أخرجه البخاري (٣٤٥٩).

(٢) اخرجه البخاري، رقم (٦٥٠٤)، ومسلم، رقم (٢٩٥٢).

ثانيًا: قسم العلماء أشراط الساعة إلى أشراط صغرى، وأشراط وسطى، وأشراط كبرى، باعتبار أن هناك علامات وأشراطًا للساعة قد وقعت، وعلامات يتوالى وقوعها، وعلامات هي الكبرى تلك التي عند وقوعها تتتابع كتتابع الخرز.

• والعلامات التي وقعت منها مثلًا: بعث النبي ﷺ، ومنها فتح بيت المقدس، وكذلك ما حصل من ظهور الفِرَق والفتن التي ظهرت ووقعت، وكذلك خروج الكذابين ونحو ذلك.

• وهناك علامات يتوالى وقوعها مثلًا، أو أنها وقعت وستقع في مستقبل حال الناس، ومن ذلك: ما نراه من زخرفة المساجد، وكذلك من تضييع الأمانة، والتطاول في البنيان.

• وعلامات كبرى رتبها العلماء بأنها خروج المهدي، ثم خروج المسيح الدجال، ثم نزول عيسى، ثم خروج يأجوج ومأجوج، ثم هدم الكعبة، ثم الدخان، ثم رفع القرآن، ثم طلوع الشمس من مغربها، ثم خروج النار من قعر عدن، ثم النفخ في الصور.

ثالثًا: الفرق بين العلامات الصغرى والوسطى والكبرى.

تقسيم علامات الساعة أمر اصطلاحي يعود إلى اعتبارات تتعلق بكل نوع:

فالعلامات الصغرى: هي التي وقعت، وكان وقوعها قبيل عصر النبوة أو قريبًا من ذلك العصر.

أما العلامات الوسطى: فهي التي تأخر وقوعها عن عصر النبوة، وتقع في فترات متباعدة غير متتالية، وهي وسطى لأنها تقع زمنيًّا بين النوعين الأخيرين.

وأما العلامات الكبرى: فهذا إذن لقرب الساعة، فتسبق قرب الساعة مباشرة، وتقع متتابعة فهي تأتي متتالية في الوقوع بعضها يتبع بعضًا دون انقطاع أو تباعد.

أشار المصنف إلى الإيمان بعذاب القبر، قال في المسألة الثامنة عشر: والإيمان بعذاب القبر ومنكر ونكير، ونعلم أن عذاب القبر وهو أول مراحل الآخرة، إذ كان الموت بداية آخرة الإنسان، وقيامته الصغرى تبدأ بالموت، فأول منازل الآخرة هو القبر، وهو ما يُسمى البرزخ؛ لأنه مرحلة بين الدنيا والبعث والآخرة.

فنؤمن بالقبر عذابه ونعيمه في هذا كما جاءت بهذا النصوص، فمن عقيدة أهل السنة إيمانهم بنعيم القبر وعذابه، وأشار المصنف هنا إلى عذاب القبر، فجاء من جاء من المعتزلة ونحوهم من أنكر عذاب القبر، وهو أمرٌ ثابت بنص الكتاب وبنص السنة كما هو معلوم.

فالإنسان إذا دُفن في قبره فهو بمجرد أن يتولى أهله ويذهبوا يسمع قرع نعالهم، فيأتيه ملكان فيقعدانه ويسألانه: من ربك، ما دينك، من نبيك؟ فهذه أسئلة يُسألها، فإذا كان مؤمنًا وفِّق للجواب، وهذا قول الله ﷻ: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْـَٔاخِرَةِ﴾ [إبراهيم: ٢٧]، فالمؤمن يثبت ويجيب، والمنافق والكافر يقول: ها ها، لا أدري[١].

وهذا العذاب؛ أي: سؤال القبر وما يتعلق بنعيمه وعذابه أمرٌ قد ثبتت به النصوص، فلا بد لكل مؤمن وكل صاحب سنة أن يؤمن ويستعد لهذا اليوم؛ سيذهب المال، ويذهب الأهل وتبقى أنت في هذه الوحشة، وفي هذه الظلمة، لا ينفعك في هذا المقام إلا إيمانك بالله ﷻ، فعند ذلك إما روضة من رياض الجنة أو حفرة من حفر النار.

وللقبر ضمة تختلف فيها أضلاع الإنسان، «**ولو نجا من هذه الضمَّة أحد**»، كما قال النبي ﷺ، «**لنجا منها سعد**»[٢]، ومعلوم من هو سعد الذي اهتز له عرش الرحمٰن عند موته: «**اهْتَزَّ عَرْشُ الرَّحْمَنِ لِمَوْتِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ**»[٣]، ومع ذلك، ما نجا من هذه الضمة التي تلحق الناس، وقيل: أنه لا يستثنى من ذلك إلا الأنبياء في هذا الأمر.

فهذه أول مراحل الحياة الآخرة حياة البرزخ وعذاب القبر ونعيمه، ثم بعد ذلك يأتي البعث، ويسبق البعث النفخ، والنفخ هناك ثلاث نفخات يوم القيامة، آخرها القيام لرب العالمين، فأولها نفخة الفزع، ثم نفخة الصعق التي يُصعق فيها؛ يعني: من في السموات ومن في الأرض، ثم بعد ذلك تأتي نفخة القيام لرب العالمين.

هذه نفخات، بعد ذلك يقوم الناس من قبورهم، ومعلوم أنه لا يبقى من الإنسان بعد تحلل جسمه إلا عُجب الذنب، عجب الذنب هو الذي يبقى لا تأكله الأرض، فبالتالي، الله ﷻ يُمطر مطرًا فتنبت أجسام البشر من ذلك العُجب، ثم يقوم الناس لربِّ العالمين، وبعد هذا، تبدأ مراحل الحشر ثم بعد ذلك يبدأ الحساب.

فهذا الحساب يتبعه بعد ذلك الميزان، ثم المرور على الصراط، فذكر المصنف

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٧٥٣) واللفظ له، والنسائي (٢٠٠١)، وابن ماجه (١٥٤٩) مختصرًا، وأحمد (١٨٥٥٧) باختلاف يسير.

(٢) مسند الإمام أحمد برقم (٢٤٢٨٣)، قال الشيخ الألباني في صحيح الجامع الصغير وزيادته (٤٣٥): صحيح، وصححه الشيخ شعيب الأرنؤوط في «المسند».

(٣) أخرجه البخاري، رقم (٣٨٠٣)، ومسلم، رقم (٢٤٦٦).

هنا: «والإيمان بالميزان يوم القيامة»، والله ﷻ قد قال: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الأنبياء: ٤٧]، وقال تعالى: ﴿فَأَمَّا مَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ ۝٦ فَهُوَ فِى عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ۝٧ وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ ۝٨ فَأُمُّهُۥ هَاوِيَةٌ ۝٩﴾ [القارعة: ٦ ـ ٩].

فهناك ميزان حقيقي، أهل السنة يؤمنون بوجوده وأنه توزن فيه أعمال الإنسان وصحائفه؛ بل إن الإنسان قد يوزن بنفسه في ذلك الميزان، فهو ميزان حقيقي ثابتٌ، وبالتالي، بعد ذلك يأتي إعطاء الصحائف إما باليمين وإما بالشمال، ثم بعد ذلك يمر الناس على الصراط الذي يُنصب على متن جهنم، وهو أحدُّ من السيف وأدق من الشعرة[1].

فهناك من يمر كطرف العين، وهناك من يمر كالبرق، وهناك من يمر كالجواد المضمر، وهناك من يزحف، وهناك من يُكب في النار.

فهذا قول الله ﷻ: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ۚ كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا ۝٧١ ثُمَّ نُنَجِّى ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا۟ وَّنَذَرُ ٱلظَّٰلِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا ۝٧٢﴾ [مريم: ٧١، ٧٢]، فأهل النار يُكَبّون في النار

---

(١) جاء في صحيح مسلم، رقم (١٨٣)، قالَ أَبُو سَعِيدٍ: «بَلَغَنِي أَنَّ الْجِسْرَ أَدَقُّ مِنَ الشَّعْرَةِ، وَأَحَدُّ مِنَ السَّيْفِ».

ويقول الإمام السخاوي رحمه الله: «وعلى كل حال، فنقل أبي سعيد المشار إليه قد ورد تصريح الرفع عن غيره، من طرق متعددة، يقوي بعضها بعضًا؛ بل أورد الحاكم في مستدركه على الصحيحين بعضها. فأخرج البيهقي وابن المبارك وابن أبي الدنيا وغيرهم جميعًا من حديث عبيد بن عمير رفعه مرسلًا: «**الصراط على جهنم مثل حرف السيف**»، وكذا أخرج البيهقي وشيخه الحاكم عن ابن مسعود مرفوعًا: «**والصراط كحد السيف**». والبيهقي وحده من حديث زياد النميري عن أنس مرفوعًا: «**الصراط كحد الشعرة أو حد السيف**»، ومن حديث يزيد الرقاشي عن أنس رفعه أيضًا: «**إنه أدق من الشعرة، أحد من السيف**»، ولأبي يعلى وابن منيع في مسنديهما عن أبي هريرة مرفوعًا: «**الصراط كحد السيف**»، ولأحمد بن حنبل في مسنده من حديث القاسم عن عائشة في حديث مرفوع، أصله عند أبي داود من حديث الحسن البصري عنها: «**ولجهنم جسر، أدق من الشعر، وأحد من السيف**». ولابن أبي الدنيا من حديث رجل من كندة عنها مرفوعًا في حديث: «**أن الصراط يستحد حتى يكون مثل شفرة السيف، ويسجر حتى يكون مثل الجمرة**»، ومن حديث أبي عثمان النهدي عن سلمان الفارسي أنه قال: «**يوضع الصراط يوم القيامة وله كحد الموس**». وحكمه الرفع». انتهى باختصار من «الأجوبة المرضية فيما سئل السخاوي عنه من الأحاديث النبوية» (٣/ ٩٠٥ ـ ٩٠٧).

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «إن هذا هو الصراط المستقيم؛ الذي هو أحد من السيف؛ وأدق من الشعر، ﴿وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ ۝٤٠﴾ [النور: ٤٠]». انتهى من «مجموع الفتاوى» (٤/ ٣٧٥).

التي هي موجودة وقائمة، ولذلك، من عقيدة أهل السنة أننا نؤمن بأن النار والجنة موجودتان، وأنهما باقيتان لا تفنيان.

ثم بعد ذلك يأتي ما يتعلق بأمر الجنة والنار، في أثناء الموقف ذكر المصنف هنا أمر الشفاعة، وأنه إذا حُشر الناس فإنهم يسألون الشفاعة لكي يُشفع لهم في الفصل بين الناس والقضاء في هذا اليوم في يوم المحشر، ولا شك أنه يومٌ عظيم وهولٌ شديد، والله ﷻ يقول: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمْۚ إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ ۝١ يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّآ أَرْضَعَتْ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمْلٍ حَمْلَهَا وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَٰرَىٰ وَلَٰكِنَّ عَذَابَ ٱللَّهِ شَدِيدٌ ۝٢﴾ [الحج: ١، ٢].

ففي ذلك الموقف يفر الأب من ابنه ويفر الإنسان من زوجته ومن أولاده ويقول: نفسي نفسي، من هول ذلك اليوم، فمن شدة حال الموقف يسأل الناس من يشفع لهم، فيذهبون إلى آدم إلى أن يصلوا إلى النبي ﷺ، والنبي ﷺ له شفاعة في أهل الموقف أن يُقضى بينهم، ثم شفاعته ﷺ في أهل الجنة أن يدخلوا الجنة، ثم شفاعته في قوم من أمته وجبت عليهم النار أن يدخلوا إلى الجنة، للنبي ﷺ شفاعات يختص بها، وهناك شفاعات هي للنبي ﷺ ولغيره من النبيين والشهداء والصالحين والمؤمنين، وشفاعة الإنسان قد تكون حتى في أهل بيته.

والشفاعة كما هو معلوم لها شرطان:

إذن الله ﷻ للشافع أن يشفع.

ورضاه ﷻ عن المشفوع له.

فإذا تحقق هذان الشرطان حقت الشفاعة ووجبت الشفاعة لذلك المشفوع له، ثم بعد أن تُقضَى شفاعات الناس تأتي رحمة أرحم الراحمين ﷻ، فيُخرج من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان، وهذه برحمة الله ﷻ، فنؤمن بالشفاعة، وقد أنكر الخوارج والمعتزلة هذه الشفاعة.

وقد عظَّم الله أمر الإيمان باليوم الآخر وقرنه بالإيمان به، فقال تعالى: ﴿يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾، فجمع بين الإيمان به ﷻ والإيمان باليوم الآخر لعظيم حقه، وهو ركن من أركان الإيمان، فنؤمن باليوم الآخر بجميع ما يتعلق به، وأما الجنة التي أُخرج منها آدم فعلى الراجح أنها هي هذه الجنة، وطبعًا هناك من قال: أنها جنة في الدنيا، وهذا بحثٌ بحثه ابن القيم ـ رحمه الله تعالى ـ وذكر فيه أقوال العلماء في كتابه مفتاح دار السعادة، فإذا أردت استفسار الأقوال في هذه المسألة

فارجع إلى هذا الكتاب؛ إلى كتاب مفتاح دار السعادة، بين خلاف العلماء: هل هذه الجنة التي أُخرج منها آدم هي جنة الخلد أم هي جنة أخرى في الدنيا؟

والصواب الذي عليه كثيرٌ من أهل العلم أنها جنة الخلد، فعلى هذا، ذكر المصنف هنا فقال: وآدم عليه السلام كان في الجنة الباقية المخلوقة فأُخرج منها بعدما عصى الله عز وجل، فإخراجه كان من هذه الجنة الباقية الخالدة وليست جنة من جنات الدنيا كما يرى بعض أهل العلم، فهذه بعض المسائل التي تناولها المصنف فيما يتعلق بشيءٍ من اليوم الآخر بأشراط الساعة وعذاب القبر ونعيمه وشيءٍ مما يقع من علامات الحشر والبعث، ثم إلى إثبات الجنة والنار.

فمعلوم أن المسلم يؤمن بذلك ويعتقده؛ لأنه ثابت بنص كتاب الله عز وجل، وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم.

الشرح المفصل

قول المصنف: «والإيمان بالميزان يوم القيامة، يوزن فيه الخير والشر، له كفتان ولسان».

وفي هذا النص مسائل:

❐ المسألة الأولى: معنى الميزان في اللغة[١].

❋ أصل الكلمة:

أصله من مِوْزان؛ انقلبت الواو ياء لكسر ما قبلها، وجمعه موازين.

قال الجوهري ـ رحمه الله تعالى ـ: «. . .وأصله مِوْزانٌ، انقلبت الواو ياءً لكسر ما قبلها. . . ووزنتُ الشيء وزنًا وزِنَة، ويقال: وَزَنْتُ فلانًا ووَزَنْتُ لفلان، قال تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴿٣﴾﴾ [المطففين: ٣]، وهذا يزن درهمًا»[٢].

❋ وزنها وتصاريفها:

الميزان مأخوذ من (وزن)، (يزن)، (وزنًا)، و(زنةً)، وأصله (مِوزَان) انقلبت الواو ياءً لكسر ما قبلها فصار (ميزان)، ويتعدَّى باللام وبدونها.

---

(١) الحياة الآخرة للدكتور غالب العواجي (٢/ ١٠٨٣).

(٢) الصحاح للجوهري ـ مادة (وزن) (٦/ ٢٢١٣).

قال ابن فارس ـ رحمه الله تعالى ـ: «الْوَاوُ وَالزَّاءُ وَالنُّونُ: بِنَاءٌ يَدُلُّ عَلَى تَعْدِيلٍ وَاسْتِقَامَةٍ: وَوَزَنْتُ الشَّيْءَ وَزْنًا، وَالزِّنَةُ قَدْرُ وَزْنِ الشَّيْءِ، وَالْأَصْلُ وَزْنَةٌ... وَهَذَا يُوَازِنُ ذَلِكَ، أَيْ: هُوَ مُحَاذِيهِ، وَوَزِينُ الرَّأْيِ: مُعْتَدِلُهُ، وَهُوَ رَاجِحُ الْوَزْنِ: إِذَا نَسَبُوهُ إِلَى رَجَاحَةِ الرَّأْيِ وَشِدَّةِ الْعَقْلِ»[(١)].

*** معانيها:**

قال الليث: (الوزن ثقل شيء بشيء مثله)[(٢)].

والميزان: اسم للآلة التي يوزن بها الأشياء، أو هو ما تُقَدَّرُ به الأشياء خفةً وثقلًا.

وقد أطلقت لفظة الوزن والميزان على عدة معان:

المعنى الأول: فهو يطلق ويراد به بيان قدر الشيء وقيمته، أو خِسَّة الشيء وسقوطه، كما قال تعالى: ﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَزْنًا ﴿١٠٥﴾﴾ [الكهف: ١٠٥].

قال ابن الأعرابي: العرب تقول: (ما لفلان عندنا وزن؛ أي: قدر؛ لخسته، ويقال: وَزَنَ الشيء إذا قدَّره، وزن ثمر النخيل إذا خرصه)[(٣)].

المعنى الثاني: أن الميزان يأتي في باب اللغة مرادًا به الميزان ذي الكفات.

المعنى الثالث: ويأتي مرادًا به العدل أيضًا.

المعنى الرابع: كما يأتي ويراد به الكتاب الذي فيه أعمال الخلق.

ثم قال: وهذا كله في باب اللغة والاحتجاج سائغ[(٤)].

وقال الراغب: الوزن معرفة قدر الشيء... والمتعارف في الوزن عند العامة ما يقدر بالقسط والقبان[(٥)].

ثم ذكر بعض الآيات التي تدل على أنه يأتي مرادًا به المعادلة في جميع ما يتحرَّاه الإنسان من الأفعال والأقوال، مثل قوله تعالى: ﴿وَزِنُوا۟ بِٱلْقِسْطَاسِ ٱلْمُسْتَقِيمِ ﴿١٨٢﴾﴾ [الشعراء: ١٨٢]، ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلْوَزْنَ بِٱلْقِسْطِ﴾ [الرحمٰن: ٩].

---

(١) معجم مقاييس اللغة لأحمد بن فارس ـ مادة (و ـ ز ـ ن) (٦/١٠٧).
(٢) لسان العرب (١٥/٢٠٦).
(٣) تهذيب اللغة للأزهري ـ مادة (و ـ ز ـ ن) (١٣/١٧٥).
(٤) تهذيب اللغة للأزهري ـ مادة (و ـ ز ـ ن) (١٣/١٧٥).
(٥) المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني (ص٨٦٨).

وأنه يأتي بمعنى العدل في محاسبة الناس، كما قال تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الأنبياء: ٤٧].

*** استعمالاتها:**

أما الميزان؛ فهو: (الآلة التي يوزن بها الأشياء) ويجمع على: موازين.

(وجائز أن يقال للميزان الواحد ـ بأوزانه وجميع آلته ـ الموازين، قال الله ﷻ: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الأنبياء: ٤٧]؛ يريد: نضع الميزان ذا القسط. وسيأتي تفصيل هذا.

وجاء إطلاق الموازين على الأعمال:

كما قال تعالى: ﴿وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٨﴾﴾ [الأعراف: ٨].

قال الأزهري: (أراد ـ والله أعلم ـ: فمن ثقلت أعماله التي هي حسناته).

وذكر الراغب: (أن مجيء الميزان على صيغة الجمع تارة، ومجيئه تارة أخرى بالإفراد فإنما هو باعتبار المحاسَب والمحاسَبين، فمجيئه بلفظ الواحد اعتبارًا بالمحاسَب، ومجيئه بالجمع اعتبارًا بالمحاسَبين)

❐ المسألة الثانية: الأدلة على ثبوت الميزان.

*** أولًا: الأدلة من القرآن:**

ومن أدلة الكتاب العزيز:

• قوله: ﴿وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٨﴾ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُم بِمَا كَانُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا يَظْلِمُونَ ﴿٩﴾﴾ [الأعراف: ٨، ٩].

• وقال ﷻ: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ۗ وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ ﴿٤٧﴾﴾ [الأنبياء: ٤٧].

• وقال ﷻ: ﴿فَأَمَّا مَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ ﴿٦﴾ فَهُوَ فِى عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴿٧﴾ وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ ﴿٨﴾ فَأُمُّهُۥ هَاوِيَةٌ ﴿٩﴾﴾ [القارعة: ٦ ـ ٩]، وغير ذلك.

*** ثانيًا: الأدلة من السنة:**

• عن أبي هريرة رضي الله عنه أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «**كَلِمَتان خَفِيفتان على اللِّسان، ثَقِيلتان في المِيزان، حَبِيبتان إلى الرَّحمٰن: سُبحان الله وبحمده، سبحان الله**

العظيم»[١].

• وعن أبي هريرة رضي الله عنه أيضًا: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «**إنَّه لَيُؤتى بالرَّجل العَظيم السَّمين يوم القيامة لا يَزن عند الله جناح بَعُوضة، وقال: اقْرؤوا إن شئتم: ﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَزْنًا ﴿١٠٥﴾﴾** [الكهف: ١٠٥]»[٢].

• وعن عبد الله بن عُمر أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «**إنَّ الله سَيُخَلِّصُ رجلًا من أُمَّتي على رُؤوس الخَلائق يوم القيامة، فَيَنْشُر عليه تِسعة وتِسعين سِجلًّا، كُلُّ سِجِلٍّ مَدَّ البَصر، ثُمَّ يقول له: أَتُنْكِر مِن هذا شيئًا؟ أَظَلَمَتك كَتَبَتي الحَافظون؟ قال: لا يا رب. فيقول: أَلَكَ عُذْرٌ أو حَسَنة؟ فيهيب الرجل، فيقول: لا يا رب، فيقول: بلى، إنَّ لك عندنا حسنة واحدة، لا ظُلم عليك؛ فَتُخرج له بطاقةٌ فيها أشهدُ أن لا إلٰه إلا الله وأن مُحَمَّدًا رسولُ الله. فيقول: أَحْضِروه. فيقول: يا رب، وما هذه البطاقة مع هذه السِّجلات؟ فيُقال: إنَّك لا تُظلم. قال: فَتُوضع السِّجلات في كِفَّة والبطاقة في كِفَّة، قال: فَطاشت السِّجلات، وثَقُلت البِطاقة، ولا يَثْقُل شيءٌ بِاسمِ الله الرَّحمٰنِ الرَّحيم**»[٣].

• وعن ابن مسعود رضي الله عنه: أنَّه كان يَجني سِوَاكًا من الأَرَاك، وكان دقيقَ السَّاقين، فَجَعَلت الرِّيح تَكفؤه، فَضَحِك القومُ مِنه، فقال رسولُ الله ﷺ: «**مِمَّ تَضْحَكُون؟**»، قالوا: يا نَبِيَّ الله مِن دِقّة سَاقيه، فقال: «**والَّذي نَفْسِي بيدِه لَهُما أثقلُ في المِيزان مِن أُحُدٍ**»[٤].

• وعن أبي مالكٍ الأشعريِّ رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**الطُّهورُ شَطْرُ الإيمانِ، والحمدُ للهِ تَمْلأُ المِيزانَ**»[٥].

* ثالثًا: دليل الإجماع:

فقد أجمع السلف على ثبوت ذلك.

---

(١) أخرجه البخاري (٦٤٠٦) ومسلم (٢٦٩٤).

(٢) أخرجه البخاري (٤٧٢٩) ومسلم (٢٧٨٥).

(٣) أخرجه أحمد، رقم (٦٩٩٤)، والترمذي، رقم (٢٦٣٩)، وصححه الألباني في «الصحيحة» (١٣٥).

(٤) أخرجه أحمد، رقم (٩٢٠)، وابن حبان، رقم (٧٠٦٩)، وصححه الألباني في «الصحيحة» (٢٧٥٠).

(٥) أخرجه مسلم، رقم (٢٢٣).

قال ابن حجر: قال أبو إسحاق الزجاج: أجمع أهل السنة على الإيمان بالميزان، وأن أعمال العباد توزن به يوم القيامة، وأنكرت المعتزلة الميزان، وقالوا: هو عبارة عن العدل، فخالفوا الكتاب والسنة؛ لأن الله أخبر أنه يضع الموازين لوزن الأعمال؛ ليرى العباد أعمالهم ممثلةً ليكونوا على أنفسهم شهداء.

قال القرطبي: «قد بلغت أحاديثه ـ أي: الميزان ـ مبلغ التواتر، وانعقد إجماع أهل الحق من المسلمين عليه»(١).

• وقال في موضع آخر: «أَجْمَع أكابرُ مُحَقِّقي هذه الأمة من أهل السُّنَّة بأنَّ الإيمان بثبوت الوزن والميزان حقٌّ واجبٌ وفَرْضٌ لازبٌ لِثُبوته، وعدم استحالة ذلك عقلًا»(٢).

• **قال السفاريني** ـ رحمه الله تعالى ـ: «فَقَدْ دَلَّتِ الْآثَارُ عَلَى أَنَّهُ مِيزَانٌ حَقِيقِيٌّ ذُو كِفَّتَيْنِ وَلِسَانٍ... وَقَدْ بَلَغَتْ أَحَادِيثُهُ مَبْلَغَ التَّوَاتُرِ، وَانْعَقَدَ إِجْمَاعُ أَهْلِ الْحَقِّ مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَلَيْهِ»(٣).

❐ المسألة الثالثة: معنى الميزان في الشرع.

الميزان في الشرع: هو ما يضعُه الله يوم القيامة لوزن أعمال العباد.

والميزان الذي تُوزن بِهِ الأعمال هو: ميزان حسيٌّ حقيقي، له كفتان، وفي بعض الروايات: «ولسان»، والميزان عند أهل السنة ميزانٌ حقيقي توزن به أعمال العباد، وخالف في هذا القول المعتزلة وقلة قليلةٌ من أهل السنة.

❋ أقوال علماء الأمة:

• **قال السفاريني**: «قال علماؤنا كغيرهم: نُؤمن بأن الميزان الذي تُوزن به الحسنات والسيئات حقٌّ، قالوا: وله لسان وكفتان تُوزن به صحائف الأعمال؛ قال ابن عباس رضي الله عنهما: تُوزن الحسنات في أحسن صورة، والسيئات في أقبح صورة.

• **قال العلامة الشيخ مرعي في «بهجته»**: الصحيح: أنَّ المراد بالميزان: الميزان الحقيقي لا مجرد العدل، خلافًا لبعضهم.

• **وقال القرطبي في «تذكرته»**: «قال العلماء: إذا انقضى الحساب كان بعده وزن

---

(١) لوامع الأنوار البهية (٢/ ١٨٤، ١٨٥). (٢) لوائح الأنوار السنية (٢/ ١٧٩).
(٣) لوامع الأنوار البهية (٢/ ١٨٥).

الأعمال؛ لأن الوزن للجزاء، فينبغي أن يكون بعد المحاسبة لتقرير الأعمال، والوزن لإظهار مقاديرها؛ ليكون الجزاء بحسبها»[١].

* الذين خالفوا قول الجمهور في الميزان:

قال ابن فورك: أنكرت المعتزلة الميزان، بناء منهم على أن الأعراض يستحيل وزنها؛ إذ لا تُقَوَّم بأنفسها. قال: وروى بعض المتكلمين عن ابن عباس: «أن الله تعالى يقلب الأعراض أجسامًا، فيزنها»، وقد ذهب بعض السلف إلى أن الميزان بمعنى العدل والقضاء، وعَزَا الطبري القول بذلك إلى مجاهد، والراجح ما ذهب إليه الجمهور، وهو أن الميزان ميزان حقيقي توزنُ بِهِ أعمالُ العباد[٢].

❐ المسألة الرابعة: صفات الميزان.

الواقع أن العلماء لم يتفقوا على إثبات أوصاف الميزان ـ وقد تقدمت الإشارة إلى بعض الجوانب في وجوب الإيمان بالميزان، ومواقف الناس في ذلك ـ وأما خلافهم في ثبوت صفاته فقد انقسموا إلى فريقين:

١ ـ أما الفريق الأول: فهم المثبتون لصفات الميزان الحسية، من أن له كفتين... إلى آخر أوصافه، وهؤلاء، وإن أثبتوا هذا، لكنهم يرجعون صفة تلك الكفات واللسان إلى علم الله تعالى.

٢ ـ أما الفريق الآخر: فهم النافون لتلك الصفات.

وسنذكر رأي الفريقين فيما يلي:

(١) المثبتون لصفات الميزان:

يثبت هؤلاء ـ وهم جمهور العلماء ـ أن الميزان له كفتان حسيتان مشاهدتان، وله لسان كذلك.

يقررون هذه الحقيقة غير ملتفتين إلى من تشمئز قلوبهم من سماعها، لعدم قَبول عقولهم لها، وعدم تفهم ما ورد عن المصطفى ﷺ في ذلك. ذلك أن الحق ضالة المؤمن، وما ورد به الشرع هو الذي ينبغي أن يقدم على هوى النفس وحكم العقل.

وسنذكر فيما يلي بعض أقوال هؤلاء كأمثلة على ثبوت ما ذكرنا:

قال القرطبي ـ ردًا على من ينكر الميزان، ويؤوِّل الوزن بأنه من ضرب المثل،

---

(١) لوامع الأنوار البهية (٢/ ١٨٤، ١٨٥). (٢) انظر: التذكرة (ص٣٠٩).

وأن الوزن يراد به العدل والقضاء ـ قال: (وهذا مجاز. وليس بشيء ـ وإن كان شائعًا في اللغة ـ للسنة الثابتة في الميزان الحقيقي، ووصفه بكفتين ولسان، وأن كل كفة منها طباق السموات والأرض)[١].

ويعزو القرطبي إلى ابن عباس أنه قال: (توزن الحسنات والسيئات في ميزان له كفتان ولسان)[٢].

وأخرج البيهقي في شعب الإيمان عن ابن عباس أنه قال: (الميزان له لسان وكفتان، يوزن فيه الحسنات والسيئات، فيؤتى بالحسنات في أحسن صورة فتوضع في كفة الميزان، فتثقل على السيئات؛ فتؤخذ فتوضع في الجنة... ويؤتى بالسيئات في أقبح صورة فتوضع في كفة الميزان فتخف...)[٣].

ويقول ابن قدامة: (والميزان له كفتان ولسان، توزن به الأعمال، ﴿فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿١٠٢﴾ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ فِى جَهَنَّمَ خَٰلِدُونَ ﴿١٠٣﴾﴾ [المؤمنون: ١٠٢، ١٠٣])[٤].

ويقول أبو الحسن الأشعري في معرض بيانه لاختلاف الناس في الميزان ومبينًا رأي أهل السنة: (فقال أهل الحق: له لسان وكفتان، توزن في إحدى كفتيه الحسنات وفي الأخرى السيئات، فمن رجحت حسناته؛ دخل الجنة، ومن رجحت سيئاته دخل النار، ومن تساوت حسناته وسيئاته، تفضل الله عليه فأدخله الجنة)[٥].

ويثبت ابن كثير أن للميزان كفتين حسّيتين، ويستدل على هذا من السنة بحديث صاحب البطاقة المشهور وغيره من الأحاديث[٦].

وأخرج الطبري عن ابن جريج قال: قال لي عمرو بن دينار: (قوله: ﴿وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ﴾ [الأعراف: ٨] قال: إنا نرى ميزانًا وكفتين، سمعت عبيد بن عمير يقول: يجعل الرجل العظيم الطويل في الميزان، ثم لا يقوّم بجناح ذباب)[٧]. وهو القول الذي رجحه الطبري أيضًا.

ويقول ابن أبي العز: (والذي دلت عليه السنة: أن ميزان الأعمال له كفتان حسيتان مشاهدتان)[٨].

---

(١) التذكرة (ص٣٧٨).
(٢) التذكرة (ص٣٧٨).
(٣) الدر المنثور (٣/ ٧٠).
(٤) ابن قدامة في لمعة الاعتقاد (ص٣٣).
(٥) المقالات (٢/ ١٦٤).
(٦) النهاية (٢/ ٢٤).
(٧) جامع البيان (٨/ ١٢٣).
(٨) الطحاوية (ص٤٧٢).

وقال أبو إسحاق الزجاج ـ كما نقل عنه الحافظ ابن حجر: (أجمع أهل السنة على الإيمان بالميزان، وأن أعمال العباد توزن يوم القيامة، وأن الميزان له لسان وكفتان، ويميل بالأعمال)[١].

ويقول السفاريني: (فقد دلت الآثار على أنه ميزان حقيقي ذو كفتين ولسان، كما قال ابن عباس، والحسن البصري، وصرح بذلك علماؤنا، والأشعرية وغيرهم، وقد بلغت أحاديثه مبلغ التواتر، وانعقد إجماع أهل الحق من المسلمين عليه)[٢].

ويقول البرديسي: (وانعقد الإجماع على أنه ميزان حسي له كفتان ولسان يوضع فيه صحف أعمال العباد ليظهر الرابح والخاسر)[٣].

ويروى من طريق عبد الملك بن أبي سليمان أنه قال: (ذكر الميزان عند الحسن فقال: له لسان وكفتان)[٤].

وعن سليمان قال: (يوضع الميزان وله كفتان، لو وضع في إحداهما السموات والأرض ومن فيهن لوسعته)[٥].

ويقول الهراس: (وهناك تنصب الموازين فتوزن بها أعمال العباد، وهي موازين حقيقية، كل ميزان منها له لسان وكفتان، ويقلب الله أعمال العباد ـ وهي أعراض ـ أجسامًا لها ثقل، فتوضع الحسنات في كفة والسيئات في كفة)[٦].

ونقتصر في إثبات أن الميزان له لسان وكفتان على ما قدمناه من ذكر أقوال العلماء.

وبهذا، يتبين أن أهل الحق ـ أهل السنة والجماعة ـ يثبتون حقيقة الميزان على ضوء ما جاء في كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ، لا يتأولون معناه، ولا يردون ما جاء في وصفه، ويقولون: الله وحده هو الذي يعلم قدرهما وكيفيتهما.

إذ لو لم يكن له لسان وكفتان؛ بل هو بمعنى العدل والقضاء كما ذهب إليه بعض العلماء، لو لم يكن كذلك لما وصف في السنة النبوية بأن له لسانًا وكفتين، وأنه يخف ويثقل؛ إذ العدل لا يقال فيه تلك الصفات، فصح أنه ميزان حقيقي يزن الله فيه أعمال العباد، فمن رجحت حسناته على سيئاته دخل الجنة، ومن رجحت سيئاته على حسناته دخل النار، على ما علم من مذهب السلف.

---

(١) نقله عنه الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١٣/٥٣٨).
(٢) لوامع الأنوار (٢/١٥٢).
(٣) تكملة شرح الصدور (ص١٤).
(٤) تفسير المنار (٨/٣٢٢).
(٥) فتح الباري (١٣/٥٣٩).
(٦) شرح العقيدة الواسطية (ص١٢٣).

وإذ كنا نثبت صفات الميزان على ضوء ما جاء به الشرع فإنه لا ينبغي أن نتكلف فنثبت له أوصافًا تحتاج إلى إثبات من الشارع، أو نستند إلى أخبار لم تثبت، فإن الغلو في هذا مذموم.

وكمثال على هذا: ما يذهب إليه بعض الناس من أن كفتي الميزان من ذهب[١].

أو القول بأن كفة الحسنات من نور، وكفة السيئات من ظلام[٢].

أو أن كفة الحسنات عن يمين العرش مقابل الجنة، وكفة السيئات عن يسار العرش مقابل النار[٣].

أو ما يقال: إن صاحب الميزان يوم القيامة هو جبريل عليه السلام[٤].

فتلك المسائل كلها تحتاج لإثباتها ـ فضلًا عن اعتقادها ـ إلى نص صحيح، فإن بعض العلماء يتساهل فيما يقرره من هذه المسائل، مثل ما يرويه السفاريني بصيغة التضعيف ـ يُروَى ـ (أن داود عليه السلام سأل ربه أن يريه الميزان، فلما رآه غشي عليه، فلما أفاق قال: إلهي من ذا الذي يقدر يملأ كفة حسناته؟ فقال: إذا رضيت عن عبدي ملأتها بتمرة)[٥].

أو ما يذكره عن عبد الله بن سلام رضي الله عنه ـ غير معزو إلى أحد ـ أنه قال: (ميزان رب العالمين يُنصَب للجن والإنس، يستقبل به العرش، إحدى كفتيه على الجنة، والأخرى على جهنم، لو وضعت السموات والأرض في إحداهما لوسعتهن، وجبريل آخذ بعمود ينظر إلى لسانه)[٦].

وكذا ما يروى عن عمر مرفوعًا: «**من كبر تكبيرة في سبيل الله، كانت صخرة في ميزانه أثقل من السماوات السبع وما فيهن وما تحتهن، وأعطاه الله بها رضوانه الأكبر، وجمع بينه وبين محمد وإبراهيم والمرسلين في دار الجلال: ينظر إلى الله بكرة وعشيًا**»[٧].

---

(١) الفصل لابن حزم (٤/ ٦٥).
(٢) التذكرة (ص٣١٣).
(٣) التذكرة (ص٣١٤)، وعزاه إلى الترمذي الحكيم.
(٤) أخرجه الطبري في «جامع البيان» (٨/ ١٢٣) عن الحارث، قال: ثنا عبد العزيز قال: ثنا يوسف بن صهيب، عن موسى بن بلال ابن يحيى، عن حذيفة.
(٥) ذكره السفاريني في «لوامع الأنوار» (٢/ ١٨٤) وعزاه إلى الرازي والثعلبي
(٦) لوامع الأنوار (٢/ ١٨٤) ولم يعزه إلى أحد.
(٧) قال السيوطي في «اللآلئ المصنوعة»: «قال ابن حبان: لا أصل له، وإسحاق يأتي =

وفي رواية أخرى عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «**من كبر تكبيرة على ساحل البحر، كان في ميزانه صخرة**»، قيل: يا رسول الله، وما قدرها؟ قال: «**تملأ ما بين السموات والأرض**»[(١)].

ويقول السفاريني: (ظواهر الآثار وأقوال العلماء: أن كيفية الوزن في الآخرة ـ خفة وثقلًا ـ مثل كيفيته في الدنيا، ما ثقل نزل إلى أسفل ثم يرفع إلى عليين، وما خف طاش إلى أعلى ثم نزل إلى سِجِّين، وبه صرح جموع، منهم القرطبي).

وقال بعض المتأخرين: بل الصفة مختلفة، وأن عمل المؤمن إذا رجح صعد وسفلت سيئته، والكافر تسفل كفته لخلو الأخرى عن الحسنات، ثم تلا قوله تعالى: ﴿وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّـٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠].

وذكر بعضهم في صفة الوزن: أن تجعل جميع أعمال العباد في الميزان في مرة واحدة، كل الحسنات في كفة النور، وهي يمين العرش جهة الجنة، والسيئات في كفة الظلمة، وهي عن يسار جهة النار، ويخلق الله لكل إنسان علمًا ضروريًا يدرك به خفة أعماله وثقلها.

وقيل: بل علامة الرُّجحان عمود نور يقوم في كفة الحسنات حتى يكسو كفة السيئات، وعلامة الخفة عمود ظلمة يقوم من كفة السيئات حتى يكسو كفة الحسنات، لكل أحد[(٢)]، والظاهر أن هذه الكيفيات كلها تحتاج إلى إثبات، فهي مسألة غيبية، والله تعالى له القدرة على ما يشاء.

(٢) النافون لصفات الميزان:

وهؤلاء قالوا بعكس ما قاله الفريق الأول، حيث أحجموا عن وصف الميزان بالأوصاف التي تقدمت، واكتفوا بإثبات أن هناك ميزانًا فقط.

١ ـ يقول محمد رشيد رضا ـ في نفي تلك الصفات وفي رده على الزجاج ـ: (وإذا لم يكن في الصحيحين ولا في كتب السنة المعتمدة حديث صحيح مرفوع في صفة الميزان، ولا في أن له كفتين ولسانًا، فلا تغتر بقول الزجاج أن هذا مما أجمع

= بالموضوعات عن الثقات، قلت ـ وكذا قال الدارقطني في «غرائب مالك» ـ: إنه موضوع (٢/ ١٣٧).

(١) قال ابن عدي: «هذا ما وضعه النخعي، وزيد ليس بشيء». اللآلئ المصنوعة (٢/ ١٣٧).

(٢) لوامع الأنوار (٢/ ١٨٨، ١٨٩).

عليه أهل السنة، فإن كثيرًا من المصنفين يتساهلون بإطلاق كلمة الإجماع، ولا سيما غير الحفاظ المتقنين، والزجاج ليس منهم، ويتساهلون في عزو كل ما يوجد في كتب أهل السنة إلى جماعتهم، وإن لم يعرف له أصل من السلف، ولا اتفق عليه الخلف منهم، وهذه المسألة مما اختلف فيه السلف والخلف كما علمت)[١].

وقال أيضًا: (والأصل الذي عليه سلف الأمة في الإيمان بعالم الغيب: أن كل ما ثبت من أخباره في الكتاب والسنة فهو حق لا ريب فيه، نؤمن به، ولا نحكم رأينا في صفته وكيفيته، فنؤمن إذا بأن في الآخرة وزنًا للأعمال قطعًا، ونرجح أنه بميزان يليق بذلك العالم، ويوزن به الإيمان، والأخلاق، والأعمال، ولا نبحث عن صورته وكيفيته، ولا عن كفتيه ـ إن صح الحديث فيهما ـ كما صوّره الشعراني في ميزانه)[٢].

والواقع أن ما قاله محمد رشيد رضا ـ من إنكار أن يكون هناك أي إشارة إلى أن الميزان له كفتان من السنة ـ غير مسلَّم، فقد جاء في السنة بعض الأحاديث التي تدل على وزن العمل ووزن العامل، وكما قال ﷺ: «**فَيُؤْتَى بِالرَّجُلِ، فَيُوضَعُ فِي كِفَّةٍ**»[٣]، وكقوله أيضًا: «**فَطَاشَتِ السِّجِلَّاتُ وَثَقُلَتِ البِطَاقَةُ**»[٤]. وغيرها من الأحاديث التي قدمنا ذكرها، وفيها إشارة إلى إثبات أن ميزان الأعمال له كفتان.

ثم إن إثبات أن الميزان له كفتان لم يقل به الزجاج وحده؛ بل هو ما عليه الأئمة الذين قدمنا ذكر أقوالهم.

٢ ـ ما علَّقه الدكتور طه محمد الزيني على ترجمة ابن كثير في إثبات أن للميزان كفتين حِسِّيتين بقوله: (لا يوجد دليل قاطع في القرآن ولا في الحديث على أن كفتي ميزان الحساب يوم القيامة حسيتان ـ أي: يدركان بإحدى الحواس الخمس، وأقرب الحواس إلى إدراك الكفتين اللمس باليد ـ؛ بل كل ما في القرآن والحديث يحتمل أن يكون الوزن معنويًا؛ بل هو الأرجح؛ لأن الأعمال يوم القيامة أكثرها معنوي يقرَّب

---

(١) تفسير المنار (٨/ ٣٢٢).
(٢) تفسير المنار (٨/ ٣٢٣).
(٣) أخرجه أحمد، رقم (٧٠٦٦)، قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ٨٢): رواه الترمذي باختصار، رواه أحمد وفيه بن لهيعة وحديثه حسن، وبقية رجاله رجال الصحيح. وقال أحمد شاكر في «مسند أحمد» (١٢/ ٢٤): إسناده صحيح.
(٤) أخرجه الترمذي، رقم (٢٦٣٩)، وابن ماجه، رقم (٤٣٠٠)، والحاكم (١/ ٤٦) من حديث ابن عمرو ﷺ، قال الترمذي: حسن غريب، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح لم يخرَّج في الصحيحين، وهو على شرط مسلم، ووافقه الذهبي، وقال البغوي في «شرح السنة» (٧/ ٤٩٠): حسن غريب، وصححه الألباني في صحيح ابن ماجه.

إلى الأذهان بتشبيهه بالحسيات)[١].

وهذا القول من الدكتور طه الزيني يعتبر بعيدًا عما قرره العلماء، ومخالفًا لما جاءت به السنة في وزن الأعمال، وليس ما يذكره من أعمال يوم القيامة من الأشياء المتخيلة التي يشبه فيها المعنوي بالحسي. فإن القول بهذا يفتح بابًا خطيرًا من التشكيك في أمور الآخرة، وينبغي على من يقول بهذا أن يعيد النظر فيه.

❑ المسألة السادسة: خلاف العلماء في الميزان هل هو واحد أم متعدد.

وقد اختلف العلماء في وحدة الميزان وتعدُّده على مذهبين:

❋ المذهب الأول: القائلون بتعدد الميزان:

قال الحسن البصري ـ رحمه الله تعالى ـ: «بلغني أن لكل أحد يوم القيامة ميزانًا على حدة»[٢].

وقال بعضهم: الأظهر إثبات موازين يوم القيامة لا ميزان واحد؛ لقوله تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ﴾ [الأنبياء: ٤٧]، وقوله: ﴿فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ﴾ [الأعراف: ٨].

وقالوا: وعلى هذا، فلا يبعد أن يكون لأفعال القلوب ميزان، ولأفعال الجوارح ميزان، ولما يتعلق بالقول ميزان.

❋ المذهب الثاني: القائلون بوحدة الميزان:

فذهب هؤلاء إلى أن لكل فرد ميزانًا خاصًّا به، أو لكل عمل ميزان خاص به؛ لقوله تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الأنبياء: ٤٧].

وأجابوا عن جمع كلمة (الموازين) في الآية: إلى أن الميزان واحد، وأن الجمع في الآية إنما هو باعتبار تعدُّد الأعمال أو الأشخاص.

وقد رجَّح ابن حجر العسقلاني ـ رحمه الله تعالى ـ بعد حكايته الخلاف أن الميزان واحد، وقال: «والذي يترجح أنه ميزان واحد، ولا يشكل بكثرة من يوزن عمله؛ لأن أحوال القيامة لا تكيَّف بأحوال الدنيا»[٣].

---

(١) النهاية (٢/ ٩١).

(٢) أورده ابن عطية في تفسيره المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٢/ ٣٧٦)، ونسبه إلى الحسن البصري ـ رحمه الله تعالى ـ.

(٣) فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني (١٣/ ٥٣٨).

وحَسَّنَ السفاريني ـ رحمه الله تعالى ـ القول بوحدة الميزان بعد ذكر الإجابة عن جمع كلمة (الموازين) في الآية بقوله: «وَهُوَ حَسَنٌ»[١].

ومن المعاصرين الذين يرون هذا القول الشيخ العثيمين ـ رحمه الله تعالى ـ في الجواب عن سؤال عن وحدة الميزان وتعدده، فقال ـ بعد ذكر الخلاف بين أهل العلم ـ: «الذي يظهر ـ والله أعلم ـ أن الميزان واحد، لكنه متعدد باعتبار الموزون»[٢].

المسألة السابعة: الأقوال في الموزون.

اختلف أهل العلم في الموزون في ذلك اليوم على أقوال:

القول الأول: أن الذي يوزن في ذلك اليوم الأعمال نفسها، وأنها تجسَّم فتوضع في الميزان.

أدلته: ويدل لذلك:

• حديث أبي هريرة رضي الله عنه في (الصحيح) قال: قال رسول الله ﷺ: «**كلمتان حبيبتان إلى الرحمٰن، خفيفتان على اللسان، ثقيلتان في الميزان: سبحان الله وبحمده، سبحان الله العظيم**»[٣].

• وقد دلَّت نصوص كثيرة على أن الأعمال تأتي في يوم القيامة في صورةٍ الله أعلم بها، فمن ذلك: مجيء القرآن شافعًا لأصحابه في يوم القيامة، وأن البقرة وآل عمران تأتيان كأنهما غمامتان أو غيايتان، أو فرقان من طير صواف تحاجّان عن أصحابهما. ففي (صحيح مسلم) عن أبي أمامة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**اقرؤوا القرآن، فإنه يأتي يوم القيامة شفيعًا لأصحابه. اقرؤوا الزهراوين: البقرة وسورة آل عمران، فإنهما تأتيان يوم القيامة كأنهما غمامتان، أو غيايتان، أو فرقان من طير صواف تحاجَّان عن أصحابهما**»[٤].

وروى مسلم أيضًا عن النواس بن سمعان قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**يؤتى بالقرآن يوم القيامة وأهله الذين كانوا يعملون به، تَقْدُمه سورة البقرة**

---

(١) لوامع الأنوار البهية للسفاريني (٢/ ١٨٦).

(٢) مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين. (٢/ ٤٤)، جمع وترتيب: فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان.

(٣) أخرجه البخاري (٦٤٠٦)، ومسلم (٢٦٩٤).

(٤) أخرجه مسلم (٨٠٤).

وآل عمران، كأنهما غمامتان، أو ظُلَّتان بينهما شرق، أو كأنهما فرقان من طير صواف تحاجان عن صاحبهما»[(١)].

القائلون به: هذا القول رجَّحه ابن حجر العسقلاني ونصره، فقال: والصحيح أن الأعمال هي التي توزن، وقد أخرج أبو داود والترمذي، وصححه ابن حبان عن أبي الدرداء عن النبي ﷺ قال: «**ما يوضع في الميزان يوم القيامة أثقل من حُسن الخلق**»[(٢)].

القول الثاني: أن الذي يوزن هو العامل نفسه.

أدلته: فقد دلَّت النصوص على أن العباد يوزنون في يوم القيامة، فيثقلون في الميزان أو يخفون بمقدار إيمانهم، لا بضخامة أجسامهم وكثرة ما عليهم من لحم ودهن، ففي (صحيح البخاري) عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال: «**إنه ليأتي الرجل العظيم السمين يوم القيامة لا يزن عند الله جناح بعوضة، وقال: اقرؤوا: ﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَزْنًا ﴿١٠٥﴾﴾ [الكهف: ١٠٥]**»[(٣)]. ويؤتى بالرجل النحيف الضعيف دقيق السَّاقين فإذا به يزن الجبال، روى أحمد في (مسنده)، عن زر بن حبيش عن ابن مسعود، أنه كان رقيق الساقين، فجعلت الريح تلقيه، فضحك القوم منه، فقال رسول الله ﷺ: «مم تضحكون؟» قالوا: يا نبي الله من رقة ساقيه، قال: «**والذي نفسي بيده لهما أثقل في الميزان من أُحُد**»[(٤)].

القول الثالث: أن الذي يوزن إنما هو صحائف الأعمال.

أدلته: فقد روى الترمذي في (سننه) عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، أن رسول الله ﷺ قال: «**إن الله سيخلص رجلًا من أمتي على رؤوس الخلائق يوم القيامة، فينشر له تسعة وتسعين سجلًا، كل سجل مثل مد البصر، ثم يقول: أتنكر من هذا شيئاً؟ أظلمك كَتَبتي الحافظون؟ فيقول: لا يا رب، فيقول: ألك عذر؟ فيقول: لا يا رب. فيقول الله تعالى: بلى، إن لك عندنا حسنة، فإنه لا ظلم اليوم، فتُخرَج بطاقة فيها أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، فيقول: احضر**

---

(١) أخرجه مسلم (٨٠٥).

(٢) أخرجه أبو داود (٤٧٩٩)، والترمذي (٢٠٠٣)، وابن حبان (٢/ ٢٣٠)، والحديث سكت عنه أبو داود، وقال الترمذي: هذا حديث غريب من هذا الوجه. وقال الألباني في «صحيح سنن أبي داود»: صحيح.

(٣) رواه البخاري (٤٧٢٩)، ومسلم (٢٧٨٥).

(٤) رواه أحمد (١/ ٤٢٠) (٣٩٩١)، وقال أحمد شاكر في مسند أحمد (٦/ ٣٩): إسناده صحيح، وقال الألباني في (السلسلة الصحيحة) (٢٧٥٠): إسناده حسن وهو صحيح بطرقه الكثيرة.

وزنك، فيقول: يا رب ما هذه البطاقة مع هذه السجلات؟ فيقول: فإنك لا تُظلَم، فتوضع السجلات في كفة، والبطاقة في كفة، فطاشت السجلات، وثقلت البطاقة، ولا يثقل مع اسم الله شيء»[(١)].

القائلون به: وقد مال القرطبي إلى هذا القول، فقال: والصحيح أن الموازين تثقل بالكتب فيها الأعمال مكتوبة، وبها تخف، قال ابن عمر: توزن صحائف الأعمال، وإذا ثبت هذا فالصحف أجسام، فيجعل الله تعالى رجحان إحدى الكفتين على الأخرى دليلًا على كثرة أعماله بإدخاله الجنة أو النار. وقال السفاريني: والحق أن الموزون صحائف الأعمال، وصححه ابن عبد البر والقرطبي وغيرهما، وصوَّبه الشيخ مرعي في (بهجته)، وذهب إليه جمهور من المفسرين، وحكاه ابن عطية عن أبي المعالي.

القول الرابع: أن الذي يوزن هو العامل وعمله وصحف أعماله.

أدلته: فقد دلت النصوص التي سُقناها على أن كل واحد من هذه الثلاثة يوزن، ولم تنف النصوص المثبتة لوزن الواحد منها أن غيره لا يوزن، فيكون مقتضى الجمع بين النصوص إثبات الوزن للثلاثة المذكورة جميعها. وهذا ما رجحه الشيخ حافظ الحكمي فقال: والذي استظهر من النصوص ـ والله أعلم ـ أن العامل وعمله وصحيفة عمله ـ كل ذلك يوزن؛ لأن الأحاديث التي في بيان القرآن، قد وردت بكل ذلك، ولا منافاة بينها، ويدل كذلك ما أخرجه أحمد ـ رحمه الله تعالى ـ عن عبد الله بن عمرو في قصة صاحب البطاقة بلفظ: قال: قال رسول الله: «**توضع الموازين يوم القيامة، فيؤتى بالرجل، فيوضع في كفة، ويوضع ما أحصي عليه، فيمايل به الميزان. قال: فيبعث به إلى النار. قال: فإذا أدبر، إذ صائح من عند الرحمٰن ﷻ يقول: لا تعجلوا، فإنه قد بقي له، فيؤتى ببطاقة فيها لا إله إلا الله، فتوضع مع الرجل في كفة، حتى يميل به الميزان**»[(٢)]، فهذا الحديث يدل على أن

---

(١) رواه الترمذي (٢٦٣٩)، والحديث رواه ابن ماجه (٤٣٠٠)، وأحمد (٢/ ٢١٣) والحاكم (١/ ٤٦) قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح لم يخرَّج في «الصحيحين» وهو صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبي، وقال الألباني في السلسلة الصحيحة (١٣٥): وهو كما قالا.

(٢) رواه أحمد (٢/ ٢٢١) (٧٠٦٦)، قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ٨٢): رواه الترمذي باختصار، رواه أحمد وفيه ابن لهيعة وحديثه حسن، وبقية رجاله رجال الصحيح، وقال أحمد شاكر في (مسند أحمد) (١٢/ ٢٤): إسناده صحيح.

العبد يوضع هو وحسناته وصحيفتها في كفة وسيئاته مع صحيفتها في الكفة الأخرى، وهذا غاية الجمع بين ما تفرق ذكره في سائر أحاديث الوزن، ولله الحمد والمنة.

❐ المسألة السادسة: كيفية وزن الأعمال.

قال الإمام القرطبي رَحِمَهُ اللَّهُ: «قال علماؤنا رحمهم الله: الناس في الآخرة ثلاث طبقات:

- متقون لا كبائر لهم.
- ومخلِّطون وهم الذين يوافون بالفواحش والكبائر.
- والثالث: الكفار.

فأمَّا المتقون: فإن حسناتهم تُوضع في الكفة النيرة، وصغائرهم ـ إن كانت لهم ـ الكفة الأخرى فلا يجعل الله لتلك الصغائر وزنًا، وتثقل الكفة النيرة حتى لا تَبرح، وترتفع المظلمة ارتفاع الفارغ الخالي.

وأمَّا المخلطون: فحسناتهم توضع في الكفة النيرة، وسيئاتهم في الكفة المظلمة، فيكون لكبائرهم ثقل، فإن كانت الحسنات أثقل ولو بصؤابة دخل الجنة، وإن كانت السيئات أثقل ولو بصؤابة دخل النار إلا أن يغفر الله، وإن تساويا كان من أصحاب الأعراف على ما يأتي، هذا إن كانت الكبائر فيما بينه وبين الله، وأما إن كانت عليه تبعات وكانت له حسنات كثيرة فإنه ينقص من ثواب حسناته بقدر جزاء السيئات؛ لكثرة ما عليه من التبعات؛ فيُحمل عليه مِن أوزار مَن ظلمه، ثم يُعَذَّب على الجميع. هذا ما تقتضيه الأخبارُ»[1].

وأمَّا الكفار: فلا تُوزن أعمالهم؛ إذ لا حسنات لهم، وما قَدَّموه مِن عمل نافع في الدنيا فإنَّهم يجازون به في الدنيا كذلك؛ قال الله تَعَالَى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَٰلَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ ﴿١٥﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ إِلَّا ٱلنَّارُ وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا۟ فِيهَا وَبَٰطِلٌ مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٦﴾﴾ [هود: ١٥، ١٦]، فيُوفون جزاء أعمالهم النافعة في الدنيا، وأما في الآخرة فليس لهم فيها نصيب من الحسنات والأجر، وإنما يجازون بكفرهم.

(١) التذكرة للقرطبي (ص٣٦٠).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

﴿١٦﴾ «والإيمان بعذاب القبر، ومنكر ونكير».

الشرح

وقد دلَّ على سؤال القبر وما يكون فيه من نَعيم أو عذاب بعض الآيات والسُّنَّة المُتواترة، وكذلك إجماع أهل السُّنَّة والجَمَاعَة.

أمَّا دلالة القرآن: فمنها:

• قوله تعالى في قصة آل فرعون: ﴿ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ۚ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓا۟ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ ﴿٤٦﴾﴾ [غافر: ٤٦].

قال الحافظ ابن كثير: «وهذه الآية أصلٌ كبير في استدلال أهل السنة على عذاب البرزخ في القبور»[(١)].

وقال العلامة الفوزان: «هذا في البرزخ قبل الآخرة؛ يُعرضون على النَّار صباحًا ومساء إلى أن تقوم الساعة، وهذا دليلٌ على عذاب القبر، والعياذ بالله، ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓا۟ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ ﴿٤٦﴾﴾.

هذه ثلاثة عقوبات:

الأولى: أنَّ الله أغرقهم ومحاهم عن آخرهم في لحظة واحدة.

الثاني: أنَّهم يُعَذَّبون في البرزخ إلى أن تقوم الساعة.

الثَّالثة: أنهم إذا بعثوا يوم القيامة يدخلون أشد العذاب، والعياذ بالله»[(٢)].

• ومنها: قوله تعالى: ﴿سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ ﴿١٠١﴾﴾ [التوبة].

قال ابنُ تيمية: «قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِن العُلَمَاءِ: المَرَّةُ الأُولَى فِي الدُّنْيَا، وَالثَّانِيَةُ فِي البَرْزَخِ، ﴿ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ ﴿١٠١﴾﴾ فِي الآخِرَةِ»[(٣)].

---

(١) تفسير ابن كثير (٧/ ١٤٦).

(٢) شرح الأصول الثلاثة (ص٥١)، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.

(٣) مجموع الفتاوى (٤/ ٢٦٦).

• ومنها: وقوله: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ فِى غَمَرَٰتِ ٱلْمَوْتِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓا۟ أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوٓا۟ أَنفُسَكُمُ ٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ ٱلْهُونِ﴾ [الأنعام: ٩٣].

وهذا خطابٌ لهم عند المَوت، وقد أخبر الملائكة ـ وهم الصادقون ـ أنَّهم حينئذ يُجزون عذاب الهون، ولو تأخَّر عنهم ذلك إلى انقضاء الدنيا؛ لما صَحَّ أن يقال لهم: ﴿ٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ﴾؛ فدل على أنَّ المراد به عذاب القبر(١).

وأمَّا السُّنَّة: فإنها متواترةٌ في ذلك، كما قال الحافظُ ابنُ رَجَب ـ رحمه الله تعالى ـ: «وقد تَوَاتَرَت الأحاديثُ في عذاب القبر»(٢).

وقال ابنُ أبي العِزِّ ـ رحمه الله تعالى ـ: «وقد تواترت الأخبارُ عن رسول الله ﷺ في ثُبُوت عذاب القبر ونعيمه لِمَن كان أهلًا»(٣).

وأمَّا الإجماعُ:

• فقد **قال ابن تيمية** ـ رحمه الله تعالى ـ: «فَاعْلَمْ أَنَّ مَذْهَبَ سَلَفِ الأُمَّةِ وَأَئِمَّتِهَا: أَنَّ المَيِّتَ إِذَا مَاتَ يَكُونُ فِي نَعِيمٍ أَوْ عَذَابٍ»(٤).

• وقال أيضًا: «العَذَابُ وَالنَّعِيمُ عَلَى النَّفْسِ وَالبَدَنِ جَمِيعًا بِاتِّفَاقِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ»(٥).

• **وقال ابن القيم** ـ رحمه الله تعالى ـ: «وَهَذَا كَمَا أنه مُقْتَضى السُّنَّة الصَّحِيحَة فَهُوَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بَين أهل السُّنَّة.

قَالَ المروزي: قَالَ أَبُو عبد الله: «عَذَاب القَبْر حقٌّ، لَا يُنكره إِلَّا ضالٌّ أَو مُضِلٌّ»(٦).

والإنسانُ بمجرد موتِه يدخل فِي اليومِ الآخرِ بالنِّسبة له، وَلِهَذَا يُقَالُ: مَن مَاتَ قَامَت قِيَامَتُهُ.

وقد ذكر شيخُ الإسلامِ ـ رحمه الله تعالى ـ هُنَا مَسأَلَتَينِ عَظيمَتَينِ:

الأولى: فِتنَةُ القَبر، **والثانية**: مَا يَكُونُ بَعدَ تِلكَ الفِتنَةِ مِن نَعِيمٍ أَو عَذَابٍ.

---

(١) انظر: الإرشاد إلى صحيح الاعتقاد لصالح الفوزان (ص٢٧٥)، دار ابن الجوزي، الطبعة الرابعة، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

(٢) أهوال القبور (ص٤٣).

(٣) شرح الطَّحاوية (ص٣٩٩).

(٤) مجموع الفتاوى (٤/ ٢٨٤).

(٥) مجموع الفتاوى (٤/ ٢٨٢).

(٦) الروح (ص٥٧).

* المَسأَلَةُ الأُولى: فِتنَةُ القَبر:

قَالَ شَيخُ الإِسلَامِ ابن تيمِيَة ـ رحمه الله تعالى ـ: «وَأَمَّا الفِتْنَةُ فِي القُبُورِ فَهِيَ الِامْتِحَانُ وَالِاخْتِبَارُ لِلمَيِّتِ حِينَ يَسْأَلُهُ المَلَكَانِ»[(١)].

وقَد رَوَت أَسمَاءُ بِنت أَبِي بَكر رضي الله عنهما أَنَّ رَسولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**إِنَّهُ قَدْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّكُمْ تُفْتَنُونَ فِي القُبُورِ قَرِيبًا، أَوْ مِثْل فِتْنَةِ المَسِيحِ الدَّجَّالِ**»[(٢)].

وعن عثمانَ بن عفَّان رضي الله عنه قالَ: كَانَ النَّبيُّ ﷺ إِذَا فَرغَ مِن دَفنِ الميتِ وَقَفَ عليهِ، فَقَالَ: «**اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ، وَسَلُوا لَهُ التَّثْبِيتَ؛ فَإِنَّهُ الآنَ يُسْأَلُ**»[(٣)].

وَعَن أَبِي هُريرَةَ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسولُ اللهِ ﷺ يدعُو: «**اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ القَبْرِ، وَمِنْ عَذَابِ النَّارِ، وَمِنْ فِتْنَةِ المَحْيَا وَالمَمَاتِ، وَمِنْ فِتْنَةِ المَسِيحِ الدَّجَّالِ**»[(٤)].

وعن البرَاءِ بنِ عَازب رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنَّه قال: «**إِنَّ العَبدَ المُؤمِنَ فِي قَبْرِهِ تُعَادُ رُوحُهُ فِي جَسَدِهِ؛ فَيَأْتِيهِ مَلَكَانِ فَيُجْلِسَانِهِ، فَيَقُولَانِ لَهُ: مَنْ رَبُّكَ؟ فَيَقُولُ: رَبِّيَ اللهُ. فَيَقُولَانِ لَهُ: مَا دِينُكَ؟ فَيَقُولُ: دِينِيَ الإِسْلَامُ. فَيَقُولَانِ لَهُ: مَا هَذَا الرَّجُلُ الَّذِي بُعِثَ فِيكُمْ؟ فَيَقُولُ: هُوَ رَسُولُ اللهِ ﷺ. فَيَقُولَانِ لَهُ: وَمَا عِلْمُكَ؟ فَيَقُولُ: قَرَأْتُ كِتَابَ اللهِ؛ فَآمَنْتُ بِهِ، وَصَدَّقْتُ به...**».

إِلَى أَن قَالَ فِي العَبدِ الكَافِرِ: «**فَتُعَادُ رُوحُهُ فِي جَسَدِهِ، وَيَأْتِيهِ مَلَكَانِ، فَيُجْلِسَانِهِ، فَيَقُولَانِ لَهُ: مَنْ رَبُّكَ؟ فَيَقُولُ: هَاه هَاه، لَا أَدْرِي! فَيَقُولَانِ لَهُ: مَا دِينُكَ؟ فَيَقُولُ: هَاه هَاهْ، لَا أَدْرِي! فَيَقُولَانِ لَهُ: مَا هَذَا الرَّجُلُ الَّذِي بُعِثَ فِيكُمْ؟ فَيَقُولُ: هَاه هَاه، لَا أَدْرِي**»[(٥)].

وَغَيرِ ذَلِكَ مِنَ الأَحَادِيثِ التي بَلَغَت مَبلَغَ التَّوَاتُرِ.

قَالَ شَيخُ الإِسلَامِ ابنُ تيمِيَة ـ رحمه الله تعالى ـ: «وَقَدْ تَوَاتَرَت الأَحَادِيثُ عَن

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٢٥٧).
(٢) أخرجه البخاري (١٨٤) ومسلم (٩٠٥).
(٣) أخرجه أبو داود (٣٢٢١)، وصححه الألباني في «صحيح الترغيب والترهيب» (٣٥١١).
(٤) أخرجه البخاري (١٣٧٧) ومسلم (٥٨٨).
(٥) أخرجه أحمد، رقم (١٨٥٥٧)، وأبو داود (٤٧٥٣)، وصححه الألباني في «المشكاة» (١٦٣٠).

النَّبِي ﷺ فِي هَذِهِ الفِتْنَةِ مِنْ حَدِيثِ البَراءِ بْنِ عَازِبٍ، وَأَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَغَيْرِهِمْ ﷺ»[(١)].

وَقوله: «**مَنْ رَبُّك؟ وَمَا دِينُك؟ وَمَنْ نَبِيُّك؟**» هَذِهِ الأسئلة الثلاثة الِتي تُوَجَّهُ للمَيِّتِ فِي قَبرِهِ؛ قال العلَّامةُ ابنُ عُثَيمين ـ رحمه الله تعالى ـ: «يَعنِي: مَن رَبُّكَ الذِي خَلَقَكَ وَتعبدُهُ وَتَخصُّهُ بِالعِبَادَةِ؟ لِأَجلِ أَن تَنتَظِمَ هَذِهِ الكَلمةُ توحيد الربوبيَّةِ، وَتوحيد الألوهيَّةِ.

و«المُرتاب»: الشَّاكُّ والمُنافقُ وشبههمَا، «**فَيَقُولُ: هَاه هَاه؛ لَا أَدْرِي، سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ شَيْئًا فَقُلتُهُ**»، يعني: لم يَلِجِ الإيمانُ قلبَهُ، وإنَّمَا كانَ يقولُ كما يقولُ النَّاسُ مِن غيرِ أن يَصِلَ الإيمانُ إلى قلبِهِ.

وَتَأَمَّل قولَهُ: «**هاه هاه**» كأنَّ شيئًا غَابَ عنهُ يريدُ أن يَتذكرَه، وَهَذا أشدُّ في التَّحَسُّرِ أن يتخيَّلَ أنَّهُ يَعْرِفُ الجوابَ، ولكن يُحالُ بينهُ وبينهُ، ويقولُ: «**هاه هاه**»، ثمّ يقولُ: «**سمعتُ الناسَ يقولونَ شيئًا فقلتُهُ**»، وَلَا يقولُ: رَبِّيَ الله، وَلَا ديني الإسلام، وَلَا نَبِيِّ محمَّد؛ لأَنَّهُ فِي الدُّنيا مُرتابٌ شاكٌّ.

هذا إِذَا سُئِلَ فِي قَبرِهِ وَصَارَ أحوج مَا يكونُ إِلَى الجَوَابِ الصَّوَابِ يَعجزُ، وَيَقولُ: «**لَا أدري سَمِعتُ النَّاسَ يقولونَ شَيئًا فقلتُهُ**».

إِذًا؛ إيمانُه قولٌ فَقَط»[(٢)].

وقولُ شيخِ الإسلام ـ رحمه الله تعالى ـ: «فَيُضرَبُ بِمرزَبَّةٍ مِن حديدٍ؛ فيصيحَ صيحةً يسمعهَا كُلُّ شيءٍ إِلَّا الإنسان، وَلَو سَمِعَها لصُعِقَ» ـ يُشير إلى حديث أنس ﷺ وفيه: «**وأمَّا المُنافق والكافر فيُقال له: ما كنت تقول في هذا الرجل؟ فيقول: لا أدري كنتُ أقول ما يقول الناس، فيقال: لا دَرَيْتَ ولا تَلَيْتَ، ويُضرب بمطارقَ من حديد ضربةً؛ فيَصِيحُ صَيحةً يَسْمَعُهَا مَن يَلِيهِ غَيرَ الثَّقَلينِ**»[(٣)]، والثَّقلان: هُم الإنسُ والجنُّ».

قالَ ابنُ عُثَيمين ـ رحمه الله تعالى ـ: «**فيُضرب**»: يَعني الذِي لم يُجِب، سواء كانَ الكافرَ أو المنافقَ، والضارب لَهُ المَلَكَانِ اللذانِ يَسألانِهِ.

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٢٥٧).

(٢) انظر: شرح الواسطِيَّة (ص٤٨٠ ـ ٤٨٢).

(٣) أخرجه البخاري (١٣٧٤).

والمرزبَّةُ: هِيَ مِطرقةٌ مِن حَدِيدٍ، وَقَد وَرَدَ فِي بعضِ الرواياتِ: أَنَّهُ لَوِ اجتَمَعَ عَلَيهَا أَهلُ مِنى مَا أَقَلُّوها، فَإِذَا ضُرِب يَصيح صيحةً يَسمعها كلُّ شيء إلا الإنسان؛ أي: صِياحًا مَسموعًا يَسمعه كلُّ شيء يكون حوله مِمَّا يسمع صوته، وليس كلُّ شيء في أقطار الدُّنيا يَسمعه، وأحيانًا يتأثر به ما يسمعه، كما مَرَّ النَّبيُّ ﷺ بِأَقْبُر للمُشركين على بَغْلَتِه، فَحَادت به حتى كادت تُلقيه؛ لأنَّها سَمِعت أصواتَهم يُعَذَّبون.

قوله: «**إلا الإنسان**»، وقد سبق أنَّ في الحديث: «**إلا الثَّقلين**»؛ يعني: أنه لا يَسمع هذا الصِّياح، وذلك لحكمٍ عظيمة، منها:

أولًا: ما أشار إليه النبي ﷺ بقوله: «**لَوْلَا أَنْ لَا تَدَافَنُوا لَدَعَوْتُ اللهَ أَنْ يُسْمِعَكُمْ عَذَابَ القَبْرِ**»[1].

ثانيًا: أنَّ في إخفاء ذلك سترًا للميت.

ثالثًا: أنَّ فيه عدم إزعاج لأهله؛ لأنَّ أهلَه إذا سَمعوا مَيِّتَهم يُعَذَّب ويَصيح لم يَسْتَقِرَّ لهم قَرَارٌ.

رابعًا: عدم تَخْجِيل أهله؛ لأنَّ النَّاس يقولون: هذا ولدُكم، هذا أبوكم، هذا أخوكم، وما أشبه ذلك.

خامسًا: أننا قد نَهْلِك؛ لأنَّها صيحة ليست هينة؛ بل صيحة قد تُوجب أن تسقط القلوب من مَعاليقها، فيموت الإنسان، أو يُغشى عليه.

سادسًا: لو سَمِع النَّاسُ صُرَاخ هؤلاء المُعَذَّبين لكان الإيمانُ بعذاب القبر من باب الإيمان بالشهادة لا من باب الإيمان بالغيب، وحينئذ تَفُوت مصلحة الامتحان؛ لأنَّ النَّاس سوف يُؤمنون بما شاهدوه قطعًا، لكن إذا كان غائبًا عنهم ولم يعلموا به إلَّا عن طريق الخبر صار من باب الإيمان بالغيب»[2].

(١) أخرجه مسلم (٢٨٦٨).

(٢) شرح الواسِطيَّة (ص٤٨٢، ٤٨٣).

قال المصنف رحمه الله:

﴿١٧﴾ «والإيمان بحوض رسول الله ﷺ، ولكل نبي حوض، إلا صالح النبي ﷺ؛ فإن حوضه ضرع ناقته».

الشرح

هذا الحوضُ المورود الذي أعطاه الله لنبيِّه محمد ﷺ، كما قال: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ۝١ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ ۝٢ إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ ۝٣﴾ [الكوثر: ١ ـ ٣].

قال الإمامُ القرطبيُّ: «والصَّحيح: أنَّ للنبي ﷺ حَوْضَيْن:

أحدهما: في المَوقف قبل الصِّراط.

والثَّاني: في الجَنَّة.

وكلاهما يُسَمَّى كوثرًا»[(١)].

وقد جاءت أحاديث كثيرة في وصفه؛ منها:

• عن أبي عُبيدة أنه سأل عائشة رضي الله عنها عن قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر. ١]، فقالت: «نهرٌ أُعطيه نَبِيُّكم ﷺ؛ شاطئاه عليه دُرٌّ مُجَوَّف، آنيته كَعَدد النُّجوم»[(٢)].

• وعن أنس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «**بينما أنا أسيرُ في الجَنَّة إذ أنا بنهرٍ حافتاه قِباب الدُّرِّ المُجَوَّف. قلت: ما هذا يا جبريل؟ قال: هذا الكوثرُ الذي أعطاك رَبُّك، فإذا طِينُه ـ أو: طِيبُه ـ مِسك أذفر**»[(٣)].

وقال شيخُ الإسلام ـ رحمه الله تعالى ـ: «خَصَّ الله نَبيَّه ﷺ أنَّه أعطاه الكوثر، وهو من الخير الكثير الذي آتاه اللهُ في الدُّنيا والآخرة؛ فمما أعطاه في الدُّنيا الهُدى والنَّصر والتأييد وقُرَّة العَين والنَّفس وشرح الصدر، ونَعَّم قلبَه بذكرِه وحُبِّه بحيث لا يُشبه نعيمُه نعيمَ الدُّنيا البتة، وأعطاه في الآخِرَة الوسيلةَ والمقامَ المحمودَ، وجعلَه

(١) التذكرة (ص٣٦٢).
(٢) أخرجه البخاري (٤٩٦٥).
(٣) أخرجه البخاري (٦٥٨١).

أَوَّلَ مَن يُفتح له ولأمته باب الجنة، وأعطاه في الآخِرَة لواءَ الحمد والحوض العظيم في موقف القيامة، إلى غير ذلك»[١].

وقد حكم جمعٌ من أهل العلم بتواتر السُّنَّة في ذلك، قال ابن أبي العِزِّ: «الأحاديث الواردة في ذِكر الحوض تَبلغُ حَدَّ التواتر؛ رواها من الصَّحابة بضعٌ وثلاثون صحابيًّا، ولقد استقصى طرقَها شيخُنا عمادُ الدِّين ابنُ كثير ـ تَغَمَّدَه اللهُ برحمتِه ـ في آخر «تاريخه الكبير»»[٢].

(١) مجموع الفتاوى (١٦/ ٥٢٧ ـ ٥٢٨)، بتصرف يسير.
(٢) شرح الطحاوية (ص٢٢٧).

قال المصنف رحمه الله:

﴿١٨﴾ «والإيمان بشفاعة رسول الله ﷺ للمذنبين الخاطئين؛ في يوم القيامة وعلى الصراط، ويخرجهم من جوف جهنم، وما من نبي إلا له شفاعة، وكذلك الصدِّيقون والشهداء والصالحون، ولله بعد ذلك تفضُّل كثير فيمن يشاء، والخروج من النار بعدما احترقوا وصاروا فحمًا».

الشرح

أي: من عقيدة أهل السنة والجماعة الإيمان بشفاعة نبينا ﷺ للمذنبين الخاطئين، والخاطئون؛ بمعنى: المذنبين.

وهنا يحسن التنبيه، وهو: الخاطئ غير المخطئ؛ فهناك فرق بين الخاطئ والمخطئ:

فالمخطئ: هو الذي فعل الشيء من غير تعمُّد، وهو مغفورًا له، قال تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

وقد ثبت عن النبي ﷺ أن الله استجاب لهم هذا الدعاء، ففي صحيح مسلم لحديث أبي هريرة: «**قال الله: نعم**»(١).

ولحديث ابن عباس: «**قال الله: قد فعلت**»(٢).

عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان، وما استكرهوا عليه**»(٣).

وعن أم الدرداء، عن النبي ﷺ قال: «**إن الله تجاوز لأمتي عن ثلاث: عن الخطأ، والنسيان، والاستكراه**»(٤).

---

(١) أخرجه مسلم، رقم (١٢٥).
(٢) أخرجه مسلم، رقم (١٢٦).
(٣) وأخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ٩٥)، والطبراني «الصغير» (١/ ٢٧٠)، والدارقطني (٤/ ١٧٠ ـ ١٧١)، والبيهقي (٧/ ٣٥٦) عن ابن عباس وابن عمر بلفظ: «إِنَّ اللهَ تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالنِّسْيَانَ وَمَا اسْتُكْرِهُوا عليه»، وقال الألباني: حديث صحيح. انظر: الإرواء (١/ ١٢٣).
(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٤/ ١٧٢).

قال أبو بكر: فذكرت ذلك للحسن، فقال: أجل، أما تقرأ بذلك قرآنًا: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]؟[١].

والخاطئ هو المذنب العاصي المتعمِّد، فهو أشد إثمًا من المخطئ، وهو تحت المشيئة، إن شاء عذبه وإن شاء غفر له.

ولهذا، قال الله تعالى في سورة الحاقة: ﴿فَلَيْسَ لَهُ ٱلْيَوْمَ هَٰهُنَا حَمِيمٌ ﴿٣٥﴾ وَلَا طَعَامٌ إِلَّا مِنْ غِسْلِينٍ ﴿٣٦﴾ لَّا يَأْكُلُهُۥٓ إِلَّا ٱلْخَٰطِـُٔونَ ﴿٣٧﴾﴾ [الحاقة: ٣٥ ـ ٣٧]؛ أي: المذنبون.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨]، فجعل الله ما دون الشرك تحت المشيئة.

وكذلك حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**بَايِعُونِي عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِاللهِ شَيْئًا، وَلَا تَسْرِقُوا، وَلَا تَزْنُوا، وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ، وَلَا تَأْتُوا بِبُهْتَانٍ تَفْتَرُونَهُ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ، وَلَا تَعْصُوا فِي مَعْرُوفٍ، فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللهِ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَعُوقِبَ فِي الدُّنْيَا فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا ثُمَّ سَتَرَهُ اللهُ فَهُوَ إِلَى اللهِ، إِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ وَإِنْ شَاءَ عَاقَبَهُ**»[٢].

قال الطحاوي رحمه الله: «ولا نكفر أحدًا من أهل القبلة بذنب ما لم يستحله»[٣].

قال ابن تيمية: «ولا يجوز تكفير المسلم بذنب فعله ولا بخطأ أخطأ فيه كالمسائل التي تنازع فيها أهل القبلة، فإن الله تعالى قال: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ ۚ وَقَالُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۖ غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ ﴿٢٨٥﴾﴾ [البقرة: ٢٨٥]، وقد ثبت في الصحيح أن الله تعالى أجاب هذا الدعاء وغفر للمؤمنين خطأهم.

والخوارج المارقون الذين أمر النبي ﷺ بقتالهم قاتلهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب أحد الخلفاء الراشدين. واتفق على قتالهم أئمة الدين من الصحابة؛ والتابعين ومن بعدهم. ولم يكفرهم علي بن أبي طالب وسعد بن أبي وقاص وغيرهما من الصحابة بل جعلوهم مسلمين مع قتالهم، ولم يقاتلهم علي حتى سفكوا الدم الحرام وأغاروا على أموال المسلمين فقاتلهم لدفع ظلمهم وبغيهم لا لأنهم كفار. ولهذا، لم يَسْبِ حريمهم ولم يغنم أموالهم. وإذا كان هؤلاء الذين ثبت ضلالهم بالنص والإجماع

---

(١) تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم (٢/ ٥٧٩).

(٢) أخرجه البخاري، رقم (١٨).

(٣) شرح الطحاوية (٣٦٠).

لم يكفروا مع أمر الله ورسوله بقتالهم فكيف بالطوائف المختلفين الذين اشتبه عليهم الحق في مسائل غلط فيها من هو أعلم منهم؟ فلا يحل لأحد من هذه الطوائف أن تكفِّر الأخرى ولا تستحل دمها ومالها وإن كانت فيها بدعة محققة»[١].

وقد جاء في إثبات الشفاعة أحاديث كثيرة عن النبي ﷺ بلغت حد التواتر، وصرَّحت هذه الأحاديث بأنه يدخل النار جملة من أهل الكبائر، من أهل التوحيد، مؤمنون موحِّدون، لكن دخلوا النار بذنوب ومعاص ارتكبوها ولم يتوبوا منها.

* أنواع شفاعات النبي ﷺ يوم القيامة:

لقد اختلف أهل العلم في عدد شفاعات النبي ﷺ يوم القيامة[٢]، فبعضهم أوصلها إلى عشر شفاعات، وهو الراجح ـ إن شاء الله ـ لما تدل عليه الأحاديث الصحيحة وتقوم عليه الأدلة، وهي كما يلي:

الأولى: الشفاعة العظمى: وهي في فصل الموقف بعد دلالة الرسل عليه واعتذارهم عنها[٣].

الثانية: الشفاعة لمن يصبر على لأواء المدينة[٤].

الثالثة: الشفاعة لمن يموت بالمدينة[٥].

الرابعة: الشفاعة في دخول الجنة بغير حساب ولا عقاب[٦].

الخامسة: الشفاعة فيمن قال لا إله إلا الله خالصًا من قلبه[٧].

السادسة: الشفاعة في أهل الكبائر من الأمة[٨].

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٢٨٢).

(٢) غاية البيان شرح زُبَد ابن رسلان لمحمد الرملي الأنصاري (١٣).

(٣) أخرجه البخاري رقم (٣١٦٢)، ورقم (٤٤٣٥)، ومسلم رقم (١٩٤) واللفظ له.

(٤) أخرجه مسلم رقم (١٣٧٧).

(٥) أخرجه الترمذي رقم (٣٩١٧) وحسنه، وابن ماجه رقم (٣١١٢) ولفظه: «فإني أشهد لمن مات بها». وصححه الألباني في صحيح الترمذي (٣٩١٧).

(٦) أخرجه البخاري رقم (٦١٠٧)، ومسلم رقم (٢٢٠).

(٧) أخرجه البخاري رقم (٩٩) (١/ ٤٩)، ورقم (٦٢٠١) (٥/ ٢٤٠٢)، وأحمد رقم (٨٨٤٥) (٢/ ٣٧٣).

(٨) أخرجه أبو داود رقم (٤٧٣٩)، والترمذي رقم (٢٤٣٥ ـ ٢٤٣٦)، وقال: هذا حديث حسن صحيح غريب، وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود رقم (٤٧٣٩)، وفي صحيح سنن الترمذي رقم (٢٤٣٥ ـ ٢٤٣٦).

السابعة: الشفاعة في رفع الدرجات[١].

الثامنة: الشفاعة في الخروج من النار[٢]

التاسعة: الشفاعة التي يجتمع فيها الله والنبيون والملائكة والمؤمنون[٣].

العاشرة: الشفاعة في عمه أبي طالب في تخفيف العذاب عنه[٤].

وقول المصنف: «وما من نبي إلا له شفاعة».

كما في صحيح مسلم عن أبي سعيد ﷺ قال: «**فيقول الله ﷻ: شفعت الملائكة، وشفع النبيون، وشفع المؤمنون، ولم يبق إلا أرحم الراحمين**»[٥].

وفي المسند من حديث أبي سعيد مرفوعًا: «**ثم يشفع الأنبياء في كل من كان يشهد أن لا إله إلا الله مخلصًا، فيخرجونهم منها، قال: ثم يتحنن الله برحمته على من فيها، فما يترك فيها عبدًا في قلبه مثقال حبة من إيمان إلا أخرجه منها**»[٦].

وقول المصنف: «وكذلك الصدِّيقون والشهداء والصالحون».

أي: وكذلك الصدِّيقون يشفعون، الصدِّيق: على وزن فِعِّيل، وهو من قوي تصديقه وإيمانه بالله، فأحرق بقوة تصديقه الشبهات والشهوات، وفي مقدمتهم الصدِّيق الأكبر أبو بكر ﷺ.

ودرجة الصدِّيق أعلى من الشهداء، كما في حديث: «**أُثبت أحد، فإنما عليك نبي وصديق وشهيدان**»[٧]، فالترتيب مقصود.

ثم درجة الشهداء:

الشهيد: هو الذي بذل نفسه رخيصة في سبيل الله، لإعلاء كلمة الله، فإنه بذل أغلى ما يملك، وهي نفسه التي بين جنبيه، فقاتل أعداء الله، لإعلاء كلمة الله.

ثم درجة الصالحين:

الصالحون: على تفاوتهم فيما بينهم:

---

(١) أخرجه مسلم رقم (٩٢٠).

(٢) أخرجه البخاري رقم (٦١٩٠)، ومسلم رقم (١٩١ ـ ١٩٢).

(٣) أخرجه البخاري رقم (٧٠٠١)، ومسلم رقم (١٨٣).

(٤) أخرجه البخاري، رقم (٣٦٧٠)، ورقم (٥٨٥٥)، ومسلم رقم (٢٠٩).

(٥) أخرجه مسلم، رقم (١٨٣).

(٦) رواه أحمد في مسنده (١١٠٩٦)، قال الشيخ مقبل: «الحديث بهذا السند حسن». انظر: الشفاعة للوادعي (١/ ١١٩).

(٧) أخرجه البخاري، رقم (٣٦٧٥).

١ ـ **منهم السَّابقون**، وهي أعلى الدرجات، وهم الذين داوموا على الفرائض والنوافل، وتركوا المحرمات والمكروهات.

٢ ـ **ومنهم المقتصدون**، وهم الذين اقتصروا على أداء الفرائض وترك المحرَّمات، ولم يفعلوا النوافل، وقد يفعلون بعض المكروهات.

٣ ـ **ومنهم الظالمون لأنفسهم**، والظالمون لأنفسهم موحِّدون مؤمنون، لكنهم قصروا في بعض الواجبات، أو فعلوا بعض المحرمات، فهؤلاء عندهم أصل الصلاح وأصل التقوى، فينفعهم هذا الصلاح والتقوى في عدم الخلود في النار، ولكنهم قد يدخلون النار ويعذبون، لكن في النهاية مآلهم إلى الجنة والسلامة.

وقول المصنف: «ولله بعد ذلك تفضُّل كثير فيمن يشاء».

يعني: أن الله تعالى يتفضل بعد ذلك على من يشاء، فيُخرِج برحمته بقية أهل التوحيد الذين لم يشفع فيهم، كما جاء ذلك صريحًا عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**أَمَّا أَهْلُ النَّارِ الَّذِينَ هُمْ أَهْلُهَا، فَإِنَّهُمْ لَا يَمُوتُونَ فِيهَا وَلَا يَحْيَوْنَ، وَلَكِنْ نَاسٌ أَصَابَتْهُمُ النَّارُ بِذُنُوبِهِمْ ـ أَوْ قَالَ: بِخَطَايَاهُمْ ـ فَأَمَاتَهُمْ إِمَاتَةً حَتَّى إِذَا كَانُوا فَحْمًا، أُذِنَ بِالشَّفَاعَةِ، فَجِيءَ بِهِمْ ضَبَائِرَ**[1] **ضَبَائِرَ، فَبُثُّوا عَلَى أَنْهَارِ الْجَنَّةِ، ثُمَّ قِيلَ: يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ، أَفِيضُوا عَلَيْهِمْ، فَيَنْبُتُونَ نَبَاتَ الْحِبَّةِ تَكُونُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ**»[2].

والله ﷻ قد خَصَّ هذه الأمة بفضائل كثيرة، ومنها مُضاعفة الأجر؛ فعن ابن عمر رضي الله عنهما، عن رسول الله ﷺ، قال: «**إنَّما أجلُكم في أجلِ مَن خلا من الأمم ما بين صلاة العصر إلى مغرب الشمس، وإنَّما مَثَلُكم ومَثَل اليهود والنصارى، كرجل استعمل عُمَّالًا، فقال: مَن يعمل لي إلى نصف النهار على قيراط قيراط؟ فعملت اليهود إلى نصف النهار على قيراط قيراط، ثم قال: مَن يعمل لي من نصف النهار إلى صلاة العصر على قيراط قيراط؟ فعملت النَّصارى من نصف النهار إلى صلاة العصر على قيراط قيراط، ثم قال: مَن يعمل لي من صلاة العصر إلى مغرب الشمس على قيراطين قيراطين؟ ألا، فأنتم الذين يعملون من صلاة العصر إلى مغرب الشمس على قيراطين قيراطين، ألا لكم الأجر مرتين، فغَضِبَت اليهودُ والنصارى، فقالوا: نحن**

---

(١) قال محمد فؤاد عبد الباقي: «منصوب على الحال وهو جمع ضبارة بفتح الضاد وكسرها أشهرها الكسر ويقال فيها أيضًا إضبارة، قال أهل اللغة: الضبائر: جماعات في تفرقة، «فبُثوا»؛ معناه: فُرِّقوا». انظر: مسلم في «صحيحه» (١/ ١٧٢).

(٢) أخرجه مسلم، رقم (١٨٥).

أكثر عملًا وأقل عطاء! قال الله: هل ظلمتُكم مِن حَقِّكم شيئًا؟ قالوا: لا. قال: فإنَّه فَضلي أُعطيه مَن شِئْتُ»[(١)].

فَمن نعمة الله علينا أن جعلنا من أمة محمد ﷺ، فعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ، قال: «**نَحن الآخِرون السَّابقون يوم القيامة، بَيْدَ كلِّ أُمَّةٍ أُوتوا الكتاب مِن قبلنا، وأُوتينا مِن بعدهم، فهذا اليوم**[(٢)] **الذي اختلفوا فيه، فغدًا لليهود، وبعدَ غدٍ للنَّصارى**»[(٣)].

وأمة محمد ﷺ هم أكثر أهل الجنة، فعن بريدة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**أهلُ الجنة عشرون ومائة صف؛ ثمانون منها مِن هذه الأمة، وأربعون من سائر الأمم**»[(٤)].

وذلك لأن النبي ﷺ أكثر الأنبياء أتباعًا؛ فعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «خرج علينا النبي ﷺ يومًا فقال: «**عُرِضت عليَّ الأمم، فجعل يمرُّ النبي معه الرجل، والنبي معه الرجلان، والنبي معه الرهط، والنبي ليس معه أحد، ورأيت سوادًا كثيرًا سَدَّ الأفق، فرجوت أن تكون أُمَّتي، فقيل: هذا موسى وقومه، ثم قيل لي: انظر، فرأيت سوادًا كثيرًا سَدَّ الأفق، فقيل لي: انظر هكذا وهكذا، فرأيت سوادًا كثيرًا سَدَّ الأفق، فقيل: هؤلاء أُمَّتك، ومع هؤلاء سبعون ألفًا يدخلون الجنة بغير حساب**»»[(٥)].

وهذا الفضل الذي أعطاه الله لنبيه الكريم ﷺ في الدنيا والآخرة هو خير عظيم وعميم على هذه الأمة المرحومة؛ فصارت مَهْدِيَّة في الدنيا، مَرحومة، وأكثر أهل الجنة في الآخرة، وذلك فضل الله ﷻ يؤتيه من يشاء.

وقول المصنف: «والخروج من النار بعدما احترقوا وصاروا فحمًا».

كما جاء عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**أَمَّا أَهْلُ النَّارِ الَّذِينَ هُمْ أَهْلُهَا، فَإِنَّهُمْ لَا يَمُوتُونَ فِيهَا وَلَا يَحْيَوْنَ، وَلَكِنْ نَاسٌ أَصَابَتْهُمُ النَّارُ بِذُنُوبِهِمْ ـ أَوْ قَالَ: بِخَطَايَاهُمْ ـ فَأَمَاتَهُمْ إِمَاتَةً، حَتَّى إِذَا كَانُوا فَحْمًا، أُذِنَ بِالشَّفَاعَةِ**»[(٦)].

---

(١) أخرجه البخاري، رقم (٣٤٥٩).
(٢) أي: يوم الجمعة.
(٣) أخرجه البخاري (٣٤٨٦) ومسلم (٨٥٥).
(٤) أخرجه الترمذي (٢٥٤٦)، وابن ماجه (٤٢٨٩)، والدارمي (٢٨٧٧)، وصححه الألباني في «صحيح ابن ماجه» (٣٤٦٢).
(٥) أخرجه البخاري (٥٧٥٢) ومسلم (٢٢٠).
(٦) أخرجه مسلم، رقم (١٨٥).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

﴿١٩﴾ «والإيمان بالصراط على جهنم، يأخذ الصراط من شاء الله، ويجوز من شاء الله، ويسقط في جهنم من شاء الله، ولهم أنوار على قدر إيمانهم».

الشرح

الصِّراط: جِسر منصوب على مَتن جهنم بين الجَنَّة والنَّار، يَمُرُّ النَّاسُ عليه على قَدْرِ أعمالِهم.

قال السفاريني رَحِمَهُ اللَّهُ: «والصراط شرعًا: جِسر ممدود على مَتن جهنم يَرده الأولون والآخرون، فهو قنطرة جهنم بين الجنة والنار، وخُلِق مِن حين خُلِقت جهنم»[(١)].

وفي قوله تعالى: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ۚ كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا ﴿٧١﴾ ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوا وَّنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا ﴿٧٢﴾﴾ [مريم: ٧١، ٧٢].

قال الشيخ السعدي: «هذا خطابٌ لسائر الخلائق؛ بَرِّهم وفاجرهم، ومؤمنهم وكافرهم: أنّه ما منهم مِن أحدٍ إلا سيرد النار حكمًا حَتَّمه الله على نفسه، وأوعد به عباده، فلا بد مِن نفوذه، ولا محيد عن وقوعه»[(٢)].

فالناس سيردون جهنم؛ لأنَّ الصراط مَنصوب على مَتْنِها.

وتختلف أحوال الناس في المرور عليه، كما جاء عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أن النبي ﷺ قال: «**يَرِدُ الناس النَّارَ، ثم يَصدرون عنها بأعمالهم؛ فأولهم كلمح البَرق، ثم كالرِّيح، ثم كحُضْر الفرس**[(٣)]**، ثم كالرَّاكب في رَحْلِه، ثم كَشَدِّ الرَّجل ثم كمَشيه**»[(٤)].

وقد جاء في وصفه أنه: صراطٌ دقيق جدًّا، فعن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: «بَلغني أنَّ الجسر أدق من الشعرة، وأحَدُّ من السيف»[(٥)].

---

(١) لوامع الأنوار البهية للسفاريني (٢/ ١٨٩).

(٢) تفسير السعدي (٥٨٠).

(٣) أي: جريه، وهو العَدْوُ الشَّديد.

(٤) أخرجه الترمذي (٣١٥٩)، والدارمي (٢٨٥٢)، وقال: «حديث حسن»، وصححه الألباني في «صحيح الترمذي» (٢٥٢٦).

(٥) أخرجه مسلم (١٨٣).

والصِّراط مِن عرصات وأهوال يوم القيامة، وأول مَن يجوز عليه: النبيُّ ﷺ وأمته؛ فعن أبي هريرة رضي الله عنه: «...**ويُضْرَبُ الصِّراط بين ظَهْري جَهَنَّم فأكونُ أنا وأُمَّتي أوَّل مَن يُجيزها، ولا يتكلم يومئذ إلَّا الرُّسل، ودَعوى الرُّسل يَومئذ: اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ، وفي جهنم كلاليب مِثل شَوْك السَّعدان؛ هل رأيتم السَّعدان؟**»، قالوا: نَعم يا رسول الله. قال: «**فإنَّها مِثل شَوك السَّعدان غَير أنَّه لا يَعلم قَدْرَ عِظَمِها إلَّا الله عز وجل، تَخطف النَّاسَ بأعمالهم، فمِنهم المُوبق بعملِه، والمُوثق بعمله، ومنهم المُخَرْدَل والمُجَازَى**»[(١)].

قال الإمامُ القرطبيُّ ـ رحمه الله تعالى ـ: «فَتَفَكَّر الآن فيما يَحِلُّ بك من الفَزع بفؤادك إذا رأيتَ الصِّراط ودِقَّته، ثُمَّ وَقَعَ بصرُك على سَوَادِ جَهنم من تحته، ثم قَرَعَ سَمْعَك شَهِيقُ النارِ وتَغَيُّظُها، وقد كُلِّفْت أن تَمشي على الصِّراط مع ضَعف حالك، واضطراب قلبِك، وتَزَلزُلِ قَدَمِك، وثِقَل ظَهْرك بالأوزار المانعة لك مِن المَشي على بساط الأرض فضلًا عن حِدَّة الصِّراط، فكيف بك إذا وَضَعْتَ عليه إحدى رِجليك فَأَحْسَسْتَ بِحِدَّتِه، واضطررت إلى أن تَرفع القَدَم الثاني، والخلائق بين يديك يَزِلُّون ويَعثرون، وتتناولهم زبانيةُ النَّار بالخطاطيف والكلاليب، وأنت تنظر إليهم كيف ينكسون فَتَسْفُل إلى جهة النار رُؤوسهم، وتَعْلُو أَرْجُلُهم؛ فَيَا له مِن مَنظر ما أَفْظَعَه! ومُرْتَقًى ما أَصْعَبَه! ومَجاز ما أَضْيَقَه!»[(٢)].

ومع كل هذا، فالمؤمن يمر عليه مرورًا سريعًا جدًّا.

ولذلك، لا بد أن يعلم الإنسان أنه إذا أراد اجتياز الصراط إلى الجنة: أنه مطالب بمجاهدة نفسه في هذه الحياة، للثبات على منهج الله، وعليه النظر فيما هو مُقدم عليه من هذه الأهوال؛ قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَلۡتَنظُرۡ نَفۡسٞ مَّا قَدَّمَتۡ لِغَدٖۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرُۢ بِمَا تَعۡمَلُونَ ١٨﴾ [الحشر: ١٨]؛ وإذا كان الإنسان يحتاط جدًّا في سفر الدنيا وخاصة إذا سَمِع أن فيه مشقة، وأنه قد يُصيبه العنت فيه، فماذا قَدَّم ليوم القيامة وما فيه من كربات وأهوال؟

وليحاسب نفسه هنا: لماذا هذه الغشاوة التي على عينيه، ولماذا هذه الغفلة التي في قلبه عن هذا المصير المحتوم؟! ولماذا الركون إلى الدنيا وعدم استثمار الأنفاس فيما ينفع وينجي في هذا اليوم؟!

---

(١) أخرجه البخاري (٧٤٣٧) ومسلم (١٨٢).

(٢) التذكرة (ص٢٨٩).

فكيف يوقن العبد بهذه الحقائق ومع ذلك يفرِّط في جنب الله؟!

ولماذا لا يجتهد في تحصيل مرضاة الله؟!

وليعلم كل امرئ أن نفسه إن لم يشغلها بالحق شغلته بالباطل، وأن الله قد أعطاه قوةً كامنة في نفسه؛ إمَّا أن يُوجهها للخير، وإما أن يوجهها للشر، ولا ينفعه يوم القيامة إلا ما قَدَّمه من أعمال صالحة في هذه الحياة صار قلبه بها سليمًا؛ كما قال الله ﷻ عن الخليل إبراهيم عليه السلام: ﴿وَلَا تُخْزِنِي يَوْمَ يُبْعَثُونَ ﴿٨٧﴾ يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ﴿٨٨﴾ إِلَّا مَنْ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴿٨٩﴾﴾ [الشعراء: ٨٧ ـ ٨٩].

فعلى حسب حال المؤمن هنا من التنافس في فعل الخيرات، والمسارعة إلى مغفرة الله، سيكون حاله في الآخرة على الصراط؛ فمن استقام على صراط الله (منهجه) في الدنيا، ثَبَّته الله على الصراط المنصوب على ظهر جهنم؛ فاللّهم ثَبِّتنا وسَلِّمنا دنيا وآخرة.

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

﴿٢٠﴾ «والإيمان بالأنبياء والملائكة».

الشرح

فالإيمان بالأنبياء والرسل والملائكة أصل من أصول الدين، وأصل من أصول الإيمان، فلا يصح الإيمان إلا به، فمن آمن بالأنبياء والرسل وأنكر الملائكة أو أنكر واحدًا من الملائكة كفر، ومن آمن بالأنبياء كلهم وأنكر واحدًا منهم فقط كفر، وكذلك الأمر في الرسل.

• قال الله تعالى في آية البر: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّۦنَ﴾ [البقرة: ١٧٧]، هذه خمسة أصول، والأصل السادس جاء في قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾ [القمر: ٤٩].

• وفي حديث جبرائيل المشهور عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ بَارِزًا يَوْمًا لِلنَّاسِ، فَأَتَاهُ جِبْرِيلُ فَقَالَ: مَا الإِيمَانُ؟ قَالَ: «**الإِيمَانُ أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَبِلِقَائِهِ، وَرُسُلِهِ وَتُؤْمِنَ بِالْبَعْثِ**»[1].

وفي هذا النص مسائل:

قول المصنف: «والإيمان بالأنبياء».

❁ معنى النبوة والرسالة:

جمع الله لنبيه محمد ﷺ بين النبوة والرسالة، قال تعالى: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [الأحزاب: ٤٠].

أ ـ معنى النبي لغة وشرعًا:

• النبوة في اللغة العربية:[2] مشتقة إما من:

---

(١) أخرجه البخاري، رقم (٥٠).

(٢) انظر: لسان العرب ـ مادة (نبأ) (١/ ١٦٢، ١٦٣)، ومعجم مقاييس اللغة (٥/ ٣٨٤، ٣٨٥).

• (النبأ). • أو (النباوة).

• أو (النَّبُوة). • أو (النبي).

١ ـ فإذا كانت مأخوذة من (النبأ): فتكون بمعنى الإخبار؛ لأن النبأ هو الخبر.

٢ ـ وإذا كانت مأخوذة من (النباوة أو النبوة): فتكون بمعنى الرفعة والعلو، لأن النباوة أو النبوة: هي الشيء المرتفع.

٣ ـ أما إذا كانت مأخوذة من (النبي) بدون همز: فيكون معناها الطريق إلى الله ﷻ لأن معنى «النبي»: الطريق.

ولو نظرنا إلى النبوة الشرعية لوجدنا أنها تشمل كل هذه المعاني؛ إذ النبوة إخبار عن الله ﷻ، وهي رفعة لصاحبها لما فيها من التشريف والتكريم، وهي الطريق الموصلة إلى الله سبحانه.

• أما النبوة في اصطلاح الشرع: «فهي خبر خاص يكرم الله ﷻ به أحدًا من عباده فيميزه عن غيره بإيحائه إليه ويوقفه به على شريعته بما فيها من أمر ونهي ووعظ وإرشاد ووعد ووعيد»[(١)].

أما النبي فقد اختلف العلماء في تعريفه:

• فمنهم من قال: هو الذي أوحى الله إليه بشرع[(٢)] ليعمل به ولم يؤمر بتبليغه.

• ومنهم من قال: هو الذي أوحى الله إليه أن يدعو الناس إلى شريعة رسول قبله[(٣)].

• ومنهم من قال: هو الذي أوحى الله إليه وأخبره بأمره ونهيه وخبره، ويعمل بشريعة رسول قبله بين قوم مؤمنين[(٤)].

وهذا هو الذي اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية، ولعله هو أرجح الأقوال وأسلمها من الاعتراض.

فقد اعترض على القول الأول بأنه غير صحيح؛ لأن قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ﴾ [الحج: ٥٢] يدل على أن كلًّا منهما مرسل، وأنهما مع ذلك

---

(١) شعب الإيمان للبيهقي، الباب الثاني من شعب الإيمان (ص٢٧٥)، رسالة ماجستير في الجامعة الإسلامية، بتحقيق فالح بن ثاني.

(٢) المصدر السابق (ص٢٧٥)، وشرح العقيدة الطحاوية (ص١٦٧).

(٣) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن للشيخ محمد الأمين الشنقيطي (٥/ ٧٣٥).

(٤) كتاب النبوات لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص٢٥٥).

بينهما تغاير[١]، وكذلك مما يؤكد كون الأنبياء مأمورين بتبليغ قومهم ما أوحي إليهم والحكم بينهم بذلك ما جاء في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «**كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء، كلما هلك نبي خلفه نبي، وإنه لا نبي بعدي...**» الحديث[٢].

أي: تتولى أمورهم كما تفعل الأمراء والولاة بالرعية. والسياسة: القيام على الشيء بما يصلحه[٣].

وقد اعتُرض على القول الثاني بأن الضابط الذي ذكروه لا يستقيم، فيوسف عليه السلام كان رسولًا وكان على شريعة إبراهيم، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَآءَكُمْ يُوسُفُ مِن قَبْلُ بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَمَا زِلْتُمْ فِى شَكٍّ مِّمَّا جَآءَكُم بِهِۦ حَتَّىٰٓ إِذَا هَلَكَ قُلْتُمْ لَن يَبْعَثَ ٱللَّهُ مِنۢ بَعْدِهِۦ رَسُولًا﴾ [غافر: ٣٤].

وكذلك داود وسليمان عليهما السلام كانا رسولين وكانا على شريعة التوراة، قال تعالى: ﴿إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ كَمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ نُوحٍ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعْدِهِۦ ۚ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَعِيسَىٰ وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَهَٰرُونَ وَسُلَيْمَٰنَ ۚ وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُورًا ﴿١٦٣﴾﴾ [النساء: ١٦٣ ـ ١٦٤].

ب ـ معنى الرسول لغة وشرعًا:

الرسول لغة:

- إما مأخوذ من الرِّسل.

والرِّسل: هو الانبعاث على تؤدة. يقال: ناقة رسلة: أي سهلة السير، وإبل مراسيل: منبعثة انبعاثًا سهلًا. ولفظ الرسل متضمن لمعنى الرفق ومعنى الانبعاث. فإذا تصور منه معنى الرفق يقال على رِسْلك، إذا أمرته بالرفق. وإذا تصور منه معنى الانبعاث يقال: إبل مراسيل؛ أي: منبعثة.

ولفظ الرسول اشتق من المعنى الثاني؛ أي: الانبعاث.

فالرسول على هذا الاشتقاق هو المُنبعِث[٤].

---

(١) أضواء البيان (٥/ ٧٣٥).

(٢) أخرجه البخاري، رقم (٣٤٥٥)، ومسلم، رقم (١٨٤٢).

(٣) النهاية في غريب الحديث (٢/ ٤٢١).

(٤) المفردات في غريب القرآن تأليف أبي القاسم حسين محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ص١٩٥) ـ مادة (رسل).

• وإما مأخوذ من الرَّسْل، وهو التتابع، فيقال: جاءت الإبل رَسْلًا؛ أي: متتابعة، ويقال: جاءوا أرْسَالًا: أي: متتابعين.

ومعنى الرسول على هذا الاشتقاق: هو الذي يتابع أخبار الذي بعثه[١].

ولو نظرنا إلى كلا الاشتقاقين، فإنا نجد أن لفظ الرسول في اصطلاح الشرع يدل عليهما، فالرسول مبعوث من قبل الله، وهو كذلك يتابع أخبار الوحي المنزل إليه من الله تعالى.

ولفظ الرسول تارة يقال للقول المُتَحَمَّل كقول الشاعر:

ألا بلِّغ أبا حفص رسولا .....

وتارة لمُتَحَمِّل القول والرسالة[٢].

• والرسول في الشرع: عُرِّف بعدة تعريفات:

• فمن العلماء من عرَّفه بقوله: هو الذي أوحى الله إليه بخبر وأمره بتبليغه للناس، وهؤلاء فرَّقوا بينه وبين النبي بأن النبي أوحي إليه بخبر ولم يؤمر بتبليغه[٣].

• ومنهم من عرَّفه بقوله: هو الذي أُنزل إليه كتاب وشرع مستقل مع المعجزة التي تثبت بها نبوته.

وقالوا: إن النبي هو الذي لم ينزل إليه كتاب وإنما أوحي إليه أن يدعو الناس إلى شريعة رسول قبله[٤].

• ومنهم من قال: إن الرسول هو الذي ينبئه الله ثم يأمره أن يبلغ رسالته إلى من خالف أمره؛ أي: إلى قوم كافرين.

أما النبي فهو من أوحى الله إليه وأخبره بأمره ونهيه وخبره، ويعمل بشريعة رسول قبله بين قوم مؤمنين بهما.

وهذا ما ذهب إليه شيخ الإسلام ابن تيمية، واستشهد لذلك بأن نوحًا عليه السلام كان هو أول رسول بُعث إلى أهل الأرض، وكان أول شرك بالله قد وقع في قومه.

وقد كان قبل نوح أنبياء كشيث وإدريس عليهما السلام، وقبلهما آدم كان نبيًّا مكلَّمًا، وقد

---

(١) المصدر السابق (ص١٩٥) ولسان العرب ـ مادة (رسل) (١١/ ٢٨٤).

(٢) المصدر السابق (ص١٩٥) ولسان العرب ـ مادة (رسل) (١١/ ٢٨٤).

(٣) شعب الإيمان للبيهقي (ص٢٧٥ ـ ٢٧٦) بتحقيق فلاح بن ثاني، وشرح العقيدة الطحاوية (ص١٦٧).

(٤) أضواء البيان (٥/ ٧٣٥).

كان بين آدم ونوح عشرة قرون كلهم على الإسلام، وكان المبعوثون في هذه القرون أنبياء فقط[١].

وهذا القول الثالث هو أرجح الأقوال.

أما القول الأول فهو غير مسلَّم كما سبق، وإن وضحت في الكلام على معنى النبي. وكذا الأمر بالنسبة للقول للثاني فليس من شرط الرسول أن يأتي بشريعة جديدة كما تقدم ذكر ذلك.

* حكم الإيمان بالأنبياء:

وأما الأنبياء والمرسلون، فعلينا الإيمان بمن سمَّى الله تعالى في كتابه من رسله، والإيمان بأن الله تعالى أرسل رسلًا سواهم وأنبياء، لا يعلم أسماءهم وعددهم إلا الله تعالى الذي أرسلهم. فعلينا الإيمان بهم جملة؛ لأنه لم يأت في عددهم نص.

- وقد قال تعالى: ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ﴾ [النساء: ١٦٤].

- وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾ [غافر: ٧٨].

وعلينا الإيمان بأنهم بلَّغوا جميع ما أُرسِلوا به على ما أمرهم الله به، وأنهم بيَّنوه بيانًا لا يسع أحدًا ممن أرسلوا إليه جهله، ولا يحل خلافه.

- قال تعالى: ﴿فَهَلْ عَلَى الرُّسُلِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ ﴿٣٥﴾﴾ [النحل: ٣٥].
- قال تعالى: ﴿فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ الْمُبِينُ ﴿٨٢﴾﴾ [النحل: ٨٢]
- قال تعالى: ﴿وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ ﴿٥٤﴾﴾ [النور: ٥٤].
- قال تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَإِنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ ﴿١٢﴾﴾ [التغابن: ١٢].

وأما أولو العزم من الرسل، فقد قيل فيهم أقوال أحسنها: ما نقله البغوي وغيره عن ابن عباس وقتادة أنهم: «نوح، وإبراهيم، وموسى، وعيسى، ومحمد، صلوات الله وسلامه عليهم». قال: «وهم المذكورون في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ﴾ [الأحزاب: ٧].

---

(١) النبوات (ص٢٥٥ ـ ٢٥٦).

وفي قوله تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ كَبُرَ عَلَى ٱلْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ﴾ [الشورى: ١٣]»[(١)].

* تعريف الإيمان بالنبي ﷺ:

«الإيمان بالرسول: هو تصديقه وطاعته واتباع شريعته»[(٢)].

وهذه الأمور هي الركائز التي يقوم عليها الإيمان بالنبي ﷺ وعن بيان هذه الأمور المطلوبة عند الإيمان بالنبي ﷺ.

قال العلماء:

أ ـ أما تصديقه ﷺ فيتعلق به أمران عظيمان:

أحدهما: إثبات نبوته وصدقه فيما بلَّغه عن الله، وهذا مختص به ﷺ[(٣)].

ويندرج تحت هذا الإثبات والتصديق عدة أمور، منها:

١ ـ الإيمان بعموم رسالته إلى كافة الثقلين إنسهم وجِنَّهم.

٢ ـ الإيمان بكونه خاتم النبيين ورسالته خاتمة الرسالات.

٣ ـ الإيمان بكون رسالته ناسخة لما قبلها من الشرائع.

٤ ـ الإيمان بأنه ﷺ قد بلَّغ الرسالة وأكملها وأدى الأمانة ونصح لأمته حتى تركهم على البيضاء ليلها كنهارها.

٥ ـ الإيمان بعصمته ﷺ.

٦ ـ الإيمان بما له من حقوق خلاف ما تقدم ذكره كمحبته وتعظيمه ﷺ[(٤)].

الثاني: «تصديقه فيما جاء به، وأن ما جاء به من عند الله حق يجب اتباعه. وهذا يجب عليه ﷺ وعلى كل أحد»[(٥)].

فيجب تصديق النبي ﷺ جميع ما أخبر به عن الله ﷻ، من أنباء ما قد سبق وأخبار ما سيأتي، وفيما أحل من حلال وحرّم من حرام، والإيمان بأن ذلك كله

---

(١) انظر: تفسير البغوي (٧/ ٢٧٢).

(٢) كتاب اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم (ص٩٢).

(٣) مجموع الفتاوى (١٥/ ٩١).

(٤) لمعرفة تفاصيل هذه الحقوق انظر كتاب: حقوق النبي ﷺ.

(٥) مجموع الفتاوى (١٥/ ٩١).

من عند الله ﷻ، قال تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾ [النجم: ٣، ٤].

قال شارح العقيدة الطحاوية: «يجب على كل أحد أن يؤمن بما جاء به الرسول إيمانًا عامًّا، ولا ريب أن معرفة ما جاء به الرسول ﷺ على التفصيل فرض على الكفاية»[(١)].

ب ـ طاعته واتباع شريعته:

إن الإيمان بالرسول ﷺ كما يتضمن تصديقه فيما جاء به فهو يتضمن كذلك العزم على العمل بما جاء به، وهذه هي الركيزة الثانية من ركائز الإيمان به ﷺ.

وهي تعني: الانقياد له ﷺ وذلك بفعل ما أمر به واجتناب ما نهى عنه وزجر امتثالًا لقوله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: ٧]. فيجب على الخلق اتباع شريعته والالتزام بسنته مع الرضا بما قضاه والتسليم له، والاعتقاد الجازم أن طاعته هي طاعة لله وأن معصيته معصية لله لأنه هو الواسطة بين الله وبين الثقلين في التبليغ.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «يجب على الخلق الإقرار[(٢)] بما جاء به النبي ﷺ فما جاء به القرآن العزيز أو السنة المعلومة وجب على الخلق الإقرار به جملة وتفصيلًا عند العلم بالتفصيل، فلا يكون الرجل مؤمنًا حتى يقر بما جاء به النبي ﷺ وهو تحقيق شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، فمن شهد أنه رسول الله شهد أنه صادق فيما يخبر به عن الله تعالى، فإن هذا حقيقة الشهادة بالرسالة»[(٣)].

وقول المصنف: «والملائكة».

وفيه مسائل:

☐ المسألة الأولى: التعريف اللغوي.

قال الكرماني: «الملائكةُ: جمع مَلَكٍ؛ نظرًا إلى أصله الذي هو (مألك) مَفْعَل من

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية (ص٦٦).

(٢) يقول ابن تيمية في بيان معنى الإقرار: «إن الإيمان هو الإقرار لا مجرد التصديق، والإقرار ضمن قول القلب الذي هو التصديق وعمل القلب الذي هو الانقياد». مجموع الفتاوى (٧/ ٦٣٨، ٦٣٩).

(٣) مجموع الفتاوى (٥/ ١٥٤).

الألوكة، بمعنى الرسالة، والتاء زيدت فيه لتأكيد معنى الجمع، أو لتأنيث الجمع»[١].

أصله: الملكلكَ، والمألكة، والمألكُ: الرسالة. ومنه اشتق الملائك؛ لأنهم رسل الله.

وقيل: اشتق من (لَ أ ك) والملأكة: الرسالة، وألكني إلى فلان؛ أي: بلغه عني، والملأك: الملك؛ لأنه يبلِّغ عن الله تعالى.

وقال بعض المحققين: الملك من الملك. قال: والمتولي من الملائكة شيئًا من السياسات يقال له: مَلَك، ومن البشر مَلِك[٢].

❐ المسألة الثانية: التعريف بالملائكة.

«الملائكة عالم غير عالم الإنس وعالم الجن، وهو عالم كريم، كله طهر وصفاء ونقاء، وهم كرام أتقياء، يعبدون الله حق العبادة، ويقومون بتنفيذ ما يأمرهم به، ولا يعصون الله أبدًا»[٣].

وسنرى عبر نصوص الكتاب والسنة صفاتهم التي حدثتنا بها النصوص.

❐ المسألة الثالثة: حكم الإيمان بالملائكة.

والإيمان بالملائكة ركن من أركان الإيمان، وأصل من أصول الإيمان، لا يصح إيمان عبد ما لم يؤمن بهم، قال تعالى: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥].

- **والإيمان بالملائكة: يكون على درجتين:**

الدرجة الأولى: الإيمان المجمل.

فيجب أن يكون إيمانًا مُجملًا بجميعهم؛ مَن علمنا منهم ومَن لم نعلم، وأن الله خلقهم من نور، وأنهم عباد مُكرمون، لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون، ولا يأكلون ولا يشربون، ولا يتناكحون ولا يتناسلون.

الدرجة الثانية: الإيمان المفصل.

فيجب أن يكون إيمانًا مُفَصَّلًا بمن ذُكر منهم باسمه؛ كجبريل، وميكائيل،

---

(١) الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري (١/ ١٩٤).
(٢) راجع: بصائر ذوي التمييز للفيروزآبادي (٤/ ٥٢٤).
(٣) عالم الملائكة الأبرار (ص٨).

وإسرافيل، ومالك، وبصفة مَن ذُكر منهم بوصفٍ؛ كحملة العرش وخزنة النار وجبريل، وبعدد مَن ذُكِر منهم بعددٍ كخزنَة النار وحملة العرش.

وبعمل مَن ذُكِر منهم بعملٍ؛ فمنهم الموكَّل بالجبال، ومنهم الموكَّل بالقَطر، ومنهم الموكَّل بفتنة القبر، ومنهم الموكَّل بالنفخ في الصور وغير ذلك.

نقل السيوطي عن البيهقي في كتابه (شعب الإيمان): «أن الإيمان بالملائكة ينتظم في معانٍ:

أحدها: التصديق بوجودهم.

الثاني: إنزالهم منازلهم، وإثبات أنهم عباد الله وخلقه، كالإنس والجن مأمورون مكلفون، لا يقدرون إلا على ما أقدرهم الله عليه، والموت عليهم جائز، ولكنّ الله تعالى جعل لهم أمدًا بعيدًا، فلا يتوفاهم حتى يبلغوه، ولا يوصفون بشيء يؤدي وصفهم به إلى إشراكهم بالله تعالى، ولا يدعون آلهة كما دعتهم الأوائل.

الثالث: الاعتراف بأنّ منهم رسلًا يرسلهم الله إلى من يشاء من البشر، وقد يجوز أن يرسل بعضهم إلى بعض، ويتبع ذلك الاعتراف بأنّ منهم حملة العرش، ومنهم الصافّون، ومنهم خزنة الجنّة، ومنهم خزنة النار، ومنهم كتبة الأعمال، ومنهم الذين يسوقون السحاب، فقد ورد القرآن بذلك كله أو بأكثره»[(١)].

- **ومن ثمرات الإيمان بالملائكة:**

أولًا: العلم بعظمة خالقهم تبارك وتعالى وقدرته وسلطانه.

ثانيًا: شكره تعالى على عنايته بعباده، حيث وكَّل بهم مِن هؤلاء الملائكة مَن يقوم بحفظهم وكتابة أعمالهم، وغير ذلك من مصالحهم.

ثالثًا: محبَّة الملائكة على ما قاموا به من عبادة الله على الوجه الأكمل واستغفارهم للمؤمنين[(٢)].

❑ المسألة الرابعة: صفاتهم وقدراتهم.

❋ مادة خلقهم ووقته:

إنّ المادة التي خلقوا منها هي النور؛ ففي صحيح مسلم عن عائشة رضي الله عنها وعن

---

(١) الحبائك في أخبار الملائك، للسيوطي (ص١٠). وانظر: مختصر شعب الإيمان: (١/ ٤٠٥ ـ ٤٠٦).

(٢) انظر: «مجموع رسائل وفتاوى فضيلة الشيخ ابن عثيمين رحمه الله» (٣/ ٢٥٩).

أبيها: أن رسول الله ﷺ قال: «**خُلقت الملائكة من نور، وخُلِق الجان من مارج من نار، وخُلِق آدم مما وُصِف لكم**»(١).

«ولم يبين لنا رسول الله ﷺ أي نور هذا الذي خلقوا منه، ولذلك فإننا لا نستطيع أن نخوض في هذا الأمر لمزيد من التحديد؛ لأنه غيب لم يرد فيه ما يوضحه أكثر من هذا الحديث»(٢).

ولا ندري متى خُلقوا، فالله ـ سبحانه ـ لم يخبرنا بذلك، ولكننا نعلم أنّ خلقهم سابق على خلق آدم أبي البشر، فقد أخبرنا الله أنه أعلم ملائكته أنه جاعل في الأرض خليفة: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠]، والمراد بالخليفة آدم عليه السلام. وأمرهم بالسجود له حين خلقه: ﴿فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِى فَقَعُوا۟ لَهُۥ سَٰجِدِينَ ﴿٢٩﴾﴾ [الحجر: ٢٩](٣).

* عِظَم خلقهم(٤):

قال الله تعالى في ملائكة النار: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ عَلَيْهَا مَلَٰٓئِكَةٌ غِلَاظٌ شِدَادٌ لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴿٦﴾﴾ [التحريم: ٦].

ومن الأمثلة على عظم خلقهم ما ورد في الأحاديث التي تتحدث عن ملكين كريمين هما:

١ ـ عِظم خلق جبريل عليه السلام:

رأى رسول الله ﷺ جبريل عليه السلام على صورته التي خلقه الله عليها مرتين، هما المذكورتان في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ بِٱلْأُفُقِ ٱلْمُبِينِ ﴿٢٣﴾﴾ [التكوير: ٢٣]، وفي قوله: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴿١٣﴾ عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ ﴿١٤﴾ عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰٓ ﴿١٥﴾﴾ [النجم: ١٣ ـ ١٥]، عندما عرج به إلى السموات العلا.

وقد ورد في صحيح مسلم: أن عائشة رضي الله عنها سألت الرسول ﷺ عن هاتين الآيتين فقال ﷺ: «**إنما هو جبريل، لم أره على صورته التي خُلق عليها غير هاتين المرَّتين. رأيته منهبطًا من السماء، سادًّا عِظَمُ خَلْقه ما بين السماء إلى الأرض**»(٥).

---

(١) أخرجه مسلم، رقم (٢٩٩٦).
(٢) عالم الملائكة الأبرار (ص٩).
(٣) عالم الملائكة الأبرار (ص١٠).
(٤) المصدر: عالم الملائكة الأبرار (ص١٠)، ١١.
(٥) أخرجه مسلم، رقم (١٧٧).

وسئلت عائشة رضي الله عنها عن قوله تعالى: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ﴿٨﴾﴾ [النجم: ٨]، فقالت: «إنما ذلك جبريل عليه السلام، كان يأتيه في صورة الرجال، وإنه أتاه في هذه المرة في صورته، التي هي صورته، فسدّ أفق السماء»(١).

وورد في صحيح البخاري عن عبد الله بن مسعود أنه قال: «رأى محمد ﷺ جبريل له ستمائة جناح»(٢).

وقال ابن مسعود أيضًا في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ رَأَىٰ مِنْ ءَايَٰتِ رَبِّهِ ٱلْكُبْرَىٰ ﴿١٨﴾﴾ [النجم: ١٨]: «أي رفرفًا أخضر قد سدّ الأفق»(٣). وهذا الرفرف الذي سدّ الأفق هو ما كان عليه جبريل، فقد ذكر ابن حجر أن النسائي والحاكم رويا من طريقهما عن ابن مسعود قال: «أبصر نبي الله ﷺ جبريل عليه السلام على رفرف قد ملأ ما بين السماء والأرض»(٤).

وذكر ابن حجر أن ابن مسعود قال في رواية النسائي: «رأى محمد ﷺ جبريل له ستمائة جناح قد سدّ الأفق»(٥).

وفي مسند الإمام أحمد عن عبد الله بن مسعود قال: «رأى رسول الله ﷺ جبريل في صورته، وله ستمائة جناح، كل جناح منها قد سدّ الأفق. يسقط من جناحه التهاويل(٦) من الدرر واليواقيت».

قال ابن كثير في هذا الحديث: «إسناده جيد»(٧).

وقال في وصف جبريل: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿١٩﴾ ذِى قُوَّةٍ عِندَ ذِى ٱلْعَرْشِ مَكِينٍ ﴿٢٠﴾ مُّطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ ﴿٢١﴾﴾ [التكوير: ١٩ ـ ٢١]، والمراد بالرسول الكريم هنا: جبريل، وذي العرش: رب العزة سبحانه.

٢ ـ عِظم خلقة حَمَلة العرش:

روى أبو داود عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «**أُذن لي أن أُحدِّث عن ملك من ملائكة الله، من حملة العرش، إن ما بين شحمة أذنه إلى عاتقه مسيرة سبعمائة عام**»(٨).

---

(١) أخرجه مسلم، رقم (١٧٧).
(٢) أخرجه البخاري، رقم (٤٨٥٦، ٤٨٥٧).
(٣) أخرجه البخاري، رقم (٤٨٥٨).
(٤) فتح الباري (٨/ ٦١١).
(٥) فتح الباري (٨/ ٦١١).
(٦) التهاويل: الأشياء المختلفة الألوان.
(٧) البداية والنهاية (١/ ٤٧).
(٨) أخرجه أبو داود، رقم (٤٧٢٧)، وصححه الألباني في صحيح أبي داود.

ورواه ابن أبي حاتم وقال: (تخفق الطير). قال محقق مشكاة المصابيح: «إسناده صحيح»(١).

وروى الطبراني في معجمه الأوسط بإسناد صحيح عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «**أُذِنَ لِي أَنْ أُحَدِّثَ عَنْ مَلَكٍ مِنْ حَمَلَةِ الْعَرْشِ، رِجْلَاهُ فِي الْأَرْضِ السُّفْلَى، وَعَلَى قَرْنِهِ الْعَرْشُ، وَبَيْنَ شَحْمَةِ أُذُنِهِ وَعَاتِقِهِ خَفَقَانُ الطَّيْرِ سَبْعمِائَةِ سَنَةٍ، يَقُولُ الْمَلَكُ: سُبْحَانَكَ حَيْثُ كُنْتَ**»(٢).

❊ أهم الصفات الخَلقية(٣):

• أولًا: أجنحة الملائكة:

للملائكة أجنحة كما أخبرنا الله تعالى، فمنهم من له جناحان، ومنهم من له ثلاثة، أو أربعة، ومنهم من له أكثر من ذلك: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُو۟لِىٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ۚ يَزِيدُ فِى ٱلْخَلْقِ مَا يَشَآءُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿١﴾﴾ [فاطر: ١].

والمعنى أن الله جعلهم أصحاب أجنحة، بعضهم له جناحان، وبعضهم له ثلاثة أو أربعة، أو أكثر من ذلك.

وقد سبق ذكر الأحاديث التي يخبر فيه الرسول ﷺ أن لجبريل ستمائة جناح.

• ثانيًا: جمال الملائكة:

خلقهم الله على صور جميلة كريمة، قال تعالى في جبريل: ﴿عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ ﴿٥﴾ ذُو مِرَّةٍ ۖ فَٱسْتَوَىٰ ﴿٦﴾﴾ [النجم: ٥، ٦]. قال ابن عباس: (ذو مرة): ذو منظر حسن، وقال قتادة: ذو خَلْقٍ طويل حسن. وقيل: ذو مرة: ذو قوة. ولا منافاة بين القولين، فهو قوي وحسن المنظر.

وقد تقرر عند الناس وصف الملائكة بالجمال، كما تقرر عندهم وصف الشياطين بالقبح، ولذلك، تراهم يشبهون الجميل من البشر بالملك، انظر إلى ما قالته النسوة في يوسف الصديق عندما رأينه: ﴿فَلَمَّا رَأَيْنَهُۥٓ أَكْبَرْنَهُۥ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴿٣١﴾﴾ [يوسف: ٣١].

---

(١) مشكاة المصابيح (٣/ ١٢١). وانظر: سلسلة الأحاديث الصحيحة، حديث رقم (١٥١).
(٢) أخرجه الطبراني في الأوسط. رقم (٦٥٠٣)، وصححه الالباني في صحيح الجامع، رقم (٨٥٣).
(٣) المصدر: عالم الملائكة الأبرار (ص١٢).

❊ أهم الصفات الخُلُقية:

• أولًا: العلم:

والملائكة عندهم علم وفير علّمهم الله إيّاه، ولكن ليس عندهم القدرة التي أعطيت للإنسان في التعرف على الأشياء: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٣١﴾ قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٣٢﴾﴾ [البقرة: ٣١ ـ ٣٢].

فالإنسان يتميز بالقدرة على التعرف على الأشياء، واكتشاف سنن الكون، والملائكة يعلمون ذلك بالتلقي المباشر عن الله ﷻ.

ولكنّ الذي علمهم الله إياه أكثر مما يعرفه الإنسان، ومن العلم الذي أعطوه علم الكتابة: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَٰفِظِينَ ﴿١٠﴾ كِرَامًا كَٰتِبِينَ ﴿١١﴾ يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ ﴿١٢﴾﴾ [الانفطار: ١٠ ـ ١٢][1].

• ثانيًا: العبادة:

والملائكة مطبوعون على طاعة الله، ليس لديهم القدرة على العصيان: ﴿لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴿٦﴾﴾ [التحريم: ٦].

فتركُهم للمعصية، وفِعلُهم للطاعة جبلّة، لا يكلفهم أدنى مجاهدة؛ لأنه لا شهوة لهم.

ولعلّ هذا هو السبب الذي دعا فريقًا من العلماء إلى القول: إن الملائكة ليسوا بمكلفين، وإنهم ليسوا بداخلين في الوعد والوعيد[2].

ويمكن أن نقول: إن الملائكة ليسوا بمكلفين بالتكاليف نفسها التي كُلِّف بها أبناء آدم. أما القول بعدم تكليفهم مطلقًا، فهو قول مردود، فهم مأمورون بالعبادة والطاعة: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴿٥٠﴾﴾ [النحل: ٥٠]. وفي الآية أنهم يخافون ربهم، والخوف نوع من التكاليف الشرعية؛ بل هو من أعلى أنواع العبودية، كما قال فيهم: ﴿وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِۦ مُشْفِقُونَ ﴿٢٨﴾﴾ [الأنبياء: ٢٨].

❊ مكانة الملائكة:

خير ما يوصف به الملائكة أنهم عباد الله، ولكنهم عباد مكرمون، وقد أبطل الله

---

(١) انظر: عالم الملائكة الأبرار لعمر سليمان الأشقر (١/ ٢٢).

(٢) لوامع الأنوار البهية (٢/ ٤٠٩).

دعوى المشركين حينما زعموا أنّ الملائكة بنات الله، وبيَّن أنها دعوى باطلة، لا نصيب لها من الصحة، وقد أكذب الله القائلين بهذا القول، وبيَّن حقيقة الملائكة ومكانتهم في أكثر من موضع، قال تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَٰنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ ﴿٢٦﴾ لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ ﴿٢٧﴾ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَىٰ وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ ﴿٢٨﴾﴾ [الأنبياء: ٢٦ ـ ٢٨].

الملائكة عباد يتصفون بكل صفات العبودية، قائمون بما أوكل إليهم، منفذون للتعاليم، وعلم الله بهم محيط، لا يستطيعون أن يتجاوزوا الأوامر، ولا أن يخالفوا التعليمات الملقاة إليهم، خائفون وجلون...

ومن تمام عبودية الملائكة أنهم لا يتقدمون بين يدي ربهم مقترحين، ولا يعترضون على ما أمر من أوامره؛ بل هم عاملون بأمره، مسارعون مجيبون ﴿لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ ﴿٢٧﴾﴾ [الأنبياء: ٢٧]، وهم لا يفعلون إلا ما يؤمرون به، فالأمر يحركهم، والأمر يوقفهم، ففي صحيح البخاري عن ابن عباس قال: «قال رسول الله ﷺ لجبريل: **ألا تزورنا أكثر مما تزورنا؟** قال: فنزلت: ﴿وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَٰلِكَ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴿٦٤﴾﴾ [مريم: ٦٤]»[(١)].

* نماذج من عبادتهم:

الملائكة عباد الله، مكلفون بطاعته، وهم يقومون بالعبادة والتكاليف بيسر وسهولة. وسنورد ـ هنا ـ بعض العبادات التي حدثنا الله، أو رسوله ﷺ أنهم يقومون بها.

١ ـ التسبيح:

الملائكة يذكرون الله تعالى، وأعظم ذكره التسبيح، يسبِّحه ـ تعالى ـ حملة عرشه: ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ﴾ [غافر: ٧]، كما يسبِّحه عموم ملائكته: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ﴾ [الشورى: ٥].

وتسبيحهم لله دائم لا ينقطع، لا في الليل، ولا في النهار: ﴿يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ ﴿٢٠﴾﴾ [الأنبياء: ٢٠].

ولكثرة تسبيحهم فإنهم هم المسبِّحون في الحقيقة، وحق لهم أن يفخروا بذلك: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ ﴿١٦٥﴾ وَإِنَّا لَنَحْنُ الْمُسَبِّحُونَ ﴿١٦٦﴾﴾ [الصافات: ١٦٥ ـ ١٦٦].

---

(١) أخرجه البخاري، رقم (٣٢١٨).

وما كثرة تسبيحهم إلا لأن التسبيح أفضل الذكر، روى مسلم في صحيحه عن أبي ذر، قال: سئل رسول الله ﷺ: أي الذكر أفضل؟ قال: «**ما اصطفى الله لملائكته ـ أو لعباده ـ: سبحان الله وبحمده**»[(١)].

٢ ـ الحج:

للملائكة كعبة في السماء السابعة يحجُّون إليها، هذه الكعبة هي التي أسماها الله تعالى: البيت المعمور، وأقسم به في سورة الطور: ﴿وَٱلْبَيْتِ ٱلْمَعْمُورِ ۝٤﴾ [الطور: ٤].

قال ابن كثير عند تفسير هذه الآية: (ثبت في الصحيحين: أن رسول الله ﷺ قال في حديث الإسراء، بعد مجاوزته السماء السابعة: «**ثم رفع بي إلى البيت المعمور، وإذا هو يدخله كل يوم سبعون ألفًا، لا يعودون إليه آخر ما عليهم**»[(٢)]؛ يعني: يتعبدون فيه، ويطوفون به كما يطوف أهل الأرض بكعبتهم، والبيت المعمور هو كعبة أهل السماء السابعة، ولهذا وَجَد إبراهيمَ الخليل ـ عليه الصلاة والسلام ـ مُسنِدًا ظهره إلى البيت المعمور؛ لأنه باني الكعبة الأرضية، والجزاء من جنس العمل).

وذكر ابن كثير أن البيت المعمور بحيال الكعبة، أي فوقها، لو وقع لوقع عليها، وذكر أن في كل سماء بيتًا يتعبَّد فيه أهلها، ويصلُّون إليه، والذي في السماء الدنيا يقال له: بيت العزة[(٣)].

وهذا الذي ذكره ابن كثير من أن البيت المعمور بحيال الكعبة مروي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فقد أخرج ابن جرير من طريق خالد بن عرعرة: (أن رجلًا قال لعلي رضي الله عنه: ما البيت المعمور؟ قال: بيت في السماء بحيال البيت، حرمة هذا في السماء كحرمة هذا في الأرض، يدخله كل يوم سبعون ألف ملك، ولا يعودون إليه)[(٤)].

---

(١) أخرجه مسلم، رقم (٢٧٣١).

(٢) صحيح البخاري، رقم (٣٢٠٧)، وصحيح مسلم، رقم (١٦٢). وفي اللفظ بعض الاختلاف عما هو في الصحيحين.

(٣) انظر: تفسير ابن كثير (٧/ ٤٢٨ و٤٢٩).

(٤) نقله عن الطبري وإسحاق: ابن حجر في فتح الباري: (٦/ ٣٠٨)، وأطال في الكلام على إسناده وطرقه. وقال فيه الشيخ ناصر الدين الألباني: (ورجاله ثقات غير خالد بن عرعرة، وهو مستور... ثم ذكر أن له شاهدًا مرسلًا صحيحًا من رواية قتادة، قال: ذكر لنا «أن النبي ﷺ قال يومًا لأصحابه: **هل تدرون ما البيت المعمور؟** قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: **فإنه مسجد في السماء، تحته الكعبة، لو خرّ لخر عليها**». انظر: سلسلة الأحاديث الصحيحة (١/ ٨٥٩).

٣ ـ خوفهم من الله وخشيتهم له:

ولما كانت معرفة الملائكة بربهم كبيرة، كان تعظيمهم له، وخشيتهم له عظيمة، قال الله فيهم: ﴿وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِۦ مُشْفِقُونَ ﴿٢٨﴾﴾ [الأنبياء: ٢٨].

ويبيِّن شدة خوفهم من ربهم ما رواه البخاري عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**إِذَا قَضَى اللهُ الأَمْرَ فِي السَّمَاءِ، ضَرَبَتِ المَلَائِكَةُ بِأَجْنِحَتِهَا خُضْعَانًا لِقَوْلِهِ، كَالسِّلْسِلَةِ عَلَى صَفْوَانٍ**»(١).

قال علي، وقال غيره: (صفوان ينفذهم ذلك. فإذا فُزِّع عن قلوبهم قالوا: ماذا قال ربكم؟ قالوا للذي قال: الحق، وهو العلي الكبير)(٢).

وفي معجم الطبراني الأوسط بإسناد حسن عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**مَرَرْتُ لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِي بِالْمَلَإِ الْأَعْلَى، وَجِبْرِيلُ كَالْحِلْسِ الْبَالِي مِنْ خَشْيَةِ اللهِ ﷻ**»(٣).

• **خامسًا: وقد يفصلون بين متخاصمين ولو كانوا ملائكة:**

وقد حدَّثنا الرسول ﷺ من حديث أبي سعيد الخدري عن الرجل الذي قتل تسعة وتسعين نفسًا، وأنه لما هاجر تائبًا جاءه الموت في منتصف الطريق إلى الأرض التي هاجر إليها، فاختصمت فيه ملائكة الرحمة وملائكة العذاب، فحكّموا فيه ملكًا جاءَهم في صورة آدمي، يقول ﷺ: «**فَأَتَاهُمْ مَلَكٌ فِي صُورَةِ آدَمِيٍّ، فَجَعَلُوهُ بَيْنَهُمْ، فَقَالَ: قِيسُوا مَا بَيْنَ الْأَرْضَيْنِ، فَإِلَى أَيَّتِهِمَا كَانَ أَدْنَى فَهُوَ لَهُ، فَقَاسُوهُ فَوَجَدُوهُ أَدْنَى إِلَى الْأَرْضِ الَّتِي أَرَادَ، فَقَبَضَتْهُ مَلَائِكَةُ الرَّحْمَةِ**»(٤).

• **سادسًا: سَفَرَة:**

وصف الله الملائكة بأنهم ﴿بِأَيْدِى سَفَرَةٍ ﴿١٥﴾ كِرَامٍ بَرَرَةٍ ﴿١٦﴾﴾ [عبس: ١٥ ـ ١٦]؛ أي: القرآن بأيدي سفرة؛ أي: الملائكة؛ لأنهم سفراء الله إلى رسله وأنبيائه، قال البخاري: (سفرة: الملائكة واحدهم سافر، سفرتُ: أصلحت بينهم، وجعلت الملائكة ـ إذا نزلت بوحي الله تعالى وتأديته ـ كالسفير الذي يصلح بين القوم)(٥).

---

(١) صحيح البخاري (٦/ ٨٠) (٤٧٠١).
(٢) صحيح البخاري (٣/ ٣٨٠)، ورقمه (٤٧٠١).
(٣) رواه الطبراني في الأوسط (٥/ ٦٤) برقم (٤٦٧٩) قال الألباني: حسن. انظر: الأحاديث الصحيحة (٢٢٨٩)، السنة (٨٢١).
(٤) صحيح مسلم (٤/ ٢١١٨) برقم (٢٧٦٦). (٥) صحيح البخاري (٨/ ٦٩١).

• **سابعًا: بَرَرَة:**

وقد وصف الله تعالى هؤلاء الملائكة بأنهم كِرَامٌ بَرَرَةٌ؛ أي: خُلُقهم كريم حسن شريف، وأخلاقهم وأفعالهم بارة ظاهرة كاملة، ومن هنا ينبغي لحامل القرآن أن يكون في أفعاله وأقواله على السداد والرشاد.

روى البخاري عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «**مثل الذي يقرأ القرآن وهو حافظ له مع السفرة الكرام، ومثل الذي يقرأ القرآن وهو يتعاهده، وهو عليه شديد، فله أجران**»(١).

• **ثامنًا: الحياء واستحياء الملائكة:**

من أخلاق الملائكة التي أخبرنا الرسول ﷺ بها: الحياء؛ ففي الحديث الذي يرويه مسلم في صحيحه عن عائشة: أن الرسول ﷺ كان مضطجعًا في بيتها، كاشفًا عن فخذيه أو ساقيه، فاستأذن أبو بكر، فأذن له وهو على تلك الحال، فتحدث، ثمّ استأذن عمر، فأذن له وهو كذلك، فتحدث، ثم استأذن عثمان، فجلس الرسول ﷺ وسوّى ثيابه، فدخل، فتحدث، فلما خرج قالت عائشة: دخل أبو بكر، فلم تهتش له، ولم تُبَالِهِ، ثم دخل عمر، فلم تهتش له ولم تباله، ثم دخل عثمان، فجلست، وسوَّيت ثيابك، فقال: «**ألا استحيي من رجل تستحيي منه الملائكة؟**»(٢).

• **التاسع: يحبون ويبغضون:**

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِنَّ اللهَ إِذَا أَحَبَّ عَبْدًا دَعَا جِبْرِيلَ، فَقَالَ: إِنِّي أُحِبُّ فُلَانًا فَأَحِبَّهُ، قَالَ: فَيُحِبُّهُ جِبْرِيلُ ثُمَّ يُنَادِي فِي السَّمَاءِ فَيَقُولُ: إِنَّ اللهَ يُحِبُّ فُلَانًا فَأَحِبُّوهُ، فَيُحِبُّهُ أَهْلُ السَّمَاءِ، ثُمَّ يُوضَعُ لَهُ الْقَبُولُ فِي الْأَرْضِ. وَإِذَا أَبْغَضَ عَبْدًا دَعَا جِبْرِيلَ فَيَقُولُ: إِنِّي أُبْغِضُ فُلَانًا فَأَبْغِضْهُ، فَيُبْغِضُهُ جِبْرِيلُ، ثُمَّ يُنَادِي فِي أَهْلِ السَّمَاءِ: إِنَّ اللهَ يُبْغِضُ فَلَانًا فَأَبْغِضُوهُ، قَالَ: فَيُبْغِضُونَهُ، ثُمَّ يُوضَعُ لَهُ الْبَغْضَاءُ فِي الْأَرْضِ**»(٣).

عَن أبي هُرَيْرَة رضي الله عنه عَن النَّبِي ﷺ قَالَ: «**قَالَ لي جِبْرِيل: مَا كَانَ على الأَرْض**

---

(١) صحيح البخاري (٨/ ٦٩١)، ورقمه (٤٩٣٧)، ورواه مسلم (١/ ٥٤٩)، ورقمه (٧٩٨)، واللفظ للبخاري.

(٢) رواه مسلم (٤/ ١٨٦٦)، ورقمه (٢٤٠١).

(٣) رواه مسلم (٤/ ٢٠٣٠) برقم (٢٦٣٧).

شَيْء أبْغض إليَّ من فِرْعَوْن، فَلَمَّا آمن جعلت أحشو فَاهُ حمأة وَأَنا أغطُّه خشيَة أَن تُدْرِكهُ الرَّحْمَة»[١].

• **العاشر: يضحكون ويتأثرون:**

قال رسول الله ﷺ لجبريل عليه السلام: «**ما لي لم أر ميكائيل ضاحكًا قط؟ قال: ما ضحك ميكائيل منذ خُلقت النار**»[٢]. يقتضي أن الملائكة يضحكون، وفيه دليل على أنهم يتأثرون.

• **الحادي عشر: منظَّمون في كل شؤونهم:**

الاصطفاف: جاء في الحديث الذي يحث الرسول ﷺ فيه أصحابه على الاقتداء بالملائكة في الاصطفاف للصلاة: «**ألا تصفُّون كما تصفُّ الملائكة عند ربها؟**»، وعندما سئل عن كيفية اصطفافهم، قال: «**يتمُّون الصفوف، ويتراصون في الصف**»[٣].

وفي القرآن عن الملائكة: قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ ﴿١٦٥﴾﴾ [الصافات: ١٦٥]. وهم يقومون، ويركعون، ويسجدون، ففي مشكل الآثار للطحاوي، وفي المعجم الكبير للطبراني عن حكيم بن حزام، قال: بينما رسول الله ﷺ في أصحابه إذ قال لهم: «**أتسمعون ما أسمع؟**»، قالوا: ما نسمع من شيء، قال: «**إني لأسمع أطيط السماء، وما تلام أن تئط، ما فيها موضع شبر إلا عليه ملك ساجد أو قائم**»[٤].

• **الثاني عشر: الملائكة منظَّمون في عبادتهم:**

وقد حثَّنا الرسول ﷺ على الاقتداء بهم في ذلك، فقال: «**ألا تصفّون كما تصفّ الملائكة عند ربها؟**»، قالوا: يا رسول الله، وكيف تصفُّ الملائكة عند ربها؟ قال: «**يتمُّون الصفوف، ويتراصون في الصف**»[٥].

---

(١) أخرج ابن جرير، والبيهقي من حديث أبي هريرة مرفوعًا نحوه. وأخرج ابن مردويه عن ابن عمر مرفوعًا نحوه أيضًا. وأخرج أبو الشيخ عن أبي أمامة مرفوعًا نحوه أيضًا، قال الشوكاني: وفي إسناد حديث أبي هريرة رجل مجهول، وباقي رجاله ثقات. انظر: فتح القدير للشوكاني.

(٢) أخرجه الروياني في «مسنده» (ق (٢/٢٤٧))، قال الألباني: وهذا إسناد صحيح. انظر: سلسلة الأحاديث الصحيحة (٦/ ٤٢).

(٣) رواه مسلم (١/ ٣٢٢)، ورقمه (٤٣٠).

(٤) أخرجه الطبراني في الكبير، رقم (٣١٢٢)، قال فيه الألباني: صحيح على شرط مسلم. سلسلة الأحاديث الصحيحة: حديث رقم (٨٥٢).

(٥) رواه مسلم (١/ ٣٢٢)، ورقمه (٤٣٠).

وفي يوم القيامة يأتون صفوفًا منتظمة: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾ [الفجر: ٢٢]، ويقفون صفوفًا بين يدي الله تعالى: ﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلرُّوحُ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ صَفًّا لَّا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ وَقَالَ صَوَابًا ﴿٣٨﴾﴾ [النبأ: ٣٨]، والروح: جبريل.

وانظر إلى دقة تنفيذهم للأوامر، ففي صحيح مسلم، ومسند أحمد عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «آتِي بَابَ الْجَنَّةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَسْتَفْتِحُ، فَيَقُولُ الْخَازِنُ: مَنْ أَنْتَ؟ فَأَقُولُ: مُحَمَّدٌ، فَيَقُولُ: بِكَ أُمِرْتُ لَا أَفْتَحُ لِأَحَدٍ قَبْلَكَ»[١].

• **الثالث عشر: تفتقده إذا غاب عن المسجد وتعوده إذا مرض:**

عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إنَّ للمساجدِ أوتادًا؛ الملائكةُ جلساؤهم، إن غابوا يفتقدونهم، وإن مرِضوا عادوهم، وإن كانوا في حاجةٍ أعانوهم**»[٢].

عن أبي الدرداء رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**المسجِدُ بيتُ كلِّ تقيٍّ، وتَكَفَّلَ اللهُ لِمَن كانَ المسجِدُ بيتَهُ بالرَّوحِ والرَّحمةِ والجوازِ على الصِّراطِ إلى رِضوانِ اللهِ إلى الجنَّةِ**»[٣].

عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**ما تَوَطَّنَ رجلٌ مسلمٌ المساجِدَ للصلاةِ والذكْرِ، إلّا تَبَشْبَشَ اللهُ لَهُ منْ حينِ يَخْرُجُ مِنْ بَيْتِهِ، كَما يتَبَشْبَشُ أهلُ الغائِبِ بغائِبِهِمْ، إذا قدِمَ علَيْهم**»[٤].

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رسول الله ﷺ قَالَ: «**الْمَلَائِكَةُ تُصَلِّي عَلَى أَحَدِكُمْ مَا دَامَ فِي مُصَلَّاهُ الَّذِي صَلَّى فِيهِ مَا لَمْ يُحْدِثْ؛ تَقُولُ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ**»[٥].

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**أَلَا أَدُلُّكُمْ عَلَى مَا يَمْحُو اللهُ بِهِ الْخَطَايَا، وَيَرْفَعُ بِهِ الدَّرَجَاتِ؟**»، قَالُوا: بَلَى، يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: «**إِسْبَاغُ الْوُضُوءِ عَلَى الْمَكَارِهِ، وَكَثْرَةُ الْخُطَا إِلَى الْمَسَاجِدِ، وَانْتِظَارُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصَّلَاةِ، فَذَلِكُمُ الرِّبَاطُ**»[٦].

عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: «صَلَّيْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ الْمَغْرِبَ فَرَجَعَ مَنْ رَجَعَ

---

(١) صحيح مسلم (١/ ١٨٨)، ورقمه (١٩٧).
(٢) أخرجه أحمد، رقم (٩٤٢٣)، وحسنه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب رقم (٣٢٩).
(٣) حسنه الألباني لغيره في صحيح الترغيب والترهيب، رقم (٣٣٠).
(٤) حسنه الألباني في صحيح الجامع (٥٦٠٤).
(٥) صحيح البخاري رقم (٤٤٥).
(٦) صحيح مسلم رقم (٢٥١).

وَعَقَّبَ مَنْ عَقَّبَ، فَجَاءَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مُسْرِعًا قَدْ حَفَزَهُ النَّفَسُ، وَقَدْ حَسَرَ عَنْ رُكْبَتَيْهِ، فَقَالَ: «**أَبْشِرُوا؛ هَذَا رَبُّكُمْ قَدْ فَتَحَ بَابًا مِنْ أَبْوَابِ السَّمَاءِ يُبَاهِي بِكُمُ الْمَلَائِكَةَ، يَقُولُ: انْظُرُوا إِلَى عِبَادِي قَدْ قَضَوْا فَرِيضَةً وَهُمْ يَنْتَظِرُونَ أُخْرَى**»[(١)].

* ثالثًا: هل بين الملائكة والبشر شَبَهٌ في الشكل والصورة:

روى مسلم في صحيحه، والترمذي في سننه عن جابر رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «**عُرض عليَّ الأنبياء، فإذا موسى ضرب من الرجال[(٢)]، كأنه من رجال شنوءة، ورأيت عيسى ابن مريم، فإذا أقرب من رأيت به شبهًا عروة بن مسعود، ورأيت إبراهيم صلوات الله عليه، فإذا أقرب من رأيت به شبهًا صاحبُكم، (يعني نفسه) ورأيت جبريل** عليه السلام**، فإذا أقرب من رأيت به شبهًا (دحية)[(٣)]**، وفي رواية: **(دحية بن خليفة)**»[(٤)].

فهل هذا الشبه كائن بين صورة جبريل الحقيقية وصورة دحية الكلبي، أم هو بين الصورة التي يكون بها جبريل عندما يتمثل في صورة بشر؟! الأرجح هذا الأخير؛ لأن جبريل كان يتمثل في صورة دحية كثيرًا[(٥)].

وتشكل الملائكة على صورة أحدٍ من البشر ثبت في القرآن وصحيح السنَّة، وهذا الشبه بين صورة جبريل وصورة دحية الكلبي إنما هو في الصورة التي يكون بها جبريل عندما يتمثل في صورة دحية؛ لأن أصل خلقة الملائكة تختلف عن أصل خلقة الآدميين، والملائكة في أصل خلقتهم ليس بينهم وبين البشر شبه، فهم لا يشبهون بني آدم قط، وإنما يشبهونهم إذا تمثلوا في صورة آدميين.

إن جبريل عليه السلام لا تتغير صورته ولا تتبدل، ولكن يمثل في أعين من رآه يومئذ على شكل دحية الكلبي.

---

(١) رواه ابن ماجه (٨٠١)، وصححه الألباني في صحيح ابن ماجه (٦٦٠).

(٢) الضرب من الرجال: هو الرجل المتوسط في كثرة اللحم وقلَّته. وقيل: الخفيف اللحم.

(٣) ودحية الكلبي: هو دحية بن خليفة بن فروة بن فَضالة الكلبي القضاعي، صاحب رسول الله ﷺ، ورسوله بكتابه إلى عظيم بُصرى ليُوصله إلى هرقل. أسلم دحية قبل بدر، ولم يشهدها، وكان يتشبّه به جبريل عليه السلام، فيأتي رسول الله ﷺ على صورته، وكان من أجمل الناس وجهًا. شهد اليرموك، وسكن المزة من قرى دمشق، وبقي إلى زمن معاوية. انظر: سير أعلام النبلاء (٢٥٥٠)، والإصابة لابن حجر (١٤٦٣).

(٤) صحيح مسلم (١/ ١٥٣)، ورقمه (١٦٧). (٥) عالم الملائكة الأبرار (ص١٣).

وهنا يفصل المسألة الإمام عثمان الدارمي رَحِمَهُ اللَّهُ كما هو في النقض على بشر المريسي:

«أن رؤيتهم تلك أنَّهم يعلمون يومئذ أن لهم ربًّا لا يعتريهم في ذلك شك، كأنهم في دعواك أيها المريسي لم يعلموا في الدنيا أنَّه ربهم حتى يستيقنوا به في الآخرة، فهذا التفسير إلى الشك أقرب مما ادعيت في قول رسول الله ﷺ في الشك والشرك، لا بل هو الكفر لأن الخلق كلهم مؤمنهم وكافرهم يعلمون يومئذ أن الله ربهم، ألا ترى أنه يقول: ﴿أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا فَٱرْجِعْنَا نَعْمَلْ صَٰلِحًا إِنَّا مُوقِنُونَ ﴿١٢﴾﴾ [السجدة: ١٢]؟ فالشك في الله هذا الذي تأولته أنت في الرؤية لا ما قال رسول الله ﷺ، ويلك إن الله لا تتغير صورته ولا تتبدل ولكن يمثل في أعينهم يومئذ، أولم تقرأ كتاب الله ﴿وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ ٱلْتَقَيْتُمْ فِىٓ أَعْيُنِكُمْ قَلِيلًا وَيُقَلِّلُكُمْ فِىٓ أَعْيُنِهِمْ لِيَقْضِىَ ٱللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا﴾ [الأنفال: ٤٤]؟ وهو الفعال لما يشاء، كما مثل جبريل عليه السلام مع عظم صورته وجلالة خلقه في عين رسول الله ﷺ في صورة دحية الكلبي، وكما مثَّله لمريم بشرًا»[(١)].

وقد سئل شيخ الإسلام ابن تيمية عن قول النبي ﷺ: «**ورأيت جبريل** عليه السلام، **فإذا أقرب من رأيت به شبهًا (دحية)**»، وفي رواية: «**دحية بن خليفة**»[(٢)].

فهل هذا الشبه كائن بين صورة جبريل الحقيقية وصورة دحية الكلبي، أم لا؟

قال ـ رحمه الله تعالى ـ: «فلا نعتقد أن ما تخيله الإنسان في منامه أو يقظته من الصور أن الله في نفسه مثل ذلك، فإنه ليس هو في نفسه مثل ذلك؛ بل نفس الجن والملائكة لا يتصورها الإنسان ويتخيلها على حقيقتها؛ بل هي على خلاف ما يتخيله ويتصوره في منامه ويقظته، وإن كان ما رآه مناسبًا مشابهًا لها، فالله تعالى أجل وأعظم»[(٣)].

❋ علاقة الملائكة بالإنسان:

الملائكة عليهم السلام خلقهم الله من نور، وهم من عالم الغيب، أطلعنا الله على شيء من أخبارهم بالقدر الذي أراده ﷻ، ولا عِلْم لنا بعالَم الملائكة إلا في حدود ما أخبرنا عنهم ربنا سبحانه في قرآنه الكريم، أو ما جاء وصحَّ عن رسول الله ﷺ، وأيُّ خبر عن الملائكة خارج عن هذين الأصلين يعتبر رجمًا بالغيب.

---

(١) (ص٣٨٨ ـ ٣٩٠) لشيخ الإسلام ابن تيمية وانظر: بيان تلبيس الجهمية (٧/ ١٣٨).
(٢) صحيح مسلم (١/ ١٥٣).
(٣) بيان تلبيس الجهمية (١/ ٣٢٥) [ط. مجمع الملك فهد].

• بدأت علاقة الملائكة بآدم عليه السلام قبل خلقه:

حينما قال الله تعالى للملائكة: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠]، وجاء الرد من الملائكة: ﴿قَالُوٓاْ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ﴾ [البقرة: ٣٠].

• وحينما أراد الله أن يخلق آدم عليه السلام من تراب الأرض أرسل ملكًا ليقبض قبضة من التراب[(١)]، ثم خلق آدم، وظلَّ بين الماء والطين حينًا من الدهر، ثم أوحى الله سبحانه إلى الملائكة: ﴿فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِى فَقَعُواْ لَهُۥ سَٰجِدِينَ ﴿٢٩﴾﴾ [الحجر: ٢٩].

فسجدت الملائكة بمجرد صدور الأمر الإلهي؛ تعظيمًا لأمر الله سبحانه.

• آدم عليه السلام يسلِّم على الملائكة بتحية الإسلام وترد عليه الملائكة

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**لَمَّا خَلَقَ اللهُ آدَمَ وَنَفَخَ فِيهِ الرُّوحَ عَطَسَ فَقَالَ: الحَمْدُ لِلَّهِ، فَحَمِدَ اللهَ بِإِذْنِهِ، فَقَالَ لَهُ رَبُّهُ: رَحِمَكَ اللهُ يَا آدَمُ، اذْهَبْ إِلَى أُولَئِكَ المَلَائِكَةِ، إِلَى مَلَإٍ مِنْهُمْ جُلُوسٍ، فَقُلْ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، قَالُوا: وَعَلَيْكَ السَّلَامُ وَرَحْمَةُ اللهِ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى رَبِّهِ، فَقَالَ: إِنَّ هَذِهِ تَحِيَّتُكَ وَتَحِيَّةُ بَنِيكَ بَيْنَهُمْ**»[(٢)].

• دعاء الملائكة لآدم: «**يرحمك الله**»:

فقد ثبت أنه عندما نفخ الله سبحانه الروحَ في آدم عليه السلام عطس آدم وقال: «**الحمد لله**»، فقالت له الملائكة: «**يرحمك الله**».

عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ: «**ذَلِكَ خَيْرُ يَوْمٍ طَلَعَتْ فِيهِ الشَّمْسُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فِيهِ خُلِقَ آدَمُ، وَفِيهِ تَقُومُ السَّاعَةُ، وَإِنَّ اللهَ لَمَّا خَلَقَ آدَمَ نَفَخَ فِيهِ الرُّوحَ فَسَارَ فِيهِ، ثُمَّ نَفَخَ فِيهِ أُخْرَى، فَاسْتَوَى جَالِسًا فَعَطَسَ فَأَلْقَى اللهُ عَلَى لِسَانِهِ الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، فَقَالَتِ الْمَلَائِكَةُ: رَحِمَكَ اللهُ**»[(٣)].

• **نزول آدم عليه السلام إلى الأرض:**

وبعد أن نزل آدم إلى الأرض لعمارتها، جعل الله سبحانه من الملائكة رُسُلًا إلى بني آدم، فكانت الكتب السماوية التي نزلت إلى الأنبياء والمرسلين، من أول صحف إبراهيم إلى ختام الأنبياء المرسلين.

---

(١) انظر: الأسماء والصفات للبيهقي (٢/ ٢١٠) برقم (٧٧٣).

(٢) أخرجه الترمذي في سننه (٥/ ٤٥٣) (٣٣٦٨) وهو صحيح، انظر: مشكاة المصابيح (٣/ ١٣٢١) (٤٦٦٢).

(٣) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٣/ ٢٥٩) (٥٥٦٩).

• **العلاقة المباشرة بين البشر وبين الملائكة:**

أمَّا بالنسبة للعلاقة المباشرة بين البشر وبين الملائكة، فإن بدايتها من يوم إرسال الملك لينفخ الروح في الجنين في بطن أمه وكتابة رزقه وأجله وشقي أم سعيد، ومن بعد ذلك مع مولده، ثم هم معه في طفولته، وتستمرُّ هذه العلاقة في حياته كلها، وأشد ما تكون هذه العلاقة عند الشدائد، وبالذات يوم وفاته ويوم بعثه، ثم بعد ذلك عند الحساب، وبعدها إما في الجنة بإذن الله، أو في النار التي عليها ملائكة غلاظ شِداد.

• **الملائكة حُرَّاسٌ على السماوات المسلَّحة بالشهب:**

وعاش الإنسان يتأرجح بين الهدى والضلال؛ تارةً يأخذ زمام الأمور بيده، وتارةً تستهويه الشياطين في الأرض حيرانَ، وكلما أغلق الإنسان بابًا من أبواب الضلال، أتاه الشيطان من باب آخر، فجاءتْه الشياطين، ووصل الأمر إلى أن استرَقَ الشياطينُ السمعَ في السماء الدنيا، ويوحون إلى أوليائهم زُخرفَ القول، فكانت النجدة من عند الله ﷻ للبشر أن جعل حُرَّاسًا على السموات من الملائكة المسلحة ضمنًا بالشهب لمنع الشياطين من استراق السمع لتضليل الناس، واعترفت الشياطين بذلك كما جاء في سورة الجن: ﴿وَأَنَّا لَمَسْنَا ٱلسَّمَآءَ فَوَجَدْنَٰهَا مُلِئَتْ حَرَسًا شَدِيدًا وَشُهُبًا ﴿٨﴾﴾ [الجن: ٨].

• **الملائكة شهودٌ على أفعال بني آدم:**

ومن قبل ذلك ومن بعده جعل الله سبحانه من الملائكة شهودًا على أفعال بني آدم بأن جعل منهم الكرام الكاتبين، كل هذا بإذن الله تعالى، كما قالت الملائكة فيما ورد في القرآن الكريم: ﴿وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ ۖ لَهُۥ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَٰلِكَ ۚ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴿٦٤﴾﴾ [مريم: ٦٤].

• **ملك الأرحام عليه السلام:**

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، وَرَفَعَ الْحَدِيثَ، أَنَّهُ قَالَ: «**إِنَّ اللهَ ﷻ قَدْ وَكَّلَ بِالرَّحِمِ مَلَكًا، فَيَقُولُ: أَيْ رَبِّ نُطْفَةٌ، أَيْ رَبِّ عَلَقَةٌ، أَيْ رَبِّ مُضْغَةٌ، فَإِذَا أَرَادَ اللهُ أَنْ يَقْضِيَ خَلْقًا قَالَ: قَالَ الْمَلَكُ: أَيْ رَبِّ ذَكَرٌ أَوْ أُنْثَى؟ شَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ؟ فَمَا الرِّزْقُ؟ فَمَا الْأَجَلُ؟ فَيُكْتَبُ كَذَلِكَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ**»[1].

(١) أخرج مسلم (٤/٢٠٣٨) برقم (٢٦٤٦).

• **علاقة الملائكة بالأطفال:**

وبعد الولادة مباشرة تبدأ رسالة الوالدين برعاية الوليد في طعامه وشرابه، لا يأكلان حتى يأكل، ولا ينامان حتى ينام؛ لأنه ليس له سن يقطع، ولا يد تبطش، وهذه هي رعاية المادة أو الجسم، فمن يرعى الروح في عالم جديد؟ أو من يستطيع أن يتعامل مع سرٍّ من أسرار الله؟ فعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَوْلَهُ: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِۦ نَفْسُهُۥ﴾ [ق: ١٦] إِلَى ﴿عَتِيدٌ ﴿١٨﴾﴾ [ق: ١٨]، قَالَ: «**جَعَلَ اللهُ عَلَى ابْنِ آدَمَ حَافِظَيْنِ فِي اللَّيْلِ، وَحَافِظَيْنِ فِي النَّهَارِ، يَحْفَظَانِ عَلَيْهِ عَمَلَهُ، وَيَكْتُبَانِ أَثَرَهُ**»(١).

• **علاقة الملائكة بابن آدم إذا بلغ سن التكليف:**

وينمو الوليد على ذلك، إلى أن يصل إلى سن التكليف، فتبدأ علاقة من نوع جديد بينه وبين الملائكة، فيجعل الله عن يمينه ملكًا يدوِّن له حسناته، وعن شماله ملكًا يسجِّل عليه سيئاته، كما يقول ﷻ في سورة (ق): ﴿إِذْ يَتَلَقَّى ٱلْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴿١٧﴾ مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴿١٨﴾﴾ [ق: ١٧، ١٨].

• **علاقة الملائكة بمن راح إلى المسجد منتظر الصلاة:**

كما ثبت أن الملائكة تستغفر لمنتظر الصلاة ومن في حكمه، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**المَلَائِكَةُ تُصَلِّي عَلَى أَحَدِكُمْ مَا دَامَ فِي مُصَلَّاهُ الَّذِي صَلَّى فِيهِ، مَا لَمْ يُحْدِثْ، تَقُولُ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ**»(٢).

قال ابن بطال: قوله ﷺ: «**الملائكة تصلي على أحدكم ما دام في مصلَّاه**»، تفسير لقوله: ﴿وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [غافر: ٧]، يريد: المصلين، والمنتظرين للصلاة، ويدخل في ذلك من أشبههم في المعنى، ممن حبس نفسه على أفعال البرِّ كلها، والله أعلم. انتهى(٣).

ومن كان في طريقه للمسجد، فكأنه في صلاة؛ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ، قَالَ: «**إِذَا ثُوِّبَ لِلصَّلَاةِ فَلَا تَأْتُوهَا وَأَنْتُمْ تَسْعَوْنَ، وَأْتُوهَا وَعَلَيْكُمُ السَّكِينَةُ، فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتِمُّوا، فَإِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا كَانَ يَعْمِدُ إِلَى الصَّلَاةِ فَهُوَ فِي صَلَاةٍ**»(٤).

---

(١) انظر: تفسير الطبري (٢١/ ٤٢٥).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (١/ ٩٦) (٤٤٥) و(١/ ١٣٢) (٦٥٩).

(٣) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٢/ ٢٨٤).

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه (١/ ٤٢١) (٦٠٢).

وعلى هذا، فإنه يرجى له أن يكون ممن تستغفر لهم الملائكة.

فالذهاب إلى المسجد ثوابه عظيم، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**أَلَا أَدُلُّكُمْ عَلَى مَا يَمْحُو اللهُ بِهِ الْخَطَايَا، وَيَرْفَعُ بِهِ الدَّرَجَاتِ؟**»، قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: «**إِسْبَاغُ الْوُضُوءِ عَلَى الْمَكَارِهِ، وَكَثْرَةُ الْخُطَا إِلَى الْمَسَاجِدِ، وَانْتِظَارُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصَّلَاةِ، فَذَلِكُمُ الرِّبَاطُ**»(١).

وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «**من تطهر في بيته، ثم مشى إلى بيت من بيوت الله ليقضي فريضة من فرائض الله، كانت خطواته إحداهما تحط خطيئة، والأخرى ترفع درجة**»(٢).

• **الملائكة تتأذى مما يتأذى منه بنو آدم:**

ثبت في الأحاديث الصحيحة أن الملائكة تتأذى مما يتأذى منه بنو آدم، فهم يتأذون من الرائحة الكريهة، والأقذار، والأوساخ.

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الْبَقْلَةِ، الثُّوم**، وقَالَ مَرَّةً: **مَنْ أَكَلَ الْبَصَلَ وَالثُّومَ وَالْكُرَّاثَ، فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا، فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَتَأَذَّى مِمَّا يَتَأَذَّى مِنْهُ بَنُو آدَمَ**»(٣).

• **البُصاق عن اليمين في الصلاة تَتَأَذَّى منه الملائكة:**

نهى الرسول ﷺ عن البصاق عن اليمين في أثناء الصلاة؛ لأن المصلي إذا قام يصلي يقف عن يمينه ملك، ففي صحيح البخاري عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «**إذا قام أحدكم إلى الصلاة، فلا يبصق أمامه، فإنما يناجي الله ما دام في مصلَّاه، ولا عن يمينه؛ فإن عن يمينه ملكًا، وليبصق عن يساره، أو تحت قدمه فيدفنها**»(٤).

• **لا تدخل الملائكة بيتًا فيه صورة، ولا كلب، ولا جُنب:**

قال ابن كثير(٥): ثبت في الحديث المروي في الصحاح والمسانيد والسنن من حديث جماعة من الصحابة عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**لا تدخل الملائكة بيتًا فيه صورة، ولا كلب، ولا جُنب**»(٦).

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه (١/ ٢١٩) (٢٥١).

(٢) أخرجه مسلم برقم (٦٦٦).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (١/ ٣٩٥) (٥٦٤).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه (٤١٦).

(٥) البداية لابن كثير (١/ ٥٥).

(٦) رواه أبو داود (٢٢٧)، والنسائي (٧/ ١٨٥)، وابن حبان (٤/ ٥) (١٢٠٥)، والحاكم (١/ ٢٧٨). =

• **حفظُ الملائكة العبد عمومًا من أمر الله:**

كما يدل أن الملائكة لا تحفظ العبد مما يأتي من قضاء الله وقدره، قوله تعالى: ﴿وَإِذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِقَوْمٍ سُوٓءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُۥ ۚ وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ ﴿١١﴾﴾ [الرعد: ١١].

وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: ﴿لَهُۥ مُعَقِّبَٰتٌ مِّنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ يَحْفَظُونَهُۥ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [الرعد: ١١] وَالْمُعَقِّبَاتُ مِنْ أَمْرِ اللهِ، وَهِيَ الْمَلَائِكَةُ.

وَقَالَ عِكْرِمة، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: ﴿يَحْفَظُونَهُۥ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ قَالَ: مَلَائِكَةٌ يَحْفَظُونَهُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ، فَإِذَا جَاءَ قَدَرُ اللهِ خَلَّوا عَنْهُ.

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: مَا مِنْ عَبْدٍ إِلَّا لَهُ مَلَك مُوَكَّلٌ، يَحْفَظُهُ فِي نَوْمِهِ وَيَقَظَتِهِ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ وَالْهَوَامِّ، فَمَا مِنْهَا شَيْءٌ يَأْتِيهِ يُرِيدُهُ إِلَّا قَالَ الْمَلَكُ: وَرَاءَكَ، إِلَّا شَيْءٌ يَأْذَنُ اللهُ فِيهِ فَيُصِيبُهُ[(١)].

قال البغوي في التفسير: يحفظونه من أمر الله؛ يعني: بأمر الله؛ أي: يحفظونه بإذن الله تعالى ما لم يجئ المقدور، فإذا جاء المقدور خلوا عنه.

وقيل: يحفظونه من أمر الله: أي مما أمر الله به من الحفظ عنه[(٢)].

وقال القرطبي في التفسير: يحتمل أن يكون توكيل الملائكة بهم لحفظهم من الوحوش والهوام والأشياء المضرة، لطفًا منه به، فإذا جاء القدر خلوا بينه وبينه[(٣)].

وقال ابن رجب في جامع العلوم والحكم: وحفظ الله لعبده يدخل فيه نوعان: أحدهما حفظه له في مصالح دنياه؛ كحفظه في بدنه وولده وأهله وماله، ويحفظانه مما لم يقدر، فإذا جاء القدر خلوا بينه وبينه[(٤)].

• **علاقة الملائكة بالمسلم في حياته اليومية:**

وهذه العلاقة تستمر معك بطول الحياة وعرضها، فإذا ذهبتَ إلى المسجد

= من حديث علي بن أبي طالب ﷺ، والحديث سكت عنه أبو داود، وقال الحاكم: صحيح، وقال ابن كثير في «البداية والنهاية» (١/ ٤٦): ثابت، وحسنه ابن حجر في «تخريج مشكاة المصابيح» (١/ ٢٤٢) كما قال ذلك في المقدمة.

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٤/ ٤٣٨).

(٢) انظر: تفسير البغوي المسمَّى معالم التنزيل في تفسير القرآن (٣/ ٩).

(٣) انظر: تفسير القرطبي المسمَّى الجامع لأحكام القرآن (٩٢٩١).

(٤) انظر: جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثًا من جوامع الكلم (١/ ٤٦٥).

للصلاة، يقول ملكٌ بجوارك: «اللّهم اغفر له، اللّهم احفظه»[١]، لا يتركك حتى تنصرف، وإذا أنفقتَ مما آتاك الله شيئًا لوجه الله، يدعو لك ملك من قِبل الله تعالى، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**مَا مِنْ يَوْمٍ يُصْبِحُ العِبَادُ فِيهِ، إِلَّا مَلَكَانِ يَنْزِلَانِ، فَيَقُولُ أَحَدُهُمَا: اللَّهُمَّ أَعْطِ مُنْفِقًا خَلَفًا، وَيَقُولُ الآخَرُ: اللَّهُمَّ أَعْطِ مُمْسِكًا تَلَفًا**»[٢]. وهكذا، كلما هَمَمت بطاعة ابتغاءَ وجه الله تعالى.

• **علاقة الملائكة بمن يصلِّي على رسول الله ﷺ:**

قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيْهِ وَسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا ﴿٥٦﴾﴾ [الأحزاب: ٥٦].

• **قعود الملائكة يوم الجمعة على باب المسجد يكتبون الأول فالأول:**

عن أبي هُرَيْرَةَ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِذَا كَانَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ، كَانَ عَلَى كُلِّ بَابٍ مِنْ أَبْوَابِ الْمَسْجِدِ مَلَائِكَةٌ يَكْتُبُونَ الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ، فَإِذَا جَلَسَ الْإِمَامُ طَوَوُا الصُّحُفَ، وَجَاءُوا يَسْتَمِعُونَ الذِّكْرَ**»[٣].

• **علاقة حملة العرش بالذين آمنوا بالله تعالى:**

وهم قد يقتصرون بصالح دعواتهم وصلواتهم للمؤمنين فقط، وبالدعوات التي تشرح صدر هذا الإنسان، وتثلج قلب كل مؤمن، قال الله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِۦ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَىْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا فَٱغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُواْ وَٱتَّبَعُواْ سَبِيلَكَ وَقِهِمْ عَذَابَ ٱلْجَحِيمِ ﴿٧﴾﴾ [غافر: ٧].

ولكن في استغفارهم يستغفرون لكل من في الأرض، فيقول تعالى مبيِّنًا ذلك: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَن فِى ٱلْأَرْضِۗ﴾ [الشورى: ٥].

• **علاقة الملائكة بالمستقيمين:**

وهؤلاء الذين آمنوا بالله سبحانه وساروا على نهج الله تعالى واهتدَوْا إلى الصراط المستقيم، وسلكوا سبيل الرشد؛ أملًا في الاستقامة، فالملائكة لتدعوا لهم بالتوفيق، فيطمئنونهم ويبشِّرونهم، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُواْ تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَلَّا تَخَافُواْ وَلَا تَحْزَنُواْ وَأَبْشِرُواْ بِٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى كُنتُمْ تُوعَدُونَ ﴿٣٠﴾﴾ [فصلت: ٣٠].

---

(١) انظر (ص٢١٨) علاقة الملائكة لمن راح إلى المسجد ولمنتظر الصلاة.

(٢) صحيح البخاري (٢/ ١١٥) (١٤٤٢). (٣) رواه مسلم (٢/ ٥٨٧).

فالملائكة يساهمون في الدعوات والصلوات في ثبات المؤمن على الاستقامة، قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُصَلِّى عَلَيْكُمْ وَمَلَٰٓئِكَتُهُۥ لِيُخْرِجَكُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ۚ وَكَانَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا ﴿٤٣﴾﴾ [الأحزاب: ٤٣].

• **علاقة الملائكة بالإنسان عند الموت:**

وفي نهاية مطافك في الحياة الدنيا، فإن الإنسان إذا احتضره الموت، انقطع رزقه، فقد صحَّ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِنَّ رُوحَ الْقُدُسِ نَفَثَ فِي رُوعِي أَنَّ نَفْسًا لَنْ تَمُوتَ حَتَّى تَسْتَكْمِلَ أَجَلَهَا وَتَسْتَوْعِبَ رِزْقَهَا، فَأَجْمِلُوا فِي الطَّلَبِ وَلَا يَحْمِلَنَّ أَحَدَكُمُ اسْتِبْطَاءُ الرِّزْقِ أَنْ يَطْلُبَهُ بِمَعْصِيَةٍ، فَإِنَّ اللهَ لَا يُنَالُ مَا عِنْدَهُ إِلَّا بِطَاعَتِهِ**»[(١)].

فحين إذ، يتوقف عن التنفس. فيقوم ملك الموت بنزع الروح، كما قال تعالى: ﴿قُلْ يَتَوَفَّىٰكُم مَّلَكُ ٱلْمَوْتِ ٱلَّذِى وُكِّلَ بِكُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ تُرْجَعُونَ ﴿١١﴾﴾ [السجدة: ١١].

• **علاقة الملائكة بالميت المؤمن:**

فينادون الذين سبقتْ لهم الحسنى من الله مبشرين برضوان الله ومذكِّرين بحسن الثواب: ﴿لَا يَحْزُنُهُمُ ٱلْفَزَعُ ٱلْأَكْبَرُ وَتَتَلَقَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ هَٰذَا يَوْمُكُمُ ٱلَّذِى كُنتُمْ تُوعَدُونَ ﴿١٠٣﴾﴾ [الأنبياء: ١٠٣].

وفي هذا المشهد العظيم، الحمد كله لله ﷻ، ونعم أجر العاملين: ﴿وَتَرَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ حَآفِّينَ مِنْ حَوْلِ ٱلْعَرْشِ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ ۚ وَقُضِىَ بَيْنَهُم بِٱلْحَقِّ وَقِيلَ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٧٥﴾﴾ [الزمر: ٧٥].

• **علاقة الملائكة بالميت الكافر:**

قال تعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا تَوَفَّتْهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَٰرَهُمْ ﴿٢٧﴾﴾ [محمد: ٢٧]. وعندما تأتيه المنيَّةُ يقول: ﴿...رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٠﴾﴾ [المنافقون: ١٠، ١١].

ومن مات من الكفار لعنتهم الملائكة لكفرهم، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ كُفَّارٌ أُو۟لَٰٓئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ ٱللَّهِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴿١٦١﴾﴾ [البقرة: ١٦١].

---

(١) أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (١٠/٢٦)، وصححه الشيخ الألباني، انظر: صحيح الجامع الصغير وزياداته (١/٤١٩).

• **علاقة الملائكة ببني آدم في القبر:**

وفي القبر صح عن رسول الله ﷺ أن ملكان يأتيان إلى الميت فيسألانه ويرياه مقعده في الجنة أو النار، وذلك في نهاية سؤال القبر.

عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: «**وَيَأْتِيهِ مَلَكَانِ فَيُجْلِسَانِهِ فَيَقُولَانِ لَهُ: مَنْ رَبُّكَ، فَيَقُولُ رَبِّيَ اللهُ، فَيَقُولَانِ لَهُ: مَا دِينُكَ؟ فَيَقُولُ ديني الْإِسْلَام، فَيَقُولَانِ لَهُ: مَا هَذَا الرَّجُلُ الَّذِي بُعِثَ فِيكُمْ؟ قَالَ: فَيَقُول: هُوَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَيَقُولَانِ: وَمَا يُدْرِيكَ؟ فَيَقُولُ: قَرَأْتُ كِتَابَ اللهِ فَآمَنْتُ بِهِ وَصَدَّقْتُ** ـ زَاد فِي حَدِيث جرير: **فَذَلِك قَول الله** ﷻ: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ﴾ الْآيَة ثمَّ اتفقَا ـ، قَالَ: **فينادي مُنَاد من السَّمَاء: أَن قد صدق عَبدِي، فأفرشوه مِنَ الْجَنَّةِ، وَافْتَحُوا لَهُ بَابًا إِلَى الْجَنَّةِ، وألبسوه من الْجنَّة، قَالَ: فيأتيه من رَوحها وطيبها، قَالَ: وَيفتح لَهُ فِيهَا مد بَصَره**».

عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي جَنَازَةِ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَانْتَهَيْنَا إِلَى الْقَبْرِ وَلَمَّا يُلْحَدْ، فَجَلَسَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَجَلَسْنَا حَوْلَهُ كَأَنَّمَا عَلَى رُؤوسِنَا الطَّيْرُ، وَفِي يَدِهِ عُودٌ يَنْكُتُ بِهِ فِي الْأَرْضِ، فَرَفَعَ رَأْسَهُ، فَقَالَ: «**اسْتَعِيذُوا باللهِ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ**» مَرَّتَيْنِ، أَوْ ثَلَاثًا، ـ زَادَ فِي حَدِيثِ جَرِيرٍ: «**هَاهُنَا**» ـ، وَقَالَ: «**وَإِنَّهُ لَيَسْمَعُ خَفْقَ نِعَالِهِمْ إِذَا وَلَّوْا مُدْبِرِينَ حِينَ يُقَالُ لَهُ: يَا هَذَا، مَنْ رَبُّكَ وَمَا دِينُكَ وَمَنْ نَبِيُّكَ؟**»، قَالَ هَنَّادٌ: قَالَ: «**وَيَأْتِيهِ مَلَكَانِ فَيُجْلِسَانِهِ، فَيَقُولَانِ لَهُ: مَنْ رَبُّكَ؟ فَيَقُولُ: رَبِّيَ اللهُ، فَيَقُولَانِ لَهُ: مَا دِينُكَ؟ فَيَقُولُ: دِينِيَ الْإِسْلَامُ، فَيَقُولَانِ لَهُ: مَا هَذَا الرَّجُلُ الَّذِي بُعِثَ فِيكُمْ؟**»، قَالَ: «**فَيَقُولُ: هُوَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَيَقُولَانِ: وَمَا يُدْرِيكَ؟ فَيَقُولُ: قَرَأْتُ كِتَابَ اللهِ فَآمَنْتُ بِهِ وَصَدَّقْتُ**، زَادَ فِي حَدِيثِ جَرِيرٍ: **فَذَلِكَ قَوْلُ اللهِ** ﷻ: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [إبراهيم: ٢٧]»، الْآيَةُ ـ ثُمَّ اتَّفَقَا ـ قَالَ: «**فَيُنَادِي مُنَادٍ مِنَ السَّمَاءِ: أَنْ قَدْ صَدَقَ عَبْدِي، فَأَفْرِشُوهُ مِنَ الْجَنَّةِ، وَافْتَحُوا لَهُ بَابًا إِلَى الْجَنَّةِ، وَأَلْبِسُوهُ مِنَ الْجَنَّةِ**»، قَالَ: «**فَيَأْتِيهِ مِنْ رَوْحِهَا وَطِيبِهَا**»، قَالَ: «**وَيُفْتَحُ لَهُ فِيهَا مَدَّ بَصَرِهِ**»، قَالَ: «**وَإِنَّ الْكَافِرَ**»، فَذَكَرَ مَوْتَهُ، قَالَ: «**وَتُعَادُ رُوحُهُ فِي جَسَدِهِ، وَيَأْتِيهِ مَلَكَانِ فَيُجْلِسَانِهِ فَيَقُولَانِ لَهُ: مَنْ رَبُّكَ؟ فَيَقُولُ: هَاهْ هَاهْ، لَا أَدْرِي، فَيَقُولَانِ لَهُ: مَا دِينُكَ؟ فَيَقُولُ: هَاهْ هَاهْ، لَا أَدْرِي، فَيَقُولَانِ: مَا هَذَا الرَّجُلُ الَّذِي بُعِثَ فِيكُمْ؟ فَيَقُولُ: هَاهْ هَاهْ، لَا أَدْرِي، فَيُنَادِي مُنَادٍ مِنَ السَّمَاءِ: أَنْ كَذَبَ، فَأَفْرِشُوهُ مِنَ النَّارِ، وَأَلْبِسُوهُ مِنَ النَّارِ،**

وَافْتَحُوا لَهُ بَابًا إِلَى النَّارِ»، قَالَ: «فَيَأْتِيهِ مِنْ حَرِّهَا وَسَمُومِهَا»، قَالَ: «وَيُضَيَّقُ عَلَيْهِ قَبْرُهُ حَتَّى تَخْتَلِفَ فِيهِ أَضْلَاعُهُ»، زَادَ فِي حَدِيثِ جَرِيرٍ، قَالَ: «ثُمَّ يُقَيَّضُ لَهُ أَعْمَى أَبْكَمُ مَعَهُ مِرْزَبَّةٌ مِنْ حَدِيدٍ، لَوْ ضُرِبَ بِهَا جَبَلٌ لَصَارَ تُرَابًا»، قَالَ: «فَيَضْرِبُهُ بِهَا ضَرْبَةً يَسْمَعُهَا مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ إِلَّا الثَّقَلَيْنِ فَيَصِيرُ تُرَابًا» قَالَ: «ثُمَّ تُعَادُ فِيهِ الرُّوحُ»[(١)].

• **علاقة الملائكة بالإنسان يوم البعث:**

ويوم البعث ستخرج من قبرك فتجد ملكًا من قِبَل الله يأخذك ويوقفك في المكان الذي يريده الله لك، أو يسوقك إلى موقفك المناسب، قال تعالى: ﴿وَجَآءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّعَهَا سَآئِقٌ وَشَهِيدٌ ﴿٢١﴾﴾ [ق: ٢١].

عن ابن عباس، قوله: ﴿وَجَآءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّعَهَا سَآئِقٌ وَشَهِيدٌ ﴿٢١﴾﴾ قال: السائق من الملائكة، والشهيد: شاهد عليه من نفسه[(٢)].

• **علاقة الملائكة بيوم الحساب:**

ثم عند الحساب، يوم ينفع الصادقين صدقهم، تأتي الملائكة شفعاء بإذن الله، ولكنَّهم كما قال تعالى: ﴿لَا يَمْلِكُونَ ٱلشَّفَٰعَةَ إِلَّا مَنِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا ﴿٨٧﴾﴾ [مريم: ٨٧]، ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰٓ ﴿٢٦﴾﴾ [النجم: ٢٦].

• **علاقة الملائكة بعد الحساب:**

وبعد الحساب، إما جنة وإما نار:

١ ـ فبالنسبة لأهل الجنة: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ﴿٢٣﴾﴾ [الرعد: ٢٣].

٢ ـ أما أهل النار، فسيجدون التوبيخ اللائق بهم: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِ رَبِّكُمْ وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا﴾ [الزمر: ٧١].

ثم بعد ذلك، يتلفتون في النار لعلهم يجدون مخرجًا منها، فينادون على خازن جهنم: ﴿وَنَادَوْا۟ يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ۖ قَالَ إِنَّكُم مَّٰكِثُونَ ﴿٧٧﴾﴾ [الزخرف: ٧٧].

وقال تعالى: ﴿عَلَيْهَا مَلَٰٓئِكَةٌ غِلَاظٌ شِدَادٌ﴾ [التحريم: ٦].

• **علاقة الملائكة بمن دخل الجنة:**

ثم يباركونهم ويهنئونهم بعدما يزفونهم إلى الجنة؛ قال تعالى: ﴿جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا

---

(١) رواه أبو داود في سننه (٤/ ٢٣٩) (٤٧٥٣)، وصححه الشيخ الألباني في صحيح أبي داود.

(٢) انظر: تفسير الطبري (٢٢/ ٣٤٨).

وَمَن صَلَحَ مِنْ ءَابَآئِهِمْ وَأَزْوَٰجِهِمْ وَذُرِّيَّٰتِهِمْ ۖ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ﴿٢٣﴾ سَلَٰمٌ عَلَيْكُم بِمَا صَبَرْتُمْ ۚ فَنِعْمَ عُقْبَى ٱلدَّارِ ﴿٢٤﴾﴾ [الرعد: ٢٣، ٢٤].

والموضع الصحيح لهذا الحبِّ الذي وهبه لنا ﷻ: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ٧].

مسألة: التفاضل بين الملائكة والبشر

* تنبيهات مهمة:

وهذه المسألة قد قال فيها ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (المسألة على هذا الوجه لست أعلم فيها مقالة سابقة مفسرة، وربما ناظر بعض الناس على تفضيل الملك، وبعضهم على تفضيل البشر، وربما اشتبهت هذه المسألة بمسألة التفضيل بين الصالح وغيره)[١].

وقال ابن كثير: (أكثر ما توجد هذه المسألة في كتب المتكلمين، والخلاف فيها مع المعتزلة ومن وافقهم).

قال: (أقدم كلام رأيته في هذه المسألة ما ذكره الحافظ ابن عساكر في تاريخه في ترجمة أمية بن سعيد بن العاص أنه حضر مجلسًا لعمر بن عبد العزيز وعنده جماعة، فقال عمر: ما أحد أكرم على الله من كريم بني آدم)، وذكر بقية الواقعة، وفيها معارضة أحدهم بتفضيل الملائكة واستدلال كل[٢].

ولقد نزع جماعة من أهل العلم إلى أن هذه من فضول المسائل، قال البيهقي في التفاضل بين الملائكة والبشر: (والأمر فيه سهل، وليس فيه من الفائدة إلا معرفة الشيء على ما هو به)[٣].

وقال شارح الطحاوية: (وكنت ترددت في الكلام على هذه المسألة لقلة ثمرتها، وأنها قريب مما لا يعني، ومن حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه)[٤].

وقال: (وحاصل الكلام أن هذه المسألة من فضول المسائل، ولهذا، لم يتعرض لها كثير من أهل الأصول)[٥].

ونقل عن تاج الدين الفزاري من كتاب له في تفضيل البشر على الملك ما نصُّه:

---

(١) الفتاوى (٤/ ٣٥٤).
(٢) البداية والنهاية (١/ ٥٤)، تهذيب تاريخ دمشق (٣/ ١٣٦).
(٣) شعب الإيمان (١/ ١٨٢).
(٤) شرح الطحاوية (٢٧٨).
(٥) شرح الطحاوية (٢٨٨).

(اعلم أن هذه المسألة من بدع الكلام التي لم يتكلم فيها الصدر الأول من الأمة ولا مَن بعدَهم من أعلام الأئمة، ولا يتوقف عليها أصل من أصول العقائد، ولا يتعلق بها من الأمور الدينية كبير المقاصد، ولهذا خلا عنها طائفة من مصنفات هذا الشأن، وامتنع عن الكلام فيها جماعة من الأعيان، وكل متكلم فيها من علماء الظاهر بعلمه لم يخل كلامه من ضعف واضطراب)[١].

ولم تكن المسألة عند السلف موضع نظر وأخذ ورد، ولم تكن لهم بها عناية فائقة بحيث ينصبونها موضوعًا للنظر والاستدلال، ولم يقع بينهم فيها كلام وخلاف.

وقد رويت عن الصحابة أحاديث موقوفة ومرفوعة فيها ذكر لهذه المسألة في بعضها تفضيل المؤمن على الملائكة، وبعضها تفضيل المؤمن على بعض الملائك، وبعضها تفضيل بني آدم على الملائكة، ولكنها أحاديث إما ضعيفة أو موضوعة مثل:

حديث: «المؤمن أكرم على الله ﷻ من بعض الملائكة»[٢].

وحديث: «أن الملائكة قالت: يا ربنا أعطيت بني آدم الدنيا يأكلون فيها ويشربون ويلبسون، ونحن نسبِّح بحمدك ولا نأكل ولا نلهو، فكما جعلت لهم الدنيا فاجعل لنا الآخرة، فقال: لا أجعل صالح ذرية من خلقت بيدي كمن قلت له: كن، فكان»[٣].

وحديث: «ما من شيء أكرم على الله يوم القيامة من بني آدم، قيل: يا رسول الله، ولا الملائكة؟ قال: الملائكة مجبورون بمنزلة الشمس والقمر»[٤]، وكلها ضعيف وموضوع.

---

(١) شرح الطحاوية (٢٩٧).

(٢) رواه ابن ماجه (٧٨٦) والبيهقي في (شعب الإيمان) (١/ ١٣٧) من حديث أبي هريرة ﷺ [فيه أبو المهزم]. قال البيهقي: متروك، وقال الزيلعي في (تخريج الكشاف) (٢/ ٢٧٨): [فيه] أبو المهزم تركه، شعبة، وقال البيهقي: متروك، وقد روي موقوفًا، وضعفه الألباني في ضعيف ابن ماجه.

(٣) رواه الطبراني في (المعجم الأوسط) (٦/ ١٩٦) (٦١٧٣) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ﷺ، قال ابن تيمية في (بغية المرتاد) (٢٢٤): ثابت بالإسناد على شرط الصحيح، وقال ابن القيم في (مختصر الصواعق المرسلة) (٤٠٥): إسناده صحيح، روي مرسلًا، وقال ابن كثير في (البداية والنهاية) (١/ ٤٩): مرفوع، وهو أصح.

(٤) رواه الطبراني كما في (مجمع الزوائد) (١/ ٨٧) والبيهقي (١/ ١٧٤) (١٥٣) من حديث ابن عمرو ﷺ. قال البيهقي: تفرد به عبيد الله بن تمام، قال البخاري: عنده عجائب، ورواه غيره عن خالد الحذاء موقوفًا، على عبد الله بن عمرو، وهو الصحيح، وقال ابن كثير في تفسيره (٥/ ٩٨): هذا حديث غريب جدًّا، وقال الهيثمي: رواه الطبراني في الكبير وفيه =

فهذه مسألة كثر الكلام فيها في كتب المتأخرين من أهل العلم أخذًا وردًّا، وطال طولًا أخرجها عن فائدتها وحدِّها.

خلاصة ما قيل فيها: أن الناس فيها على أربعة أقوال[١]:

القول الأول: تفضيل الملائكة على البشر مطلقًا:

القائلون به:

وإليه ذهبت المعتزلة، وبعض الأشعرية، وابن حزم، ومال إليه بعض أهل السنة، وبعض الصوفية.

أدلتهم:

استدلوا بأدلة من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ لها وجهها في الدلالة على قولهم، منها:

قوله سبحانه في بني آدم: ﴿وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ۝٧٠﴾ [الإسراء: ٧٠].

وجه الدلالة: فقال ﴿عَلَىٰ كَثِيرٍ﴾، ولم يقل: على كل، ومن عساه أن يكون الخارج من هذا الكثير إلا الملائكة.

وقوله سبحانه: ﴿لَّن يَسْتَنكِفَ ٱلْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ وَلَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾ [النساء: ١٧٢].

وجه الدلالة: ومثل هذا دال لغة على أن المعطوف أفضل من المعطوف عليه.

وقوله سبحانه: ﴿قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ وَلَآ أَقُولُ لَكُمْ إِنِّى مَلَكٌ﴾ [الأنعام: ٥٠].

وجه الدلالة: والمعنى عندهم: أني لا أدَّعي فوق منزلتي.

وقوله ﷺ: «**يقول الله تعالى: أنا عند ظن عبدي بي، وأنا معه إذا ذكرني، فإن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي، وإن ذكرني في ملأ ذكرته في ملأ خير منه**»[٢].

= عبيد الله بن تمام وهو ضعيف، وقال الألباني في (سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة) (٤٩٨١): منكر مرفوع.

(١) مقالات الإسلاميين (ص٤٨، ٢٢٦، ٤٣٩)، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة (٧/ ٢٣٥)، والفصل (٥/ ٢٠ وما بعدها) (المحلَّى (١/ ١٣) و(أصول الدين) (١٦٦)، والمواقف (٣٦٧)، وفتح الباري (١٣/ ٣٨٦)، وشرح الطحاوية (٢٧٧)، ولوامع الأنوار البهية (٢/ ٣٩٨)، والمواهب اللدنية (٢/ ٤٤)، وغيرها.

(٢) رواه البخاري (٧٤٠٥)، ومسلم (٢٦٧٥).

وجه الدلالة: وهو نصٌّ في الأفضلية.

وهي أدلة على ما ترى من الدلالة، إلا أن المخالفين ردُّوا على الاستدلال بها وردَّ هؤلاء على ردودهم.

القول الثاني: تفضيل الأنبياء وصالحي البشر على الملائكة.

القائلون به:

وهو مذهب جمهور أهل السنة والجماعة، وكذا جمهور أصحاب الأشعري.

أدلتهم:

واستدلوا بأدلة ظاهرة الدلالة على قولهم، ففي الأنبياء:

قوله سبحانه: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِـَٔادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٣٤﴾﴾ [البقرة: ٣٤].

وجه الدلالة: والفاضل لا يسجد للمفضول.

وقوله سبحانه: ﴿وَلَقَدِ ٱخْتَرْنَٰهُمْ عَلَىٰ عِلْمٍ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٣٢﴾﴾ [الدخان: ٣٢].

وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحًا وَءَالَ إِبْرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمْرَٰنَ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٣٣﴾﴾ [آل عمران: ٣٣].

أما في صالح البشر:

فكقوله سبحانه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمْ خَيْرُ ٱلْبَرِيَّةِ ﴿٧﴾﴾ [البينة: ٧].

وقال ابن تيمية بعد ذكر بعض هذه الأحاديث: (وأقلُّ ما في هذه الآثار أن السلف الأولين كانوا يتناقلون بينهم أن صالحي البشر أفضل من الملائكة من غير نكير منهم لذلك، ولم يخالف أحد منهم في ذلك، إنما ظهر الخلاف بعد تشتت الأهواء بأهلها، وتفرق الآراء، فقد كان ذلك المستقر عندهم)[(١)].

وقال: (قد كان السلف يحدثون الأحاديث المتضمنة فضل صالح البشر على الملائكة، وتروى على رؤوس الناس، ولو كان هذا منكرًا لأنكروه، فدل على اعتقادهم ذلك)[(٢)].

وقد جاء عن الإمام أحمد أنه كان يفضِّل صالحي المؤمنين على الملائكة،

---

(١) الفتاوى (٤/ ٣٦٩).
(٢) الفتاوى (٤/ ٣٧١).
(٣) طبقات الحنابلة (٢/ ٢٧٩، ٣٠٦).

ويخطِّئ من يفضِّل الملائكة على بني آدم[١].

وقد فصَّل ابن تيمية في هذه المسألة تفصيلًا طويلًا، قرر فيه مذهب أهل السنة تفضيل صالحي البشر على الملائكة[٢].

وهي أدلة في القوة على ما ترى، إلا أن المخالفين ردُّوا على الاستدلال بها وعلى الردِّ ردّ، وإنا إن ذهبنا نتتبع الأدلة والردود ورد الردود لخرج بنا الموضوع عن حدِّه وطال طولًا لا نستطيع الوقوف عند حدٍّ له.

القول الثالث: أن صالحي البشر أفضل باعتبار كمال النهاية، والملائكة أفضل باعتبار البداية.

فقد نقل ابن القيم عن شيخ الإسلام ابن تيمية: (أنه سئل عن صالحي بني آدم والملائكة، أيهما أفضل؟ فأجاب بأن صالحي البشر أفضل باعتبار كمال النهاية، والملائكة أفضل باعتبار البداية، فإن الملائكة الآن في الرفيق الأعلى منزَّهين عما يلابسه بنو آدم، مستغرقون في عبادة الرب، ولا ريب أن هذه الأحوال الآن أكمل من أحوال البشر، وأما يوم القيامة بعد دخول الجنة فيصير حال صالحي البشر أكمل من حال الملائكة)، قال: (وبهذا التفصيل يتبين سر التفضيل، وتتفق أدلة الفريقين، ويصالح كل منهم على حقه)[٣].

القول الرابع: التوقف والسكوت عن التفضيل.

رأى قوم أن الأدلة متكافئة، وأنه كثر فيها الاختلاف، وتشعَّبت فيها الاستدلالات، وتشابكت وعظم فيها الجدال حتى خرج بها بعضهم مخرج المنافرة والمفاخرة، فأخذ يقول: منا الأنبياء ومنا الأولياء، فرد عليه بأن للملائكة أن تقول: أليس منكم فرعون وهامان؟ أليس منكم من ادعى الربوبية؟[٤] وأساء بعضهم الأدب فقال: كان الملك خادمًا للنبي ﷺ، أو أن بعض الملائكة خدموا بني آدم[٥].

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية (٤/ ٣٥٢).
(٢) بدائع الفوائد (٣/ ١٦٣).
(٣) طبقات الحنابلة (٤/ ٢٠٧).
(٤) شرح الطحاوية (٢٧٩).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

﴿٢١﴾ «والإيمان بأن الجنة حق والنار حق، والجنة والنار مخلوقتان، الجنة في السماء السابعة، وسقفها العرش، والنار تحت الأرض السَّابعة السُّفلى، وهما مخلوقتان، قد علم الله عدد أهل الجنة ومن يدخلها، وعدد أهل النار ومن يدخلها، لا تفنيان أبدًا، هما مع بقاء الله تبارك وتعالى أبد الآبدين، في دهر الداهرين، وآدم كان في الجنة الباقية المخلوقة، فأُخرج منها بعدما عصى الله».

الشرح

• قول المصنف: «والإيمان بان الجنة حق والنار حق».

أي: على المسلم الإيمان بالجنة والنار، فهما يدخلان ضمن الإيمان باليوم الآخر الذي هو أصل من أصول الإيمان، فمن أركان الإيمان: الإيمان باليوم الآخر وما يكون فيه من البعث؛ أي: أن الله يبعث الأجساد ويحاسب الخلائق، والإيمان بالميزان والصراط والجنة والنار، فمن أنكر وجود الجنة أو أنكر النار كفر؛ لأنه مكذب لله.

• قال تعالى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [البقرة: ٢٥].

• وقال: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ﴾ [فاطر: ٣٦]، فمن أنكر الجنة أو النار فقد كذَّب الله، ومن كذَّب الله كفر.

قول المصنف: «والجنة والنار مخلوقتان».

• الأقوال في المسألة:

* القول الأول: قول أهل السنة والجماعة.

أن الجنة والنار الآن مخلوقتان دائمتان لا تفنيان.

قال الإمام ابن القيم: «يذكر السلف في عقائدهم أن الجنة والنار مخلوقتان، ويذكر من صنَّف في المقالات أن هذه مقالة أهل السنة والحديث قاطبة لا يختلفون

فيها، قال أبو الحسن الأشعري في كتاب مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين: «جملة ما عليه أصحاب الحديث وأهل السنة الإقرار بالله وملائكته وكتبه ورسله وما جاء من عند الله وما رواه الثقات عن رسول الله لا يردّون من ذلك شيئًا». . . . «ويقرُّون أن الجنة والنار مخلوقتان»، قال ابن القيم بعد أن ساق كلام الأشعري: «والمقصود حكايته عن جميع أهل السنة والحديث أن الجنة والنار مخلوقتان»[١].

أدلتهم:

وقد دل على ذلك من القرآن:

• قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴿١٣﴾ عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ ﴿١٤﴾ عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰ ﴿١٥﴾﴾ [النجم: ١٣ ـ ١٥]، وقد رأى النبي ﷺ سدرة المنتهى ورأى عندها جنة المأوى كما في الصحيحين من حديث أنس في قصة الإسراء، وفي آخره: «**ثم انطلق بي جبريل حتى انتهى إلى سدرة المنتهى فغشيها ألوان لا أدري ما هي، قال: ثم دخلت الجنة فإذا فيها جنابذ اللؤلؤ وإذا ترابها المسك**»[٢].

• وفي الصَّحيحين من حديث عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «**إِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا مَاتَ عُرِضَ عَلَيْهِ مَقْعَدُهُ بِالْغَدَاةِ وَالعَشِيِّ، إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ فَمِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ، وَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ فَمِنْ أَهْلِ النَّارِ، فَيُقَالُ: هَذَا مَقْعَدُكَ حَتَّى يَبْعَثَكَ اللهُ يَوْمَ القِيَامَةِ**»[٣].

• وفي المسند وصحيح الحاكم وابن حبان وغيرهم من حديث البراء بن عازب قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ في جنازة رجل من الأنصار، فذكر الحديث بطوله، وفيه: «**فينادي مناد من السماء: أن صَدَقَ عبدي، فأفرشوه من الجنة، وألبسوه من الجنة، وافتحوا له بابًا إلى الجنة، قال: فيأتيه من رَوحها وطيبها**»[٤]، وذكر الحديث.

• وفي الصَّحيحين من حديث أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، أَنَّهُ حَدَّثَهُمْ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**إِنَّ العَبْدَ إِذَا وُضِعَ فِي قَبْرِهِ وَتَوَلَّى عَنْهُ أَصْحَابُهُ، وَإِنَّهُ لَيَسْمَعُ قَرْعَ نِعَالِهِمْ، أَتَاهُ مَلَكَانِ فَيُقْعِدَانِهِ، فَيَقُولَانِ: مَا كُنْتَ تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ لِمُحَمَّدٍ ﷺ، فَأَمَّا المُؤْمِنُ، فَيَقُولُ: أَشْهَدُ أَنَّهُ عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُهُ، فَيُقَالُ لَهُ: انْظُرْ إِلَى مَقْعَدِكَ مِنَ النَّارِ قَدْ أَبْدَلَكَ اللهُ**

---

(١) حادي الأرواح (ص١١ ـ ١٥).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٣١٦٤)، ومسلم في صحيحه (١٦٣) واللفظ للبخاري.

(٣) أخرجه البخاري، رقم (١٣٧٩)، ومسلم، رقم (٢٨٦٦).

(٤) أخرجه البخاري برقم (١٣٠٨)، ومسلم برقم (٢٨٧٠) واللفظ لمسلم.

بِهِ مَقْعَدًا مِنَ الجَنَّةِ، فَيَرَاهُمَا جَمِيعًا»[١].

• وفي صحيح أبي عوانة الإسفراييني وسنن أبي داود من حديث البراء بن عازب الطويل في قبض الروح: «**ثم يُفتح له باب من الجنة وباب من النار، فيقال: هذا كان منزلك لو عصيت الله تعالى، أبدلك الله به هذا، فإذا رأى ما في الجنة، قال: ربِّ عجِّل قيام الساعة كيما أرجع إلى أهلي ومالي، فيقال: اسكن**»[٢].

• وفي مسند البزار وغيره من حديث أبي سعيد، قال: شهدنا مع النبي ﷺ جنازة، فقال رسول الله ﷺ: «**أيها الناس، إن هذه الأمة تبتلى في قبورها، فإذا دُفِن الإنسان وتفرق عنه أصحابه جاءه ملك في يده مطراق، فأقعده، فقال: ما تقول في هذا الرجل - يعني: محمدًا ﷺ -؟ فإن كان مؤمنًا قال: أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا عبده رسوله، فيقولون له: صدقت، ثم يُفتح له باب إلى النار، فيقولون: هذا كان منزلك لو كفرت بربك، فأما إذا آمنت به فهذا منزلك، فيفتح له باب إلى الجنة، فيريد أن ينهض إلى الجنة، فيقولون له: اسكن**»[٣]. وذكر الحديث.

• وفي صحيح مسلم عن عائشة قالت: خسفت الشمس في حياة رسول الله ﷺ، فذكرت الحديث، إلى أن قالت: ثم قام فخطب الناس فأثنى على الله بما هو أهله ثم قال: «**إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله تعالى لا يَخسفان لموت أحد ولا لحياته، فإذا رأيتموهما فافزعوا إلى الصلاة**»[٤].

وقال رسول الله ﷺ: «**رأيت في مقامي هذا كل شيء وعدتم، حتى لقد رأيتني آخذ قطفًا من الجنة حين رأيتموني أقدم، ولقد رأيت جهنم يحطم بعضها حين رأيتموني تأخرت**»[٥].

• وفي الصحيحين، واللفظ للبخاري، عن عبد الله بن عباس، قال: انخسفت الشمس على عهد رسول الله، فذكر الحديث، وفيه قال: «**إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يَخسفان لموت أحد ولا لحياته، فإذا رأيتم ذلك فاذكروا الله**»،

---

(١) أخرجه البخاري (٢/ ٩٨) برقم (١٣٧٤)، ومسلم (٤/ ٢٢٠٠) برقم (٢٨٧٠) واللفظ للبخاري.

(٢) أخرجه أبو عوانة في صحيحه كما في إتحاف المهرة لابن حجر (٢/ ٤٥٩)، وأبو داود برقم (٤٧٥٣). ولعل هذا لفظ أبي عوانة في صحيحه، والحديث تقدم الكلام عليه مختصرًا.

(٣) أخرجه أحمد، رقم (١١٠٠٠)، والبزار كما في (كشف الأستار) رقم (٨٧٢).

(٤) أخرجه البخاري، رقم (٩٩٧)، ومسلم رقم (٩٠١).

(٥) أخرجه البخاري رقم (٣٥٨)، ومسلم رقم (٩٠٧).

فقالوا: يا رسول الله ﷺ، رأيناك تناولت شيئًا في مقامك ثم رأيناك تكعكعت، فقال: «**إني رأيت الجنة وتناولت عنقودًا، ولو أصبته لأكلتم منه ما بقيت الدنيا، ورأيت النار فلم أر منظرًا كاليوم قط أفظع، ورأيت أكثر أهلها النساء**». قالوا: بم يا رسول الله؟ قال: «**بكفرهن**»، قيل: أيكفرن بالله؟ قال: «**يكفرن العشير، ويكفرن الإحسان، لو أحسنت إلى إحداهن الدهر كله ثم رأت منك شيئاً قالت: ما رأيت منك خيرًا قط**»[(١)].

• وفي صحيح البخاري عن أسماء بنت أبي بكر عن النبي ﷺ في صلاة الخسوف قال: «**قد دنت مني الجنة حتى لو اجترأت عليها لجئتكم بقطاف من قطافها، ودنت مني النار حتى قلت: أي رب، وأنا معهم؟ فإذا امرأة حسبت أنه قال: تخدشها هرة، قلت: ما شأن هذه؟ قالوا: حبستها حتى ماتت جوعًا، لا أطعمتها ولا أرسلتها تأكل**»[(٢)].

* **القول الثاني: المعتزلة.**

أنكروا خلقهما الآن، فقالوا: الجنة والنار لم تُخلقا بعد، ولكن سوف يخلقهما الله تعالى يوم القيامة، أما الآن فلا توجد جنة ولا نار.

شُبهتهم: سبب هذا القول أن المعتزلة يُعمِلون عقولهم في مقابلة النصوص، فيعارضون النصوص بعقولهم، وهذا من جهلهم ومن ضلالهم، فهم يقولون: لو قلنا إن الجنة والنار مخلوقتان الآن، لصار خلقهما عبثًا؛ لأنهما مخلوقتان وليس فيهما أحد، والعبث محال على الله، فتنزيهًا لله نقول: لا توجد جنة ولا نار الآن؛ لكن يخلقهما الله يوم القيامة حين ينتفع المؤمنون بالجنة ويكون الكفرة في النار.

ويجاب عليهم:

أولًا: قولكم هذا من أبطل الباطل؛ لأن الله تعالى أثبتهما، ونحن نصدق الله ونؤمن بالله، فقد أخبر تعالى أنهما موجودتان، قال عن الجنة: ﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ ﴿١٣٣﴾﴾ [آل عمران: ١٣٣]، وقال عن النار: ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ﴿٢٤﴾﴾ [البقرة: ٢٤]، فهي مُرصَدة مُعدَّة مُهيَّأة.

ثانيًا: أن خلق الجنة وخلق النار الآن وإعدادهما أبلغ في الزجر وأبلغ في التشديد، فإذا علم العاصي أن النار مُعدَّة الآن صار أبلغ في الزجر، وإذا علم المطيع أن الجنة مُعدة صار أبلغ في الشوق.

ثالثًا: نقول: من قال: إن خلقهما الآن عبث؟ فالجنة فيها الوِلدان، وفيها الحور،

---

(١) أخرجه البخاري رقم (٧١٢).
(٢) رقم (٩٠٤) ـ (٩).

وأرواح المؤمنين تتنعم في الجنة، وأرواح الشهداء تنعم فيها، كما جاء في الحديث: «**أرواح الشهداء في حواصل طير خضر تسرح في الجنة وترد أنهارها، وتأكل من ثمارها، حتى يرجعها الله إلى أجسادها**»، والمؤمن إذا مات نقلت روحه إلى الجنة على هيئة نسمة طائر يعلق في الجنة حتى يرجعه الله إلى جسده يوم يبعثون.

• ونعلم أن المؤمن يفتح له باب إلى الجنة فيأتيه من نعيمها، والكافر يفتح له باب إلى النار، فيأتيه من حرِّها وسمومها.

• إذًا، هناك حكمة وفائدة من خلقهما الآن، فهذا من جهل المعتزلة وضلالهم، حيث إنهم عارضوا النصوص بأفهامهم وآرائهم الفاسدة.

قول المصنف: «الجنة في السماء السابعة وسقفها العرش».

العرشُ كما جاءَ في النصوصِ والأخبار هو سقف الجنة: «**إذا سألتم الله فاسألوه الفردوس فإنه وسطُ الجنةِ وأعلاها وفوقه عرش الرحمٰن**»[(١)].

فقد دلت الأحاديث على أن العرش مقبَّب الشكل، وأنه على هذا العالم المكون من السموات والأرض وما فيهما كهيئة القبة، فكون العرش سقفًا للفردوس الذي هو أوسط الجنة وأعلاها، يدل على أنه مقبب لأن هذه الصفة لا تكون إلا في المستدير.

ويؤيد وصف هيئة العرش بهذه الصفة ما جاء في حديث الأعرابي الذي جاء فيه أن النبي ﷺ قال: «**إن عرشه على سمواته وأراضيه هكذا**»، وأشار بأصابعه مثل القبة[(٢)].

---

(١) أخرجه البخاري، برقم (٢٧٩٠).

(٢) أخرجه أبو داود (٥/ ٩٤ ـ ٩٦، ح٤٧٢٦)، وأخرجه الدارمي في الرد على بشر المريسي (ص٤٤٧). وابن أبي عاصم في السنة (١/ ٢٥٢). وابن خزيمة في التوحيد (١/ ٢٣٩ ـ ٢٤٠، ح١٤٧). والطبراني في المعجم الكبير (٢/ ١٣٢، برقم ١٥٤٧). وأبو الشيخ في العظمة (٢/ ٥٥٤ ـ ٥٥٦، ح١٩٨). والدارقطني في الصفات (ص٥١، ح٣٨). وابن منده في التوحيد (١/ ١٨٨، برقم ٦٤٣). واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٣/ ٣٩٤). والبيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ٣١٧ ـ ٣١٨، ح٨٨٣). وقد تكلم بعض الأئمة على هذا الحديث: فقال الذهبي في العلو (ص٣٩): «هذا الحديث غريب جدًّا فرد، وابن إسحاق حجة في المغازي إذا أسند، وله مناكير وعجائب، فالله أعلم، أقال النبي ﷺ هذا أم لا؟ وأما الله فليس كمثله شيء ﷻ، وتقدَّست أسماؤه ولا إله غيره». انتهى كلامه. واستغربه الحافظ ابن كثير في تفسير آية الكرسي من تفسيره (١/ ٣١٠). ثم إن في إسناده اختلافًا.
هذا وقد تكلم ابن القيم في تهذيب السنن (٧/ ٩٥ ـ ١١٧) بكلام طويل نصر فيه تصحيح الحديث، ورد المطاعن التي طُعن بها هذا الحديث، وبخاصة عن ابن إسحاق. والصواب أن =

قول المصنف: «والنار تحت الأرض السابعة السفلى».

❐ المسألة الأولى: وجود النار في الحياة الدنيا.

ويدل على ذلك:

من القرآن:

قد ذكر الله تعالى في كتابه في مواضع كثيرة يتعسَّر حدّها ويفوت عدّها ووصفها. وأخبر بها على لسان نبيه، ونعتها فقال عز من قائل[١]:

- ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ ﴿٢٤﴾﴾ [البقرة: ٢٤].
- وقال: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ ٱلَّتِىٓ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ ﴿١٣١﴾﴾ [آل عمران: ١٣١].
- وقال: ﴿إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلظَّٰلِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا﴾ [الكهف: ٢].
- وقال: ﴿إِنَّآ أَعْتَدْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَٰفِرِينَ نُزُلًا ﴿١٠٢﴾﴾ [الكهف: ١٠٢].
- وقال: ﴿وَأَعْتَدْنَا لِمَن كَذَّبَ بِٱلسَّاعَةِ سَعِيرًا ﴿١١﴾﴾ [الفرقان: ١١].
- وقال تعالى: ﴿أُغْرِقُوا۟ فَأُدْخِلُوا۟ نَارًا﴾ [نوح: ٢٠].

ومن السنَّة:

- ما ورد في الصَّحيحين من حديث ابن عمر عنه أن رسول الله قال: «**إن أحدكم إذا مات عُرض عليه مقعده بالغداة والعشي، إن كان من أهل الجنة فمن أهل الجنة، وإن كان من أهل النار فمن أهل النار، يُقال: هذا مقعدك حتى يبعثك الله يوم القيامة**»[٢].

- وفيهما أيضًا: «أن النبي ﷺ رأى في صلاة الكسوف النار فلم ير منظرًا أفظع من ذلك»[٣].

- وفي البخاري عن عمران بن حصين عن النبي ﷺ قال: «**اطلعتُ في النار فرأيت أكثر أهلها النساء**»، وفيه دلالة على وجودها حال اطلاعه[٤]، ورواه الترمذي

= هذا الحديث بهذا الإسناد ضعيف، ولا سيما أن جبير بن محمد قال فيه الحافظ ابن حجر: «مقبول»؛ يعني: إذا توبع، ولم يتابع هنا.

(١) المصدر: يقظة أولي الاعتبار (ص٥١).

(٢) أخرجه البخاري (١٣٧٩)، ومسلم (٢٨٦٦).

(٣) أخرجه البخاري (١٠٥٢) (٤٣١)، ومسلم (٩٠٧) عن ابن عباس.

(٤) يقظة أولي الاعتبار (ص٥٢).

والنسائي أيضًا[١].

• وفي الصحيح (باب صفة النار وأنها مخلوقة الآن): وعن أبي ذر عن النبي ﷺ: «**أبردوا بالصلاة فإن شدة الحر من فيح جهنم**»[٢].

• وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله: «**اشتكت النار إلى ربها فقالت: ربِّ أكل بعضي بعضًا، فأذِن لها بنفَسَين: نَفَس في الشتاء ونَفَس في الصيف، فأشد ما تجدون من الحر وأشد ما تجدون من الزمهرير**»، أخرجه البخاري[٣]. أي: من ذلك التنفس.

• وعن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم قال: قال رسول الله ﷺ: «**الحُمَّى من فيح جهنم فأبردوها بالماء**»، أخرجه البخاري[٤]، وفي رواية: «**من فور جهنم**»، أخرجه عن رافع بن خديج[٥].

وكل ذلك يفيد وجود النار الآن[٦]، وفي مسند أحمد وسنن أبي داود والنسائي من حديث ابن عمر رضي الله عنهما: «**ولقد أُدنِيت النار مني حتى جعلت أتقيها خشية أن تغشاكم**»، الحديث[٧]، وفي صحيح مسلم من حديث أنس رضي الله عنه قال: «**لو رأيتم ما رأيتُ لضحكتم قليلًا ولبكيتم كثيرًا**»، قالوا: وما رأيت يا رسول الله؟ قال: «**رأيت الجنة والنار**»[٨].

☐ المسألة الثانية: مكان النار.

وقد اختلف في هذه المسألة على عدة أقوال[٩]:

القول الأول: أن مكانها في الأرض تحت الأرض السابعة.

القول الثاني: أن جهنم على الأرض، والله أعلم بموضعها على الأرض.

---

(١) هو ضمن الحديث السابق. ورواه البخاري (٣٢٤١، ٥١٩٨، ٦٤٤٩، ٦٥٤٦)، رواه الترمذي (٢٦٠٣)، والنسائي في الكبرى (٩٢٥٩).

(٢) رواه البخاري (٥٣٩) (٦٢٩) عن أبي ذر.

(٣) ورواه (٥٣٦، ٥٣٣، ٥٣٤) عن أبي هريرة.

(٤) رواه (٣٢٦٤، ٥٧٢٣) عن ابن عمر. (٥) رواه (٥٧٢٦، ٣٢٦٢) عن رافع.

(٦) يقظة أولي الاعتبار (ص٥٣).

(٧) رواه الإمام أحمد (٢/ ١٥٩)، والنسائي في الكبرى (٣/ ١٣٧ ـ ١٣٨)، وابن خزيمة (٩٠١)، وابن حبان (٢٨٣٨) بسند صحيح عن ابن عمر.

(٨) أخرجه مسلم (٤٢٦).

(٩) ذكر هذه الأقوال صاحب كتاب يقظة أولي الاعتبار (ص٦٢ ـ ٦٧).

القول الثالث: أن مكان النار حاليًا تحت الأرض السابعة السفلى، ويوم القيامة تبرز وتظهر، قال تعالى: ﴿وَبُرِّزَتِ ٱلْجَحِيمُ لِمَن يَرَىٰ ﴿٣٦﴾﴾ [النازعات: ٣٦]؛ أي: في السماء السابعة التي تظهر للناس.

القول الرابع: أن مكانها في السماء.

القول الخامس: التوقف في المسألة، وأنه لم يرد نص صريح في مكانها.

وقد استدل من قال إن مكانها في الأرض:

• بما جاء في الحديث: «**يُجاء يوم القيامة بجهنم لها سبعون ألف زمام، مع كل زمام سبعون ألف ملك يجرونها**»[(١)]، وتسجر البحار وتكون جزءًا من جهنم، نسأل الله السلامة والعافية.

• وقد روى الحاكم وصححه ووافقه الذهبي: عن عبد الله بن سلام رضي الله عنه، قال: «إن أكرم خليقة الله عليه أبو القاسم ﷺ، وإن الجنة في السماء والنار في الأرض»[(٢)].

• وروى أبو الشيخ في كتابه العظمة: عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، قال: «الجنة في السماء السابعة العليا، والنار في الأرض السابعة السفلى»[(٣)].

• وقال ابن رجب في التخويف من النار: الباب الخامس: في ذكر مكان جهنم: روى عطية عن ابن عباس، قال: الجنة في السماء السابعة ويجعلها الله حيث يشاء يوم القيامة، وجهنم في الأرض السابعة. أخرجه أبو نعيم[(٤)].

• وخرج ابن منده من حديث أبي يحيى القتات، عن مجاهد، قال: قلت لابن عباس: أين الجنة؟ قال: فوق سبع سموات. قلت: فأين النار؟ قال: تحت سبع أبحر مطبقة[(٥)].

• وروى البيهقي بإسناد فيه ضعف عن أبي الذعراء عن ابن مسعود، قال: الجنة في السماء السابعة العليا، والنار في الأرض السابعة السفلى، ثم قرأ: ﴿إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ لَفِى عِلِّيِّينَ ﴿١٨﴾﴾ [المطففين: ١٨] ﴿إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْفُجَّارِ لَفِى سِجِّينٍ ﴿٧﴾﴾ [المطففين: ٧]. وخرَّجه ابن منده، وعنده: فإذا كان يوم القيامة جعلها الله حيث شاء.

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه (٢٨٤٢).

(٢) رواه الحاكم (٤/ ٦١٢)، والحارث (٩٣٠ ـ بغية)، والبيهقي في الشعب (٣٦٦).

(٣) أخرجه أبو الشيخ في العظمة (٦٠٠).

(٤) التخويف من النار (ص٦٢).

(٥) عزاه في الفيض (٣/ ٣٦٠) لابن عباس، وعزاه لابن منده ابن رجب في التخويف من النار (ص٧٢).

• وقال محمد بن عبد الله بن أبي يعقوب عن بشر بن شغاف عن عبد الله بن سلام، قال: إن الجنة في السماء وإن النار في الأرض. أخرجه ابن خزيمة وابن أبي الدنيا، وروى ابن أبي الدنيا بإسناده عن قتادة، قال: كانوا يقولون إن الجنة في السموات السبع، وإن جهنم لفي الأرضين السبع.

• وروى ورقاء عن ابن أبي نجيح عن مجاهد: ﴿وَفِي ٱلسَّمَآءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ ﴿٢٢﴾﴾. قال: الجنة في السماء.

• وقد استدل بعضهم لهذا بأن الله تعالى أخبر أن الكفار يعرضون على النار غدوًا وعشيًا؛ يعني: في مدة البرزخ، وأخبر أنه لا تفتح لهم أبواب السماء، فدل على أن النار في الأرض، وقال تعالى: ﴿إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْفُجَّارِ لَفِى سِجِّينٍ ﴿٧﴾﴾ [المطففين: ٧]. اهـ.

• قال ابن الجوزي في المنتظم: ومما يدل على أن النار في الأرض حديث أبي هريرة، قال: كنا عند رسول الله ﷺ يومًا فسمعنا وجبة، فقال النبي ﷺ: **«أتدرون ما هذا؟ قلنا: الله أعلم. قال: هذا حجر أُرسِل في جهنم منذ سبعين خريفًا، فالآن انتهى إلى قعرها»**[(١)]. انفرد بإخراجه مسلم[(٢)].

فإن قيل: كيف تكون جهنم في الأرض، وقد رآها رسول الله ﷺ ليلة المعراج، فجوابه من وجهين:

أحدهما: أنه رآها في الأرض في طريقه إلى بيت المقدس، وقد روينا عن ابن الصامت أنه رؤي على سور بيت المقدس الشرقي يبكي، فقيل له في ذلك، فقال: ههنا رسول الله ﷺ أخبرنا أنه رأى جهنم.

والثاني: أنه لا يمتنع في القدرة أن يرى جهنم في الأرض وهو في السماء، وقد بدا له المقدس وهو بمكة فوصفه للقوم.

وقول المصنف: «وهما مخلوقتان، قد علم الله عدد أهل الجنة ومن يدخلها، وعدد أهل النار ومن يدخلها، لا تفنيان أبدًا، هما مع بقاء الله تبارك وتعالى أبد الآبدين، في دهر الداهرين، وآدم كان في الجنة الباقية المخلوقة، فأُخرِج منها بعدما عصى الله».

وفي هذا النص عدة مسائل:

❐ المسألة الأولى: قول المصنف: «وهما مخلوقتان».

وهذه المسألة تقدم ذكرها.

---

(١) أخرجه مسلم، رقم (٢٨٤٤).
(٢) المنتظم لابن الجوزي (١/ ١٨١).

❑ المسألة الثانية: قول المصنف: «قد علم الله عدد أهل الجنة ومن يدخلها، وعدد أهل النار ومن يدخلها».

يذكر غير واحد من العلماء هذه المسألة بعينها في كتب الاعتقاد، ومن هؤلاء الإمام الطحاوي حيث يقول: «وقد علم الله تَعَالَى فيما لم يزل عدد من يدخل الجنة، وعدد من يدخل النار، جملة واحدة، فلا يزاد في ذلك العدد ولا ينقص منه، وكذلك أفعالهم فيما علم منهم أن يفعلوه»(١).

قَالَ ابن أبي العز شارح العقيدة الطحاوية ـ رحمه الله تعالى ـ:

«قال الله تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿٧٥﴾﴾ [الأنفال: ٧٥]، ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا ﴿٤٠﴾﴾ [الأحزاب: ٤٠]، فالله تَعَالَى موصوف بأنه بكل شيء عليم أزلا وأبدًا، لم يتقدم علمه بالأشياء جهالة، ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴿٦٤﴾﴾ [مريم: ٦٤]. وعن عَلِيّ بْن أَبِي طَالِب رضي الله عنه، قال: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ﴿٥﴾ وَصَدَّقَ بِٱلْحُسْنَىٰ ﴿٦﴾ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ ﴿٧﴾ وَأَمَّا مَنۢ بَخِلَ وَٱسْتَغْنَىٰ ﴿٨﴾ وَكَذَّبَ بِٱلْحُسْنَىٰ ﴿٩﴾ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ ﴿١٠﴾﴾ [الليل: ٥ ـ ١٠]، خرَّجاه في الصَّحيحين»(٢).

وقد أنكر الفلاسفة علم الله بالجزئيات، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:

«وَقَدْ يَقُولُونَ: إنَّهُ تَعَالَى يَعْلَمُ الْكُلِّيَّاتِ دُونَ الْجُزْئِيَّاتِ؛ فَإِنَّهُ إنَّمَا يَعْلَمُهَا عَلَى وَجْهِ كُلِّيٍّ، وَيَقُولُونَ مَعَ ذَلِكَ: إنَّهُ يَعْلَمُ نَفْسَهُ وَيَعْلَمُ مَا يَفْعَلُهُ.

وَقَوْلُهُمْ يَعْلَمُ نَفْسَهُ وَمَفْعُولَاتِهِ حَقٌّ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١٤﴾﴾، لَكِنْ قَوْلُهُمْ مَعَ ذَلِكَ: إنَّهُ لَا يَعْلَمُ الْأَعْيَانَ الْمُعَيَّنَةَ جَهْلٌ وَتَنَاقُضٌ، فَإِنَّ نَفْسَهُ الْمُقَدَّسَةَ مُعَيَّنَةٌ وَالْأَفْلَاكُ مُعَيَّنَةٌ وَكُلُّ مَوْجُودٍ مُعَيَّنٌ.

فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ الْمُعَيَّنَاتِ لَمْ يَعْلَمْ شَيْئًا مِنْ الْمَوْجُودَاتِ؛ إذِ الْكُلِّيَّاتُ إنَّمَا تَكُونُ كُلِّيَّاتٍ فِي الْأَذْهَانِ لَا فِي الْأَعْيَانِ، فَمَنْ لَمْ يَعْلَمْ إلَّا الْكُلِّيَّاتِ لَمْ يَعْلَمْ شَيْئًا مِنْ الْمَوْجُودَاتِ. تَعَالَى اللهُ عَمَّا يَقُولُ الظَّالِمُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا»(٣).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وهؤلاء المتفلسفة الدهرية عندهم أن الله لا يفعل شيئًا بمشيئته ولا يجيب دعاء الداعي؛ بل ولا يعلم الجزئيات ولا يعرف هذا الداعي مِن هذا الداعي، ولا يعرف إبراهيم من موسى من محمد وغيرهم بأعيانهم من

(١) شرح العقيدة الطحاوية (١/ ٣١٧).
(٢) شرح العقيدة الطحاوية (١/ ٣١٧).
(٣) مجموع الفتاوى (١٢/ ٥٩٥).

رسله؛ بل منهم من ينكر علمه مطلقًا كأرسطو وأتباعه، ومنهم من يقول: إنما يعلم الكليات كابن سينا وأمثاله»[(١)].

□ المسألة الثالثة: قول المصنِّف: «لا تفنيان أبدًا، هما مع بقاء الله تبارك وتعالى أبد الآبدين، في دهر الداهرين».

قال ابن أبي العز في شرح العقيدة الطحاوية: «وَأَمَّا أَبَدِيَّةُ النَّارِ وَدَوَامُهَا، فَلِلنَّاسِ فِي ذَلِكَ ثَمَانِيَةُ أَقْوَالٍ:

أَحَدُهَا: أَنَّ مَنْ دَخَلَهَا لَا يَخْرُجُ مِنْهَا أَبَدَ الْآبَادِ، وَهَذَا قَوْلُ الْخَوَارِجِ وَالْمُعْتَزِلَةِ.

وَالثَّانِي: أَنَّ أَهْلَهَا يُعَذَّبُونَ فِيهَا، ثُمَّ تَنْقَلِبُ طَبِيعَتُهُمْ وَتَبْقَى طَبِيعَةً نَارِيَّةً يَتَلَذَّذُونَ بِهَا لِمُوَافَقَتِهَا لِطَبْعِهِمْ! وَهَذَا قَوْلُ إِمَامِ الِاتِّحَادِيَّةِ ابْنِ عَرَبِيٍّ الطَّائِيِّ!!

الثَّالِثُ: أَنَّ أَهْلَهَا يُعَذَّبُونَ فِيهَا إِلَى وَقْتٍ مَحْدُودٍ، ثُمَّ يَخْرُجُونَ مِنْهَا، وَيَخْلُفُهُمْ فِيهَا قَوْمٌ آخَرُونَ، وَهَذَا الْقَوْلُ حَكَاهُ الْيَهُودُ لِلنَّبِيِّ ﷺ، وَأَكْذَبَهُمْ فِيهِ، وَقَدْ أَكْذَبَهُمُ اللهُ تَعَالَى، فَقَالَ عَزَّ مِنْ قَائِلٍ: ﴿وَقَالُوا۟ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً ۚ قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ ٱللَّهِ عَهْدًا فَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ عَهْدَهُۥٓ ۖ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٨٠﴾ بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَٰطَتْ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٨١﴾﴾ [البقرة: ٨٠، ٨١].

الرَّابِعُ: يَخْرُجُونَ مِنْهَا، وَتَبْقَى عَلَى حَالِهَا لَيْسَ فِيهَا أَحَدٌ.

الْخَامِسُ: أَنَّهَا تَفْنَى بِنَفْسِهَا، لِأَنَّهَا حَادِثَةٌ، وَمَا ثَبَتَ حُدُوثُهُ اسْتَحَالَ بَقَاؤُهُ!! وَهَذَا قَوْلُ الْجَهْمِ وَشِيعَتِهِ، وَلَا فَرْقَ عِنْدَهُ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، كَمَا تَقَدَّمَ.

السَّادِسُ: تَفْنَى حَرَكَاتُ أَهْلِهَا وَيَصِيرُونَ جَمَادًا، لَا يُحِسُّونَ بِأَلَمٍ، وَهَذَا قَوْلُ أَبِي الْهُذَيْلِ الْعَلَّافِ.

السَّابِعُ: أَنَّ اللهَ يُخْرِجُ مِنْهَا مَنْ يَشَاءُ، كَمَا وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ، ثُمَّ يُبْقِيهَا شَيْئًا، ثُمَّ يُفْنِيهَا، فَإِنَّهُ جَعَلَ لَهَا أَمَدًا تَنْتَهِي إِلَيْهِ.

الثَّامِنُ: أَنَّ اللهَ تَعَالَى يُخْرِجُ مِنْهَا مَنْ شَاءَ، كَمَا وَرَدَ فِي السُّنَّةِ، وَيَبْقَى فِيهَا الْكُفَّارُ، بَقَاءً لَا انْقِضَاءَ لَهُ»[(٢)].

---

(١) الجواب الصحيح (١/ ١١٤).
(٢) شرح العقيدة الطحاوية (١/ ٦٢٤ ـ ٦٢٥).

وهذا ما دلَّت عليه نصوص الكتاب والسنة، ومن ذلك:

- قوله تعالى عن أهل النار: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَظَلَمُوا۟ لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا ﴿١٦٨﴾ إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾ [النساء: ١٦٨، ١٦٩].
- وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَعَنَ ٱلْكَٰفِرِينَ وَأَعَدَّ لَهُمْ سَعِيرًا ﴿٦٤﴾ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾ [الأحزاب: ٦٤ ـ ٦٥].
- وقوله: ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ﴿٢٣﴾﴾ [الجن: ٢٣].
- وقوله: ﴿إِنَّ ٱلْمُجْرِمِينَ فِى عَذَابِ جَهَنَّمَ خَٰلِدُونَ ﴿٧٤﴾ لَا يُفَتَّرُ عَنْهُمْ وَهُمْ فِيهِ مُبْلِسُونَ ﴿٧٥﴾﴾ [الزخرف: ٧٤، ٧٥].

قال ابن أبي العز في شرح العقيدة الطحاوية: «وَقَوْلُهُ: «**لَا تَفْنَيَانِ أَبَدًا وَلَا تَبِيدَانِ**» ـ هَذَا قَوْلُ جُمْهُورِ الْأَئِمَّةِ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ. وَقَالَ بِبَقَاءِ الْجَنَّةِ وَبِفَنَاءِ النَّارِ جَمَاعَةٌ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ، وَالْقَوْلَانِ مَذْكُورَانِ فِي كَثِيرٍ مِنْ كُتُبِ التَّفْسِيرِ وَغَيْرِهَا.

وَقَالَ بِفَنَاءِ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ الْجَهْمُ بْنُ صَفْوَانَ إِمَامُ الْمُعَطِّلَةِ، وَلَيْسَ لَهُ سَلَفٌ قَطُّ، لَا مِنَ الصَّحَابَةِ وَلَا مِنَ التَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، وَلَا مِنْ أَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ، وَلَا مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ. وَأَنْكَرَهُ عَلَيْهِ عَامَّةُ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَكَفَّرُوهُ بِهِ، وَصَاحُوا بِهِ وَبِأَتْبَاعِهِ مِنْ أَقْطَارِ الْأَرْضِ. وَهَذَا قَالَهُ لِأَصْلِهِ الْفَاسِدِ الَّذِي اعْتَقَدَهُ، وَهُوَ امْتِنَاعُ وُجُودِ مَا لَا يَتَنَاهَى مِنَ الْحَوَادِثِ! وَهُوَ عُمْدَةُ أَهْلِ الْكَلَامِ الْمَذْمُومِ، الَّتِي اسْتَدَلُّوا بِهَا عَلَى حُدُوثِ الْأَجْسَامِ، وَحُدُوثِ مَا لَمْ يَخْلُ مِنَ الْحَوَادِثِ، وَجَعَلُوا ذَلِكَ عُمْدَتَهُمْ فِي حُدُوثِ الْعَالَمِ. فَرَأَى الْجَهْمُ أَنَّ مَا يَمْنَعُ مِنْ حَوَادِثَ لَا أَوَّلَ لَهَا فِي الْمَاضِي، يَمْنَعُهُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ! فَدَوَامُ الْفِعْلِ عِنْدَهُ عَلَى الرَّبِّ فِي الْمُسْتَقْبَلِ مُمْتَنِعٌ، كَمَا هُوَ مُمْتَنِعٌ عِنْدَهُ عَلَيْهِ فِي الْمَاضِي! وَأَبُو الْهُذَيْلِ الْعَلَّافُ شَيْخُ الْمُعْتَزِلَةِ، وَافَقَهُ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ، لَكِنْ قَالَ: إِنَّ هَذَا يَقْتَضِي فَنَاءَ الْحَرَكَاتِ، فَقَالَ بِفَنَاءِ حَرَكَاتِ أَهْلِ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، حَتَّى يَصِيرُوا فِي سُكُونٍ دَائِمٍ، لَا يَقْدِرُ أَحَدٌ مِنْهُمْ عَلَى حَرَكَةٍ!! وَقَدْ تَقَدَّمَ الْإِشَارَةُ إِلَى اخْتِلَافِ النَّاسِ فِي تَسَلْسُلِ الْحَوَادِثِ فِي الْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ، وَهِيَ مَسْأَلَةُ دَوَامِ فَاعِلِيَّةِ الرَّبِّ تَعَالَى، وَهُوَ لَمْ يَزَلْ رَبًّا قَادِرًا فَعَّالًا لِمَا يُرِيدُ، فَإِنَّهُ لَمْ يَزَلْ حَيًّا عَلِيمًا قَدِيرًا. وَمِنَ الْمُحَالِ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مُمْتَنِعًا عَلَيْهِ لِذَاتِهِ، ثُمَّ يَنْقَلِبُ فَيَصِيرُ مُمْكِنًا لِذَاتِهِ، مِنْ غَيْرِ تَجَدُّدِ شَيْءٍ، وَلَيْسَ لِلْأَوَّلِ حَدٌّ مَحْدُودٌ حَتَّى يَصِيرَ الْفِعْلُ مُمْكِنًا لَهُ عِنْدَ ذَلِكَ الْحَدِّ، وَيَكُونُ قَبْلَهُ مُمْتَنِعًا عَلَيْهِ. فَهَذَا الْقَوْلُ تَصَوُّرُهُ كَافٍ فِي الْجَزْمِ بِفَسَادِهِ. فَأَمَّا أَبَدِيَّةُ الْجَنَّةِ، وَأَنَّهَا لَا

تَفْنَى وَلَا تَبِيدُ، فَهَذَا مِمَّا يُعْلَمُ بِالضَّرُورَةِ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ أَخْبَرَ بِهِ. قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُوا۟ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ ﴿١٠٨﴾﴾ [هود: ١٠٨]؛ أَيْ: غَيْرَ مَقْطُوعٍ، وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ قَوْلَهُ: ﴿إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ﴾ [هود: ١٠٨]»[(١)].

☐ المسألة الرابعة: قول المصنِّف: «وآدم كان في الجنة الباقية المخلوقة، فأُخرِج منها بعدما عصى الله».

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «والجنة التي أُسكِنها آدم وزوجته عند سلف الأمة وأهل السنة والجماعة هي: جنة الخلد، ومن قال: إنها جنة في الأرض بأرض الهند أو بأرض جُدَّة، أو غير ذلك، فهو من المتفلسفة والملحدين، أو من إخوانهم المتكلمين المبتدعين، فإن هذا يقوله من يقوله من المتفلسفة والمعتزلة.

• والكتاب والسنة يرد هذا القول، وسلف الأمة وأئمتها متفقون على بطلان هذا القول.

• قال تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٣٤﴾﴾ إلى قوله: ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ۖ وَقُلْنَا ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ۖ وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴿٣٦﴾﴾ [البقرة: ٣٤، ٣٦]. فقد أخبر سبحانه أنه أمرهم بالهبوط، وأن بعضهم عدو لبعض، ثم قال: ﴿وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴿٣٦﴾﴾، وهذا يبين أنهم لم يكونوا في الأرض، وإنما أهبطوا إلى الأرض، فإنهم لو كانوا في الأرض وانتقلوا إلى أرض أخرى كانتقال قوم موسى من أرض إلى أرض، لكان مستقرهم ومتاعهم إلى حين في الأرض قبل الهبوط وبعده.

• وكذلك قال في الأعراف لما قال إبليس: ﴿قَالَ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ ﴿١٢﴾ قَالَ فَٱهْبِطْ مِنْهَا فَمَا يَكُونُ لَكَ أَن تَتَكَبَّرَ فِيهَا فَٱخْرُجْ إِنَّكَ مِنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴿١٣﴾﴾ [الأعراف: ١٢، ١٣]. فقوله: ﴿فَٱهْبِطْ مِنْهَا فَمَا يَكُونُ لَكَ أَن تَتَكَبَّرَ فِيهَا﴾ يبيِّن اختصاص السماء بالجنة بهذا الحكم، فإن الضمير في قوله: (مِنْهَا) عائد إلى معلوم غير مذكور في اللفظ، وهذا بخلاف قوله: ﴿ٱهْبِطُوا۟ مِصْرًا فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمْ﴾ [البقرة: ٦١]. فإنه لم يذكر هناك ما أهبطوا فيه، وقال هنا: (اهْبِطُوا) لأن الهبوط يكون من علو إلى سفل، وعند أرض السراة حيث كان بنو إسرائيل حيال

(١) شرح العقيدة الطحاوية (٢/ ٦٢٠ ـ ٦٢٢).

السراة المشرفة على المصر الذي يهبطون إليه، ومن هبط من جبل إلى واد قيل له: هبط.

وأيضًا، فإن بني إسرائيل كانوا يسيرون ويرحلون، والذي يسير ويرحل إذا جاء بلدة يقال: نزل فيها، لأن في عادته أنه يركب في سيره، فإذا وصل نزل عن دوابه، يقال: نزل العسكر بأرض كذا، ونزل القفل بأرض كذا، لنزولهم عن الدواب.

ولفظ النزول كلفظ الهبوط، فلا يستعمل هبط إلا إذا كان من علو إلى سفل، وقوله: ﴿قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٢٣﴾ قَالَ ٱهْبِطُوا﴾ [الأعراف: ٢٣ ـ ٢٤].

فقوله هنا بعد قوله: ﴿ٱهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴿٢٤﴾﴾ يبين أنهم هبطوا إلى الأرض من غيرها، وقال: ﴿قَالَ فِيهَا تَحْيَوْنَ وَفِيهَا تَمُوتُونَ وَمِنْهَا تُخْرَجُونَ ﴿٢٥﴾﴾ [الأعراف: ٢٥]. دليل على أنهم لم يكونوا قبل ذلك بمكان فيه يحيون وفيه يموتون ومنه يخرجون، وإنما صاروا إليه لما أهبطوا من الجنة، والنصوص في ذلك كثيرة، وكذلك كلام السلف والأئمة»[(١)].

وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «أما ما ذكرتموه من كون الجنة التي أهبط منها آدم ليست جنة الخلد، وإنما هي جنة غيرها، فهذا مما قد اختلف فيه الناس، والأشهر عند الخاصة والعامة الذي لا يخطر بقلوبهم سواه أنها جنة الخلد التي أعدت للمتقين، وقد نص غير واحد من السلف على ذلك»[(٢)].

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٣٤٦).

(٢) مفتاح دار السعادة (١/ ١٤)، وقد ذكر المسألة العلامة ابن القيم في كتابيه (حادي الأرواح)، و(مفتاح دار السعادة) وأطال فيها.

قال المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿٢٢﴾ «والإيمان بالمسيح الدجال».

الشرح

* معنى المسيح[١]:

ذكر العلماء ما يزيد عن خمسين قولًا في معنى «المسيح»[٢]. وقالوا: إن هذا اللفظ يطلق على الصدّيق وعلى الضِّلِّيل الكذاب، فالمسيح عيسى ابن مريم الصدّيق، مسيح الهدى، يبرئ الأكمه والأبرص، ويحيي الموتى بإذن الله.

والمسيح الدجال هو الضِّلِّيل الكذاب، مسيح الضلالة، يفتن الناس بما يُعطاه من الآيات كإنزال المطر وإحياء الأرض بالنبات وغيرهما من الخوارق.

فخلق الله المسيحين أحدهما ضد الآخر.

وقال العلماء في سبب تسمية الدجال بالمسيح: أن إحدى عينيه ممسوحة، وقيل: لأنه يمسح الأرض في أربعين يومًا.

والقول الأول هو الراجح، لما جاء في الحديث عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ: «**الدَّجَّالُ مَمْسُوحُ الْعَيْنِ مَكْتُوبٌ بَيْنَ عَيْنَيْهِ كَافِرٌ**»[٣].

* معنى الدجَّال[٤]:

الدَّجل: هو الخلط والتلبيس، يقال: دَجَلَ إذَا لبّس ومَوَّهَ، والدجَّال: المُمَوِّه الكذاب، الذي يُكثِر من الكذب والتلبيس.

---

(١) المصدر: أشراط الساعة ليوسف الوابل (ص٢٧٥).

(٢) ذكر أبو عبد الله القرطبي ثلاثة وعشرين قولًا في اشتقاق هذا اللفظ. انظر: التذكرة (ص٦٧٩)، وأوصلها صاحب القاموس، إلى خمسين قولًا. انظر: «ترتيب القاموس» (٤/ ٢٣٩)، وذكر صاحب القاموس، أنه أورد هذه الأقوال في كتابه «شرح مشارق الأنوار»، وغيره.

(٣) رواه مسلم برقم (٥٢٢١).

(٤) أشراط الساعة ليوسف الوابل (ص٢٧٥ ـ ٢٧٧).

ولفظة «الدجال» أصبحت عَلَمًا على المسيح الأعور الكذاب، وسمِّي الدجال دجالًا لأنه يغطي على الناس كفره بكذبه وتمويهه وتلبيسه عليهم[١].

• **صفة الدجال والأحاديث الواردة في ذلك[٢]:**

الدجال رجل من بني آدم، له صفات كثيرة جاءت بها الأحاديث لتعريف الناس به، وتحذيرهم من شره، حتى إذا خرج عرفه المؤمنون فلا يفتنون به؛ بل يكونون على علم بصفاته التي أخبر بها الصادق ﷺ، وهذه الصفات تميزه عن غيره من الناس، فلا يغتر به إلا الجاهل الذي سبقت عليه الشقوة. نسأل الله العافية.

ومن هذه الصفات[٣]:

أنه رجل شاب أحمر، قصير، أفحج جعد الرأس، أجلى الجبهة، عريض النحر، ممسوح العين اليمنى، وهذه العين ليست بناتئة ـ منتفخة وبارزة ـ ولا جحراء ـ غائرة ـ كأنها عنبة طافئة.

وعينه اليسرى عليها ظفرة ـ لحمة تنبت عند المآقي ـ غليظة. ومكتوب بين عينيه «ك ف ر» بالحروف المقطعة، أو «كافر» بدون تقطيع، يقرؤها كل مسلم، كاتب وغير كاتب.

ومن صفاته أنه عقيم لا يولد له.

وهذه بعض الأحاديث الصحيحة التي جاء فيها ذكر صفاته السابقة، وهي من الأدلة على ظهور الدجال:

١ ـ عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «**بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُنِي أَطُوفُ بِالْكَعْبَةِ، فَإِذَا رَجُلٌ آدَمُ سَبْطُ الشَّعَرِ بَيْنَ رَجُلَيْنِ يَنْطُفُ رَأْسُهُ مَاءً، فَقُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ قَالُوا: ابْنُ مَرْيَمَ. فَذَهَبْتُ أَلْتَفِتُ فَإِذَا رَجُلٌ أَحْمَرُ جَسِيمٌ جَعْدُ الرَّأْسِ أَعْوَرُ الْعَيْنِ الْيُمْنَى كَأَنَّ عَيْنَهُ عِنَبَةٌ طَافِيَةٌ، قُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ قَالُوا: هَذَا الدَّجَّالُ، أَقْرَبُ النَّاسِ بِهِ شَبَهًا ابْنُ قَطَنٍ**»[٤]، وَابْنُ قَطَنٍ رَجُلٌ مِنْ بَنِي الْمُصْطَلِقِ مِنْ خُزَاعَةَ.

٢ ـ وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ ذكر الدجال بين ظهراني الناس، فقال:

---

(١) لسان العرب (١١/ ٢٣٦ ـ ٢٣٧)، وترتيب القاموس (٢/ ١٥٢).
(٢) أشراط الساعة ليوسف الوابل (ص٢٧٧ ـ ٢٨٣).
(٣) أشراط الساعة ليوسف الوابل (ص٢٧٧).
(٤) أخرجه البخاري، رقم (٧٠٢٦)، ومسلم، رقم (١٧١).

«إِنَّ اللهَ لَيْسَ بِأَعْوَرَ، أَلا إِنَّ الْمَسِيحَ الدَّجَّالَ أَعْوَرُ الْعَيْنِ الْيُمْنَى كَأَنَّ عَيْنَهُ عِنَبَةٌ طَافِيَةٌ»(١).

٣ ـ وفي الحديث الطويل الذي رواه النواس بن سمعان ﷺ قال: «ذكر رسول الله ﷺ الدجال ذات غَدَاةٍ فَخَفَّضَ فِيهِ وَرَفَّعَ حَتَّى ظَنَنَّاهُ فِي طَائِفَةِ النَّخْلِ». فقال في وصف الدجال: «إِنَّهُ شَابٌّ قَطَطٌ ـ شديد جعودة الشعر ـ عَيْنُهُ طَافِئَةٌ، كَأَنِّي أُشَبِّهُهُ بِعَبْدِ الْعُزَّى بْنِ قَطَنٍ»(٢).

٤ ـ وعن عبادة بن الصامت ﷺ: قال رسول الله ﷺ: «إِنِّي قَدْ حَدَّثْتُكُمْ عَنْ الدَّجَّالِ حَتَّى خَشِيتُ أَنْ لا تَعْقِلُوا، إِنَّ مَسِيحَ الدَّجَّالِ رَجُلٌ قَصِيرٌ أَفْحَجُ جَعْدٌ أَعْوَرُ مَطْمُوسُ الْعَيْنِ لَيْسَ بِنَاتِئَةٍ وَلا جَحْرَاءَ، فَإِنْ أُلْبِسَ عَلَيْكُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ»(٣).

٥ ـ وفي حديث أبي هريرة ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: «وَأَمَّا مَسِيحُ الضَّلالَةِ فَإِنَّهُ أَعْوَرُ الْعَيْنِ أَجْلَى الْجَبْهَةِ عَرِيضُ النَّحْرِ فِيهِ دَفَأٌ ـ انحناء ـ»(٤).

٦ ـ وفي حديث حذيفة ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: «الدَّجَّالُ أَعْوَرُ الْعَيْنِ الْيُسْرَى، جُفَالُ الشَّعَرِ ـ كَثِيرُهُ ـ، مَعَهُ جَنَّةٌ وَنَارٌ، فَنَارُهُ جَنَّةٌ وَجَنَّتُهُ نَارٌ»(٥).

٧ ـ وفي حديث أنس ﷺ، قال النبي ﷺ: «مَا بُعِثَ نَبِيٌّ إِلا أَنْذَرَ أُمَّتَهُ الأَعْوَرَ الْكَذَّابَ، أَلا إِنَّهُ أَعْوَرُ وَإِنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ، وَإِنَّ بَيْنَ عَيْنَيْهِ مَكْتُوبٌ كَافِرٌ»(٦)، وفي رواية: «وَمَكْتُوبٌ بَيْنَ عَيْنَيْهِ (ك ف ر)»(٧)، وفي رواية عن حذيفة: «يَقْرَؤُهُ كُلُّ مُؤْمِنٍ كَاتِبٍ وَغَيْرِ كَاتِبٍ»(٨).

وهذه الكتابة حقيقية على ظاهرها، ولا يشكل رؤية بعض الناس لهذه الكتابة دون

---

(١) أخرجه البخاري، رقم (٣٤٣٩)، ومسلم، رقم (١٦٩).
(٢) أخرجه مسلم، رقم (٢٩٣٧).
(٣) أخرجه أبو داود، رقم (٤٣٢٠)، وصححه الالباني في صحيح أبي داود، وصحيح الجامع الصغير، رقم (٢٤٥٥).
(٤) مسند الإمام أحمد، رقم (٧٩٠٥)، وحسنه الشيخ شعيب، وقال أحمد شاكر: «إسناده صحيح»، وحسنه ابن كثير، انظر: «النهاية/الفتن والملاحم» (١/ ١٣٠)، تحقيق د. طه زيني.
(٥) أخرجه مسلم، رقم (٢٩٣٤).
(٦) أخرجه البخاري، رقم (٧١٣١).
(٧) أخرجه مسلم، رقم (٢٩٣٣).
(٨) أخرجه مسلم، رقم (٢٩٣٤).

بعض، وقراءة الأمي لها: «وذلك أن الإدراك في البصر يخلقه الله للعبد كيف شاء ومتى شاء، فهذا يراه المؤمن بعين بصره، وإن كان لا يعرف الكتابة، ولا يراه الكافر ولو كان يعرف الكتابة، كما يرى المؤمن الأدلة بعين بصيرته ولا يراه الكافر، فيخلق الله للمؤمن الإدراك دون تعلّم؛ لأن ذلك الزمن تنخرق فيه العادات»[١].

ومختصر الجواب عن الإشكال أنّ الله على كلّ شيء قدير، فهو قادر على أن يري هذه الكتابة بعض الناس دون بعض، وقادر على أن يجعل الأمّي يقرؤها.

قال النووي: «الصحيح الذي عليه المحققون أن هذه الكتابة على ظاهرها، وأنها كتابة حقيقية جعلها الله آية وعلامة من جملة العلامات القاطعة بكفره وكذبه وإبطاله، يظهرها الله لكل مسلم كاتب وغير كاتب، ويخفيها عمن أراد شقاوته وفتنته، ولا امتناع في ذلك»[٢].

٨ ـ ومن صفاته أيضًا ما جاء في حديث فاطمة بنت قيس ﵂ في قصة الجسّاسة، وفيه قال تميم الداري ﵁: «فَانْطَلَقْنَا سِرَاعًا حَتَّى دَخَلْنَا الدَّيْرَ فَإِذَا فِيهِ أَعْظَمُ إِنْسَانٍ رَأَيْنَاهُ قَطُّ خَلْقًا وَأَشَدُّهُ وِثَاقًا»[٣].

٩ ـ وفتنته عظيمة جدًّا لدرجة أنه ليس بين خلق آدم إلى قيام الساعة فتنة أكبر من فتنة المسيح الدجال كما جاء، وفي حديث عمران بن حصين ﵁ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**مَا بَيْنَ خَلْقِ آدَمَ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ خَلْقٌ أَكْبَرُ مِنْ الدَّجَّالِ**»[٤].

وفي رواية أحمد عَنْ هِشَامِ بْنِ عَامِرٍ الأَنْصَارِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «**مَا بَيْنَ خَلْقِ آدَمَ إِلَى أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ فِتْنَةٌ أَكْبَرُ مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَّالِ**»[٥].

١٠ ـ وأمّا أن الدجال لا يُولَدُ له، فلما جاء في حديث أبي سعيد الخدري ﵁ في قصته مع ابن صياد، فقد قال لأبي سعيد: «أَلَسْتَ سَمِعْتَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: إِنَّهُ لا يُولَدُ لَهُ؟ قَالَ: قُلْتُ: بَلَى»[٦].

والملاحظ في الروايات السابقة أن في بعضها وصف عينه اليمنى بالعور وفي بعضها وصف عينه اليسرى بالعور، وكل الروايات صحيحة، وقد جمع بعض أهل العلم بين هذه الروايات، فقال القاضي عياض: «أن عيني الدجال كلتيهما مَعيبة؛

---

(١) فتح الباري لابن حجر العسقلاني (١٣/ ١٠٠).
(٢) شرح النووي لصحيح مسلم (١٨/ ٦٠).
(٣) أخرجه مسلم، رقم (٢٩٤٢).
(٤) أخرجه مسلم، رقم (٢٩٤٦).
(٥) مسند الإمام أحمد (١٦٢٦٥).
(٦) صحيح مسلم، رقم (٢٩٢٧).

لأن الروايات كلها صحيحة، وتكون العين اليمنى هي العين المطموسة والممسوحة، العوراء الطافئة ـ بالهمز ـ التي ذهب نورها كما في حديث ابن عمر. وتكون العين اليسرى: التي عليها ظفرة غليظة وطافية ـ بلا همز ـ معيبة أيضًا». فهو أعور العين اليمنى واليسرى معًا، فكل واحدة منها عوراء؛ أي: معيبة، فإن الأعور من كل شيء المعيب، لا سيما ما يختص بالعين، فكلتا عيني الدجال معيبة عوراء، إحداهما بذهابهما والأخرى بعيبها.

ووافق القاضي عياض على هذا الجمع النووي، ورجحه القرطبي.

❊ مكان خروج الدجَّال[١]:

يخرج الدجال من جهة المشرق من خراسان، من يهودية أصبهان، ثم يسير في الأرض فلا يترك بلدًا إلا دخله، إلا مكة والمدينة، فلا يستطيع دخولهما، لأن الملائكة تحرسهما.

• ففي حديث فاطمة بنت قيس أن النبي ﷺ قال في الدجال: «**أَلا إِنَّهُ فِي بَحْرِ الشَّأْمِ، أَوْ: بَحْرِ الْيَمَنِ، لا بَلْ مِنْ قِبَلِ الْمَشْرِقِ، مَا هُوَ؟ مِنْ قِبَلِ الْمَشْرِقِ، مَا هُوَ؟ مِنْ قِبَلِ الْمَشْرِقِ مَا هُوَ؟** وَأَوْمَأَ بِيَدِهِ إِلَى الْمَشْرِقِ»[٢].

• وعن أبي بكر الصديق رضي الله عنه قال: حدّثنا رسول الله ﷺ قال: «**الدَّجَّالُ يَخْرُجُ مِنْ أَرْضٍ بِالْمَشْرِقِ يُقَالُ لَهَا: خُرَاسَانُ**»[٣].

• وعن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**يَخْرُجُ الدَّجَّالُ مِنْ يَهُودِيَّةِ أَصْبَهَانَ مَعَهُ سَبْعُونَ أَلْفًا مِنَ الْيَهُودِ عَلَيْهِمُ التِّيجَانُ**»[٤].

❊ الأماكن التي لا يدخلها الدجَّال[٥]:

حُرِّم على الدجال دخول مكة والمدينة حين يخرج في آخر الزمان، لورود الأحاديث الصحيحة بذلك، وأما ما سوى ذلك من البلدان فإن الدجال سيدخلها واحدًا بعد الآخر.

---

(١) أشراط الساعة ليوسف الوابل (ص٢٩٦ ـ ٢٩٧).
(٢) أخرجه مسلم، رقم (٢٩٤٢).
(٣) أخرجه الترمذي، رقم (٢٢٣٧)، وصححه الألباني في صحيح الترمذي.
(٤) أخرجه أحمد، رقم (١٣٣٤٤)، قال ابن حجر: «صحيح». فتح الباري (١٣/٣٢٨).
(٥) أشراط الساعة ليوسف الوابل (ص٣٠٩).

• جاء في حديث فاطمة بنت قيس رضي الله عنها أن الدجّال قال: «**وَإِنِّي أُوشِكُ أَنْ يُؤْذَنَ لِي فِي الْخُرُوجِ، فَأَخْرُجَ فَأَسِيرَ فِي الأَرْضِ فَلا أَدَعَ قَرْيَةً إِلا هَبَطْتُهَا فِي أَرْبَعِينَ لَيْلَةً، غَيْرَ مَكَّةَ وَطَيْبَةَ فَهُمَا مُحَرَّمَتَانِ عَلَيَّ كِلْتَاهُمَا كُلَّمَا أَرَدْتُ أَنْ أَدْخُلَ وَاحِدَةً أَوْ وَاحِدًا مِنْهُمَا اسْتَقْبَلَنِي مَلَكٌ بِيَدِهِ السَّيْفُ صَلْتًا يَصُدُّنِي عَنْهَا، وَإِنَّ عَلَى كُلِّ نَقْبٍ مِنْهَا مَلائِكَةً يَحْرُسُونَهَا**»[(١)].

وثبت أيضًا أن الدجال لا يدخل مسجد الطور، والمسجد الأقصى.

• لما روي من حديث جُنادة بن أبي أمية الأزدي قال: أتيت رجلًا من أصحاب النبي ﷺ فقلت له: حَدِّثْنِي حَدِيثًا سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي الدَّجَّالِ، فذكر الحديث وقال: «**وَإِنَّهُ يَلْبَثُ فِيكُمْ أَرْبَعِينَ صَبَاحًا يَرِدُ فِيهَا كُلَّ مَنْهَلٍ إِلا أَرْبَعَ مَسَاجِدَ: مَسْجِدَ الْحَرَامِ وَمَسْجِدَ الْمَدِينَةِ وَالطُّورِ وَمَسْجِدَ الأَقْصَى**»[(٢)].

❋ أتْباع الدجال[(٣)]:

أكثر أتباع الدجال من اليهود والعجم والترك، وأخلاط من الناس غالبهم الأعراب والنساء.

• فعن أنس بن مالك رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «**يَتْبَعُ الدَّجَّالَ مِنْ يَهُودِ أَصْبَهَانَ سَبْعُونَ أَلْفًا عَلَيْهِمُ الطَّيَالِسَةُ**»[(٤)].

والطيالسة: كساء غليظ مخطط.

• وفي رواية للإمام أحمد: «**سَبْعُونَ أَلْفًا مِنَ الْيَهُودِ عَلَيْهِمُ التِّيجَانُ**»[(٥)].

• وجاء في حديث أبي بكر السابق: «**يَتْبَعُهُ أَقْوَامٌ كَأَنَّ وُجُوهَهُمُ الْمَجَانُّ الْمُطْرَقَةُ**»[(٦)].

وأما كون الأعراب يتبعون الدجال، فلأن الجهل غالب عليهم، أما النساء، لسرعة تأثرهن وغلبة الجهل عليهن.

---

(١) أخرجه مسلم، رقم (٢٩٤٢).

(٢) أخرجه أحمد، ٢٣٦٨٤، وقال الشيخ شعيب: إسناده صحيح، وقال الشيخ الألباني في قصة المسيح الدجال (ص٧١): إسناده صحيح.

(٣) أشراط الساعة ليوسف الوابل (ص٣١١).

(٤) أخرجه مسلم، رقم (٢٩٤٤).

(٥) الفتح الرباني ترتيب المسند (٢٤/ ٧٣)، والحديث صحيح. انظر: فتح الباري (١٣/ ٢٣٨).

(٦) رواه الترمذي برقم (٢٢٣٧)، وصححه الألباني في صحيح الترمذي.

• جاء في الحديث عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال النبي ﷺ: «**يَنْزِلُ الدَّجَّالُ فِي هَذِهِ السَّبْخَةِ بِمَرِّ قَنَاةَ ـ وادٍ بالمدينة ـ فَيَكُونُ أَكْثَرَ مَنْ يَخْرُجُ إِلَيْهِ النِّسَاءُ، حَتَّى إِنَّ الرَّجُلَ لَيَرْجِعُ إِلَى حَمِيمِهِ وَإِلَى أُمِّهِ وَابْنَتِهِ وَأُخْتِهِ وَعَمَّتِهِ فَيُوثِقُهَا رِبَاطًا مَخَافَةَ أَنْ تَخْرُجَ إِلَيْهِ**»[(١)].

❊ فتنة الدجال[(٢)]:

فتنة الدجال أعظم الفتن منذ خلق الله آدم إلى قيام الساعة، وذلك بسبب ما يخلق الله معه من الخوارق العظيمة التي تبهر العقول وتحير الألباب.

فقد ورد أن معه جنة ونارًا، جنته نار وناره جنة، وأن معه أنهار الماء وجبال الخبز، ويأمر السماء أن تمطر فتمطر، والأرض أن تنبت فتنبت، وتتبعه كنوز الأرض، ويقطع الأرض بسرعة عظيمة كسرعة الغيث استدبرته الريح، إلى غير ذلك من الخوارق. وكل ذلك جاءت به الأحاديث الصحيحة.

• فعن حذيفة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**الدَّجَّالُ أَعْوَرُ الْعَيْنِ الْيُسْرَى، جُفَالُ الشَّعَرِ ـ كَثِيرُهُ ـ مَعَهُ جَنَّةٌ وَنَارٌ، فَنَارُهُ جَنَّةٌ وَجَنَّتُهُ نَارٌ**»[(٣)].

• وعن حذيفة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**لأَنَا أَعْلَمُ بِمَا مَعَ الدَّجَّالِ مِنْهُ: مَعَهُ نَهْرَانِ يَجْرِيَانِ: أَحَدُهُمَا رَأْيَ الْعَيْنِ مَاءٌ أَبْيَضُ، وَالآخَرُ رَأْيَ الْعَيْنِ نَارٌ تَأَجَّجُ، فَإِمَّا أَدْرَكَنَّ أَحَدٌ فَلْيَأْتِ النَّهْرَ الَّذِي يَرَاهُ نَارًا وَلْيُغَمِّضْ ثُمَّ لْيُطَأْطِئْ رَأْسَهُ فَيَشْرَبَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مَاءٌ بَارِدٌ**»[(٤)].

• وجاء في حديث النواس بن سمعان رضي الله عنه في ذكر الدجال: أن الصحابة قالوا: يَا رَسُولَ اللهِ، وَمَا لَبْثُهُ فِي الأَرْضِ؟ قَالَ: «**أَرْبَعُونَ يَوْمًا؛ يَوْمٌ كَسَنَةٍ وَيَوْمٌ كَشَهْرٍ وَيَوْمٌ كَجُمُعَةٍ وَسَائِرُ أَيَّامِهِ كَأَيَّامِكُمْ**». قالوا: وَمَا إِسْرَاعُهُ فِي الأَرْضِ؟ قَالَ: «**كَالْغَيْثِ اسْتَدْبَرَتْهُ الرِّيحُ. فَيَأْتِي عَلَى الْقَوْمِ فَيَدْعُوهُمْ فَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَجِيبُونَ لَهُ، فَيَأْمُرُ السَّمَاءَ**

---

(١) مسند أحمد (٧/ ١٩٠) (ح٥٣٥٣) تحقيق أحمد شاكر، وقال: «إسناده صحيح».

(٢) المصدر: أشراط الساعة ليوسف الوابل (ص٣١٣).

(٣) صحيح مسلم: كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب ذكر الدجال (١٨/ ٦٠، ٦١ ـ مع شرح النووي).

(٤) صحيح مسلم: كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب ذكر الدجال (١٨/ ٦٠، ٦١ ـ مع شرح النووي).

فَتُمْطِرُ، وَالأَرْضَ فَتُنْبِتُ، فَتَرُوحُ عَلَيْهِمْ سَارِحَتُهُمْ - الماشية - أَطْوَلَ مَا كَانَتْ ذُرًا - الأعالي والأسنمة - وَأَسْبَغَهُ ضُرُوعًا، وَأَمَدَّهُ خَوَاصِرَ - كناية عن الامتلاء وكثرة الأكل -. ثُمَّ يَأْتِي الْقَوْمَ فَيَدْعُوهُمْ فَيَرُدُّونَ عَلَيْهِ قَوْلَهُ، فَيَنْصَرِفُ عَنْهُمْ فَيُصْبِحُونَ مُمْحِلِينَ لَيْسَ بِأَيْدِيهِمْ شَيْءٌ مِنْ أَمْوَالِهِمْ. وَيَمُرُّ بِالْخَرِبَةِ فَيَقُولُ لَهَا: أَخْرِجِي كُنُوزَكِ، فَتَتْبَعُهُ كُنُوزُهَا كَيَعَاسِيبِ النَّحْلِ. ثُمَّ يَدْعُو رَجُلًا مُمْتَلِئًا شَبَابًا فَيَضْرِبُهُ بِالسَّيْفِ فَيَقْطَعُهُ جَزْلَتَيْنِ رَمْيَةَ الْغَرَضِ ثُمَّ يَدْعُوهُ فَيُقْبِلُ وَيَتَهَلَّلُ وَجْهُهُ يَضْحَكُ»[١].

• وجاء في رواية البخاري عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن هذا الرجل الذي يقتله الدجال من خيار الناس أو خير الناس، يخرج إلى الدجال من مدينة رسول الله ﷺ فيقول للدجال: «أَشْهَدُ أَنَّكَ الدَّجَّالُ الَّذِي حَدَّثَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ حَدِيثَهُ. فَيَقُولُ الدَّجَّالُ: أَرَأَيْتُمْ إِنْ قَتَلْتُ هَذَا ثُمَّ أَحْيَيْتُهُ هَلْ تَشُكُّونَ فِي الأَمْرِ؟ فَيَقُولُونَ: لا. فَيَقْتُلُهُ ثُمَّ يُحْيِيهِ، فَيَقُولُ: واللهِ مَا كُنْتُ فِيكَ أَشَدَّ بَصِيرَةً مِنِّي الْيَوْمَ، فَيُرِيدُ الدَّجَّالُ أَنْ يَقْتُلَهُ فَلا يُسَلَّطُ عَلَيْهِ»[٢].

• وفي حديث أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه قال النبي ﷺ عن الدجال: «وَإِنَّ مِنْ فِتْنَتِهِ أَنْ يَقُولَ لأَعْرَابِيٍّ: أَرَأَيْتَ إِنْ بَعَثْتُ لَكَ أَبَاكَ وَأُمَّكَ أَتَشْهَدُ أَنِّي رَبُّكَ؟ فَيَقُولُ: نَعَمْ. فَيَتَمَثَّلُ لَهُ شَيْطَانَانِ فِي صُورَةِ أَبِيهِ وَأُمِّهِ فَيَقُولانِ: يَا بُنَيَّ اتَّبِعْهُ فَإِنَّهُ رَبُّكَ»[٣].

* الوقاية من فتنة الدجال[٤]:

أرشد النبي ﷺ أمته إلى ما يعصمها من فتنة المسيح الدجال، فقد ترك أمته على المحجة البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك. فلم يدع خيرًا إلا دل أمته عليه ولا شرًّا إلا حذرها منه، ومن جملة ما حذّر منه: فتنة المسيح الدجال؛ لأنها أعظم فتنة تواجهها الأمة إلى قيام الساعة، وكان كل نبي ينذر أمته الأعور الدجال، واختص محمد ﷺ بزيادة التحذير والإنذار، وقد بين الله له كثيرًا من صفات الدجال ليُحذِّرَ أمته، فإنه خارج في هذه الأمة لا محالة؛ لأنها آخر الأمم، ومحمد ﷺ خاتم النبيين. وهذه بعض الإرشادات النبوية التي أرشد إليها المصطفى ﷺ أمته لتنجو من هذه الفتنة العظيمة:

---

(١) أخرجه مسلم، رقم (٢٩٣٧).
(٢) أخرجه البخاري، رقم (٧١٣٢)، ومسلم، رقم (٢٩٣٨).
(٣) رواه ابن ماجه برقم (٤٠٦٧)، وصححه الألباني «صحيح الجامع الصغير»، رقم (٧٧٥٢).
(٤) أشراط الساعة ليوسف الوابل (ص٣٢٥).

التمسك بالإسلام، والتسلح بسلاح الإيمان ومعرفة أسماء الله وصفاته الحسنى التي لا يشاركه فيها أحد، فيعلم أن الدجال بشر يأكل ويشرب، وأن الله تعالى منزه عن ذلك، وأن الدجال أعور والله ليس بأعور، وأنه لا أحد يرى ربه حتى يموت والدجال يراه الناس عند خروجه مؤمنهم وكافرهم.

التعوذ من فتنة الدجال، وخاصة في الصلاة، وقد وردت بذلك الأحاديث الصحيحة، منها:

• ما روي عن أم المؤمنين عائشة زوج النبي ﷺ: أن رسول الله ﷺ كان يدعو في الصلاة: «**اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَّالِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَفِتْنَةِ الْمَمَاتِ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ الْمَأْثَمِ وَالْمَغْرَمِ**»[(١)].

• وعن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إِذَا تَشَهَّدَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَعِذْ بِاللهِ مِنْ أَرْبَعٍ، يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ، وَمِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ، وَمِنْ شَرِّ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَّالِ**»[(٢)].

حفظ آيات من سورة الكهف، فقد أمر النبي ﷺ بقراءة فواتح سورة الكهف على الدجال، وفي بعض الروايات خواتيمها، وذلك بقراءة عشر آيات من أولها أو آخرها. ومن الأحاديث الواردة في ذلك:

• حديث النواس بن سمعان الطويل، وفيه قوله: «**فَمَنْ أَدْرَكَهُ مِنْكُمْ فَلْيَقْرَأْ عَلَيْهِ فَوَاتِحَ سُورَةِ الْكَهْفِ**»[(٣)].

• وعن أبي الدرداء رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «**مَنْ حَفِظَ عَشْرَ آيَاتٍ مِنْ أَوَّلِ سُورَةِ الْكَهْفِ عُصِمَ مِنْ الدَّجَّالِ**»؛ أي: من فتنته، قال مسلم: قال شعبة: «**مِنْ آخِرِ الْكَهْفِ**»، وقَالَ هَمَّامٌ: «**مِنْ أَوَّلِ الْكَهْفِ**»[(٤)].

قال النووي: «سَبَب ذَلِكَ مَا فِي أَوَّلهَا مِنْ الْعَجَائِب وَالآيَات، فَمَنْ تَدَبَّرَهَا لَمْ يُفْتَتَن بِالدَّجَّالِ، وَكَذَا فِي آخِرهَا قَوْله تَعَالَى: ﴿أَفَحَسِبَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن يَتَّخِذُواْ﴾»[(٥)].

وهذا من خصوصيات سورة الكهف، فقد جاءت الأحاديث بالحث على قراءتها

---

(١) أخرجه البخاري، رقم (٨٣٢)، ومسلم، رقم (٥٨٩).
(٢) أخرجه مسلم، رقم (٥٨٨).
(٣) أخرجه مسلم، رقم (٢٩٣٧).
(٤) أخرجه مسلم، رقم (٨٠٩).
(٥) شرح النووي لمسلم (٦/ ٩٣).

وخاصة في يوم الجمعة، فعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «**إِنَّ مَنْ قَرَأَ سُوْرَةَ الْكَهْفِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَضَاءَ لَهُ مِنَ النُّوْرِ مَا بَيْنَ الْجُمُعَتَيْنِ**»(١).

ولا شك أن سورة الكهف لها شأن عظيم، ففيها من الآيات الباهرات كقصة أصحاب الكهف وقصة موسى مع الخضر وقصة ذي القرنين وبنائه للسد العظيم حائلًا دون يأجوج ومأجوج، وإثبات البعث والنشور والنفخ في الصور، وبيان الأخسرين أعمالًا وهم الذين يحسبون أنهم على الهدى وهم على الضلالة والعمى.

فينبغي لكل مسلم أن يحرص على قراءة هذه السورة وحفظها وترديدها وخاصة في خير يوم طلعت عليه الشمس، وهو يوم الجمعة.

❋ الفرار من الدجال والابتعاد منه(٢):

والأفضل سكنى مكة والمدينة، والأماكن التي لا يدخلها الدجال، فينبغي للمسلم إذا خرج الدجال أن يبتعد منه، وذلك لما معه من الشبهات والخوارق العظيمة التي يجريها الله على يديه فتنة للناس، فإنه يأتيه الرجل وهو يظن في نفسه الإيمان والثبات فيتبع الدجال، نسأل الله أن يعيذنا من فتنته وجميع المسلمين.

• فعن عمران بن حصين رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «**مَنْ سَمِعَ بِالدَّجَّالِ فَلْيَنْأَ - يبتعد - مِنْهُ، فَإِنَّ الرَّجُلَ يَأْتِيهِ يَتَّبِعُهُ وَهُوَ يَحْسِبُ أَنَّهُ صَادِقٌ بِمَا يُبْعَثُ بِهِ مِنَ الشُّبُهَاتِ**»(٣).

❋ هلاك الدجال(٤):

يكون هلاك الدجال على يدي المسيح عيسى بن مريم عليه السلام، كما دلت على ذلك الأحاديث الصحيحة، وذلك الدجال يظهر على الأرض ويكثر أتباعه وتعم فتنته، ولا ينجو منها إلا قلة من المؤمنين. وعند ذلك، ينزل عيسى بن مريم عليه السلام على المنارة الشرقية بدمشق، ويلتف حوله عباد الله المؤمنين، فيسير بهم قاصدًا المسيح الدجال، ويكون الدجال عند نزول عيسى عليه السلام متوجهًا نحو بيت المقدس، فيلحق به عيسى عند

---

(١) رواه الحاكم في المستدرك (٢/ ٣٦٨)، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، وصححه الألباني في «صحيح الجامع الصغير» حديث رقم (٦٣٤٦).

(٢) أشراط الساعة ليوسف الوابل (ص٣٢٩).

(٣) أخرجه أبو داود، رقم (٤٣١٩)، وصححه الألباني في صحيح أبي داود.

(٤) أشراط الساعة ليوسف الوابل (ص٣٣٣).

باب «لُد» ـ بلدة في فلسطين قرب بيت المقدس ـ، فإذا رآه الدجال ذاب كما يذوب الملح في الماء، فيقول له عيسى عليه السلام: «**إن لي فيك ربة لن تفوتني**»، فيتداركه عيسى فيقتله بحربته، وينهزم أتباعه فيتبعهم المؤمنون فيقتلونهم، حتى يقول الشجر والحجر: «**يا مسلم يا عبد الله، هذا يهودي خلفي تعال فاقتله، إلا الغرقد فإنه من شجر اليهود**».

وإليك بعض الأحاديث الواردة في هلاك الدجال وأتباعه:

• فعن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «**يَخْرُجُ الدَّجَّالُ فِي أُمَّتِي فَيَمْكُثُ أَرْبَعِينَ**»، فذكر الحديث، وفيه: «**فَيَبْعَثُ اللهُ عِيسَى بْنَ مَرْيَمَ كَأَنَّهُ عُرْوَةُ بْنُ مَسْعُودٍ فَيَطْلُبُهُ فَيُهْلِكُهُ**»(١).

• وعن مجمع بن جارية الأنصاري رضي الله عنه يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**يَقْتُلُ ابْنُ مَرْيَمَ الدَّجَّالَ بِبَابِ لُدٍّ**»(٢).

• وعن النواس بن سمعان رضي الله عنه حديثًا طويلًا عن الدجال، وفيه قصة نزول عيسى وقتله للدجال، وفيه قوله ﷺ: «**فَلا يَحِلُّ لِكَافِرٍ يَجِدُ رِيحَ نَفَسِهِ إِلا مَاتَ، وَنَفَسُهُ يَنْتَهِي حَيْثُ يَنْتَهِي طَرْفُهُ، فَيَطْلُبُهُ حَتَّى يُدْرِكَهُ بِبَابِ لُدٍّ فَيَقْتُلُهُ**»(٣).

• وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**يَخْرُجُ الدَّجَّالُ فِي خَفْقَةٍ مِنْ الدِّينِ وَإِدْبَارٍ مِنْ الْعِلْمِ**»، فذكر الحديث، وفيه: «**ثُمَّ يَنْزِلُ عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ فَيُنَادِي مِنْ السَّحَرِ، فَيَقُولُ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، مَا يَمْنَعُكُمْ أَنْ تَخْرُجُوا إِلَى الْكَذَّابِ الْخَبِيثِ، فَيَقُولُونَ: هَذَا رَجُلٌ جِنِّيٌّ، فَيَنْطَلِقُونَ، فَإِذَا هُمْ بِعِيسَى بْنِ مَرْيَمَ ﷺ، فَتُقَامُ الصَّلاةُ فَيُقَالُ لَهُ: تَقَدَّمْ يَا رُوحَ اللهِ فَيَقُولُ لِيَتَقَدَّمْ إِمَامُكُمْ فَلْيُصَلِّ بِكُمْ، فَإِذَا صَلَّى صَلاةَ الصُّبْحِ خَرَجُوا إِلَيْهِ، قَالَ: فَحِينَ يَرَى الْكَذَّابُ يَنْمَاثُ كَمَا يَنْمَاثُ الْمِلْحُ فِي الْمَاءِ، فَيَمْشِي إِلَيْهِ فَيَقْتُلُهُ، حَتَّى إِنَّ الشَّجَرَةَ وَالْحَجَرَ يُنَادِي: يَا رُوحَ اللهِ، هَذَا يَهُودِيٌّ، فَلا يَتْرُكُ مِمَّنْ كَانَ يَتْبَعُهُ أَحَدًا إِلا قَتَلَهُ**»(٤).

---

(١) صحيح مسلم: كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب ذكر الدجال (١٨/ ٧٥ ـ ٧٦ ـ مع شرح النووي).

(٢) (الفتح الرباني ترتيب مسند أحمد) (٢٤/ ٨٣) والترمذي (٦/ ٥١٣، ٥١٤ ـ مع تحفة الأحوذي).

(٣) صحيح مسلم: كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب ذكر الدجال (١٨/ ٦٧ ـ ٦٨ ـ مع شرح النووي).

(٤) الفتح الرباني ترتيب مسند أحمد (٢٤/ ٨٥ ـ ٨٦)، قال الهيثمي: «رواه أحمد بإسنادين، رجال أحدهما رجال الصحيح». انظر: (مجمع الزوائد) (٧/ ٣٤٤).

وبقتله ـ لعنه الله ـ تنتهي فتنته العظيمة، وينجي الله الذين آمنوا من شره وشر أتباعه على يدي روح الله وكلمته عيسى بن مريم عليه السلام وأتباعه المؤمنين ولله الحمد والمنة.

❊ الرد على من أنكر حقيقة المسيح الدجال:

قال الشيخ حمود التويجري: «وأما خروج الدجال فقد جاء فيه أكثر من مائة وتسعين حديثًا من الصحاح والحسان، وقد تواترت الأحاديث في خروج الدجال من وجوه متعددة، ولو لم يكن منها سوى الأمر بالاستعاذة من فتنة الدجال في كل صلاة لكان ذلك كافيًا في إثبات خروجه، والرد على من أنكر ذلك.

وقد أنكرت طوائف كثيرة من الخوارج والجهمية وبعض المعتزلة خروج الدجال بالكلية، وردوا الأحاديث الواردة فيه، ذكر ذلك ابن كثير في النهاية، قال: وخرجوا بذلك عن حيز العلماء لردهم ما تواترت به الأخبار الصحيحة عن رسول الله ﷺ، وذكر النووي في شرح مسلم: «أن مذهب أهل السنة وجميع المحدثين والفقهاء والنظار إثبات خروج الدجال خلافًا لمن أنكره من الخوارج والجهمية وبعض المعتزلة»[(١)].

وقد تبع الخوارج والجهمية والمعتزلة على إنكار خروج الدجال كثير من المنتسبين إلى العلم في زماننا وقبله بزمان، وأنكر بعضهم كثيرًا من أشراط الساعة مما هو ثابت عن النبي ﷺ، وبعضهم يتأولها على ما يوافق عقليته الفاسدة، ولو كان الذين أشرنا إليهم أهل علم على الحقيقة لما ردوا شيئًا من الأحاديث الثابتة عن النبي ﷺ، ولكانوا يقابلونها بالرضا والقبول والتسليم»[(٢)].

قال الدكتور يوسف الوابل: «ما تقدم من الأحاديث يدل على تواتر خروج الدجال في آخر الزمان، وأنه شخص حقيقة، يعطيه الله ما شاء من الخوارق العظيمة.

وقد ذهب الشيخ محمد عبده إلى أن الدجال رمزٌ للخرافات والدجل والقبائح[(٣)]، وتبعه الشيخ أبو عبية، فذهب إلى أن الدجال رمز لاستشراء الباطل، وليس رجلًا من بني آدم، وهذا التأويل صرف للأحاديث عن ظاهرها بدون قرينة!!

وإليك ما قاله الشيخ أبو عبية في تعليقه على أحاديث الدجال؛ قال: «اختلاف ما روي من الأحاديث في مكان ظهور الدجال، وزمان ظهوره، وهل هو ابن صياد

---

(١) انظر: شرح النووي لمسلم (١٨/ ٥٨ ـ ٥٩)، وفتح الباري (١٣/ ١٠٥).
(٢) إقامة البرهان (ص٦ ـ ٧).
(٣) انظر: تفسير المنار (٣١٧٣).

أم غيره؟ يشير إلى أن المقصود بالدجال الرمز إلى الشر، واستعلائه، وصولته وجبروته، واستشراء خطره، واستفحال ضرره في بعض الأزمنة، وتطاير أذاه في كثير من الأمكنة، بما يتيسر له من وسائل التمكن والانتشار والفتنة بعض الوقت، إلى أن تنطفئ جذوته، وتموت جمرته بسلطان الحق، وكلمة الله: ﴿إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا ﴿٨١﴾﴾ [الإسراء: ٨١]»[(١)].

ويقول أيضًا: أليس الأولى أن يُفهم من الدجال أنه رمز الشر والبهتان والإفك... إلخ[(٢)].

ويرد على هذه الأقوال بأن الأحاديث صريحة في أن الدجال رجل بعينه، وليس هناك ما يدل على أنه رمز للخرافات والدجل والباطل، وليس في الروايات اختلاف ولا تعارض، وقد سبق الجمع بينها، وأن أول ما يخرج الدجال من أصبهان من جهة خراسان. وكلها في جهة المشرق، وما قيل عن ابن صياد هل هو الدجال أم غيره؟ وذكر العلماء الأقوال في ذلك.

وإذا تبين هذا، وأن الروايات ليس فيها اضطراب، ولا من حيث مكان خروجه، ولا من حيث زمان ظهوره؛ لم يكن هناك ما يدعو إلى ما ذهبا إليه، لا سيما مع ما جاء من صفاته التي نبَّهت عليها الأحاديث، والتي تدل دون ارتكاب تجوُّز لا داعي له على أنه شخص حقيقة.

وأيضًا؛ فأبو عبية متناقض في تعليقاته على الأحاديث الواردة في الدجال في كتاب الفتن والملاحم لابن كثير؛ فإنه يعلق على قول النبي ﷺ: «**إنه مكتوب بين عينيه (كافر)؛ يقرؤه من كره عمله، أو يقرؤه كل مؤمن**». وقوله: «**تعلموا أنه لن يرى أحد منكم ربه حتى يموت**».

يقول أبو عبية: «وهذا يقرر كذب الدجال في دعواه الربوبية قبَّحه الله، وأتم عليه غضبه ولعنه»[(٣)].

فهو هنا يرى أن الدجال إنسان حقيقة، يدَّعي الربوبية، ويدعو عليه بالغضب واللعنة، وفي موضع آخر ينفي أن يكون هناك دجال على الحقيقة، وإنما هو رمز للشر والفتنة!!

ولا شك أن هذا تناقض واضح منه.

---

(١) النهاية الفتن والملاحم (١/ ١١٨ ـ ١١٩)، تحقيق الشيخ محمد فهيم أبو عبية.
(٢) النهاية الفتن والملاحم (١/ ١٥٢).
(٣) النهاية الفتن والملاحم (١/ ٨٩).

وأرجو أن لا ينطبق على هؤلاء المنكرين لظهور الدجال قوله ﷺ: «**إنه سيكون من بعدكم قوم يكذبون بالرجم، وبالدجال، وبالشفاعة، وبعذاب القبر، وبقوم يخرجون من النار بعدما امتُحشوا**»[١][٢].

(١) مسند أحمد (١/ ٢٢٣)، تحقيق أحمد شاكر، وقال: إسناده صحيح.
(٢) أشراط الساعة ليوسف الوابل (ص٣١٥ ـ ٣١٧).

قال المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿٢٣﴾ «والإيمان بنزول عيسى بن مريم، ينزل فيقتل الدجال ويتزوج، ويصلِّي خلف القائم من آل محمد ﷺ، ويموت، ويدفنه المسلمون».

الشرح

* صفة نزوله عليه السلام[1]:

بعد خروج الدَّجَّال، وإفساده في الأرض، يبعث الله عيسى عليه السلام، فينزل إلى الأرض، ويكون نزوله عند المنارة البيضاء شرقي دمشق الشام، وعليه مهرودتان[2]، واضعًا كفيه على أجنحة ملكين، إذا طأطأ رأسه قطر، وإذا رفعه تحدَّر منه جُمان كاللؤلؤ، ولا يحل لكافر يجد ريح نَفَسه إلا مات، ونَفَسه ينتهي حيث ينتهي طرفه.

ويكون نزوله على الطائفة المنصورة، التي تقاتل على الحق، وتكون مجتمعة لقتال الدَّجَّال، فينزل وقت إقامة الصلاة، يصلي خلف أمير تلك الطائفة.

قال ابن كثير: «هذا هو الأشهر في موضع نزوله أنه على المنارة البيضاء الشرقية بدمشق، وقد رأيت في بعض الكتب أنه ينزل على المنارة البيضاء شرقي جامع دمشق، فلعل هذا هو المحفوظ... وليس بدمشق منارة تعرف بالشرقية سوى التي إلى جانب الجامع الأموي بدمشق من شرقية، وهذا هو الأنسب والأليق؛ لأنه «**ينزل وقد أقيمت الصلاة، فيقول له إمام المسلمين: يا روح الله! تقدم. فيقول: تقدم أنت؛ فإنه أقيمت لك**». وفي رواية: «**بعضكم على بعض أمراء؛ تكرمة الله هذه**

---

(١) المصدر: المادة المتعلقة بنزول المسيح منقولة من كتاب أشراط الساعة ليوسف الوابل (ص٣٣٧ ـ ٣٦٤).

(٢) (مهردوتان): روي بالدال المهملة والذال المعجمة، والمهملة أكثر، والمعنى: لابس مهرودتين؛ أي: ثوبين مصبوغين بورس ثم زعفران.
انظر: شرح النووي لمسلم (١٨/ ٦٧)، ولسان العرب (٣/ ٤٣٥)؛ والنهاية في غريب الحديث (٥/ ٢٥٨).

الأمة[١]»[٢].

وذكر ابن كثير أنه في زمنه سنة إحدى وأربعين وسبع مئة جدَّد المسلمون منارة من حجارة بيض، وكان بناؤها من أموال النصارى الذين حرقوا المنارة التي كانت مكانها، ولعل هذا يكون من دلائل النبوة الظاهرة، حيث قيض الله بناء هذه المنارة من أموال النصارى، لينزل عيسى بن مريم عليها، فيقتل الخنزير، ويكسر الصليب، ولا يقبل منهم جزية، ولكن من أسلم وإلا قُتل، وكذلك غيرهم من الكفار[٣].

ففي حديث النواس بن سمعان الطويل في ذكر خروج الدَّجَّال ثم نزول عيسى عليه السلام قال ﷺ: «**إذا بعث الله المسيح بن مريم، فينزل عند المنارة البيضاء شرقي دمشق، بين مهرودتين، واضعًا كفيه على أجنحة ملكين، إذا طأطأ رأسه قطر، وإذا رفعه تحدر منه جمان كاللؤلؤ، فلا يحل لكافر يجد ريح نفسه إلا مات، ونفسه ينتهي حيث ينتهي طرفه، فيطلبه** ـ أي: يطلب الدَّجَّال ـ **حتى يدركه بباب لُد، فيقتله، ثم يأتي عيسى بن مريم قوم قد عصمهم الله منه، فيمسح وجوههم، ويحدِّثهم بدرجاتهم في الجنة**»[٤].

❋ أدلة نزوله عليه السلام:

نزول عيسى عليه السلام في آخر الزمان ثابت في الكتاب والسنة الصحيحة المتواترة، وذلك علامة من علامات السَّاعة الكبرى.

أ ـ أدلة نزوله من القرآن الكريم:

١ ـ قال الله تعالى: ﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ ﴿٥٧﴾﴾ إلى قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَعِلْمٌ لِّلسَّاعَةِ﴾ [الزخرف: ٥٧ ـ ٦١].

فهذه الآيات جاءت في الكلام على عيسى عليه السلام، وجاء في آخرها قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَعِلْمٌ لِّلسَّاعَةِ﴾ [الزخرف: ٦١]؛ أي: نزول عيسى عليه السلام قبل يوم القيامة علامة على قرب السَّاعة، ويدلُّ على ذلك القراءة الأخرى: وَإِنَّه لَعَلَمٌ لِلسَّاعَةِ؛ بفتح العين واللام؛ «أي: علامة وأمارة على قيام السَّاعة، وهذه القراءة مروية عن ابن عباس

---

(١) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان نزول عيسى بن مريم حاكمًا بشريعة نبينا محمد ﷺ (٢/ ١٩٣ ـ ١٩٤ ـ مع شرح النووي).

(٢) النهاية/ الفتن والملاحم (١/ ١٤٤ ـ ١٤٥)، تحقيق د. طه زيني.

(٣) انظر: النهاية/ الفتن والملاحم (١/ ١٤٥).

(٤) صحيح مسلم، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب ذكر الدجال (١٨/ ٦٧ ـ ٦٨ ـ مع شرح النووي).

ومجاهد وغيرهما من أئمة التفسير»[(١)].

وروى الإمام أحمد بسنده إلى ابن عباس رضي الله عنهما في تفسير هذه الآية: ﴿وَإِنَّهُۥ لَعِلْمٌ لِّلسَّاعَةِ﴾؛ قال: «هو خروج عيسى بن مريم عليه السلام قبل يوم القيامة»[(٢)].

وقال الحافظ ابن كثير: «الصحيح أنه ـ أي: الضمير ـ عائد على عيسى؛ فإن السياق في ذكره»[(٣)].

واستبعد أن يكون معنى الآية: ما بعث به عيسى عليه السلام من إحياء الموتى، وإبراء الأكمه والأبرص وغير ذلك من ذوي الأسقام.

وأبعد من ذلك ما روي عن بعض العلماء أن الضمير في ﴿وَإِنَّهُۥ﴾ عائد على القرآن الكريم[(٤)].

٢ ـ وقال تعالى: ﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا ٱلْمَسِيحَ عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ ٱللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَٰكِن شُبِّهَ لَهُمْ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا ﴿١٥٩﴾﴾ [النساء: ١٥٧ ـ ١٥٩].

فهذه الآيات؛ كما أنها تدلُّ على أن اليهود لم يقتلوا عيسى عليه السلام، ولم يصلبوه، بل رفعه الله إلى السماء؛ كما في قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَىٰٓ إِنِّى مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَىَّ﴾ [آل عمران: ٥٥].

فإنها تدلُّ على أن من أهل الكتاب من سيؤمن بعيسى عليه السلام آخر الزمان، وذلك عند نزوله[(٥)]، وقبل موته؛ كما جاءت بذلك الأحاديث المتواترة الصحيحة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في جوابه لسؤال وجه إليه عن وفاة عيسى ورفعه: «الحمدُ لله، عيسى عليه السلام حي، وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «**ينزل فيكم ابن مريم حكمًا عدلًا وإمامًا مقسِطًا، فيكسر الصليب، ويقتل الخنزير، ويضع الجزية**»[(٦)]، وثبت في الصحيح عنه أنه ينزل على المنارة البيضاء شرقي دمشق، وأنه

---

(١) تفسير القرطبي (١٦/ ١٠٥)، وانظر: تفسير الطبري (٢٥/ ٩٠ ـ ٩١).

(٢) مسند أحمد (٤/ ٣٢٩) ح(٢٩٢١)، تحقيق أحمد شاكر، وقال: إسناده صحيح.

(٣) تفسير ابن كثير (٧/ ٢٢٢).

(٤) انظر: تفسير ابن كثير (٧/ ٢٢٣).

(٥) نزولًا حقيقيًّا، وليس المراد بنزوله وحكمه في الأرض في آخر الزمان كناية عن غلبة روحه وسر رسالته على الناس بما غلب عليها من الأمر بالرحمة والمحبة والسلم. والأخذ بمقاصد الشريعة دون الوقوف عند ظواهرها؛ فإن ذلك مخالف للأحاديث المتواترة في أنه ينزل بروحه وجسده كما رُفع بروحه وجسده عليه السلام.

(٦) انظر كلام الشيخ محمد عبده في: «تفسير المنار» (٣/ ٣١٧).

يقتل الدَّجَّال، ومن فارقت روحه جسده؛ لم ينزل جسده من السماء، وإذا أحيي؛ فإنه يقوم من قبره.

وأما قوله تعالى: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [آل عمران: ٥٥]؛ فهذا دليل على أنه لم يعن بذلك الموت، إذ لو أراد بذلك الموت؛ لكان عيسى في ذلك كسائر المؤمنين؛ فإن الله يقبض أرواحهم، ويعرج بها إلى السماء، فعلم أن ليس في ذلك خاصية، وكذلك قوله: ﴿وَمُطَهِّرُكَ مِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾، ولو كان قد فارقت روحه جسده؛ لكان بدنه في الأرض كبدن سائر الأنبياء، أو غيره من الأنبياء.

وقد قال تعالى في الآية الأخرى: ﴿...وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَٰكِن شُبِّهَ لَهُمْ ۚ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ لَفِى شَكٍّ مِّنْهُ ۚ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ ۚ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًۢا ﴿١٥٧﴾ بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ ۚ﴾ [النساء: ١٥٧ ـ ١٥٨]، فقوله هنا: ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ ۚ﴾ يبين أنه رفع بدنه وروحه؛ كما ثبت في الصحيح أنه ينزل ببدنه وروحه، إذ لو أريد موته؛ لقال: وما قتلوه وما صلبوه، بل مات...

ولهذا قال من قال من العلماء: إني متوفيك؛ أي قابضك؛ أي: قابض روحك وبدنك؛ يقال: توفيت الحساب واستوفيته.

ولفظ (التوفي) لا يقتضي نفسه توفي الروح دون البدن، ولا توفيهما جميعًا؛ إلا بقرينة منفصلة.

وقد يراد به توفي النوم؛ كقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا﴾ [الزمر: ٤٢]، وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّىٰكُم بِٱلَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِٱلنَّهَارِ﴾ [الأنعام: ٦٠]، وقوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا﴾ [الأنعام: ٦١]»[1].

وليس الكلام هنا عن رفع عيسى عليه السلام، وإنما جاء ذكر ذلك لبيان أنه رفع ببدنه وروحه، وأنه حي الآن في السماء، وسينزل في آخر الزمان، ويؤمن به من كان موجودًا من أهل الكتاب؛ كما قال تعالى: ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ ۖ﴾ [النساء: ١٥٩].

قال ابن جرير: «حدثنا ابن بشار؛ قال: حدثنا سفيان عن أبي حصين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس: ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ ۖ﴾ [النساء: ١٥٩]؛

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٣٢٢ ـ ٣٢٣).

قال: قبل موت عيسى بن مريم»[١].

قال ابن كثير: «وهذا إسناد صحيح»[٢].

ثم **قال ابن جرير** بعد سياقه للأقوال في معنى هذه الآية: «وأولى الأقوال بالصحة قول من قال: تأويل ذلك: وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن بعيسى قبل موت عيسى»[٣].

وروى بسنده عن الحسن البصري أنه قال: «قبل موت عيسى، والله إنه الآن حي عند الله، ولكن إذا نزل آمنوا به أجمعون»[٤].

وقال ابن كثير: «ولا شك أن هذا الذي قاله ابن جرير هو الصحيح؛ لأنه المقصود من سياق الآي في تقرير بطلان ما ادعته اليهود من قتل عيسى وصلبه وتسليم من سلم لهم من النصارى الجهلة ذلك، فأخبر الله أنه لم يكن الأمر كذلك، وإنما شبِّه لهم، فقتلوا الشبيه وهم لا يتبينون ذلك، ثم إنه رُفع إليه، وإنه باقٍ حي، وأنه سينزل قبل يوم القيامة؛ كما دلَّت على ذلك الأحاديث المتواترة»[٥].

وذكر أنه روي عن ابن عباس وغيره أنه أعاد الضمير في قوله: ﴿قَبْلَ مَوْتِهِۦ﴾ على أهل الكتاب، وقال: «إن ذلك لو صح لما كان منافيًا لهذا، ولكن الصحيح في المعنى والإسناد ما ذكرناه»[٦].

ب ـ أدلة نزوله من السنة المطهرة:

الأدلَّة من السنة على نزول عيسى عليه السلام كثيرة ومتواترة، سبق ذكر بعضها، وسأذكر هنا بعضًا منها خشية الإطالة:

١ ـ فمنها ما رواه الشيخان عن أبي هريرة رضي الله عنه؛ قال: قال رسول الله ﷺ: **«والذي نفسي بيده؛ ليوشكن أن ينزل فيكم ابن مريم حكمًا عدلًا، فيكسر الصليب، ويقتل الخنزير، ويضع الحرب، ويفيض المال حتى لا يقبله أحد، حتى تكون السجدة الواحدة خيرًا من الدُّنيا وما فيها»**.

ثم يقول أبو هريرة: «واقرؤوا إن شئتم: ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ

---

(١) تفسير الطبري (٦/١٨).
(٢) النهاية: الفتن والملاحم (١/١٣١). وأثر ابن عباس صححه أيضًا ابن حجر في «الفتح» (٦/ ٤٩٢).
(٣) تفسير الطبري (٦/١٢).
(٤) تفسير الطبري (١/١٨).
(٥) تفسير ابن كثير (٢/٤١٥).
(٦) النهاية: الفتن والملاحم (١/١٣٧).

مَوْتِهِۦ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا ﴿١٥٩﴾﴾ [النساء: ١٥٩]»[(١)].

وهذا تفسير من أبي هريرة رضي الله عنه لهذه الآية بأن المراد بها أن من أهل الكتاب من سيؤمن بعيسى عليه السلام قبل موته، وذلك عند نزوله آخر الزمان؛ كما سبق بيانه.

٢ ـ وروى الشيخان أيضًا عن أبي هريرة رضي الله عنه؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «**كيف أنتم إذا أنزل ابن مريم فيكم وإمامكم منكم؟!**»[(٢)].

٣ ـ وروى مسلم عن جابر رضي الله عنه؛ قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «**لا تزال طائفة من أمتي يقاتلون على الحق، ظاهرين إلى يوم القيامة؛ قال: فينزل عيسى ابن مريم ﷺ، فيقول أميرهم: صل بنا. فيقول: لا؛ إن بعضكم على بعض أمراء؛ تكرمة الله هذه الأمة**»[(٣)].

٤ ـ وروى الإمام أحمد عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «**الأنبياء إخوة لعَلَّات، أمهاتهم شتى ودينهم واحد، وإني أولى الناس بعيسى ابن مريم؛ لأنه لم يكن بيني وبينه نبي، وإنه نازل، فإذا رأيتموه؛ فاعرفوه**»[(٤)].

* الأحاديث في نزول عيسى عليه السلام متواترة:

جاءت الأحاديث الواردة في نزول عيسى عليه السلام في الصحاح والسنن والمسانيد وغيرها من دواوين السنة، وهي تدلُّ دلالة صريحة على ثبوت نزول عيسى عليه السلام في آخر الزمان، ولا حجة لمن ردها، أو قال: إنها أحاديث آحاد لا تقوم بها الحجة، أو: إن نزوله ليس عقيدة من عقائد المسلمين التي يجب عليهم أن يؤمنوا بها[(٥)]؛

---

(١) صحيح البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب نزول عيسى بن مريم (٦/ ٤٩٠ ـ ٤٩١ ـ مع الفتح)، وصحيح مسلم، باب نزول عيسى بن مريم حاكمًا (٢/ ١٨٩ ـ ١٩١ ـ مع شرح النووي).

(٢) صحيح البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب نزول عيسى بن مريم حاكمًا (٢/ ١٩٣ ـ مع شرح النووي).

(٣) صحيح مسلم، باب نزول عيسى بن مريم حاكمًا (٢/ ١٩٣ ـ ١٩٤ ـ مع شرح النووي).

(٤) مسند أحمد (٢/ ٤٠٦ ـ بهامشه منتخب الكنز). والحديث صحيح. انظر: هامش «عمدة التفسير» (٤/ ٣٦)، تحقيق الشيخ أحمد شاكر. وصدر هذا الحديث رواه البخاري (٦/ ٤٧٨ ـ مع الفتح)، ورواه الحاكم في «المستدرك» (٢/ ٥٩٥)، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي.

(٥) انظر كتاب: الفتاوى (ص٥٩ ـ ٨٢) للشيخ محمود شلتوت، طبع دار الشروق، ط: ٨، عام (١٣٩٥هـ)، بيروت؛ فإنه رحمه الله أنكر فيه على من قال برفع عيسى عليه السلام ببدنه، وأيضًا أنكر =

لأنه إذا ثبت الحديث؛ وجب الإيمان به، وتصديق ما أخبر به الصادق المصدوق ﷺ، ولا يجوز لنا رد قوله؛ لكونه حديث آحاد؛ لأن هذه حجة واهية، فأحاديث الآحاد إذا صحَّت؛ وجب تصديق ما فيها، وإذا قلنا: إن حديث الآحاد ليس بحجة؛ فإننا نرد كثيرًا من أحاديث رسول الله ﷺ، ويكون ما قاله عليه الصلاة والسلام عبثًا لا معنى له، كيف والعلماء قد نصُّوا على تواتر الأحاديث في نزول عيسى عليه السلام؟!

وسأذكر هنا طائفة من أقوالهم:

قال ابن جرير الطبري - بعد ذكره الخلاف في معنى وفاة عيسى -: «وأولى هذه الأقوال بالصحة عندنا قول من قال: «معنى ذلك: إني قابضك من الأرض، ورافعك إليَّ»؛ لتواتر الأخبار عن رسول الله ﷺ أنه قال: ينزل عيسى بن مريم فيقتل الدَّجَّال»[(١)].

ثم ساق بعض الأحاديث الواردة في نزوله.

وقال ابن كثير: «تواترت الأحاديث عن رسول الله ﷺ أنه أخبر بنزول عيسى عليه السلام قبل يوم القيامة إمامًا عادلًا وحكمًا مقسطًا»[(٢)].

ثم ذكر أكثر من ثمانية عشر حديثًا في نزوله.

وقال صديق حسن: «الأحاديث في نزوله عليه السلام كثيرة، ذكر الشوكاني منها تسعة وعشرين حديثًا؛ ما بين صحيح، وحسن، وضعيف منجبر، منها ما هو مذكور في أحاديث الدَّجَّال... ومنها ما هو مذكور في أحاديث المنتظر، وتنضم إلى ذلك أيضًا الآثار الواردة عن الصحابة، فلها حكم الرفع، إذ لا مجال للاجتهاد في ذلك».

ثم ساقها وقال: «جميع ما سقناه بالغ حد التواتر كما لا يخفى على من له فضل اطلاع»[(٣)].

= نزوله في آخر الزمان، وردَّ الأحاديث الواردة في ذلك، وقال: إنه لا حجة فيها؛ لأنها أحاديث آحاد!! ومسألة رفع عيسى وهل هو ببدنه أو بروحه مسألة خلافية بين العلماء، ولكن الحق أنه رفع ببدنه وروحه؛ كما ذهب إلى ذلك جمهور المفسرين؛ كالطبري، والقرطبي، وابن تيمية، وابن كثير، وغيرهم من العلماء.

انظر: «تفسير الطبري» (٣/ ٢٩١)، و«تفسير القرطبي» (٤/ ١٠٠)، و«مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٤/ ٣٢٢ - ٣٢٣)، و«تفسير ابن كثير» (٢/ ٤٠٥).

(١) تفسير الطبري (٣/ ٢٩١).

(٢) تفسير ابن كثير (٧/ ٢٢٣).

(٣) الإذاعة (ص١٦٠).

وقال الخماري: «وقد ثبت القول بنزول عيسى عليه السلام من غير واحد من الصحابة والتابعين وأتباعهم والأئمة والعلماء من سائر المذاهب على ممر الزمان إلى وقتنا هذا»[(١)].

وقال: «تواتر هذا تواترًا لا شك فيه، بحيث لا يصح أن ينكره إلا الجهلة الأغبياء؛ كالقاديانية ومن نحا نحوهم؛ لأنه نقل بطريق جمع عن جمع، حتى استقر في كتب السنة التي وصلت إلينا تواترًا بتلقي جيل عن جيل»[(٢)].

وقد ذكر من رواه من الصحابة، فعد أكثر من خمسة وعشرين صحابيًّا، رواه عنهم أكثر من ثلاثين تابعيًّا، ثم رواه تابعو التابعين بأكثر من هذا العدد... وهكذا حتى أخرجه الأئمة في كتب السنة، ومنها المسانيد؛ كـ «مسند» الطيالسي، وإسحاق بن راهويه، وأحمد بن حنبل، وعثمان بن أبي شيبة، وأبي يعلى، والبزار، والديلمي، ومن أصحاب الصحاح: البخاري، ومسلم، وابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، وأبو عوانة، والإسماعيلي، والضياء المقدسي، وغيرهم، ورواه أصحاب الجوامع، والمصنفات، والسنن، والتفسير بالمأثور، والمعاجم، والأجزاء، والغرائب، والمعجزات، والطبقات، والملاحم.

وممن جمع الأحاديث في نزول عيسى عليه السلام الشيخ محمد أنور شاه الكشميري في كتابه: «التصريح بما تواتر في نزول المسيح»، فذكر أكثر من سبعين حديثًا

وقال صاحب «عون المعبود شرح سنن أبي داود»: «تواترت الأخبار عن النبي ﷺ في نزول عيسى بن مريم عليه السلام من السماء بجسده العنصري إلى الأرض عند قرب السَّاعة، وهذا هو مذهب أهل السنة»[(٣)].

وقال الشيخ أحمد شاكر: «نزول عيسى عليه السلام في آخر الزمان مما لم يختلف فيه المسلمون؛ لورود الأخبار الصحاح عن النبي ﷺ بذلك، وهذا معلوم من الدين بالضرورة، لا يؤمن من أنكره»[(٤)].

وقال في تعليقه على «مسند الإمام أحمد»: «وقد لعب المجدِّدون أو المجرِّدون

---

(١) عقيدة أهل الإسلام في نزول عيسى عليه السلام (ص١٢).
(٢) عقيدة أهل الإسلام في نزول عيسى (ص٥).
(٣) عون المعبود (١١/ ٤٥٧) لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي.
(٤) من حاشية تفسير الطبري (٦/ ٤٦٠)، تخريج الشيخ أحمد شاكر، وتحقيق محمود شاكر، مطبعة دار المعارف، مصر.

في عصرنا الذي نحيا فيه بهذه الأحاديث الدالَّة صراحة على نزول عيسى بن مريم عليه السلام في آخر الزمان، قبل انقضاء الحياة الدُّنيا، بالتأويل المنطوي على الإنكار تارة، وبالإنكار الصريح أخرى! ذلك أنهم ـ في حقيقة أمرهم ـ لا يؤمنون بالغيب، أو لا يكادون يؤمنون، وهي أحاديث متواترة المعنى في مجموعها، يعلم مضمون ما فيها من الدين بالضرورة، فلا يجديهم الإنكار ولا التأويل»[١].

وقال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني: «اعلم أن أحاديث الدَّجَّال ونزول عيسى عليه السلام متواترة، يجب الإيمان بها، ولا تغتر بمن يدعي فيها أنها أحاديث آحاد؛ فإنهم جهَّال بهذا العلم، وليس فيهم من تتبَّع طرقها، ولو فعل؛ لوجدها متواترة؛ كما شهد بذلك أئمة هذا العلم؛ كالحافظ ابن حجر.

ومن المؤسف حقًّا أن يتجرَّأ البعض على الكلام فيما ليس من اختصاصهم، لا سيما والأمر دين وعقيدة»[٢].

ونزول عيسى عليه السلام ذكره طائفة من العلماء في عقيدة أهل السنة والجماعة، وأنه ينزل لقتل الدَّجَّال قبَّحه الله.

قال الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله: «أصول السنة عندنا: التمسُّك بما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ، والاقتداء بهم، وترك البدع، وكل بدعة فهي ضلالة»[٣].

ثم ذكر جملة من عقيدة أهل السنة، ثم قال: «والإيمان أن المسيح الدّجَّال خارج مكتوب بين عينيه (كافر)، والأحاديث التي جاءت فيه، والإيمان بأن ذلك كائن، وأن عيسى ينزل فيقتله بباب لد»[٤].

وقال أبو الحسن الأشعري رحمه الله في سرده لعقيدة أهل الحديث والسنة: «الإقرار بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، وما جاء من عند الله، وما رواه الثقات عن رسول الله ﷺ، لا يردون من ذلك شيئًا... ويصدِّقون بخروج الدَّجَّال، وأن عيسى يقتله».

---

(١) حاشية مسند الإمام أحمد (١٢/ ٢٥٧).

(٢) حاشية شرح العقيدة الطحاوية (ص٥٦٥) بتخريج الشيخ محمد ناصر الدين الألباني محدث الشام.

(٣) أصول السنة للإمام أحمد بن حنبل (ص١٤).

(٤) طبقات الحنابلة (١/ ٢٤١ ـ ٢٤٣) للقاضي الحسن بن محمد بن أبي يعلى، طبع دار المعرفة للنشر، بيروت.

ثم قال في آخر كلامه: «وبكل ما ذكرنا من قولهم نقول، وإليه نذهب»[١].

وقال الطحاوي: «ونؤمن بأشراط السَّاعة؛ من خروج الدَّجَّال، ونزول عيسى بن مريم عليه السلام من السماء»[٢].

وقال القاضي عياض: «نزول عيسى وقتله الدَّجَّال حق وصحيح عند أهل السنة للأحاديث الصحيحة في ذلك، وليس في العقل ولا في الشرع ما يبطله فوجب إثباته»[٣].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «والمسيح عليه السلام وعلى سائر النبيين لا بد أن ينزل إلى الأرض.... كما ثبت في الأحاديث الصحيحة، ولهذا كان في السماء الثانية، مع أنه أفضل من يوسف وإدريس وهارون؛ لأنه يريد النزول إلى الأرض قبل يوم القيامة؛ بخلاف غيره، وآدم كان في سماء الدُّنيا؛ لأن نسم بنيه تعرض عليه»[٤].

* الحكمة في نزول عيسى عليه السلام دون غيره:

تلمَّس بعض العلماء الحكمة في نزول عيسى عليه السلام، في آخر الزمان دون غيره من الأنبياء، ولهم في ذلك عدة أقوال:

١ ـ الرد على اليهود في زعمهم أنهم قتلوا عيسى عليه السلام، فبيَّن الله تعالى كذبهم، وأنه الذي يقتلهم ويقتل رئيسهم الدَّجَّال، كما سبق بيان ذلك في الكلام على قتال اليهود[٥].

ورجَّح الحافظ ابن حجر هذا القول على غيره[٦].

٢ ـ إن عيسى عليه السلام وجد في الإنجيل فضل أمة محمد كما في قوله تعالى: ﴿وَمَثَلُهُمْ فِي ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ﴾ [الفتح: ٢٩]، فدعا الله أن يجعله منهم، فاستجاب الله دعاءه، وأبقاه حتى ينزل آخر الزمان مجددًا لأمر الإسلام.

قال الإمام مالك رحمه الله: «بلغني أن النصارى كانوا إذا رأوا الصحابة الذين فتحوا الشام يقولون: والله لهؤلاء خير من الحواريين فيما بلغنا»[٧].

---

(١) مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين (١/ ٣٤٥ ـ ٣٤٨)، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الثانية (١٣٨٩هـ)، طبع مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.

(٢) شرح العقيدة الطحاوية (ص٥٦٤)، تحقيق الألباني.

(٣) شرح صحيح مسلم (١٨/ ٧٥).

(٤) مجموع الفتاوى (٤/ ٣٢٩) لابن تيمية.

(٥) (ص١٩١).

(٦) فتح الباري (٦/ ٤٩٣).

(٧) تفسير ابن كثير (٧/ ٣٤٣).

وقال ابن كثير: «وصدقوا في ذلك؛ فإن هذه الأمة معظَّمة في الكتب المتقدمة والأخبار المتداولة»(١).

وقد ترجم الإمام الذهبي لعيسى عليه السلام في كتابه «تجريد أسماء الصحابة»، فقال: «عيسى ابن مريم عليه السلام: صحابي، ونبي؛ فإنه رأى النبي ﷺ ليلة الإسراء، وسلَّم عليه، فهو آخر الصحابة موتًا»(٢).

٣ ـ إن نزول عيسى عليه السلام من السماء؛ لدنو أجله، ليدفن في الأرض، إذ ليس لمخلوق من التراب أن يموت في غيرها، فيوافق نزوله خروج الدَّجَّال، فيقتله عيسى عليه السلام.

٤ ـ إنه ينزل مكذِّبًا للنصارى، فيُظهر زيفهم في دعواهم الأباطيل، ويهلك الله الملل كلها في زمنه إلا الإسلام؛ فإنه يكسر الصليب، ويقتل الخنزير، ويضع الجزية.

٥ ـ إن خصوصيته بهذه الأمور المذكورة لقول النبي ﷺ: «أنا أولى الناس بعيسى ابن مريم، ليس بيني وبينه نبي»(٣).

فرسول الله ﷺ أخص الناس به، وأقربهم إليه؛ فإن عيسى بشَّرَ أن رسول الله ﷺ يأتي من بعده، ودعا الخلق إلى تصديقه والإيمان به(٤)؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَمُبَشِّرًۢا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنۢ بَعْدِى ٱسْمُهُۥٓ أَحْمَدُ﴾ [الصف: ٦]. وفي الحديث: قالوا: يا رسول الله! أخبرنا عن نفسك؟ قال: «نعم؛ أنا دعوة أبي إبراهيم وبشرى أخي عيسى»(٥).

---

(١) تفسير ابن كثير (٧/ ٣٤٣).
(٢) تجريد أسماء الصحابة (١/ ٤٣٢).
(٣) صحيح البخاري (٦/ ٤٧٧ ـ ٤٧٨ ـ مع الفتح)، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله: ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا﴾ [مريم: ١٦]، وصحيح مسلم (١٥/ ١١٩ ـ مع شرح النووي)، كتاب الفضائل، باب فضائل عيسى عليه السلام.
(٤) انظر: المنهاج في شعب الإيمان (١/ ٢٤٢ ـ ٢٤٥) للحليمي، والتذكرة للقرطبي (ص٦٧٩)، وفتح الباري (٦/ ٤٩٣)، وكتاب التصريح بما تواتر في نزول المسيح (ص٩٤) تعليق الشيخ عبد الفتاح أبي غدة.
(٥) رواه ابن إسحاق في «السيرة». انظر: تهذيب سيرة ابن هشام (ص٤٥) لعبد السلام هارون، طبعة المجمع العلمي العربي الإسلامي، منشورات محمد الداية، بيروت. قال ابن كثير في إسناده: «هذا إسناد جيد»، وروى له شواهد من وجوه أُخَر، رواها الإمام أحمد في «المسند». تفسير ابن كثير (٨/ ١٣٦)، ومسند الإمام أحمد (٤/ ١٢٧، ٥/ ٢٦٢ ـ بهامشه منتخب الكنز).

* بماذا يحكم عيسى عليه السلام؟:

يحكم عيسى عليه السلام بالشريعة المحمدية، ويكون من أتباع محمد ﷺ؛ فإنه لا ينزل بشرع جديد؛ لأن دين الإسلام خاتم الأديان، وباقٍ إلى قيام السَّاعة، لا يُنسخ، فيكون عيسى عليه السلام حاكمًا من حكام هذه الأمة، ومجددًا لأمر الإسلام، إذ لا نبي بعد محمد ﷺ.

روى الإمام مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «**كيف أنتم إذا نزل فيكم ابن مريم فأمَّكم منكم؟!**».

فقلت (القائل: الوليد بن مسلم) لابن أبي ذئب: إن الأوزاعي حدثنا عن الزهري عن نافع عن أبي هريرة: «**وإمامكم منكم**». قال ابن أبي ذئب: تدري ما إمامكم منكم؟ قلت: تخبرني؟ قال: فأمَّكم بكتاب ربكم تبارك وتعالى وسنة نبيكم ﷺ[(١)].

وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما؛ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**لا تزال طائفة من أمتي يقاتلون على الحق، ظاهرين إلى يوم القيامة**». قال: «**فينزل عيسى بن مريم ﷺ، فيقول أميرهم: تعال صلِّ بنا. فيقول: لا؛ إن بعضكم على بعض أمراء؛ تكرمة الله هذه الأمة**»[(٢)].

قال القرطبي: «ذهب قوم إلى أنه بنزول عيسى عليه السلام يرتفع التكليف؛ لئلا يكون رسولًا إلى أهل ذلك الزمان؛ يأمرهم عن الله تعالى، وهذا (يعني: كونه رسولًا بعد محمد) أمر مردود بقوله تعالى: ﴿وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [الأحزاب: ٤٠]، وقوله عليه الصلاة والسلام: «**لا نبي بعدي**»[(٣)]، وقوله: «**وأنا العاقب**»[(٤)]؛ يريد: آخر الأنبياء وخاتمهم.

وإذا كان ذلك؛ فلا يجوز أن يتوهم أن عيسى ينزل نبيًّا بشريعة متجددة غير شريعة محمد نبينا ﷺ؛ بل إذا نزل؛ فإنه يكون يومئذٍ من أتباع محمد ﷺ؛ كما أخبر ﷺ، حيث قال لعمر: «**لو كان موسى حيًّا، ما وسعه إلا اتباعي**»[(٥)]، فينزل وقد علم بأمر الله

---

(١) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان نزول عيسى بن مريم حاكمًا (٢/ ١٩٣ ـ مع شرح النووي).

(٢) صحيح مسلم (٢/ ١٩٣ ـ ١٩٤ ـ مع شرح النووي).

(٣) صحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب في أسمائه (١٥/ ١٠٤ ـ مع شرح النووي).

(٤) صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب ﴿وَمُبَشِّرًۢا بِرَسُولٍ يَأْتِى مِنۢ بَعْدِى ٱسْمُهُۥٓ أَحْمَدُ﴾ [الصف: ٦] (٨/ ٦٤٠، ٦٤١ ـ مع الفتح).

(٥) مسند الإمام أحمد (٣/ ٣٨٧ ـ بهامشه منتخب الكنز).
قال ابن حجر: «رجاله موثقون؛ إلا أن في مجالد (أحد رواة الحديث) ضعفًا». فتح الباري (١٣/ ٣٣٤).

تعالى له في السماء قبل أن ينزل ما يحتاج إليه من علم هذه الشريعة للحكم به بين الناس، والعمل به في نفسه، فيجتمع المؤمنون عند ذلك إليه، ويحكمونه على أنفسهم... ولأن تعطيل الحكم غير جائز، وأيضًا؛ فإن بقاء الدُّنيا إنما يكون بمقتضى التكليف إلى أن لا يقال في الأرض: الله، الله»[(١)].

والذي يدلُّ على بقاء التكليف بعد نزول عيسى عليه السلام صلاته مع المسلمين، وحجّه، وجهاده للكفار.

فأما صلاته؛ فقد سبق في الأحاديث ذكر ذلك.

وكذلك قتاله للكفار وأتباع الدَّجَّال.

وأما حجه: ففي «صحيح مسلم» عن حنظلة الأسلمي؛ قال: سمعت أبا هريرة رضي الله عنه يحدث عن النبي ﷺ؛ قال: «**والذي نفسي بيده؛ ليهلن ابن مريم بفج الرَّوحاء**[(٢)] **حاجًّا أو معتمرًا، أو ليثنينهما**»[(٣)]؛ أي: يجمع بين الحج والعمرة.

وأما وضع عيسى للجزية عن الكفار ـ مع أنها مشروعة في الإسلام قبل نزوله عليه السلام ـ؛ فليس هذا ناسخًا لحكم الجزية جاء به عيسى شرعًا جديدًا؛ فإن مشروعية أخذ الجزية مقيد بنزول عيسى عليه السلام بأخبار نبينا محمد ﷺ، فهو المبين للنسخ[(٤)] بقوله لنا: «**والله لينزلن ابن مريم حكمًا عدلًا، فليكسرن الصليب، وليقتلن الخنزير، وليضعن الجزية**»[(٥)].

* انتشار الأمن وظهور البركات في عهده عليه السلام:

وزمن عيسى عليه السلام زمن أمن وسلام ورخاء، يرسل الله فيه المطر الغزير، وتُخرج الأرض ثمرتها وبركتها، ويفيض المال، وتذهب الشحناء والتباغض والتحاسد.

= وقد رواه عبد الرزاق في «المصنف» (١٠/ ٣١٣ ـ ٣١٤)، تحقيق حبيب الرحمٰن الأعظمي. ومجالد هو مجالد بن سعيد بن عمير الهمداني الكوفي، روى له مسلم مقرونًا بغيره، قال فيه ابن حجر: «صدوق». انظر: تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٩ ـ ٤١).

(١) التذكرة (ص٦٧٧ ـ ٦٧٨).

(٢) (فج الرّوحاء): موضع بين مكة والمدينة، سلكه النبي ﷺ إلى بدر وإلى مكة عام الفتح وفي الحج. انظر: النهاية في غريب الحديث (٣/ ٤١٢)، ومعجم البلدان (٤/ ٢٣٦).

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب الحج، باب جواز التمتع في الحج والقِران (٨/ ٢٣٤ ـ مع شرح النووي).

(٤) انظر: فتح الباري (٦/ ٤٩٢).

(٥) صحيح مسلم، باب نزول عيسى عليه السلام حاكمًا (٢/ ٢٩٢ ـ مع شرح النووي).

فقد جاء في حديث النواس بن سمعان الطويل في ذكر الدَّجَّال ونزول عيسى وخروج يأجوج ومأجوج في زمن عيسى عليه السلام ودعائه عليهم وهلاكهم، وفيه قوله ﷺ: **«ثم يرسل الله مطرًا لا يكن منه بيت مدر ولا وبر، فيغسل الأرض حتى يتركها كالزلفة[١]، ثم يقال للأرض: أنبتي ثمرتك، وردي بركتك، فيومئذ تأكل العصابة من الرمانة، ويستظلون بقحفها، ويبارك في الرِّسل[٢]، حتى إن اللقحة من الإبل لتكفي الفئام من الناس، واللقحة من البقر لتكفي القبيلة من الناس، واللقحة من الغنم لتكفي الفخذ من الناس»**[٣].

وروى الإمام أحمد عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: **«والأنبياء إخوة لعَلَّات[٤]؛ أمهاتهم شتى، ودينهم واحد، وأنا أولى الناس بعيسى بن مريم؛ لأنه لم يكن بيني وبينه نبي، وإنه نازل... فيهلك الله في زمانه المسيح الدَّجَّال، وتقع الأَمَنة على الأرض حتى ترتع الأسود مع الإبل، والنمار مع البقر، والذئاب مع الغنم، ويلعب الصبيان بالحيات لا تضرهم»**[٥].

وروى الإمام مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله ﷺ: **«والله لينزلن عيسى بن مريم حكمًا وعادلًا. وليضعن الجزية، ولتتركن القِلاص[٦] فلا يسعى عليها، ولتذهبن الشحناء والتباغض والتحاسد، وليدعون إلى المال؛ فلا يقبله أحد»**[٧].

قال النووي: «ومعناه أن يزهد الناس فيها ـ أي: الإبل ـ ولا يرغب في اقتنائها؛ لكثرة الأموال، وقلة الآمال، وعدم الحاجة، والعلم بقرب القيامة. وإنما ذُكرت

---

(١) (الزلفة): روي بفتح الزاي واللام والقاف وروي بالفاء، وكلها صحيحة، ومعناه: كالمرآة. شبَّه الأرض بها لصفائها ونظافتها. انظر: «شرح النووي لمسلم» (١٨/ ٦٩).

(٢) (الرسل) ـ بكسر الراء وإسكان السين ـ: هو اللبن. انظر: «شرح النووي لمسلم» (١٨/ ٦٩).

(٣) «صحيح مسلم»، كتاب الفتن، باب ذكر الدجال (١٨/ ٦٣ ـ ٧٠ ـ مع شرح النووي).

(٤) (إخوة لعلات): علات: بفتح العين المهملة، وتشديد اللام. وأولاد العلات: الذين أمهاتهم مختلفة وأبوهم واحد؛ أي: أن إيمان الأنبياء واحد وشرائعهم مختلفة. انظر: النهاية في غريب الحديث (٣/ ٢٩١)، وتفسير الطبري (٦/ ٤٦٠)، تعليق محمود شاكر، وتخريج أحمد شاكر.

(٥) مسند أحمد (٢/ ٤٠٦ ـ بهامشه منتخب الكنز).
قال ابن حجر: «سنده صحيح». «فتح الباري» (٦/ ٤٩٣).

(٦) (القلاص): بكسر القاف، جمع قلوص بفتح القاف، وهي الناقة الشابة.
انظر: النهاية في غريب الحديث (٤/ ١٠٠)، وشرح النووي لمسلم (٢/ ١٩٢).

(٧) صحيح مسلم، باب نزول عيسى (٢/ ١٩٢ مع شرح النووي).

القلاص؛ لكونها أشرف الإبل، التي هي أنفس الأموال عند العرب، وهو شبيه بمعنى قول الله ﷻ: ﴿وَإِذَا ٱلْعِشَارُ عُطِّلَتْ ﴿٤﴾﴾ [التكوير: ٤]، ومعنى: «لا يسعى عليها»: لا يعتنى بها»[(١)].

وذهب القاضي عياض إلى أن المعنى: أي لا تطلب زكاتها، إذ لا يوجد من يقبلها.

وأنكر هذا القول النووي[(٢)].

* مدة بقائه بعد نزوله ثم وفاته:

وأما مدة بقاء عيسى عليه السلام في الأرض بعد نزوله؛ فقد جاء في بعض الروايات أنه يمكث سبع سنين، وفي بعضها أربعين سنة.

ففي رواية الإمام مسلم عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما: «**فيبعث الله عيسى بن مريم... ثم يمكث الناس سبع سنين ليس بين اثنين عداوة، ثم يرسل الله ريحًا باردة من قِبَل الشام، فلا يبقى على وجه الأرض أحد في قلبه مثقال ذرة من خير أو إيمان إلا قبضته**»[(٣)].

وفي رواية الإمام أحمد وأبي داود: «**فيمكث في الأرض أربعين سنة، ثم يتوفى، ويصلي عليه المسلمون**»[(٤)].

وكلا هاتين الروايتين صحيحة، وهذا مشكل؛ إلا أن تحمل رواية السبع سنين على مدَّة إقامته بعد نزوله، ويكون ذلك مضافًا إلى مُكثِه في الأرض قبل رفعه إلى السماء، وكان عمره إذ ذاك ثلاثًا وثلاثين سنة على المشهور[(٥)].

---

(١) شرح النووي لمسلم (٢/ ١٩٢).

(٢) انظر: شرح النووي لمسلم (٢/ ١٩٢).

(٣) صحيح مسلم، باب ذكر الدجال (١٨/ ٧٥ ـ ٧٦ ـ مع شرح النووي).

(٤) مسند الإمام أحمد (٢/ ٤٠٦ ـ بهامشه منتخب الكنز)، قال ابن حجر: «صحيح» (٦/ ٩٤٣)، وسنن أبي داود، كتاب الملاحم، باب خروج الدجال (١١/ ٤٥٦ ـ مع عون المعبود).

(٥) انظر: النهاية/الفتن والملاحم (١/ ١٤٦)، تحقيق: د. طه زيني.

قال المصنف رحمه الله:

﴿٢٤﴾ «والإيمان بأن الإيمان قول وعمل، وعمل وقول، ونية وإصابة، يزيد وينقص، يزيد ما شاء الله وينقص حتى لا يبقى منه شيء».

الشرح

هذه المسألة يوردها العلماء ضمن مسائل الأسماء، ويحسن تناول هذه المسألة من خلال الجوانب الآتية:

❁ الجانب الأول: الجانب اللغوي:

أ ـ المعنى اللغوي لكلمة «آمن»:

الإيمان مصدر آمن يؤمن إيمانًا فهو مؤمن.

أ ـ فيرى جمع من أهل اللغة أن الإيمان في اللغة معناه: التصديق، وقد حكوا الإجماع على ذلك، قال الأزهري: «واتفق أهل العلم من اللغويين وغيرهم أن الإيمان معناه التصديق»(١).

واستدلوا لذلك بقوله تعالى حكاية عن إخوة يوسف لأبيهم: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَٰدِقِينَ ﴿١٧﴾﴾ [يوسف: ١٧]، فقالوا: معناه ما أنت بمصدِّق لنا(٢).

٢ ـ أما علماء السلف(٣) فيقولون: إن الإيمان يأتي في اللغة لمعنيين، هما:

أ ـ بمعنى صدَّق به، وذلك إذا عُدِّي بالباء كما في قوله تعالى: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ﴾ الآية [البقرة: ٢٨٥]؛ أي: صدَّق الرسول(٤).

ب ـ ـوبمعنى أقرَّ له، وذلك إذا عُدِّي باللام كما في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَٰدِقِينَ ﴿١٧﴾﴾، وقوله تعالى: ﴿فَـَٔامَنَ لَهُۥ لُوطٌ﴾ [العنكبوت: ٢٦].

---

(١) تهذيب اللغة (٥/ ٥١٣).

(٢) لسان العرب لابن منظور ـ مادة (آمن) (١٣/ ٢٣).

(٣) شرح العقيدة الأصفهانية لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص١٤٣).

(٤) تفسير القرطبي (٣/ ٤٢٥).

وقد اعترض السلف على حصر أهل اللغة لمعنى الإيمان بالتصديق فقط، وقالوا: «إن الإيمان وإن كان يتضمن التصديق فليس هو مجرد التصديق، وإنما هو الإقرار[١] والطمأنينة أيضًا»[٢]، واستدل السلف لقولهم بالأمور التالية:

أولًا: إن الترادف التام ممتنع بين التصديق والإيمان من عدة وجوه، يوضحها الجدول التالي:

الإيمان	التصديق
ـ إن كلمة آمن تتعدى بالباء وباللام وقد تقدم التمثيل لذلك.	ـ أما كلمة «صدق» فلا تتعدى باللام فلا يقال: «صدق له»، إنما يقال: «صدق به» فهي تتعدى بالباء وبنفسها، فيقال: صدقه.
ـ إن كلمة آمن تتضمن ثلاثة معان هي: الأمن، والتصديق، والأمانة.	ـ أما كلمة صدق فلا تتضمن معنى الأمن والأمانة.
ـ إن لفظ الإيمان لا يستعمل إلا في الخبر عن الغائب؛ لأن فيه أصل معنى الأمن والائتمان وهذا إنما يكون في الخبر عن الغائب، فلا يقال لمن قال: طلعت الشمس: آمنا له، وإنما يقال: صدَّقناه، ولهذا لم يأت في القرآن وغيره لفظ آمن له إلا في الخبر عن الغائب.	ـ أما لفظ التصديق فيستعمل في كل مخبر، عن مشاهد أو غيب، فمن قال: السماء فوقنا، قيل له: صدقت.
ـ إن لفظ الإيمان ضده الكفر، والكفر لا يختص بالتكذيب فقط؛ بل هو أعم منه، إذ يمكن أن يكون مخالفة ومعاداة بلا تكذيب، ومع ذلك يسمَّى كفرًا، كما لو قال شخص: أنا أعلم أنك صادق، ولكن لا أتبعك بل أعاديك وأبغضك وأخالفك، فهذا كفر أعظم.	ـ أما لفظ التصديق ضده التكذيب فقط.

وبهذا يتبين عدم الترادف التام بين اللفظين، وأن الإيمان ليس التصديق فقط[٣]، كما أن الكفر ليس التكذيب فقط.

---

(١) الإقرار: متضمن لمعنيين هما: قول القلب الذي هو التصديق. وعمل القلب الذي هو الانقياد. مجموع الفتاوى (٧/ ٦٣٨ ـ ٦٣٩).

(٢) الصارم المسلول لابن تيمية (ص٥١٩).

(٣) انظر: شرح العقيدة الطحاوية (ص٣٨٠ ـ ٣٨١).

ثانيًا: من المعلوم أن كلام الله وشرعه إنما هو خبر وأمر.

فالخبر: يستوجب تصديق الخبر.

والأمر: يستوجب الانقياد له والاستسلام، وهو عمل في القلب، جُمَّاعه: الخضوع والانقياد للأمر، وإن لم يفعل المأمور به.

فإذا قوبل الخبر بالتصديق، والأمر بالانقياد، فقد حصل أصل الإيمان في القلب وهو «الطمأنينة والإقرار»، فإن اشتقاقه من الأمن الذي هو القرار والطمأنينة، وذلك إنما يحصل إذا استقر في القلب التصديق والانقياد. فلو فُسِّر الإيمان بالتصديق فقط، كما قال أهل اللغة، فإن التصديق إنما يعرض للجزء الأول من الشرع فقط الذي هو الخبر، ولا يعرض للجزء الثاني وهو الأمر؛ لأن الأمر ليس فيه تصديق من حيث هو أمر.

ومن المعلوم أن إبليس لم يكفر بسبب عدم تصديقه، فإنه سمع أمر الله فلم يكذب رسولًا، ولكن لم ينقد للأمر ولم يخضع له، واستكبر عن الطاعة فصار كافرًا، قال تعالى: ﴿إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٣٤﴾﴾ [البقرة: ٣٤]، فسمَّاه الله كافرًا وسلب عنه وصف الإيمان لاستكباره وعدم انقياده لأمر الله له بالسجود لآدم.

لازم القول بأن الإيمان مجرد التصديق فقط.

وهذا موضع زاغ فيه خلق من الخلف تخيل لهم أن الإيمان ليس في الأصل إلا التصديق، ثم يرون مثل إبليس وفرعون مما لم يصدر عنه تكذيب أو صدر عنه تكذيب باللسان لا بالقلب وكفره من أغلظ الكفر فيتحيرون.

ومثل هؤلاء القوم لو أنهم هُدوا لما هُدي إليه السلف الصالح لعلموا أن الإيمان قول وعمل؛ أعني في الأصل: قولًا في القلب، وعملًا في القلب، فإن الإيمان بحسب كلام الله ورسالته ـ وكلام الله ورسالته يتضمن أخباره وأوامره ـ فيصدِّق القلب أخباره تصديقًا يوجب حالًا في القلب بحسب المصدق به، والتصديق هو من نوع العلم والقول، وينقاد لأمره ويستسلم، وهذا الانقياد والاستسلام هو من نوع الإرادة والعمل، ولا يكون مؤمنًا إلا بمجموع الأمرين فمتى ترك الانقياد كان مستكبرًا فصار من الكافرين، وإن كان مصدقًا؛ لأن الكفر أعم من التكذيب، فالكفر يكون تكذيبًا وجهلًا، ويكون استكبارًا وظلمًا، ولهذا لم يوصف إبليس إلا بالكفر والاستكبار دون التكذيب، ولهذا، كان كفر من يعلم مثل اليهود ونحوهم من جنس كفر إبليس، وكان كفر من يجهل مثل النصارى ونحوهم ضلالًا وهو «الجهل»، ألا ترى أن

نفرًا من اليهود جاءوا إلى النبي ﷺ وسألوه عن أشياء، فأخبرهم، فقالوا: نشهد أنك نبي، ولم يتبعوه، وكذلك هرقل وغيره، فلم ينفعهم هذا العلم وهذا التصديق.

ألا ترى أن من صدق الرسول بأن ما جاء به هو رسالة الله، وقد تضمنت خبرًا وأمرًا، فإنه يحتاج إلى مقام ثان، وهو تصديق خبر الله وانقياده لأمر الله، فإذا قال: «أشهد أن لا إله إلا الله»، فهذه الشهادة تتضمن تصديق خبره والانقياد لأمره. «وأشهد أن محمدًا رسول الله»، تضمنت تصديق الرسول فيما جاء به من عند الله.

فبمجموع هاتين الشهادتين يتم الإقرار.

فلما كان التصديق لا بد منه في كلا الشهادتين - وهو الذي يتلقى الرسالة بالقبول - ظن من ظن أنه أصل لجميع الإيمان وغفل عن أن الأصل الآخر لا بد منه وهو الانقياد، وإلا فقد يصدق الرسول، ظاهرًا وباطنًا، ثم يمتنع من الانقياد للأمر، إذ غايته في تصديق الرسول أن يكون بمنزلة من سمع الرسالة من الله سبحانه كإبليس»[(١)].

ثالثًا: ما استدل به أهل اللغة على أن معنى الإيمان في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَٰدِقِينَ ﴿١٧﴾﴾ هو التصديق غير مسلَّم.

إذ يرى علماء السلف أن تفسيرها بـ «أقررت» أقرب من تفسيرها بـ «صدَّقت»، وذلك لأن لفظ «آمن» متى عُدّي باللام يكون بمعنى «أقر» وليس بمعنى «صدَّق»، إذ لا يكون بمعنى صدَّق إلا إذا عُدّي بالباء أو بنفسه.

* الجانب الثاني: المعنى الشرعي للإيمان:

تنوعت عبارات السلف في تعريف الإيمان:

١ - فتارة يقولون: الإيمان قول وعمل.

٢ - وتارة يقولون: هو قول وعمل ونية.

٣ - وتارة يقولون: هو قول وعمل ونية واتباع سنة[(٢)].

٤ - وتارة يقولون: الإيمان: قول باللسان، واعتقاد بالقلب، وعمل بالجوارح، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية[(٣)].

---

(١) الصارم المسلول (ص٥١٩ - ٥٢٠) بتصرف.

(٢) هذه التعريفات الثلاثة أوردها شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه الإيمان. انظر (ص١٦٢).

(٣) مجموع الفتاوى (٧/ ٦٤٢).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية بعد أن أورد التعريفات الثلاثة الأول: «وكل هذا صحيح»[١]، وعلل ذلك بقوله[٢]:

«فمن قال: إن الإيمان قول وعمل؛ فمراده قول اللسان والقلب وعمل القلب والجوارح».

وقول اللسان وعمل الجوارح معروفان.

وأما المقصود من قول القلب: فهو إقراره ومعرفته وتصديقه.

وأما عمله: فهو انقياده لما صدق به.

ومن عبَّر عن الإيمان بهذا التعريف ليس مراده كل قول أو عمل، وإنما المراد ما كان مشروعًا من الأقوال والأعمال.

كما أن تعبير بعض السلف بهذه العبارة في تعريف الإيمان إنما جاء في مَعرِض الرد على المرجئة[٣] الذين جعلوه قولًا فقط، فقال بعض السلف ردًّا عليهم: بل قول وعمل[٤].

وأما من عرَّفه بقوله: هو قول وعمل ونية، فمقصوده بزيادة لفظ «ونية»: أن القول يتناول الاعتقاد وقول اللسان.

وأما العمل فقد لا يفهم منه النية فزاد ذلك[٥].

وأما من عرَّفه بأنه قول وعمل ونية واتباع سنة، فقد زاد لفظة: «واتباع سنة»؛ لأن

---

(١) كتاب الإيمان لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص١٦٢).

(٢) كلام شيخ الإسلام نقلته بتصرف من كتابه الإيمان (ص١٦٢ ـ ١٦٣).

(٣) المرجئة: هم الذين أرجؤوا العمل عن مسمَّى الإيمان، وهم خمس طوائف سيأتي ذكرهم.

(٤) قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «الناس لهم في مسمَّى الكلام والقول عند الإطلاق أربعة أقوال:

١ ـ فالذي عليه السلف والفقهاء والجمهور أنه يتناول اللفظ والمعنى جميعًا.

٢ ـ وقيل: بل مسمَّاه اللفظ، والمعنى ليس جزء مسمَّاه بل هو مدلول مسمَّاه، وهذا قول كثير من أهل الكلام من المعتزلة وغيرهم وطائفة من المنتسبين الى السنة، وهو قول النحاة لأن صناعتهم متعلقة بالألفاظ.

٣ ـ وقيل: مسمَّاه هو المعنى وإطلاق الكلام على اللفظ مجاز؛ لأنه دال عليه، وهذا قول ابن كُلَّاب ومن اتبعه.

٤ ـ وقيل: بل هو مشترك بين اللفظ والمعنى، وهو قول بعض المتأخرين من الكُلَّابية، ولهم قول ثالث يروى عن أبي الحسن أنه مجاز في كلام الله حقيقة في كلام الآدميين»، كتاب الإيمان (ص١٦٢).

(٥) كتاب الإيمان (ص١٦٣).

ذلك كله لا يكون محبوبًا لله إلا باتباع السنة[١].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وقد سئل سهل بن عبد الله التُّستري عن الإيمان ما هو؟ فقال: قول وعمل ونية واتباع سنة.

لأن الإيمان إذا كان قولًا بلا عمل فهو كُفر.

وإذا كان قولًا وعملًا بلا نية فهو نفاق.

وإذا كان قولًا وعملًا ونية بلا سنة فهو بدعة[٢].

وأجمع التعاريف الواردة وأشملها هو: أن الإيمان قول اللسان واعتقاد بالجنان وعمل الجوارح يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية.

وهذا التعريف هو الذي يميز قول السلف في مسمى الإيمان عن قول غيرهم من الفرق[٣]، ولهذا، كان هذا التعريف هو أجمع التعاريف الواردة عن السلف وأكثرها دقة في بيان قولهم.

* الجانب الثالث: دلالة اسم الإيمان:

تتحدد دلالة اسم «الإيمان» بحسب سياق الكلام الذي تستعمل فيه هذه اللفظة، فلفظ «الإيمان» إما أن يستعمل:

---

(١) كتاب الإيمان (ص١٦٣).
(٢) كتاب الإيمان (ص١٦٣).
(٣) الذين خالفوا السلف في مسمَّى الإيمان هم:

أ ـ **المرجئة بطوائفهم الخمس:**

١ ـ **الجهمية:** وقالوا: الإيمان هو معرفة القلب فقط؛ أي: المعرفة الفطرية التي هي المعرفة بربوبية الله.

٢ ـ **الأشاعرة:** وقالوا: الإيمان هو التصديق فقط؛ أي: التصديق بما جاء به النبي ﷺ من عند الله.

٣ ـ **الماتريدية:** وقولهم في الإيمان مثل قول الأشاعرة.

٤ ـ **الكرَّامية:** قالوا: الإيمان قول باللسان فقط.

٥ ـ مرجئة الأحناف (أو مرجئة الفقهاء)، قالوا: الإيمان قول باللسان وتصديق بالجَنان. وهو قول الكُلَّابية. وكل هذه الطوائف الخمسة أخرجت العمل عن الإيمان.

٦ ـ **الخوارج:** قالوا: الإيمان قول واعتقاد وعمل، ولكنهم يكفرون من أخلَّ بشيء من هذه الثلاثة ويقولون بأنه كافر في الدنيا وفي الآخرة خالد في النار.

٧ ـ **المعتزلة:** وقالوا بقول الخوارج، إلا أنهم يقولون: إنه في الدنيا في منزلة بين منزلتين؛ بمعنى: أنه ليس بمؤمن ولا كافر، واتفقوا معهم في باقي الأمور.

انظر تفاصيل هذه الأقوال: في كتاب الإيمان لابن تيمية، والجزء السابع من مجموع الفتاوى، وشرح العقيدة الطحاوية (ص٣٧٣ ـ ٣٩٢)، وكتاب النبوات (ص١٩٩).

١ ـ مطلقًا: أي يذكر مطلقًا عن لفظ «العمل» و«الإسلام».

٢ ـ أو مقيدا: فتارة يقرن بالعمل الصالح، وتارة يقرن بالإسلام.

فإذا استعمل مطلقًا: «فجميع ما يحبه الله ورسوله من أقوال العبد وأعماله الباطنة والظاهرة، يدخل في مسمَّى الإيمان عند عامة السلف والأئمة ـ من الصحابة والتابعين وتابعيهم ـ الذين يجعلون الإيمان قولًا وعملًا، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، ويُدخلون جميع الطاعات ـ فرضها ونفلها ـ في مسمَّاه»[(١)].

ويلاحظ هنا أن لفظ «الإيمان» على هذا الاستعمال يكون مرادفًا للفظ «العبادة»، والعبادة كما هو معروف هي: اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأعمال والأقوال الظاهرة والباطنة.

ومن استعمال الشارع للفظ الإيمان بهذا المعنى ما جاء في الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**الإيمان بضع وسبعون شعبة**، أو: **بضع وستون شعبة، فأفضلها قول لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان**»[(٢)].

فالإيمان في هذا الحديث شمل جميع أمور الدين بما في ذلك أمور الإسلام. ومن هذا الاستعمال أيضًا ما جاء في حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما: أن وفد عبد القيس لما أتوا النبي ﷺ أمرهم بأربع ونهاهم عن أربع: «**أمرهم بالإيمان بالله وحده، قال: أتدرون ما الإيمان بالله وحده؟** قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: **شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصيام رمضان، وأن تعطوا من المغنم الخُمس..**». الحديث[(٣)].

فلفظ الإيمان استعمل في الحديث مطلقًا، فدخل فيه الأمور الظاهرة مع أنها من أمور الإسلام كما جاء في حديث جبريل المشهور.

وأما إذا استعمل اسم الإيمان مقيدًا كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٦٤٢).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان، باب أمور الدين. انظر: فتح الباري (١/ ٥١) ح٩ وأخرجه مسلم ـ واللفظ له ـ كتاب الإيمان، باب شعب الإيمان (١/ ٤٦).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه واللفظ له: كتاب الإيمان، باب أداء الخمس من الإيمان. انظر: فتح الباري (١/ ١٢٩) ح٥٣، وأخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الإيمان، باب الأمر بالإيمان بالله ورسوله وشرائع الدين والدعاء إليه (١/ ٣٥ ـ ٣٦).

﴿ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [البقرة: ٧٧]، وقوله ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾﴾ [يونس: ٦٣].

وقول النبي ﷺ في حديث جبريل المشهور: «**الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وبالقدر خيره وشره**»[(١)].

فهنا قد يقال: إنه متناول لذلك، وإن عطف ذلك عليه من باب عطف الخاص على العام كقوله تعالى: ﴿وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ [البقرة: ٩٨]، وقوله: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ﴾ [الأحزاب: ٧] الآية.

وقد يقال: إن دلالة الاسم تنوعت بالإفراد والاقتران كلفظ الفقير والمسكين، فإن أحدهما إذا أفرد تناول الآخر، وإذا جمع بينهما كانا صنفين: كما في آية الصدقة، ولا ريب أن فروع الإيمان مع أصوله كالمعطوفين، وهي مع جميعه كالبعض مع الكل»[(٢)].

قلت: إن القول بأن عطف ذلك عليه من باب عطف الخاص على العام ينطبق على الآية وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾، وقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ ﴿١٨﴾﴾.

والقول بأن دلالة الاسم تنوعت بالإفراد والاقتران ينطبق على حديث جبريل حيث ذكر الإسلام والإيمان، فأصبح كل واحد منهما يختص بأمور معينة، فالإسلام اختص بالأمور الظاهرية، والإيمان اختص بالأمور الاعتقادية الباطنية.

«فلفظ الإسلام والإيمان إذا أفرد كل واحد من الاسمين دخل في مسمى الآخر إما تضمُّنًا وإما لزومًا، ودخوله فيه تضمنًا أظهر، وكون أحدهما لا يدخل في الآخر عند الاقتران لا يدل على أنه لا يدخل فيه عند انفراد الآخر، وهذه قاعدة جليلة من أحاط بها زالت عنه إشكالات كثيرة أشكلت على كثير من الناس»[(٣)].

• **خلاصة القول:**

إن اسم الإيمان إذا أُفرِد: تناول جميع أمور الدين الظاهرة والباطنة كما في حديث الشُّعَب.

---

(١) أخرجه بهذا اللفظ مسلم في صحيحه: كتاب الإيمان، باب الإيمان ما هو وبيان خصاله (١/ ٢٩). والحديث أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الإيمان، باب سؤال جبريل بلفظ: «**الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته، ولقائه، ورسله، وتؤمن بالبعث**». انظر: فتح الباري (١/ ١١٤)، ح٥٠.

(٢) الفتاوى (٧/ ٦٤٧ ـ ٦٤٨).

(٣) مجموع الفتاوى (٧/ ٦٤٧ ـ ٦٤٨).

وإذا اقترن اسم الإيمان مع الإسلام دلَّ الإيمان على الأمور الباطنة، ودلَّ الإسلام على أمور الدين الظاهرة كما في حديث جبريل.

وإذا اقترن العمل مع الإيمان: فهو من باب عطف الخاص على العام[١] كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾.

* الجانب الرابع: أقوال الناس في مسمَّى الإيمان:

اختلف الناس في مسألة مسمَّى الإيمان:

فهناك من قال: «إن الإيمان قول واعتقاد وعمل يزيد وينقص»[٢].

وهناك من قال: «إن الإيمان قول واعتقاد وعمل لكن لا يزيد ولا ينقص»[٣].

وهناك من قال: «إن الإيمان هو المعرفة»[٤].

وهناك من قال: «إن الإيمان قول اللسان»[٥].

---

(١) قال شارح الطحاوية: «اعلم أن عطف الشيء على الشيء يقتضي المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه مع الاشتراك في الحكم الذي ذكر لهما، والمغايرة على مراتب:
١ ـ **أعلاها**: أن يكونا متباينين ليس أحدهما هو الآخر، ولا جزءًا منه، ولا بينهما تلازم، كقوله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ الآية (١) من سورة الأنعام، وقال تعالى: ﴿وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ۝٣﴾ الآية (٣) من سورة آل عمران، وهذا هو الغالب.
٢ ـ **ويليه**: أن يكون بينهما تلازم، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا۟ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُوا۟ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ۝٤٢﴾ الآية (٤٢) من سورة البقرة، وقال تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ﴾ الآية (٩٢) من سورة المائدة.
٣ ـ **الثالث**: عطف بعض الشيء عليه كقوله تعالى: ﴿حَٰفِظُوا۟ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾ الآية (٢٣٨) من سورة البقرة، وقال تعالى: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ الآية (٢٣٨) من سورة البقرة، وقال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمْ وَمِنكَ﴾ الآية (٧) من سورة الأحزاب، وفي مثل هذا وجهان: أحدهما: أن يكون داخلًا في الأول، فيكون مذكورًا مرتين. والثاني: أن عطفه عليه يقتضي أنه ليس داخلًا فيه هنا وإن كان داخلًا فيه منفردًا كما قيل في لفظ «الفقراء والمساكين» ونحوهما، تتنوع دلالته بالإفراد والاقتران.
٤ ـ **الرابع**: عطف الشيء على الشيء لاختلاف الصفتين، كقوله تعالى: ﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ﴾ الآية (٣) من سورة غافر. شرح العقيدة الطحاوية (ص٣٨٧ ـ ٣٨٨).

(٢) انظر: كتاب الإيمان للقاسم بن سلام (ص١٠) و(٤٤).

(٣) انظر: كتاب التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع صفحة (٤٣)، وكتاب الملل والنحل، (١/ ١٤١).

(٤) انظر: كتاب السنة لعبد الله بن أحمد (١/ ٣٠٥).

(٥) انظر: كتاب الإيمان لابن تيمية (ص٣٠٣)، وكتاب الرَّوضُ البَاسِمْ في الذَّبِّ عَنْ سُنَّةِ =

وهناك من قال: «إن الإيمان هو التصديق»[١].

وهناك من قال: «إن الإيمان هو التصديق والقول»[٢].

هذه جملة أقوال، والمسألة تحتاج إلى شيءٍ من البيان والتوضيح والبسط.

ونأتي أولًا إلى قول أهل السنة وهو ما أورده المصنف هنا، حيث قال: «**إن الإيمان قولٌ وعملٌ، وعملٌ وقول ونية وإصابة يزيد وينقص، يزيد ما شاء الله وينقص حتى لا يبقى منه شيء**».

فإن الناظر إلى هذا الإنسان باعتبار ما يجب عليه تجاه ما أخبر الله به وما أمر الله تعالى به؛ فنصوص الشرع لا تخرج عن أمرين: إما أخبارٌ وإما أوامر، فالأخبار حقها التصديق بأن تُصدق بها، والأوامر حقها أن تعمل بها، كما جاء في الحديث: «**إذا أمرتكم بأمرٍ فأتوا منه ما استطعتم وإذا نهيتكم عن نهيٍ فانتهوا**»[٣].

فأنت مأمور بأن تتَّبع، وأن تعمل بهذه الأوامر بحسب ما يأتي من حكم عليها، فهذه الأمور؛ أي: الوحي تأتي لهذا الإنسان، وأول ما تأتي إليه في باطِنه؛ لأنه لا بد وأن يعلم أن الصلاة مثلًا ركنٌ من أركان الإسلام، ثم إذا جئت إلى الصلاة تجد أن منها فرائض ومنها نوافل، ثم أن هذه النوافل منها سنن رواتب ومنها غير ذلك، فهذا أول ما يقابله بالعلم.

فإذًا هذا الإيمان سيخاطب هذا الباطن في الإنسان، وأول ما يخاطب أن يصدق بما أخبر الله به.

والثاني: أن ينقاد لأمر الله، فلا بد أن يحصل الانقياد والتسليم لأوامر الله، فليس لك حق الاعتراض أن تقول: لا، بدل خمس صلوات نجعلها ثلاثة أو نجعلها ستة، فهي خمس صلوات في اليوم الليلة لا بد من أدائها في أوقاتها، فأصبح عليه أن يصدق وعليه أن ينقاد.

ومعلوم أن هنا ثلاثة أحوال:

القلب، والقلب يشمل أمرين:

= أبي القَاسِم (١/ ٢٤٠).

(١) انظر: كتاب رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت (ص٢٧٣).

(٢) انظر: كتاب الفقه الأكبر (ص٥٥)، وكتاب لوامع الأنوار البهية (١/ ٤١٦).

(٣) رواه البخاري (٤/ ٤٢٢) ومسلم (٧/ ٩١) وأحمد (٢/ ٢٥٨).

يشمل جانب العلم، ويشمل جانب الإرادة، هذا القلب.

والجانب الثاني: جانب اللسان.

والجانب الثالث: جانب الجوارح.

فهناك قول القلب، وعمل القلب، وقول اللسان، وعمل اللسان، وهناك عمل الجوارح فهذه خمسة، فإذا جئت إلى قول القلب فهذا هو العلم الذي هو التصديق فعليه أن يعلم هذه الأشياء ويصدق بها، هذا الواجب الأول على القلب، والقلب هو الباطن، والباطن مجموع الأمرين وهذه هي العقيدة.

لذلك، **قال المصنف**: «**الإيمان قولٌ وعمل**»، فالقول هنا هو العلم والتصديق، تَعَلَم وتصدِّق، هذا واجبٌ على الإنسان لكي يكون مؤمنًا، وهذا وحده لا يكفي، فلو قال قائل: أنا أعلم أن الصلوات خمس وهي كذا وكذا وهيئتها كذا لكن لن أصلي، فهو بهذا لا يكون مؤمنًا، إذ لا بد من الجانب الثاني.

والجانب الثاني: هو انقياد القلب، فهذه الإرادة لا بد أن تنقاد لهذه الأخبار وهذه الأوامر، ولذلك، يأتي عمل القلب، والقلب أعماله كثيرة، منها مثلًا: الإخلاص، والمحبة، والخوف، والرجاء، والتوكل، والإنابة، والخشية، والتقوى، ولذلك النبي ﷺ لما ذكر التقوى قال: «**التقوى هاهنا التقوى هاهنا التقوى هاهنا**، وأشار بيده على صدره»[(١)]، فهذه أعمال القلوب، وهي التي تنطلق إلى سائر الجوارح.

وأما قول اللسان وعمل اللسان، فقول اللسان جعله العلماء النطق بالشهادتين لأن هذا هو الفيصل بين الإسلام والكفر: «**أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأني رسول الله**»[(٢)]، فأول ما يدخل الإنسان في الإسلام يُطالب بعد تطهره بالنطق بالشهادتين، فهذا يسمِّيه العلماء: قول اللسان، فجعلوه في النطق بالشهادتين.

وأما عمل اللسان: فمنه قراءة القرآن وتلاوته، وذكر الله ﷻ، والتسبيح، والتهليل هذا كله عمل اللسان.

---

(١) صحيح مسلم كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم ظلم المسلم وخذله واحتقاره ودمه وعرضه وماله برقم (٢٥٦٥)، وأحمد (٧٦٧٠).

(٢) صحيح البخاري: كتاب الإيمان، باب فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم برقم (٢٥)، ومسلم كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة ويؤمنوا بجميع ما جاء به النبي ﷺ وأن من فعل ذلك عصم نفسه وماله إلا بحقها ووُكِلت سريرته إلى الله تعالى وقتال من منع الزكاة أو غيرها من حقوق الإسلام واهتمام الإمام بشعائر الإسلام، برقم (٢٥).

وأما أعمال الجوارح، فمنها الركوع والسجود والصوم والجهاد وغض البصر وغيرها فهذه أعمال الجوارح، وهذا بكله هو الذي يُسمى إيمانًا عند أهل السنة.

وأما **قول المصنف: «يزيد وينقص، يزيد ما شاء الله وينقص حتى لا يبقى منه شيء»**.

فأهل السنة يؤمنون أن الإيمان يزيد وينقص، ومن الأدلة على ذلك:

❋ أولًا: أدلة زيادة الإيمان ونقصانه من القرآن[1]:

لقد جاء في كتاب الله ﷻ نصوص كثيرة تدل على زيادة الإيمان ونقصانه وأن أهله متفاضلون فيه بعضهم أكمل إيمانًا من بعض، فمنهم السابق بالخيرات، ومنهم المقتصد، ومنهم الظالم لنفسه، منهم المحسن، ومنهم المؤمن، ومنهم المسلم، ليسوا في الدين سواء في مرتبة واحدة؛ بل فضَّل الله بعضهم على بعض ورفع بعضهم فوق بعض درجات.

وقبل الشروع في ذكر هذه الأدلة القرآنية الدالة على زيادة الإيمان ونقصانه أودّ التنبيه على نقطة هامة، وهي:

أن كل دليل دلّ على زيادة الإيمان فهو يدل على نقصانه، وكذا العكس، فما دل على نقصان الإيمان فهو يدل على زيادته، فالآيات التي أوردها هنا وظاهرها الدلالة على زيادة الإيمان فقط، فهي تدل على نقص الإيمان باللزوم، وذلك لأن الزيادة تستلزم النقص، ولأن ما جاز عليه الزيادة جاز عليه النقص، ولأن الزيادة لا تكون إلا عن نقص.

ولهذا، فإنا نجد أهل العلم كثيرًا ما يستشهدون بأدلة زيادة الإيمان على نقصانه وكذا العكس للأسباب المتقدمة، وتأمل ـ مثالًا على ذلك ـ صنيع البخاري في صحيحه، فقد أورد بعض الآيات المصرحة بزيادة الإيمان في باب زيادة الإيمان ونقصانه مستدلًا بها على الزيادة والنقصان معًا.

قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: «إن كان قبل زيادته ـ أي الإيمان ـ تامًا، فكما يزيد كذا ينقص»[2].

فمن الأدلة:

• قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ ﴿١٧٣﴾﴾ [آل عمران: ١٧٣].

---

(١) كتاب زيادة الإيمان ونقصانه وحكم الاستثناء فيه للدكتور عبد الرزاق البدر (ص٣٥).

(٢) رواه الخلال في السنة (٢/ ٦٨٨، ح١٠٣٠).

• وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۝٢﴾ [الأنفال: ٢].

• وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ۝١٢٤﴾ [التوبة: ١٢٤].

• وقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا رَءَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْأَحْزَابَ قَالُوا۟ هَٰذَا مَا وَعَدَنَا ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَصَدَقَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ ۖ وَمَا زَادَهُمْ إِلَّآ إِيمَٰنًا وَتَسْلِيمًا ۝٢٢﴾ [الأحزاب: ٢٢].

• وقوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ فِى قُلُوبِ ٱلْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوٓا۟ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ ۗ﴾ [الفتح: ٤].

• وقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَآ أَصْحَٰبَ ٱلنَّارِ إِلَّا مَلَٰٓئِكَةً ۙ وَمَا جَعَلْنَا عِدَّتَهُمْ إِلَّا فِتْنَةً لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِيَسْتَيْقِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِيمَٰنًا ۙ﴾ [المدثر: ٣١].

• وقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ زَادَهُمْ هُدًى وَءَاتَىٰهُمْ تَقْوَىٰهُمْ ۝١٧﴾ [محمد: ١٧].

❋ ثانيًا: الأدلة من السنة على زيادة الإيمان ونقصانه:

• حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «**لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن، ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن، ولا ينتهب نهبة يرفع الناس إليه فيها أبصارهم وهو مؤمن**»(١).

• حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**الإيمان بضع وسبعون، أو: بضع وستون شعبة، فأفضلها قول لا إله إلا الله وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان**»(٢).

ففي هذا الحديث «بيان أن الإيمان الشرعي اسم لمعنى ذي شُعَب وأجزاء، له أعلى وأدنى، فالاسم يتعلق ببعضها كما يتعلق بكلها، والحقيقة تقتضي جميع شُعَبها وتستوفي جملة أجزائها، كالصلاة الشرعية لها شُعب وأجزاء، والاسم يتعلق ببعضها كما يتعلق بكلها، والحقيقة تقتضي جميع أجزائها وتستوفيها»(٣).

وهذه الشُّعب متفاوتة ليست على درجة واحدة في الفضل؛ بل بعضها أفضل من بعض، كما هو ظاهر لفظ الحديث في قوله: «**أعلاها**»، وقوله: «**أدناها**»، فشُعب

---

(١) أخرجه البخاري (٥/ ١١٩، ١٠/ ٣٠، ١٢/ ٥٨، ١٢/ ١٤ فتح)، ومسلم (٢/ ٤١ نووي).

(٢) أخرجه البخاري (١/ ٥١ فتح) ومسلم (٢/ ٦ نووي) وهذا لفظ مسلم.

(٣) معالم السنن للخطابي (٧/ ٤٣، ٤٤).

الإيمان منها ما يزول الإيمان بزوالها إجماعًا كشعبة الشهادتين، ومنها ما لا يزول بزوالها إجماعًا كترك إماطة الأذى عن الطريق، وبينهما شعب متفاوتة تفاوتًا عظيمًا منها ما يقرب من شعبة الشهادتين، ومنها ما يقرب من شعبة إماطة الأذى»[١].

وقال الشيخ العلامة ابن سعدي بعد ذكره لحديث أبي هريرة: «وهذا صريح في أن الإيمان يزيد وينقص بحسب زيادة هذه الشرائع والشُّعب، واتصاف العبد بها أو عدمه، ومن المعلوم أن الناس يتفاوتون فيها تفاوتًا كثيرًا، فمن زعم أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص فقد خالف الحس، مع مخالفته لنصوص الشرع كما ترى»[٢].

• حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا إيمان لمن لا أمانة له**»[٣].

فهذا الحديث دليل على أن من لا أمانة له، فقد نقص فيه شيء من واجبات هذا الدين، فيذهب عنه كمال الإيمان الواجب وتمامه، ويكون بذلك مؤمنًا ناقص الإيمان[٤].

يوضح الاستدلال بهذا الحديث ويبيِّنه ما جاء عن عروة بن الزبير رحمه الله أنه قال: «**ما نقصت أمانة عبد قط إلا نقص إيمانه**»[٥]، فنقصُ الأمانة في العبد دليل على نقص الإيمان وضعفه فيه

• ولهذا، لما سئل الإمام أحمد رحمه الله مرة عن نقصان الإيمان احتج بهذا، قال الفضل بن زياد: سمعت أبا عبد الله وسئل عن نقص الإيمان، فقال: حدثنا وكيع عن سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه قال: «**ما انتقصت أمانة رجل إلا نقص إيمانه**»[٦].

• حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «**من رأى منكم**

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز (ص٣٢٢).

(٢) التوضيح والبيان لشجرة الإيمان (ص١٤).

(٣) أخرجه أحمد في المسند (٣/ ١٣٥)، وابن أبي شيبة في مصنفه (١١/ ١١) وفي الإيمان (ص٥)، وابن حبان في صحيحه (١/ ٢٠٨ الإحسان)، والبغوي في شرح السنة (١/ ٧٥)؛ وقال البغوي: «هذا حديث حسن»؛ وصححه الألباني في تحقيقه للإيمان لابن أبي شيبة.

(٤) انظر: الفتاوى (١١/ ٦٥٣).

(٥) رواه ابن أبي شيبة في المصنف (١١/ ١٢) وفي الإيمان (ص٦)، وعبد الله في السنة (١/ ٣٦٨) والخلال في السنة (ق ١٥٩/ب) والآجري في الشريعة (ص١١٨) والبيهقي في الشعب (١/ ١٩٧)، وابن بطة في الإبانة، برقم (١١٤١).

(٦) رواه الخلال في السنة، برقم (٧٨٩)، والآجري في الشريعة (ص١١٨)، وابن بطة في الإبانة برقم (١١٤٨).

منكرًا فليغيِّره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان»[١].

فبيَّن النبي ﷺ في هذا الحديث مراتب إنكار المنكر، وأنه حسب الاستطاعة، فإما أن يغير باليد أو باللسان أو بالقلب، بمعنى يكرهه بقلبه، وهذه المراتب الثلاث للإنكار يقوم بها المكلف على قدر استطاعته، ولا شك أن المرتبة الأخيرة باستطاعة جميع المكلفين، فمن رأى المنكر ولم يكرهه بقلبه وهو يعلم أنه منكر فإن هذا يكون علامة على ضعف إيمانه.

وقد احتج بهذا الحديث على زيادة الإيمان ونقصانه وتفاضل أهله فيه النسائيُّ في سننه فبوَّب له بـ«باب تفاضل أهل الإيمان»[٢].

وابن منده في كتابه الإيمان فقال: «ذكر خبر يدل على أن الإيمان قول باللسان واعتقاد بالقلب وعمل بالأركان يزيد وينقص»[٣]، ثم ذكر حديث أبي سعيد رضي الله عنه.

وبوَّب له النووي في شرحه لمسلم بـ «باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان، وأن الإيمان يزيد وينقص...»[٤].

* ثالثًا: أقوال السلف الصالح في زيادة الإيمان ونقصانه[٥]:

لقد جاء عن السلف الصالح آثار كثيرة قرروا فيها ما جاء في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ من حجج ودلالات على زيادة الإيمان ونقصانه، فبينوا رحمهم الله أن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، يزيد بالطاعة وكثرة العبادة والمداومة عليها، وينقص باللهو والغفلة والمعصية والتقصير في فعل الطاعة؛ بل لقد حكى إجماعهم واتفاقهم على ذلك غير واحد من أهل العلم.

قال يحيى بن سعيد القطانُ: «ما أدركت أحدًا من أصحابنا، إلا على سنتنا في الإيمان، ويقولون: الإيمان يزيد وينقص[٦].

---

(١) رواه مسلم (٢/ ٢٢ نووي).
(٢) سنن النسائي (٨/ ١١).
(٣) الإيمان لابن منده (٢/ ٣٤١).
(٤) شرح صحيح مسلم للنووي (٢/ ٢١) وانظر: مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية (٣/ ٣٤٣).
(٥) المصدر: كتاب زيادة الإيمان ونقصانه (ص١٠٦ ـ ١٠٧).
(٦) رواه ابن هاني في مسائل الإمام أحمد (٢/ ١٦٢) وذكر نحوه الذهبي في السير (٩/ ١٧٩) في ترجمة يحيى بن سعيد.

وقال الإمام عبد الرزاق الصنعاني رَحِمَهُ اللَّهُ: «لقيت اثنين وستين شيخًا، . . . فذكر عددًا منهم ثم قال: كلهم يقولون: «الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص»[(١)].

وقال الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام: «هذه تسمية من كان يقول: الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، . . . فسمى أكثر من مائة وثلاثين رجلًا من أهل العلم من الصحابة وغيرهم. . ثم قال: هؤلاء كلهم يقولون الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، وهو قول أهل السنة، والمعمول به عندنا»[(٢)].

وقال إمام أهل السنة والجماعة أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ: «أجمع سبعون رجلًا من التابعين وأئمة المسلمين وفقهاء الأمصار على أن السنة التي توفي عليها رسول الله ﷺ. فذكر أمورًا منها: الإيمان قول وعمل، يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية»[(٣)].

وقال أمير المؤمنين في الحديث أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ: «لقيت أكثر من ألف رجل من العلماء بالأمصار فما رأيت أحدًا يختلف في أن الإيمان قول وعمل، ويزيد وينقص»[(٤)].

* رابعًا: الأقوال المخالفة لقول أهل السنة والجماعة في مسألة زيادة الإيمان ونقصانه:

القول الأول: قول من قال الإيمان يزيد وتوقف في النقصان.

جاء عن الإمام مالك ـ رحمه الله تعالى ـ في مسألة زيادة الإيمان ونقصانه روايتان، قال في إحداهما: إن الإيمان يزيد، أما النقصان فتوقف فيه، وطلب من

---

(١) رواه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٥/ ٩٥٨ ح١٧٣٧).

(٢) رواه ابن بطة في الإبانة (٢/ ٨١٤ برقم: ١١١٧) وذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في كتاب الإيمان (ص٢٩٣ ـ ٢٩٥).

(٣) رواه ابن الجوزي في مناقب الإمام أحمد (ص٢٢٨) وابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة (١/ ١٣٠) بلفظ أجمع تسعون. . .إلخ.

(٤) ذكره الحافظ ابن حجر في الفتح (١/ ٤٧)، والزبيدي في إتحاف السادة المتقين (٢/ ٢٥٦) وعزواه للالكائي في السنة، وصحّحا إسناده، قلت: وهو في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي «المطبوع» (٥/ ٨٨٩)، رقم (١٥٩٧) بنحوه، وليس فيه: «ويزيد وينقص»، فلعل هذه اللفظة سقطت من المطبوع، أو أن الحافظ والزبيدي اطلعا على نسخة اشتملت على ما حكياه.

السائل أن يكف عن السؤال عنه، لأنه لم يجد عليه دليلًا من كتاب الله.

أما الرواية الأخرى: فقد جاءت عنه من طرق متعددة صحيحة، قال فيها: إن الإيمان يزيد وينقص، كقول أهل السنة والجماعة سواء[١].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وكان بعض الفقهاء من أتباع التابعين لم يوافقوا في إطلاق النقصان عليه. لأنهم وجدوا ذكر الزيادة في القرآن، ولم يجدوا ذكر النقص، وهذا إحدى الروايتين عن مالك»[٢].

القول الثاني: قول من قال الإيمان يزيد ولا ينقص.

وهذا قول طائفة من الأشاعرة، رواية عن أبي حنيفة، والغسانية، والنجارية، والإباضية.

أما قول الطائفة من الأشاعرة: فقد أشار إليه البغدادي في «أصول الدين» فقال: «وأما من قال: إنه التصديق[٣] بالقلب فقد منعوا من النقصان فيه، واختلفوا في زيادته فمنهم من منعها ومنهم من أجازها»[٤].

وأما الرواية عن أبي حنيفة: أن الإيمان يزيد ولا ينقص، فقد ذكرها غير واحد ممن كتب في المقالات، من طريق غسان وغيره عن أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ.

قال الأشعري: «فأما غسان وأكثر أصحاب أبي حنيفة فإنهم يحكون عن أسلافهم أن الإيمان هو الإقرار والمحبة لله والتعظيم له والهيبة منه وترك الاستخفاف بحقه وأنه يزيد ولا ينقص»[٥].

وقال الزبيدي: «وحكى غسان وجماعة من أصحاب أبي حنيفة أنه يزيد ولا ينقص»[٦].

وأما الغسانية: فقد ذكر البغدادي عن الغسانية، وهم أتباع غسان المرجئ أن من أقوالهم إن الإيمان يزيد ولا ينقص، ثم قال: «وزعم غسان هذا في كتابه أن قوله في هذا الكتاب كقول أبي حنيفة»[٧].

---

(١) انظر: كتاب زيادة الإيمان ونقصانه (ص٢٧٧ ـ ٢٩٠)، وقد ناقش هذا القول بالتفصيل.
(٢) الفتاوى (٧/٥٠٦).
(٣) القول بأن الإيمان هو التصديق هو قول الأشاعرة.
(٤) أصول الدين (ص٢٥٢).
(٥) مقالات الإسلاميين (ص١٣٩).
(٦) إتحاف السادة المتقين (٢/٢٥٦).
(٧) الفرق بين الفرق (ص٢٠٣). وانظر: مقالات الإسلاميين للأشعري (ص١٣٩)، والتبصير في الدين للإسفراييني (ص٩٨)، والفرق بين الفرق للبغدادي (ص٢٠٣).

وأما النجارية: فلهم أصول باطلة جانبوا فيها الحق وفارقوه، منها قولهم: إن الإيمان يزيد ولا ينقص، وقد حكى ذلك عنهم غير واحد ممن كتب في مقالات الفرق كالأشعري والإسفراييني والبغدادي وغيرهم[١].

وأما الإباضية: فقد ذكر أبو محمد عبد الله بن حميد السالمي من الإباضية في كتابه مشارق أنوار العقول: «الإيمان بالمعنى الشرعي الذي هو أداء الواجبات مطلقًا ليس ينقص نظرًا إلى إيمان كل مؤمن، فإنه في ذاته غير متفاوت بالنسبة إلى إيمان غيره»[٢].

القول الثالث: قول من قال الإيمان لا يزيد ولا ينقص.

لقد قال بهذا القول طوائف كثيرة من أهل الكلام والإرجاء، والتجهم، وممن نُسِب له هذا القول:

أبو حنيفة وأصحابه:

لقد اشتهر عن الإمام أبي حنيفة ـ رحمه الله تعالى وغفر له ـ أنه يقول بأن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، واستفاض هذا عنه، بحيث لا يدع مجالًا للشك أو التردد في نسبته إليه، ويمكن أن أبرز أهم الأسباب المؤكدة لصحة نسبة هذا القول إليه في النقاط التالية:

١ ـ إن عامة كتب الفرق والمقالات تنسب هذا القول إليه، كالمقالات لأبي الحسن الأشعري، والفَرْق بين الفِرَق للبغدادي، والمِلَلْ والنِّحَلْ للشهرستاني، وغيرها[٣].

٢ ـ إن الكتب المؤلفة في العقيدة والمنسوبة إلى أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ تذكر هذا القول، كالفقه الأكبر، وكتاب العالم والمتعلم، والوسيطين الصغير والكبير والوصية ورسالته إلى البتِّي[٤].

وهذه الكتب إن لم يصح نسبتها جميعًا إليه، فلا بد أن يصح نسبة بعضها أو

---

(١) انظر: مقالات الإسلاميين (ص١٣٦) والتبصير في الدين (ص١٠١)، والفرق بين الفرق (ص٢٠٨) والفتاوى لابن تيمية (٧/ ٥٤٦).

(٢) مشارق الأنوار (ص٣٥ ـ ٣٦).

(٣) المقالات (ص١٣٩)، الفَرْق بين الفِرَق (ص٢٠٣)، ونقله عنه الزبيدي في الإتحاف (٢/ ٢٦٥)، الملل والنحل (١/ ١٤١).

(٤) انظر: فيض الباري للكشميري (١/ ٥٩).

واحد منها على أقل تقدير إليه، وعلى كل، إن لم يصح لا هذا ولا ذاك فإن هذه الكتب مطبوعة متداولة، وقد احتفى بها الأحناف شرحًا ونشرًا ونقلًا، فهي عند عامتهم مسلَّم بما فيها، وقد شرح بعضها شروحًا مطولة عديدة، ونقل منها نقولٌ متكاثرة، واعتمد على ما فيها من عقائد[١].

وممن قال بهذا القول: الجهمية.

ومن مقولاتهم الفاسدة وآرائهم المنحرفة زعمهم أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص ولا يتفاضل أهله فيه.

قال الأشعري: «وزعمت الجهمية أن الإيمان لا يتبعض ولا يتفاضل أهله فيه»[٢].

وقال الشهرستاني: «قال؛ أي: الجهم: والإيمان لا يتبعض؛ أي: لا ينقسم إلى عقد وقول وعمل، قال: ولا يتفاضل أهله فيه، فإيمان الأنبياء وإيمان الأمة على نمط واحد، إذ المعارف لا تتفاضل»[٣].

وجهم وأتباعه إنما قالوا بهذا القول لأن الإيمان عندهم مجرد التصديق، فمن صدق بقلبه فهو عندهم مؤمن كامل الإيمان وإن تكلم بالكفر، وسب الله ورسوله ﷺ وسخر بالدين، وأحل المحرمات، وفعل غير ذلك من الأمور التي هي كفر بواح.

والتصديق عندهم يتساوى فيه العباد، ولا يقبل الزيادة والنقصان فهو إما أن يعدم وإما أن يوجد، ولا يقبل التبعض، فإذا ذهب بعضه ذهب كله، ولا يتفاضل الناس فيه، فإيمان الملائكة والأنبياء والصديقين وإيمان فساق الأمة وأهل الخنا والفجور سواء[٤].

وممن قال بهذا القول: الخوارج والمعتزلة:

ذهبت الخوارج والمعتزلة مذهب أهل السنة والجماعة في تعريف الإيمان من حيث إنه شامل للأعمال والأقوال والاعتقادات، إلا أنهم فارقوا أهل السنة والجماعة بقولهم إن الإيمان كل واحد لا يتجزأ، إذا ذهب بعضه ذهب كله، وأنه لا يقبل التبعض.

ومن هنا كان الإخلال بالأعمال وارتكاب الكبائر عندهم مخرجًا من الإيمان كلية، على خلاف بينهم في تسميته كافرًا، فالخوارج قطعوا بكفره، ونازعهم المعتزلة

---

(١) انظر: كتاب زيادة الإيمان ونقصانه (ص٣١٨ ـ ٣١٩).
(٢) المقالات (ص١٣٢).
(٣) الملل والنحل (١/ ٨٨).
(٤) انظر: مجموع الفتاوى (٧/ ٥٨٢).

في الاسم وقالوا نحن لا نسميه مؤمنًا ولا كافرًا، وإنما هو في منزلة بين المنزلتين؛ أي: بين منزلة الإيمان والكفر، وإن كانوا قد اتفقوا جميعًا أنه يوم القيامة خالد مخلد في نار جهنم[١].

قال شيخ الإسلام: «قالت الخوارج والمعتزلة قد علمنا يقينًا أن الأعمال من الإيمان، فمن تركها فقد ترك بعض الإيمان، وإذا زال بعضه زال جميعه؛ لأن الإيمان لا يتبعض، ولا يكون في العبد إيمان ونفاق، فيكون أصحاب الذنوب مخلدين في النار إذ كان ليس معهم من الإيمان شيء»[٢].

وأصل غلط هؤلاء ومنشأ ضلالهم كما قال شيخ الإسلام: «أنهم ظنوا أن الشخص الواحد لا يكون مستحقًّا للثواب والعقاب والوعد والوعيد والحمد والذم؛ بل إما لهذا وإما لهذا، فأحبطوا جميع حسناته بالكبيرة التي فعلها، وقالوا: «الإيمان هو الطاعة فيزول بزوال بعض الطاعة، ثم تنازعوا هل يخلفه الكفر؟ على القولين ووافقتهم المرجئة والجهمية على أن الإيمان يزول كله بزوال شيء منه، وأنه، لا يتبعض ولا يتفاضل فلا يزيد ولا ينقص، وقالوا: إن إيمان الفساق كإيمان الأنبياء والمؤمنين»[٣].

فهذه الشبهة هي التي أفسدت على هؤلاء قولهم؛ بل وعلى جميع المرجئة، كما قال شيخ الإسلام: «وإنما أوقع هؤلاء كلهم؛ أي: المرجئة بأقسامهم، ما أوقع الخوارج والمعتزلة في ظنهم أن الإيمان لا يتبعض؛ بل إذا ذهب بعضه ذهب كله، ومذهب أهل السنة والجماعة أنه يتبعض وأنه ينقص ولا يزول جميعه»[٤].

وقال شيخ الإسلام: «وجُمّاع شبهتهم في ذلك أن الحقيقة المركبة تزول بزوال بعض أجزائها كالعشرة فإنه إذا زال بعضها لم تبق عشرة، وكذلك الأجسام كالسكنجبين[٥] إذا زال أحد جزئيه خرج عن كونه سكنجبين، قالوا: فإذا كان الإيمان مركبًا من أقوال وأعمال ظاهرة وباطنة لزم زواله بزوال بعضها»[٦].

---

(١) انظر: الفتاوى (٧/ ٢٢٣، ٢٥٧) وشرح العقيدة الأصفهانية لابن تيمية (ص١٣٧).

(٢) الفتاوى (١٣/ ٤٨).

(٣) شرح العقيدة الأصفهانية (ص١٣٧، ١٣٨)، وانظر: الفتاوى (٧/ ٤٠٤).

(٤) شرح العقيدة الأصفهانية (ص١٤٣، ١٤٤).

(٥) السكنجبين: شراب مركب من حامض وحلو ـ معرب ـ فارسيته: سركا انكبين انظر: المعجم الوسيط (١/ ٤٤٠).

(٦) مجموع الفتاوى (٧/ ٥١١).

وممن قال بهذا القول: الأشاعرة والماتريدية:

لقد ذهب جمهور الأشاعرة وجميع الماتريدية إلى أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، لشبه عقلية وأدلة نظرية، وذهب بعض الأشاعرة إلى أن الإيمان يزيد وينقص[١].

قال الزبيدي: «وقال أبو حنيفة وأصحابه: لا يزيد الإيمان ولا ينقص، واختاره أبو منصور الماتريدي، ومن الأشاعرة إمام الحرمين وجمع كثير»[٢].

وقال ابن أبي شريف الحنفي: «وهذا القول ـ أي: أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص ـ اختاره من الأشاعرة أمام الحرمين وجمع كثير، وذهب عامتهم ـ أي: أكثر الأشاعرة ـ إلى زيادته ونقصانه»[٣].

وقال الفرهاري: «مذهب الإمام أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ والمتكلمين من أهل السنة أنه لا يزيد ولا ينقص»[٤].

فالماتريدية لهم قول واحد في المسألة وهو أن الإيمان غير قابل للزيادة والنقصان، وأما الأشاعرة فلهم في المسألة قولان: فجمهورهم على أنه لا يقبل الزيادة والنقصان، وذهب بعضهم إلى أنه يقبلهما، والأشاعرة يعرِّفون الإيمان بأنه التصديق وحده، فلا يدخل فيه القول والعمل، فبحثهم هنا هو في التصديق هل يقبل الزيادة والنقصان أو لا؟

فالذين قالوا لا يزيد ولا ينقص فبناء على أن الإيمان هو التصديق اليقيني غير القابل للتفاوت، فإن نقص فنقصه شك وكفر، ولشبه أخرى.

ومن قال منهم: يزيد وينقص، فللقطع بأن تصديق آحاد الأمة ليس كتصديق النبي ﷺ، واختاره النووي، وعزاه التفتازاني في شرح العقائد لبعض المحققين، وقال في المواقف: إنه الحق[٥].

---

(١) انظر: شرح مسلم للنووي (١/١٤٨)، وفتح الباري لابن حجر (١/٤٦)، وعمدة القاري للعيني (١/١٣٦)، وتحفة القاري «للكاندهلوي» (ص٤٤)، مجموع «شروح البخاري» (١/ ١١٢)، النبراس شرح العقائد (ص٤٠٢)، المسامرة شرح المسايرة (ص٣٦٧)، أصول الدين للبغدادي (ص٢٥٢)، وأصول الدين للبزدوي (ص١٥٣)، والاقتصاد للغزالي (ص٢٠٨)، والمواقف للإيجي (ص٣٨٨)، والإنصاف للباقلاني (ص٨٦)، والإرشاد للجويني (ص٣٣٥) وغيرها.

(٢) إتحاف السادة المتقين (٢/٢٥٦).

(٣) المسامرة (ص٣٦٧).

(٤) النبراس شرح العقائد (ص٤٠٢).

(٥) انظر: شرح مسلم للنووي (١/١٤٢) وشرح العقائد النسفية للتفتازاني (ص١٢٦) والمواقف =

❋ خامسًا: ثمرة الخلاف في مسألة زيادة الإيمان ونقصانه:

فمسائل الأسماء لها تناول معيَّن لدى الفِرَق، ومسائل الأحكام لها تناول معين لدى الفرق، وهذه مسائل يطول شرحها، لكن لعل ما أشرنا إليه يُبين ما مدى صفاء عقيدة أهل السنة وأن والإيمان عندهم قولٌ واعتقادٌ وعمل يزيد وينقص، زيادته بالطاعات ونقصانه بالمعاصي.

وزيادة الإيمان ونقصانه أمر يراه الإنسان من نفسه، فقد يكون حاله اليوم من الإيمان أحسن من حاله في الأمس، أو قد يكون حاله في الأمس أحسن من حاله في هذا اليوم، فالإيمان فيه زيادة ونقص، فيزيد إلى ما شاء الله، وينقص أحيانًا حتى يزول هذا الإيمان ولا يبقى منه شيء، ويُصبح الرجل مؤمنًا ويمسي كافرًا.

والقول إن الإيمان يزيد وينقص في اعتقاد أهل السنة والجماعة، يترتب عليه أمور كثيرة في مسائل الأحكام، فهذه المسألة مرتبطة بمسألتين:

الأولى: حكم مرتكب الكبيرة.

فالقول بزيادة الإيمان ونقصانه له تعلق بمسألة حكم مرتكب الكبيرة، فأهل السنة لا يرون تكفير مرتكب الكبيرة دون الشرك الأكبر، ويقولون إن صاحب الكبيرة مؤمن بإيمانه فاسق بمعصيته، فلا يسلبون عنه اسم الإيمان بالكلية.

والمسألة الثانية: مسألة مراتب الدين.

أي ما يتعلق بدخول الإنسان إلى هذا الدين متى ينتقل في مراتب الدين؛ لأن مراتب الدين ثلاثة: الإسلام، الإيمان، الإحسان، فهي عبارة عن ثلاث دوائر أول دائرة فيه هي الإسلام، ثم هناك دائرة أضيق منها هي الإيمان، ويعني هذا الضيق أن من هو مؤمن هو مسلم، ولكن ليس بالضرورة من كان مسلمًا أن يكون مؤمنًا، ثم تأتي الدائرة الأضيق هي دائرة الإحسان؛ لأن الإحسان فحواه ومعناه أن تُتقن الظاهر والباطن.

فعندما أقول: أحسنت، بمعنى أتقنت، فالإحسان إتقان الظاهر والباطن، فإذا أُتقن الظاهر والباطن فهذه مرتبة عليا، فكل مسلم مؤمن مسلم، ولكن ليس كل مؤمن

= للإيجي (ص٣٨٨) وانظر: إرشاد الساري للقسطلاني (١/ ١١٢) ضمن مجموع شروح البخاري.

محسن، قد يكون محسن وقد لا يكون محسنًا، فهذه عقيدة أهل السنة والجماعة في هذه المسألة.

كما أنه مرتبط بتفاضل الناس في إيمانهم وتفاضل درجاتهم في الآخرة إلى غير ذلك من المسائل ذات الصلة.

قال المصنف رحمه الله:

٢٥ : وخير هذه الأمة بعد وفاة نبيها: أبو بكر وعمر وعثمان، هكذا روي لنا عن ابن عمر؛ قال: «كنا نقول ورسول الله ﷺ بين أظهرنا: إن خير الناس بعد رسول الله ﷺ: أبو بكر وعمر وعثمان ويسمع النبي ﷺ بذلك فلا ينكره»(١).

ثم أفضل الناس بعد هؤلاء: علي وطلحة والزبير وسعد وسعيد وعبد الرحمٰن بن عوف وأبو عبيدة بن الجراح، وكلهم يصلح للخلافة.

ثم أفضل الناس بعد هؤلاء: أصحاب رسول الله ﷺ، القرن الأول الذي بُعث فيهم: المهاجرون الأولون والأنصار، وهم من صلَّى القبلتين.

ثم أفضل الناس بعد هؤلاء: من صحب رسول الله ﷺ يومًا أو شهرًا أو سنة أقل أو أكثر، ترحم عليهم وتذكر فضله وتكف عن زلته، ولا نذكر أحدًا منهم إلا بخير، لقول رسول الله ﷺ: «إذا ذُكِر أصحابي فأمسكوا»(٢).

وقال سفيان بن عيينة: «من نطق في أصحاب رسول الله ﷺ بكلمة فهو صاحب هوى»(٣).

وقال النبي ﷺ: «أصحابي كالنجوم، بأيهم اقتديتم اهتديتم»(٤).

الشرح

توطئة:

يجدر التنبيه على أمرين هنا:

---

(١) صحيح البخاري: كتاب المناقب، باب فضل أبي بكر بعد النبي ﷺ، برقم (٣٦٥٥)، وأبو داود (٤٦٢٧)، وأحمد (٤٦١٢).

(٢) المعجم الكبير للطبراني برقم (١٠٤٤٨)، قال الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة (١/ ٧٥): ضعيفة الأسانيد، ولكن بعضها يشد بعضًا.

(٣) الغنية لطالبي طريق الحق (١/ ٧٩).

(٤) السلسلة الضعيفة للشيخ الألباني (١/ ١٤٤)، قال: موضوع، رواه ابن عبد البر في «جامع العلم» (٢/ ٩١) وابن حزم في «الإحكام» (٦/ ٨٢).

الأمر الأول: تقسيم مسائل الاعتقاد.

الأمر الثاني: ترتيب مسائل الاعتقاد عرضًا وتعليمًا.

أما الأمر الأول: فإن مسائل العقيدة مركبة ومقسمة ومبوَّبة على النحو التالي:

أولًا: أصول مسائل الاعتقاد.

وهذه تشتمل على جانبين:

الجانب التأصيلي:

وهو معرفة أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة التي يستمدون منها علم العقيدة وهي:

- الكتاب.
- السنة.
- فهم سلف الأمة من الصحابة، والتابعين، وتابعي التابعين، ومن سار على نهجهم واقتفى أثرهم، ومعرفة موقفهم من العقل والاستدلال به.

والجانب التقريري:

ويعنون به أركان الإيمان الستة، وهي: الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره، فهذه أصول مسائل الاعتقاد يبدؤون بها، ويستمدون هذا من حديث جبريل عليه السلام حينما سأل النبي ﷺ عن الإيمان.

ثانيًا: مسائل الأسماء والأحكام.

وهذه تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: مسائل الأسماء.

ويعنون بمسائل الأسماء ما يتعلق بتعريف ألفاظ الإسلام والإيمان والإحسان والدين ونحوها من الأسماء والفروق بينها، وما يضاد ذلك من تعريف الكفر والشرك والنفاق والردة ونحوها من المسمَّيات وتحديد مدلولاتها وما يندرج تحتها.

القسم الثاني: مسائل الأحكام.

ويعنون بها متى يكون الشخص مسلمًا أو مؤمنًا أو محسنًا ونحوها من الألفاظ، ومتى يكون كافرًا أو مشركًا أو منافقًا أو مرتدًّا أو مبتدعًا أو فاسقًا، إلى غير ذلك من الأحكام التي وردت في نصوص الشرع، وما هي شروط وموانع تكفير المعين وما يلحق ذلك من مسائل.

ثالثًا: ملحقات مسائل الاعتقاد.

وهي المسائل المتعلقة بالصحابة والخلافة والإمامة الكبرى، والموالاة والمعاداة، ويعتبرونها ملحقات لمسائل العقيدة.

وأما **الأمر الثاني** فهو يتعلق بترتيب مسائل الاعتقاد عرضًا وتعليمًا.

فإذا علم أن أبواب الاعتقاد مقسمة إلى:

- أصول الاعتقاد.
- مسائل الأسماء والأحكام.
- ملحقات بمسائل الاعتقاد.

فعلى طالب العلم سواء كان مُعلِّمًا أو متعلمًا أن يتعلَّمها على هذا الترتيب، وأن لا يخرج عنه، وأن يحذر من محاولات أهل الباطل الإخلال بهذا الترتيب، وبخاصة محاولاتهم البدء بمسائل الأسماء والأحكام قبل الانتهاء من معرفة ودراسة أصول المعتقد.

وأما **قول المصنف: «وخير هذه الأمة بعد وفاة نبيها: أبو بكر وعمر وعثمان، هكذا روي لنا عن ابن عمر؛ قال: «كنا نقول ورسول الله ﷺ بين أظهرنا: إن خير الناس بعد رسول الله ﷺ: أبو بكر وعمر وعثمان ويسمع النبي ﷺ بذلك فلا ينكره»[1]».**

أولًا: هذه المسائل المتعلقة بالمفاضلة بين أصحاب النبي ﷺ يذكرها العلماء دائمًا توطئة لمسائل الخلافة والإمامة.

فهذه مسألة تفضيل أبو بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم على باقي الصحابة، ويدخل فيها مسألة تفضيل عثمان على علي.

فأهل السنة يعتقدون بأن خير هذه الأمة بعد النبي ﷺ أبو بكر وعمر وعثمان، ثم علي وطلحة والزبير وسعد وسعيد وعبد الرحمٰن بن عوف وأبو عبيدة بن الجراح، ثم بعد ذلك يأتي بقية العشرة، ثم يأتي بعد هذا أهل بدر، ثم يأتي بعد ذلك أهل بيعة شجرة الرضوان، ثم بعد ذلك يأتي أهل الفتح فتح مكة، ثم بعد ذلك يتوالى الفضل بحسب أقدمية ذلك الذي أسلم من الصحابة.

قال شيخ الإسلام بن تيمية رحمه الله: «ويقرُّون بما تَوَاتَرَ به النَّقْلُ عن أميرِ المؤمنينَ

---

(١) صحيح البخاري: كتاب المناقب، باب فضل أبي بكر بعد النبي ﷺ، برقم (٣٦٥٥)، وأبو داود (٤٦٢٧)، وأحمد (٤٦١٢).

عليِّ بْنِ أبي طالبٍ ﷺ وغيرِه، مِن أَنَّ خَيْرَ هذه الأُمَّةِ بعد نَبِيِّهَا: أبو بكرٍ، ثُمَّ عُمَرُ، ويُثَلِّثُونَ بِعُثْمَان، ويُرَبِّعُونَ بِعَلِيٍّ رضي الله عنهم أجمعين، كما دلَّت عليه الآثارُ»[1].

وقد أجمع الصحابة على تقديم عثمان في البيعة، وإن كان بعض السلف قد اختلفوا في التفضيل بين عثمان وعلي، فإنهم لم يختلفوا في الترتيب في البيعة للخلافة، وكل مَن خالف الترتيب في الخلافة فإنه من أهل البدع.

وترتيب أهل السنة: (أبو بكرٍ، ثُمَّ عُمَرُ، ويثلِّثُونَ بِعُثْمَان، ويُرَبِّعُونَ بِعَلِيٍّ رضي الله عنهم أجمعين).

وإن كان ثَمّ خلاف في التفضيل بين عثمان وعليٍّ، ولكنه لا يترتب عليه أي أثر في الانتساب لأهل السنة؛ «فقدَّم قومٌ عثمانَ، وسكتوا، وربَّعوا بعليٍّ، وقدَّم قومٌ عليًّا، وقومٌ توقَّفوا، لكن استقرَّ أمرُ أهلُ السُّنَّة على تقديم عُثْمَان ثم عليٍّ.

وإنْ كانتْ هذه المَسْأَلَةُ (مَسْأَلَةُ عُثْمَانَ وعليٍّ) ليستْ من الأصولِ التي يُضَلَّلُ المخالفُ فيها عند جمهورِ أَهْلِ السُّنَّة، لكن التي يُضَلَّلُ فيها مسألةُ الخلافةِ؛ وذلك لأنهم يؤمنون أنَّ الخليفةَ بَعْدَ رسولِ الله ﷺ أبو بكرٍ، ثم عمرُ، ثم عثمانُ، ثم عليٌّ، ومَن طَعَنَ في خلافة أحدٍ مِن هؤلاء فهو أضلُّ مِن حِمَارِ أَهْلِهِ».

فلهم مِن الفضل ومِن المكانة ما هو مُجمع عليه بين أهل السُّنَّة.

❋ ثانيًا: ذكر تفاضل الأربعة رضوان الله عليهم[2]:

أجمع الصحابة رضوان الله عليهم على تفضيل أبي بكر وتقديمه على سائر الصحابة ثم تفضيل عمر بعده على عثمان ثم عثمان بعد عمر على من بعده رضوان الله عليهم، وكانوا يتحدثون بذلك في زمن النبي ﷺ وهو يسمعهم فلا ينكره، ثم أجمعوا على تقديم علي بعد عثمان فقدَّموه وبايعوه بالخلافة.

فالصحابة مجمعون على تفضيل أبي بكر على عمر ثم عمر على عثمان ثم عثمان على عليٍّ رضي الله عنهم أجمعين، ولقد اتفق الناس ـ الصحابة وغيرهم ـ بعد مقتل عمر ﷺ على تفضيل عثمان، حكى هذا الاتفاق صاحب رسول الله ﷺ، عبد الرحمٰن بن عوف وعبد الله بن مسعود ﷺ، أما عبد الرحمٰن فقد قال في قصة

(١) مجموع الفتاوى (٢/ ٩١).

(٢) مباحث المفاضلة في العقيدة (ص٢٥٢ ـ ٢٦٤).

بيعة عثمان رضي الله عنه لما اختاره للخلافة بعد عمر: «أما بعد، يا علي، إني قد نظرت في أمر الناس فلم أرهم يعدلون بعثمان»[١]، وكان قد قال رضي الله عنه قبل ذلك للشيخين عثمان وعلي رضي الله عنهما حين التشاور: «أفتجعلونه ـ (يعني أمر الاختيار) ـ إلي، والله على أن لا آلو عن أفضلكم»[٢]، وقال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه لما استُخلِف عثمان: «أمَّرنا خير من بقي ولم نأل»[٣]، وقال رضي الله عنه: «إنا اجتمعنا أصحاب محمد فلم نأل عن خيرنا ذي فوق فبايعنا أمير المؤمنين عثمان»[٤].

وقال الإمام أحمد: «لم يكن بين أصحاب رسول الله اختلاف أن عثمان أفضل من علي»[٥].

ومضى اعتقاد أهل السنة والجماعة على ذلك إلا ما كان من خلاف يسير في المفاضلة بين عثمان وعلي أيهما أفضل؟ بعد أن أجمعوا على تقديم أبي بكر وعمر عليهما في الفضل بلا خلاف.

وتفضيل أبي بكر على عمر بلا خلاف.

قال الشافعي رحمه الله: «ما اختلف أحد من الصحابة والتابعين في تفضيل أبي بكر وعمر وتقديمهما على جميع الصحابة، وإنما اختلف من اختلف منهم في علي وعثمان». قال البيهقي ـ بعد ذكره قول الشافعي هذا بسنده ـ: «وروينا عن جماعة من التابعين وأتباعهم نحو هذا»[٦]، وقال يحيى بن سعيد القطان: «من أدركت من أصحاب النبي والتابعين لم يختلفوا في أبي بكر وعمر وفضلهما إنما كان الاختلاف في علي وعثمان»[٧]

---

(١) أخرجه البخاري، انظره مع الفتح (١٣/ ١٩٤)، وقد كان عبد الرحمٰن رضي الله عنه قد اجتهد غاية الاجتهاد. قال ابن كثير في الباعث الحثيث (ص١٥٥): «حتى سأل النساء في خدورهن والصبيان في المكاتب فلم يرهم يعدلون بعثمان أحدًا».

(٢) أخرجه البخاري، انظره مع الفتح (٧/ ٦١).

(٣) أخرجه أحمد في فضائل الصحابة (١/ ٤٦١)، قال المحقق: «إسناده صحيح»، وابن سعد في الطبقات (٣/ ٦٣)، والفسوي في المعرفة والتاريخ (٢/ ٧٦٠)، والخلال في السنة (ص٣٨)، وقال الهيثمي في المجمع (٩/ ٨٨): «رواه الطبراني بأسانيد ورجال أحدها رجال الصحيح، وأخرجه اللالكائي في الشرح (٧/ ١٣٤٢).

(٤) أخرجه أحمد في فضائل الصحابة (١/ ٢٩٦، ٤٦٣)، قال المحقق في (ص٢٩٦): «رجال الإسناد ثقات»، وقال في (ص٤٦٧): «إسناده حسن»، وأخرجه ابن سعد في الطبقات (٣/ ٦٣)، والفسوي في المعرفة والتاريخ (٢/ ٧٦١)، وأخرجه اللالكائي في الشرح (٧/ ١٣٤٢).

(٥) السنة للخلال (٣٩٢).

(٦) الاعتقاد (٣٦٩).

(٧) شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٧/ ١٣٦٧).

والخلاف الذي وقع في ذلك خلاف يسير، وما وقع إلا في المفاضلة بينهما، وتقديم أحدهما على الآخر في الفضل دون الخلافة، فإنهم مجمعون بلا خلاف على تقديم عثمان على علي في الخلافة، وعلى صحة الخلافتين، ثم إن ذاك الخلاف قد انقضى واستقر أمر أهل السنة على تفضيل عثمان على علي، ورجع بعض من قال بتقديم علي إلى تقديم عثمان، يقول ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «مع أن بعض أهل السنة كانوا قد اختلفوا في عثمان وعلي رضي الله عنهما بعد اتفاقهم على تقديم أبي بكر وعمر، أيهما أفضل، فقدم قوم عثمان وسكتوا وربَّعوا بعلي، وقدم قوم عليًّا، وقوم توقفوا)، قال: «لكن استقر أمر أهل السنة على تقديم عثمان على علي، وإن كانت هذه المسألة ـ مسألة عثمان وعلي ـ ليست من الأصول التي يضلل المخالف فيها عند جمهور أهل السنة، لكن التي يضلل فيها هي مسألة الخلافة، وذلك أنهم يؤمنون أن الخليفة بعد رسول الله ﷺ أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي، ومن طعن في خلافة أحد من هؤلاء فهو أضل من حمار أهله»[(١)].

وقال ابن عبد البر بعد ذكره للخلاف الواقع بين أهل السنة في المفاضلة بين عثمان وعلي: «وأهل السنة اليوم على ما ذكرت لك من تقديم أبي بكر في الفضل على عمر وتقديم عمر على عثمان وتقديم عثمان على علي رضي الله عنهم»[(٢)]. وقال ابن الصلاح: «وتقديم عثمان هو الذي استقرت عليه مذاهب أصحاب الحديث والسنة»[(٣)]

قال ابن حجر: «الإجماع انعقد بأخَرَة بين أهل السنة أن ترتيبهم في الفضل كترتيبهم في الخلافة»[(٤)].

وحاصل ما كان عليه أهل السنة في المفاضلة بين عثمان وعلي قبل انعقاد إجماعهم على تفضيل عثمان ثلاثة مذاهب:

الأول: تفضيل عثمان ثم علي ـ وكان مذهب الجمهور.

الثاني: تفضيل علي ثم عثمان ـ وكان قد ظهر في أهل الكوفة.

الثالث: التوقف عن المفاضلة بينهما، وكان قد ظهر في أهل المدينة.

فالمذهب الأول هو الذي كان عليه عامة أهل السنة كما قال ابن عبد البر[(٥)]

---

(١) العقيدة الواسطية ـ ضمن المجموعة العلمية السعودية ـ (ص٨٦).
(٢) الاستيعاب ـ بهامش الإصابة ـ (٣/ ٥٤).
(٣) المقدمة (ص١٩٩).
(٤) فتح الباري (٧/ ٣٤).
(٥) الاستيعاب (٣/ ٥٤).

والخطابي[١]، وابن حجر[٢] وغيرهم، وفي هؤلاء من توقف في التفضيل عند عثمان فقال بتفضيل عثمان بعد عمر وسكت على ذلك، مع اعتقاده بالتربيع بعلي، وإنما قصد بالتوقف عند عثمان الاقتداء بحديث ابن عمر المتقدم، وهم لا يقدمون على علي أحدًا بعد الثلاثة، ومن هؤلاء أحمد بن حنبل، وصرَّح رَحِمَهُ اللَّهُ بأن التوقف عند عثمان إنما هو عمل بحديث ابن عمر، فقال: نقول: أبو بكر وعمر وعثمان ونسكت، على حديث ابن عمر»[٣]. وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «فإن قال قائل: مَن بعد عثمان؟ قلت: علي»[٤]. وقال رَحِمَهُ اللَّهُ لمن سأله عمن قال: أبو بكر وعمر وعثمان وعلي، قال: «أذهب إليه، ويعجبني أن أقول: أبو بكر وعمر وعثمان وأسكت، وإن قال رجل: وعلي، لم أعنفه، ولا يعجبني هذا القول. قال ابن عمر: أبو بكر وعمر وعثمان، ونترك أصحاب رسول الله له لا نفضل بينهم»، [٥] وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «من وقف على عثمان ولم يربع بعلي فهو على غير السنة»[٦].

وهذا المسلك مروي عن جماعة من أئمة أهل السنة كيحيى بن معين وبشر بن الحارث ويزيد بن زريع ومحمد بن عبيد وعبد الله بن المبارك، وغيرهم[٧]، وسبق بيان أن ما ورد في حديث ابن عمر من السكوت عن علي متأول بأمور، منها: أن الإجماع المنعقد على تقديم علي بعد عثمان إنما حدث بعد الزمن الذي قيده ابن عمر.

وأما المذهب الثاني وهو تفضيل علي ثم عثمان بعد أبي بكر وعمر فهو كان مذهب عامة أهل الكوفة، قال الخطابي: «ذهب أكثر أهل الكوفة إلى تقديمه ـ (يعني: عليًا) ـ على عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: «وحدثني محمد بن هاشم، حدثنا أبو يحيى بن أبي ميسرة، عن عبد الصمد، قال: قلت لسفيان الثوري: «ما قولك في التفضيل؟ فقال: أهل السنة من أهل الكوفة يقولون: أبو بكر وعمر وعلي وعثمان، وأهل السنة من أهل البصرة يقولون: أبو بكر وعمر وعثمان وعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، قلت: فما تقول أنت؟ قال: أنا رجل كوفي»، قال الخطابي: «قلت: وقد ثبت عن سفيان أنه قال في آخر

---

(١) معالم السنن ـ بهامش المختصر ـ (٧/ ١٨).
(٢) فتح الباري (٧/ ١١).
(٣) السنة للخلال (ص٣٩٧).
(٤) السنة للخلال (ص٤، ٥).
(٥) السنة للخلال (ص٤، ٥).
(٦) طبقات الحنابلة (١/ ٣١٣).
(٧) انظر: السنة للخلال (٣٩٧، ٤٠٠، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤١٠)، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة (٧/ ١٣٨٩، ١٣٩٢، ١٣٦٩).

قوليه: «أبو بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم»[١]، وكما رجع سفيان الثوري رجع غيره من أهل الكوفة. كما قال ابن تيمية رحمه الله: «إن سفيان الثوري وطائفة من الكوفة رجَّحوا عليًّا ثم عثمان، ثم رجع عن ذلك سفيان وغيره»[٢].

وقال ابن حجر: «ذهب بعض السلف إلى تقديم علي على عثمان، وممن قال به سفيان الثوري، ويقال أنه رجع عنه، وقال به ابن خزيمة وطائفة قبله وبعده[٣]. هذا، وقد روى الخلال بسنده عن يحيى بن سعيد القطان أنه قال: «كان رأي سفيان الثوري: أبو بكر وعمر ثم يقف»[٤]، وكان التوقف مذهب يحيى بن سعيد، وقال الإمام أحمد: «بلغني أن يحيى كان يقف عند ذكر عمر» قال: «وكان يأخذه من سفيان»[٥]؛ يعني: الثوري، فلا أدري متى كان التوقف من سفيان؟ والله أعلم.

وأما المذهب الثالث، وهو التوقف عن المفاضلة بينهم، فهو رواية عن مالك، ففي المدونة قال ابن القاسم: «وسألت مالكًا عن خير الناس بعد نبيهم صلوات الله وسلامه عليه، فقال: أبو بكر، ثم قال: أوفي ذلك شك؟ قال ابن القاسم: فقلت لمالك: فعلي وعثمان أيهما أفضل؟ فقال: ما أدركت أحدًا ممن أقتدي به يفضل أحدهما على صاحبه ـ يعني عليًّا وعثمان ـ ويرى الكف عنهما»[٦].

وروى ابن عبد البر بسنده أن مالكًا سئل: من تُقدِّم بعد رسول الله؟ قال أقدِّم أبا بكر وعمر، ولم يزد على هذا. وروى أيضًا قول مالك: «ليس من أمر الناس الذين مضوا عليه أن يفاضلوا بين الناس»[٧]. وروى اللالكائي بسنده أن مالكًا سئل عن علي وعثمان، فقال: «ما أدركت أحدًا ممن يُقتدى به إلا وهو يرى الكف عنهما، يريد: التفضيل بينهما، فقيل له: فأبو بكر وعمر فقال: ليس في أبي بكر وعمر، شك، يريد: أنهما أفضل من غيرهما»[٨]، وقد ذكر ابن تيمية أن مالكًا رجع عن التوقف إلى تفضيل عثمان ثم علي، فقال: «أما عثمان وعلي فكان طائفة من

---

(١) معالم السنن ـ بهامش المختصر ـ (٧/ ١٨).
(٢) الفتاوى (٤/ ٤٢٦)؛ وانظر: منهاج السنة (٢/ ٧٣، ٧٤).
(٣) فتح الباري (٧/ ١٦) وانظر: الباعث الحثيث (ص١٥٦).
(٤) السنة (٣٧/ ٣) وقال المحقق: إسناده صحيح».
(٥) رواه الخلال بسنده في السنة (ص٣٧٢)، وقال المحقق: «وإسناده صحيح».
(٦) المدونة (٦/ ٤٥١).
(٧) الانتقاء (٣٠، ٣٩).
(٨) شرح أصول الاعتقاد (٧/ ٣٦٨).

أهل المدينة يتوقفون فيهما وهي إحدى الروايتين عن مالك»[١] وقال في موضع آخر: «وبعض أهل المدينة توقف في عثمان وعلي، وهي إحدى الروايتين عن مالك، لكن الرواية الأخرى عنه تقديم عثمان على علي كما هو مذهب سائر الأئمة»[٢]. وقد اعتمد ابن رشد في كلام له تقديم عثمان ثم علي مذهب المالكية، وقال: «وقيل: إنه الذي رجع إليه مالك بعد أن وقف في عثمان وعلي، فلم يفضل أحدهما على صاحبه على ظاهر ما وقع في كتاب الديات من المدونة» قال ابن رشد: «على أنه كلام محتمل للتأويل»[٣]، وذكر السيوطي أنه قد حكى القاضي عياض عن الإمام مالك أنه رجع عن التوقف إلى تفضيل عثمان، قال القرطبي: وهو الأصح إن شاء الله[٤]، ولعل من وافق مالكًا على التوقف قبل الرجوع يكون قد رجع إلى تفضيل عثمان على علي كما رجع مالك موافقة له في الرجوع بعد موافقته في التوقف، ولقد روى الخلال بسنده عن أيوب السختياني أنه قال: «دخلت المدينة والناس متوافرون؛ القاسم بن محمد وسليمان وغيرهما، فما رأيت أحدًا يختلف في تقديم أبي بكر وعمر وعثمان»[٥].

وتوقف في المفاضلة بين عثمان وعلي من غير أهل المدينة يحيى بن سعيد القطان من أهل البصرة، وقد استغرب عبد الرحمٰن بن مهدي ذلك، فقال ليحيى: «بمن تقتدي في هذا وأهل البصرة ليس هذا قولهم؟!»[٦]. ذكر ابن حجر أن يحيى القطان تبع مالكًا في التوقف[٧]. ولكن، قد سبق قبل قليل قول الإمام أحمد أن يحيى أخذ التوقف عن سفيان الثوري، ويحيى قد حكى هذا القول عن سفيان، فقد أخرج الخلال أن يحيى بن معين قال: «قال يحيى بن سعيد: كان رأي سفيان الثوري: أبو بكر وعمر ثم يقف»، قال يحيى بن معين: «وهو رأي يحيى بن سعيد»[٨]، كأنه يشير إلى أن ذلك منه موافقة سفيان فيما رواه عنه. والله أعلم.

والحاصل أن ما روي عن أئمة السلف من تقديم علي على عثمان أو التوقف فيهما قد رجعوا عنه، واستقر مذهب أهل السنة على تفضيل عثمان ثم علي. وهذا هو المذهب الحق الذي، لا يجوز العدول عنه لثبوته بالأدلة الشرعية من السنة والإجماع، وسبق بيانهما من حديث ابن عمر وإجماع الصحابة على تقديم عثمان بعد

---

(١) منهاج السنة (٢/ ٧٣).
(٢) الفتاوى (٤/ ٤٢٦).
(٣) الجامع من المقدمات (١٧٤)، وانظر: حاشية المحقق رقم (٣).
(٤) تدريب الراوي (٢/ ٢٢٣)، وانظر: لوامع الأنوار (٢/ ٣٥٦).
(٥) السنة (ص٤٠٣).
(٦) السنة للخلال (ص٣٧٢، ٣٧٣).
(٧) فتح الباري (٧/ ١٦).
(٨) السنة (ص٣٧٣).

أبي بكر وعمر وجميع ذلك ثابت صحيح كما تقدم، ولذلك، قال الإمام أحمد: «كل من قدم عليًّا ثم عثمان فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار»[١]، وكذلك قال حماد بن زيد[٢]، وروي نحو ذلك عن جماعة من الأئمة كسفيان الثوري والدارقطني وغيرهم[٣].

حتى أن الأئمة قد تكلموا في تبديع من يقدم عليًّا على عثمان على قولين[٤].

وروي عن بعضهم أنه قال: من قدَّم عليًّا على عثمان فعليه لعنة الله، وبعضهم قال: فهو أحمق[٥].

هذا، وقد ذكر ابن حزم[٦] عن بعض السلف من الصحابة وغيرهم سمَّى بعضهم، أن منهم من قال: أفضل الناس بعد النبي ﷺ جعفر بن أبي طالب، ومنهم من قال: وبعد جعفر حمزة، وأن منهم من قال إن أفضل الناس بعد النبي ﷺ عبد الله بن مسعود، وغير ذلك مما ذكره ابن حزم عن بعض السلف من غير أن يذكر إسنادًا لما رواه عنهم، وقد قال ابن تيمية رحمه الله: «وأما ما يحكى عن بعض المتقدمين من تقديم جعفر وتقديم طلحة أو نحو ذلك فذلك في أمور مخصوصة لا تقديمًا عامًّا، وكذلك ما ينقل عن بعضهم في علي»[٧].

ويشهد لما قاله ابن تيمية من كلام ابن حزم نفسه، فقد حمل ما ورد عن أم سلمة رضي الله عنها في ذكرها زوجها قبل النبي ﷺ على أنه مذهبها في التفضيل، قال: «وروِّينا عن أم سلمة أم المؤمنين رضي الله عنها أنها تذكرت الفضل ومن هو خير، فقالت: ومن هو خير من أبي سلمة أول بيت هاجر إلى رسول الله ﷺ»[٨]، والمروي عن أم سلمة في ذلك ما جاء في سياق قصة زواجها بالنبي ﷺ من قولها: «فلما توفي أبو سلمة استرجعت وقلت: اللّهم أجرني في مصيبتي واخلفني خيرًا منه»، قال: «ثم رجعت إلى نفسي، قلت: من أين لي خير من أبي سلمة، فلما انقضت عدتي استأذن عليَّ رسول الله ﷺ»، فذكرت قصة خطبة النبي لها ثم زواجها منه ﷺ حتى قولها: «فقد أبدلني الله بأبي سلمة خيرًا منه رسول الله ﷺ»[٩]، وحمل ما ورد في هذه الرواية

---

(١) السنة للخلال (ص٣٩٢).
(٢) شرح أصول الاعتقاد (٧/ ١٣٧٠).
(٣) انظر: السنة للخلال (٣٧٠ و٣٩٢)، والفتاوى (٤/ ٤٢٢، ٤٢٦، ٤٢٨).
(٤) انظر: السنة للخلال (٣٨٠ ـ ٨٣٢)، والفتاوى (٤/ ٤٢٦).
(٥) انظر: شرح أصول الاعتقاد (٧/ ١٣٧٠).
(٦) انظر: الفصل (٤/ ١١١).
(٧) منهاج السنة (٢٢/ ٧٤).
(٨) الفصل (٤/ ١١١).
(٩) أخرجه أحمد في المسند (٤/ ٢٧، ٢٨، ٦/ ٣١٣، ٣١٧، ٣٢١)، والحاكم (٤/ ١٦)، =

عن أم سلمة أنه مذهبها وقولها في أفضل الناس بعد رسول الله ـ كما حمله ابن حزم ـ عجيب غاية العجب، ولقد وردت أحاديث في تفضيل أعيان من الصحابة كل واحد في أمر مخصوص كما في حديث: «**أرحم أمتي بأمتي أبو بكر، وأشدهم في أمر الله عمر، وأصدقهم حياء عثمان، وأعلمهم بالحلال والحرام معاذ بن جبل، وأفرضهم زيد بن ثابت، وأقرؤهم أُبَي، ولكل أمة أمين وأمين هذه الأمة أبو عبيدة بن الجراح**»[(١)]، ونحو ذلك من الأحاديث، ومن قال من السلف مثلًا أفرض الصحابة زيد فليس هذا قول منه بأنه أفضل الصحابة بعد النبي وإن توهم الواهم ذلك.

وقد روى الذهبي بسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: وما احتذى النعال ولا ركب المطايا ولا ركب الكور رجل أفضل من جعفر». ثم قال الذهبي: «هذا ثابت عن أبي هريرة، ولا ينبغي أن يزعم زاعم أن مذهبه: أن جعفرًا أفضل من أبي بكر وعمر، فإن هذا الإطلاق ليس هو على عمومه؛ بل يخرج منه الأنبياء والمرسلون، فالظاهر أن أبا هريرة لم يقصد أن يدخل أبا بكر ولا عمر رضي الله عنهما»[(٢)].

ومن قبيل ما ذكره ابن تيمية رحمه الله ما حكاه الخطابي عن بعض المتأخرين إذ قال: «وللمتأخرين في هذا مذاهب، منهم من قال بتقديم أبي بكر من جهة الصحابة وبتقديم علي من جهة القرابة»، قال: وكان بعض مشايخنا يقول: أبو بكر خير وعلي أفضل، قال: وباب الخيرية غير باب الفضيلة، قال: وهذا كما تقول: إن الحُرَّ الهاشمي أفضل من العبد الرومي والحبشي، وقد يكون العبد الحبشي خيرًا من هاشمي في معنى الطاعة لله والمنفعة للناس، فباب الخيرية مُتعدٍّ وباب الفضيلة لازم[(٣)]، وهذا الذي حكاه الخطابي هو في معنى ما تقرر من أنه قد تكون في المفضول فضيلة لا توجد في الفاضل من غير أن ينال ذلك من تفضيل الفاضل على المفضول، والله أعلم.

وكان ابن عبد البر قال: «اختلف السلف أيضًا في تفضيل علي وأبي بكر»[(٤)]، قال الزركشي: «قد غلط في ذلك ووهم»[(٥)]. كيف وهو نفسه ممن نقل اجتماع السلف

= وصححه ووافقه الذهبي، وانظر: الفتح الرباني (٢١/ ٦٧، ٦٨)، وأصله في صحيح مسلم (٢/ ٦٣٣).

(١) أخرجه الترمذي (٥/ ٦٢٣)، وابن ماجه (١/ ٢٥٥)، وأحمد في المسند (٣/ ١٨٤، ٢٨١).

(٢) السير (١٤/ ٥٠٦).

(٣) معالم السنن ـ بهامش المختصر ـ (٧/ ١٨، ١٩).

(٤) الاستيعاب ـ بهامش الإصابة (٣/ ٥٢). (٥) الإجابة (ص٥٤).

والخلف على أن عليًّا أفضل الناس بعد عثمان[١].

وأما قول المصنف: «ثم أفضل الناس بعد هؤلاء: علي وطلحة والزبير وسعد وسعيد وعبد الرحمٰن بن عوف وأبو عبيدة بن الجراح، وكلهم يصلح للخلافة».

وهذه مسألة المفاضلة بين الصحابة بعد الخلفاء الثلاثة[٢].

وقد اختلف في هذه المسألة على عدة أقوال:

القول الأول: أنه يلي الخلفاء الثلاثة أبي بكر وعمر وعثمان في الفضل بقية أصحاب الشورى الخمسة.

فقد جاء في عقيدة الإمام أحمد وعلي بن المديني اللتين رواهما اللالكائي بسنده عنهما أنه يلي الخلفاء الثلاثة أبا بكر وعمر وعثمان في الفضل بقية أصحاب الشورى الخمسة: علي وطلحة والزبير وعبد الرحمٰن بن عوف وسعد بن أبي وقاص[٣]. وهما لا يقدِّمان على علي أحدًا بعد الثلاثة؛ بل قالا هذا موافقة لحديث ابن عمر كما تقدم بيانه.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «ما في أهل السنة من يقول: إن طلحة والزبير وسعدًا وعبد الرحمٰن بن عوف أفضل منه ـ (يعني من علي) ـ؛ بل غاية ما يقولون السكوت عن التفضيل بين أهل الشورى، وهؤلاء أهل الشورى عندهم أفضل السابقين الأولين، والسابقون الأولون أفضل من الذين أنفقوا من بعد الفتح وقاتلوا[٤]، والحاصل أن بقية أصحاب الشورى الذين جعل عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فيهم الأمر من بعده يختارون أحدهم، أفضل الصحابة بعد علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند أهل السنة والجماعة، وقال الإمام أحمد: «ثم من بعد أصحاب الشورى: أهل بدر من المهاجرين، ثم أهل بدر من الأنصار من أصحاب رسول الله ﷺ على قدر الهجرة والسابقة أولًا فأول»[٥].

القول الثاني: أفضل الصحابة بعد الأربعة بقية العشرة المبشرين بالجنة.

فقد نقل جماعة من أهل العلم أن أفضل الصحابة بعد الأربعة بقية العشرة المبشرين بالجنة، وهم أصحاب الشورى المذكورون وسعيد بن زيد بن عمرو بن

---

(١) انظر: الاستيعاب (٣/ ٥٢).

(٢) مباحث المفاضلة في العقيدة (ص٢٦٥ ـ ٢٦٧).

(٣) شرح أصول الاعتقاد (١/ ١٥٩، ١٦٧)، وطبقات الحنابلة (١/ ٢٤٣).

(٤) منهاج السنة (٤/ ٣٩٧).

(٥) شرح أصول الاعتقاد (١/ ١٥٩).

نفيل، وأبو عبيدة بن الجراح[١].

وأما القول في الترتيب بعد العشرة فقد اختلف السلف في ذلك

القول الأول: أن بعد العشرة أهل بدر، ثم أهل أحد ثم أهل بيعة الرضوان.

أن من بعد العشرة أهل بدر الذين قال فيهم: «**لعل الله اطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم**»[٢]، وفي لفظ: «**فقد وجبت لكم الجنة**»[٣]. وجاء جبريل إلى النبي ﷺ فقال له: «**ما تعدون أهل بدر فيكم؟**» قال: «**من أفضل المسلمين** ـ أو كلمة نحوها ـ»، قال: «**وكذلك من شهد بدرًا من الملائكة**»[٤]. ثم أهل أُحد، ثم أهل بيعة الرضوان الذين قال الله فيهم: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠]، وقال فيهم: ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِى قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ﴿١٨﴾﴾ [الفتح: ١٨]، وقال فيهم: «**لا يدخل النار، إن شاء الله، من أصحاب الشجرة أحد الذين بايعوا تحتها**»[٥].

وقد كانوا أكثر من ألف وأربعمائة صحابي كما في الصحيح[٦].

ذكر هذا الترتيب في الفضل بعد العشرة النووي[٧]، وابن الصلاح[٨]، وابن كثير[٩].

القول الثاني: تقديم أهل بيعة الرضوان على أهل أُحُد بعد أهل بدر.

فقد ذكر السفاريني تقديم أهل بيعة الرضوان على أهل أحد بعد أهل بدر وقال هو الأصح، وقال: «لأن الله تعالى قال في أهل بيعة الرضوان: ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨]، وقال في أهل غزوة أحد: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَلَّوْا۟ مِنكُمْ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ إِنَّمَا ٱسْتَزَلَّهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا۟ وَلَقَدْ عَفَا ٱللَّهُ عَنْهُمْ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ ﴿١٥٥﴾﴾ [آل عمران: ١٥٥]، وفي الآية الأخرى: ﴿ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ

---

(١) انظر: عقيدة الحافظ عبد الغني المقدسي ـ ضمن المجموعة العلمية السعودية ـ (ص٣٥)، والجامع من المقدمات (ص١٧٥)، ومقدمة ابن الصلاح (١٤٩)، والباعث الحثيث (ص١٥٦)، وتقريب النواوي وشرحه التدريب (٢/ ٢٢٣)، ولوامع الأنوار البهية (٢/ ٣٥٧)، ومعارج القبول (٢/ ٥٨٤).

(٢) متفق عليه، وقد سبق. (٣) البخاري مع الفتح (٧/ ٣٠٥).

(٤) أخرجه البخاري، الصحيح مع الفتح (٧/ ٣١٢).

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه (٤/ ١٩٤٢).

(٦) صحيح البخاري مع الفتح (٧/ ٤٤١، ٤٤٣، ٤٥٣).

(٧) التقريب مع التدريب (٢/ ٢٢٣، ٢٢٤). (٨) المقدمة (١٤٩).

(٩) اختصار علوم الحديث ـ مع الباعث الحثيث ـ (١٥٦).

لِيَبْتَلِيَكُمْ وَلَقَدْ عَفَا عَنكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٢] ـ فوصفهم في الموضعين بالعفو ووصف أهل البيعة بالرضى وهو أعلى وأسنى وأفضل من العفو، قال: وهذا ظاهر والله تعالى أعلم»[١].

وأما **قول المصنف**: «**ثم أفضل الناس بعد هؤلاء: أصحاب رسول الله ﷺ، القرن الأول الذي بُعث فيهم: المهاجرون الأولون والأنصار، وهم من صلَّى القبلتين**».

هذه المسألة تتعلق بتفاضل جماعات الصحابة[٢].

لقد دلَّ كتاب الله على تفاضل جماعات الصحابة، فالله ﷻ فضَّل الذين أنفقوا من قبل الفتح وقاتلوا على الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا، والمقصود بالفتح صلح الحديبية[٣]. قال سبحانه: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَٰئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ﴾ [الحديد: ١٠]، وفضَّل الله السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار على من دونهم، فقال سبحانه: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ الآية [التوبة: ١٠٠].

وهذا نص على تفضيل السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار كما يقول القرطبي[٤]، وقد اختلف في تعيين السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار على أقوال[٥]:

القول الأول: أنهم الذين صلوا إلى القبلتين.

القول الثاني: أنهم أهل بيعة الرضوان.

القول الثالث: أنهم أهل بدر.

القول الرابع: أنهم جميع الصحابة بلا استثناء، وأن الذين اتبعوهم بإحسان هم تابعوهم من غير الصحابة.

---

(١) اللوامع (٢/ ٣٧٢).

(٢) مباحث المفاضلة في العقيدة (ص٢٦٧ ـ ٢٧٣).

(٣) كان الصحابة يعدون الفتح يوم الحديبية كما رواه البخاري عن البراء ﷺ، انظر: الصحيح مع الفتح (٧/ ٤٤١)، وفي البخاري من حديث عمر ﷺ أن قوله: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ۝١﴾، نزل في منصرفه له من الحديبية.

(٤) انظر: تفسيره (٨/ ٢٣٦).

(٥) انظر: تفسير الطبري (١١/ ٦)، والاستيعاب ـ بهامش الإصابة ـ (١/ ٢، ٣) وزاد المسير (٣/ ٤٩٠)، وتفسير القرطبي (٨/ ٢٣٦)، والدر المنثور (٣/ ٢٦٩، ٢٧٠).

هذه الأقوال المنقولة عن السلف من الصحابة والتابعين، وزاد المتأخرون قولين:

القول الخامس: أنهم السابقون بالموت والشهادة، قال ابن الجوزي: ذكره الماوردي[١].

القول السادس: أنهم الذين أسلموا قبل الهجرة، قال ابن الجوزي: ذكره القاضي أبو يعلى[٢].

قال القرطبي: «واتفقوا على أن من هاجر قبل تحويل القبلة فهو من المهاجرين الأولين من غير خلاف بينهم»[٣]، والذي أرى في اللفظ دلالة عليه أن المراد بالسابقين الأولين الذين سبقوا إلى الإسلام والهجرة والنصرة وابتدروا ذلك قبل تمكن الإسلام وتتابع الناس عليه، ولا شك أن أول من يدخل في هؤلاء أوائل من أسلم من المهاجرين كالخلفاء الأربعة ومن الأنصار الذين أسلموا ليلتي العَقَبة. ولعل جميع من أسلم حتى غزوة الحديبية من السابقين الأولين[٤]، ذلك أن صلح الحديبية كان فتحًا للمسلمين، فقد نزل قوله تعالى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ۝١﴾ [الفتح: ١] في منصرفه له من الحديبية[٥]، ولم يكن الصحابة يعدون الفتح إلا الحديبية كما قال البراء ﷺ: «تعدون أنتم الفتح فتح مكة، وقد كان فتح مكة فتحًا، ونحن نعد الفتح بيعة الرضوان يوم الحديبية»[٦].

وفي مغازي الواقدي عن أبي بكر وعمر أن كلًّا منهما قال: «ما كان فتح في الإسلام أعظم من فتح الحديبية»[٧]. فكان يوم الحديبية فتحًا للإسلام والمسلمين تتابع الناس بعده على الإسلام لما ترتب على الصلح من وقوع الأمن ورفع الحرب وتمكُّن من يخشى الدخول في الإسلام والوصول إلى المدينة من ذلك كما وقع لخالد وعمرو وغيرهما، ولعله مما يقوي هذا الرأي تفسير جمع من أهل العلم الفتح بالحديبية في قوله: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَٰئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا﴾ [الحديد: ١٠]، فيستأنس بهذا التفضيل في الآية على أنه

---

(١) زاد المسير (٣/ ٤٩٠).
(٢) زاد المسير (٣/ ٤٩١).
(٣) تفسير القرطبي (٨/ ٢٣٦).
(٤) انظر: سير أعلام النبلاء (١/ ١٤٤، ١٤٥) ففيه سرد أسماء واحد وخمسين صحابيًّا من السابقين إلى الإسلام ذكرهم الذهبي تحت عنوان والسابقون الأولون.
(٥) كما ثبت في صحيح البخاري، انظره مع الفتح (٨/ ٥٨٣، ٥٨٧).
(٦) أخرجه البخاري، انظر: الصحيح مع الفتح (٧/ ٤٤١).
(٧) المغازي (٢/ ٦٠٩ ـ ٦١٠).

للسابقين الأولين. وبتفسير العلماء للفتح بالحديبية على أن السابقين هم من أسلم قبل الحديبية. والله أعلم.

ودلَّ كتاب الله على تفضيل المهاجرين على الأنصار، فقد قدم الله ذكرهم على ذكر الأنصار في كتابه، قال سبحانه: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَاوَواْ وَّنَصَرُوٓاْ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَّهُم مَّغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴿٧٤﴾﴾ [الأنفال: ٧٤]، فقدم ذكر الذين هاجروا على الذين آووا ونصروا.

وقال سبحانه: ﴿لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ ٱلْعُسْرَةِ﴾ [التوبة: ١١٧]، فبدأ بذكر المهاجرين بعد النبي له ثم بذكر الأنصار، وقال سبحانه: ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴿٨﴾ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ﴾ [الحشر: ٨، ٩]، فبدأ بذكر المهاجرين ثم الأنصار، وأفرد سبحانه ذكر المهاجرين في مواضع من كتابه كقوله: ﴿فَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ وَأُخْرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأُوذُواْ فِي سَبِيلِي وَقَٰتَلُواْ وَقُتِلُواْ لَأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ. . .﴾ الآية [آل عمران: ١٩٥]، وقال سبحانه: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ أَعْظَمُ دَرَجَةً عِندَ ٱللَّهِ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ ﴿٢٠﴾﴾ [التوبة: ٢٠].

وقال سبحانه: ﴿وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ فِي ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مَا ظُلِمُواْ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ فِي ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَلَأَجْرُ ٱلْءَاخِرَةِ أَكْبَرُ لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ ﴿٤١﴾ ٱلَّذِينَ صَبَرُواْ وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٤٢﴾﴾ [النحل: ٤١، ٤٢].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في بيان أصول أهل السنة: «ويفضلون من أنفق من قبل الفتح ـ وهو صلح الحديبية ـ وقاتل على من أنفق من بعده وقاتل، ويقدمون المهاجرين على الأنصار»[(١)].

وفي عقيدة الإمام أحمد أنه «كان يقول: أفضل الصحابة أهل بيعة الرضوان وخيرهم وأفضلهم أهل بدر، والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار وأعيانهم الأربعون أهل الدار، وخيرهم عشرة شهد لهم النبي عه بالجنة وهو عنهم راض، وأعيانهم أهل الشورى الذين اختارهم عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ للمسلمين وأفضلهم الخلفاء الأربعة»[(٢)].

وأما **قول المصنف: «ثم أفضل الناس بعد هؤلاء: من صحب رسول الله ﷺ يومًا أو شهرًا أو سنة أقل أو أكثر»**.

---

(١) العقيدة الواسطية ـ ضمن المجموعة العلمية (ص٨٥).

(٢) طبقات الحنابلة (٢/ ٢٧٢).

صنَّف العلماء الصحابة في طبقات اختلفوا في عددها، قال السيوطي في شرح التقريب: «واختلف في عدد طبقاتهم ـ يعني الصحابة ـ باعتبار السبق إلى الإسلام أو الهجرة أو شهود المشاهد الفاضلة، فجعلهم ابن سعد خمس طبقات وجعلهم الحاكم اثنتي عشرة طبقة»[١].

قال أحمد شاكر رَحِمَهُ اللَّهُ: «وزاد بعضهم أكثر من ذلك، والمشهور ما ذهب إليه الحاكم»[٢]. والمراتب التي جعلها الحاكم للصحابة هي:

١ ـ قوم أسلموا بمكة.

٢ ـ أصحاب دار الندوة.

٣ ـ المهاجرة إلى الحبشة.

٤ ـ أصحاب بيعة العقبة الأولى.

٥ ـ أصحاب بيعة العقبة.

٦ ـ أول المهاجرين الذين وصلوا والنبي في قباء قبل أن يدخلوا المدينة ويبني المسجد.

٧ ـ أهل بدر.

٨ ـ المهاجرة الذين هاجروا بين بدر والحديبية.

٩ ـ أهل بيعة الرضوان.

١٠ ـ المهاجرة بين الحديبية والفتح.

١١ ـ الذين أسلموا يوم الفتح.

١٢ ـ صبيان وأطفال رأوا النبي ﷺ يوم الفتح وفي حجة الوداع وغيرها وعدادهم في الصحابة[٣].

ولعل المراتب السبع الأولى هي مراتب السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، والله أعلم.

أما الطبقات الخمس التي جعلها ابن سعد في كتابه للصحابة فالأمر فيها ما قاله أحمد شاكر: «لو كان المطبوع كاملًا لاستخرجناها منه وذكرناها»[٤]، وأظن أن الطبقات التي جعلها ابن سعد هي الطبقات التي صنف عليها ابن الجوزي في كتابه

---

(١) تدريب الراوي (٢/ ٢٧٢).
(٢) الباعث الحثيث (١٥٦).
(٣) الباعث الحثيث (١٥٦).
(٤) الباعث الحثيث (١٥٦).

«صفة الصفوة» من ترجم له من الصحابة، فإنه قال: «بدأت بذكر العشرة ثم ذكرت من بعدهم على ترتيب طبقاتهم»[١]، والطبقات التي ذكرها خمس هي:

الطبقة الأولى: على السابقة في الإسلام ممن شهد بدرًا من المهاجرين والأنصار، وحلفائهم ومواليهم[٢].

الطبقة الثانية: من لم يشهد بدرًا من المهاجرين والأنصار وله إسلام قديم[٣].

الطبقة الثالثة: من شهد الخندق وما بعدها[٤].

الطبقة الرابعة: من أسلم عند الفتح وفيما بعد ذلك[٥].

الطبقة الخامسة: الذين توفي رسول الله ﷺ وهم أحداث الأسنان[٦].

وفي المطبوع من طبقات ابن سعد ذكر الطبقتين الأوليين على نفس الوصف الذي ذكره ابن الجوزي تمامًا[٧]. والعلماء وإن أرادوا بهذا التقسيم معرفة الصحابة لا ذكر التفاضل إلا أنهم قد اعتبروا وجوه الفضل والتفاضل في التقسيم، والله أعلم[٨].

وأما **قول المصنف**: «**ترحم عليهم وتذكر فضله وتكف عن زلته، ولا نذكر أحدًا منهم إلا بخير، لقول رسول الله ﷺ: «إذا ذكر أصحابي فأمسكوا»**»[٩]. وقال سفيان بن عيينة: «من نطق في أصحاب رسول الله ﷺ بكلمة فهو صاحب هوى»[١٠].

فمن أصول أهل السُّنَّة والجماعة: سلامةَ قلوبهم تجاه أصحاب النبي ﷺ، وذلك لأنهم حَمَلة ميراث النبوة، فهم علماء هذه الأمة وخيرُها وأبرُّها، كما قال عنهم ابن مسعود رضي الله عنه: «مَن كان منكم مستنًّا، فليستنَّ بمَن قد مات؛ فإنَّ الحيَّ لا يُؤمن عليه الفتنة. أولئك أصحاب محمد، أبرُّ هذه الأمة قلوبًا، وأعمقها علمًا، وأقلُّها تكلفًا؛ قومٌ اختارهم الله لصحبة نبيِّه، وإقامة دينه؛ فاعرفوا لهم حقَّهم، وتمسَّكوا بهديهم؛ فإنَّهم كانوا على الهُدى المستقيم»[١١].

---

(١) صفة الصفوة (١/ ٢٣٤).
(٢) صفة الصفوة (١/ ٣٧٠).
(٣) صفة الصفوة (١/ ٥٠٦).
(٤) صفة الصفوة (١/ ٦٥٠).
(٥) صفة الصفوة (١/ ٧٢٥).
(٦) صفة الصفوة (١/ ٧٤٦).
(٧) انظر: طبقات ابن سعد (٣/ ٤، ٥، ٦).
(٨) المصدر: مباحث المفاضلة في العقيدة (ص٢٧١ ـ ٢٧٣).
(٩) انظر: المعجم الكبير للطبراني برقم (١٠٤٤٨)، قال الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة (١/ ٧٥): ضعيفة الأسانيد، ولكن بعضها يشد بعضًا.
(١٠) الغنية لطالبي طريق الحق (١/ ٧٩).
(١١) أخرجه ابن عبد البرِّ في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٩٤٧)، والبغوي في «شرح السنة» =

وقد عَلَّق شيخُ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ على هذا الأثر؛ فقال: «وقول عبد الله بن مسعود: «كانوا أبرَّ هذه الأمة قلوبًا، وأعمقها علمًا، وأقلها تكلفًا»: كلامٌ جامع، بيَّن فيه حُسن قَصدهم، ونيَّاتهم ببر القلوب، وبيَّن فيه كمال المعرفة، ودقتها بعمق العلم، وبيَّن فيه تيسير ذلك عليهم، وامتناعهم من القول بلا علم بقلة التكلف... وهم أفضل الأمة الوسط الشهداء على الناس، الذين هداهم الله لما اختُلف فيه من الحق بإذنه، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم؛ فليسوا مِن المغضوب عليهم الذين يتبعون أهواءهم، ولا من الضالين الجاهلين... بل لهم كمال العلم، وكمال القصد؛ إذ لو لم يكن كذلك للزم أن لا تكون هذه الأمةُ خيرَ الأمم، وأن لا يكونوا خيرَ الأمة، وكلاهما خلاف الكتاب والسُّنَّة.

وأيضًا، فالاعتبار العقليُّ يدلُّ على ذلك؛ فإنَّ مَن تأمَّل أمة محمد ﷺ، وتأمل أحوال اليهود والنصارى والصابئين والمجوس والمشركين، تبيَّن له مِن فضيلة هذه الأمة على سائر الأمم في العلم النافع والعمل الصالح ما يضيق هذا الموضع عن بسطه.

والصحابة أكمل الأمة في ذلك بدلالة الكتاب والسنة والإجماع والاعتبار، ولهذا، لا تجد أحدًا من أعيان الأمة إلا وهو معترف بفضل الصحابة عليه وعلى أمثاله، وتَجد مَن ينازع في ذلك كالرافضة من أجهل الناس. ولهذا، لا يُوجد في أئمة الفقه الذين يُرجع إليهم رافضي، ولا في أئمة الحديث، ولا في أئمة الزهد والعبادة، ولا في الجيوش المؤيدة المنصورة جيش رافضي، ولا في المُلوك الذين نصروا الإسلام وأقاموه وجاهدوا عدوَّه مَن هو رافضي، ولا في الوزراء الذين لهم سِيرة محمودة مَن هو رافضي...»[1].

فالله ﷻ قد اختار هؤلاء الصفوة لصحبة نبيه ﷺ، واختارهم لإقامة دينه؛ فحفظوا لنا القرآن وحفظوا سنة النبي عليه الصلاة والسَّلام، وما انحسروا في المدينة، وإنما جاهدوا في سبيل نشر هذا الدِّين في ربوع الأرض، وانطلقوا يُبَلِّغون دين الله، وقد بلغ الإسلام في عهدهم مبلغًا عظيمًا، حتى إن بعضهم تُوفي عند أسوار القسطنطينية؛ كأبي أيوب الأنصاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مع أنها لم تفتح إلا في زمن العثمانيين.

= (١/ ٢١٤)، مع اختلاف يسير في الألفاظ.

(١) منهاج السنة النبوية (٢/ ٧٩ ـ ٨١).

فالصحابة فازوا بخيرية الصحبة، فكان لهم السبق في الإيمان والفضل وجلالة القَدْر، وحمل ميراث النبوة وتبليغه، والجهاد في سبيله؛ فكانوا فرسانًا بالنهار رهبانًا بالليل.

ولذلك، أهل السنة ـ والحمد لله ـ قلوبهم سليمة دائمًا من الغل أو الحقد والحسد تِجاه الصَّحب والآل؛ لأن الله ﷻ قد زكَّى المهاجرين والأنصار ومَن جاءوا بعدهم مُستغفرين لهم؛ فقال ﷻ: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ ﴿٨﴾ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُو الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٩﴾ وَالَّذِينَ جَاءُو مِن بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٠﴾﴾ [الحشر: ١٠].

وكذلك، قلوب أهل السنة نقية تجاه حَمَلة ميراث النبوة من العلماء الصَّادقين والدُّعاة المخلصين والمقتفين لآثار النبي الأمين ﷺ؛ لأن النبي ﷺ قال: «**العلماء ورثة الأنبياء، وإنَّ الأنبياء لم يُورثوا دينارًا ولا درهمًا، ورَّثوا العلم؛ فمَن أخَذَه أخَذَ بحظٍّ وافرٍ**»[1].

وأمَّا أهل الباطل فديدنهم بُغض أصحاب النبي ﷺ وبُغض حملة شريعته؛ لأنهم مخالفون لهم، وهم مُبغضون ناقمون على مخالفيهم حتى ولو كانوا في ذات فِرقتهم؛ فقد يحكمون بكفرهم وتبديعهم وتفسيقهم؛ إذا خالفوا نهجهم ولو يسيرًا.

أمَّا أهل السنة فقلوبهم تلهج ـ دائمًا ـ بالثناء والترضي على أصحاب النبي ﷺ، «ويَقْبَلُونَ ما جاء به الكتابُ والسُّنَّةُ والإجماعُ من فضائلِهم ومَراتِبِهم».

ومن ذلك ما جاء في قول الله ﷻ: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴿٢٩﴾﴾ [الفتح: ٢٩].

وقوله ﷻ: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴿١٠٠﴾﴾ [التوبة: ١٠٠]، فقد أخبر الله ـ تعالى ـ في هذه الآية أنه رضي عن هؤلاء

(١) أخرجه أبو داود (٣٦٤١) والترمذي (٢٦٨٢)، وحسنه الألباني في «المشكاة» (٢١٢).

رضًا مطلقًا، ورَضي عمن بعدهم رضًا مقيدًا، وهو شرط اتباعهم بإحسان؛ قال الإمام ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ: «فقد أخبر اللهُ العظيم أنَّه قد رضي عن السَّابقين الأولين من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان، فيا ويل مَن أبغضهم أو سَبَّهم أو أبغض، أو سَبَّ بَعضهم، ولا سيما سيد الصحابة بعد الرسول وخَيرهم وأفضلهم ـ أعني: الصديق الأكبر والخليفة الأعظم ـ أبا بكر بن أبي قحافة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فإن الطائفة المخذولة من الرافضة يُعادون أفضل الصحابة ويُبغضونهم ويسبونهم؛ عياذًا بالله من ذلك. وهذا يدل على أن عقولهم معكوسة وقلوبهم منكوسة، فأين هؤلاء من الإيمان بالقرآن إذ يسبون مَن قدَّم الله ذكرهم ورفع شأنهم؟

وأمَّا أهل السنة فإنهم يَترضَّون عنهم، ويَسبون مَن سَبَّه اللهُ ورسولُه، ويُوالون مَن يُوالي الله، ويُعادون مَن يعادي الله، وهم مُتَّبعون لا مُبتدعون، ويَقتدون ولا يَبتدئون، ولهذا هم حزبُ الله المُفلحون وعباده المؤمنون»[(١)].

وقوله تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ١١٥﴾ [النساء: ١١٥].

والمراد بـ﴿ٱلۡمُؤۡمِنِينَۚ﴾ في الآية: أصحاب النبي ﷺ؛ فتوعَّد الله مَن اتبع غير سبيلهم بعذاب جهنم، ووعد مُتبعهم بإحسان بالرِّضوان في قوله ﷻ: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحۡسَٰنٖ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ﴾.

وقد شهد لهم النبي ﷺ بأنهم في أعلى درجات الإيمان والفضل والمنزلة، فقال: «**لا تسبُّوا أصحابي، لا تسبُّوا أصحابي، فوالذي نفسي بيدِه لو أنَّ أحدَكم أنفق مثل أُحُدٍ ذهبًا، ما أدرك مُدَّ أحدهم، ولا نصيفَه**»[(٢)].

وهم في الفضل متفاوتون؛ فمن أنفق قبل الفتح (صُلح الحديبية) لا يستوي مع مَن أنفق بعده، وكذلك المهاجرون مُقَدَّمون على الأنصار، ويأتون في الفضل على مراتب؛ فأهل بدر، ثم أهل بيعة الرِّضوان، ثم من جاء بعدُ.

وقد جاء في فضل أهل بدر؛ قوله ﷺ: «**لعلَّ اللهَ اطَّلع إلى أهل بدر، فقال: اعملوا ما شِئتم، فقد وَجَبت لكم الجنة** ـ أو ـ **فقد غفرتُ لكم**»[(٣)]، وقال الله ﷻ عن

---

(١) تفسير ابن كثير (٤/٢٠٣).

(٢) أخرجه البخاري (٣٦٧٣) من حديث أبي سعيد الخدري، ومسلم (٤٦٥٨) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه البخاري (٣٩٨٣) ومسلم (٢٤٩٤) من حديث علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أهل بيعة الرضوان: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ﴿١٨﴾﴾ [الفتح: ١٨]، وكانوا أكثر من ألف وأربعمائة.

ونشهد بالجنة لمن شهد له النبي ﷺ منهم؛ فقد شهد ﷺ للعشرة؛ فقال: «أبو بكر في الجنة، وعمرُ في الجنة، وعليٌّ في الجنة، وعثمان في الجنة، وطلحة في الجنة، والزبير في الجنة، وعبد الرحمٰن بن عوف في الجنة، وسعد بن أبي وقاص في الجنة، وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل في الجنة، وأبو عبيدة بن الجراح في الجنة»[(١)].

وشهد ﷺ لثابت بن قيس بالجنة؛ فعن أنس بن مالك أنه قال: «لما نزلت هذه الآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَرْفَعُوٓا۟ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِيِّ﴾ [الحجرات: ٢] إلى آخر الآية، جلس ثابت بن قيس في بيته، وقال: أنا مِن أهل النار، واحتبس عن النبي ﷺ، فسأل النبي ﷺ سعد بن معاذ، فقال: «**يا أبا عمرو، ما شأنُ ثابت؟ اشتكى؟**». قال سعد: إنه لجاري، وما علمتُ له بشكوى، قال: فأتاه سعد، فذكر له قول رسول الله ﷺ، فقال ثابت: أُنْزِلَت هذه الآية، ولقد علمتم أني مِن أرفعكم صوتًا على رسول الله ﷺ، فأنا مِن أهل النار، فذكر ذلك سعدٌ للنبي ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: «**بل هو مِن أهلِ الجَنَّة**»[(٢)].

وشهد ﷺ لعُكَّاشة بن محصن رضي الله عنه أنه من السَّبعين ألفًا الذين يدخلون الجنة بغير حسابٍ[(٣)].

وشهد ﷺ لبلالٍ بالجنة؛ فعن أبي هريرة رضي الله عنه: أن النبي ﷺ قال لبلال عند صلاة الفجر: «**يا بلال، حَدِّثني بأرجى عمل عملتَه في الإسلام؛ فإني سمعتُ دَفَّ نَعليك**[(٤)] **بين يدي في الجنَّة!**». قال: ما عملت عملًا أرجى عندي: أني لم أتطهر طهورًا - في ساعة ليل أو نهار - إلَّا صَلَّيت بذلك الطهور ما كُتِب لي أن أُصَلِّي»[(٥)].

وبشَّر ﷺ خديجة بنت خويلد ببيت في الجنة مِن قَصب؛ لا صخب فيه ولا

---

(١) أخرجه أحمد في «مسنده» (١٦٧٥) والترمذي (٣٧٤٧)، وصححه الألباني في «صحيح الترمذي» (٢٩٤٦).

(٢) أخرجه مسلم (١١٩).

(٣) أخرجه البخاري (٥٧٥٢) ومسلم (٢٢٠) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٤) أي: حركة نعليه وصوتهما في الأرض. (٥) أخرجه البخاري (١١٤٩).

نصب[١].

وقال ﷺ لعائشة رضي الله عنها: «**أنتِ زوجتي في الدنيا والآخرة**»[٢].

وشهد ﷺ لغيرهم من الصحابة.

فكلُّ مَن ثبت أنَّ النبي ﷺ قد شهد لهم بالجنة، فإننا نشهد لهم كذلك.

فلا شك أن الصحابة لهم قدم سبقٍ في الإسلام، وكما قال النبي ﷺ في شأنهم: «**لو أنفق أحدكم مثل أُحد ذهبًا ما بلغ مُد أحدهم ولا نصيفه**»[٣]، فلو جاء أحد ممن بعدهم بمثل أَحُد ذهبًا وأنى لك هذا، وأنفقته ما بلغت هذا المقدار من فضلهم، لم تبلغه لا المُد ولا حتى النصيف مما أعطاهم الله رضي الله عنهم.

ولذلك، قال النبي ﷺ: «**خير الناس قرني**»[٤]، فأعطاهم الخيرية، ونحن من جاء بعدهم ليس لنا إلا أن نترضى عليهم.

ربنا ﴿وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [الحشر: ١٠]، فهؤلاء الذين سبقونا بالإيمان وسبقونا بالفضل، وسبقونا بالنصرة، وسبقونا الذود عن حياض الإسلام، وكذلك هم نقلة لكتاب الله، وذلك كونهم دلونا لهذا الخير، فلهم أُجورنا وأجر من عمل بهذا العمل إلى يوم القيامة، وكما قال بعض السلف: «من طعن في أصحاب النبي ﷺ فمراده ليس أعيانهم»[٥]، أعيانهم عند الله عز وجل قدرهم ومكانتهم ومنزلتهم.

لكن أراد هذا الطاعن أن يطعن في النقلة ليطعن في هذا الدين، هؤلاء هم النقلة، هؤلاء هم الحفظة الذين نقلوا لك كلام الله عز وجل وكلام رسوله ﷺ، فإذا أنت طعنت

---

(١) أخرجه البخاري (٣٨١٩) ومسلم (٢٤٣٣) من حديث عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه.

(٢) أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٧٠٩٥)، من حديث عائشة رضي الله عنها، وصححه الألباني في «التعليقات الحسان» (٧٠٥٣).

(٣) انظر: صحيح البخاري كتاب المناقب، باب قول النبي ﷺ لو كنت متخذًا خليلًا، برقم (٣٦٧٣)، ومسلم كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب تحريم سب الصحابة رضي الله عنهم، برقم (٢٥٤١)، وأبو داود (٤٦٥٨)، والترمذي (٣٨٦١) وقال عقبه: حديث حسن صحيح، وأحمد (١١٠٧٩).

(٤) انظر: صحيح البخاري كتاب الرقاق، باب ما يحذر من زهرة الدنيا والتنافس فيها، برقم (٦٤٢٩)، ومسلم كتاب فضائل الصحابة، باب فضل الصحابة رضي الله تعالى عنهم ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، برقم (٢٥٣٦)، والترمذي (٣٨٥٩)، وابن ماجه (٢٣٦٢)، وأحمد (٣٥٨٣).

(٥) انظر: الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ص٤٩).

في الناقل فإنما تقصد الطعن في المنقول، والمنقول ما هو؟ كتاب الله ﷻ وسنة نبيه ﷺ، فإذا شَكَّكت في الناقل فهذا التشكيك القصد منه التشكيك في المنقول، والمنقول هو كلام الله ﷻ وكلام رسوله ﷺ.

من جمع هذا القرآن؟ مَن حَفِظه وقدَّمه لهذه الأمة؟ أليسوا هم أصحاب النبي ﷺ؟ فإذا شكَّكت في عدالتهم وشكَّكت في أمانتهم، فعند ذلك ما بقي قيمة لكتاب الله ولا سنة رسوله ﷺ، وبالتالي، فإن صاحب السنة ليس لديه مشكلة مع القرآن، ولا مع السنة، فهو يؤمن بأن القرآن محفوظ، وأن القرآن كامل وليس فيه نقص وليس فيه تحريف، ويعرف أن الذين نقلوه وحفظوه عدول.

لكن عند أولئك الذين طعنوا في أصحاب النبي ﷺ كل المشكلة، فعندهم مشكلة مع القرآن فهم يرون أن فيه حذفًا، ويرون أن فيه تحريفًا، ويرون أن فيه زيادة، إلى غير ذلك، فالمشكلة مشكلتهم هم.

فكما قال قائل لما سئل: لماذا أنت تحولت من عقيدة الرافضة إلى عقيدة أهل السنة والجماعة؟ قال: لماذا لا أتحول وقد أصبحت والحمد لله مرتاحًا للقرآن أؤمن وأعتقد به، ومطمئن بأنه كامل؛ وأن نَقَلَته عدول، وأصبحت والحمد لله آمن على ديني؛ لأنه إذا كان أولئك لا يستحقون الجنة فعقلًا كيف أستحقها؟ فإذا كان أبو بكر وعمر لا يستحقون الجنة فكيف أنا أستحق الجنة.

فلماذا لا أكون على عقيدة أهل السنة؟ والحمد لله أهل السنة ما عندهم أي إشكال مع أحد من الصحابة، كلهم عدول، وكلهم على فضل، وكلهم على خير، وكلهم على منزلة وعلى مكانة، يترضون عليهم جميعًا، وتجد أن أسماءهم، وأسماء آبائهم، وأسماء أبنائهم، وأسماء إخوانهم، وأبناء عمومتهم تشمل جميع أسماء أصحاب النبي ﷺ دون تفريق.

فيَتَسمَّون بجميع أسماء الصحابة، لا نستثني منهم أحدًا، فكل أسمائهم مقبولة لديهم ويفتخرون بذلك، فصاحب السنة بحمد الله تعالى ليس عنده أي غلٍّ أو حقدٍ أو تحاملٍ على أي أحد منهم؛ بل الإقرار بالفضل والترضي والاعتراف بالقيمة والمنزلة والمكانة التي أعطاهم الله إياها، وكيف لا يكون ذلك والله تعالى قد زكاهم، ونبيه ﷺ قد زكاهم؟ ألم يقل ﷻ: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠٠]؟ فالله رضي عنهم، ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨].

قال الإمام الشعبي: «ولليهود والنصارى فضيلةٌ على الرَّافضة في خصلتين: سئل اليهود: مَن خير أهل مِلَّتكم؟ فقالوا: أصحاب موسى. وسئلت النصارى، فقالوا: أصحاب عيسى. وسئلت الرافضة: مَن شَرُّ أهل مِلتكم؟ فقالوا: أصحاب محمد. أَمَرَهم بالاستغفار لهم فشَتَموهم»[(١)].

فهذا والله من الخذلان، ولكن حقيقة طعن هؤلاء إنما هو الطعن في الدين، فأرادوا الطعن في الدين من خلال الطعن في النقلة الذين نقلوا لك هذا الدين.

فاعرف لأصحاب النبي ﷺ حقهم، وقدرهم، وهذا الذي عمل به أهل السنة، ودوَّنوه جملة وتفصيلًا، ولذلك، ذكروا من فضائل أصحاب النبي ﷺ جملة، وذكروا من فضائل أعيانهم واحدًا واحدًا، فكيف ينقم من ينقم على أبي بكر، هل لأنه من صدَّق النبي ﷺ، أو لأنه هاجر معه، أو لأنه وقف تلك المواقف في خدمة الإسلام؟ وكيف ينقم من ينقم على عمر رضي الله عنه؟ وهو الذي ـ بعد فضل الله ﷻ ـ انتشر الإسلام على يديه شرقًا وغربًا، وبلغت الفتوحات في عهده ما لم تبلغه في زمنٍ من الأزمان.

فقلوب أهل السنة سليمة سالمة لأصحاب النبي ﷺ، نحفظ لهم الحق ونحفظ لهم الفضل، ونحفظ لهم القدر، ونترضى عليهم ونترحم عليهم، ونعرف أن فضلهم على هذه الأمة لا يمكن أن يوازيه شيء.

هذه العقيدة السليمة الصافية، ليست العقيدة التي تصبُّ حقدًا وغلًّا على أفضل هذه الأمة بعد نبيها ﷺ.

وأما **قول المصنف**: «**وقال النبي ﷺ: «أصحابي كالنجوم، بأيهم اقتديتم اهتديتم»**».

هذا الحديث رواه ابن عبد البر[(٢)]، وابن حزم[(٣)]، من طريق سلام بن سليم، قال: حدثنا الحارث بن غصين، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «**أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم**»، وسلام بن سليم، ويقال: ابن سليمان: متروك متهم، قال ابن معين: ليس حديثه بشيء، وقال ابن حبان: «يروي عن الثقات الموضوعات كأنه كان المتعمِّد لها»[(٤)].

---

(١) العقد الفريد لابن عبد ربه (٢/ ٢٤٩، ٢٥٠)، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ.

(٢) جامع بيان العلم وفضله (٨٩٥).

(٣) الإحكام (٦/ ٢٤٤).

(٤) المجروحين (١/ ٣٣٩).

وأخرجه الخطيب[١]، والبيهقي[٢]، والديلمي[٣]، من طريق سليمان بن أبي كريمة عن جويبر عن الضحاك عن ابن عباس مرفوعًا بلفظ: «إن أصحابي بمنزلة النجوم في السماء، فأيها أخذتم به اهتديتم، واختلاف أصحابي لكم رحمة»؛ وهذا إسناد ضعيف جدًّا: سليمان بن أبي كريمة ضعيف، وجويبر هو ابن سعيد الأزدي، متروك، كما قال الدارقطني والنسائي وغيرهما، وضعَّفه ابن المديني جدًّا[٤]. والضحاك هو ابن مزاحم الهلالي لم يلق ابن عباس، وقال البيهقي عقبه: «هذا حديث متنه مشهور، وأسانيده ضعيفة، لم يثبت في هذا إسناد».

ورواه ابن عساكر في «تاريخه»[٥] والديلمي في «مسنده»[٦]، من طريق نعيم بن حماد، حدثنا عبد الرحيم بن زيد العمي، عن أبيه، عن سعيد بن المسيب، عن عمر بن الخطاب مرفوعًا: «سألت ربي ﷻ فيما اختلف فيه أصحابي من بعدي فأوحى الله إليَّ: «يا محمد إن أصحابك عندي بمنزلة النجوم في السماء، بعضها أضوأ من بعض؛ فمن أخذ بشيء مما هم عليه من اختلافهم فهو عندي على هدى» «وهذا إسناد تالف، نعيم بن حماد ضعيف، وعبد الرحيم بن زيد العمِّي كذاب[٧]. وذكره ابن عبد البر معلقًا من طريق أبي شهاب الحناط عن حمزة الجزري عن نافع عن ابن عمر مرفوعًا به.

ثم **قال ابن عبد البر**: «وهذا إسناد لا يصح، ولا يرويه عن نافع من يحتج به»[٨].

وحمزة هذا هو ابن أبي حمزة، قال ابن معين: لا يساوي فلسًا، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال الدارقطني: متروك، وقال ابن عدي: عامة ما يرويه موضوع[٩].

وقد تواردت نصوص أهل العلم بعدم صحة هذا الحديث: فقال الإمام أحمد: «لا يصح هذا الحديث»[١٠].

---

(١) الكفاية في علم الرواية (ص٤٨).
(٢) المدخل (١٥٢).
(٣) مسند الديلمي (٤/ ٧٥).
(٤) ميزان الاعتدال (٢/ ٢٢٢)، والتهذيب (٢/ ١٠٦).
(٥) تاريخ ابن عساكر (١٩/ ٣٨٣).
(٦) مسند الديلمي (٢/ ١٩٠).
(٧) التهذيب (٦/ ٢٧٤).
(٨) جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١٨٣).
(٩) ميزان الاعتدال (١/ ٦٠٦).
(١٠) سلسلة الأحاديث الضعيفة، للشيخ الألباني (١/ ١٤٥).

وقَالَ الْحَافِظ أَحْمد بن عَمْرو بن عبد الْخَالِق الْبَزَّار: «هَذَا الْكَلَام لم يَصح عَن النَّبِي ﷺ»[١].

وقال ابن حزم: «باطل مكذوب من توليد أهل الفسق لوجوه ضرورية»[٢].

وقال ابن الملقن: «جميع طرقه ضعيفة»[٣].

وقال ابن القيم: «روي من طرق، ولا يثبت شيء منها»[٤].

وقال الشوكاني: «صرح أئمة الجرح والتعديل بأنه لا يصح منها شيء، وأن هذا الحديث لم يثبت عن رسول الله ﷺ»[٥].

وقال الألباني: «موضوع»[٦].

قال الإمام ابن حزم رَحِمَهُ اللَّهُ في بيان بطلان هذا الحديث متنًا: «من المحال أن يأمر رسول الله ﷺ باتباع كل قائل من الصحابة رضي الله عنهم، وفيهم من يحلل الشيء وغيره منهم يحرمه، ولو كان ذلك لكان بيع الخمر حلالًا اقتداء بسمُرة بن جندب، ولكان أكل البرَد للصائم حلالًا اقتداء بأبي طلحة وحرامًا اقتداء بغيره منهم، ولكان ترك الغسل من الإكسال واجبًا اقتداء بعلي وعثمان وطلحة وأبي أيوب وأبي بن كعب، وحرامًا اقتداء بعائشة وابن عمر، ولكان بيع الثمر قبل ظهور الطيب فيها حلالًا اقتداء بعمر، حرامًا اقتداء بغيره منهم، وكل هذا مروي عندنا بالأسانيد الصحيحة»[٧].

فتبيَّن بما سبق بطلان هذا الحديث وعدم صحته سندًا ومتنًا، فلا تجوز نسبته للنبي ﷺ، لعموم قوله: «**مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ**»[٨]، والله تعالى أعلم[٩].

(١) البدر المنير (٩/ ٥٨٧).
(٢) الإحكام في أصول الأحكام (٥/ ٦١).
(٣) البدر المنير (٩/ ٥٨٧).
(٤) إعلام الموقعين (٢/ ٢٤٢).
(٥) الفتح الرباني (٥/ ١٧٩).
(٦) السلسلة الضعيفة (٥٨).
(٧) الإحكام (٦/ ٢٤٤).
(٨) رواه مسلم في مقدمة الصحيح (ص٧).
(٩) موقع الإسلام سؤال وجواب.

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

﴿٢٦﴾ «والسمع والطاعة للأئمة فيما يحبُّ الله ويرضى. ومن وَلِيَ الخلافة بإجماع الناس عليه ورضاهم به فهو أمير المؤمنين، لا يحل لأحد أن يبيت ليلة ولا يرى أن عليه إمامًا، برًّا كان أو فاجرًا».

الشرح

مسألة الإمامة الكبرى يذكرها علماء أهل السنة والجماعة في ضمن مسائل الاعتقاد، وذلك تحت عنوان الخلافة والإمامة، ومعلوم أن الإمامة على نوعين: صغرى وكبرى، فالصغرى إمامة الصلاة، والعظمى أو الكبرى إمامة المسلمين.

فدوَّنوا هذه القواعد في هذه المسائل في كتب عقائدهم لكي يعرف الإنسان ماذا يجب عليه تجاه وليِّ أمره، لما في ذلك من المصالح الكبرى والصغرى المتحققة من جراء ذلك.

وقد شرع المصنف في ذكر عدد من المسائل تحت هذا الباب، وذكر في هذا النص الذي يحتوي على ثلاث مسائل:

* **المسألة الأولى**: السمع والطاعة للأئمة فيما يحب الله ويرضى.

* **المسألة الثانية**: من ولي الخلافة بإجماع الناس عليه ورضاهم به فهو أمير المؤمنين.

* **المسألة الثالثة**: لا يحل لأحد أن يبيت ليلة ولا يرى أن عليه إمامًا، برًّا كان أو فاجرًا.

وسيكون الشرح وفق هذا التقسيم.

☐ **أما المسألة الأولى: وهي قول المصنف: «والسمع والطاعة للأئمة فيما يحب الله ويرضى».**

فهذه من الأصول والقواعد المهمَّة، فالسمع والطاعة للأئمة تكون بالمعروف، لذلك، **قال المصنف**: «**فيما يحب الله ويرضى**»، ويمكن تناول هذه المسألة من جانبين:

❋ الجانب الأول: وجوب السمع والطاعة لولي الأمر:

فمن عقيدة أهل السنة والجماعة السمع والطاعة للأئمة فيما يُحب الله ويرضى، فالسمع والطاعة إنما يكون في المعروف إذ لا طاعة لمخلوقٍ في معصية الخالق.

فلا بد من السمع والطاعة في المنشط وفي المكره، وفيما تُحب وفيما لا تُحب، بشرط أن يكون ذلك المأمور به ليس فيه معصيةٌ لله ﷻ، فلا بد من السمع والطاعة لولاة الأمر من المسلمين.

ومن الأدلة على ذلك:

• قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء: ٥٩].

• وقال عليه الصلاة والسلام: «**من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصى الله، ومن يطع الأمير فقد أطاعني، ومن يعص الأمير فقد عصاني**»(١).

فمأمورٌ أن تسمع وتطيع حتى وإن كان ذلك الشخص على فجور، وكما قال النبي ﷺ: «**أدوا الذي عليكم واسألوا الله الذي لكم**»(٢)، ومعلومٌ أن ولاية أمر المسلمين واستتبابها فيه من المصالح العظمى للدين والدنيا ما يعلمه كل عاقل، فمن أول المصالح استتباب الأمن، واستتباب الأمن معنى ذلك أن الشعائر ستُقام، ومعنى ذلك أن الأعراض والأموال والأنفس ستُحفظ، وإذا ضاع أمن الناس فإن الواحد منهم لن يستطيع حتى أن يقيم صلاة الجماعة، ولن يستطيع أن يأمن على نفسه ولا على ماله، ولا على عرضه.

فنعمة الأمن من أعظم النعم، ومن أسباب تحقيقها استقرار الحكم لولي الأمر، ونحن نرى بعض البلدان التي انعدم أمنها بسبب عدم استقرار الحكم فيها، أما البلد الذي استقر فيه الحكم لولي الأمر في ذلك البلد الغالب عليه الأمن والاستقرار.

فكل بلدٍ متى ما كان لها ولي أمر استقر حالها، واستتب أمنها.

وهذا بخلاف أهل البدع، فإنهم لا يسمعون ولا يطيعون لولاة الأمور،

---

(١) أخرجه البخاري (٢٩٥٧) واللفظ له، ومسلم (١٨٣٥).

(٢) انظر: صحيح البخاري كتاب الفتن، بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «**سَتَرَوْنَ بَعْدِي أُمُورًا تُنْكِرُونَهَا**» برقم (٧٠٥٢)، ومسلم كتاب الإمارة، بَابُ الْأَمْرِ بِالْوَفَاءِ بِبَيْعَةِ الْخُلَفَاءِ، الْأَوَّلِ فَالْأَوَّلِ، برقم (١٨٤٣)، والترمذي (٢١٩٠)، والإمام أحمد في المسند، مسند المكثرين من الصحابة (٣٦٤١).

كالخوارج، فهم يرون أن ولي الأمر إذا عصى كفر ووجب قتله وخلعه وإزالته من الإمامة، وكذلك المعتزلة فإنهم يرون أنه إذا عصى ولي الأمر وفعل الكبيرة خرج من الإمامة فلا يطيعونه؛ بل إن من أصول الدين عندهم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وضمَّنوه الخروج على ولاة الأمور إذا جاروا وظلموا، والروافض كذلك يرون أنه ليس هناك طاعة إلا للإمام المعصوم، وأما ولاة الأمور الموجودين في كل وقت فهم كفرة فسقة يجب قتلهم وخلعهم وإزالتهم من الإمامة، ولا طاعة إلا للإمام المعصوم، وهم الأئمة الاثنا عشر الذين نُصَّ عليهم بزعمهم.

❊ الجانب الثاني: أن السمع والطاعة تكون بالمعروف:

ومن الأدلة على ذلك:

• عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «**عَلَى الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ فِيمَا أَحَبَّ وَكَرِهَ، إِلَّا أَنْ يُؤْمَرَ بِمَعْصِيَةٍ، فَإِنْ أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ، فَلَا سَمْعَ وَلَا طَاعَةَ**»[(١)].

• عَنْ أَبِي ذَرٍّ، قَالَ: «إِنَّ خَلِيلِي أَوْصَانِي أَنْ أَسْمَعَ وَأُطِيعَ، وَإِنْ كَانَ عَبْدًا مُجَدَّعَ الْأَطْرَافِ»[(٢)].

• وحديث عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ، يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**خِيَارُ أَئِمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُحِبُّونَهُمْ وَيُحِبُّونَكُمْ، وَتُصَلُّونَ عَلَيْهِمْ وَيُصَلُّونَ عَلَيْكُمْ، وَشِرَارُ أَئِمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُبْغِضُونَهُمْ وَيُبْغِضُونَكُمْ، وَتَلْعَنُونَهُمْ وَيَلْعَنُونَكُمْ**»، قَالُوا: قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ، أَفَلَا نُنَابِذُهُمْ عِنْدَ ذَلِكَ؟ قَالَ: «**لَا، مَا أَقَامُوا فِيكُمُ الصَّلَاةَ، لَا، مَا أَقَامُوا فِيكُمُ الصَّلَاةَ، أَلَا مَنْ وَلِيَ عَلَيْهِ وَالٍ، فَرَآهُ يَأْتِي شَيْئًا مِنْ مَعْصِيَةِ اللهِ، فَلْيَكْرَهْ مَا يَأْتِي مِنْ مَعْصِيَةِ اللهِ، وَلَا يَنْزِعَنَّ يَدًا مِنْ طَاعَةٍ**»[(٣)]، ولا يجوز الخروج على ولاة الأمور للمعاصي؛ بل يجب الصبر وعدم الخروج.

• وحديث: «**لا طاعة لمخلوق في معصية اللهِ ﷻ**»[(٤)].

• قوله ﷺ: «**إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ**»[(٥)].

---

(١) رواه مسلم (٣/ ١٤٦٩) (١٨٣٩).
(٢) رواه مسلم (١/ ٤٤٨) (٦٤٨).
(٣) رواه مسلم (٣/ ١٤٨٢) (١٨٥٥).
(٤) أخرجه أحمد في «مسنده» (١٠٩٥) مِنْ حديثِ عليِّ بنِ أبي طالبٍ رضي الله عنه. وصحَّحه أحمد شاكر في تحقيقه لـ: «مسند أحمد» (٢/ ٢٤٨)، والألبانيُّ في «صحيح الجامع» (٧٥٢٠).
(٥) أخرجه البخاريُّ في «الأحكام»، بابُ السمعِ والطاعة للإمام ما لم تكن معصيةً (٧١٤٥)، =

❊ أقوال العلماء[١]:

قال أبو الحسنِ الأشعري رَحِمَهُ اللَّهُ ـ وهو يُعدِّدُ ما أَجْمَعَ عليه السلفُ مِنَ الأصول ـ: «وأجمعوا على السَّمْعِ والطَّاعةِ لأئمَّةِ المسلمين، وعلى أنَّ كُلَّ مَنْ وَلِيَ شيئًا مِنْ أمورهم عن رِضًى أو غَلَبةٍ وامتدَّتْ طاعتُه مِنْ بَرٍّ وفاجرٍ لا يَلْزَمُ الخروجُ عليهم بالسيف، جارَ أو عَدَلَ»[٢].

وقال الصابوني رَحِمَهُ اللَّهُ: «ويرى أصحابُ الحديثِ: الجمعةَ والعيدين وغيرَهما مِنَ الصلوات خَلْفَ كُلِّ إمام مسلم بَرًّا كان أو فاجرًا، ويَرَوْنَ جهادَ الكَفَرَةِ معهم وإنْ كانوا جَوَرَةً فَجَرَةً، ويَرَوْنَ الدعاءَ لهم بالإصلاح والتوفيق والصلاح وبَسْطِ العدل في الرعيَّة، ولا يَرَوْنَ الخروجَ عليهم وإنْ رَأَوْا منهم العدولَ عن العدل إلى الجَوْرِ والحيف، ويَرَوْنَ قتالَ الفِئَةِ الباغية حتَّى ترجع إلى طاعةِ الإمام العَدْل»[٣].

وقال ابنُ تيميَة رَحِمَهُ اللَّهُ: «فأهلُ السنَّةِ لا يُطيعون وُلَاةَ الأمورِ مطلقًا، إنما يُطيعونهم في ضِمْنِ طاعةِ الرسول ﷺ، كما قال تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]»[٤]. وقال رَحِمَهُ اللَّهُ ـ أيضًا ـ: «ولهذا، كان مذهبُ أهلِ الحديث: تَرْكَ الخروجِ بالقتال على الملوك البُغَاة، والصبرَ على ظُلْمِهم إلى أَنْ يَسْتريحَ بَرٌّ أو يُسْتراحَ مِنْ فاجرٍ»[٥].

وقال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ: «لا تُنازِعوا وُلَاةَ الأمورِ في ولايتهم ولا تعترضوا عليهم إلَّا أَنْ تَرَوْا منهم مُنْكَرًا مُحقَّقًا تعلمونه مِنْ قواعدِ الإسلام، فإذا رأيتم ذلك فأَنْكِروه عليهم وقولوا بالحقِّ حيثما كنتم، وأمَّا الخروجُ عليهم وقتالُهم فحرامٌ بإجماعِ المسلمين وإنْ كانوا فَسَقَةً ظالمين، وقد تَظاهَرَتِ الأحاديثُ بمَعْنَى ما ذَكَرْتُه، وأَجْمَعَ أهلُ السنَّة أنه لا يَنْعَزِلُ السلطانُ بالفسق»[٦].

= ومسلمٌ في «الإمارة» (١٨٤٠)، مِنْ حديثِ عليِّ بنِ أبي طالبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١) وللمَزيدِ يمكن مُراجَعةُ المَصادِرِ التالية: «مقالات الإسلاميِّين» (١/ ٣٤٨) و«الإبانة» (٦١) كلاهما للأشعري، «الشريعة» للآجُرِّي (٣٨ ـ ٤١)، «اعتقاد أئمَّة الحديث» للإسماعيلي (٧٥ ـ ٧٦)، «الشرح والإبانة» لابن بطَّة (٢٧٦ ـ ٢٧٨)، «الاعتقاد» للبيهقي (٢٤٢ ـ ٢٤٦)، «العقيدة الواسطية» مع شرحها للهرّاس (٢٥٧ ـ ٢٥٩)، «شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العزّ (٢/ ٥٤٠ ـ ٥٤٤).

(٢) رسالةٌ إلى أهل الثغر للأشعري (٢٩٦).
(٣) عقيدة السلف للصابوني (٩٢).
(٤) منهاج السنَّة لابن تيمية (٢/ ٧٦).
(٥) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٤/ ٤٤٤).
(٦) شرح النووي على مسلم (١٢/ ٢٢٩).

فالسمع والطاعة تكون لولاة الأمور في طاعة الله، أما المعاصي فلا يطاع فيها، فإذا أمر الأمير شخصًا بشرب الخمر فلا يطيعه، أو أمره أن يقتل أحدًا بغير حق لا يطيعه، وإذا أمر الوالد ولده بالمعصية فلا يطيعه، وإذا أمر الزوج زوجته بالمعصية فلا تطيعه، وإذا أمر السيد عبده بالمعصية فلا يطيعه، لكن لا يتمرد عليه، فليس للرعية أن يتمردوا على الأمير أو ولي الأمر؛ بل لا يطيعونه في المعصية وما عدا ذلك فيطيعونه في الأمور المباحة، ويطيعونه في طاعة الله ورسوله.

❐ المسألة الثانية: قول المصنف: «ومن وليَ الخلافة بإجماع الناس عليه ورضاهم به فهو أمير المؤمنين».

ذكر المصنف هنا صورة من صور الولاية وهي: (ومن ولي الخلافة بإجماع الناس عليه ورضاهم به فهو أمير المؤمنين).

وصور الخلافة متعددة، منها:

الصورة الأولى: وهي الصورة المثلى لقيام الخلافة أو الولاية، هي أن تكون الخلافة بإجماع الناس، وإجماع الناس يتحقق بصور شتى، فغالبًا ما يكون باتفاق أهل الحل والعقد؛ لأن الناس في شعائر الدين الكبرى مثل الحج والجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وفي مصالح الدنيا العظمى مثل البيعة والسمع والطاعة وغيرها، لا يتم أمرهم إلا بأهل الحل والعقد منهم، ومن سوى أهل الحل والعقد تبع لأهل الحل والعقد بالضرورة؛ لأن الدهماء والعامة والغوغاء والسواد الأعظم لا يمكن تحقيق رغبتهم جميعًا أو التعرف على آرائهم بطريق سليم، ولا يمكن أيضًا أن يكون عندهم من الفقه والرشد ما يجعلهم يعرفون المصالح العظمى للأمة كما يريد الله ﷻ، وكما هو على قواعد الشرع.

فإذا اجتمع على الخليفة أهل الحل والعقد، وليس المراد بإجماع الناس كل فرد بعينه؛ بل المراد أهل الحل والعقد ورؤساء القبائل والأعيان والوجهاء، فإذا بايعوه تمت البيعة، ولا يشترط أن يبايع كل واحد بعينه.

فعلى هذا، فالإجماع ينعقد في مسألة الولاية والخلافة ببيعة أهل الحل والعقد، وهذه صورة من صور الولاية تتبعها أو تأتي دونها صور أخرى.

قال الشوكاني رحمه الله: «طريقُها أَنْ يجتمع جماعةٌ مِنْ أهلِ الحَلِّ والعقد فيعقدون له البَيْعةَ ويقبل ذلك، سواءٌ تَقَدَّمَ منه الطلبُ لذلك أم لا، لكنَّه إذا تَقَدَّمَ منه الطلبُ فقَدْ وَقَعَ

النهيُ الثابتُ عنه ﷺ عن طَلَبِ الإمارة[١]؛ فإذا بُويعَ بعد هذا الطلبِ انعقدَتْ ولايتُه وإنْ أَثِمَ بالطلب، هكذا ينبغي أَنْ يُقالَ على مقتضى ما تَدُلُّ عليه السنَّةُ المطهَّرة، . . .

والحاصلُ: أنَّ المُعْتَبَرَ هو وقوعُ البَيْعةِ له مِنْ أهلِ الحَلِّ والعقد؛ فإنها هي الأمرُ الذي يجب بَعْدَه الطاعةُ ويَثْبُتُ به الولايةُ وتَحْرُمُ معه المُخالَفةُ، وقد قامَتْ على ذلك الأدلَّةُ وثَبَتَتْ به الحجَّةُ. . .»، ثمَّ قال: «قد أَغْنَى اللهُ عن هذا النهوضِ وتَجَشُّمِ السفر وقَطْعِ المَفاوِزِ ببَيْعةِ مَنْ بايَعَ الإمامَ مِنْ أهل الحَلِّ والعقد؛ فإنها قد ثَبَتَتْ إمامتُه بذلك ووَجَبَتْ على المسلمين طاعتُه، وليس مِنْ شرطِ ثبوتِ الإمامةِ أَنْ يُبايِعَهُ كُلُّ مَنْ يصلح للمُبايَعة، ولا مِنْ شرطِ الطاعةِ على الرجل أَنْ يكون مِنْ جملةِ المُبايِعين؛ فإنَّ هذا الاشتراطَ في الأمرين مردودٌ بإجماع المسلمين: أوَّلِهم وآخِرِهم، سابِقِهم ولاحِقِهم»[٢].

الصورة الثانية: ثبوت البيعة بتعيين جماعةٍ تختار وليَّ العهد:

وذلك بأَنْ يَعْهَدَ وليُّ الأمرِ الأوَّلُ إلى جماعةٍ معدودةٍ تَتوفَّرُ فيها شروطُ الإمامةِ العُظْمى؛ لِتقومَ باختيارِ وليِّ العهدِ المُناسِبِ فيما بينهم يَتوالَوْن عليه ويُبايِعونه، كمِثْلِ ما فَعَلَ عمرُ بنُ الخطَّاب رضي الله عنه، حيث عَهِدَ إلى نَفَرٍ مِنْ أهل الشورى لاختيارِ واحدٍ منهم، قال الخطَّابيُّ رحمه الله: «ثمَّ إنَّ عُمَرَ لم يُهْمِلِ الأمرَ ولم يُبْطِلِ الاستخلاف، ولكِنْ جَعَلَهُ شُورَى في قومٍ معدودين لا يَعْدُوهم؛ فكُلُّ مَنْ أقامَ بها كان رِضًا ولها أهلًا؛ فاختاروا عثمانَ وعَقَدوا له البَيْعةَ»[٣]، ثمَّ لَمَّا اسْتُشْهِدَ عثمانُ رضي الله عنه بايَعُوا عليًّا رضي الله عنه.

فتصلح الخلافة بالانتخاب والاختيار كما ثبتت الخلافة لـ أبي بكر الصديق رضي الله عنه بالاختيار والانتخاب، وكما ثبتت الولاية أيضًا لـ عثمان باختيار أهل الحل والعقد وبالإجماع، وكما ثبتت الخلافة لـ علي بمبايعة أكثر أهل الحل والعقد.

الصورة الثالثة: الخلافة بولاية العهد من الخليفة السابق.

فتثبت الخلافة بولاية العهد من الخليفة السابق كما ثبتت الخلافة لـ عمر رضي الله عنه بولاية العهد من أبي بكر.

---

(١) وذلك في حديثِ عبد الرحمٰن بن سَمُرَةَ رضي الله عنه قال: قال النبيُّ ﷺ: «**يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ سَمُرَةَ، لَا تَسْأَلِ الإِمَارَةَ؛ فَإِنَّكَ إِنْ أُعْطِيتَهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ وُكِلْتَ إِلَيْهَا، وَإِنْ أُعْطِيتَهَا عَنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ أُعِنْتَ عَلَيْهَا**». الحديث [مُتَّفَقٌ عليه: أخرجه البخاريُّ في «الأحكام» بابُ مَن لم يَسْأَلِ الإمارةَ أعانَهُ اللهُ عليها (٧١٤٦)، ومسلمٌ في «الأيمان» (١٦٥٢)].

(٢) السيل الجرَّار للشوكاني (٤/ ٥١١ ـ ٥١٣).

(٣) مَعالِم السنن للخطَّابي مع سنن أبي داود (٣/ ٣٥١).

وذلك بأَنْ يَعْهَدَ وليُّ الأمرِ إلى مَنْ يَرَاهُ أَقْدَرَ على مَهَمَّةِ حمايةِ الدِّين وسياسةِ الدنيا فيَخْلُفَه مِنْ بَعْدِه؛ فإنَّ بَيْعَته على الإمامةِ تَلْزَمُ بعهدِ مَنْ قَبْلَه، كمِثْلِ ما وَقَعَ مِنْ عهدِ أبي بكرٍ لعُمَرَ ﷺ؛ فإنَّ الصدِّيقَ ﷺ لَمَّا حَضَرَتْه الوفاةُ عَهِدَ إلى عُمَرَ ﷺ في الإمامة، ولم يُنْكِرْ ذلك الصحابةُ ﷺ، وقَدِ اتَّفَقَتِ الأمَّةُ على انعقادِ الإمامة بولايةِ العهد، وقد عَهِدَ مُعاويةُ ﷺ إلى ابنه يَزيدَ كما عَهِدَ غيرُهم، ويدلُّ عليه أنَّ رسول الله ﷺ أعطى الرايةَ يوم مُؤْتَةَ زيد بنَ حارثةَ، وقال: «**فَإِنْ قُتِلَ زَيْدٌ - أَوِ اسْتُشْهِدَ - فَأَمِيرُكُمْ جَعْفَرٌ، فَإِنْ قُتِلَ - أَوِ اسْتُشْهِدَ - فَأَمِيرُكُمْ عَبْدُ اللهِ بْنُ رَوَاحَةَ**»[(١)]، فاسْتُشْهِدُوا جميعًا، ثمَّ أَخَذَها خالدُ بنُ الوليدِ ولم يكن رسولُ الله ﷺ تَقَدَّمَ إليه في ذلك، والحديثُ دلَّ على وجوبِ نَصْبِ الإمامِ والاستخلافِ، قال الخطَّابيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «فالاستخلافُ سنَّةٌ اتَّفَقَ عليها المَلَأُ مِنَ الصحابة، وهو اتِّفاقُ الأمَّة، لم يُخالِفْ فيه إلَّا الخوارجُ والمارقةُ الذين شَقُّوا العَصَا وخَلَعُوا رِبْقَةَ الطاعة»[(٢)].

الصورة الرابعة: من صور الخلافة بالقوَّة والغلبة والقهر.

فهو صورة من صور إقامة الإمامة في الدين، فإمامة الناس في دينهم ودنياهم وهي الإمارة التي لها السمع والطاعة قد تكون بالغلبة أيضًا، وتثبت الخلافة أيضًا بالقوة والغلبة إذا غلب الناس بسيفه وقهرهم بسيفه واجتمعت عليه الكلمة فتمت له البيعة، ولا يجوز الخروج عليه، حتى لو لم يكن الأمر برضا أهل الحل والعقد.

فإذا غَلَبَ على الناسِ حاكمٌ بالقوَّة والسيف حتَّى أَذْعَنُوا له واستقرَّ له الأمرُ في الحكم وتمَّ له التمكينُ؛ صارَ المتغلِّبُ إمامًا للمسلمين وإنْ لم يَسْتَجْمِعْ شروطَ الإمامةَ، وأحكامُه نافذةٌ، بل تجب طاعتُه في المعروف وتَحْرُمُ مُنازَعتُه ومعصيتُه والخروجُ عليه قولًا واحدًا عند أهلِ السنَّة؛ ذلك لأنَّ طاعته خيرٌ مِنَ الخروج عليه؛ لِمَا في ذلك مِنْ حَقْنِ الدماءِ وتسكينِ الدَّهْماء، ولِمَا في الخروجِ عليه مِنْ شَقِّ عَصَا المسلمين وإراقةِ دمائهم، وذهابِ أموالهم وتسلُّطِ أعداء الإسلام عليهم، قال الإمامُ أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومَنْ خَرَجَ على إمام مِنْ أئمَّةِ المسلمين وقد كان الناسُ اجتمعوا عليه وأَقَرُّوا له بالخلافة بأيِّ وجهٍ كانَ بالرِّضَا أو الغَلَبة؛ فقَدْ شَقَّ هذا الخارجُ عَصَا المسلمين، وخالَفَ الآثارَ عن رسول الله ﷺ، فإنْ مات الخارجُ ماتَ مِيتةً جاهليَّةً، ولا

---

(١) أخرجه أحمد في «مسنده» (١٧٥٠) مِنْ حديثِ عبد الله بنِ جعفرٍ ﷺ. وصحَّحه أحمد شاكر في تحقيقه لـ: «مسند أحمد» (٣/ ١٩٢)، والألبانيُّ في «أحكام الجنائز» (٢٠٩).

(٢) مَعالِم السنن للخطَّابي مع سنن أبي داود (٣/ ٣٥١).

يَحِلُّ قتالُ السلطانِ ولا الخروجُ عليه لأَحَدٍ مِنَ الناس؛ فمَنْ فَعَلَ ذلك فهو مُبْتَدِعٌ على غيرِ السنَّةِ والطريق»[(١)].

وقد حَكَى الإجماعَ على وجوبِ طاعةِ الحاكم المُتغلِّبِ الحافظُ ابنُ حجرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ في «الفتح»[(٢)]، والشيخُ محمَّد بنُ عبد الوهَّاب رَحِمَهُ اللَّهُ كما في «الدُّرَر السنيَّة»[(٣)].

فمن ولي الخلافة إما بإجماع المسلمين ورضاهم به، فهو بهذا أميرٌ عليهم أو حتى لو كان عن غلبة بحيث استتب له الأمر في ذلك فإنه عند أهل السنة لا بد من السمع والطاعة له، أما إذا كان هناك إمامان وكان أولهما قد بويع وجاء آخر وأراد أن يخرج على هذا الإمام ويدعي الإمامة له فإنه يُقاتل الثاني ويكون الأمر والطاعة للأول منهما.

لقوله ﷺ: «**ومن بايع إمامًا فأعطاه صفقة يده وثمرة قلبه فليطعه ما استطاع، فإن جاء آخر ينازعه فاضربوا عنق الآخر**»[(٤)].

وقوله ﷺ: «**إذا بويع لخليفتين فاقتلوا الآخر منهما**»[(٥)].

قال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأمَّا الطريقُ الثالثُ فهو القهرُ والاستيلاء: فإذا ماتَ الإمامُ فتَصَدّى للإمامة مَنْ جَمَعَ شرائطَها مِنْ غيرِ استخلافٍ ولا بيعةٍ، وقَهَرَ الناسَ بشوكته وجنوده؛ انعقدَتْ خلافتُه لِيَنْتَظِمَ شَمْلُ المسلمين، فإنْ لم يكن جامعًا للشرائط بأَنْ كان فاسقًا أو جاهلًا فوجهانِ: أَصَحُّهما: انعقادُها لِمَا ذَكَرْناهُ وإنْ كان عاصيًا بفِعْلِه»[(٦)].

وبعد بيان طرق الولاية العامة يتبقى هنا **ثلاثة أمور**:

الأمر الأول: انعقادُ الولايةِ أو الإمامةِ العُظْمى بأساليبِ النُّظُمِ المُسْتَوْرَدَةِ:

أمَّا انعقادُ الولايةِ أو الإمامةِ العُظْمى بأساليبِ النُّظُمِ المُسْتَوْرَدَةِ الفاقدةِ للشرعية الدينية؛ فبغضِّ النظر عن فسادِ هذه الأنظمةِ وخَطَرِ العملِ بها على دِينِ المسلم وعقيدتِه، فإنَّ مَنْصِبَ الإمامةِ أو الولايةِ يَثْبُتُ بها ويجري مجرى طريقِ الغَلَبةِ والاستيلاءِ والقهر، وتنعقدُ إمامةُ الحاكمِ وإنْ لم يكن مُسْتَجْمِعًا لشرائطِ الإمامة، ولو تَمَكَّنَ لها دون اختيارٍ أو استخلافٍ ولا بَيْعةٍ.

---

(١) المسائل والرسائل للأحمدي (٢/ ٥).

(٢) فتح الباري لابن حجر (١٣/ ٧)، وقد حكاهُ عن ابنِ بطَّالٍ رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٣) انظر: الدُّرَر السنيَّة في الأجوبة النجدية لعبد الرحمٰن بنِ محمَّد بنِ قاسم (٧/ ٢٣٩).

(٤) رواه مسلم (١٨٤٤).

(٥) رواه مسلم (١٨٥٣).

(٦) روضة الطالبين للنووي (١٠/ ٤٦).

الأمر الثاني: إذا تَعَدَّدَ الأئمَّةُ والسلاطينُ فالطاعةُ بالمعروف إنَّما تجب لكُلِّ واحدٍ منهم بعد البَيْعةِ له على أهل القطر الذي تَنْفُذُ فيه أوامِرُه ونواهيه، وضِمْنَ هذا السياقِ يقول الشوكانيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأمَّا بعد انتشارِ الإسلام واتِّساعِ رقعته وتَباعُدِ أطرافه، فمعلومٌ أنه قد صارَ في كُلِّ قطرٍ أو أقطارٍ الولايةُ إلى إمامٍ أو سلطانٍ، وفي القطر الآخَرِ أو الأقطار كذلك، ولا يَنْفُذُ لبَعْضِهم أمرٌ ولا نهيٌ في قُطْرِ الآخَرِ وأقطاره التي رجعَتْ إلى ولايته؛ فلا بأسَ بتَعَدُّدِ الأئمَّةِ والسلاطين، ويجب الطاعةُ لكُلِّ واحدٍ منهم بعد البَيْعةِ له على أهل القُطْر الذي ينفذ فيه أوامرُه ونواهيه، وكذلك صاحِبُ القطر الآخَر، فإذا قامَ مَنْ يُنازِعُه في القطر الذي قد ثَبَتَتْ فيه ولايتُه وبايَعَهُ أهلُه كان الحكمُ فيه أَنْ يُقْتَلَ إذا لم يَتُبْ، ولا تجب على أهل القطر الآخَرِ طاعتُه ولا الدخولُ تحت ولايته لِتَباعُدِ الأقطار، . . .

فاعْرِفْ هذا فإنه المُناسِبُ للقواعد الشرعية، والمُطابِقُ لِمَا تدلُّ عليه الأدلَّةُ، ودَعْ عنك ما يُقالُ في مُخالَفته؛ فإنَّ الفرق بين ما كانَتْ عليه الولايةُ الإسلاميةُ في أوَّلِ الإسلام وما هي عليه الآنَ أَوْضَحُ مِنْ شمس النهار، ومَنْ أَنْكَرَ هذا فهو مُباهِتٌ لا يَسْتَحِقُّ أَنْ يُخاطَبَ بالحجَّة لأنه لا يَعْقِلُها»[1].

الأمر الثالث: تَوَلَّى الكافرُ الحُكْمَ.

وأمَّا إنْ تَوَلَّى الكافرُ الحُكْمَ: فإنْ تَوفَّرَتِ القدرةُ والاستطاعةُ على تنحيته وتبديلِه بمسلمٍ كُفْءٍ للإمامة مع أَمْنِ الوقوعِ في المَفاسِدِ وَجَبَتْ إزالتُه إجماعًا؛

- لأنَّ الله تعالى قال: ﴿وَأُولِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]، والكافرُ لا يُعَدُّ مِنَ المسلمين.

- وقال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّواْ مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ ٱلْبَغْضَآءُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ ٱلْأَيَٰتِ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ ﴿١١٨﴾﴾ [آل عمران: ١١٨].

قال القرطبيُّ: «نَهى الله المؤمنين بِهذه الآية أن يَتَّخِذوا من الكُفَّار واليهود وأهل الأهواء دُخلاءَ ووُلَجاء يُفاوضونهم في الآراء، ويُسندون إليهم أمورَهم»[2].

---

(١) السيل الجرَّار للشوكاني (٤/ ٥١٢).

(٢) تفسير الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٤/ ١٧٩).

• قال الله تعالى: ﴿وَلَن يَجْعَلَ ٱللَّهُ لِلْكَٰفِرِينَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا ﴿١٤١﴾﴾ [النساء: ١٤١].

قال القاضي ابن العربي: «إنَّ الله سبحانه لا يَجعل للكافرين على المؤمنين سبيلًا بالشَّرع، فإن وجد فبخلاف الشرع»(١).

قال الحافظ النووي رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأما الخروج عليهم، وقتالهم فحرام بإجماع المسلمين، وإن كانوا فسقة ظالمين، وقد تظاهرت الأحاديث بمعنى ما ذكرته وأجمع أهل السّنّة أنه لا ينعزل السلطان بالفسق»(٢).

• وقوله ﷺ: «**لَا، مَا أَقَامُوا فِيكُمُ الصَّلَاةَ**»(٣)، وقوله ﷺ: «**إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا عِنْدَكُمْ مِنَ اللهِ فِيهِ بُرْهَانٌ**»(٤)، وقوله ﷺ: «**لَا، مَا صَلَّوْا**»(٥).

فإنْ عَجَزُوا عن إزالتِه وإقامةِ البديل، أو لا تنتظمُ أمورُ السِّياسة والحكم بإزالتِه في الحالِ خشيةَ الاضطراب والفوضى وسُوءِ المآل؛ فالواجبُ الصَّبرُ عليه وهُمْ معذورون؛ لقوله تعالى: ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]، وقوله ﷺ: «**فَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ فَأْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ**»(٦)، وهذا أحَقُّ موقفًا مِنَ الخروج عليه؛ لأنَّ «دَرْءَ المَفَاسِدِ أَوْلَى مِنْ جَلْبِ المَصَالِحِ»؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥].

قال العلّامةُ ابنُ باز رَحِمَهُ اللَّهُ: «إذا رأى المسلمون كفرًا بَواحًا عندهم مِنَ اللهِ فيه برهانٌ فلا بَأْسَ أَنْ يخرجوا على هذا السلطانِ لإزالته إذا كان عندهم قدرةٌ، أمَّا إذا لم تكن عندهم قدرةٌ فلا يخرجون، أو كان الخروجُ يُسبِّبُ شرًّا أَكْثَرَ فليس لهم الخروجُ؛ رعايةً للمَصالِحِ العامَّة، والقاعدةِ الشرعية المُجْمَعِ عليها أنه: لا يجوز إزالةُ

---

(١) أحكام القرآن (١/ ٦٤١)، وانظر: تفسير الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٥/ ٤٢١).

(٢) شرح صحيح مسلم للنووي (١٢/ ٢٢٩).

(٣) أخرجه مسلمٌ في «الإمارة» (١٨٥٥) مِنْ حديثِ عوف بنِ مالكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) مُتَّفَقٌ عليه: أخرجه البخاريُّ في «الفِتَن» بابُ قولِ النبيِّ ﷺ: «**سَتَرَوْنَ بَعْدِي أُمُورًا تُنْكِرُونَهَا**» (٧٠٥٦)، ومسلمٌ في «الإمارة» (١٧٠٩)، مِنْ حديثِ عُبادةَ بنِ الصامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٥) أخرجه مسلمٌ في «الإمارة» (١٨٥٤) مِنْ حديثِ أمِّ سَلَمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٦) هو جزءٌ مِنْ حديثٍ مُتَّفَقٍ عليه: أخرجه البخاريُّ في «الاعتصام بالكتاب والسنَّة» باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ (٧٢٨٨)، ومسلمٌ ـ واللفظُ له ـ في «الحجِّ» (١٣٣٧)، مِنْ حديثِ أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الشرِّ بما هو أَشَرُّ منه؛ بل يجب دَرْءُ الشرِّ بما يُزيلُه أو يُخفِّفُه، أمَّا دَرْءُ الشرِّ بشرٍّ أَكْثَرَ فلا يجوز بإجماعِ المسلمين»[١].

المسألة الثالثة: قول المصنف: «لا يحل لأحد أن يبيت ليلة ولا يرى أن عليه إمامًا، برًّا كان أو فاجرًا».

تنقسم البيعة إلى قسمين:

القسم الأول: بيعة الانعقاد وهذه يتولاها أهل الحل والعقد.

والقسم الثاني: بيعة العامة؛ أي: بيعة سائر المسلمين للخليفة، وهذا ما تم بالنسبة للخلفاء الراشدين جميعًا، فأبو بكر الصديق رضي الله عنه بعد أن بايعه أهل الحل والعقد من المهاجرين والأنصار في سقيفة بني ساعدة، دُعِي المسلمون للبيعة العامة في المسجد، فصعد المنبر بعد أن أخبرهم عمر بن الخطاب رضي الله عنه باختيارهم له، ومبايعتهم إياه، وأمرهم بمبايعته فبايعه المسلمون، وما حدث مع أبي بكر الصديق حدث مع كل الخلفاء الراشدين.

وهذا القسم هو ما أراده المصنف هنا، أمر البيعة هو أن يكون في عنق المسلم بيعة لولي الأمر، فهذا أمرٌ بما جاءت به النصوص، كما في الحديث: «**وأنه من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية**»[٢]، لقوله ﷺ: «**ومن بايع إمامًا فأعطاه صفقة يده وثمرة قلبه فليطعه ما استطاع، فإن جاء آخر ينازعه فاضربوا عنق الآخر**»[٣].

فلا يحل لأحدٍ أن يبيت ليلة ولا يرى أن عليه إمامًا برًّا كان أو فاجرًا ما دام أمر المسلمين قائمًا، سواء كانت الولاية على الشروط الشرعية أو تخلفت فيها الشروط الشرعية، فيجب أن يكون في عنق المسلم بيعة للإمام الواقع أو للإمامة الحاصلة في وقته، سواء كان هذا الإمام متوفرة فيه شروط الإمامة أو لا تتوفر، كما ذكر أهل العلم، بناء على الأحاديث الواردة الثابتة عن النبي ﷺ.

---

(١) انظر: مُراجَعات في فقه الواقع السياسيِّ والفكري للرفاعي (٢٤). وللشيخ ابنِ عثيمين رحمه الله كلامٌ نفيسٌ في «الشرح المُمْتِع على زاد المُسْتَقْنِع» (١١/ ٣٢٣).

(٢) انظر: صحيح مسلم: كتاب الإمارة، بَابُ الْأَمْرِ بِلُزُومِ الْجَمَاعَةِ عِنْدَ ظُهُورِ الْفِتَنِ وتحذير الدعاة إلى الكفر، برقم (١٨٥١)، والإمام أحمد في المسند، مسند المكثرين من الصحابة برقم (٦٤٢٣).

(٣) رواه مسلم (١٨٤٤).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٧ - «والحج والغزو مع الإمام ماض، وصلاة الجمعة خلفهم جائزة، ويصلي بعدها ست ركعات، يفصل بين كل ركعتين، هكذا قال أحمد بن حنبل».

الشرح

قول المصنف يشتمل على مسألتين:

المسألة الأولى: قول المصنف: «والحج والغزو مع الإمام ماض، وصلاة الجمعة خلفهم جائزة».

وهذه المسألة تتكون من شقين:

الشق الأول: قول المصنف: «والحج والغزو مع الإمام ماض».

وقال محمد بن أبي زمنين[١] رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومن قول أهل السنة أن الحج والجهاد مع كل بر أو فاجر من السنة والحق، وقد فرض الله الحج فقال: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]، وأعلمنا بفضل الجهاد في غير موضع من كتابه، وقد علم أحوال الولاة الذين لا يقوم الحج والجهاد إلا بهم، فلم يشترط ولم يبين، وما كان ربك نسيًّا»[٢].

وقال قوام السنة الأصفهاني: «والجهاد ماض منذ بعث الله نبيه إلى آخر عصابة تقاتل الدجال»[٣].

كما قرر ذلك علي بن المديني[٤]، والطحاوي[٥]، وابن بطة[٦]، والصابوني[٧]،

---

(١) أبو عبد الله محمد بن أبي زمنين الأندلسي، شيخ قرطبة، صاحب جد وإخلاص، ومجانبة للأمراء، وله مصنفات، توفي سنة ٣٩٩هـ. انظر: الديباج المذهب (٢/ ٢٣٢)، وسير أعلام النبلاء (١٧/ ١٨).

(٢) أصول الدين، لابن أبي زمنين (ص٢٨٨).

(٣) الحجة (٢/ ٢٩١).

(٤) انظر: أصول السنة للالكائي (١/ ١٩٧).

(٥) انظر: شرح الطحاوية (٢/ ٥٥٥).

(٦) انظر: الإبانة الصغرى (ص٢٧٨).

(٧) انظر: عقيدة السلف الصابوني (ص٢٩٤).

وابن قدامة[١]، وابن تيمية[٢]، وغيرهم.

وقد حكى محمد بن حبيب مفاسد ترك الغزو مع أئمة الجور فقال: «سمعت أهل العلم يقولون: لا بأس بالجهاد مع الولاة، وإن لم يضعوا الخُمس موضعه، وإن لم يوفوا بعهد إن عاهدوا، ولو عملوا ما عملوا، ولو جاز للناس ترك الغزو معهم بسوء حالهم لاستذل الإسلام، وتخيَّفت أطرافه، واستبيح حريمه، ولعلا الشرك وأهله»[٣].

ويريد المصنف هنا أن يميز بين مذهب أهل السنة وبين قول الرافضة الذين عطلوا الجهاد، وعطلوا صلاة الجمعة بدعوى أنها لا تصح إلا بعد خروج المهدي المنتظر على حد زعمهم.

فشيوخ الشيعة يقولون: «إن صلاة الجمعة لا تجب عليهم حتى يخرج مهديهم المزعوم من سردابه لكي يصلي بهم»[٤].

وشيوخ الشيعة يقولون: «إن الجهاد قبل خروج المهدي المنتظر حرام كحرمة الميتة والدم ولحم الخنزير»[٥].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومن أصول أهل السنة والجماعة أنهم يصلون الجمع والأعياد والجماعات ـ لا يدعون الجمعة والجماعة كما فعل أهل البدع من الرافضة وغيرهم ـ فإن كان الإمام مستورًا لم يظهر منه بدعة ولا فجور صُلّي خلفه الجمعة والجماعة باتفاق الأئمة الأربعة وغيرهم من أئمة المسلمين»[٦].

قال ابن تيمية: «وَمَنْ أَنْكَرَ مَذْهَبَ الرَّوَافِضِ وَهُوَ لَا يُصَلِّي الْجُمُعَةَ وَالْجَمَاعَةَ؛ بَلْ يُكَفِّرُ الْمُسْلِمِينَ، فَقَدْ وَقَعَ فِي مِثْلِ مَذْهَبِ الرَّوَافِضِ، فَإِنَّ مِنْ أَعْظَمِ مَا أَنْكَرَهُ أَهْلُ السُّنَّةِ عَلَيْهِمْ تَرْكُهُمْ الْجُمُعَةَ وَالْجَمَاعَةَ وَتَكْفِيرَ الْجُمْهُورِ»[٧].

فالرافضة كانوا يقولون: لا جهاد حتى يخرج الرضا من آل محمد، فقد جاء في فروع الكافي عن أبي عبد الله جعفر الصادق قال: «القتال مع غير الإمام المفترض

---

(١) انظر: لمعة الاعتقاد (ص٣٧).
(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٢٨/ ٢٩٠) (٣٠/ ٣٨).
(٣) أخرجه ابن أبي زمنين في أصول السنة (ص٢٨٩).
(٤) انظر: مفتاح الكرامة في شرح قواعد العلامة لمحمد جواد العاملي (٢/ ٦٩) كتاب الصلاة.
(٥) انظر: كتاب فروع الكافي (٥/ ٧٨٧).
(٦) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٨٠).
(٧) مجموع الفتاوى (٢٣/ ٣٥٤).

طاعته حرام مثل الميتة والدم ولحم الخنزير»[١].

وقد أحدث الخميني تغييرًا في المذهب الرافضي، فقرر أن للولي الفقيه جميع ما للإمام من الوظائف والأعمال إلا البداءة بالجهاد فهو من وظائف المهدي، ثم تناقض الخميني فجعل الجهاد منوطًا بجيش جمهوريته[٢].

أما الخوارج فيجمعون على وجوب الخروج على الإمام الجائر[٣]، فكيف يجاهدون معه؟ بل كانوا يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان[٤].

قال ابن حزم: «جميع فرق الضلالة لم يجر الله على أيديهم خيرًا، ولا فتح الله بهم من بلاد الكفر قرية، ولا رفعوا للإسلام راية، وما زالوا يسعون في قلب نظام المسلمين، ويفرقون كلمة المؤمنين، ويسلون السيف على أهل الدين، ويسعون في الأرض مفسدين، أما الخوارج والشيعة فأمرهم في هذا أشهر من أن يتكلف ذكره»[٥].

والشق الثاني: قول المصنف: «وصلاة الجمعة خلفهم جائزة».

أولًا: حكم الصلاة خلف الفساق.

عند أهل السنة أنه يصلى خلف كل بر وفاجر، هذا هو الصواب، فأنت تصلي خلف الأمراء وتجاهد معهم وإن كانوا أهل معاصٍ، وتصلي خلف أئمة المساجد وإن كان فيهم معصية.

وفي صحيح البخاري: أن عبد الله بن عمر ﷺ كان يصلي خلف الحجاج بن يوسف الثقفي، وكذا أنس بن مالك، وكان الحجاج فاسقًا ظالمًا.

قال النووي: «وأما صلاة ابن عمر خلف الحجاج بن يوسف فثابتة في «صحيح البخاري»»[٦].

روى البخاري في صحيحه قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنِ

---

(١) الكافي (١/ ٣٣٤)، وانظر: مختصر التحفة الاثني عشرية (ص٢٢١).
(٢) انظر: أصول الشيعة للقفاري: (٣/ ١١٧٢)؛ المصدر: مسائل الفروع الواردة في مصنفات العقيدة (ص٣٤).
(٣) الفرق بين الفرق (ص٧٣).
(٤) مسائل الفروع الواردة في مصنفات العقيدة (ص٣٤).
(٥) الفصل (٥/ ٩٨).
(٦) المجموع (٤/ ٢٢٢)، وكذا ابن الملقن في «البدر المنير» (٤/ ٥٢٠)، والحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٢/ ٤٣).

ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمٍ قَالَ: كَتَبَ عَبْدُ الْمَلِكِ إِلَى الْحَجَّاجِ «أَنْ لَا يُخَالِفَ ابْنَ عُمَرَ فِي الْحَجِّ»، فَجَاءَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنهما وَأَنَا مَعَهُ يَوْمَ عَرَفَةَ حِينَ زَالَتِ الشَّمْسُ، فَصَاحَ عِنْدَ سُرَادِقِ الْحَجَّاجِ فَخَرَجَ وَعَلَيْهِ مِلْحَفَةٌ مُعَصْفَرَةٌ، فَقَالَ: «مَا لَكَ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ؟»، فَقَالَ: «الرَّوَاحَ إِنْ كُنْتَ تُرِيدُ السُّنَّةَ»، قَالَ: «هَذِهِ السَّاعَةَ؟!»، قَالَ: «نَعَمْ»، قَالَ: «فَأَنْظِرْنِي حَتَّى أُفِيضَ عَلَى رَأْسِي ثُمَّ أَخْرُجُ»، فَنَزَلَ حَتَّى خَرَجَ الْحَجَّاجُ فَسَارَ بَيْنِي وَبَيْنَ أَبِي، فَقُلْتُ: «إِنْ كُنْتَ تُرِيدُ السُّنَّةَ فَاقْصُرِ الْخُطْبَةَ وَعَجِّلِ الْوُقُوفَ»، فَجَعَلَ يَنْظُرُ إِلَى عَبْدِ اللهِ، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ عَبْدُ اللهِ قَالَ: «صَدَقَ»[(١)].

قال ابن حجر: «وَفِيهِ: صِحَّةُ الصَّلَاةِ خَلْفَ الْفَاسِقِ»[(٢)].

وروى ابن أبي شيبة في «المصنف» عن عُمَيْرِ بن هَانِئٍ، قال: «شَهدت ابن عمر والحجاج مُحَاصِرٌ ابن الزبير، فكان منزل ابن عمر بينهما، فكان ربما حضر الصلاة مع هؤلاء، وربما حضر الصلاة مع هؤلاء»[(٣)].

وفي صحيح البخاري أيضًا، أن النبي ﷺ قال: «**يصلون لكم، فإن أصابوا فلكم ولهم، وأن أخطؤوا فلكم وعليهم**»[(٤)].

وقد كان الصحابة رضوان الله عليهم يصلون خلف من يعرفون فجوره، كما صلى عبد الله بن مسعود وغيره من الصحابة خلف الوليد بن عقبة بن أبي معيط[(٥)]، وكان قد يشرب الخمر وصلى مرة الصبح أربعًا وجلده عثمان بن عفان على ذلك[(٦)]، فمثل هذه الأمور أهل السنة وأصحاب النبي ﷺ لنا فيهم الأسوة والقدوة، فهم أسوتنا وقدوتنا.

ثانيًا: الصلاة خلف المبتدع.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (وكان الصحابة والتابعون يصلون خلف

---

(١) صحيح البخاري رقم (١٦٦٠). (٢) فتح الباري لابن حجر (٣/ ٥١٢).

(٣) المصنف (٢/ ١٥٢) قال ابن حجر: «إسناده صحيح». المطالب العالية (٣/ ٧٠٢).

(٤) صحيح البخاري مع فتح الباري (٢/ ٣٢٩).

(٥) الحديث رواه أحمد (١/ ٤٥٠) (٤٢٩٨)، والطبراني (٩/ ٢٩٩) (٩٥٢٠). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ٣٢٩): رواه أحمد والطبراني في الكبير ورجاله ثقات، وصحح إسناده أحمد شاكر في تحقيقه للمسند (٦/ ١٤٦).

(٦) رواه أحمد (١/ ١٤٤) (١٢٢٩)، والبيهقي (٨/ ٣١٨) (١٧٩٨٥). قال شعيب الأرناؤوط محقق «المسند»: إسناده صحيح على شرط مسلم.

ابن أبي عبيد وكان متهمًا بالإلحاد وداعيًا إلى الضلال)[١].

وسار التابعون ومن تبعهم بإحسان من أئمة السلف على هذا، فقرروه قولًا وفعلًا، فمن ذلك:

ما جاء عن الأعمش رَحِمَهُ اللَّهُ أنه قال: (كان كبار أصحاب عبد الله ـ يعني: ابن مسعود ـ يصلون الجمعة مع المختار ويحتسبون بها)[٢].

وقد كان أبو وائل رَحِمَهُ اللَّهُ يصلي الجمعة مع المختار بن أبي عبيد[٣].

وعن الحسن رَحِمَهُ اللَّهُ أنه سئل عن الصلاة خلف صاحب البدعة، فقال الحسن: (صل خلفه، وعليه بدعته)[٤].

وعن الحكم بن عطية رَحِمَهُ اللَّهُ أنه قال: سألت الحسن، وقلت: رجل من الخوارج يؤمُّنا، أنصلي خلفه؟ قال: (نعم، قد أمَّ الناس من هو شر منه)[٥].

وعن ابن وضاح رَحِمَهُ اللَّهُ: قال: سألت الحارث بن مسكين: هل ندع الصلاة خلف أهل البدع؟ فقال: (أما الجمعة خاصة فلا، وأما غيرها من الصلاة فنعم)[٦].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (وأما الصلاة خلف أهل الأهواء والبدع، وخلف أهل الفجور، ففيه نزاع مشهور وتفصيل ليس هذا موضع بسطه.

ولكن أوسط الأقوال في هؤلاء أن تقديم الواحد من هؤلاء في الإمامة، لا يجوز مع القدرة على غيره، فإن من كان مُظهِرًا للفجور أو البدع يجب الإنكار عليه ونهيه عن ذلك، وأقل مراتب الإنكار هجره لينتهي عن فجوره وبدعته، ولهذا، فرَّق جمهور الأئمة بين الداعية وغير الداعية، فإن الداعية أظهر المنكر فاستحق الإنكار عليه، بخلاف الساكت فإنه بمنزلة من أسر بالذنب، فهذا لا ينكر عليه في الظاهر، فإن الخطيئة إذا خفيت لم تضر إلا صاحبها، ولكن إذا أعلن فلم تنكر ضرَّت العامة،

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٢٨١).

(٢) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١/ ٤٧٥) برقم (٥٤٩٧)، وابن أبي زمنين في «أصول السنة» (ص٢٨٤)، برقم (٢١٠).

(٣) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١/ ٤٧٥) برقم (٥٤٩٧)، وَعَبَد الرزاق في «المصنف» (٢/ ٣٨٦) برقم (٣٧٩٨).

(٤) صحيح البخاري: كتاب الأذان (٥٦) وقال: باب إمامة المفتون والمبتدع. وَعَلَّقَ قَوْل الحسن: «صلِّ وعليه بِدْعَتُهُ».

(٥) رواه ابن أبي زمنين في «أصول السنَّة» (ص٢٨٤) برقم (٢١١).

(٦) رواه ابن أبي زمنين في «أصول السنَّة» (ص٢٨٤) برقم (٢١٢).

ولهذا، كان المنافقون تقبل منهم علانيتهم، وتوكل سرائرهم إلى الله تعالى، بخلاف من أظهر الكفر)[١].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَوْ عَلِمَ الْمَأْمُومُ أَنَّ الإِمَامَ مُبْتَدِعٌ يَدْعُو إِلَى بِدْعَتِهِ، أَوْ فَاسِقٌ ظَاهِرُ الْفِسْقِ، وَهُوَ الإِمَامُ الرَّاتِبُ الَّذِي لا تُمْكِنُ الصَّلاةُ إلا خَلْفَهُ، كَإِمَامِ الْجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ، وَالإِمَامِ فِي صَلاةِ الْحَجِّ بِعَرَفَةَ وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَإِنَّ الْمَأْمُومَ يُصَلِّي خَلْفَهُ عِنْدَ عَامَّةِ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَحْمَد وَالشَّافِعِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَغَيْرِهِمْ.

وَلِهَذَا قَالُوا فِي الْعَقَائِدِ: إِنَّهُ يُصَلَّى الْجُمُعَةَ وَالْعِيدَ خَلْفَ كُلِّ إِمَامٍ بَرًّا كَانَ أَوْ فَاجِرًا.

وَكَذَلِكَ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْقَرْيَةِ إلا إِمَامٌ وَاحِدٌ، فَإِنَّهَا تُصَلَّى خَلْفَهُ الْجَمَاعَاتُ؛ فَإِنَّ الصَّلاةَ فِي جَمَاعَةٍ خَيْرٌ مِنْ صَلاةِ الرَّجُلِ وَحْدَهُ، وَإِنْ كَانَ الإِمَامُ فَاسِقًا. هَذَا مَذْهَبُ جَمَاهِيرِ الْعُلَمَاءِ: أَحْمَد بْنِ حَنْبَلٍ وَالشَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِمَا، بَلِ الْجَمَاعَةُ وَاجِبَةٌ عَلَى الأَعْيَانِ فِي ظَاهِرِ مَذْهَبِ أَحْمَد.

وَمَنْ تَرَكَ الْجُمُعَةَ وَالْجَمَاعَةَ خَلْفَ الإِمَامِ الْفَاجِرِ فَهُوَ مُبْتَدِعٌ عِنْدَ الإِمَامِ أَحْمَد وَغَيْرِهِ مِنْ أَئِمَّةِ السُّنَّةِ.

وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يُصَلِّيهَا وَلا يُعِيدُهَا؛ فَإِنَّ الصَّحَابَةَ كَانُوا يُصَلُّونَ الْجُمُعَةَ وَالْجَمَاعَةَ خَلْفَ الأَئِمَّةِ الْفُجَّارِ وَلا يُعِيدُونَ، كَمَا كَانَ ابْنُ عُمَرَ يُصَلِّي خَلْفَ الْحَجَّاجِ، وَابْنُ مَسْعُودٍ وَغَيْرُهُ يُصَلُّونَ خَلْفَ الْوَلِيدِ بْنِ عُقْبَةَ وَكَانَ يَشْرَبُ الْخَمْرَ؛ حَتَّى إِنَّهُ صَلَّى بِهِمْ مَرَّةَ الصُّبْحَ أَرْبَعًا، ثُمَّ قَالَ: أَزِيدُكُمْ؟ فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: مَا زِلْنَا مَعَك مُنْذُ الْيَوْمَ فِي زِيَادَةٍ!! وَلِهَذَا، رَفَعُوهُ إِلَى عُثْمَان...

وَالْفَاسِقُ وَالْمُبْتَدِعُ صَلاتُهُ فِي نَفْسِهِ صَحِيحَةٌ؛ فَإِذَا صَلَّى الْمَأْمُومُ خَلْفَهُ لَمْ تَبْطُلْ صَلاتُهُ، لَكِنْ، إِنَّمَا كَرِهَ مَنْ كَرِهَ الصَّلاةَ خَلْفَهُ لأَنَّ الأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيَ عَنْ الْمُنْكَرِ وَاجِبٌ، وَمِنْ ذَلِكَ [يعني: ومن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر]، أَنَّ مَنْ أَظْهَرَ بِدْعَةً أَوْ فُجُورًا لا يُرَتَّبُ إِمَامًا لِلْمُسْلِمِينَ، فَإِنَّهُ يَسْتَحِقُّ التَّعْزِيرَ حَتَّى يَتُوبَ، فَإِذَا أَمْكَنَ هَجْرُهُ حَتَّى يَتُوبَ كَانَ حَسَنًا، وَإِذَا كَانَ بَعْضُ النَّاسِ إِذَا تَرَكَ الصَّلاةَ خَلْفَهُ وَصَلَّى

(١) مجموع الفتاوى (٢٣/ ٣٤٢).

خَلْفَ غَيْرِهِ أُثِرَ ذَلِكَ حَتَّى يَتُوبَ أَوْ يُعْزَلَ أَوْ يَنْتَهِيَ النَّاسُ عَنْ مِثْلِ ذَنْبِهِ، فَمِثْلُ هَذَا إِذَا تَرَكَ الصَّلاةَ خَلْفَهُ كَانَ فِيهِ مَصْلَحَةٌ وَلَمْ يَفُتِ الْمَأْمُومَ جُمُعَةٌ وَلا جَمَاعَةٌ. وَأَمَّا إِذَا كَانَ تَرَكَ الصَّلاةَ يَفُوتُ الْمَأْمُومَ الْجُمُعَةُ وَالْجَمَاعَةُ فَهُنَا لا يَتْرُكُ الصَّلاةَ خَلْفَهُمْ إلا مُبْتَدِعٌ مُخَالِفٌ لِلصَّحَابَةِ رضي الله عنهم.

وَكَذَلِكَ، إِذَا كَانَ الإِمَامُ قَدْ رَتَّبَهُ وُلاةُ الأُمُورِ. وَلَمْ يَكُنْ فِي تَرْكِ الصَّلاةِ خَلْفَهُ مَصْلَحَةٌ، فَهُنَا لَيْسَ عَلَيْهِ تَرْكُ الصَّلاةِ خَلْفَهُ؛ بَلِ الصَّلاةُ خَلْفَ الإِمَامِ الأَفْضَلِ أَفْضَلُ»[1].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «فالواجب على المسلم إذا صار في مدينة من مدائن المسلمين أن يصلي معهم الجمعة والجماعة ويوالي المؤمنين، ولا يعاديهم، وإن رأى بعضهم ضالًّا أو غاويًا وأمكن أن يهديه ويرشده فعل ذلك، وإلا، فلا يكلف الله نفسًا إلا وسعها، وإذا كان قادرًا على أن يولي في إمامة المسلمين الأفضل ولاه، وإن قدر أن يمنع من أظهر البدع والفجور منعه.

وإن لم يقدر على ذلك، فالصلاة خلف الأعلم بكتاب الله وسنة نبيه والأسبق إلى طاعة الله ورسوله أفضل، كما قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «**يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله، فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة، فإن كانوا سواء فأقدمهم هجرة، فإن كانوا في الهجرة سواء فأقدمهم سنًّا**»[2].

وإن كان في هجره لمظهر البدعة والفجور مصلحة راجحة هجره، كما هجر النبي ﷺ الثلاثة الذين خُلِّفُوا حتى تاب الله عليهم، وأما إذا وُلِّي غيره بغير إذنه، وليس في ترك الصلاة خلفه مصلحة شرعية، كان تفويت هذه الجمعة والجماعة جهلًا وضلالًا، وكان قد رَدَّ بدعة ببدعة»[3].

وخلاصة القول: أن أكثر العلماء يرون جواز الصلاة خلف المبتدع على التفصيل الذي قدمناه، ومنهم من منعها وأبطلها وقال بوجوب إعادتها، وممن رجح صحة الصلاة: الإمام البخاري وابن حجر وابن تيمية، ومن المعاصرين الشيخ ابن باز رحمه الله، وهو يفصل بين من كانت بدعته شركية كفرية وبين من ليس كذلك فيقول: «تصح الصلاة خلف المبتدع وخلف المسبل إزاره وغيرهما من العصاة في أصح قولي

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٢٣/ ٣٥٢ ـ ٣٥٤).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (١٠٧٩).

(٣) مجموع الفتاوى (٣/ ٢٨٦).

العلماء، ما لم تكن البدعة مكفرة لصاحبها، فإن كانت مكفرة له كالجهمي ونحوه ممن بدعتهم تخرجهم عن دائرة الإسلام، فلا تصح الصلاة خلفهم، ولكن يجب على المسؤولين أن يختاروا للإمامة من هو سليم من البدعة والفسق، مرضي السيرة؛ لأن الإمامة أمانة عظيمة، القائم بها قدوة للمسلمين، فلا يجوز أن يتولاها أهل البدع والفسق مع القدرة على تولية غيرهم».

والعلماء ذكروا تفاصيل كثيرة تتعلق بالتفريق بين الصلوات العادية وبين صلاة الجمعة والعيدين ويوم عرفة، والتفريق بين من كان مستور الحال ومن هو مجاهر بفسقه أو بدعته، وبين من بدعته مكفرة وبين من هو دون ذلك، وبين من كان هذا المسجد هو الوحيد في ذلك المكان وبين من بإمكانه أن يصلي في مسجد غيره، إلى غير ذلك من التفاصيل التي يصعب إيرادها في مثل هذا الشرح.

قال سفيان الثوري في عقيدته: «يا شعيب، لا ينفعك حتى ترى الصلاة خلف بر وفاجر.

قال شعيب: فقلت لسفيان: يا أبا عبد الله! الصلاة كلها؟

قال: لا؛ ولكن صلاة الجمعة والعيدين، صل خلف من أدركت، وأما سائر ذلك فأنت مخير، لا تصل إلا خلف من تثق به وتعلم أنه من أهل السنة والجماعة»[(١)].

وجاء في اعتقاد الإمام أحمد بن حنبل: «وصلاة الجمعة خلفه ـ أي خلف إمام المسلمين ـ وخلف من ولي جائزة تامة ركعتين، من أعادهما فهو مبتدع تارك للأثر مخالف للسنة...»[(٢)].

ومما قاله سهل بن عبد الله التستري في اعتقاده: «ولا يترك الجماعة خلف كل وال جائر أو عدل»[(٣)].

كما قرر ذلك أبو الحسن الأشعري[(٤)]، وابن بطة[(٥)]، وقوام السنة الأصفهاني[(٦)].

وهذه المسألة قد دلت عليها الأدلة من الكتاب والسنة الصحيحة، كما أن في تقريرها مجانبة لطوائف المبتدعة، لا سيما الرافضة، حيث يشترط الرافضة وجود

---

(١) أخرجه اللالكائي (١/ ١٥٤).

(٢) أخرجه اللالكائي (١/ ١٩١)، وانظر: اعتقاد علي بن المديني في أصول السنة للالكائي (١/ ١٩٨).

(٣) أخرجه اللالكائي (١/ ١٨٣).

(٤) الإبانة (ص٧١).

(٥) الإبانة الصغرى (ص٢٧٨).

(٦) الحجة في بيان الحجة (٢/ ٤٧٧).

الإمام الغائب لأداء صلاة الجمعة[١]، كما وضحه ابن تيمية بقوله: «والرافضة لا يصلون إلا خلف المعصوم، ولا معصوم عندهم، وهذا لا يوجد في سائر الفرق أكثر مما يوجد في الرافضة، فسائر أهل البدع سواهم لا يصلون الجمعة والجماعة إلا خلف أصحابهم، كما هو دين الخوارج والمعتزلة وغيرهم، وأما أنهم لا يصلون ذلك بحال فهذا ليس إلا للرافضة»[٢].

ومما يحسن إلحاقه بهذه المسألة[٣]: ما قرره ابن تيمية من مشروعية الفصل بين الفرض والنفل في صلاة الجمعة، لما جاء في الحديث الصحيح أنه ﷺ «نهى أن توصل صلاة بصلاة حتى يفصل بينهما بقيام أو كلام»[٤]، ثم علل ابن تيمية ذلك بقوله: «فإن كثيرًا من أهل البدع لا ينوون الجمعة بل ينوون الظهر، ويظهرون أنهم سلموا، وما سلموا، فيصلون ظهرة، ويظن الظان أنهم يصلون السنة، فإذا حصل التمييز بين الفرض والنفل كان في هذا منع لهذه البدعة»[٥].

❐ **المسألة الثانية: قول المصنف: «ويصلِّي بعدها ست ركعات، يفصل بين كل ركعتين، هكذا قال أحمد بن حنبل»[٦].**

ورد في عدد الركعات التي تُصلى بعد الجمعة عدة أحاديث:

* **الحديث الأول: أنها ركعتان.**

فعَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ: «كَانَ لَا يُصَلِّي بَعْدَ الْجُمُعَةِ حَتَّى يَنْصَرِفَ، فَيُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ»[٧].

---

(١) انظر: مختصر التحفة الاثني عشرية (ص٢١٨)، وفقه الإمامية للسالوس (ص٢٠٢).

(٢) منهاج السنة (٥/ ١٧٠).

(٣) المصدر: مسائل الفروع الواردة في مصنفات العقيدة.

(٤) أخرجه مسلم (٢/ ١٠١)، وأحمد (٤/ ٩٠)، وأبو داود (١/ ٢٠٨).

(٥) مجموع الفتاوى (٢٤/ ٢٠٣).

(٦) جاء في شرح السنة للبربهاري للشيخ عبد العزيز الراجحي (نسخة الشاملة) ما نصُّه: «أما قول المؤلف: إنه يصلي بعدها ست ركعات يفصل بين كل ركعتين ونسبه إلى الإمام أحمد بن حنبل، فالصواب أنه يصلي أربع ركعات بسلامين، وأن يصلي أربع ركعات سواء في المسجد أو في البيت، وهذا هو الصواب الذي دلت عليه النصوص، خلافًا لما ذكره المؤلف». انتهى كلامه. قلت: كلام الشيخ يعوزه التحرير، فالكلام ثابت عن الإمام أحمد، وهذا ما سيأتي بيانه في شرح المسألة.

(٧) رواه البخاري (٩٣٧)، ومسلم (٨٨٢).

* **الحديث الثاني: أنها أربع ركعات.**

فعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «**إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ الْجُمُعَةَ فَلْيُصَلِّ بَعْدَهَا أَرْبَعًا**»(١).

وقد اختلف العلماء في ذلك على عدة أقوال بناء على اختلاف هذه الأحاديث.

القول الأول: أنه يصلي ركعتين: جاء ذلك من فعل ابن عمر رضي الله عنهما.

القول الثاني: وإليه ذهب أكثر الفقهاء، استحباب صلاة أربع ركعات بعد الجمعة. يروى ذلك عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وأصحابه(٢)، وهو اختيار الحنفية(٣)، واختيار الإمام الشافعي حيث قال: «أما نحن فنقول: يصلي أربعًا»(٤).

القول الثالث: التخيير بين الركعتين والأربع.

قال الإمام أحمد: «إن شاء صلى بعد الجمعة ركعتين، وإن شاء صلى أربعًا»(٥).

القول الرابع: التفصيل: فمن صلى سنة الجمعة البعدية في المسجد صلاها أربعًا، ومن صلاها في البيت صلى ركعتين فقط:

قال ابن القيم رحمه الله: «قال شيخنا أبو العباس ابن تيمية: إن صلَّى في المسجد صلَّى أربعًا، وإن صلَّى في بيته صلَّى ركعتين.

قلت (ابن القيم): وعلى هذا تدل الأحاديث، وقد ذكر أبو داود عن ابن عمر أنه كان إذا صلى في المسجد صلى أربعًا، وإذا صلى في بيته صلَّى ركعتين»(٦).

القول الخامس: استحباب ست ركعات: وهو مروي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وعن جماعة من السلف(٧)، وهو اختيار أبي يوسف والطحاوي من الحنفية(٨)، وهو رواية عن الإمام أحمد ذكرها ابن قدامة في «المغني»، واستغربها الحافظ ابن رجب في «القواعد»(٩).

وجاء في مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود: «سمعت أحمد يقول: الصلاة بعد الجمعة إن صلَّى أربعًا فحسن، وإن صلَّى ركعتين فحسن، وإن صلَّى ستةً

---

(١) رواه مسلم (٨٨١).
(٢) كما في «مصنف ابن أبي شيبة» (٢/ ٤٠ ـ ٤١).
(٣) كما في «رد المحتار» (٢/ ١٢ ـ ١٣).
(٤) الأم (٧/ ١٧٦).
(٥) المغني (٢/ ١٠٩).
(٦) زاد المعاد (١/ ٤١٧).
(٧) انظر: مصنف ابن أبي شيبة (٢/ ٤٠، ٤١).
(٨) انظر: شرح معاني الآثار (١/ ٣٣٧).
(٩) القواعد (ص١٥).

فحسن»[١].

وجاء في مسائل الإمام أحمد رواية ابنه أبي الفضل صالح: «قلت: كم يصلي قبل الجمعة وبعدها؟

قال: لا بأس بما صلى، إن صلى بعدها ستًّا أو أربعًا أو ركعتين فلا بأس»[٢].

قال ابن قدامة: «فَصْلٌ: قَالَ أَحْمَدُ: إنْ شَاءَ صَلَّى بَعْدَ الْجُمُعَةِ رَكْعَتَيْنِ، وَإِنْ شَاءَ صَلَّى أَرْبَعًا، وَفِي رِوَايَةٍ: وَإِنْ شَاءَ سِتًّا، وَكَانَ ابْنُ مَسْعُودٍ، وَالنَّخَعِيُّ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ يَرَوْنَ أَنْ يُصَلِّيَ بَعْدَهَا أَرْبَعًا؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مُصَلِّيًا بَعْدَ الْجُمُعَةِ فَلْيُصَلِّ بَعْدَهَا أَرْبَعًا»**. أخرجه مُسْلِمٌ.

وَعَنْ عَلِيٍّ، وَأَبِي مُوسَى، وَعَطَاءٍ، وَمُجَاهِدٍ، وَحُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَالثَّوْرِيِّ، أَنَّهُ يُصَلِّي سِتًّا، لِمَا رُوِيَ «عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ كَانَ إذَا كَانَ بِمَكَّةَ، فَصَلَّى الْجُمُعَةَ، تَقَدَّمَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ تَقَدَّمَ فَصَلَّى أَرْبَعًا، وَإِذَا كَانَ فِي الْمَدِينَةِ صَلَّى الْجُمُعَةَ، ثُمَّ رَجَعَ إلَى بَيْتِهِ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، وَلَمْ يُصَلِّ فِي الْمَسْجِدِ، فَقِيلَ لَهُ، فَقَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَفْعَلُ ذَلِكَ». أخرجه أَبُو دَاوُد.

وَلَنَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ كُلَّه بِدَلِيلِ مَا رُوِيَ مِنْ الْأَخْبَارِ، وَرُوِيَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي بَعْدَ الْجُمُعَةِ رَكْعَتَيْنِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَفِي لَفْظٍ لِمُسْلِمٍ: وَكَانَ لَا يُصَلِّي فِي الْمَسْجِدِ حَتَّى يَنْصَرِفَ، فَيُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ فِي بَيْتِهِ. وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مَهْمَا فَعَلَ مِنْ ذَلِكَ كَانَ حَسَنًا: قَالَ أَحْمَدُ، فِي رِوَايَةِ عُبَيْدِ اللهِ: وَلَوْ صَلَّى مَعَ الْإِمَامِ ثُمَّ لَمْ يُصَلِّ شَيْئًا حَتَّى صَلَّى الْعَصْرَ، كَانَ جَائِزًا، قَدْ فَعَلَهُ عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ. وَقَالَ، فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُد: يُعْجِبُنِي أَنْ يُصَلِّيَ؛ يَعْنِي: بَعْدَ الْجُمُعَةِ»[٣].

وقد سئل الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ:

«كيف يجمع بين قول النبي عليه الصلاة والسلام: «**إذا صلَّى أحدكم الجمعة فليصل بعدها أربعًا**»، وبين فعله صلَّى عليه وعلى آله وسلم أنه كان يصلي في بيته ركعتين؟

---

(١) مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود ـ (ص٨٦) ـ رقم (٤١٧).

(٢) مسائل الإمام أحمد رواية ابنه أبي الفضل صالح ـ المجلد: (٣/ ٢٣٨)، رقم (١٧٣٢).

(٣) المغني لابن قدامة: (٢/ ٢٦٩ ـ ٢٧٠).

فأجاب:

«اختلف بهذا أهل العلم:

فقال بعضهم: **إنه يصلي ستًّا**، ركعتان ثبتتا بالسنة الفعلية، وأربع بالسنة القولية، هذا قول.

قول ثانٍ: **أن المعتبر القول**، وهو أن يصلي أربعًا، فتكون سنة الجمعة أربعًا فقط.

القول الثالث: **التفصيل**: إن صلَّى في المسجد صلَّى أربعًا، وإن صلَّى في بيته فركعتان، وهذا اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ.

والحمدُ لله، الأمر واسع، يعني: لو أنه ذهب إلى البيت وصلَّى أربعًا بتسليمتين كان حسنًا، ما يضر إن شاء الله»[1].

(١) لقاءات الباب المفتوح (لقاء رقم/ ٢١٤، سؤال رقم/ ٨).

قال المصنف رحمه الله:

﴿٢٨﴾ «والخلافة في قريش إلى أن ينزل عيسى بن مريم عليه السلام».

الشرح

اشتراط القرشية في الخلافة هي مسألة خلافية بين العلماء، فجمهور السلف يرون أن هذا شرط من شروط الإمامة ـ إذا أمكن ـ وذلك لورود النصوص عليه صريحة، وانعقد إجماع الصحابة والتابعين عليه، وأطبق عليه جماهير علماء المسلمين، ولم يخالف في ذلك إلا النزر اليسير من أهل البدع كالخوارج وبعض المعتزلة وبعض الأشاعرة.

فجماهير علماء المسلمين قاطبة ذهبوا إلى اشتراط هذا الشرط، وحكي الإجماع عليه من قبل الصحابة والتابعين، وبه قال الأئمة الأربعة[١]:

- فقال الإمام أحمد في رواية الإصطخري: «الخلافة في قريش ما بقي من الناس اثنان، ليس لأحد من الناس أن ينازعهم فيها ولا يخرج عليهم، ولا نقر لغيرهم بها إلى قيام الساعة»[٢].
- «وقد نص الشافعي رضي الله عنه على هذا في بعض كتبه»[٣].
- وكذلك رواه زرقان عن أبي حنيفة»[٤].
- وقال الإمام مالك: «ولا يكون ـ أي الإمام ـ إلا قرشيًا. وغيره لا حكم له إلا أن يدعو إلى الإمام القرشي»[٥].

ولم يخالف في ذلك إلا النزر اليسير من الخوارج وبعض المعتزلة وبعض الأشاعرة[٦].

---

(١) المصدر: الإمامة العظمى للدميجي (ص٢٦٥ ـ ٢٩٥).
(٢) طبقات الحنابلة (١/ ٢٦) لابن أبي يعلى. (٣) الأم (١/ ١٤٣).
(٤) أصول الدين (ص٢٧٥). (٥) أحكام القرآن لابن العربي (٤/ ١٧٢١).
(٦) سيأتي ذكر أسمائهم وآرائهم قريبًا.

❋ أدلة أهل السنة والجماعة على اشتراط القرشية:

استدل المثبتون بعدة أدلة صريحة صحيحة من السنة والإجماع، فمن السنة ما يلي:

١ ـ ما أخرجه البخاري في صحيحه عن معاوية ﷺ، حيث قال البخاري: «باب الأمراء من قريش، حدثنا أبو اليمان، أخبرنا شعيب، عن الزهري قال: كان محمد بن جبير بن مطعم يحدث أنه بلغ معاوية ـ وهم عنده في وفد من قريش ـ أن عبد الله بن عمرو يحدث أنه سيكون ملك من قحطان[(١)]، فغضب فقام فأثنى على الله بما هو أهله، ثم قال: أما بعد، فإنه بلغني أن رجالًا منكم يحدِّثون أحاديث ليست في كتاب الله ولا تؤثر عن رسول الله ﷺ، وأولئك جهالكم، فإياكم والأماني التي تضل أهلها، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إن هذا الأمر في قريش، لا يعاديهم أحد إلا كبَّه الله في النار على وجهه ما أقاموا الدين**»»[(٢)].

٢ ـ ومنها الحديث المتفق على صحته عن عبد الله بن عمر ﷺ قال: قال رسول الله: «**لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي منهم اثنان**»[(٣)].

قال الحافظ ابن حجر: «وليس المراد حقيقة العدد، وإنما المراد به انتفاء أن يكون الأمر في غير قريش»[(٤)].

٣ ـ ومنها ما أخرجه البخاري ومسلم في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله ﷺ: «**الناس تَبَع لقريش في هذا الشأن، مسلمهم تبع**

---

(١) قول عبد الله بن عمرو بن العاص ـ الذي أنكره عليه معاوية في الحديث المذكور ـ إنه سيكون ملك من قحطان... الخ. إن أراد به القحطاني الذي صحت الرواية بملكه فلا وجه لإنكاره لثبوت أمره في الصحيح من حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «**لا تقوم الساعة حتى يخرج رجل من قحطان يسوق الناس بعصاه**»، أخرجه البخاري في الفتن باب في تغير الزمان حتى يعبدوا الأوثان (١٣/ ٧٦ من الفتح، وذكره في المناقب في ذكر قحطان (٦/ ٥٤٥)، وأخرجه مسلم في كتاب الفتن وأشراط الساعة بـ: «**لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل فيتمنى أن يكون مكان الميت من البلاء**» ح٢٩١٠ (٤/ ٢٢٣٢)، وهذا القحطاني لم يعرف اسمه عند الأكثرين، وقيل: اسمه جهجاه، وقيل: شعيب بن صالح، وقيل غير ذلك. والله أعلم. انظر: فتح الباري (١٣/ ١١٥)، وأضواء البيان (١/ ٥٥).

(٢) رواه البخاري في كتاب الأحكام باب الأمراء من قريش (١٣/ ١١٤ من الفتح).

(٣) رواه البخاري في كتاب الأحكام باب الأمراء من قريش (١٣/ ١١٤ من الفتح)، ومسلم في كتاب الإمارة باب الخلافة في قريش ح١٨٢٠ (٣/ ١٤٥٢).

(٤) فتح الباري (١٣/ ١١٧).

لمسلمهم وكافرهم تبع لكافرهم»[(١)].

٤ ـ وفي مسند الإمام أحمد أن أبا بكر وعمر لما ذهبا إلى سقيفة بني ساعدة حين اجتمع الأنصار لاختيار خليفة رسول الله ﷺ، تكلم أبو بكر ولم يترك شيئًا أُنزل في الأنصار وذكره رسول الله ﷺ من شأنهم إلا ذكره، وقال: ولقد علمتم أن رسول الله ﷺ قال: «**لو سلك الناس واديًا وسلكت الأنصار واديًا سلكت وادي الأنصار**»، ولقد علمتَ يا سعد أن رسول الله ﷺ قال وأنت قاعد: «**قريش ولاة هذا الأمر، فبر الناس تبع لبرهم وفاجرهم تبع لفاجرهم**»، فقال له سعد: صدقت. نحن الوزراء وأنتم الأمراء[(٢)]، وقد مر معنا في الرواية الواردة في الصحيح والتي أثبتناها في مبايعة أبي بكر رضي الله تعالى عنه عند ذكره لهذا الحديث بمعناه لا بلفظه حيث قال: «ولن يعرف هذا الأمر إلا لهذا الحي من قريش»[(٣)].

٥ ـ ومنها ما أخرجه الإمام أحمد بسنده عن أنس بن مالك: أن رسول الله ﷺ قام على باب البيت ونحن فيه فقال: «**الأئمة من قريش، إن لهم عليكم حقًّا ولكم عليهم حقًّا مثل ذلك، ما إن استرحموا رحموا، وإن عاهدوا وفوا، وإن حكموا عدلوا، فمن لم يفعل ذلك منهم فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين**»[(٤)]، وقال ابن حزم: وهذه رواية: «**الأئمة من قريش**» جاءت مجيء التواتر، رواها أنس بن مالك وعبد الله بن عمر بن الخطاب ومعاوية، وروى جابر بن عبد الله وجابر بن

---

(١) رواه البخاري كتاب المناقب باب (٢/ ٦)/ (٥٢٦)، ومسلم في كتاب الامارة باب الناس تبع لقريش والخلافة في قريش ح١٨١٨ (٣/ ١٤٥١) ورواه الإمام أحمد في مسنده (٢/ ٢٤٣).

(٢) رواه أحمد في مسنده بإسناد مرسل حسن (١/ ٥) وله شواهد تقويه، انظر تخريجه في (ص١٤٥) من طرق الانعقاد من هذا البحث.

(٣) انظر (ص١٤٥).

(٤) رواه الإمام أحمد في مسنده (٣/ ١٨٣)، وقال الهيثمي: رجاله ثقات. انظر: مجمع الزوائد (٥/ ١٩٢)، وروى ابن أبي عاصم في السنة الشطر الأول منه وصححه الألباني. انظر: (٢/ ٥٣١) من كتاب السنة، وقال ابن حجر: وأخرجه الطبراني والطيالسي والبزار، والمصنف في التاريخ ـ يعني: البخاري ـ وأخرج النسائي وأبو يعلى نحوه وغيرهم. (١٣/ ١١٤ من فتح الباري). وسئل الإمام أحمد عن هذا الحديث فقال: لا أعرفه، إلا أن ابن أبي ذئب قد حدث عنه معمر غير حديث (المسند من مسائل الإمام أحمد. ورقة ٨). وقد صحح أحمد شاكر هذا الإسناد في تخريجه للمسند: ح٧٦٤٠، وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير ح٢٧٥٥ (٢/ ٤٠٦)، وانظر زيادة تخريج في: الروض النضير (٥/ ١٨).

سمرة وعبادة بن الصامت معناها[١].

وقال الحافظ ابن حجر: «قد جمعت طرقه عن نحو أربعين صحابيًّا لما بلغني أن بعض فضلاء العصر ذكر أنه لم يرد إلا عن أبي بكر الصديق»[٢]، إلى غير ذلك من الأحاديث الكثيرة في هذا الباب.

* ثانيًا: الإجماع:

أما **الإجماع**: فقد حكاه غير واحد من العلماء، منهم: النووي، حيث قال في شرحه لحديث: «**الناس تبع لقريش**...»الخ الحديث: «هذه الأحاديث وأشباهها دليل ظاهر على أن الخلافة مختصة بقريش لا يجوز عقدها لأحد من غيرهم، وعلى هذا انعقد الإجماع في زمن الصحابة والتابعين فمن بعدهم بالأحاديث الصحيحة»[٣].

ومنهم القاضي عياض، فقد نقل عنه النووي قوله: «اشتراط كونه ـ أي: الإمام ـ قرشيًّا، هو مذهب العلماء كافة، قال: وقد احتج به أبو بكر وعمر ﷺ على الأنصار يوم السقيفة فلم ينكره أحد، قال القاضي: وقد عدها العلماء في مسائل الإجماع، ولم ينقل عن أحد من السلف فيها قول ولا فعل يخالف ما ذكرنا، وكذلك من بعدهم في جميع الأعصار، قال: ولا اعتداد بقول النظام ومن وافقه من الخوارج وأهل البدع أنه يجوز كونه من غير قريش، ولا سخافة ضرار بن عمرو في قوله: إن غير القرشي من النبط وغيرهم يقدَّم على القرشي لهوان خلعه إن عرض منه أمر، وهذا الذي قاله من باطل القول وزخرفه مع ما هو عليه من مخالفة إجماع المسلمين والله أعلم»[٤].

ومن حكى هذا الإجماع أيضًا الماوردي[٥]، والإيجي في المواقف[٦]، وابن خلدون في المقدمة[٧]، والغزالي في فضائح الباطنية[٨] وغيرهم.

ومن المتأخرين الشيخ محمد رشيد رضا، حيث قال: «أما الإجماع على اشتراط القرشية فقد ثبت بالنقل والفعل، رواه ثقات المحدثين، واستدل به المتكلمون وفقهاء

---

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل (٤/ ٩٨).
(٢) فتح الباري (٧/ ٣٢).
(٣) شرح النووي على صحيح مسلم (١٢/ ٢٠٠).
(٤) شرح النووي على صحيح مسلم (١٢/ ٢٠٠).
(٥) الأحكام السلطانية (ص٦).
(٦) (ص٣٩٨).
(٧) (ص١٩٤).
(٨) (ص١٨٠).

مذاهب السنة كلهم، وجرى عليه العمل بتسليم الأنصار وإذعانهم لبني قريش، ثم إذعان السواد الأعظم من الأمة عدة قرون...»[١].

ولكن الحافظ ابن حجر يعترض على هذا الإجماع بقوله: «قلت: ويحتاج من نقل الإجماع إلى تأويل ما جاء عن عمر من ذلك، فقد أخرج أحمد عن عمر بسند رجاله ثقات أنه قال: «إن أدركني أجلي وقد مات أبو عبيدة استخلفت معاذ بن جبل... الحديث». ومعاذ بن جبل أنصاري لا نسب له في قريش، فيحتمل أن يقال: لعل الإجماع انعقد بعد عمر على اشتراط أن يكون الخليفة قرشيًا، أو تغير اجتهاد عمر في ذلك، والله أعلم»[٢].

قال الشيخ محمد الأمين الشنقيطي: «فاشتراط كونه قرشيًا هو الحق، ولكن النصوص الشرعية دلت على أن ذلك التقديم الواجب لهم في الإمامة مشروط بإقامتهم الدين، وإطاعتهم لله ورسوله، فإن خالفوا أمر الله فغيرهم ممن يطيع الله تعالى وينفذ أوامره أولى منهم»[٣].

وقد دل على ذلك قول أبي بكر: «وإن هذا الأمر في قريش ما أطاعوا الله، واستقاموا على أمره»، وقوى هذا القول ابن حجر من ثلاثة أوجه، وبما أخرجه أحمد من حديث ذي مخبر عن النبي ﷺ قال: «**كان هذا الأمر في حمير فنزعه الله منهم وصيره في قريش، وسيعود إليهم**». قال ابن حجر: «وسنده جيد، وهو شاهد قوي»[٤].

القائلون بعدم اشتراط القرشية وأدلتهم:

أول من قال بعدم اشتراط القرشية الخوارج الذين خرجوا على علي رضي الله عنه «إذ جوَّزوا أن تكون الإمامة في غير قريش، وكل من نصبوه برأيهم وعاشر الناس على ما مثلوا له من العدل واجتناب الجَور كان إمامًا»[٥].

وزعم ضرار بن عمرو ـ من شيوخ المعتزلة ـ أيضًا أن الإمامة تصلح في غير قريش «حتى إذا اجتمع قرشي ونبطي قدمنا النبطي، إذ هو أقل عددًا وأضعف وسيلة

---

(١) الخلافة أو الإمامة العظمى لرشيد رضا (ص١٩).

(٢) فتح الباري (١٢/١١٩)، والواقع أنه لا يرجع إلى التأويل إلا إذا صح الخبر في مخالفة عمر للإجماع، ولكن هذا الأثر ضعيف لانقطاعه وسيأتي الكلام عليه قريبًا (ص٣٥٩).

(٣) أضواء البيان (١/٢٤).

(٤) فتح الباري (١٣/١١٦).

(٥) الملل والنحل (١/١١٦).

فيمكننا خلعه إذا خالف الشريعة[١].

قال الشهرستاني: «والمعتزلة ـ أي: جمهورهم ـ وإن جوَّزوا الإمامة في غير قرشي، إلا أنهم لا يجيزون تقديم النبطي على القرشي»[٢]، وزعم الكعبي أن القرشي أولى بها من الذي يصلح لها من غير قريش، فإن خافوا الفتنة جاز عقدها لغيره»[٣].

ومن الأشاعرة إمام الحرمين الجويني حيث مال إلى عدم اشتراطه، وزعم أنه من أخبار الآحاد، وهو على مذهبه الباطل ـ في عدم الاحتجاج بخبر الآحاد ـ لا يحتج به في مثل هذه المسائل حيث قال: «وهذا مسلك لا أوثره، فإن نقلة هذا الحديث معدودون لا يبلغون مبلغ عدد التواتر. والذي يوضح الحق في ذلك: أنا لا نجد في أنفسنا ثلج الصدور واليقين المثبوت بصدد هذا من فلق[٤] في رسول الله ﷺ، كما لا نجد ذلك في سائر أخبار الآحاد، فإذًا لا يقتضي هذا الحديث العلم باشتراط النسب في الإمامة»[٥].
وقال في كتابه «الإرشاد»: «وهذا مما يخالف فيه بعض الناس، وللاحتمال فيه عندي مجال، والله أعلم بالصواب»[٦]. وقد اختلف قول أبي بكر الباقلاني، فاشترط القرشية في كتابه «الإنصاف» فقال: «ويجب أن يعلم أن الإمامة لا تصلح إلا لمن تجتمع فيه شرائط، منها: أن يكون قرشيًّا لقوله ﷺ الأئمة من قريش»[٧]، ولم يشترطها في كتابه «التمهيد» حيث قال: «إن ظاهر الخبر لا يقضي بكونه قرشيًّا، ولا العقل يوجبه»[٨].

وإلى نفي اشتراط القرشية ذهب أكثر الكتاب المحدثين منهم: الشيخ محمد أبو زهرة في كتابه «تاريخ المذاهب الإسلامية»، وذهب إلى أن الأحاديث الواردة مجرد أخبار لا تفيد حكمًا[٩]، ومنهم العقاد[١٠]، ومنهم د. علي حسني الخربوطلي

---

(١) الملل والنحل للشهرستاني حـ١ (ص٩١).
(٢) الملل والنحل (١/ ٩١).
(٣) أصول الدين (ص٢٧٥).
(٤) الفلق: بيان الحق بعد إشكاله.
(٥) غياث الأمم للجويني (ص١٦٣).
(٦) الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد لأبي المعالي الجويني. (ص٤٢٧) ط: ١٣٦٩هـ. ن: مكتبة الخانجي بمصر، تحقيق: محمد يوسف موسى وعلي عبد المنعم عبد الحميد.
(٧) الإنصاف للباقلاني (ص٦٩).
(٨) نقلا عن الأستاذ عبد الوهاب عبد اللطيف في تعليقه على الصواعق المحرقة للهيثمي (ص؟؟؟). ولم أقف على هذا الكلام في كتاب التمهيد لأن النسخة الموجودة المتداولة الآن من تحقيق جماعة من المستشرقين، وقد حذفوا كتاب الإمامة كاملًا، وقد نسب هذا الكلام إلى الباقلاني ابن خلدون أيضًا. انظر: المقدمة (ص١٩٤).
(٩) (١/ ٩٠).
(١٠) الديمقراطية في الإسلام (ص٦٩) ط: رابعة، ن: دار المعارف مصر.

في كتابه: «الإسلام والخلافة»[١]، وتجرأ على رمي الأحاديث المذكورة بالوضع، ومنهم د. صلاح الدين دبوس في كتابه: «الخليفة توليته وعزله»، وذهب إلى أن هذه الأحاديث مجرد أخبار[٢]، ومنهم الأستاذ محمد المبارك ـ رحمه الله وعفا عنه ـ واعتبرها من باب السياسة الشرعية المتغيرة بتغير العوامل[٣].

واستدل من ذهب إلى نفي اشتراط القرشية بما يلي:

١ ـ بقول الأنصار يوم السقيفة: «منا أمير ومنكم أمير»[٤]، قالوا: فلو لم يكن الأنصار يعرفون أنه يجوز أن يتولى الإمامة غير قرشي لما قالوا ذلك.

٢ ـ ومن أدلتهم أيضًا ما أخرجه البخاري في صحيحه من حديث أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل عليكم عبد حبشي كأن رأسه زبيبة**»[٥]، فالحديث أوجب الطاعة لكل إمام وإن كان عبدًا، فدل على عدم اشتراط القرشية.

٣ ـ واستدلوا أيضًا بقول عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه: «إن أدركني أجلي وأبو عبيدة حي استخلفته... فإن أدركني أجلي وقد مات أبو عبيدة؛ استخلفت معاذ بن جبل»[٦]، والمعروف أن معاذ بن جبل أنصاري لا نسب له في قريش[٧]، فدل على الجواز. كما روي عنه رضي الله تعالى عنه أنه قال: «لو أدركني أحد رجلين، ثم جعلت هذا الأمر إليه لوثقت به: سالم مولى أبي حذيفة، وأبو عبيدة بن الجراح»[٨].

٤ ـ فاستنتجوا من قول أبي بكر رضي الله تعالى عنه: «إن العرب لا تدين إلا لهذا الحي من قريش». أن هذا تعليل لطاعة العرب لهم، فإذا تغير الحال تغير موضع الاختيار...

---

(١) (ص٤٢).
(٢) (ص٢٧٠).
(٣) نظام الإسلام في الحكم والدولة (ص٧١).
(٤) أخرجه البخاري برقم (٣٦٦٨).
(٥) سيأتي تخريجه (ص٣٦٥).
(٦) رواه أحمد في مسنده (١/ ١٨)، وقال عنه الحافظ ابن حجر: رجاله ثقات (فتح الباري (١٣/ ١١٩))، لكن في إسناده انقطاع لأن شريح بن عبيد تابعي متأخر لم يدرك عمر، وكذلك راشد بن سعد الحمصي لم يدرك عمر، فالحديث ضعيف لانقطاعه. انظر: المسند، تحقيق: أحمد شاكر ح١٠٨ (١/ ٢٠١).
(٧) انظر: الإصابة لابن حجر (٩/ ٢١٩).
(٨) المسند (١/ ٢٠) وصحح الأستاذ أحمد شاكر إسناده ح١٢٩ (١/ ١١٢).

٥ ـ ومنهم من قال: إن هذه الأحاديث التي يستدل بها أهل السنة إنها هي على سبيل الإخبار، وليس فيها أمر يجب امتثاله، ذهب إلى ذلك بعض الكتاب المتأخرين كالشيخ محمد أبي زهرة[١] ود. صلاح الدين دبوس[٢]، وغيرهم.

٦ ـ واستدلوا على ذلك أيضًا بقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣]. فجعل الأفضلية والإكرام بالتقوى لا بالمعايير الأخرى كالنسب ونحوه؛ بل وردت أحاديث تحذر من التفاخر بالأنساب والأحساب، وتنهى عن العصبية الجاهلية، منها:

أ ـ قوله: «**أربع من أمتي من أمر الجاهلية لا يتركونهن: الفخر بالأحساب، والطعن في الأنساب، والنياحة، والاستسقاء بالنجوم**»[٣].

ب ـ ومنها قوله: «**إن الله أذهب عنكم عُبِّيَّة[٤] الجاهلية وفخرها بالآباء: الناس رجلان، مؤمن تقي، وفاجر شقي، أنتم بنو آدم وآدم من تراب، ليدعن رجال فخرهم بأقوام إنما هم فحم من فحم جهنم، أو ليكونن أهون على الله من الجُعلان التي تدفع بأنفها النتن**»[٥].

مناقشة هذه الأدلة:

١ ـ أما استدلالهم بقول الأنصار: «منا أمير ومنكم أمير» فواضح البطلان، وذلك لرجوعهم ﷺ عن هذا القول في تلك اللحظة بعد أن سمعوا النص الوارد عن النبي ﷺ الذي رواه أبو بكر رضي الله تعالى عنه باب في قوله: ولقد علمت يا سعد أن رسول الله ﷺ قال وأنت قاعد: «**قريش ولاة هذا الأمر، بر الناس تبع لبرهم**

---

(١) تاريخ المذاهب الإسلامية (١/ ٩٠).
(٢) الخليفة توليته وعزله (ص٢٧٠).
(٣) رواه البخاري في كتاب مناقب الأنصار، باب القسامة في الجاهلية (فتح الباري (١/ ١٥٦)) ورواه مسلم واللفظ له في الجنائز بباب التشديد في النياحة ح/ ٩٣٤ (٢/ ٦٤٤).
(٤) عبية الجاهلية: بضم العين المهملة وكسر الموحدة المشددة وفتح المثناة التحتية المشددة: أي: فخرها وتكبرها، قال الخطابي: العبية: الكبر والنخوة، يريد بهذا القول ما كان عليه أهل الجاهلية من التفاخر بالأنساب والتباهي بها، وأصله مهموز من العبء وهو الثقل، وفيه لغة أخرى وهي العبية بالكسر. انظر: (غريب الحديث للخطابي (١/ ١٩٠) ط: مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ١٤٠٢هـ).
(٥) رواه أبو داود في سننه كتاب الأدب، باب التفاخر بالأحساب (١٤/ ٢١ عون المعبود)، وأخرج نحوه الترمذي في كتاب المناقب، باب فضل الشام واليمن (٥/ ٧٣٥)، وقال: «حسن غريب». وسبق تخريجه (ص١١٨) من فصل مقاصد الإمامة.

وفاجرهم تبع لفاجرهم»، فقال له سعد: صدقت. نحن الوزراء وأنتم الأمراء»[١]. فيحتمل أنهم قالوا هذا القول قبل أن يعرفوا النص الذي يثبت الخلافة في قريش، ولهذا، رجعوا إلى رشدهم لما عرفوا الحقيقة.

٢ ـ أما استدلالهم بأحاديث الأمر بالطاعة وإن كان عبدًا حبشيًّا، فقد سبق الجواب عليها مفصلًا[٢]، وأن المراد إما إمامة المتغلب أو الإمارة الصغرى على بعض الولايات، أو لأجل المبالغة في الأمر بالطاعة وضربه مثلًا.

٣ ـ أما استدلالهم بقول عمر في إرادته استخلاف معاذ بن جبل الأنصاري رضي الله تعالى عنه فهذا لم يتم، وإنما رشح عمر ستة قرشيين اختارهم، وقال: «ليختاروا أحدهم»، وأيضًا، لو ثبت ذلك فإن النص مقدم على قول الصحابي وإن بلغ من الفضل ما بلغ. ولعله اجتهاد من عمر رضي الله تعالى عنه ثم تراجع عنه إلى النص، وقد أجاب الحافظ في الفتح[٣] على هذا الاعتراض باحتمالين هما:

أ ـ إما أن يكون الإجماع انعقد بعد عمر على اشتراط أن يكون الخليفة قرشيًّا.

ب ـ وإما أن يكون قد تغير اجتهاد عمر في ذلك.

قلت: وإما أن يريد من قوله ذلك الولاية الصغرى؛ أي على أحد الأقاليم، وهذا لا يشترط فيه النسب اتفاقًا، هذا على افتراض صحة الحديث، وإلا، فقد سبق أن بيّنا ضعفه لانقطاع سنده، فلا يصلح للاحتجاج به، أما الحديث الثاني والذي فيه ذكر سالم مولى أبي حذيفة وأبي عبيدة فيحتمل إرادة التولية الصغرى أيضًا، أو أنه يعتبر قرشيًّا، لأن أبا حذيفة القرشي[٤] قد تبناه وهو مولى له، ومولى القوم منهم، وقد أرضعته زوجه ـ وهو كبير ـ بعد تحريم التبني فأصبح ابنًا له، وقصة إرضاعه مشهورة، وهي في صحيح مسلم وغيره، قال ابن عبد البر: «وهو يعد في قريش لما ذكرنا»[٥]، ويقصد قوله: «لأنه لما أعتقته مولاته زوج أبي حذيفة تولى أبا حذيفة، وتبناه أبو حذيفة ولذلك عُدّ في المهاجرين»[٦]، أما أبو عبيدة فقرشي باتفاق[٧].

---

(١) رواه أحمد (١/ ٥) وسبق تخريجه في طرق الانعقاد (ص١٤٦).

(٢) انظر الجواب على هذا الحديث مفصلًا (ص٢٤٢) من هذا الفصل عند الحديث على اشتراط القرشية ففيه ما يغني عن الإعادة.

(٣) فتح الباري (١٣/ ١١٩).

(٤) الإصابة (٨١/ ١١).

(٥) الاستيعاب لابن عبد البر، على هامش الإصابة لابن حجر (٤/ ١٠١).

(٦) الاستيعاب لابن عبد البر، على هامش الإصابة لابن حجر (٤/ ١٠١).

(٧) الإصابة (٥/ ٢٨٥).

٤ ـ أما استدلالهم بقول أبي بكر: «إن العرب لا تدين إلا لهذا الحي من قريش...»[١]، وقولهم بأن هذا تعليل لطاعة العرب لهم، فإذا تغير الحال تغير موضع الاختيار، هكذا عللوه، وهو تعليل بعيد؛ لأنه ظاهر في أحقية قريش بالخلافة فهو بحق دليل على اشتراط القرشية لا على نفيها، والنصوص التي ذكرت استدلال أبي بكر مبينة لهذا الظاهر، وهذا ما فهمه الصحابة رضي الله تعالى عنهم، بدليل تسليمهم بالطاعة لأبي بكر رضي الله عنه حينما بين لهم هذا الدليل... والله أعلم.

٥ ـ وأما من قال بأنها على سبيل الإخبار وليس فيها أمر فمردود لأنها أمر في صيغة الخبر، وقد وردت بعض الأحاديث بالأمر الصريح كقوله ﷺ: «**قدموا قريشًا ولا تقدموها**»، فهذا أمر منه ﷺ بذلك.

كما أنه لو كان إخبار من النبي ﷺ لتحقق الخبر، وهو أنه لن يتولى الخلافة إلا قرشي، لأن خبر الصادق لا بد أن يتحقق، لكن الواقع غير ذلك، فقد تولى الخلافة غيرهم، منهم من يدعي كذبًا أنه قرشي كالعبيديين الذي تسموا بالفاطميين[٢]، ومنهم من لم يدع ذلك كسلاطين الدولة العثمانية، قال ابن حزم: «هذان الخبران ـ يقصد حديث ابن عمر ومعاوية السابق ذكرهما ـ وإن كانا بلفظ الخبر، فهما أمر صحيح مؤكد، إذ لو جاز أن يوجد الأمر في غير قريش لكان تكذيبًا لخبر النبي ﷺ، وهذا كفر ممن أجازه»[٣].

٦ ـ وأما ما قالوه من أن الإسلام نهى عن العصبية، وأن تسود طائفة معينة على سائر المسلمين، وأنه جاء بالمساواة بين المسلمين جميعًا، لا فرق بين عربي ولا عجمي إلا بالتقوى... إلخ»، نقول: إن الإسلام باشتراطه أن يكون الإمام قرشيًّا لم يكن بذلك داعيًا إلى العصبية القبلية التي نهى عنها في أكثر من موضع، فإن الإمام في نظر الإسلام ليس له أي مزية على سائر أفراد الأمة ولا لأسرته أدنى حق زائد على غيرهم، فالإمام وغيره من أفراد المسلمين سواء في نظر الإسلام؛ بل هو متحمل من التبعات والمسؤوليات ما يجعله من أشد الناس حملًا وأثقلهم حسابًا يوم القيامة.

---

(١) أخرجه البيهقي وعند الطبراني مثله. انظر: فتح الباري (١٣/ ١١٨)، ورواه ابن أبي عاصم في السنة (٢/ ٦٣٧) وصححه الألباني. انظر: (إرواء الغليل ح٥١٩ (٢/ ٢٩٥).

(٢) انظر لكشف كذبهم وتبين أصلهم: تاريخ السيوطي (ص٤).

(٣) المحلى لابن حزم (١٠/ ٥٠٣).

هذا وليس معنى أن الإسلام نهى عن العصبية أن الناس لا تفاضل بينهم؛ بل التفاضل بين الخلق في الدنيا من صميم الفطرة، ووردت أدلة شرعية على ذلك. فجمهور العلماء[١] على أن جنس العرب خير من غيرهم، كما أن جنس قريش خير من غيرهم، وقد ثبت في الصحيح عنه ﷺ أنه سئل أي الناس أكرم؟ فقال: «**أتقاهم**»، فقالوا: ليس عن هذا نسألك، فقال: «**فيوسف نبي الله ابن يعقوب نبي الله ابن إسحاق نبي الله ابن إبراهيم خليل الله**»، قالوا: ليس عن هذا نسألك، قال: «**أفعن معادن العرب تسألوني؟ خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا**». وفي رواية: «**الناس معادن كمعادن الذهب والفضة، خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا**»[٢].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ذهبت طائفة إلى عدم التفضيل بين الأجناس، وهذا قول طائفة من أهل الكلام كالقاضي أبي بكر بن الطيب وغيره... وهذا القول يقال له مذهب الشعوبية، وهو قول ضعيف من أقوال أهل البدع»[٣].

وقال: «لكن تفضيل الجملة على الجملة لا يستلزم أن يكون كل فرد أفضل من كل فرد، فإن في غير العرب خلق كثير خير من أكثر العرب، وفي غير قريش من المهاجرين والأنصار خير من أكثر قريش...»، قال: «والمقصود أنه أرسل إلى جميع الثقلين الإنس الجن، فلم يخص العرب دون غيرهم من الأمم بأحكام شرعية، ولكن خصَّ قريشًا بأن الإمامة فيهم، وخص بني هاشم بتحريم الزكاة عليهم، وذلك لأن جنس قريش لما كانوا أفضل، وجب أن تكون الإمامة في أفضل الأجناس مع الإمكان، وليست الإمامة أمرًا شاملًا وإنما يتولاها واحد من الناس»[٤]. وقال شيخ الإسلام: «وإذا فرضنا اثنين أحدهما أبوه نبي والآخر أبوه كافر، وتساويا في التقوى والطاعة من كل وجه، كانت درجتهما في الجنة سواء، ولكن أحكام الدنيا بخلاف ذلك في الإمامة والزوجية والشرف وتحريم الصدقة ونحو ذلك». قال: «والخير في الأشراف أكثر منه في الأطراف»[٥].

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية (١٩/ ٢٩).

(٢) متفق عليه، رواه البخاري في كتاب الأنبياء باب قول الله تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا ﴿١٢٥﴾﴾ (٦/ ٣٨٧ من الفتح)، ورواه مسلم في كتاب الفضائل بـ: من فضائل يوسف عليه السلام حديث رقم (١٣٧٨) (٤/ ١٨٤٦).

(٣) منهاج السنة (٢/ ٢٦٠).

(٤) مجموع الفتاوى (١٩/ ٣٠) وانظر قريبًا منه: منهاج السنة (٢/ ٢٦٠).

(٥) المنتقى من منهاج الاعتدال للذهبي (ص٣٥٠).

أما نفس ترتيب الثواب والعقاب على القرابة، ومدح الله ﷻ للشخص المعين وكرامته عند الله وفضله فهذا لا يؤثر فيه النسب، وإنهما المؤثر الوحيد هو التقوى والعمل الصالح، كما قال ﷻ: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣].

وقد ورد عن النبي ﷺ أحاديث كثيرة في فضل قريش على سائر القبائل[١]، منها قوله: «**إن الله اصطفى كنانة من بني إسماعيل، واصطفى قريشًا من كنانة، واصطفى بني هاشم من قريش، واصطفاني من بني هاشم**»[٢].

فالحاصل أن هناك من ألغى فضيلة الأنساب مطلقًا، وهناك من يفضل الإنسان بنسبه على من هو أعظم منه في الإيمان والتقوى فضلًا عمّن هو مثله. قال ابن تيمية: «فكلا القولين خطأ، وهما متقابلان؛ بل الفضيلة بالنسب فضيلة جملة وفضيلة لأجل المظنة والسبب، والفضيلة بالإيمان والتقوى فضيلة تعيين وتحقيق وغاية، فالأول يفضل به لأنه سبب وعلامة، ولأن الجملة أفضل من جملة تساويها في العدد، والثاني يفضل به لأنه الحقيقة والغاية، وأن كل من كان أتقى كان أكرم عند الله، والثواب من الله يقع على هذا؛ لأن الحقيقة قد وجدت فلم يعلق الحكم بالمظنة»[٣]، فالمقصود أن اشتراط القرشية في الإمام ليس له علاقة بالعصبية القبلية التي نهى الإسلام عنها البتة. كما أن النسب في حد ذاته في أصل الشيعة لا قيمة له ذاتية، وإنما هي صفة كمال.

هذا، وأهل السنة لم يقصروها على نوع بعينه من قريش، وإنما كان من انتسب إلى قريش جازت له الإمامة إذا توفرت شروطها الأخرى، وهناك من المبتدعة من قصرها على فرع معين، فقصرها بعضهم على بني هاشم، وهؤلاء انقسموا إلى قسمين:

١ ـ **الراوندية**[٤]: وهؤلاء يرون أنها يجب أن تكون في العباس بن عبد المطلب وولده إلى أن ينتهوا بها إلى أبي جعفر المنصور.

٢ ـ **الرافضة**: وهؤلاء يرون أنها تكون في علي رضي الله عنه، ثم في ولده من بعده، ثم اختلفوا بعد ذلك إلى مذاهب شتى:

---

(١) من شاء الاستزادة فليرجع إلى كتاب السنة لابن أبي عاصم (٢/ ٦٣٢).

(٢) رواه مسلم والترمذي وأحمد وغيرهم وسبق تخريجه (ص٢٦٨) من هذا الفصل.

(٣) منهاج السنة (٢/ ٢١٦).

(٤) هم أتباع أبي هريرة الراوندي من فرقة الكيسانية انظر: المقالات (١/ ٩٦)، واعتقادات فرق المسلمين والمشركين للرازي (ص٩٥)، ط: جديدة (١٣٩٨هـ) ن. مكتبة الكليات الأزهرية.

فزعمت الزيدية منهم أنها لا تكون إلا في ولد علي ﷺ، ومن خرج من ولد الحسن أو الحسين شاهرًا سيفه، وفيه علامات الإمامة فهو الإمام.

وزعمت الإمامية أنها في واحد مخصوص من أولاد علي ﷺ، وهو محمد بن الحسن العسكري الإمام الثاني عشر الذي ينتظرونه، حيث قالوا: إن الإمامة في علي ثم الحسن ثم الحسين، ثم تسلسلت في أبنائهم إلى محمد بن الحسن العسكري «المنتظر». وقال بعض الغلاة من الروافض: إن الإمامة في الأصل في علي وولده ثم أخرجوها إلى جماعة من غير قريش، إما بدعواهم وصية بعض الأئمة إليه، وإما بدعواهم تناسخ الأرواح من الإمام إلى من يزعمون أن الإمامة انتقلت إليه كالبيانية في دعواها انتقال روح الإله من أبي هاشم بن محمد ابن الحنفية إلى بيان، وكدعوى من ادعى أن الروح انتقلت إلى الخطّاب الأسدي، وكدعوى المنصورية نبوة أبي منصور العجلي وإمامته[1]، وكدعوى الإسماعيلية والنُّصَيرية والدروز وغيرهم من الطوائف الباطنية التي تظهر الرفض والتشيع والانتساب إلى آل البيت، وباطنهم الكفر المحض.

(١) انظر: أصول الدين (ص٢٧٥).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

﴿٢٩﴾ «ومن خرج على إمام من أئمة المسلمين فهو خارجي، وقد شق عصا المسلمين، وخالف الآثار، وميتته ميتة جاهلية».

فتنة الخوارج من أعظم الفتن التي أصابت المسلمين، وأشغلتهم بل وتسببت في قتل اثنين من الخلفاء الراشدين، هما عثمان وعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

فسفكت الدماء، واستحلت الأموال والأعراض وذلك بسبب فتنة هؤلاء، وهؤلاء ما قامت فتنتهم إلا على أمرين:

الأمر الأول: الخروج على ولي الأمر.

الأمر الثاني: الطعن في العلماء.

فخرجوا على ولي الأمر، وطعنوا في أصحاب النبي ﷺ وهم علماء الأمة، ولذلك، هؤلاء الخوارج في صفاتهم المتقدمة هي عين صفاتهم هذا اليوم، وفي كل زمان، هذا ديدنهم، ومعلوم أن استقامة أحوال الناس لا تكون إلا بطاعة لولي الأمر ولزوم العلماء، ولذلك، لما ذكر العلماء قول الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]، فسروا ولاة الأمر بأنهم الولاة والعلماء.

ففتنة الخوارج دائمًا في كل زمان تقوم على الخروج على ولي الأمر، وعلى انتقاص العلماء، وحفظ أحوال الناس لا يكون إلا بحفظ حقوق هذين الأمرين.

ولذلك، لما سئل أبو حنيفة ـ رحمه الله تعالى ـ عن قوم خرجوا على ولي الأمر وخرجوا على خليفة المسلمين، وخرجوا بدعوى أنهم يريدون إصلاح الأمر وما حصل من الظلم والفساد من جهة ذلك الخليفة، قال مجيبًا عن حال هؤلاء أنهم يفسدون أكثر مما يصلحون، فعلينا أن نعرف نعمة الله علينا باستقرار أمرنا من خلال وجود وليٍّ لأمرنا، فعند أهل السنة قواعد وضوابط في التعامل مع الحكام تحكمها النصوص لا تحكمها الأهواء ولا تحكمها نزعات الناس ورغباتهم، إنما يحكمها شرعٌ بحمد الله تعالى أوجب عليك السمع والطاعة في السراء والضراء، وعلى المنشط والمكره، فيما تُحب وفيما لا تُحب، وليس لك أن تشق عصا الطاعة،

وليس لك أن تبيت ليلة واحدة وليس في عنقك بيعة لولي الأمر.

ومن هنا، يجب على العقلاء من الناس أن لا يتتبعوا زلات الولاة، أو زلّات العلماء، وعليهم أن يعرفوا أن حفظ حقوق هؤلاء فيه استقامة لأحوال الناس، واستقامة لمعايشهم ومصالحهم، وأن من يؤلب الناس على ولي الأمر ويتتبع تلك المسالك ونحو ذلك فإنما قصده القضاء على هذه المصالح، وهو بهذا الفعل مصادم لأمر النبي ﷺ الذي أمرنا به حيث قال: «**عليكم بالسمع والطاعة وإن تأمر عليكم عبد**»[(١)]، وفي رواية: «**عبد حبشي كأن رأسه زبيبة**»[(٢)]، فأمرنا بالسمع والطاعة، وأمرنا بأن نصبر على ولاة أمورنا مهما لقينا، وها هو يوصي الأنصار بأنهم عليهم أن يصبروا حتى يلقوه على الحوض: «**اصبروا حتى تلقوني على الحوض**»[(٣)].

فأمر النبي ﷺ بالصبر والطاعة ولزوم الأمر ولزوم الجماعة، ولزوم ولي الأمر، وهذا معروفٌ ومقررٌ عند أهل السنة، فبالتالي نجد أي مجتمعٍ بحمد الله تعالى السنة فيه قائمة هذه الأمور مستقرة في بلدانهم وأوطانهم، ونرى بحمد الله تعالى الدروس والعبر من حولنا، فكم من بلادٍ لم تستقر بسبب الخروج على ولي أمرها، وحالها أسوأ من الحال الذي كانت عليه عندما كان فيها دولة وحكومة، وفي هذا عبرة لمن يعتبر.

وتذكر قول الإمام أبي حنيفة: أن هؤلاء الذين يؤلبون ويخرجون: «إنما يفسدون أكثر مما يصلحون»[(٤)]، فقد تكون المصلحة محتملة، لكن الفساد واقعٌ لا محالة، فما قرره العلماء في هذا الجانب إنما هو من منطلق ما جاءت به النصوص الشرعية.

(١) صحيح مسلم، برقم (١٨٣٨)، وأبو داود (١٨٣٤)، والترمذي (١٧٠٦)، وابن ماجه (٢٨٦١)، والنسائي (٤١٩٢)، والإمام أحمد في المسند، مسند المدنيين (١٦٦٤٦).

(٢) صحيح البخاري: كِتَابُ الأَذَانِ، بَابُ إِمَامَةِ المَفْتُونِ وَالمُبْتَدِعِ، برقم (٦٩٦)، وابن ماجه (٢٨٦٠)، والإمام أحمد في المسند مسند المكثرين من الصحابة (١٢٧٥٢).

(٣) صحيح البخاري، برقم (٣١٦٣)، ومسلم، برقم (١٠٥٩)، والإمام أحمد في المسند، مسند المكثرين من الصحابة (١٣٣٤٧).

(٤) انظر: الفقه الأكبر (ص١٠٨).

قال المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ:

﴿٣٠﴾ «ولا يحل قتال السلطان والخروج عليه وإن جاروا، وذلك قول رسول الله ﷺ لأبي ذر: «اصبر، وإن كان عبدًا حبشيًّا»[(١)]، وقوله للأنصار: «اصبروا حتى تلقوني على الحوض»[(٢)]، وليس من السنة قتال السلطان؛ فإن فيه فساد الدين والدنيا».

الشرح

ما نسمعه في كثيرٍ من الأزمان وفي كثيرٍ من البلدان من خروجٍ على ولي الأمر فإنما هو مفسدة متحققة ومتعينة، وما يدعون إليه في كثيرٍ منه ليس بمتحقق ولا يتحقق ولا يمكن تحقيقه، فمن خرج على إمام من أئمة المسلمين فهو خارجي يستحق ما جاء في الوعيد في شأن الخوارج، فأيّ إنسان خرج على ولي الأمر الذي ارتضاه الناس وبايعوه بأن يكون وليًّا عليهم، فهذا الذي خرج عليه يُلقب ويقال إنه من الخوارج.

ومعلوم أن هؤلاء تتطور عقائدهم حتى إنهم كفروا عامة المسلمين، واستباحوا دماء المسلمين، واستباحوا أعراضهم، ولا يتورعون عن دم مسلم، فإن أوائلهم بقروا بطن الجارية وأخرجوا منها جنينها وذبحوه، هذا الذي فعلوه في زمن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهكذا من هم على طريقهم وعلى دربهم وعلى منهجهم، القتل عندهم مبرر بأي وسيلة ومع كائنٍ من كان، فهو مبرر ويعدونه من عقائدهم.

فلا يتورَّعون عن دم مسلم، مع أن دم المسلم عند الله ﷻ أعظم من حرمة الكعبة، لكن هؤلاء بفكرهم المنحرف حكموا بكفر عامة المسلمين، وكذلك انطلقوا

---

(١) سنن أبي داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٦)، قال الترمذي عقبه: حديث حسن صحيح، وابن ماجه (٤٢)، والإمام أحمد في المسند، مُسْنَدُ الشَّامِيِّينَ (١٧١٤٢)، قال الشيخ الألباني في مشكاة المصابيح (١/ ٥٨): صحيح.

(٢) صحيح البخاري، برقم (٣١٦٣)، ومسلم، برقم (١٠٥٩)، والإمام أحمد في المسند، مسند المكثرين من الصحابة (١٣٣٤٧).

يعيثون في الأرض فسادًا، فمن خرج على إمامٍ من أئمة المسلمين فهو عندنا خارجي قد شق عصا المسلمين وخالف الآثار وميتته ميتة جاهلية، ولا يحل قتال السلطان، والخروج عليه وإن جار.

حتى وإن جار السلطان ليس لك الخروج إلا أن يُرى كفرٌ بواحٌ عندك من الله فيه سلطان، وحجة بينة واضحة لا تخفى، ويُجمع أئمة علماء المسلمين على ذلك، أما لشبهة أو لجور أو لظلم أو لوقوعٍ في ذنب، فهذا يُعد من الخروج الذي لا يحل لإنسان أن يسلك سبيله، وليست السنة قتال السلطان، فهذا شأن أهل السنة، إنما هم عونٌ للسلطان على ما فيه طاعة لله ﷻ.

قال المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ:

«الخوارج إذا عرضوا للمسلمين في أنفسهم وأموالهم وأهاليهم، وليس له إذا فارقوه أن يطلبهم، ولا يجهز على جريحهم ولا يأخذ فيئهم، ولا يقتل أسيرهم، ولا يتبع مُدبِرهم».

الشرح

ويحل قتال الخوارج إذا عرضوا للمسلمين في أنفسهم وأموالهم وأهليهم، فإذا هم أعرضوا وابتعدوا ولم يواجهوا ويحملوا السلاح فعند ذلك لا يُقاتلون، لكن إذا بدؤوا في القتال يحل قتلهم.

فليس له إذا فارقوه أن يطلبهم، ليس للإمام أن يطلبهم ولا يُجهز على جريحهم، ولا يأخذ فيئهم ولا يقتل أسيرهم ولا يتبع مدبرهم لأنهم بغاة حكمهم حكم البغاة، ليس حكمهم حكم الكفار، فهذا منهج أهل السنة فيهم، وبحمد الله تعالى من سار على السنة بحمد الله تعالى استقرت بلدانه واستقرت أوطانه، ومن خرج عن السنة نرى ما يكون من حالهم في بلدانهم، وما يكون من فتنهم وشرهم، نسأل الله عَزَّوَجَلَّ العافية والسلامة.

فالخوارج لهم أحكام عند أهل السنة، ومعلومٌ أن أوائلهم خرجوا على علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وانحازوا إلى حروراء، وقاتلوا جيش علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولما سئل عنهم علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أكفارٌ هم؟ قال: «من الكفر فرُّوا»، قال: ماذا تقول يا أمير المؤمنين؟ قال: «إخواننا بغوا علينا»[1]، فعدوا من البغاة، وهم على بدعة، وعلى ضلالة، ولكن لم يُحكم بكفرهم.

وإذا كان لهم منعة وقوة وشوكة وانحياز في مكانٍ معين فهؤلاء لا يُقاتلون حتى يُقاتلوا فإذا قاتلوا يُقاتلون، أما إذا كان منهم أُناس خرجوا على هيئة جماعات ونحو ذلك وكان شأنهم كقطاع الطرق فإنهم يُتتبعون ويُقضى عليهم وتستأصل شوكتهم ويُكف عن الناس شرهم.

---

(١) انظر: مصنف ابن أبي شيبة (٣٧٩٤٢).

قال المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ:

٣٢ «واعلم ـ رحمك الله ـ أنه لا طاعة لبشر في معصية الله ﷻ؛ من كان من أهل الإسلام، ولا يشهد على أحد ولا يشهد له بعمل خير ولا شر، فإنك لا تدري بما يختم له، ترجو له، وتخاف عليه ولا تدري ما يسبق له عند الموت إلى الله من الندم، وما أحدث الله في ذلك الوقت إذا مات على الإسلام، ترجو له رحمة الله، وتخاف عليه، ولا ندري ما سبق له عند الموت إلى الله من الندم، وما أحدث الله في ذلك الوقت إذا مات على الإسلام، نرجو له رحمة الله، ونخاف عليه ذنوبه، وما من ذنب إلا وللعبد منه توبة».

الشرح

في هذا النص عدة مسائل:

أولًا: قول المصنف: «واعلم ـ رحمك الله ـ أنه لا طاعة لبشر في معصية الله ﷻ».

وهذا ثابت بقول النبي ﷺ: «**لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق**»[(١)]، وقوله عليه الصلاة والسلام في حديث آخر: «**إنما الطاعة في المعروف**»[(٢)]، فلا يطاع أي بشر في المعصية ولو كان أميرًا، فإذا أمرك الأمير وقال: اشرب الخمر، فلا تطعه، أو أمرك بالقتل بغير الحق فلا تطعه.

وهنا تنبيه واستدراك حسن من المصنف، فبعد ذكر القواعد في لزوم الطاعة والصبر على الأثرة وعدم جواز الخروج والقتال ذكر الشرط الأساس للطاعة، وهو أن تكون في غير معصية، وإذا أمر المسلم بمعصية فلا يعني ذلك أن يجوز له الخروج، غاية ما في الأمر أنه لا يطيع في المعصية إنما يطيع بالمعروف.

وهذه مسألة ربما يقف عندها بعض الناس من غير تبصر، وهي أن هناك أشياء قد يأمر بها الوالي المسلم فتكون معصية عند المأمور، لكن هي محل خلاف عند

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣٣٧١٧) (٦/٥٤٥)، والخلال في السنة (٥٨) (١/١١٣).
(٢) أخرجه أحمد في مسنده (٦٢٢) (٢/٥٦).

الآخرين، فهذه القضية يرجع فيها إلى أهل العلم، لأنك قد تؤمر بأمر تظن أنه معصية فتعصي الوالي فيترتب على هذا فتنة، في حين أن هذا الأمر قد يكون جائزًا عند آخرين من أهل العلم، فيجب في مثل هذه القضايا أن يرجع إلى أهل العلم ولا يجتهد فيها الفرد برأيه.

أما المعاصي المجمع عليها كما لو قال لك: اسرق أو كل الربا، فلا يجوز أن يطاع الوالي في معصية الله ﷻ.

ثانيًا: قول المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ: «من كان من أهل الإسلام، ولا يشهد على أحد ولا يشهد له بعمل خير ولا شر، فإنك لا تدري بما يختم له، ترجو له، وتخاف عليه، ولا تدري ما يسبق له عند الموت إلى الله من الندم، وما أحدث الله في ذلك الوقت إذا مات على الإسلام، ترجو له رحمة الله، وتخاف عليه».

❋ أولًا: أقسام الشهادة:

يقسم أهل السنة الشهادة إلى قسمين عامة وخاصة:

فالعامة: أَنَّهُمْ يَجْزِمُونَ بِالنَّجَاةِ لِكُلِّ مَنِ اتَّقَى اللهَ، كَمَا نَطَقَ بِهِ الْقُرْآنُ.

والخاصة: هي المعلقة بشخص، مثل أن نشهد لشخص معين بأنه في الجنة أو لشخص معين بأنه في النار، فلا نعيّن إلا ما عيّنه الله أو رسوله.

• **قال شيخ الإسلام ابن تيمية**: «اعْتِقَادُ أَهْلِ السُّنَّةِ أَنَّهُمْ يَجْزِمُونَ بِالنَّجَاةِ لِكُلِّ مَنِ اتَّقَى اللهَ، كَمَا نَطَقَ بِهِ الْقُرْآنُ. وَإِنَّمَا يَتَوَقَّفُونَ فِي الشَّخْصِ الْمُعَيَّنِ لِعَدَمِ الْعِلْمِ بِدُخُولِهِ فِي الْمُتَّقِينَ، فَإِنَّهُ إِذَا عُلِمَ أَنَّهُ مَاتَ عَلَى التَّقْوَى عُلِمَ أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ. وَلِهَذَا، يَشْهَدُونَ بِالْجَنَّةِ لِمَنْ شَهِدَ لَهُ الرَّسُولُ ﷺ، وَلَهُمْ فِيمَنِ اسْتَفَاضَ فِي النَّاسِ حُسْنُ الثَّنَاءِ عَلَيْهِ قَوْلَانِ»[1].

• **قال الشيخ ابن عثيمين**: «الشهادة بالجنة أو بالنار ليس للعقل فيها مدخل، فهي موقوفة على الشرع، فمن شهد له الشارع بذلك؛ شهدنا له، ومن لا؛ فلا، لكننا نرجو للمحسن، ونخاف على المسيء، وتنقسم الشهادة إلى قسمين: عامة وخاصة:

فالعامة: هي المعلقة بالوصف، مثل أن نشهد لكل مؤمن بأنه في الجنة، أو لكل كافر بأنه في النار، أو نحو ذلك من الأوصاف التي جعلها الشارع سببًا لدخول الجنة.

---

(١) منهاج السنة (٣/ ٤٩٦، ٤٩٧).

والخاصة: هي المعلقة بشخص، مثل أن نشهد لشخص معين بأنه في الجنة أو لشخص معين بأنه في النار، فلا نعيّن إلا ما عيّنه الله أو رسوله». اهـ[١].

* ثانيًا: مسألة الشهادة لمعيَّن بجنة أو نار:

فمن معتقد أهل السنة والجماعة أن من كان من أهل القبلة لا يشهد له بالجنة ولا يشهد له بالنار، لكن نرجو للمحسن ونخاف على المسيء، إلا من شهد له الرسول ﷺ.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «إِنَّمَا قَدْ نَقِفُ فِي الشَّخْصِ الْمُعَيَّنِ؛ فَلَا نَشْهَدُ لَهُ بِجَنَّةٍ وَلَا نَارٍ إِلَّا عَنْ عِلْمٍ، لِأَنَّ حَقِيقَةَ بَاطِنِهِ وَمَا مَاتَ عَلَيْهِ لَا نُحِيطُ بِهِ، لَكِنْ نَرْجُو لِلْمُحْسِنِ وَنَخَافُ عَلَى الْمُسِيءِ.

وأهل السنة لَهُمْ فِي الشَّهَادَةِ بِالْجَنَّةِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ:

القول الأول: مِنْهُمْ مَنْ لَا يَشْهَدُ بِالْجَنَّةِ لِأَحَدٍ إِلَّا لِلْأَنْبِيَاءِ. وَهَذَا قَوْلُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَنَفِيَّةِ وَالْأَوْزَاعِيِّ.

وَالقول الثَّانِي: أَنَّهُ يَشْهَدُ بِالْجَنَّةِ لِكُلِّ مُؤْمِنٍ جَاءَ فِيهِ نَصٌّ. وَهَذَا قَوْلُ كَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ»[٢]..

وقد استدل لهذا القول بـ:

- حديث الصّحيحين أن رسول الله ﷺ قال: «**إن الرجل ليعمل عمل أهل الجنة فيما يبدو للناس وهو من أهل النار، وإن الرجل ليعمل عمل أهل النار فيما يبدو للناس وهو من أهل الجنة**»، وهذا في حديث الذي قتل نفسه بعد أن أثنى عليه الناس.

- الحديث الآخر: «**إن الرجل منكم ليعمل حتى ما يكون بينه وبين الجنة إلا ذراع فيسبق عليه كتابه فيعمل بعمل أهل النار، ويعمل حتى ما يكون بينه وبين النار إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة**»[٣]. والشاهد من هذه الأحاديث أن خاتمة السوء لا تؤمن فكيف يقطع للرجل بالجنة؟

- حديث أبي هريرة في الصحيح، قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ يوم خيبر فلم نغنم ذهبًا ولا فضة إلا الأموال والثياب والمتاع، فأهدى رجل من بني الضبيب يقال

---

(١) شرح اللمعة (ص١٤٤).
(٢) انظر المسألة في: منهاج السنة (٣/ ٤٩٧ ـ ٥٠٠).
(٣) أخرجه البخاري (٣٢٠٨)، ومسلم (٢٦٤٣).

له: رفاعة بن زيد لرسول الله ﷺ غلامًا يقال له: مدعم، فوجَّه رسول الله ﷺ إلى وادي القرى، حتى إذا كان بوادي القرى بينما مدعم يحط رحلًا لرسول الله ﷺ إذا سهم عائر فقتله، فقال الناس: هنيئًا له الجنة، فقال رسول الله ﷺ: «**كلا والذي نفسي بيده إن الشملة التي أخذها يوم خيبر من المغانم لم تصبها المقاسم لتشتعل عليه نارًا**»(١).

فهذا مع شهادة الناس له بالجنة بيَّن النبي ﷺ أن حقيقة حاله على خلاف ما شُهِد له به.

ـ حديث أم العلاء في البخاري قالت: «سكن عندنا عثمان بن مظعون فاشتكى فمرضناه حتى إذا توفي وجعلناه في ثيابه دخل علينا رسول الله ﷺ فقلت: رحمة الله عليك أبا السائب، فشهادتي عليك لقد أكرمك الله، فقال لي النبي ﷺ: «**وما يدريك أن الله أكرمه**»، فقلت: لا أدري بأبي أنت وأمي يا رسول الله، فقال رسول الله ﷺ: «**أما عثمان فقد جاءه والله اليقين، وإني لأرجو له الخير، والله ما أدري وأنا رسول الله ما يفعل به**»، قالت: فوالله لا أزكي أحدًا بعده أبدًا، وأحزنني ذلك، قالت: فنمت فأريت لعثمان عينًا تجري، فجئت إلى رسول الله ﷺ فأخبرته فقال: «**ذاك عمله**»(٢)، والشاهد من الحديث نص وإقرار، أما النص فالقصة وما وجَّهَ به النبي ﷺ فيها، وأما الإقرار فلقولها: لا أزكي أحدًا بعده.

وهذا كالصريح في النهي، قال ابن كثير: «وفي هذا وأمثاله دلالة على أنه لا يقطع لمعيَّن بالجنة إلا الذي نص الشارع على تعيينهم كالعشرة، وابن سلام، والعميصاء، وبلال، وسراقة، وعبد الله بن عمرو بن حرام والد جابر، والقراء السبعين الذين قتلوا ببئر معونة، وزيد بن حارثة، وجعفر، وابن رواحة، وما أشبه هؤلاء رضي الله عنهم»(٣). ومثله قال العيني في العمدة.

وقد بوَّب عليه البيهقي: «باب لا يشهد لأحد بجنة ولا نار إلّا لمن شهد له رسول الله ﷺ بها»(٤).

هذا مع أن عثمان بن مظعون (أبو السائب) رضي الله عنه بدري، قال الله له: اصنع ما شئت فقد غفرت لك، وروي أن رسول الله ﷺ السلف الصالح يوم مات زينب، وقد روي أنه قبله وسالت دموعه، وهو أول من دفن بالبقيع، ومع ذلك يقول: «**وما يدريك؟! وإني لأرجو له الخير والله ما أدري وأنا رسول الله ما يفعل به**».

---

(١) أخرجه البخاري (٦٣٢٩).
(٢) أخرجه البخاري (٢٥٤١).
(٣) تفسير ابن كثير (١٥٦/٤).
(٤) (الكبرى (٧٦/٤).

وممن نقل عنه القول في هذه المسألة من العلماء:

• ما روي عن الإمام سفيان بن عيينة في اعتقاده قوله: «السنة عشرة، فمن كن فيه فقد استكمل السنة، ومن ترك منها شيئًا فقد ترك السنة: إثبات القدر وتقديم أبي بكر وعمر والحوض والشفاعة والميزان والصراط والإيمان قول وعمل والقرآن كلام الله وعذاب القبر والبعث يوم القيامة ولا تقطعوا بالشهادة على مسلم»[١].

• ونقل عن الإمام أحمد فيمن خرج عليه اللصوص والخوارج قال: «وإن قتل هذا في تلك الحال وهو يدفع عن نفسه وماله رجوت له الشهادة كما جاء في الأحاديث»[٢].

• وقال الإمام أحمد: «ولا نشهد على أهل القبلة بعمل يعمله بجنة ولا نار، نرجو للصالح ونخاف عليه، ونخاف على المسيء المذنب ونرجو له رحمة الله». اهـ[٣].

• وهي عين كلمة علي بن المديني كما روى عن سفيان الثوري قوله: «يا شعيب بن حرب، لا ينفعك ما كتبت لك حتى لا تشهد لأحد بجنة ولا نار إلا للعشرة الذين شهد لهم رسول الله وكلهم من قريش». اهـ[٤].

• وقال الإمام أبو عمرو الداني: «ومن قولهم: أن لا ينزل أحد من أهل القبلة جنة ولا نارًا إلا من ورد التوقيف بتنزيله، وجاء الخبر من الله تبارك وتعالى، ورسوله عن عاقبة أمره»[٥].

• وقال الإمام أبو عثمان الصابوني: «ويعتقد ويشهد أصحاب الحديث أن عواقب العباد مبهمة لا يدري أحد بم يُختم له، ولا يحكمون لواحد بعينه أنه من أهل الجنة، ولا يحكمون على أحد بعينه أنه من أهل النار؛ لأن ذلك مغيّب عنهم لا يعرفون على ما يموت عليه الإنسان، أعلى الإسلام أم على الكفر»[٦].

• وقال شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب: «لا أحد يشهد لأحد بالجنة أو النار إلا من ثبت له ذلك. وأهل السنة والجماعة لا يشهدون لِمُعَيَّنٍ بالجنة إلا لمن شهد له رسول الله ﷺ بأنه من أهل الجنة، كالعشرة وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم،

---

(١) رواه الإمام اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٥٦).
(٢) اعتقاد الإمام أحمد (١/ ١٦١).
(٣) أصول السنة (ص٥٠).
(٤) اعتقاد أهل السنة للالكائي (١/ ١٦٢).
(٥) الرسالة الوافية (ص٩٦).
(٦) اعتقاد أصحاب الحديث (ص٩٦).

الذين ثبتت الأحاديث في تعيينهم أنهم من أهل الجنة. وأما مَنْ سواهم فلا يشهدون له بذلك، ولكنهم يرجون لجميع المؤمنين دخول الجنة، ويخافون على مَنْ أذنب من النار، ولا يقطعون لمعين بأنه من أهل الجنة أو من أهل النار إلا من ثبت له ذلك». اهـ.[١].

فهذا مذهب جمهور أهل السنة كما ترى.

وَالقول الثَّالِثُ: يشْهَدُ بِالْجَنَّةِ لِهَؤُلَاءِ وَلِمَنْ شَهِدَ لَهُ الْمُؤْمِنُونَ. كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**أَنْتُمْ شُهَدَاءُ اللهِ فِي الْأَرْضِ**». وَقَالَ: «**يُوشِكُ أَنْ تَعْلَمُوا أَهْلَ الْجَنَّةِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ**»، قَالُوا: بِمَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «**بِالثَّنَاءِ الْحَسَنِ وَالثَّنَاءِ السَّيِّئِ**»[٢]، فَأَخْبَرَ أَنَّ ذَلِكَ مِمَّا يُعْلَمُ بِهِ أَهْلُ الْجَنَّةِ وَأَهْلُ النَّارِ. وَكَانَ أَبُو ثَوْرٍ يَقُولُ: «**أَشْهَدُ أَنَّ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ فِي الْجَنَّةِ**»، وَيَحْتَجُّ بِهَذَا»[٣].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وَالْقَوْلُ بِكَوْنِ الرَّجُلِ الْمُعَيَّنِ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ قَدْ يَكُونُ سَبَبُهُ:

- إِخْبَارَ الْمَعْصُومِ. فَأَهْلُ السُّنَّةِ يَشْهَدُونَ أَنَّ الْعَشَرَةَ فِي الْجَنَّةِ[٤]، وَيَشْهَدُونَ «**أَنَّ اللهَ قَالَ لِأَهْلِ بَدْرٍ: اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ**»[٥]؛ بَلْ يَقُولُونَ: إِنَّهُ «**لَا يَدْخُلُ النَّارَ أَحَدٌ بَايَعَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ**»، كَمَا ثَبَتَ ذَلِكَ فِي الصَّحِيحِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ[٦]. فَهَؤُلَاءِ أَكْثَرُ مِنْ أَلْفٍ وَأَرْبَعِمِائَةِ إِمَامٍ لِأَهْلِ السُّنَّةِ، يَشْهَدُونَ أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ النَّارَ مِنْهُمْ أَحَدٌ، وَهِيَ شَهَادَةٌ بِعِلْمٍ كَمَا دَلَّ عَلَى ذَلِكَ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ.
- وَقَدْ يَكُونُ سَبَبُهُ تَوَاطُؤَ شَهَادَاتِ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ هُمْ شُهَدَاءُ اللهِ فِي الْأَرْضِ. كَمَا

---

(١) جواب أهل السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والزيدية (٢٠٦).
(٢) أخرجه البخاري (٢/ ٩٧، ٣/ ١٦٩)، ومُسْلِمٌ (٢/ ٦٥٥ ـ ٦٥٦).
(٣) منهاج السنة (٥/ ٢٩٥).
(٤) سنن أبي داود (٤/ ٢٩٤ ـ ٢٩٥)، سنن الترمذي (٥/ ٣١٥ ـ ٣١٦)، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح؛ سنن ابن ماجه (١/ ٤٨)، الأرقام ١٦٢٩، ١٦٣٠، ١٦٣٨، ١٦٤٤، ١٦٤٥، والحديث الثاني أوله: «**عشرة في الجنة**». وهو في: سنن أبي داود وسنن ابن ماجه في الموضعين السابقين، وفي المسند (ط: المعارف) ج[٥ ـ ٩] الأرقام ١٦٣١، ١٦٣٧، وصحح الألباني الحديث في: صحيح الجامع الصغير (٤ ـ ٣٥).
(٥) أخرجه البخاري (٥/ ٧٧ ـ ٧٨)، (٦/ ١٤٩)، ومسلم (٤/ ١٩٤١ ـ ١٩٤٢).
(٦) أخرجه مسلم (٤/ ١٩٤٢).

فِي الصَّحِيحِ «عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ مُرَّ عَلَيْهِ بِجِنَازَةٍ، فَأَثْنَوْا عَلَيْهَا خَيْرًا فَقَالَ: «**وَجَبَتْ وَجَبَتْ**». وَمُرَّ عَلَيْهِ بِجِنَازَةٍ، فَأَثْنَوْا عَلَيْهَا شَرًّا فَقَالَ: «**وَجَبَتْ وَجَبَتْ**». فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ مَا قَوْلُكَ: وَجَبَتْ وَجَبَتْ؟ قَالَ: «**هَذِهِ الْجِنَازَةُ أَثْنَيْتُمْ عَلَيْهَا خَيْرًا، فَقُلْتُ: وَجَبَتْ لَهَا الْجَنَّةُ. وَهَذِهِ الْجِنَازَةُ أَثْنَيْتُمْ عَلَيْهَا شَرًّا، فَقُلْتُ: وَجَبَتْ لَهَا النَّارُ، أَنْتُمْ شُهَدَاءُ اللهِ فِي الْأَرْضِ**»»[(١)].

وَفِي الْمُسْنَدِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «**يُوشِكُ أَنْ تَعْلَمُوا أَهْلَ الْجَنَّةِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ**» قَالُوا: بِمَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «**بِالثَّنَاءِ الْحَسَنِ وَالثَّنَاءِ السَّيِّئِ**»[(٢)].

• وَقَدْ يَكُونُ سَبَبُ ذَلِكَ تَوَاطُؤُ رُؤْيَا الْمُؤْمِنِينَ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**لَمْ يَبْقَ بَعْدِي مِنَ النُّبُوَّةِ إِلَّا الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ، يَرَاهَا الرَّجُلُ الْمُؤْمِنُ الصَّالِحُ أَوْ تُرَى لَهُ**»[(٣)].

«وَسُئِلَ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ﴾ [يونس: ٦٤]، قَالَ: «**هِيَ الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ يَرَاهَا الرَّجُلُ الصَّالِحُ أَوْ تُرَى لَهُ**»[(٤)].

وَقَدْ فَسَّرَهَا أَيْضًا بِثَنَاءِ الْمُؤْمِنِينَ، «فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ، الرَّجُلُ يَعْمَلُ الْعَمَلَ لِنَفْسِهِ فَيَحْمَدُهُ النَّاسُ عَلَيْهِ. فَقَالَ: «**تِلْكَ عَاجِلُ بُشْرَى الْمُؤْمِنِ**»»[(٥)].

وَالرُّؤْيَا قَدْ تَكُونُ مِنَ اللهِ، وَقَدْ تَكُونُ مِنْ حَدِيثِ النَّفْسِ، وَقَدْ تَكُونُ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا تَوَاطَأَتْ رُؤْيَا الْمُؤْمِنِينَ عَلَى أَمْرٍ كَانَ حَقًّا، كَمَا إِذَا تَوَاطَأَتْ رِوَايَاتُهُمْ أَوْ رَأْيُهُمْ، فَإِنَّ الْوَاحِدَ قَدْ يَغْلَطُ أَوْ يَكْذِبُ، وَقَدْ يُخْطِئُ فِي الرَّأْيِ، أَوْ يَتَعَمَّدُ الْبَاطِلَ، فَإِذَا اجْتَمَعُوا لَمْ يَجْتَمِعُوا عَلَى ضَلَالَةٍ، وَإِذَا تَوَاتَرَتِ الرِّوَايَاتُ أَوْرَثَتِ الْعِلْمَ، وَكَذَلِكَ الرُّؤْيَة، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**أَرَى رُؤْيَاكُمْ قَدْ تَوَاطَأَتْ عَلَى أَنَّهَا فِي السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ، فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مُتَحَرِّيَهَا، فَلْيَتَحَرَّهَا فِي السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ**»[(٦)]»[(٧)].

---

(١) أخرجه البخاري (٣/ ١٦٩)، ومسلم (٢/ ٦٥٥ ـ ٦٥٦).

(٢) أخرجه أحمد (٣٩/ ٥٠٤)، وقال الشيخ شعيب: حديث صحيح.

(٣) أخرجه البخاري (٩/ ٣١)، ومسلم (١/ ٣٤٨).

(٤) سنن الترمذي (٣/ ٣٦٤ ـ ٣٦٥)، وقال الترمذي عن حديث أبي الدرداء: وهذا حديث حسن. وتكرر هذا الحديث (٤/ ٣٥٠)، سنن ابن ماجه (٢/ ١٢٨٣).

(٥) أخرجه مسلم (٤/ ٢٠٣٤ ـ ٢٠٣٥).

(٦) أخرجه البخاري (٣/ ٤٦)، مسلم (٢/ ٨٢٢).

(٧) منهاج السنة (٣/ ٤٩٧ ـ ٥٠٠).

كما قال ابن عثيمين ـ رحمه الله تعالى ـ[١]:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: وكذلك من أجمعت الأمة على الثناء عليه فإننا نشهد له بالجنة فمثلًا الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ الشافعي، أبو حنيفة، مالك، سفيان الثوري، سفيان بن عيينة، وغيرهم من الأئمة أجمعت الأمة على الثناء عليهم، فنشهد لهم بأنهم من أهل الجنة». شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ أجمع الناس بالثناء عليه إلا من شذ، ومن شذ شذ في النار، يشهد له بالجنة على هذا الرأي».اهـ[٢]. والله أعلم.

وقد أجيب على أدلة هذا القول بأن الحديث الأول يفيد أن شهادة المؤمنين لبعضهم بالخير والصلاح توجب نفعه وصلاحه في الآخرة، ولا يجزم بها على العموم، فإحسان الظن بالمسلمين هو الأصل ولكن هذا لا يبنى عليه يقين بمآله.

وهنا فائدة مهمة على قوله: «**وجبت وجبت**»، وهي على الصحيح من التحقيق والجزم، فقيل: إنها من خصائصه ﷺ، ولا يجزم بها لغيره لأنها غيب، ولعل نبينا اطلع على ذلك بطريق الوحي. واختار هذا القول ابن التين.

ويرده قول عمر لها أيضًا لجنازة مرت عليه، كما في الصحيح.

وفي معناها أيضًا، قال الإمام الطحاوي:

«وجه ذلك عندنا والله أعلم أن الشهادة بالخير لمن شهد له به ستر من الله عَزَّوَجَلَّ عليه في الدنيا، ومن ستره الله عَزَّوَجَلَّ في الدنيا لم يرفع عنه ستره في الآخرة».اهـ[٣].

ومما قيل في معناها أيضًا: أن انطلاق الألسنة بالثناء الحسن علامة على وجوب الجنة للمثنى عليه به، وليست جزمًا على الغيب. والله أعلم.

أما الحديث الثاني: فهو أصرح في بيان المقصود لقوله: (يوشك)، وقوله: (بالثناء الحسن والثناء السيئ)؛ يعني: ما هو إلا ثناء على الظاهر لا يجزم له على

---

(١) مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين (٣/ ١١٧).

(٢) لعل الشيخ ابن عثيمين ـ رحمه الله تعالى ـ ذكره بالمعنى، وهذا نصه، قال ابن تيمية: «وَمَعَ هَذَا، يُمكن الْعلم بذلك للْوَلِيّ نَفسه وَلغيره، وَلكنه قَلِيل، وَلَا يجوز لَهُم الْقطع على ذَلِك، فَمن ثبَتْ ولَايَته بِالنَّصِّ وَأَنه من أهل الْجنَّة كالعشرة وَغَيرهم فعامة أهل السّنة يشْهدُونَ لَهُ بِمَا شهد لَهُ بِهِ النَّص، وَأما من شاع لَهُ لِسَان صدق فِي الْأمة بِحَيْثُ اتّفقت الْأمة على الثَّنَاء عَلَيْهِ فَهَل يشْهد لَهُ بذلك، هَذَا فِيهِ نزاع بَين أهل السّنة، وَالْأَشْبَه أَن يشْهد لَهُ بذلك، هَذَا فِي الْأَمر الْعَام». دقائق التفسير الجامع لتفسير ابن تيمية (٢/ ٢٢١).

(٣) بيان مشكل الآثار (٨/ ١٠٨).

الحقيقة بالجنة أو النار، فيخلص من هذا أن الكلمة على الرجاء والتمني وليست على التحقيق والتألي.

ومن الخلاف: هل هذا خاص بزمن الصحابة أم أنه عامٌّ للمؤمنين في كل زمان؟

الصحيح المختار: أنه عام، ولكن في غير زمن الصحابة يحتاج إلى الإجماع.

وعليه، فرأي الجمهور هو الصواب، وهو أنه لا يشهد لأحد بأنه من أهل الجنة أو من أهل النار إلا إذا ورد نص أو إجماع.

وأعني بالإجماع هنا ما يراد به حكم الجماعة المسلمة في وقت ما على المعين بأنه من أهل الجنة، فهو من أهل الجنة إن شاء الله تعالى حسب الظاهر للمسلمين وقتئذ، ولا يقطع به جزمًا لأنه ضرب من الغيب، لذلك نصوب من يقول: هو من أهل الجنة إن شاء الله تعالى.

وعلى هذا، لا يصح الاستثناء للمعين بالشهادة فنقول: هو شهيد إن شاء الله، للنهي الوارد فيما ذكرنا أعلاه، وإنما نقول نرجو له الشهادة، أو نقول كما علَّمنا عمر: من فعل كذا فهو شهيد. عن عُمَرَ أَنَّهُ خَطَبَ فَقَالَ: تَقُولُونَ فِي مَغَازِيكُمْ: فُلَانٌ شَهِيدٌ، وَمَاتَ فَلَانٌ شَهِيدًا وَلَعَلَّهُ قَدْ يَكُونُ قَدْ أَوْقَرَ رَاحِلَتَهُ، أَلَا لَا تَقُولُوا ذَلِكُمْ وَلَكِنْ قُولُوا كَمَا قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَنْ مَاتَ فِي سَبِيلِ اللهِ أَوْ قُتِلَ فَهُوَ شَهِيدٌ**»[1].

وخلاصة القول: هذه المسألة من مسائل الأسماء والأحكام، قوله: «ومن كان من أهل الإسلام فلا تشهد له بعمل خيرٍ ولا شر»، يعني: ليس لك أن تشهد لمعين أنه من أهل الجنة أو من أهل النار؛ لأنك لا تدري ماذا يُختم له، فقد يُصبح المرء مسلمًا ويُمسي كافرًا، ويمسي كافرًا ويصبح مؤمنًا، فلا يُدرى ما هي خاتمة كل أحدٍ منا، ولذلك، كان من الدعاء: اللّهم يا مقلِّب القلوب ثبت قلبي على دينك.

فقد ترى الرجل على معصية وعلى شر، وعلى حالٍ لا يرضي الله ﷻ، لكن قد يُختم له بخاتمة حسنة، فقد يتوب فيتوب الله عليه، فلذلك، لا نشهد لأحدٍ بعينه بجنة أو نار، لكن نرجو للمحسن الخير ونخاف على المسيء، فإنك لا تدري بمَ يُختم له عند الموت، ترجو له رحمة الله وتخاف عليه ذنوبه، فترجو إذا كان على خير أن يُختم له بخير، وإن كان على شر أن يُختم له إن شاء الله تعالى بتوبة.

---

(١) انظر: فتح الباري لابن حجر (٦/ ٩٠).

❋ ثالثًا: قول المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ: «وما من ذنب إلا وللعبد منه توبة»:

ولذلك، الذي قال: إن الله لا يغفر لفلان، كما جاء في الحديث عن جندب بن عبد الله ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: «**قال رجل: والله لا يغفر الله لفلان، فقال الله: من ذا الذي يتألَّى عليَّ أن لا أغفر لفلان؟ إني قد غفرت له، وأحبطت عملك**»[(١)].

وفي حديث أبي هريرة: أن القائل رجل عابد. قال أبو هريرة: تكلم بكلمة أوبقت دنياه وآخرته.

فالإنسان إذا رأى من أخيه المؤمن حال خير فيرجو له الخير، وإذا رأى منه حال شر فعليه أن يدعو له ويحاول أن ينصحه في بعده عنه، لكن يخافه ويخوفه بذنبه، فيقول: يا أخي يُخشى عليك ويخاف عليك أنك إذا مت على هذا الذنب أن ينالك من العقوبة كذا وكذا، بدليل كذا وكذا، أما أن تقول له: أنت إنسان هالك، أو أنت إنسان من أهل النار، أو غير ذلك، فهذا ليس من الحق في شيء.

فلا يدري أحدنا ما يسبق له عند الموت إلى الله من ندم، وما أحدث الله في ذلك الوقت إذا مات على الإسلام، فإذًا، ترجو له رحمة الله وتخاف عليه ذنوبه، وهكذا كلٌّ منا يعيش بين مقامي الخوف والرجاء، كما قال الله عن أهل الإيمان، أولئك يرجون رحمته ويخافون عذابه.

والمؤمن بين حال الخوف والرجاء إلى أن تصل الروح الحلقوم، فإذا أيقن في الموت وانقطاع العمل عند ذلك يحسن الظن بالله؛ لأن الله ﷻ يقول: «**أنا عند حسن ظن عبدي بي**»[(٢)]، فإذا ظن الإنسان بالله خيرًا فالله ﷻ يوفقه لهذا الخير.

فيظن الإنسان في هذه اللحظة بنفسه خيرًا، ويظن بالله خيرًا، أن يُختم له بخاتمة حسنة، وما من ذنبٍ إلا وللعبد منه توبة، حتى الشرك إذا تاب العبد تاب الله عليه، وباب التوبة مفتوح، والله تعالى يبسط يده بالليل ليتوب مسيء النهار، ويبسط يده بالنهار ليتوب مسيء الليل، فرحمة الله ﷻ واسعة، وباب التوبة مفتوح إلى أن تبلغ الروح الحلقوم، أو تخرج الشمس من مغربها، فهذا حال انقطاع التوبة.

فعلى الإنسان أن يؤمل نفسه، ويؤمل بأن أي عاصٍ قد يتوب، ويرجو لعل الله أن

---

(١) رواه مسلم (٢٦٢١).

(٢) صحيح البخاري، برقم (٧٤٠٥)، ومسلم، برقم (٢٠٦٧).

يتوب عليه، ولذلك، ذلك الذي قتل تسعة وتسعين نفسًا فذهب إلى ذلك العابد، وقال: «لا أعلم لك توبة، فأجهز عليه وكمل به المائة، فلما ذهب إلى العالم قال: ومن يرد عنك باب التوبة؟»[1]. فباب التوبة مفتوح، ولذلك، لا ينبغي أن تكون عونًا للشيطان على أخيك المسلم، إنما أمِّله واطلب منه أن يتوب إلى الله ﷻ عسى أن يتوب الله عليه، وبحمد لله تعالى لسنا نصارى، النصراني لا يمكن أن يتوب إلا ويأتي إلى القسيس ويعترف بين يديه بذنوبه.

وذنوبك بينك وبين الله ﷻ لا تكشف سترها لأحدٍ من الناس مهما كان ذلك الإنسان. والجأ إلى الله ﷻ فهو المطلع على ذنوبك، وناجه ﷻ واسأله ﷻ أن يتوب عليك من ذلك الذنب، فلا تكشف ستر الله ﷻ عليك، لا تقل، حتى لو كان لعالم: أنا كنت كذا وكذا وكذا؛ لأن التوبة بينك وبين الله ﷻ.

فذنوبك سترها الله عليك فاسأل الله ﷻ أن يتجاوزها عنك، وأن يغفر لك ذلك الذنب. أما ما يفعله بعض الناس من حكاية حاله حتى بعد توبته فذلك ليس من الحق بشيء، فإذًا، ما من ذنبٍ إلا وللعبد منه توبة.

فمن تاب تاب الله عليه، والمهم أن تكون التوبة نصوحًا بأن يندم صاحب الذنب على ما مضى، ثم يعزم عزمًا جازمًا على ألا يعود إليه، أما إذا كانت التوبة مؤقتة؛ كأن يتوب في رمضان وهو ينوي أنه يرجع إلى المعاصي بعد انتهاء رمضان فهذه ليست توبة، فلا بد أن يعزم عزمًا جازمًا على ألا يعود إلى المعصية بعد تركه إياها، والندم عليها.

ولا بد من رد المظالم إلى أهلها، وأن تكون التوبة قبل وصول الروح إلى الحلقوم، وقبل طلوع الشمس من مغربها في آخر الزمان، فإذا تحققت هذه الشروط فهي توبة نصوح.

وأي ذنب ولو كان كفرًا أو شركًا فإن له توبة، فقد عرض الله التوبة على أكثر الناس كفرًا وهم المثلثة من النصارى الذين قالوا: إن الله ثالث ثلاثة، فقال تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٧٣﴾ أَفَلَا يَتُوبُونَ إِلَى ٱللَّهِ وَيَسْتَغْفِرُونَهُۥ﴾ [المائدة: ٧٣، ٧٤].

---

(١) صحيح البخاري، برقم (٣٤٧٠)، ومسلم، برقم (٢٧٦٦).

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿٣٣﴾ «والرجم حق».

الشرح

ذكر الرجم إشارة إلى جميع الحدود التي تقررت في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وكأن الشيخ أشار إليه لأنه من الحدود النادرة الوقوع، ولأن نفوس بعض الناس تنفر منه، وتكلم أهل الأهواء في الرجم، وجحده الخوارج، وسخر منه الفلاسفة كما سخروا من شرائع الأنبياء.

وقوله: «**الرجم حق**»، هذه من مسائل الفروع، لكن المؤلف نص عليها للرد على الخوارج وبعض المعتزلة الذين أنكروا الرجم، بحجة أنه زيادة على القرآن، وهم لا يقبلون ما زاد عن القرآن بزعمهم.

وقد ذكر غير واحد من علماء أهل السنة حد الرجم ـ في حق الزاني المحصن ـ في عقائدهم.

قال الإمام أحمد بن حنبل في اعتقاده: «والرجم حق على من زنا وقد أحصن إذا اعترف أو قامت عليه البينة»[(١)].

وقال ابن بطال: «أجمع الصحابة وأئمة الأمصار على أن المحصن إذا زنا عامدًا عالمًا مختارًا فعليه الرجم، ودفع ذلك الخوارج وبعض المعتزلة واعتلوا بأن الرجم لم يذكر في القرآن، وحكاه ابن العربي عن طائفة من أهل المغرب لقيهم وهم من بقايا الخوارج»[(٢)].

وقال ابن قدامة: «وجوب الرجم على الزاني المحصن رجلًا كان أو امرأة، وهذا قول عامة أهل العلم من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من علماء الأمصار في جميع الأعمار، ولا نعلم فيه مخالفًا إلا الخوارج»[(٣)].

---

(١) أخرجه اللالكائي (١/ ١٩٢)، وانظر: اعتقاد ابن المديني كما جاء في اللالكائي (١/ ١١٨).
(٢) فتح الباري (١٢/ ١١٨)، وانظر (١٢/ ١٤٨).
(٣) المغني (١٢/ ٣٠٩)، وانظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (١١/ ٣٣٩).

والرجم يكون للزاني المحصن، فإذا زنا وثبتت عليه البينة بشهادة أربعة عدول أو بإقراره على نفسه، وكان قد تزوج ولو في العمر مرة ولو لم يكن معه زوجة، وإذا تزوج ولو ليلة واحدة ودخل بها فإنه يسمى محصنًا، فإذا زنا بعد ذلك رُجِم.

وإن لم يكن محصنًا بأن لم يتزوج فإنه يجلد مائة جلدة ويُغرَّب عامًا عن البلد، قال الله تعالى: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور. ٢].

وفي حديث عبادة بن الصامت، قال عليه الصلاة والسلام: «**خذوا عني، خذوا عني، قد جعل الله لهن سبيلًا: الثيب بالثيب جلد مائة والرجم، والبكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام**»[1].

فالثيب يُرجَم بالحجارة حتى يموت، والبكر يُجلد مائة جلدة ويُغرَّب عن البلد عامًا.

(١) رواه مسلم (٣٣٠١).

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿٣٤﴾ «والمسح على الخُفين سنة».

الشرح

ذكر المصنف المسح على الخفين إشارة إلى الأحكام التي عُلِمت بالقواطع الشرعية أو بالنصوص القطعية ثم أنكرها من أنكرها، فكل حكم من الأحكام الشرعية ـ وإن لم يدخل في العقيدة ـ تواترت به النصوص أو أجمع عليه السلف أو كان دليله صحيحًا ولو لم يتواتر فإن جحده يعتبر من مخالفة العقيدة، فلذلك، ذكر السلف المسح على الخفين.

وقد خالفت فيه الرافضة، كما خالفت في تجويز مسح الرِّجل بدل الغسل، فردوا السنة وعملوا بعكسها في مقام واحد، وهذا دليل انتكاس عندهم في العقول والأصول، ففي الوقت الذي أنكروا فيه المسح على الخفين أجازوا المسح بدون خفين.

وهناك طوائف من الخوارج وطوائف من الجهمية وغيرهم أنكروا المسح على الخفين.

وقال الإمام النووي: «أجمع من يعتد به في الإجماع على جواز المسح على الخفين في السفر والحضر سواء كان لحاجة أو لغيرها... وإنما أنكرته الشيعة والخوارج ولا يعتد بخلافهم»[(١)].

وقال ابن تيمية: «وقد تواترت السنة عن النبي ﷺ بالمسح على الخفين، وبغسل الرِّجلين، والرافضة تخالف هذه السنة المتواترة، كما تخالف الخوارج نحو ذلك»[(٢)].

وقال في موضع آخر: «وكان سفيان يذكر من السنة المسح على الخفين؛ لأن هذا ـ أي: ترك المسح على الخفين ـ كان شعارًا للرافضة»[(٣)].

---

(١) شرح صحيح مسلم للنووي (٣/ ١٦٠). (٢) منهاج السنة النبوية (٤/ ١٧٤).
(٣) مجموع الفتاوى (٢٢/ ٤٢٣).

والأحاديث في المسح على الخفين متواترة خلافًا للروافض الذين أنكروا المسح على الخفين، فالعلماء يذكرون المسح على الخفين في كتب العقائد للرد على الخوارج والروافض الذين ينكرون المسح على الخفين، وكذلك غسل الرِّجلين في الوضوء، وهم يقولون: إن الواجب مسح ظهور القدمين، فإذا كانت الرِّجلان مكشوفتين فيمسحونها بعد تبليل أيديهم بالماء، وإذا كان عليهما الخفان وجب خلع الخفَّين ومسح ظهور القدمين.

حتى إن الذين نقلوا كيفية الوضوء عن النبي ﷺ قالوا: غسلًا للرِّجلين المكشوفتين ومسحًا للخفين، وأكثر الذين نقلوا نص الآية وهي قوله ﷻ في سورة المائدة: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦]، فالآية متواترة؛ لأن القرآن كله متواتر، لكن تواتر كيفية الوضوء غسلًا ومسحًا أقوى من تواتر نص الآية، وذلك أن الصحابة كلهم يتوضؤون، وكلهم شاهدوا غسل الرِّجلين ومسح الخفين من النبي ﷺ، ومن لم يشاهد النبي ﷺ فقد نقله عن غيره بخلاف نص الآية، فليس كل أحد يحفظ الآية، فالبعض يحفظ الآية والبعض لا يحفظها، أما الوضوء فكلهم يتوضؤون وليس هناك أحد لا يتوضأ، فالآية متواترة ونقل كيفية الوضوء أقوى تواترًا وأكثر عددًا من الذين نقلوا نص الآية.

قال الحافظ ابن حجر: «وَقَدْ تَوَاتَرَتْ الأَخْبَار عَنْ النَّبِيّ ﷺ فِي صِفَة وُضُوئِهِ أَنَّهُ غَسَلَ رِجْلَيْهِ وَهُوَ الْمُبَيِّن لأَمْرِ الله، وَلَمْ يَثْبُت عَنْ أَحَد مِنْ الصَّحَابَة خِلَاف ذَلِكَ إِلا عَنْ عَلِيّ وَابْن عَبَّاس وَأَنَس، وَقَدْ ثَبَتَ عَنْهُمْ الرُّجُوع عَنْ ذَلِكَ، قَالَ عَبْد الرَّحْمَن بْن أَبِي لَيْلَى: أَجْمَعَ أَصْحَاب رَسُول الله ﷺ عَلَى غَسْل الْقَدَمَيْنِ، رواه سَعِيد بْن مَنْصُور»[1].

وأما الآية، وهي قول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦]، فإنها لا تدل على جواز مسح الرجلين، وبيان ذلك: أن في الآية قراءتين:

الأولى: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ بنصب اللام، فتكون الأرجل معطوفة على الوجه، والوجه مغسول، فتكون الأرجل مغسولة أيضًا، فكأن لفظ الآية في الأصل: (اغسلوا

(١) فتح الباري (١/ ٣٢٠).

وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وأرجلكم إلى الكعبين وامسحوا برؤوسكم)، ولكن أُخِّرَ غسلُ الرجل بعد مسح الرأس للدلالة على أن ترتيب الأعضاء في الوضوء يكون على هذا النحو، غسل الوجه، ثم الأيدي، ثم مسح الرأس، ثم غسل الأرجل»[١].

القراءة الثانية: (وَأَرْجُلِكُمْ) بكسر اللام، فتكون معطوفة على الرأس، والرأس ممسوح، فتكون الأرجل ممسوحة.

غير أن السنة بيَّنت أن المسح إنما هو على الخفين أو الجوربين بشروط معروفة في السنة[٢].

وبهذا، يتبيَّن أن الآية على القراءتين لا تدل على مسح الأرجل، وإنما تدل على وجوب غسل الأرجل، أو مسح الخفين لمن يلبس الخفين.

وقد ذهب بعض العلماء ـ على قراءة الجر ـ إلى أن الحكمة من ذكر المسح في حق الأرجل مع أنها مغسولة إشارة إلى أنه ينبغي الاقتصاد في استعمال الماء عند غسل الرِّجلين؛ لأن العادة الإسراف عند غسلهما، فأمرت الآية بالمسح، أي: بأن يكون الغسل بلا إسراف في الماء.

قال ابن قدامة: «ويحتمل أنه أراد بالمسح الغسل الخفيف. قال أبو علي الفارسي: العرب تسمي خفيف الغسل مسحًا، فيقولون: تمسَّحت للصلاة؛ أي: توضأت»[٣].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «وفي ذِكر المسح على الرِّجلين تنبيه على قلة الصب في الرجل، فإن السرف يعتاد فيهما كثيرًا»[٤].

(١) انظر: المجموع (١/ ٤٧١).
(٢) انظر: المجموع (١/ ٤٥٠)، الاختيارات (ص١٣).
(٣) المغني (١/ ١٨٦).
(٤) منهاج السنة (٤/ ١٧٤).

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿٣٥﴾ «وتقصير الصلاة في السفر سُنَّة».

الشرح

من السنن والأحكام قصر الصلاة في السفر، ولها أحكام فقهية معلومة في أبوابها.

فما جاء في شرع الله ﷻ فيجب أن يُعظم، ويجب أن يُحترم، فحدود الله ﷻ وأحكام شرعها مقامها في النفس عظيم، فليس لك أن ترد سنة من السنن، وليس لك أن تستهزئ بها، وعليك بامتثالها، فـ «**إنَّ اللهَ يُحِبُّ أنْ تؤتى رُخَصُه كما يُحِبُّ أنْ تؤتى عزائمُه**»[(١)].

فإذا كانت هناك رخصة من الرخص كقصر الصلاة في السفر أو نحو ذلك فعليك أن تأتي بها؛ لأن الله تعالى يُحبها منك كما يُحب أن تؤتى فرائضه.

قصر الصلاة يكون في الرباعية وهي الظهر والعصر والعشاء، أما المغرب والفجر فلا يقصران.

وقرر أهل السنة مشروعية قصر الصلاة في السفر ـ كما جاءت به السنة ـ وكما قال الإمام المزني[(٢)] في عقيدته: «وإقصار الصلاة في الأسفار»[(٣)].

كما قرر ذلك قوام السنة الأصفهاني[(٤)]، خلافًا لبعض الخوارج الذين لا يجيزون القصر إلا مع الخوف[(٥)].

---

(١) أخرجه ابن حبان في صحيحه (٣٥٦٨)، الطبراني في المعجم الأوسط (٨/ ٨٢).

(٢) أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزني المصري، تلميذ الشافعي، الإمام الفقيه الزاهد، له مصنفات كثيرة، منها مختصره في الفقه، توفي سنة ٢٩٤هـ. انظر: طبقات الشافعية للسبكي (٢/ ٩٣)، وسير أعلام النبلاء (١٢/ ٤٩٢).

(٣) شرح السنة للمزني (ص٨٩).

(٤) انظر: الحجة (٢/ ٤٧٧).

(٥) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٢٤/ ٢٢)، ومختصر الفتاوى المصرية (ص٧٢).

قال المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿٣٦﴾ «والصوم في السفر؛ من شاء صام ومن شاء أفطر».

الشرح

والإنسان مخيَّر في الصوم في السفر فمن شاء صام ومن شاء أفطر؛ لما ثبت في الأحاديث الصحيحة أن النبي ﷺ كان يسافر ومعه أصحابه، فبعضهم صائم وبعضهم مفطر، ولا يعيب الصائم على المفطر، ولا المفطر على الصائم.

واختلف العلماء هل الأفضل للمسافر الصوم أو الفطر؟ فقيل الصوم أفضل؛ لأنه أسرع في براءة الذمة، وقيل: الفطر أفضل؛ لأنه أخذ برخصة الله، وقيل: هما سواء.

والصواب: إن كان الصوم يشق على المسافر فالفطر أفضل، وإن لم يشق فقيل: الفطر أفضل؛ لأنه فيه أخذ برخصة الله، وإن كان الإنسان نشيطًا فله أن يصوم، وإن رأى أن يفطر فلا حرج، الأمر في هذا واسع.

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿٣٧﴾ «ولا بأس بالصلاة في السراويل».

الشرح

السَّرَاوِيلُ: يُذكر ويُؤنث. والجمع: السَّرَاوِيلاتُ[١].

قال سيبويه: «ولا يُكَسّر لأنه لو كُسِّر لم يرجع إلّا إلى لفظ الواحد فتُرِكَ، وقد قيل: سَراوِيل جمع واحدته سِرْوالة»[٢].

والسروال هو الذي يستر النصف الأسفل من جسم الإنسان. ويضع على كتفيه الرداء ويصلي في رداء وسروال أو رداء وإزار، أو قميص وهو الثوب.

يشترط في السراويل أن تكون ساترة وأن تكون واسعة وألا يكون فيها تشبه، وينطبق هذا الحكم على الألبسة الحديثة كالبنطلونات، فالبنطلون هو نوع من السراويل لكنه ضيق، ولذلك، إذا كان واسعًا فلا حرج فيه، أما إذا لم يكن واسعًا فلا تنبغي الصلاة فيه.

واختلف أهل العلم في حكم الصلاة بالسراويل:

قال البخاري في كتاب الصلاة: بَاب الصَّلَاةِ فِي الْقَمِيصِ وَالسَّرَاوِيلِ وَالتُّبَّانِ وَالْقَبَاءِ.

وعن أشهب فيمن اقتصر على الصلاة في السراويل مع القدرة يعيد في الوقت إلا إن كان صفيقًا وعن بعض الحنفية يكره[٣].

قال العيني في شرح البخاري: «واختلف أصحاب مالك فيمن صلى في سراويل وهو قادر على الثياب، ففي المدونة: لا يعيد في الوقت ولا في غيره، وعن ابن القاسم مثله، وعن أشهب: عليه الإعادة في الوقت، وعنه أن صلاته تامة إن كان ضيقًا.

وأخرج أبو داود من حديث عبد الله بن بريدة عن أبيه قال: نهى رسول الله ﷺ أن

(١) مختار الصحاح ـ مادة (س ر ول). (٢) لسان العرب ـ مادة (سرل).
(٣) فتح الباري (١/ ٤٧٦).

يصلي في لحاف ولا يوشح به، وأن تصلي في سراويل ليس عليك رداء، وبظاهره أخذ بعض أصحابنا، وقال: تكره الصلاة في السراويل وحدها، والصحيح أنه إذا ستر عورته لا تكره الصلاة فيه». انتهى الكلام للعيني[١].

قال الشافعي: «ويصلي الرجل في السراويل إذا وارى ما بين السرة والركبة، والإزار أستر وأحب منه. قال: وأحب إلي أن لا يصلي إلا وعلى عاتقه شيء، عمامة أو غيرها، ولو حبلًا يضعه»[٢].

وقال: «وأحب أن لا يصلى في القميص إلا وتحته إزار أو سراويل، أو فوقه سترة، فإن صلى في قميص واحد يصفه ولم يشف كرهت له، ولا يتبين أن عليه إعادة الصلاة، والمرأة في ذلك أشد حالًا من الرجل»[٣].

وسئل مالك عن الرجل يصلي محلول الإزار وليس عليه سراويل ولا إزار، قال مالك: «لا بأس بذلك، وهو عندي أستر من الذي يصلي متوشحًا بثوب واحد»، قلت: فما قول مالك فيمن صلى متزرًا أو بسراويل وهو يقدر على الثياب، قال: «لا أحفظ عن مالك فيه شيئًا، ولا أرى أن يعيد في الوقت ولا في غيره»[٤].

وفي فيض القدير: «ونهى أن يصلي الرجل في سراويل أعجمي أو عربي لا ينصرف وليس عليه رداء؛ لأن السروال بمفرده يصف الأعضاء ولا يتجافى عن البدن، والنهي للتنزيه عند الشافعية»[٥].

وفي المغني لابن قدامة: «ولا يجزئه مئزر وحده ولا سروال وحده لقول رسول الله ﷺ: «**لا يصلي أحدكم في ثوب واحد ليس على عاتقه منه شيء**»[٦].

(١) تحفة الأحوذي (٢/ ٢٦٣).
(٢) الأم (١/ ٨٩).
(٣) الأم (١/ ٩٠).
(٤) المدونة الكبرى (١/ ٩٥ ـ ٩٦).
(٥) فيض القدير (٦/ ٣٤٢).
(٦) المغني (١٠/ ٩).

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿٣٨﴾ «والنفاق أن تظهر الإسلام باللسان وتخفي الكفر».

الشرح

* **النفاق لغة:**

أولًا: أصل الكلمة.

اختلف علماء اللغة في أصل النفاق؛

فقيل: إن ذلك نسبةً إلى النفق وهو السرب في الأرض؛ لأن المنافق يستر كفره ويغيبه، فتشبَّه بالذي يدخل النفق يستتر فيه.

وقيل: سمي به من نافقاء اليربوع، فإن اليربوع له جُحر يقال له: النافقاء، وآخر يقال له: القاصعاء، فإذا طُلب من القاصعاء قصع فخرج من النافقاء، كذا المنافق يخرج من الإيمان من غير الوجه الذي يدخل فيه.

وقيل: نسبة إلى نافقاء اليربوع أيضًا، لكن من وجه آخر وهو إظهاره غير ما يضمر، وذلك: أنه يخرق الأرض حتى إذا كاد يبلغ ظاهر الأرض ترك قشرة رقيقة حتى لا يعرف مكان هذا المخرج، فإذا رابه ريب دفع ذلك برأسه، فخرج، فظاهر جحره تراب كالأرض، وباطنه حفر، فكذلك المنافق ظاهره إيمان وباطنه كفر»[(١)].

ثانيًا: معناه.

هو: اختلاف السر مع العلانية.

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ: والنفاق لغةً: «مخالفة الباطن للظاهر»[(٢)].

---

(١) انظر: معاجم اللغة ـ مادة (نفق): «لسان العرب» (١٠/ ٣٥٨)، و«تاج العروس» (١٣/ ٤٦٣)، و«معجم مقاييس اللغة» (٥/ ٤٥٤)، و«مفردات القرآن» (ص٨١٩). وانظر معنى النفاق في: «شرح السنة النبوية» للبغوي (١/ ٧١، ٧٢)، و«تفسير القرطبي» (١/ ١٩٥)، و«حاشية مختصر سنن أبي داود» (٧/ ٥٢ ـ ٥٣)، و«المنافقون في القرآن الكريم» د. عبد العزيز الحميدي (١٣).

(٢) فتح الباري (١/ ٨٩).

قال ابن تيمية: «والنفاق يطلق على:

النفاق الأكبر: الذي هو إضمار الكفر.

وعلى **النفاق الأصغر:** الذي هو اختلاف السر والعلانية في الواجبات»[(١)].

وقال أيضًا: «فأطلقت لفظة النفاق على إبطان الكفر وإبطان المعصية»[(٢)].

وقال ابن تيمية: «ولفظ النفاق من هذا الباب فإنه في الشرع إظهار الدين وإبطان خلافه، وهذا المعنى الشرعي أخص من مسمى النفاق في اللغة، فإنه في اللغة أعم من إظهار الدين ثم إبطان ما يخالف الدين، ما أن يكون كفرًا أو فسقًا، فإذا أظهر أنه مؤمن وأبطن التكذيب فهذا هو النفاق الأكبر الذي أوعد صاحبه بأنه في الدرك الأسفل من النار، وإن أظهر أنه صادق أو موف أو أمين وأبطن الكذب والغدر والخيانة أو نحو ذلك، فهذا هو النفاق الأصغر الذي يكون صاحبه فاسقًا، فأطلق النفاق عليهما في الأصل بطريق التواطؤ، وعلى هذا، فالنفاق اسم جنس تحته نوعان: نفاق في أصل الدين، ونفاق في الشرائع»[(٣)].

ومن أسماء النفاق:

بيّن ابن حزم أن من أسماء النفاق: الضلالة، والإركاس، وخلاف الهدى»[(٤)].

قال تعالى: ﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ وَاللَّهُ أَرْكَسَهُم بِمَا كَسَبُوا أَتُرِيدُونَ أَن تَهْدُوا مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ وَمَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُ سَبِيلًا ﴿٨٨﴾﴾ [النساء: ٨٨].

وقال ابن القيم: «وأخبر أنهم هم السفهاء المفسدون في الأرض المخادعون المستهزئون المغبونون في اشترائهم الضلالة بالهدى، وأنهم صمٌّ بكمٌّ عميٌّ فهم لا يرجعون، وأنهم مرضى القلوب»[(٥)].

❋ أنواع النفاق:

النفاق نوعان:

النوع الأول: النفاق الاعتقادي، وهو مُخرجٌ من الملة.

والنوع الثاني: النفاقُ العملي، وهو لا يُخرج من الملة.

وقد تنوعت عبارات العلماء في التعبير عن أقسام النفاق عمومًا، وهذا يعود إلى الاعتبارات التي يرجع إليها ذلك التعبير.

---

(١) مجموع الفتاوى (١١/ ١٤٠).
(٢) مجموع الفتاوى (١١/ ١٤١).
(٣) مجموع الفتاوى (١١/ ١٤٣).
(٤) المحلى (١١/ ٢٠٤).
(٥) طريق الهجرتين الطبقة (١٥).

الفريق الأول: من يقسمه باعتبار نوعه.

فبعض الأئمة كالإمام الترمذي، والإمام ابن العربي المالكي، والحافظ ابن كثير، وابن حجر يقسمون النفاق إلى نفاق اعتقادي، وهو المُخرِج من الملة، وإلى نفاق عملي. وهذا باعتبار نوعه.

قال الإمام الترمذي رَحِمَهُ اللَّهُ في تعليقه على حديث: «**أربع من كن فيه كان منافقًا...**»: «وإنما معنى هذا عند أهل العلم نفاق العمل، وإنما نفاق التكذيب على عهد رسول الله ﷺ، هكذا روي عن الحسن البصري شيءٌ من هذا أنه قال: النفاق نفاقان، نفاق عمل ونفاق التكذيب»[(١)].

وقال الإمام ابن العربي: «النفاق هو إظهار القول باللسان أو الفعل بخلاف ما في القلب من القول والاعتقاد. (أصوله) وهي قسمان:

أحدهما: أن يكون الخبر أو الفعل في توحيد الله وتصديقه.

والثاني: أو يكون في الأعمال.

فإن كان في التوحيد كان صريحًا، وإن كان في الأعمال كانت معصية، وكان نفاقًا دون نفاق كما تقدم القول في كفر دون كفر...»[(٢)].

وقال الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ: «النفاق هو إظهار الخير وإسرار الشر، وهو أنواع: اعتقادي، وهو الذي يخلد صاحبه في النار، وعملي. وهو من أكبر الذنوب»[(٣)].

وقال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ: والنفاق لغةً: «مخالفة الباطن للظاهر، فإن كان في الترك اعتقاد الإيمان فهو نفاق الكفر، وإلا فهو نفاق العمل. ويدخل فيه الفعل والترك، وتتفاوت مراتبه»[(٤)].

الفريق الثاني: من يقسمه باعتبار حكمه.

وتارة يعبرون عن أقسام النفاق باعتبار حكمه. كما عبر بذلك الإمام ابن تيمية والإمام ابن القيم والحافظ ابن رجب فيقولون بتقسيم النفاق إلى الأكبر المُخرج من الملة وإلى نفاق أصغر غير مُخرج من الملة.

يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «فمن النفاق ما هو أكبر يكون صاحبه في الدرك الأسفل

---

(١) عارضة الأحوذي (١٠/ ١٠٠)، والمقصود بنفاق التكذيب أن يظهر الإيمان بلسانه أو فعله وهو مكذّب بقلبه كالمنافقين على عهد رسول الله ﷺ.

(٢) عارضة الأحوذي (١٠/ ١٠٠).

(٣) تفسير ابن كثير (١/ ٤٧).

(٤) فتح الباري (١/ ٨٩).

من النار، كنفاق عبد الله بن أُبي وغيره بأن يظهر تكذيب الرسول... فهذا ضرب، والنفاق الأصغر: فهو النفاق في الأعمال ونحوها»[١].

ويقول أيضًا: «والنفاق كالكفر نفاق دون نفاق، ولهذا، كثيرًا ما يقال: كفر ينقل عن الملة، وكفر لا ينقل، ونفاق أكبر، ونفاق أصغر، كما يقال: الشرك شركان أصغر، وأكبر»[٢].

قال ابن تيمية: «والنفاق يطلق على النفاق الأكبر الذي هو إضمار الكفر، وعلى النفاق الأصغر الذي هو اختلاف السر والعلانية في الواجبات»[٣].

وقال أيضًا: «فأطلقت لفظ النفاق على إبطان الكفر وإبطان المعصية»[٤].

وقال الإمام ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في بيان أقسام النفاق: وهو نوعان: أكبر، وأصغر؛ فالأكبر: يوجب الخلود في النار في دركها الأسفل، وهو أن يظهر للمسلمين إيمانه بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وهو في الباطن منسلخ من ذلك كله مكذّب به»[٥].

والحديث عن النفاق يمكن تناوله من جانبين:

* **الجانب الأول: المسائل المتعلقة بالنفاق العملي الذي لا يُخرج من الملة.**

وفيه مسائل:

❐ المسألة الأولى: تعريفه.

تعريف النفاق العملي هو: اختلاف السر مع العلانية في الواجبات، فيقع النفاق العملي الذي لا يُخرج من الملة يقع في الواجبات، بأن يختلف الظاهر مع الباطن، الباطن الذي هو السر، والظاهر الذي هو العلانية.

قال الحافظ ابن رجب رَحِمَهُ اللَّهُ بعدما شرح خصال هذا النوع: «وحاصل الأمر أن النفاق الأصغر كله يرجع إلى اختلاف السريرة والعلانية كما قاله الحسن»[٦]، فإذا اختلف الظاهر مع الباطن أو السر مع العلانية في الواجبات سمي ذلك نفاقًا عمليًّا.

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٨/ ٤٣٤ ـ ٤٣٥).
(٢) الإيمان الأوسط (ص٦٦).
(٣) مجموع الفتاوى (١١/ ١٤٠).
(٤) مجموع الفتاوى (١١/ ١٤١).
(٥) مدارج السالكين (١/ ٣٧٦)، وانظر في هذا التقسيم: «جامع العلوم والحكم» (ص٤٠٣) لابن رجب، و«الرياض النضرة» للشيخ عبد الرحمٰن بن سعدي رَحِمَهُ اللَّهُ (ص٢٤٠).
(٦) جامع العلوم والحكم (ص٤٠٦).

ومن الأقوال المأثورة التي تندرج تحت هذا القسم:

وسئل حذيفة عن النفاق فقال: «أن تتكلم باللسان ولا تعمل به».

وقال الفريابي رَحِمَهُ اللَّهُ: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا أبو أسامة، عن أبي الشهب قال: قال الحسن: «من النفاق اختلاف اللسان والقلب، واختلاف السر والعلانية، واختلاف الدخول والخروج»[(١)].

وقال أيضًا: حدثنا هشام بن عمار الدمشقي، حدثنا مروان بن معاوية الفزاري، حدثنا عوف الأعرابي، عن الحسن قال: «كان يقال: النفاق اختلاف السر والعلانية والقول والعمل والمدخل والمخرج، وكان يقال: أس النفاق الذي يبنى عليه النفاق الكذب»[(٢)].

❐ المسألة الثانية: أمثلة النفاق العملي وخصاله.

من أمثلة النفاق العملي وخصاله إذا حدَّث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا أؤتمن خان، وإذا عاهد غدر، وإذا خاصم فجر، فهذه بعض صور النفاق العملي، فهو يقع في الواجبات.

قال النبي ﷺ: «**أربع من كن فيه كان منافقًا خالصًا، ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها: إذا اؤتمن خان، وإذا حدَّث كذب، وإذا عاهد غدر، وإذا خاصم فجر**»[(٣)].

وقال النبي ﷺ: «**آية المنافق ثلاث: إذا حدَّث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا اؤتمن خان**»[(٤)].

ومن أمثلته كذلك ما رواه البخاري في (باب ما يكره من ثناء السلطان، وإذا خرج قال غير ذلك): «قال أناس لعبد الله بن عمر: إنا ندخل على سلطاننا فنقول لهم بخلاف ما نتكلم إذا خرجنا من عندهم، قال: كنا نعدها نفاقًا»[(٥)].

ومن أمثلته الإعراض عن الجهاد فإنه من خصال المنافقين[(٦)]، فعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

---

(١) صفة النفاق وذم المنافقين للفريابي (ص٥٤). وقال المحقق: «الأثر إسناده صحيح وهو موقوف على الحسن البصري».

(٢) صفة النفاق وذم المنافقين للفريابي (ص٥٤).

(٣) رواه البخاري (٣٤)، ومسلم (٥٨). من حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٤) رواه البخاري (٣٣)، ومسلم (٥٩). من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٥) رواه البخاري (٧١٧٨).

(٦) مجموع الفتاوى (٤٣٦/٢٨)، وشرح صحيح مسلم للنووي (٥٦/١٣).

قال: قال النبي ﷺ: «**من مات ولم يغز ولم يحدِّث نفسه بالغزو مات على شعبة من نفاق**»(١).

❐ المسألة الثالثة: حكمه.

هذا النوع حكمه أنه معصية من المعاصي، وذنبٌ وكبيرة من كبائر الذنوب.

قال الإمام ابن العربي: «وإن كان في الأعمال كانت معصية، وكان نفاقًا دون نفاق كما تقدم القول في كفر دون كفر...»(٢).

وقال الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ: «النفاق هو إظهار الخير وإسرار الشر، وهو أنواع: اعتقادي، وهو الذي يخلد صاحبه في النار، وعملي، وهو من أكبر الذنوب»(٣).

ومع ذلك، لا يستهان به، فإن كثيره قد ينقل إلى النفاق المُخرِج من الملة وبخاصة عند وقوع المحن.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «حال كثير من المسلمين في زماننا أو أكثرهم إذا ابتلوا بالمحن التي يتضعضع فيها أهل الإيمان ينقص إيمانهم كثيرًا وينافق أكثرهم أو كثير منهم، ومنهم من يظهر الردة إذا كان العدو غالبًا وقد رأينا ورأى غيرنا من هذا ما فيه عبرة، وإذا كانت العافية أو كان المسلمون ظاهرين على عدوهم كانوا مسلمين، وهم مؤمنون بالرسول باطنًا وظاهرًا لكن إيمانًا لا يثبت على المحن، ولهذا، يكثر في هؤلاء ترك الفرائض وانتهاك المحارم، وهؤلاء من الذين (قالوا آمنا)، فقيل لهم: ﴿قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾؛ أي: الإيمان المطلق الذي أهله هم المؤمنون حقًّا»(٤).

قال ابن تيمية: «كثيرًا ما تعرض للمؤمن شعبة من شعب النفاق ثم يتوب الله عليه، وقد يرد على قلبه بعض ما يوجب النفاق ويدفعه الله عنه»(٥).

قال ابن تيمية: «قال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴿١٥﴾﴾، فلم يحصل لهم ريب عند المحن التي تقلقل الإيمان في القلوب، والريب يكون في علم القلب وفي عمل القلب بخلاف الشك فإنه لا يكون إلا في العلم، ولهذا، لا يوصف باليقين إلا

---

(١) رواه مسلم (١٩١٠).
(٢) عارضة الأحوذي (١٠/ ١٠٠).
(٣) تفسير ابن كثير (١/ ٤٧).
(٤) مجموع الفتاوى (٧/ ٢٧٨).
(٥) مجموع الفتاوى (٧/ ٢٧٨).

من اطمأن قلبه علمًا وعملًا»[١].

❐ المسألة الرابعة: هذا النوع هو الذي خافه الصحابة على أنفسهم.

عن ابن أبي مليكة قال: «أدركت ثلاثين من أصحاب النبي ﷺ كلهم يخاف النفاق على نفسه ما منهم أحد يقول: إنه على إيمان جبريل وميكائيل»[٢].

فعن النفاق الذي خافه الصحابة على أنفسهم، يقول ابن رجب: «ولما تقرر عند الصحابة ﷺ أن النفاق هو اختلاف السر والعلانية، خشي بعضهم على نفسه أن يكون إذا تغير عليه حضور قلبه ورقته وخشوعه عند سماع الذكر، برجوعه إلى الدنيا والاشتغال بالأهل والأولاد والأموال أن يكون ذلك منه نفاقًا، كما في (صحيح مسلم) عن حنظلة الأسدي: أنه مر بأبي بكر وهو يبكي، فقال: ما لك؟ قال: نافق حنظلة يا أبا بكر، نكون عند رسول الله ﷺ يذكرنا بالجنة والنار كأنا رأي عين، فإذا رجعنا، عافسنا الأزواج والضيعة فنسينا كثيرًا، قال أبو بكر: فالله إنا لكذلك، فانطلقنا إلى رسول الله ﷺ، فقال: «**ما لك يا حنظلة؟**»، قال: نافق حنظلة يا رسول الله، وذكر له مثل ما قال لأبي بكر، فقال رسول الله ﷺ: «**لو تدومون على الحال التي تقومون بها من عندي، لصافحتكم الملائكة على مجالسكم وفي طرقكم، ولكن يا حنظلة ساعة وساعة**»[٣]، ومما ورد في هذا المعنى؛ أي: خوف الصحابة من النفاق ما قاله ابن أبي مليكة: «أدركت ثلاثين من أصحاب النبي ﷺ كلهم يخاف النفاق على نفسه، ما منهم أحد يقول: إنه على إيمان جبريل وميكائيل»[٤]»[٥].

ويقول الحافظ ابن حجر في تعليقه على هذا الأثر: «والصحابة الذين أدركهم ابن أبي مليكة من أجلّهم عائشة وأختها أسماء وأم سلمة والعبادلة الأربعة وأبو هريرة وعقبة بن الحارث والمسور بن مخرمة، فهؤلاء ممن سمع منهم، وقد أدرك بالسن

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٢٧٨).

(٢) رواه البخاري معلقًا بصيغة الجزم قبل حديث رقم (٤٨)، ورواه موصولًا الخلال في «السنة» (٣/ ٦٠٧ ـ ٦٠٨)، ومحمد بن نصر المروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (٢/ ٦٣٤). وانظر: تغليق التعليق (٢/ ٥٢ ـ ٥٣).

(٣) رواه مسلم (٢٧٥٠).

(٤) رواه البخاري معلقًا بصيغة الجزم قبل حديث رقم (٤٨)، ورواه موصولًا الخلال في «السنة» (٣/ ٦٠٧ ـ ٦٠٨)، ومحمد بن نصر المروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (٢/ ٦٣٤). وانظر: تغليق التعليق (٢/ ٥٢ ـ ٥٣).

(٥) جامع العلوم والحكم (ص٤٠٨).

جماعة أجلّ من هؤلاء كعلي بن أبي طالب، وسعد بن أبي وقاص، وقد جزم بأنهم كانوا يخافون النفاق في الأعمال، ولم ينقل عن غيرهم خلاف ذلك فكأنه إجماع، وذلك لأن المؤمن قد يعرض عليه في عمله ما يشعر به مما يخالف الإخلاص، ولا يلزم من خوفهم من ذلك وقوعه منهم؛ بل ذلك على سبيل المبالغة منهم في الورع والتقوى ﷺ»[(١)].

* **الجانب الثاني: المسائل المتعلقة بالنفاق الاعتقادي المُخرِج من الملة.**

وفيه مسائل:

❐ المسألة الأولى: تعريفه.

النفاق الاعتقادي: هو إبطان الكفر، وإظهار الإسلام، فإذا كان هذا الشخص مبطنًا للكفر مظهرًا للإسلام فنفاقه يُسمى نفاقًا اعتقاديًا، وهو من أشد أنواع الكفر ومن أخطرها، كما قال الله ﷻ في حكمه: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [النساء: ١٤٥].

قال الحافظ ابن رجب رحمه الله: «النفاق الأكبر، وهو أن يظهر الإنسان الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، ويبطن ما يناقض ذلك كله أو بعضه، وهذا هو النفاق الذي كان على عهد رسول الله ﷺ، ونزل القرآن بذم أهله وتكفيرهم، وأخبر أنهم في الدرك الأسفل من النار»[(٢)].

❐ المسألة الثانية: أقسام النفاق الاعتقادي.

النفاق الاعتقادي له قسمان:

القسم الأول: أن يكون الإنسان مبطنًا للكفر تمامًا مظهرًا للإسلام.

القسم الثاني: أن تكون فيه مادة إيمان ومادة نفاق، شيء من الإيمان وشيء من النفاق، فإذا كان فيه شيء من الإيمان، وشيءٌ من النفاق بحسب ما يغلب عليه ويُختم به عليه، فقد يُختم عليه بحال النفاق فيكون منافقًا، وقد يُختم عليه بأن يكون الإيمان في ذلك الحال يغلب عليه فعند ذلك يكون مؤمنًا.

ولذلك، عندما ذُكر هذا في سورة البقرة ذُكرت الصورتان، ذُكرت في بداية سورة

---

(١) فتح الباري (١/ ١١١)، وانظر: الإيمان لابن تيمية (ص٤٠٩)، وجامع العلوم والحكم (ص٤٠٧).

(٢) جامع العلوم والحكم (ص٤٠٣).

البقرة الصورتان، فضرب الله ﷻ له مثلًا ناريًّا ومثلًا مائيًّا، فاقرأ أوائل سورة البقرة؛ لأن سورة البقرة تحدثت عن أهل الإيمان، ثم تحدثت عن أهل النفاق.

فتأمَّلها تجد فيها هذه الصور.

قال تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ ﴿١٧﴾ صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴿١٨﴾﴾ [البقرة: ١٧].

فهذا هو المثل الناري وهو الصورة الأولى من صور النفاق الاعتقادي.

قال ابن كثير عند تفسير هذه الآيات: «وتقدير هذا المثل: أن الله سبحانه، شبَّههم في اشترائهم الضلالة بالهدى، وصيرورتهم بعد التبصرة إلى العمى، بمن استوقد نارًا، فلما أضاءت ما حوله وانتفع بها وأبصر بها ما عن يمينه وشماله، وتأنس بها، فبينا هو كذلك إذ طفئت ناره، وصار في ظلام شديد، لا يبصر ولا يهتدي، وهو مع ذلك أصم لا يسمع، أبكم لا ينطق، أعمى لو كان ضياء لما أبصر؛ فلهذا، لا يرجع إلى ما كان عليه قبل ذلك، فكذلك هؤلاء المنافقون في استبدالهم الضلالة عوضًا عن الهدى، واستحبابهم الغي على الرشد. وفي هذا المثل دلالة على أنهم آمنوا ثم كفروا، كما أخبر عنهم تعالى في غير هذا الموضع، والله أعلم.

وقد حكى هذا الذي قلناه فخر الدين الرازي في تفسيره عن السدي ثم قال: والتشبيه هاهنا في غاية الصحة؛ لأنهم بإيمانهم اكتسبوا أولًا نورًا ثم بنفاقهم ثانيًا أبطلوا ذلك النور، فوقعوا في حيرة عظيمة، فإنه لا حيرة أعظم من حيرة الدين.

وزعم ابن جرير أن المضروب لهم المثل هاهنا لم يؤمنوا في وقت من الأوقات، واحتج بقوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴿٨﴾﴾ [البقرة: ٨].

والصواب: أن هذا إخبار عنهم في حال نفاقهم وكفرهم، وهذا لا ينفي أنه كان حصل لهم إيمان قبل ذلك، ثم سلبوه وطبع على قلوبهم، ولم يستحضر ابن جرير رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذه الآية هاهنا وهي قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ ثُمَّ كَفَرُوا۟ فَطُبِعَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ ﴿٣﴾﴾ [المنافقون: ٣]؛ فلهذا، وجه ابن جرير هذا المثل بأنهم استضاؤوا بما أظهروه من كلمة الإيمان، أي في الدنيا، ثم أعقبهم ظلمات يوم القيامة»[1].

---

(١) تفسير ابن كثير (١/ ٤).

وقال تعالى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ وَٱللَّهُ مُحِيطٌۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ ﴿١٩﴾ يَكَادُ ٱلْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَٰرَهُمْ كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْا۟ فِيهِ وَإِذَآ أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا۟ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَٰرِهِمْ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٠﴾﴾ [البقرة: ١٩ ـ ٢٠].

وهذا هو المثل المائي وهو الصورة الثانية من صور النفاق الاعتقادي.

قال ابن كثير عند تفسير هذه الآيات: «قال السدي في تفسيره: عن أبي مالك وعن أبي صالح، عن ابن عباس، وعن مرة، عن ابن مسعود، وعن ناس من الصحابة، في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ﴾، زعم أن ناسًا دخلوا في الإسلام مَقْدَم نبي الله ﷺ المدينة، ثم إنهم نافقوا، فكان مثلهم كمثل رجل كان في ظلمة، فأوقد نارًا، فأضاءت ما حوله من قذى، أو أذى، فأبصره حتى عرف ما يتقي منه، فبينا هو كذلك إذ طفئت ناره، فأقبل لا يدري ما يتقي من أذى، فكذلك المنافق: كان في ظلمة الشرك فأسلم، فعرف الحلال والحرام، وعرف الخير والشر، فبينا هو كذلك إذ كفر، فصار لا يعرف الحلال من الحرام، ولا الخير من الشر.

وقال مجاهد: ﴿فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ﴾ أما إضاءة النار فإقبالهم إلى المؤمنين والهدى.

وقال عطاء الخراساني في قوله: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾، قال: هذا مثل المنافق، يبصر أحيانًا ويعرف أحيانًا، ثم يدركه عمى القلب.

وقال ابن أبي حاتم: وروي عن عكرمة، والحسن والسدي، والربيع بن أنس نحو قول عطاء الخراساني.

وقال عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، في قوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ إلى آخر الآية، قال: هذه صفة المنافقين، كانوا قد آمنوا حتى أضاء الإيمان في قلوبهم، كما أضاءت النار لهؤلاء الذين استوقدوا ثم كفروا فذهب الله بنورهم فانتزعه، كما ذهب بضوء هذه النار فتركهم في ظلمات لا يبصرون.

وقال العوفي: عن ابن عباس، في هذه الآية، قال: أما النور: فهو إيمانهم الذي كانوا يتكلمون به، وأما الظلمة: فهي ضلالتهم وكفرهم الذي كانوا يتكلمون به، وهم قوم كانوا على هدى، ثم نزع منهم، فعتوا بعد ذلك»[1].

---

(١) تفسير ابن كثير (١/ ٤).

❐ المسألة الثالثة: أمثلته.

ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ بعض هذه الصور فقال: «فمن النفاق ما هو أكبر، ويكون صاحبه في الدرك الأسفل من النار، كنفاق عبد الله بن أُبي وغيره، بأن يظهر تكذيب الرسول أو جحود بعض ما جاء به، أو بغضه، أو عدم اعتقاد وجوب اتباعه، أو المسرّة بانخفاض دينه، أو المساءة بظهور دينه، ونحو ذلك: مما لا يكون صاحبه إلا عدوًّا لله ورسوله. وهذا القدر كان موجودًا في زمن رسول الله ﷺ، وما زال بعده؛ بل هو أكثر منه على عهده»[(١)].

وقال في موضع آخر: «فأما النفاق المحض الذي لا ريب في كفر صاحبه، فإنه لا يرى وجوب تصديق الرسول ﷺ فيما أخبر به، ولا وجوب طاعته فيما أمر به، وإن اعتقد مع ذلك أن الرسول عظيم القدر ـ علمًا وعملًا ـ وأنه يجوز تصديقه وطاعته. لكنه يقول: إنه لا يضر اختلاف الملل إذا كان المعبود واحدًا، ويرى أنه تحصيل النجاة والسعادة بمتابعة الرسول وبغير متابعته، إما بطريق الفلسفة والصبو، أو بطريق التهود والتنصر»[(٢)].

ونقل هذه الأنواع الشيخ محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ فقال: «فأما النفاق الاعتقادي فهو ستة أنواع: تكذيب الرسول، أو تكذيب بعض ما جاء به الرسول، أو بُغض الرسول أو بُغض ما جاء به الرسول، أو المسرة بانخفاض دين الرسول، أو الكراهية بانتصار دين الرسول، فهذه الأنواع الستة صاحبها من أهل الدرك الأسفل من النار»[(٣)].

فيتحصَّل مما ذكره هذان الإمامان ـ بعد دمج الأنواع المتشابهة أو المتقاربة ـ خمس صفات أو أنواع وهي:

١ ـ تكذيب الرسول ﷺ، أو تكذيب بعض ما جاء به.

٢ ـ بُغض الرسول ﷺ، أو بغض ما جاء به.

٣ ـ المسرّة بانخفاض دين الرسول ﷺ، أو الكراهية بانتصار دين الرسول ﷺ.

٤ ـ عدم اعتقاد وجوب تصديقه فيما أخبر.

٥ ـ عدم اعتقاد وجوب طاعته فيما أمر.

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٨/ ٤٣٤).
(٢) الإيمان الأوسط (ص١٨٠).
(٣) مجموعة التوحيد (ص٧).

وبالنظر إلى الآيات التي ذكرت أحوال المنافقين، وكلام المفسرين حولها، يمكن أن يضاف إلى هذه الصفات صفات أخرى وهي:

٦ ـ أذى الرسول ﷺ أو عيبه ولمزه.

٧ ـ مظاهرة الكافرين ومناصرتهم على المؤمنين.

٨ ـ الاستهزاء والسخرية بالمؤمنين لأجل إيمانهم وطاعتهم لله ولرسوله.

٩ ـ التولي والإعراض عن حكم الله وحكم رسوله ﷺ، فالوقوع في أي صفة من هذه الصفات يخرج من الملة، وهذه الصفات أكثرها متعلق بحق الرسول ﷺ، يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «فالنفاق يقع كثيرًا في حق الرسول، وهو أكثر ما ذكره الله في القرآن من نفاق المنافقين في حياته»[1][2].

❐ المسألة الرابعة: حكمه.

أولًا: الحكم الأخروي:

أوضحت الآيات والأحاديث حكم المنافق ومصيره الأخروي، ومن الآيات في تكفيرهم، ومصيرهم في الآخرة؛ بل إن كفرهم من أسوأ أنواع الكفر، ومصيرهم في الآخرة في الدرك الأسفل من النار؛ لأنهم زادوا على كفرهم: الكذب والمراوغة والخداع للمؤمنين، ولذلك، فصّل القرآن الحديث حولهم وحول صفاتهم لكي لا يقع المؤمنون في حبائلهم وخداعهم.

ومن الآيات الواردة في ذلك:

قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴿٨﴾﴾ [البقرة: ٨]،

وقوله ﷻ: ﴿بَشِّرِ ٱلْمُنَٰفِقِينَ بِأَنَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿١٣٨﴾﴾ [النساء: ١٣٨]،

وقوله سبحانه: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [النساء: ١٤٥]،

وقوله تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلْكُفَّارَ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾ [التوبة: ٦٨]،

وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ جَٰهِدِ ٱلْكُفَّارَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱغْلُظْ عَلَيْهِمْ ۚ وَمَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ ﴿٧٣﴾ يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ مَا قَالُوا۟ وَلَقَدْ قَالُوا۟ كَلِمَةَ ٱلْكُفْرِ وَكَفَرُوا۟ بَعْدَ إِسْلَٰمِهِمْ وَهَمُّوا۟ بِمَا لَمْ يَنَالُوا۟﴾ [التوبة: ٧٣ ـ ٧٤]،

---

(١) الإيمان الأوسط (ص١٨١)، وانظر: الإيمان (ص٢٨٥).

(٢) المصدر: نواقض الإيمان الاعتقادية لمحمد بن عبد الله بن علي الوهيبي (ص٢٥٣).

أما الحكم الدنيوي:

فهم في الدنيا تجري عليهم أحكام الإسلام الظاهرة على تفصيل في ذلك سيأتي ذكره.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «فإن كثيرًا من الفقهاء يظن أن من قيل: هو كافر فإنه يجب أن تجري عليه أحكام المرتد ردة ظاهرة، فلا يرث ولا يورث ولا يناكح، حتى أجروا هذه الأحكام على من كفَّروه بالتأويل من أهل البدع، وليس الأمر كذلك، فإنه قد ثبت أن الناس كانوا ثلاثة أصناف: مؤمن، وكافر مظهر للكفر، ومنافق مظهر للإسلام مبطن للكفر، وكان في المنافقين من يعلمه الناس بعلامات ودلالات؛ بل من لا يشكون في نفاقه، ومن أنزل القرآن ببيان نفاقه كابن أُبَي وأمثاله، ومع هذا، فلما مات هؤلاء ورثهم ورثتهم المسلمون، وكان إذا مات لهم ميت آتوهم ميراثه، وكانت تعصم دماؤهم حتى تقوم السنة الشرعية على أحدهم بما يوجب عقوبته»[1].

ومراتب المنافق في الباطن والظاهر ثلاثة مراتب:

١ ـ ما أسرَّه في نفسه وكتمه، أو نحوه وما في حكمه، ويأتي إن شاء الله زيادة توضيح. وهذا يسمى الباطن المحض.

٢ ـ ما أظهره إظهارًا عامًّا. وهذا يسمى بالإظهار الأكبر، أو الإظهار المحض

٣ ـ بينهما، وهي المرتبة المتوسطة، وهي الإظهار الأصغر أو الإظهار الخاص: وهي ما أظهره عند شياطينه أو عند منافق مثله أو عند بعض المؤمنين يظن عدم ضررهم لكونهم صغارًا أو أهل بيته أو فساقًا سماعين له، وكذا المبتدع إذا عاند. وهذا باطن باعتبار وظاهر باعتبار.

وكل مرتبة لها أحكام تختلف عن الأخرى، والخلط في أحكامها أدى إلى أغلاط وأخطاء.

وملخص الأسماء والأحكام في هذه المراتب الثلاث.

فالأول: يطلق عليه اسم منافق وهو حكمًا معصوم الدم والمال.

والثالث وهو الأصغر يطلق عليه اسم منافق وبالنسبة للحكم أنه جائز القتل من الإمام أو العلماء، ويرُاعى في ذلك المصلحة والقدرة، وفيه الإنذار والتوعد مع التكرار أو الإقامة عليه.

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٦١٧).

أما **الثاني**: فيطلق عليه اسم مرتد، وإن ثبت بالبينة حكم عليه بالقتل ردة وجوبًا[١].

قال الشيخ محمد بن عبد الوهاب: «المنافقين إذا أظهروا نفاقهم صاروا مرتدين»[٢].

خامسًا: من أنكر النفاق.

قال الملطي: «ومنهم (أي المرجئة) صِنفٌ زعموا أن ليس في هذه الأمة نفاق»[٣].

وقال سفيان الثوري: «خلاف ما بيننا وبين المرجئة ثلاث:

نقول: الإيمان قول وعمل، وهم يقولون: قول ولا عمل.

ونقول: الإيمان يزيد وينقص، وهم يقولون: لا يزيد ولا ينقص.

ونحن نقول: النفاق، وهم يقولون: لا نفاق»[٤].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «فإن كثيرًا من المتأخرين ما بقي في المُظهرين للإسلام عندهم إلا عدل أو فاسق، وأعرضوا عن حكم المنافقين، والمنافقون ما زالوا ولا يزالون إلى يوم القيامة، والنفاق شعب كثيرة، وقد كان الصحابة يخافون النفاق على أنفسهم»[٥].

قال ابن تيمية: «وطوائف من أهل الأهواء من الخوارج والمعتزلة والجهمية والمرجئة كرَّاميهم وغير كرَّاميهم يقولون: إنه لا يجتمع في العبد إيمان ونفاق، ومنهم من يدَّعي الإجماع على ذلك؛ وقد ذكر أبو الحسن في بعض كتبه الإجماع على ذلك؛ ومن هنا غلطوا فيه وخالفوا فيه الكتاب والسنة وآثار الصحابة والتابعين لهم بإحسان مع مخالفة صريح المعقول؛ بل الخوارج والمعتزلة طردوا هذا الأصل الفاسد وقالوا: لا يجتمع في الشخص الواحد طاعة يستحق بها الثواب ومعصية يستحق بها العقاب»[٦].

---

(١) جزء في النفاق تبويب علي بن خضير الخضير (ص١٥).
(٢) مؤلفات الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب (١/ ٢٢٨).
(٣) التنبيه والرد على أهل الهواء والبدع (١/ ١٥٦).
(٤) صفة النفاق وذم المنافقين للفريابي (ص٧٨).
(٥) مجموع الفتاوى (٧/ ٢١٢).
(٦) مجموع الفتاوى (٧/ ٣٥٣).

وقال الأشعري عن الكرَّامية أصحاب محمد بن كرَّام: «وزعموا أن المنافقين الذين كانوا على عهد رسول الله كانوا مؤمنين على الحقيقة»[١].

وقال البغدادي: «قول الكرَّامية أنهم الذين زعموا أن الإيمان هو الإقرار الفرد سواء كان معه إخلاص أو نفاق»[٢].

قال: «وزعمت الكرَّامية مجسِّمة خراسان أن أمة الإسلام جامعة لكل من أقر بشهادتي الإسلام لفظًا، وقالوا: كل من قال لا إله إلا الله محمد رسول الله فهو مؤمن حقًّا وهو من أهل ملة الإسلام، سواء كان مخلصًا فيه أو منافقًا مضمر الكفر فيه والزندقة، ولهذا، زعموا أن المنافقين في عهد رسول الله كانوا مؤمنين حقًّا وكان إيمانهم كإيمان جبريل وميكائيل والأنبياء والملائكة مع اعتقادهم النفاق وإظهار الشهادتين»[٣].

(١) مقالات الإسلاميين (١/ ١٤١).
(٢) الفرق بين الفِرق (١/ ٣٤٣).
(٣) الفرق بين الفِرق (١/ ٩).

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

٣٩ - «واعلم أن الدنيا دار إيمان وإسلام، فأمة محمد ﷺ فيها مؤمنون مسلمون في أحكامهم ومواريثهم وذبائحهم والصلاة عليهم، لا تشهد لأحد بحقيقة الإيمان حتى يأتي بجميع شرائع الإسلام، فإن قصر في شيء من ذلك كان ناقص الإيمان حتى يموت، وعِلمُ إيمانه إلى الله تعالى: تام الإيمان أو ناقص الإيمان، إلا ما ظهر لك من تضييع شرائع الإسلام.

الشرح

ثم قال: «واعلم بأن الدنيا دار إيمان وإسلام».

هذه العبارة فيها بعض الغموض فهي تحتمل أحد أمرين:

الاحتمال الأول: أن يكون مقصود المصنف هو تقسيم الدور إلى قسمين: دار إيمان ودار كفر.

الاحتمال الثاني: أن يكون المقصود أن التعامل مع أهل الإسلام على أن هناك من هو مؤمن ومن هو مسلم.

وعلى الاحتمال الأول:

وقد ذكر أبو بكر الإسماعيلي عن أئمة الحديث أنهم يعتبرون ظهور الأحكام هو الحاكم على الدار بكونها دار إسلام أو لا، حيث قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «ويرون ـ أي: أئمة الحديث ـ الدار دار الإسلام لا دار الكفر كما رأته المعتزلة ما دام النداء بالصلاة والإقامة ظاهرين وأهلها ممكنين منها آمنين»[(١)]. اهـ.

وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «قال الجمهور: دار الإسلام هي التي نزلها المسلمون وجرت عليها أحكام الإسلام، وما لم تجر عليه أحكام الإسلام لم يكن دار إسلام وإن لاصقها، فهذه الطائف قريبة إلى مكة جدًّا ولم تصر دار إسلام بفتح مكة وكذلك الساحل»[(٢)]. اهـ.

---

(١) راجع: اعتقاد أئمة الحديث لأبي بكر الإسماعيلي (١/ ٧٦).

(٢) أحكام أهل الذمة لابن القيم (٢/ ٧٢٨).

وقد اعتبر ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ إن إقامة التوحيد هو الحد الفاصل بين دار الكفر ودار الإسلام حيث قال: «فأما التوحيد فهو شهادة أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، الأحد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوًا أحد، هذا هو التوحيد الظاهر الجلي الذي نفى الشرك الأعظم، وعليه نصبت القبلة، وبه وجبت الذمة، وبه حقنت الدماء والأموال، وانفصلت دار الإسلام من دار الكفر»[(١)]. اهـ.

وقد ورد في اعتقاد الإمام أحمد بن حنبل أنه كان يقول: «الدار إذا ظهر فيها القول بخلق القرآن والقدر وما يجري مجرى ذلك فهي دار كفر»[(٢)].

وقال ابن حزم رَحِمَهُ اللَّهُ: «وإذا كان أهل الذمة في مدائنهم لا يمازجهم غيرهم فلا يسمى الساكن فيهم لإمارة عليهم أو لتجارة بينهم كافرًا ولا مسيئًا؛ بل هو مسلم محسن، ودارهم دار إسلام لا دار شرك؛ لأن الدار إنما تنسب للغالب عليها والحاكم فيها والمالك لها»[(٣)].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «ثم من هذه الأمكنة ما سكنه بعد ذلك الكفار وأهل البدع والفجور، ومنها ما خرب وصار غير هذه الأمكنة، والبقاع تتغير أحكامها بتغير أحوال أهلها، فقد تكون البقعة دار كفر إذا كان أهلها كفارًا، ثم تصير دار إسلام إذا أسلم أهلها، كما كانت مكة شرفها الله في أول الأمر دار كفر وحرب، وقال الله تعالى فيها: ﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ هِيَ أَشَدُّ قُوَّةً مِّن قَرْيَتِكَ ٱلَّتِيٓ أَخْرَجَتْكَ﴾ [محمد: ١٣]، ثم لما فتحها النبي ﷺ صارت دار إسلام، وهي في نفسها أم القرى وأحب الأرض إلى الله»[(٤)].

ومن أصول الخوارج المتقدمين: وِصاف ديار المسلمين بأنها دار كفر وحرب وردة.

فقول طوائف من الخوارج والمعتزلة: إن دار الإسلام تتحول إلى دار كفر بارتكاب الكبائر.

قال نافع بن الأزرق: «الدار دار كفر؛ إلا من أظهر إيمانه، ولا يحل أكل

---

(١) راجع: منهاج السنة النبوية (٥/ ٣٤٣)، الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي (١/ ١٣٨)، مدارج السالكين (٣/ ٤٨٦).

(٢) راجع: اعتقاد الإمام المبجل ابن حنبل (١/ ٣٠٥).

(٣) راجع: المحلى لابن حزم (١١/ ٢٠٠).

(٤) راجع: مجموع الفتاوى (٢٧/ ١٤٣ـ ١٤٤).

ذبائحهم، ولا تناكحهم، ولا توارثهم، ومن جاء منهم فعلينا أن نمتحنه، وهم ككفار العرب، لا يقبل منهم إلا الإسلام أو السيف، والقعد بمنزلتهم والتقية لا تحل»[١].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في حق الخوارج: «وسموا دارهم دار الهجرة، وجعلوا دار المسلمين دار كفر وحرب»[٢].

وقد استفاضت كتب الفرق في بيان موقف فرق الخوارج من هذه المسألة، فبعضهم يرى أن ديار المخالفين ديار كفر، وبعضهم يرى أن دار السلطان أو معسكر السلطان وما حوله دار كفر، وبعضهم يتوقف في ذلك[٣].

يقول الأشعري في هذا: «وزعموا أن الدار ـ يعنون دار مخالفيهم ـ دار توحيد إلا معسكر السلطان فإنه دار كفر، يعني عندهم». وهكذا عند البغدادي إلا أنه قصر الدار على مكة، فهي دار التوحيد عندهم إلا معسكر السلطان، فالأشعري يذكر أنهم عمَّموا الحكم على جميع دور مخالفيهم، والبغدادي خصصها بدور مكة.

وأما على الاحتمال الثاني لمعنى كلام المصنف: أنه تُجري على المسلم أحكام الإسلام الظاهرة، ويتعامل معه بحسب ما يظهر منه، أما الباطن فأمره إلى الله ﷻ. وأن نعلم أن الإنسان يدخل في دائرة الإسلام بنطقه للشهادتين، وهذا النطق يضمن له حقوقًا في الإسلام، لا يمكن رفعها عنه إلا بموجب شرعي.

فالدنيا دار عمل، فإما أن يكون الإنسان على صورة الإسلام أو على صورة الإيمان أو على صورة الإحسان التي هي مجموع الأمرين؛ أي: الإسلام والإيمان.

لكن هذا الإنسان في حقيقة أمره لا يرتقي إلى مرتبة الإيمان حتى يقوم بشرائع الإسلام، فيوافق قوله عمله، فتحصل الموافقة بين القول والعمل، ويقوي هذا الاعتبار العبارة التي وردت بعد ذلك في كلام المصنف حيث قال:

«فأمة محمد ﷺ فيها مؤمنون مسلمون في أحكامهم ومواريثهم وذبائحهم والصلاة عليهم»، أي في إجراء الأحكام الظاهرة، فالواحد من المسلمين تُعامله على ظاهره من حيث الأحكام والمواريث والذبائح والصلاة على أنه مسلم بنطقه بالشهادتين، وعلى أنه من أمة محمد، فالدخول في هذا الإسلام سهل، لكن الخروج منه وإخراج الناس منه فهذا من أصعب ما يكون ومن أشد ما يكون.

---

(١) انظر: الملل والنحل للشهرستاني (١/ ١١٩).
(٢) انظر: النبوات (١/ ١٤٠ ـ ١٤١).
(٣) انظر: المقالات (١/ ١٨٥)، والفرق بين الفرق (ص١٠٦).

فنطق الإنسان بالشهادتين يوجب له أحكام الإسلام، وعليك أن تعامله بموجب هذا الظاهر.

ثم قال المصنف: «لا تشهد لأحد بحقيقة الإيمان حتى يأتي بجميع شرائع الإسلام، فإن قصر في شيء من ذلك كان ناقص الإيمان حتى يموت»، أي يجب أن نتعامل مع الناس بحسب ظاهرهم ونجري عليهم الأحكام بحسب ظاهرهم، أما البواطن وحقيقة الإيمان فذاك أمرٌ مرده إلى الله ﷻ، فأنت لا تدري عن حال ذلك الشخص. هل هو على حال إيمان أو يظهر منه ما لا يُبطن في حال نفسه؟

وأهل السنة لا يَسلبون الإيمان من الفاسق من أهل ملة الإسلام، ولا يقولون بخلوده في النار، وإنما يُبقون عليه اسم الإيمان، وإن كان ليس كامل الإيمان؛ بل هو مؤمن بإيمانه، فاسق بمعصيته.

هذا؛ لأن الدِّين ثلاث دوائر: (الإسلام والإيمان والإحسان).

فأوسع الدوائر الإسلام ثم الإيمان ثم الإحسان، فليس كل مسلم مُحسن، ولكن كل مُحسن مسلم.

ولا نستطيع أن نُخرج الإنسان من الإسلام بعد أن نطق بالشهادتين إلا بموجب ذلك يقينًا، وهو ما يُسَمَّى بأحكام الرِّدة والمرتد، ولها ضوابط معلومة عند أهل العلم.

فإذًا، لا نشهد له بحقيقة الإيمان حتى نرى فيه مثلًا أنه يصلي مع الجماعة، يقوم بشعائر الإسلام، ومواظب على أحكام الإسلام، عند ذلك، نشهد له أنه من أهل الإيمان حقيقة، لكن، لا نعلم ماذا يُختم له في أمره.

فإذا رأينا الرجل يعتاد المساجد ويقصدها في صلاة الجماعة فهذا دليل إيمانه، فإن قصر في شيءٍ من ذلك كان ناقص الإيمان حتى يتوب، فالناس في إيمانهم ليسوا سواء فإيمان أبي بكر ليس كإيمان غيره من الناس، وإيمان عمر ليس كغيره من الناس، وهكذا الناس في هذا متفاوتون بقدر طاعتهم وبقدر ما يتقربون به إلى الله ﷻ.

وكما جاء في الحديث: «**وما تقرب إلي عبدي بأفضل مما افترضت عليه، ولا يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي عليها، ولئن سألني لأعطينه ولئن استعاذني لأعيذنه**»[1].

---

(١) صحيح البخاري، برقم (٦٥٠٢).

فالتقرب إلى الله تعالى والقرب إلى الله ﷻ يكون بكثرة الطاعات، فيأتي الإنسان أول ما يأتي بالفرائض، ثم يُتبعها النوافل، والناس في هذا درجات وعلى أحوال، ومعلوم أن الله تعالى قد يفتح للعبد في الطاعة من حيث النوافل بحسب حاله، فهناك من فتح الله عليه في صيام التطوع، وهناك من فتح الله عليه في صلاة الرواتب والنوافل، وهناك من فتح عليه ببر الوالدين، وهناك من فتح الله عليه ﷻ بالبذل في سبيل الله ﷻ وإنفاق الأموال.

فالطاعات كأبواب الرزق، فيفتح الله على فلان ما لا يفتح على فلان، فأبواب الطاعات وبالأخص النوافل كثيرة وعظيمة، فيمنُّ الله عليك بشيءٍ منها ما لا يمن على الآخر، وكم منَّ الله ﷻ على إنسان بالعلم، ولكن لم يمن عليه بكثرة صلاةٍ أو صيام، ومنَّ على آخر بالصلاة والصيام مثلًا، ومنَّ على آخر ببر الوالدين، ومنَّ على آخر بصلة الأرحام، وهكذا أبواب الطاعات مثل أبواب الرزق في هذا.

ولعل قصة الإمام مالك مع العُمَري العابد تَصلح كمدخل يُقَرِّب تلك الصورة، فقد كتب عبد الله بن عبد العزيز العُمَري العابد إلى الإمام مالك يحضُّه على الانفراد والعمل، ويَرغب به عن الاجتماع إليه في العِلم؛ فكتب إليه مالك: «إنَّ الله ﷻ قَسم الأعمال كما قسم الأرزاق؛ فَرُبَّ رجل فُتح له في الصلاة ولم يفتح له في الصوم، وآخر فُتح له في الصدقة ولم يُفتح له في الصيام، وآخر فتح له في الجهاد ولم يفتح له في الصلاة. ونَشر العلم وتعليمه من أفضل أعمال البر، وقد رضيتُ بما فَتح الله لي فيه من ذلك، وما أظن ما أنا فيه بدون ما أنت فيه، وأرجو أن يكون كِلانا على خير، ويجب على كلِّ واحدٍ مِنَّا أن يَرضى بما قُسِم له، والسَّلام»[1].

فإن قصر الإنسان في شيء من ذلك كان ناقص الإيمان حتى يتوب، واعلم أن حقيقة إيمانه موكولة إلى الله تعالى، سواء كان تام الإيمان أو ناقص الإيمان، إلا ما ظهر لك من تضييع شرائع الإسلام، فإذا رأينا الإنسان على تضييع شرائع الإسلام الظاهرة فعند ذلك بقدر ما عليه هذا يُذم ويُقال فيه أن فيه من التفريط كذا وكذا.

فإذا جاءك إنسان مثلًا يسأل عن إنسان لتزويجه لابنته وأنت ترى فيه من شرائع الإسلام شيئًا من التضييع، فتقول له مثلًا: هو على حال كذا وكذا من تضييع شرائع الإسلام.

---

(١) التمهيد لابن عبد البر (٧/ ١٨٥)، ونقلها عنه الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٨/ ١١٤).

وقول المصنف: «فإن قصر في شيء من ذلك كان ناقص الإيمان حتى يموت».

أهل السنة توسطوا بين المفرطين من المرجئة الذين قالوا: لا يضر مع الإيمان ذنب، كما لا ينفع مع الكفر طاعة، وبين الوعيدية (الخوارج والمعتزلة)؛ فالخوارج يقولون: هو كافر في الدنيا، والمعتزلة يقولون: هو في منزلة بين المنزلتين، ويتفقون على أنه في الآخرة خالد مخلد في النار.

قال شيخُ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «وهم ـ أهل السُّنَّة ـ في باب الأسماء والأحكام والوَعْد والوَعِيد وسَطٌ بين الوَعِيدية الذين يَجعلون أهلَ الكبائر من المسلمين مُخلَّدين في النار، ويُخرجونهم من الإيمان بالكُليَّة، ويُكذِّبون بشفاعة النَّبي ﷺ.

وبين المُرْجِئة الذين يقولون: إيمان الفُسَّاق مثل إيمان الأنبياء، والأعمال الصَّالحات ليست من الدِّين والإيمان، ويُكذِّبون بالوعيد والعِقاب بالكُليَّة.

فيُؤمِن أهل السُّنَّة والجَمَاعَة بأن فُسَّاق المسلمين معهم بعضُ الإيمان وأصلُه، وليس معهم جميعُ الإيمان الواجِب الذي يَستوجبون به الجنة، وأنهم لا يُخلَّدون في النار؛ بل يَخرج منها من كان في قلبه مِثقالُ حبَّة من إيمان أو مِثْقال خَرْدَلة من إيمان، وأن النَّبي ﷺ ادَّخَر شفاعَتهُ لأهل الكبائِر من أمَّته»[1].

فأهلُ السُّنَّة والجماعة لا يُوجِبون العذابَ في حقِّ كلِّ مَن أتى كبيرةً، ولا يَشهدون لمُسلم بعَيْنِه بالنار لأَجْلِ كبيرةٍ واحدة عَمِلَها؛ بل يجوزُ عندهم أن صاحِبَ الكبيرة يُدخِلُه اللهُ الجنةَ بلا عذابٍ؛ إما لحَسناتٍ تَمْحُو كبيرتَه منه أو من غيره، وإما لمَصائِبَ كفَّرَتْها عنه، وإما لدُعاءٍ مُستَجاب منه أو من غيره فيه، وإما لغير ذلك[2].

(١) مَجموع الفَتاوى (٣/ ٣٧٤ ـ ٣٧٥).

(٢) انظر: مَجموع الفَتاوى (١٢/ ٤٧٩ ـ ٤٨٣).

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿٤٠﴾ «والصلاة على من مات من أهل القبلة سنَّة: المرجوم، والزاني، والزانية، والذي يقتل نفسه، وغيرهم من أهل القبلة، والسكران وغيره، الصلاة عليهم سنة».

الشرح

الصلاة على من مات من أهل القبلة سنَّة، وهذا، وسيأتي ذكر الصلاة على الجنازة في الفقرة (٥٩).

فالصلاة على الميت المسلم فرض كفاية، متى قام بها البعض سقطت عن الآخرين، وأهل المعاصي من المسلمين يُصَلَّى عليهم كسائر المسلمين.

قال ابن عبد البر رَحِمَهُ اللَّهُ: «أجمع المسلمون على أنه لا يجوز ترك الصلاة على المسلمين المذنبين من أجل ذنوبهم، وإن كانوا أصحاب كبائر»[(١)].

قال الخرقي: «ولا يصلي الإمام على الغال ولا على من قتل نفسه».

وقال ابن قدامة شارحًا ذلك: «الغال هو الذي يكتم الغنيمة أو بعضها ليأخذه لنفسه ويختص به، فهذا لا يصلي عليه الإمام ولا على من قتل نفسه متعمدًا، ويصلي عليه سائر الناس، نص عليهما أحمد»[(٢)].

فنصلي حتى على المرجوم وعلى الزاني والزانية والذي قتل نفسه كما هو الراجح وغيره من أهل القبلة، وكذا السكران، كل ذلك تُصلى عليهم صلاة الجنازة.

فهم بذنوبهم أهل كبيرة من الكبائر لكن هذه الكبيرة لا توجب خروجهم عن الإسلام كما هو الراجح.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية عن عقيدة أهل السنة: «ولا يَسْلِبُونَ الفَاسِقَ المِلِّيَّ الإِسْلَامَ بالكُلِّيَّةِ، ولا يُخَلِّدُونَهُ في النَّارِ كما تَقُولُهُ المُعْتَزِلَةُ»[(٣)].

---

(١) الاستذكار (٣/ ٢٩).
(٢) المغني (٢/ ٤١٥).
(٣) مجموع الفتاوى (٣/ ١٠٠).

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿٤١﴾ «ولا نُخرج أحدًا من أهل القبلة من الإسلام حتى يردَّ آية من كتاب الله، أو يرد شيئًا من آثار رسول الله ﷺ، أو يذبح لغير الله، أو يصلِّي لغير الله، فإذا فعل شيئًا من ذلك فقد وجب عليك أن تخرجه من الإسلام، وإذا لم يفعل شيئًا من ذلك فهو مؤمن مسلم بالاسم لا بالحقيقة».

الشرح

لا يُخرج أحد من أهل القبلة من الإسلام إلا إذا فعل شيئًا من ذلك فقد وجب عليك أن تخرجه من الإسلام.

فالذي يقع في كفرٍ أو في شركٍ أو في ردّة أو في نفاقٍ أكبر فعند ذلك، هو ليس بمؤمن ولا مسلم في الحقيقة، وعلى هذا من كان على كبيرة من كبائر الذنوب فهذا لا يُخرج، ولا يُخرج إلا من فعل أمرًا مُخرِجًا من الملة، وهذا معروفٌ ضوابطه وقواعده في أنواع الكفر وأنواع الشرك وأنواع النفاق وأنواع الردة بَحثَها العلماء وبينوا ما يجب فيها في هذا الجانب.

ولتوضيح هذه المسألة ينبغي معرفة الأمور الآتية:

الأمر الأول: أن أمور الناس محمولة على الظاهر، فمن أظهر شعار الدين أُجريت عليه أحكام أهله ما لم يظهر منه خلاف ذلك.

والأصل في هذه المسألة حديث النبي ﷺ يقول فيه: «**من صلَّى صلاتنا، واستقبل قبلتنا، وأكل ذبيحتنا، فذلك المسلم الذي له ذمة الله وذمة رسوله، فلا تخفروا**[1] **الله في ذمته**»[2].

أن المقصود من هذا الحديث ـ كما بيَّن العلماء ـ أن المسلم المصلِّي لا يجوز

(١) قال ابن رجب: «فلا تخفروا الله في ذمته»؛ أي: لا تغدروا بمن له عهد من الله ورسوله، فلا تفوا له بالضمان، بل أوفوا له بالعهد». فتح الباري (٣/ ٥٨).

(٢) أخرجه البخاري (٣٩١).

تكفيره وإخراجه من الإسلام؛ بل يبقى على هذا الأصل؛ إلا أن يأتي بأمر مكفِّر.

قال الحافظ ابن حجر في شرح هذا الحديث: «**فيه أن أمور الناس محمولة على الظاهر، فمن أظهر شعار الدين أجريت عليه أحكام أهله ما لم يظهر منه خلاف ذلك**»(١). ولهذا فقد أخرج البخاري عقب هذا الحديث ما يوضحه؛ وهو قوله ﷺ: «**أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فإذا قالوها، وصلوا صلاتنا، واستقبلوا قبلتنا، وذبحوا ذبيحتنا؛ فقد حرمت علينا دماؤهم وأموالهم إلا بحقها، وحسابهم على الله**»(٢).

فهذا الحديث متعلق بمسائل «التكفير»، وأنه لا يجوز تكفير المسلم ـ وإن كان مبتدعًا ـ بكل ذنب، ما لم تكن بدعته مكفرة.

قال الطحاوي في عقيدته: «ونسمي أهل قبلتنا مسلمين مؤمنين، ما داموا بما جاء به النبي ﷺ معترفين، وله بكل ما قال وأخبر مصدقين».

قال ابن أبي العز في شرحه: «قال رسول الله ﷺ: «**من صلى صلاتنا، واستقبل قبلتنا، وأكل ذبيحتنا، فهو المسلم، له ما لنا وعليه ما علينا**». ويشير الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ بهذا الكلام إلى أن الإسلام والإيمان واحد، وأن المسلم لا يخرج من الإسلام بارتكاب الذنب ما لم يستحلَّه.

والمراد بقوله: «أهل قبلتنا»: من يدَّعي الإسلام، ويستقبل الكعبة وإن كان من أهل الأهواء، أو من أهل المعاصي، ما لم يكذب بشيء مما جاء به الرسول ﷺ. وسيأتي الكلام على هذين المعنيين عند قول الشيخ: «ولا نكفرٌ أحدًا من أهل القبلة بذنب ما لم يستحلَّه»»(٣).

الأمر الثاني: أن ذكر أئمة أهل السنة لعبارة: (ولا نكفر أحد من أهل القبلة بذنب) في اعتقاداتهم كان سببه هو الرد على الخوارج الذين يكفِّرون بالكبائر غير المكفّرة كالزنا والسرقة.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «ولهذا قال علماء السنة في وصفهم «اعتقاد أهل السنة والجماعة» أنهم لا يكفرون أحدًا من أهل القبلة بذنب، إشارة إلى بدعة الخوارج المكفرة بمطلق الذنوب»(٤).

---

(١) فتح الباري (١/ ٥٩٢).
(٢) أخرجه البخاري (٣٩٢).
(٣) شرح العقيد الطحاوية (ص٤٢٦ ـ ٤٢٧)، ط: التركي والأرناؤوط.
(٤) مجموع الفتاوى (١٢/ ٤٧٤).

الأمر الثالث: أن المقصود بالذنب في قولهم: (لا يكفرون أحدًا من أهل القبلة بذنب) هو المعاصي فيما دون الشرك.

وقال أبو الحسن الأشعري رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في بيان اعتقاد أهل السنة ـ: «ولا يكفرون أحدًا من أهل القبلة بذنب، كنحو الزنا والسرقة، وما أشبه ذلك من الكبائر، وهم بما معهم من الإيمان مؤمنون وإن ارتكبوا الكبائر»[(١)].

وقال ابن تيمية أيضًا: «ونحن إذا قلنا: أهل السنة متفقون على أنه لا يكفر بالذنب، فإنما نريد به المعاصي كالزنا والشرب، وأما هذه المباني ففي تكفير تاركها نزاع مشهور»[(٢)].

وقال ابن تيمية أيضًا: «إنه قد تقرر من مذهب أهل السنة والجماعة ما دلّ عليه الكتاب والسنة أنهم لا يكفِّرون أحدًا من أهل القبلة بذنب ولا يُخرِجونه من الإسلام بعملٍ إذا كان فعلًا منهيًّا عنه، مثل الزنا والسرقة وشرب الخمر، ما لم يتضمن ترك الإيمان»[(٣)].

وقال الشيخ حافظ حكمي: «ولا نكفر بالمعاصي مؤمنًا إلا مع استحلاله لما جنى، «ولا نكفر بالمعاصي» التي قدمنا ذكرها وأنها لا توجب كفرًا، والمراد بها الكبائر التي ليست بشرك»[(٤)].

الأمر الرابع: أن أهل القبلة قد يقع منهم ما يُخرِج من الملة؛ كأن يقع في الشرك الأكبر والكفر المُخرج من الملة.

قال ابن تيمية: «قد تقرر من مذهب أهل السنة والجماعة ما دلَّ عليه الكتاب والسنة أنهم لا يُكفرون أحدًا من أهل القبلة بذنب ولا يخرجونه من الإسلام بعمل، إذا كان فعلًا منهيًّا عنه؛ مثل: الزنا والسرقة وشرب الخمر، ما لم يتضمن ترك الإيمان، وأما إن تضمن ترك ما أمر الله به من الإيمان؛ مثل الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، والبعث بعد الموت؛ فإنه يكفر به»[(٥)].

قال شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في رده على أحد مخالفيه ـ: «وأما المسألة الثالثة: وهي من أكبر تلبيسك الذي تلبس به على العوام، أن أهل العلم قالوا: لا يجوز تكفير المسلم بالذنب، وهذا حق ولكن ليس هذا ما نحن فيه،

---

(١) مقالات الإسلاميين ط: المكتبة العصرية (١/ ٣٤٧).
(٢) مجموع الفتاوى (٧/ ٣٠٢).
(٣) مجموع الفتاوى (٢٠/ ٩٠).
(٤) معارج القبول (٢/ ٤٣٨).
(٥) الفتاوى (٢٠/ ٩٠).

وذلك أن الخوارج يكفِّرون من زنى أو من سرق أو سفك الدم؛ بل كل كبيرة إذا فعلها المسلم كفر.

وأما أهل السنة فمذهبهم أن المسلم لا يكفر إلا بالشرك، ونحن ما كفّرنا الطواغيت وأتباعهم إلا بالشرك، وأنت رجل من أجهل الناس تظن أن من صلى وادعى أنه مسلم لا يكفر ـ إلى أن قال: ـ أرأيت أصحاب رسول الله ﷺ لما قاتلوا من منع الزكاة، فلما أرادوا التوبة قال أبو بكر: لا نقبل توبتكم حتى تشهدوا أن قتلانا في الجنة وقتلاكم في النار، أتظن أن أبا بكر وأصحابه لا يفهمون وأنت وأبوك الذين تفهمون؟ يا ويلك أيها الجاهل الجهل المركب إذا كنت تعتقد هذا»[1].

وقال الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن (١٢٩٢هـ) ـ وأبوه عبد الرحمٰن هو صاحب كتاب (فتح المجيد شرح كتاب التوحيد) ـ رحمهما الله ـ في رده على المُلا داود بن جرجيس العراقي: «وأما قوله: «إن الشيخ أحمد بن تيمية وتلميذه ابن القيم لا يكفران أحدًا من أهل القبلة». فيقال: لو عرف هذا مَنْ أهل القبلة في هذا الموضع، ومن المراد بهذه العبارة لما أوردها هنا محتجًّا بها على دعاء غير الله وعدم تكفير فاعله؟؟ ومن أعرض عن كلام أهل العلم ورأى أن مَنْ صلى وقال: لا إله إلا الله فهو من أهل القبلة وإن ظهر منه من الشرك والترك لدين الإسلام ما ظهر، فقد نادى على نفسه بالجهالة والضلالة، وكشف عن حاصله من العلم والدين بهذه المقالة. وقد أنكر الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ قول القائل: «لا نكفر أهل الذنوب»، وهذا يزعم أنه على مذهب الإمام أحمد. ومقصود من قالها: إنما هو البراءة من مذهب الخوارج الذين يكفرون بمجرد الذنوب، وهذا وَضَعَ كلامهم في غير موضعه وأزال بهجته؛ لأنه تأوله في أهل الشرك ودعاء الصالحين، فالتبس عليه الأمر ولم يعرف مراد من قال هذا من السلف، وهذا الفهم الفاسد مردود بكتاب الله وسنة رسوله وبإجماع أهل العلم. وقد عقد الفقهاء من أرباب المذاهب بابًا مستقلًّا في هذه المسألة، وذكروا حكم المرتد من أهل القبلة، وقرروا من المكفرات أشياء كثيرة دون ما نحن فيه، وجزموا بأن العصمة بالتزام الإسلام ومبانيه ودعائمه العظام، لا بمجرد القول والصلاة مع الإصرار على المنافي، وهذا يعرفه صغار الطلبة، وهو مذكور في المختصرات من كتب الحنابلة وغيرهم، فهذا لم يعرف ما عرفه صبيان

(١) الرسائل الشخصية للشيخ محمد بن عبد الوهاب وهي القسم الخامس من مؤلفاته، ط: جامعة الإمام محمد بن سعود (ص٢٣٣ ـ ٢٣٤).

المدارس والمكاتب، فالدعوى عريضة والعجز ظاهر»[١].

هذا، وقد دلّ على صحة ما ذكرناه هنا إجماع الصحابة ﷺ، فإنهم أجمعوا على أن المعاصي غير المكفرة كشرب الخمر لا يكفر صاحبها إلا بالاستحلال، هذا ما اتفقوا عليه في حادثة قدامة بن مظعون، كما أجمعوا على أن المعاصي المكفرة يكفر صاحبها بمجرد إتيانها (سواء كانت فعلًا أو تركًا)، دون نظر في جحد أو استحلال، كإجماعهم على تكفير تارك الصلاة، وإجماع الصحابة حجة قطعية على الأولين والآخرين من خالفها فهو مخطئ ضال، وسيأتي شرح لهذا فيما يأتي إن شاء الله تعالى.

الأمر الخامس: أن أهل السنة توسطوا بين طائفتين ضلّتا في هذا الباب:

وهم المرجئة من جهة الذين يزعمون أنه لا يضر مع الإيمان ذنب لمن عمله، وبين الخوارج من جهة أخرى الذين يكفرون بكل ذنب.

وقال شارح الطحاوية: «قوله: «ولا نكفِّر أحدًا من أهل القبلة بذنب، ما لم يستحله، ولا نقول: لا يضر مع الإيمان ذنب لمن عمله»: «أراد بأهل القبلة الذين تقدم ذكرهم في قوله: «ونسمي أهل قبلتنا مسلمين مؤمنين» يشير الشيخ رحمه الله إلى الرد على الخوارج القائلين بالتكفير بكل ذنب».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «والعلماء قد تنازعوا في تكفير أهل البدع والأهواء وتخليدهم في النار، وما من الأئمة إلا من حكي عنه في ذلك قولان؛ كمالك والشافعي وأحمد وغيرهم، وصار بعضهم يحكي هذا النزاع في جميع أهل البدع وفي تخليدهم، حتى التزم تخليدهم كل من يُعتقد أنه مبتدع بعينه، وفي هذا من الخطأ ما لا يحصى، وقابله بعضهم فصار يظن أنه لا يُطلق كفر أحد من أهل الأهواء، وإن كانوا أتوا من الإلحاد وأقوال أهل التعطيل والإلحاد»[٢].

قال ابن أبي العز رحمه الله: «واعلم ـ رحمك الله وإيانا ـ أن باب التكفير وعدم التكفير، بابٌ عظُمت الفتنة والمحنة فيه، وكثر فيه الافتراق، وتشتتت فيه الأهواء والآراء، وتعارضت فيه دلائلهم، فالناس فيه ـ في جنس تكفير أهل المقالات والعقائد الفاسدة، المخالفة للحق الذي بعث الله به رسوله في نفس الأمر، أو المخالفة لذلك في اعتقادهم على طرفين ووسط، من جنس الاختلاف في تكفير أهل الكبائر العملية.

---

(١) الدرر السنية في الأجوبة النجدية (جـ ٩، كتاب الردود، ص ٢٩٠ ـ ٢٩١).

(٢) الفتاوى (٧/ ٦١٨ ـ ٦١٩).

فطائفة تقول: لا نكفِّر من أهل القبلة أحدًا، فتنفي التكفير نفيًا عامًّا، مع العلم بأن في أهل القبلة: المنافقين، الذين فيهم من هو أكفر من اليهود والنصارى بالكتاب والسنة والإجماع، وفيهم من قد يُظهر بعض ذلك حيث يمكنهم، وهم يتظاهرون بالشهادتين.

وأيضًا فلا خلاف بين المسلمين أن الرجل لو أظهر إنكار الواجبات الظاهرة المتواترة، والمحرمات الظاهرة المتواترة، ونحو ذلك؛ فإنه يستتاب، فإن تاب، وإلا قُتل كافرًا مرتدًّا. والنفاق والردة مظنتهما البدع والفجور، كما ذكره الخلال في كتاب «السنة» بسنده إلى محمد بن سيرين، أنه قال: إن أسرع الناس ردة أهل الأهواء، وكان يرى هذه الآية نزلت؛ فيهم: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ﴾ [الأنعام: ٦٨]. ولهذا امتنع كثير من الأئمة عن إطلاق القول: بأنا لا نكفر أحدًا بذنب. بل يقال: لا نكفرهم بكل ذنب؛ كما تفعله الخوارج»[(١)]..

وقال الشيخ سليمان بن سحمان رَحِمَهُ اللَّهُ رادًّا على بعض من اغتر بمقالة «عدم تكفير أهل القبلة» ليحملها على الجهمية: «وأما ما ذكرته من استدلال المخالف بقوله ﷺ: «**من صلَّى صلاتنا**»، وأشباه هذه الأحاديث، فهذا استدلال جاهل بنصوص الكتاب والسنة، لا يدري ولا يدري أنه لا يدري، فإن هذا فرضه ومحلّه في أهل الأهواء من هذه الأمة ومن لا تخرجه بدعته من الإسلام؛ كالخوارج ونحوهم، فهؤلاء لا يكفرون؛ لأن أصل الإيمان الثابت لا يحكم بزواله إلا بحصول منافٍ لحقيقته، مناقض لأصله، والعمدة استصحاب الأصل وجودًا وعدمًا، لكنهم يُبَدَّعون، ويضللون، ويجب هجرهم، وتضليلهم، والتحذير عن مجالستهم ومجامعتهم، كما هو طريقة السلف في هذا الصنف.

وأما الجهمية وعباد القبور فلا يستدل بمثل هذه النصوص على عدم تكفيرهم إلا من لم يعرف حقيقة الإسلام»[(٢)].

وسيأتي مزيد تفصيل عن مسألة الردة في الفقرة (١٠٢).

(١) شرح العقيد الطحاوية (ص٤٣٢ ـ ٤٣٤).

(٢) إجماع أهل السنة النبوية على تكفير المعطلة الجهمية (ص١٥٧).

قال المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ:

٤٢ «وكل ما سمعت من الآثار شيئًا مما لم يبلغه عقلك، نحو قول رسول الله ﷺ: «قلوب العباد بين إصبعين من أصابع الرحمٰن»[(١)]، وقوله: «إن الله تبارك وتعالى ينزل إلى سماء الدنيا»[(٢)]، «وينزل يوم عرفة»، «ويوم القيامة»: «وأن جهنم لا تزال يُطرح فيها حتى يضع عليها قدمه جل ثناؤه»، وقول الله تعالى للعبد: «إن مشيت إليّ هرولت إليك»[(٣)]، وقوله: «إن الله تبارك وتعالى ينزل يوم القيامة»[(٤)]، وقوله: «إن الله خلق آدم على صورته»[(٥)]، وقول النبي ﷺ: «إني رأيت ربي في أحسن صورة»[(٦)]. وأشباه هذه الأحاديث، فعليك بالتسليم والتصديق والتفويض والرضى، ولا تفسر شيئًا من هذه بهواك، فإن الإيمان بهذا واجب، فمن فسَّر شيئًا من هذا بهواه أو رده فهو جهمي».

الشرح

يرد بعض الناس النصوص لأن عقله لم يستطع أن يستوعب ذلك النص، ومعلوم أنا مأمورون بأن نسلم ونصدق، فأحيانًا، قد لا يصل الإنسان إلى فهم النص، أو معرفة معنى النص، أو أن هناك في النص أمرًا متعلقًا بالكيفية، وهذا لا تبلغه عقول البشر.

فالواجب على الإنسان أن يُسلم ويصدق بهذا الجانب، فالنصوص لم تأت بما

(١) صحيح مسلم، برقم (٢٦٥٤).
(٢) صحيح البخاري، برقم (١١٤٥)، ومسلم، رقم (٧٥٨).
(٣) صحيح البخاري، برقم (٧٤٠٥)، ومسلم، برقم (٢٦٧٥).
(٤) جامع الترمذي (٢٣٨٢)، قال الشيخ الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (٢/ ١١٧): صحيح.
(٥) صحيح مسلم، برقم (٢٦١٢).
(٦) جامع الترمذي رقم (٣٢٣٣)، والإمام أحمد (٢٦٣٤)، قال الشيخ الألباني في مشكاة المصابيح (١/ ٢٢٥): صحيح.

ترده العقول، ولم تأت بما يصادم العقل، لكن أحيانًا لا تبلغ العقول مبلغ فهم هذا النص، فهذا يأتي من حالين:

إما حال المعنى أو حال الكيف، فحال المعنى، فقد يكون بسبب ما يسمى الاشتباه النسبي، بمعنى: أن النص قد يتضح لك ويخفى علي أو العكس، يتضح لي ويخفى عليك، فالمعنى قد لا يبلغه عقلك أو فهمك، وهذا وقع حتى لبعض أصحاب النبي ﷺ.

فالصحابة رضوان الله عليهم لما سمعوا قول الله ﷻ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ ﴿٨٢﴾﴾ [الأنعام: ٨٢]، جاءوا يبكون ويقولون للنبي: «وأينا لم يظلم نفسه» ففهموا من الظلم ظلم النفس، فأرشدهم النبي ﷺ إلى المعنى الحق، وقال: «**ألم تسمعوا لقول العبد الصالح**: ﴿يَٰبُنَىَّ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ ۖ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴿١٣﴾﴾ [لقمان: ١٣]»[(١)]، فأفهمهم بأن المراد من الظلم هنا هو الشرك؛ لأن الظلم على ثلاثة أنواع:

ظلم النفس، وظلم الغير، والظلم بمعنى الشرك.

وهذا عدي بن حاتم عربي فُح، عندما سمع قول الله ﷻ: ﴿وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، جاء بحبلين بعقالين؛ أحدهما أسود والثاني أبيض، ووضعهما تحت وسادته وأخذ ينظر إليهما، يريد أن يتبين إليه الأبيض من الأسود، فلما جاء إلى النبي ﷺ قال: «**إن قفاك لعريض ألم يقل: من الفجر**»[(٢)]، فبين له أن المعنى هنا بياض النهار وسواد الليل.

فيقع التباس وعدم قدرة على الفهم من جهة المعنى.

أو أن الأمر متعلق بالكيفية كقوله: «**ينزل ربنا إلى السماء الدنيا**»، فنحن لا نعلم كيف نزوله، ولا كيف استواؤه، فلا نعلم هذه الكيفيات فبعض الأمورِ أحيانًا لا تبلغها عقولنا، فما جاء النص بما يصادم العقل، لكن قد يأتي النص بما لم يبلغه العقل، وما لم يصل إليه عقل الإنسان، إما معنًى من جهة قصور فهمنا، أو حقيقة من جهة أن هذا الأمر غيبٌ من الغيوب.

فهذه النصوص نقابلها بالتسليم والتصديق، وإذا كان الأمر متعلقًا بالمعنى سألنا من كان فيها أفقه وأعلم وأعرف، فبالتالي سيبين لك ما هو المعنى المراد من هذا

---

(١) صحيح البخاري، برقم (١٥)، ومسلم، رقم (١٢٤).

(٢) صحيح البخاري، برقم (١٩١٦)، ومسلم، برقم (١٠٩٠).

النص، وإن كان أمرًا متعلقًا بالكيفية فليس لك إلا القبول والتسليم، فهذه النصوص التي ذكرها من نزول الله ﷻ وكذلك من قوله: «**من آتاني يمشي أتيته هرولة**» ونحو ذلك فهذه النصوص بعضها متعلق بالكيف وبعضها متعلق بالمعنى.

فما كان متعلقًا بالكيف فليس لك إليه سبيل؛ لأنه محجوبٌ عنا، والله تعالى قد قال: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴿٣٦﴾﴾ [الإسراء: ٣٦]، فليس لك أن تتخوض أو تخوض في شأن الكيف ولا سبيل لك إليها.

فلا سبيل لك إلى هذه الكيفيات، فمثلًا الروح بين جنبيك وأقرب شيء إليك ومع ذلك لا سبيل إلى معرفة كنهها وكيفيتها مع أنها مخلوقة وبين جنبي الإنسان، فإذًا علينا التسليم والتصديق والتفويض، فالتفويض هنا متعلقٌ بالكيف.

أما تفويض المعنى فليس هناك أبدًا في النصوص ما لا يُعلم معناه، اعلم هذا جزمًا، ولا يقول قائل: هذه الحروف المقطعة في أوائل السور لا يُعلم معناها فهذه ليست كلامًا وإنما هي حروف، ولذلك أنت تقرأها ألف لام ميم، تقرأها حرفًا حرفًا، ومعلوم أن الكلام مركبٌ من الحروف.

فأنت عندما تنطقها، تنطقها حروفًا لا تنطقها كلمة، فليس ألف لام ميم مثل: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَٰبِ ٱلْفِيلِ ﴿١﴾﴾ [الفيل: ١]، فهذه تقرأ حرفًا حرفًا وهذه تُقرأ كلمة، فكيف تطلب لها معنى وهي ليست كلامًا؟ فالكلام كما قال ابن مالك في تعريفه:

كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيْدٌ كَاسْتَقِمْ وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الْكَلِمْ[1]

فالكلام ما أفاد معنى، ولا يكون كلامًا حتى يكون مركبًا من حروف.

أما الحروف فهي ليست كلامًا حتى تطلب لها معنى، ومعلوم أن الله تعبَّدنا بالنصوص ألفاظا تلاوة، وتعبَّدنا بالقرآن كذلك معنى. فنحن متعبَّدون باتباع ما جاء فيه، ولا يُعقل أن الله ﷻ يتعبَّدنا بأمرٍ ليس لنا سبيل إلى معرفة معناه، فأمر المعنى أهل السنة لا يفوضون المعاني، وإنما يفوضون الكيفيات.

فليس لإنسان أن يفسر شيئًا من ذلك بهواه أو يرده فإذا رده كان شأنه شأن الجهمية؛ لأن الجهمية هم الذين عطلوا النصوص، عطلوها ألفاظًا بردها، وعطلوها معانٍ بتحريف معانيها، فقالوا: ﴿ٱسْتَوَىٰ﴾ استولى، وقالوا: «(اليد)؛ بمعنى: النعمة

(١) انظر: ألفية ابن مالك (ص٩).

والقدرة»[١]، وقالوا: «﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾: وجاء أمر ربك»[٢]، فهذا شأن الجهمية في رد النصوص، إما ردها ألفاظًا بقولهم: «إنها أخبار آحاد ولا يُحتج بها في باب العقائد، أو ردُّوها معانٍ بحيث أوَّلوا أو حرَّفوا معانيها من المعاني الحقة إلى المعاني الباطلة»[٣].

وبحمد الله تعالى هذا القرآن لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه وهو محكم في تنزيله ومحكم في معانيه، لكن إذا كان الإنسان يجهل التعامل مع ألفاظ النصوص ومعرفة معانيها، فذاك الذي يروج عليه تأويلات هؤلاء، وتأويلاتهم في غاية من الحمق، فعندما يقول: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾، ويفسرها ويؤولها بالنعمة والقدرة، كيف يكون المعنى وهو هنا جاء بلفظ التثنية؟ هل سيقول نعمتاه أو قدرتاه، والله تعالى يقول: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾، ويقول: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾.

كذلك، جاءت النصوص ببيان أن هناك قبضة وأن هناك يمين، ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧]، وجاء إثبات الأصابع وجاء إثبات الكف، كل هذا في النصوص واضح على أنها يدٌ حقيقية، فهذه التأويلات كلها تأويلات قبيحة وواضحة البطلان، لكن من كان لا بصيرة له ولا علم له ستروج عليه هذه الأقوال.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في الرد على من أنكر نصوص الصفات: «وكل من هؤلاء مخصوم بما خصم به الآخر، وهو من وجوه:

أحدها: بيان أن العقل لا يحيل ذلك.

والثاني: أن النصوص الواردة لا تحتمل التأويل.

والثالث: أن عامة هذه الأمور قد علم أن الرسول ﷺ جاء بها بالاضطرار، كما علم أنه جاء بالصلوات الخمس، وصوم شهر رمضان، فالتأويل الذي يحيلها عن هذا بمنزلة تأويلات القرامطة والباطنية في الحج والصوم والصلاة وسائر ما جاءت به النبوات.

الرابع: أن يبين أن العقل الصريح يوافق ما جاءت به النصوص، وإن كان في النصوص من التفصيل ما يعجز العقل عن درك تفصيله، وإنما عقله مجملًا إلى غير

---

(١) انظر الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة (ص٤٠).

(٢) انظر: الرد على الجهمية للدارمي (ص٧٦).

(٣) انظر: الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة الجزء الرابع (ص١٥٢٩، ١٥٣٠).

ذلك من الوجوه، على أن الأساطين من هؤلاء والفحول معترفون بأن العقل لا سبيل له إلى اليقين في عامة المطالب الإلهية، وإذا كان هكذا، فالواجب تلقّي علم ذلك من النبوات على ما هو عليه»[1].

فأورد رَحِمَهُ اللَّهُ أربعة ردود هي:

أولًا: «بيان أن العقل لا يحيل ذلك».

فالنصوص الشرعية فيما أخبرت به من أمور الغيب وغيرها العقل لا يحيلها، وإن كان قد لا يدركها، فمما ينبغي اعتقاده أن نصوص الكتاب والسنة الصحيحة والصريحة في دلالتها، لا يعارضها شيء من المعقولات الصريحة، ذلك أن العقل شاهد بصحة الشريعة إجمالًا وتفصيلًا، فأما الإجمال، فمن جهة شهادة العقل بصحة النبوة وصدق الرسول ﷺ، فيلزم من ذلك تصديقه في كل ما يخبر به من الكتاب والحكمة.

وأما التفصيل، فمسائل الشريعة ليس فيها ما يرده العقل؛ بل كل ما أدركه العقل من مسائلها فهو يشهد له بالصحة تصديقًا وتعضيدًا، وما قصر العقل عن إدراكه من مسائلها، فهذا لعظم الشريعة، وتفوقها، ومع ذلك، فليس في العقل ما يمنع وقوع تلك المسائل التي عجز العقل عن إدراكها، فالشريعة قد تأتي بما يحير العقول لا بما تحيله العقول.

ثانيًا: «أن النصوص الواردة لا تحتمل التأويل».

فمن قول أهل السنة الإيمان بالنصوص على ظاهرها ورد التأويل الفاسد، ويقصد بظاهر النصوص مدلولها المفهوم بمقتضى الخطاب العربي، لا ما يقابل النص عند متأخري الأصوليين، والظاهر عندهم على حد تعريفهم: ما احتمل معنًى راجحًا وآخر مرجوحًا، والنص هو ما لا يحتمل إلا معنًى واحدًا، (فلفظة الظاهر قد صارت مشتركة، فإن الظاهر في الفطر السليمة، واللسان العربي، والدين القيم، ولسان السلف، غير الظاهر في عُرف كثير من المتأخرين)[2].

فالواجب في نصوص الوحي إجراؤها على ظاهرها المتبادر من كلام المتكلم، واعتقاد أن هذا المعنى هو مراد المتكلم، ونفيه يكون تكذيبًا للمتكلم، أو اتهامًا له بالعي وعدم القدرة على البيان عما في نفسه، أو اتهامًا له بالغبن والتدليس وعدم

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ١٧).

(٢) مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية (٣٣/ ١٧٥).

النصح للمكلف، وكل ذلك ممتنع في حق الله تعالى وحق رسوله الأمين ﷺ.

ومراد المتكلم يعلم:

أ ـ إما باستعماله اللفظ الذي يدل بوضعه على المعنى المراد مع تخلية السياق عن أية قرينة تصرفه عن دلالته الظاهرة.

ب ـ أو بأن يصرح بإرادة المعنى المطلوب بيانه.

ج ـ أو أن يحتفي بكلامه من القرائن التي تدل على مراده.

وعلى هذا فصرف الكلام عن ظاهره المتبادر ـ من غير دليل يوجبه أو يبين مراد المتكلم ـ تحكم غير مقبول سببه الجهل أو الهوى، وهذا وإن سمَّاه المتأخرون تأويلًا إلا أنه أقرب إلى التحريف منه إلى التأويل[1].

إذ لم يعرف القول بالتفويض بهذا المعنى في القرون الثلاثة الأولى، بل ظهر في القرن الرابع، كما قال ابن تيمية، وقال: وأول من قال به أبو منصور الماتريدي ـ المتوفى ٣٣٣هـ ـ وأبو الحسن الأشعري ـ المتوفى: ٣٢٤هـ في محاولة للتوسط بين منهج السلف في إثبات النصوص وبين المنهج العقلي المستمد من الفلسفة اليونانية... وإنما أتوا من حيث ظنوا أن طريقة السلف هي مجرد الإيمان بألفاظ القرآن والحديث من غير فقه لذلك، بمنزلة الأميين الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴿٧٨﴾﴾ [البقرة: ٧٨]. انتهى بتصرف.

ولا يسلم لهذا المتأول تأويله حتى يجيب على أمور أربعة:

أحده: أن يبين احتمال اللفظ لذلك المعنى الذي أورده من جهة اللغة.

الثاني: أن يبين وجه تعيينه لهذا المعنى أنه المراد.

الثالث: أن يقيم الدليل الصارف للفظ عن حقيقته وظاهره؛ لأن الأصل عدمه.

قال ابن الوزير رَحِمَهُ اللَّهُ: «من النقص في الدين رد النصوص والظواهر، ورد حقائقها إلى المجاز من غير طريق قاطعة تدل على ثبوت الموجب للتأويل»[2].

الرابع: أن يبين سلامة الدليل الصارف عن المعارض؛ إذ دليل إرادة الحقيقة والظاهر قائم، وهو إما قطعي، وإما ظاهر، فإن كان قطعيًّا لم يلتفت إلى نقيضه،

---

(١) التأويل: هو نقل ظاهر اللفظ عن وضعه الأصلي إلى ما يحتاج على دليل لولاه ما ترك ظاهر اللفظ. لسان العرب لابن منظور (١/ ٢٦٤).

(٢) إيثار الحق لابن الوزير (ص١٢٩).

وإن كان ظاهرًا فلا بد من الترجيح[١].

ومما يدل على إعمال الظواهر أنه لا يتم بلاغ ولا يكمل إنذار، ولا تقوم الحجة ولا تنقطع المعذرة بكلام لا تفيد ألفاظه اليقين، ولا تدل على مراد المتكلم بها؛ بل على خلاف ذلك، فينتفي عن القرآن ـ والعياذ بالله ـ معنى الهداية، وشفاء الصدور، والرحمة، التي وصف الله تعالى بها كتابه الكريم، ومعاني الرأفة والرحمة والحرص على رفع العنت والمشقة عن الأمة، التي وصف الله تعالى بها نبيه ﷺ في كتابه العزيز، وهو الذي ترك الأمة على مثل البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك، فلا التباس في أمره ونهيه، ولا إلغاز في إرشاده وخبره، باطنه وظاهره سواء، كيف لا، وهو القائل: «**إنه لم يكن نبي قبلي إلا كان حقًّا عليه أن يدل أمته على خير ما يعلمه لهم وينذرهم شر ما يعلمه لهم...**»[٢].

ودلالته ﷺ للأمة في شأن اعتقادها أهم أعماله، وأولاها بالإيضاح والإفهام بلسان عربي مبين، والجزم واقع بأن الصحابة رضوان الله تعالى عليهم فهموها على وجهها الذي يفهمه العربي، بغير تكلف ولا تمحُّل في صرف ظواهرها، ومن كان باللسان العربي أعرف ففهمه لنصوص الوحي أرسخ. وقد قال عمر رضي الله عنه: «يا أيها الناس، عليكم بديوان شعركم في الجاهلية، فإن فيه تفسير كتابكم، ومعاني كلامكم»[٣].

وقال ابن تيمية رحمه الله: «لم يكن في الصحابة من تأول شيئًا من نصوصه ـ أي: نصوص الوحي ـ على خلاف ما دل عليه، لا فيما أخبر به الله عن أسمائه وصفاته، ولا فيما أخبر به عما بعد الموت»[٤].

وفي إنكار التأويل الكلامي ومناهج الفلاسفة ومن تأثر بهم من المتكلمين، يقول الحافظ ابن حجر رحمه الله: «وقد توسع من تأخر عن القرون الثلاثة الفاضلة في غالب الأمور التي أنكرها أئمة التابعين وأتباعهم، ولم يقتنعوا بذلك حتى مزجوا مسائل الديانة بكلام اليونان، وجعلوا كلام الفلاسفة أصلًا يردون إليه ما خالفه من الآثار بالتأويل ـ ولو كان مستكرهًا ـ، ثم لم يكتفوا بذلك حتى زعموا أن الذي رتبوه هو

---

(١) مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية (٦/ ٣٦٠ ـ ٣٦٢)، والصواعق المرسلة لابن قيم الجوزية (١/ ٢٨٨ ـ ٢٩٠)، وبدائع الفوائد لابن قيم الجوزية (٤/ ١٠٠٩).

(٢) رواه مسلم، رقم (١٨٤٤).

(٣) انظر: تفسير القرطبي (١٠/ ١١١)، والموافقات للشاطبي (٢/ ٨٨).

(٤) مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية (١٣/ ٢٥٢).

أشرف العلوم، وأولاها بالتحصيل، وأن من لم يستعمل ما اصطلحوا عليه فهو عامي جاهل، فالسعيد من تمسك بما كان عليه السلف، واجتنب ما أحدثه الخلف»[١].

ويقول ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ مبينًا خطورة التأويل: «فأصل خراب الدين والدنيا، إنما هو من التأويل الذي لم يرده الله ورسوله بكلامه، ولا دل عليه أنه مراده، وهل اختلفت الأمم على أنبيائهم إلا بالتأويل؟ وهل وقعت في الأمة فتنة كبيرة أو صغيرة إلا بالتأويل؟ وهل أريقت دماء المسلمين في الفتن إلا بالتأويل؟ وليس هذا مختصًّا بدين الإسلام فقط؛ بل سائر أديان الرسل لم تزل على الاستقامة والسداد حتى دخلها التأويل، فدخل عليها من الفساد ما لا يعلمه إلا رب العباد»[٢].

يقولُ شيخُ الإسلامِ ابن تيمية: «فعُمدَةُ مَن يُخالِفُ الكتاب والسنَّة هو الاحتجاجُ بقياسٍ فاسد، أو نقلٍ كاذب، أو خطابٍ شيطاني، وأشنعُ مِن هؤلاء مَن يؤصِّلُ بعقلِهِ الفاسدِ أو ذوقِه الشيطاني أصولًا يتَّخذُها دينًا وشرعًا يعارِضُ بها نصوص الكتاب والسنَّة، فإنْ وافَقَتْ النصوصُ ما أصَّلَهُ هو بعقله أو ذوقه احتجَّ بها اعتضادًا لا اعتمادًا، وإن خالفت ما أصَّلَهُ كانت له معها إحدى ثلاث طرق:

الأولى: ردُّ النصوص وتكذيبها إن كانت أحاديث، وبخاصةٍ أحاديث الآحاد.

الثانية: صرفُها عن ظواهرها التي وُضعت لها.

الثالثة: إبقاؤها على ظواهرها مع اعتقاد نفي مقتضى الظاهر، ويسمَّى ذلك تفويضًا»[٣].

ففي لزوم الإيمان بالنصوص على ظاهرها ودفع التأويل المتعسف بغير دليل موافقة لنصوص الكتاب والسنة لفظًا ومعنى، مع بُعد عن التكلف في الدين، والقول على الله بغير علم، والافتراء على رسوله الأمين، فضلًا عن ما في ذلك من مصلحة سد باب الخروج على العقيدة ببدعة محدثة، وسد باب الخروج على الشريعة، والاجتراء على الحرمات، والتهاون بالطاعات والوقوع في المنكرات، بصرف ألفاظ الوعد والوعيد عن حقيقتها وظاهرها، ودعوى أن كل ذلك غير مراد.

«وهذه القاعدة تفيد بطلان مذهب المفوضة في الصفات، الذين يفوضون معاني النصوص إلى الله، مدعين أن هذا هو مذهب السلف، وقد علم براءة مذهب السلف

---

(١) فتح الباري لابن حجر (١٣/ ٢٦٧).
(٢) أعلام الموقعين لابن قيم الجوزية (٤/ ٢١٦).
(٣) الفتاوى (ص٦٤ و١٤٢).

من هذا المذهب بتواتر الأخبار عنهم بإثبات معاني هذه النصوص على الإجمال والتفصيل، وإنما فوضوا العلم بكيفيتها لا العلم بمعانيها»[١].

ثالثًا: أن عامة هذه الأمور قد علم أن الرسول ﷺ جاء بها بالاضطرار، كما علم أنه جاء بالصلوات الخمس، وصوم شهر رمضان، فالتأويل الذي يحيلها عن هذا بمنزلة تأويلات القرامطة والباطنية في الحج والصوم والصلاة وسائر ما جاءت به النبوات.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «إن رسول الله ﷺ بيَّن جميع الدين أصولَه وفروعَه، باطنه وظاهرَه، عِلمَهُ وعملَهُ، فإنَّ هذا الأصل هو أصلُ أصولِ العلمِ والإيمان»[٢].

بل كان قول أهل العلم: من الله البيان، وعلى رسوله البلاغ، وعلينا التسليم.

ومما يشهد للصحابة في فهمهم مراد الله ومراد نبيه ﷺ، والأخذ بظواهر النصوص، وتفسيرها مما يظهر منها: قول ابن مسعود رضي الله عنه: «والله الذي لا إلٰه غيره، ما أنزلت سورة من كتاب الله إلا أنا أعلم أين نزلت، ولا أنزلت آية من كتاب الله إلا أنا أعلم فيمن أنزلت، ولو أعلم أحدًا أعلم مني بكتاب الله تبلغه الإبل لركبت إليه»[٣].

وقال مسروق رحمه الله: كان عبد الله يقرأ علينا السورة ثم يحثنا فيها ويفسرها عامة النهار[٤].

وقال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: «نعم ترجمان القرآن ابن عباس»[٥].

وقال مجاهد رحمه الله: «عرضت المصحف على ابن عباس ثلاث عرضات، من

---

(١) القواعد المثلى للشيخ ابن عثيمين (ص٣٥).

(٢) الفتاوى (١٩/ ١٥٥).

(٣) رواه البخاري (٥٠٠٢)، ومسلم (٢٤٦٣). من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

(٤) رواه الطبري في تفسيره (١/ ٦٠).

(٥) رواه أبو خيثمة في «العلم» (٤٨)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٦/ ٣٨٣)، وأحمد في «فضائل الصحابة» (ص٨٤٧) (١٥٥٦)، والطبري في تفسيره (١/ ٦٥). والحاكم (٣/ ٦١٨) كلهم موقوفًا عن ابن مسعود رضي الله عنه. قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وقال ابن كثير في تفسيره (١/ ١٣): إسناده صحيح، وقال الألباني في كتاب «العلم» لأبي خيثمة: إسناده صحيح على شرط الشيخين. ورواه الطبراني (١١/ ١٠٨)، والأصبهاني في «حلية الأولياء» (١/ ٣١٦) مرفوعًا عن ابن عباس. وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٩/ ٤٤٩): رواه الطبراني، وفيه عبد الله بن خراش، وهو ضعيف.

فاتحته إلى خاتمته، أوقفه عند كل آية منه وأسأله عنها»[١].

فلم يتوقف الصحابة عن تفسير النصوص والأخذ بظواهرها؛ ويستثنى من ذلك النصوص الخاصة بصفات الله تعالى، فقد أخذوا بظواهرها فأثبتوها دون تفسير أو تكييف لمعناها.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «إن الصحابة والتابعين لم يمتنع أحد منهم عن تفسير آية من كتاب الله، ولا قال هذه من المتشابه الذي لا يعلم معناه، ولا قال قط أحد من سلف الأمة ولا من الأئمة المتبوعين: إن في القرآن آيات لا يعلم معناها، ولا يفهمها رسول الله ﷺ، ولا أهل العلم والإيمان جميعهم، وإنما قد ينفون علم بعض ذلك عن بعض الناس، وهذا لا ريب فيه»[٢].

قال الذهبي: قال سفيان[٣] وغيره: «قراءتها ـ أي آيات الصفات ـ تفسيرها»؛ يعني أنها بينة واضحة في اللغة، لا يبتغى بها مضايق التأويل والتحريف[٤][٥].

والواجب في نصوص القرآن والسنة إجراؤها على ظاهرها دون تحريف، لا سيما نصوص الصفات حيث لا مجال للرأي فيها.

ودليل ذلك: السمع، والعقل.

أما **السمع**:

فقوله تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾﴾ [الشعراء: ١٩٢ ـ ١٩٥].

وقوله: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٢﴾﴾ [يوسف: ٢].

وقوله: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٣﴾﴾ [الزخرف: ٣].

وهذا يدل على وجوب فهمه على ما يقتضيه ظاهره باللسان العربي إلا أن يمنع منه دليل شرعي.

---

(١) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٦/ ١٥٤)، والدارمي (١/ ٢٧٣) (١١٢٠)، والطبري في «تفسيره» (١/ ٦٥)، والطبراني (١١/ ٧٧)، والحاكم (٢/ ٣٠٧).

(٢) مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية (١٣/ ٢٨٥).

(٣) وهو الإمام سفيان بن عيينة ـ رحمه الله تعالى ـ، روى ذلك عنه اللالكائي في اعتقاد أهل السنة (٣/ ٤٣١)، والدارقطني في «الصفات» (ص٤١، ٤٢)، وانظر: الاعتقاد للبيهقي (ص١١٨)، واجتماع الجيوش الإسلامية لابن قيم الجوزية (١/ ١١٤، ١١٥).

(٤) العلو للذهبي (٥٧٤).

(٥) المصدر: علم العقيدة عند أهل السنة والجماعة لمحمد يسري (ص٣٥٣).

وقد ذم الله تعالى اليهود على تحريفهم، وبيَّن أنهم بتحريفهم من أبعد الناس عن الإيمان.

فقال: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِن بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٧٥﴾﴾ [البقرة: ٧٥].

وقال تعالى: ﴿مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا﴾ الآية [النساء: ٤٦].

وأما **العقل**: فلأن المتكلم بهذه النصوص أعلم بمراده من غيره، وقد خاطبنا باللسان العربي المبين فوجب قَبوله على ظاهره وإلا لاختلفت الآراء وتفرقت الأمة[١].

واعلم أن من قواعد أهل السنة المقررة أن الأصل أن يحمل النص على ظاهره، وأن الظاهر مراد، وأن الظاهر ما يتبادر إلى الذهن من المعاني، وأنه لا يخرج عن هذا الظاهر إلا بدليل، فإن عدم الدليل كان الحمل على الظاهر هو المتعين، والحمل على خلافه تحريف، فالنصوص الشرعية نصوص هداية ورحمة لا نصوص إضلال، فلو قدر أن المتكلم أراد من المخاطب حمل كلامه على خلاف ظاهره وحقيقته من غير قرينة ولا دليل ولا بيان لصادم هذا الفعل مقصود الإرشاد والهداية، وأن ترك المخاطب والحالة هذه بدون ذلك الخطاب خير له وأقرب إلى الهدى... ومن أسباب إخراج النصوص عن ظواهرها عند البعض دعوى معارضتها للمعقول كالشأن في كثير من العقائد الإسلامية، إذ أن من طالع كتب المؤولة وجد عندهم توسعًا عجيبًا في هذا الباب، وكلما خاضوا بالتأويل في باب جرهم ذلك إلى استسهال التأويل في باب آخر وهكذا حتى آل الأمر بالباطنية مثلًا إلى تأويل جملة الشريعة حتى ما يتعلق منها بالأحكام الشرعية كالصلاة والزكاة والصيام والحج، وجعل ذلك كله من قبيل الباطن المخالف للظاهر، ... والذي يعنينا هنا أن نؤكد على أن هذه النصوص الشرعية يجب حملها على ظواهرها ولا يصح تأويلها لمجرد تنزيلها على واقع حالي أو لتوهم معارضتها للمعقول، وأن تأويلها والحالة هذه مخرج لها عن قصد الشارع، وبالتالي، فتنزيلها بعد التأويل تنزيل لها على واقع غير مراد ولا مقصود للشارع»[٢].

---

(١) القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى لمحمد بن صالح بن عثيمين ـ (ص٤٢).

(٢) منارات وعلامات في تنزيل أحاديث الفتن على الوقائع والحوادث لعبد الله بن صالح العجيري (ص٨).

أمَّا أهلُ البدع والتأويل فردوا النصوص بعقولهم الفاسدة: فقد وصفهُم الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: «مختلفون في الكتاب، مخالفون للكتاب، مجمعون على مفارقة الكتاب، يقولون على الله وفي الله وفي كتاب الله بغير علم، يتكلمون بالمتشابه من الكلام، ويخدعون جُهَّالَ الناسِ بما يُشبِّهُون عليهم، فنعوذ بالله من فتن المضلِّين»[(١)].

ونقل الشاطبيُّ آثارًا تؤكدُ أنَّه لا يعارَضُ النقلُ بالعقلِ ثم قال: «فالحاصلُ من مجموع ما تقدَّم أن الصحابة ومَن بعدهم لم يعارِضوا ما جاء في السنن بآرائهم، علموا معناها أو جهلوه»[(٢)].

رابعًا: «أن يبين أن العقل الصريح يوافق ما جاءت به النصوص، وإن كان في النصوص من التفصيل ما يعجز العقل عن درك تفصيله، وإنما عقله مجملًا إلى غير ذلك من الوجوه، على أن الأساطين من هؤلاء والفحول معترفون بأن العقل لا سبيل له إلى اليقين في عامة المطالب الإلهية، وإذا كان هكذا، فالواجب تلقّي علم ذلك من النبوات على ما هو عليه».

بيَّن شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ الكلام على مسألة التعارض المتوهم في كتابه (درء تعارض العقل والنقل) ومما قاله في ذلك: «ليس في المعقول الصريح ما يمكن أن يكون مقدمًا على ما جاءت به الرسل وذلك لأن الآيات والبراهين دالة على صدق الرسل وأنهم لا يقولون على الله إلا الحق وأنهم معصومون فيما يبلغونه عن الله من الخبر والطلب، ولا يجوز أن يستقر في خبرهم عن الله شيء من الخطأ كما اتفق على ذلك جميع المقرين بالرسل من المسلمين واليهود والنصارى وغيرهم، فوجب أن جميع ما يخبر به الرسول عن الله صدق وحق لا يجوز أن يكون في ذلك شيء مناقض لدليل عقلي ولا سمعي، فمتى علم المؤمن بالرسول أنه أخبر بشيء من ذلك جزم جزمًا قاطعًا أنه حق وأنه لا يجوز أن يكون في الباطن بخلاف ما أخبر به وأنه يمتنع أن يعارضه دليل قطعي ولا عقلي ولا سمعي وأن كل ما ظن أنه عارضه من ذلك فإنما هو حجج داحضة وشبه من جنس شبه السفسطائية، وإذا كان العقل العالم بصدق الرسول قد شهد له بذلك وأنه يمتنع أن يعارض خبره دليل صحيح كان هذا العقل شاهدًا بأن كل ما خالف خبر الرسول فهو باطل، فيكون هذا العقل والسمع جميعًا شهدًا ببطلان العقل المخالف للسمع»[(٣)].

---

(١) الرد على الجهمية (ص٥٢).
(٢) الاعتصام (٢/ ٣٣٦).
(٣) درء تعارض العقل والنقل (١/ ١١١).

«فالعقل الصريح عند أهل السنة يوافق النقل الصحيح، وعند الإشكال يقدمون النقل ولا إشكال؛ لأن النقل لا يأتي بما يستحيل على العقل أن يتقبله، وإنما يأتي بما تحار فيه العقول، والعقل يصدق النقل في كل ما أخبر به ولا العكس.

ولا يقلِّلون من شأن العقل؛ فهو مناط التكليف عندهم، ولكن يقولون: إن العقل لا يتقدم على الشرع ـ وإلا لاستغنى الخلق عن الرسل ـ ولكن يعمل داخل دائرته، ولهذا سموا أهل السنة لاستمساكهم واتباعهم وتسليمهم المطلق لهدي النبي ﷺ. قال الله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَكَ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَآءَهُمْ ۚ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٥٠﴾﴾ [القصص: ٥٠]»[1].

(١) الوجيز في عقيدة السلف الصالح لعبد الحميد الأثري (ص١٥٧).

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿٤٣﴾ «ومن زعم أنه يرى ربه في دار الدنيا فهو كافر بالله».

الشرح

تقدم الكلام في مسألة رؤية الله ﷻ في الدنيا، وأن هذه المسألة يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام هي:

* **المسألة الأولى: رؤية الإنسان لربه في الحياة الدنيا.**
* **المسألة الثانية: رؤية النبي ﷺ لربه في ليلة المعراج.**
* **المسألة الثالثة: رؤية الله في المنام.**

❐ **أما المسألة الأولى، وهي: رؤية الإنسان لربه في الحياة الدنيا.**

فقد حسمها النص الشرعي كما جاء في الحديث: «**تَعَلَّمُوا أَنَّهُ لَنْ يَرَى أَحَدٌ مِنْكُمْ رَبَّهُ ﷻ حَتَّى يَمُوتَ**»(١).

فرؤية الإنسان لربه في الحياة الدينا هي أمرٌ ممتنع، ومن زعمه من أهل الباطل فهو لم يرَ الله ﷻ حقيقة.

ولذلك لما سأل النبي ﷺ ابن صياد في لقائه معه عندما أخذ يسأله قال: ماذا ترى؟ قال: أرى عرشًا على الماء، قال له النبي ﷺ: «**ذاك عرش الشيطان**»(٢)، فالشيطان قد يسول لهؤلاء أنهم يرون الله ﷻ، وما ذلك إلا استغلالًا لجهلهم، فلجهلهم بما جاءت به النصوص من امتناع رؤية الله ﷻ في الحياة الدنيا، قد يتلاعب الشيطان ببعض الناس فيُخيل له أنه يرى الله ﷻ، وقد تقدم بيان ذلك.

❐ **وأما المسألة الثانية، وهي: رؤية النبي ﷺ لربه في ليلة المعراج، فقد وقع الخلاف فيها بين أحد قولين.**

إما إنكار هذه الرؤيا وأنها لم تقع.

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه (٤/ ٢٢٤٥). (٢) صحيح مسلم، برقم (٢٩٢٥).

وإما إثباتها ولكن على أنها رؤية بالقلب، وليست رؤية بالعين، فقد حصل الاختلاف بين الصحابة في هذه المسألة، فعائشة ﵂ ومن معها لم يثبتوا هذه الرؤية.

وابن عباس أثبتها، ولكن رواية عند عباس بين أن تكون مطلقة حيث قال: «رأى محمد ربه»، ومقيدة بقوله: «رأى محمد ربه بقلبه»[(١)].

والصواب: كما يرى شيخ الإسلام ابن تيمية أن الرؤيا وقعت بالقلب ولم تقع بالعين، هذا الخلاف في هذه المسألة.

❐ وأما المسألة الثالثة: فهي لو أن الإنسان رأى في المنام أنه رأى الله ﷻ في المنام.

فقال العلماء: هذه الرؤيا تُعبَّر، وتعبيرها وتفسيرها وأنه يرى إيمانه، فبقدر بهاء تلك الصورة التي رآها وحسنها بقدر ما يكون قدر إيمانه، فهي تعبر بأن الإنسان رأى إيمانه، فبقدر بهاء الصورة بقدر ما تكون قوة الإيمان.

والرؤى كما هو معلوم تُعبر، كما رأى عزيز مصر عندما رأى سبع بقرات فعُبرت هذه بأنها سبع سنين، فالرؤيا تعبر، وهذا تعبيرها لمن رأى هذه الرؤيا.

قال الإمام سعيد بن عثمان الدارمي: «وفي المنام يمكن رؤية الله تعالى على كل حال وفي كل صورة»[(٢)].

قال الإمام البغوي: «رؤية الله في المنام جائزة»[(٣)].

قال ابن تيمية: «ومن رأى الله ﷻ في المنام فإنه يراه في صورة من الصور بحسب حال الرائي؛ إن كان صالحًا رآه في صورة حسنة، ولهذا رآه النبي ﷺ «في أحسن صورة»»[(٤)].

وقال أيضًا: «وقد يرى المؤمن ربه في المنام في صورة متنوعة على قدر إيمانه ويقينه، فإذا كان إيمانه صحيحًا لم يره إلا في صورة حسنة، وإذا كان في إيمانه نقص رأى ما يشبه إيمانه، ورؤيا المنام لها حكم غير رؤيا الحقيقة في اليقظة، ولها تعبير وتأويل لما فيها من الأمثال المضروبة للحقائق»[(٥)].

---

(١) صحيح مسلم، برقم (١٧٦).
(٢) الرد على المريسي (تحقيق الدكتور رشيد الألمعي) (٢/ ٧٣٨ ـ ٧٣٩).
(٣) شرح السنة (١٢/ ٢٢٧ ـ ٢٢٨).
(٤) مجموع الفتاوى (٥/ ٢٥١).
(٥) مجموع الفتاوى، (٣/ ٣٩٠).

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿٤٤﴾ «والفكرة في الله تبارك وتعالى بدعة؛ لقول رسول الله ﷺ: «تفكَّروا في الخلق ولا تفكروا في الله»[1]. فإن الفكرة في الرَّب تقدح الشك في القلب».

الشرح

أي: لا يجوز للعبد أن يخوض بعقله في ذات الله ﷻ؛ لأن هذا الأمر لا سبيل إليه كما ذكرنا سابقًا، فليس للعبد أن يتفكر في ذات الله ﷻ، وإنما يكون التفكر في خلق الله ﷻ، وفي آيات الله ﷻ في هذا الكون، ومن ذلك النفس، ومن ذلك ما خلقه الله ﷻ في هذا الكون، وقد قال الله ﷻ: ﴿وَفِيٓ أَنفُسِكُمۡۚ أَفَلَا تُبۡصِرُونَ ٢١﴾ [الذاريات: ٢١]، وقال: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلۡإِبِلِ كَيۡفَ خُلِقَتۡ ١٧ وَإِلَى ٱلسَّمَآءِ كَيۡفَ رُفِعَتۡ ١٨ وَإِلَى ٱلۡجِبَالِ كَيۡفَ نُصِبَتۡ ١٩ وَإِلَى ٱلۡأَرۡضِ كَيۡفَ سُطِحَتۡ ٢٠﴾ [الغاشية١٧: ٢٠]، فيكون التفكر في مخلوقات الله ﷻ كما جاء بذلك الأثر عن ابن عباس.

أما التفكر في ذات الله ﷻ فهذا لا سبيل إليه وهو مظنة الخطأ والفساد والانحراف عن دين الله ﷻ، فأمرٌ لا سبيل لك إليه فليس لك أن تدخل فيه كما ذكر الله ﷻ في كتابه العزيز حيث قال ﷻ: ﴿وَلَا تَقۡفُ مَا لَيۡسَ لَكَ بِهِۦ عِلۡمٌۚ﴾ [الإسراء:

---

(١) ورد في الأثر عن عبد الله بن عباس قال: «فكروا في كل شيء ولا تفكروا في ذات الله، فإن بين السموات إلى كرسيه سبعة آلاف نور، وهو فوق ذلك ﷻ».
أخرجه ابن أبي شيبة في كتاب العرش، برقم (١٦). والأصبهاني في الترغيب والترهيب (٢/ ١٧٣)، وأبو الشيخ في العظمة (١/ ٢١٢)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ٣٢٣)، رقم (٨٨٧).
وابن قدامة في إثبات صفة العلو (ص١٠٦ ـ ١٠٧). وأورده ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص١٢٣)، وعزاه لعبد الله ابن الإمام أحمد في كتاب السنة وأورده ابن حجر في فتح الباري (١٣/ ٣٨٣) وقال: «موقوف وإسناده جيد». وقال السخاوي في المقاصد الحسنة (ص١٥٩) بعد أن ذكر من أخرج الحديث: «وأسانيدها ضعيفة ولكن باجتماعها تكتسب قوة، والمعنى صحيح». وأورده السيوطي في الجامع الصغير (١/ ١٣٢)، وسكت عنه، كما سكت عنه المناوي في فيض القدير (٣/ ٢٩٢). وانظر: سلسلة الأحاديث الصحيحة (٤/ ٣٩٦)، وضعيف الجامع (٣/ ٣٩).

٣٦]، والله، ﷻ عدَّ المحرَّمات في قوله ﷻ: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الأعراف: ٣٣].

فجعل التقول على الله ﷻ أخطر من الشرك، فقال العلماء: إن الله تعالى في هذه الآية تدرَّج في المحرَّمات من الأدنى إلى الأعلى، فكان أعلاها وأخطرها أن نتقوَّل على الله تعالى بغير علم، فالذي يخوض بفكره في ذات الله تعالى يكون قد وقع في أشد الأمور خطرًا.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ، بعد أن أورد هذا الأثر: «. . .لأن التفكير والتقدير يكون في الأمثال المضروبة، والمقاييس، وذلك يكون في الأمور المتشابهة، وهي المخلوقات.

وأما الخالق ﷻ فليس له شبيه ولا نظير، فالتفكر الذي مبناه على القياس ممتنع في حقه، وإنما هو معلوم بالفطرة، فيذكره العبد. وبالذكر، وبما أخبر به عن نفسه، يحصل للعبد من العلم به أمور عظيمة؛ لا تنال بمجرد التفكير والتقدير؛ أعني من العلم به نفسه؛ فإنه الذي لا تفكير فيه.

فأما العلم بمعاني ما أخبر به ونحو ذلك، فيدخل فيها التفكير والتقدير، كما جاء به الكتاب والسنة»[(١)].

فبيَّن رَحِمَهُ اللَّهُ، أن الله ﷻ ـ والمراد: ذاته وصفاته ـ لا يدخل تحت مجال التفكير الإنساني، والعقل البشري القاصر؛ لأن مبنى التفكير على قياس الغائب على الشاهد، وإيجاد العلاقة بين النظير ونظيره، والله ﷻ ليس له ندٌّ ولا مثيلٌ ولا مُسامٍ ولا نظيرٌ حتى يقاس عليه، أو توجد بينه وبينه علاقة، تؤدي إلى إدراك كنهه وحقيقته.

وفي حديث معاوية بن أبي سفيان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ النَّبِي ﷺ نَهَى عَنِ الأُغْلُوطَاتِ»[(٢)].

قال عيسى بن يونس[(٣)] رَحِمَهُ اللَّهُ، وهو أحد رواة الحديث: «والأغلوطات ما لا يحتاج

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٣٩ ـ ٤٠).

(٢) أخرجه أبو داود في سننه (٤/ ٤٤)، برقم (٣٦٥٦). والإمام أحمد في المسند (٥/ ٤٣٥)، وقال محقق المسند حمزة أحمد الزين: «إسناده حسن» (١٧/ ٧٨) برقم (٢٣٥٧٧ ـ ٢٣٥٧٨) ط/ دار الحديث؛ وضعف إسناده الألباني كما في تخريج أحاديث مشكاة المصابيح (١/ ٨١).

(٣) عيسى بن يونس بن أبي إسحاق الهمداني، أبو عمرو السبيعي، الكوفي الإمام القدوة، الحافظ الحجة، أخو الحافظ إسرائيل بن يونس، أخرج له أصحاب الكتب الستة، توفي سنة =

إليه من كيف وكيف»[١].

وقال الخطابي رَحِمَهُ اللَّهُ في معالم السنن: «وفيه كراهية التعمق والتكلف فيما لا حاجة للإنسان إليه من المسائل، ووجوب التوقف عما لا علم للمسؤول به»[٢].

ولا شك أن معرفة حقيقة كنه الله عَزَّوَجَلَّ، وكيفية ذاته وصفاته، مما لا يحتاج إليه أحد، ولا يتوقف الإيمان به عَزَّوَجَلَّ على معرفة كيفية ذاته وصفاته، فالبحث في ذلك من التعمق والتكلف فيما لا حاجة للإنسان إليه، فوجب التوقف عما لا علم للإنسان به، ولا يمكنه أن يحيط به بحال من الأحوال.

وحديث الوسوسة معروف، وهو أن الصحابة رضوان الله عليهم قالوا للنبي ﷺ: «إِنَّا نَجِدُ فِي أَنْفُسِنَا مَا يَتَعَاظَمُ أَحَدُنَا أَنْ يَتَكَلَّمَ بِهِ». فقال النبي ﷺ: «**أَوَقَدْ وَجَدْتُمُوهُ؟**». قَالُوا: نَعَمْ. قَالَ: «**ذَلِكَ صَرِيحُ الْإِيمَانِ**»[٣].

فالذي وجدوه هو ضيق الصدر وتعاظم واستكبار هذا الأمر؛ لأنهم قالوا: «إن أحدنا ليجد في نفسه ما لَئِنْ يَخر من السماء إلى الأرض أحب إليه من أن يتكلم به»؛ فقال النبي ﷺ: «**ذَلِكَ صَرِيحُ الْإِيمَانِ**».

فضيق الصدر دليل على قوة الإيمان، ودليل على أن هذا خاطر يمر من خواطر الشيطان؛ وعلاجه: أن يقطعه، وأن يستعيذ الإنسان من الشيطان الرجيم، والله تعالى يقول: ﴿**وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ**﴾ [الأعراف: ٢٠٠].

فالشيطان دائم الوسوسة لابن آدم، فعليه أن يعود إلى حِصن الإيمان، وإلى العقيدة الصحيحة ليستمسك بها ويلجأ إليها؛ فهي النجاة والمخرج من هذه الوساوس.

وفي الحديث الآخر يقول النبي ﷺ: «**يَأْتِي الشَّيْطَانُ أَحَدَكُمْ فَيَقُولُ: مَنْ خَلَقَ كَذَا؟ مَنْ خَلَقَ كَذَا؟ حَتَّى يَقُولَ: مَنْ خَلَقَ اللهَ؟**»، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**فَإِذَا بَلَغَهُ فَلْيَسْتَعِذْ بِاللهِ وَلْيَنْتَهِ**»[٤]؛ أي: لينتهِ عن التفكير في هذه الخطرات الشيطانية، وليستعذ بالله عَزَّوَجَلَّ من هذا الخاطر ولا يسترسل في التفكير فيه.

= ١٨٧هـ. انظر ترجمته في: السير (٨/ ٤٨٩)، تهذيب التهذيب (٣/ ٣٧١).

(١) أورده ابن بطة في الإبانة (١/ ٤٠١).

(٢) معالم السنن (٥/ ٢٥٠).

(٣) صحيح مسلم، برقم (١٣٢).

(٤) صحيح البخاري، برقم (٣٢٧٦)، ومسلم، رقم (١٣٤).

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿٤٥﴾ «واعلم أن الهوام والسِّباع والدواب كلها، نحو الذر [والذباب] والنمل كلها مأمورة، لا يعملون شيئًا إلا بإذن الله تبارك وتعالى».

الشرح

هذه المسألة مرتبطة بما بعدها ويأتي لها لواحق؛ لأنها متعلقة بباب القدر، فجميع الخلق مربوبون لله واقعون تحت قدرته ومشيئته لا يخرجون عن ذلك بأي حال من الأحوال.

ما يتعلق بالإيمان بالقدر خيره وشره، وهو أصلٌ مِن أُصُول اعتقادِ أهل السُّنّة والجَمَاعَة، وركنٌ مِن أركان الإيمان.

قال العلّامة ابنُ القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «إنّ أهمَّ ما يَجب معرفتُه على المُكَلّف النَّبيل فضلًا عن الفاضل الجليل ما وَرَدَ في القضاء والقَدَر والحِكمة والتّعليل، فهو مِن أَسْنَى المقاصد، والإيمانُ به قُطْب رَحَى التّوحيد ونِظامه، ومبدأ الدِّين المُبين وخِتامه، فهو أحدُ أركان الإيمان وقاعدة أساس الإحسان التي يَرجع إليها ويَدور في جميع تصاريفه عليها، فالعدلُ قِوَام المُلك، والحِكمة مَظهر الحمد، والتّوحيد مُتضمن لنهاية الحِكمة وكمال النِّعمة، ولا إله إلا الله وحده لا شريكَ له، له المُلك، وله الحمد، وهو على كل شيء قدير؛ فبالقدرة والحكمة ظَهَر خَلْقُه وشَرعه المُبين؛ ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٥٤﴾﴾ [الأعراف: ٥٤]»[(١)].

والقَدَر في اللغة: مَصدر قَدَرْتُ الشَّيء، إذا أَحَطتُ بمقداره.

وهو عند أهل السُّنَّة والجَمَاعَة: قُدرة الله وعِلمه ومَشيئته وخَلقه وكتابته، فلا تتحرك ذَرَّةٌ فما فوقها إلا بمشيئته وعِلمه وقُدرته[(٢)].

ومن أدلة القَدَر:

---

(١) مُقَدِّمة كتابه شِفاء العَليل (ص٣).

(٢) انظر: شفاء العليل لابن القَيِّم (ص١١٤).

قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الزمر: ٦٢]، وقوله ﷻ: ﴿فَذُوقُواْ عَذَابِي وَنُذُرِ ۝٣٧﴾ [القمر: ٤٩]، وقوله ﷻ: ﴿قُلۡ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلۡفَلَقِ ۝١ مِن شَرِّ مَا خَلَقَ ۝٢﴾ [الفلق: ١ ـ ٢].

وحديثُ جِبريل لمَّا سأل رسولَ الله ﷺ عن الإيمان، فقال له رسولُ الله ﷺ: «**أن تُؤمن باللهِ ومَلائكته وكُتُبه ورُسله واليوم الآخر، وتُؤمن بالقَدَر؛ خَيره وشَرِّه**»[1].

(١) أخرجه البخاري، رقم (٥٠)، ومسلم، رقم (٨).

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿٤٦﴾ «والإيمان بأن الله ـ تبارك وتعالى ـ قد علم ما كان من أول الدهر، وما لم يكن مما هو كائن، أحصاه وعدَّه عدًّا، ومن قال: إنه لا يعلم ما كان وما هو كائن فقد كفر بالله العظيم».

الشرح

فنحن نعلم أن ما في هذا الكون مُسَخَّرٌ ومخلوقٌ من الله ﷻ، فالله ﷻ كما قال: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾، فنحن نؤمن بأن الإيمان بالقدر ركنٌ من أركان الإيمان، والقدر له أربع مراتب:

المرتبة الأولى: العلم.

المرتبة الثانية: الكتابة.

المرتبة الثالثة: المشيئة.

المرتبة الرابعة: الخلق.

* فالمرتبة الأولى: مرتبة العلم.

فيجب أن تعلم وتوقن بأن الله ﷻ علم الأشياء قبل خلقها، وعلم ما سيكون، وما لم يكن لو كان كيف يكون، فالله ﷻ قد أحاط بكل شيءٍ علمًا، ولذلك، لما ذكر الله تعالى الخلق استدل به على العلم والقدرة: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ ٱلْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ﴾ [الطلاق: ١٢]، ثم قال بعدها: ﴿لِتَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَىْءٍ عِلْمًا ﴿١٢﴾﴾.

فتأمل السياق في الحديث عن الخلق، ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ ٱلْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ﴾ [الطلاق: ١٢] هذا حديث عن الخلق، لكنه دلالة على أمرين، هما؟ ﴿لِتَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾، فالخلق دليل على القدر، فكيف يخلق من لا يقدر، فهل الذي لا يقدر يستطيع أن يخلق؟ فبما أنه هو الخالق فهو قادر، وكيف يخلق ما لا يعلم؟ فبالتالي، استشهد بخلقه على قدرته وعلى علمه، لذلك قال: ﴿لِتَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَىْءٍ عِلْمًا ﴿١٢﴾﴾.

فالله ﷻ علم الأشياء قبل خلقها، وهو ﷻ يعلم ما سيكون؛ بل ما لم يكن لو كان كيف يكون، فالله ﷻ عندما ذكر أصحاب النار قال عنهم: ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾ [الأنعام: ٢٨]، فلو أُخرج أهل النار من النار وعادوا إلى الدنيا لعادوا إلى كفرهم.

فإذًا، يعلم ما لم يكن لو كان كيف يكون، فعلمه ﷻ محيطٌ بكل شيء، وكان أول من أنكره القدرية فأنكروا علم الله السابق، فزعم القدرية الأوائل أن الله ﷻ لا يعلم الأشياء قبل وقوعها، فهذا أول حال القدرية، ثم إن القدرية بعد ذلك تراجعوا عن إنكار العلم السابق وأثبتوا العلم السابق، ولكن أنكروا قدرة الله في فعل العبد، فالله ﷻ علم الأشياء قبل كونها.

* **وأما المرتبة الثانية: فهي أن الله كتب ذلك في اللوح المحفوظ.**

فعندما خلق الله القلم قال له: اكتب، قال: وما أكتب؟ قال: اكتب كل شيء، فأمره بكتابة كل شيء، كما ورد في حديث عبادة بن الصامت قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إن أول ما خلق الله القلم، فقال له: اكتب، قال: رب ماذا أكتب؟ قال: اكتب مقادير كل شيء حتى تقوم الساعة**». الحديث[1].

* **والمرتبة الثالثة: المشيئة**؛ فالله ﷻ كما قال: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [النازعات: ٣٠]، فمشيئة الله ﷻ نافذة وتامة وواقعة ولا يقع في هذا الكون ما لا يشاء ﷻ.

* **والمرتبة الرابعة: الخلق**؛ كما قال تعالى: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢]، وكما قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾﴾ [الصافات: ٩٦]، فهو ﷻ خالق الأشياء.

فإذًا لا بد أن نؤمن بأن من مراتب القدر العلم السابق، وأن الله ﷻ أحاط بكل شيءٍ علمًا، فلا بد من الإيقان بذلك واعتقاد ذلك، وأن الذي قال إن الله لا يعلم، فقد كفر بالله العظيم.

وأما أنواع التقدير:

فقد ذكر ابنُ القيِّم **أقسامَ التَّقدير الخمسة**، وأَوْضَحَها بأدلَّتِها، وهي باختصار:

التقدير الأول: تقدير المَقادير قبل خَلق السَّماوات والأرض، وهو التقدير العام الشَّامل لكل شيءٍ في اللوح المحفوظ، وقد سبق ذِكر بعض الأدلة عليه.

---

(١) أخرجه أحمد في مسنده (٥/ ٣١٧). وأبو داود في سننه (٥/ ٧٦، رقم٤٧٠٠). والترمذي في سننه (٥/ ٤٢٤، رقم٣٣١٩).

التقدير الثاني: تقدير الرَّبِّ ـ تبارك وتعالى ـ شقاوة العِباد وسَعادتهم وأرزاقهم وآجالهم وأعمالهم قبل خَلْقِهم، وهو تقديرٌ ثَان بعد التقدير الأَوَّل، فعن عِمران بن حُصين قال: «قيل: يا رسول الله، عُلِمَ أهلُ الجَنَّة من أهل النَّار؟ فقال: «**نَعَمْ**». قيل: فَفِيم يعملُ العاملون؟ قال: «**كُلٌّ مُيَسَّرٌ لِما خُلِقَ له**»»[(١)].

التقدير الثالث: المُتَعَلِّق بالجنين وهو في بطن أُمِّه، وهو تقدير شقاوته وسعادته ورزقه وأجله وعمله؛ فعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: حَدَّثنا رسولُ الله ﷺ وهو الصَّادقُ المَصدوقُ: «**إنَّ أحدَكم ليُجمع خَلْقُه في بَطن أُمِّه أربعين يومًا، ثُمَّ يكون في ذلك علقةً مثل ذلك، ثُمَّ يكون في ذلك مُضغةً مثل ذلك، ثُمَّ يُرسل اللهُ إليه المَلك؛ فيَنفخ فيه الرُّوح، ويُؤمر بأربع كلماتٍ؛ بكتبِ رزقِه وأجلِه وعملِه وشقي أو سعيد، فوالذي لا إلهَ غيرُه، إنَّ أحدَكم ليعمل بعمل أهل الجنة حتَّى ما يكون بينه وبينها إلَّا ذراع فيَسبق عليه الكتابُ فيَعمل بعمل أهل النار فيدخلها، وإنَّ أحدَكم لَيعمل بعمل أهلِ النَّار حتى ما يكون بينه وبينها إلَّا ذِرَاع فيَسبق عليه الكتابُ فيَعمل بعمل أهلِ الجَنَّة فيَدخلها**»[(٢)].

التقدير الرابع: التقدير في ليلة القَدْر؛ قال الله تعالى: ﴿حمٓ ۝١ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ ۝٢ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةٖ مُّبَٰرَكَةٍۚ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ ۝٣ فِيهَا يُفۡرَقُ كُلُّ أَمۡرٍ حَكِيمٍ ۝٤ أَمۡرٗا مِّنۡ عِندِنَآۚ إِنَّا كُنَّا مُرۡسِلِينَ ۝٥﴾ [الدخان: ١ ـ ٥].

قال أبو عبد الرحمن السُّلَمِيُّ: «يُقَدِّر أمرَ السَّنَة كلها في ليلة القَدْر»، وهذا هو الصَّحيح: أنَّ القَدْر مَصدر قَدَرَ الشيء يَقْدُرُهُ قَدْرًا، فهي ليلة الحُكم والتقدير.

التقدير الخامس: التقدير اليَومي؛ قال تَعَالى: ﴿يَسۡـَٔلُهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ كُلَّ يَوۡمٍ هُوَ فِي شَأۡنٖ ۝٢٩﴾ [الرحمٰن: ٢٩].

قال مجاهدٌ والكلبيُّ وعُبيد بن عمير وأبو ميسرة وعطاء ومقاتل: «مِن شأنِه: أن يُحيي ويُميت، ويَرزق ويَمنع، ويَنصر، ويُعزُّ ويُذلُّ، ويَفك عانيًا، ويَشفي مريضًا، ويجيب داعيًا، ويُعطي سائلًا، ويَتوب على قوم، ويكشف كربًا، ويَغفر ذنبًا، ويضع أقوامًا، ويَرفع آخرين. دخل كلامُ بعضهم في بعض...».

إلى أن **قال ابن القَيِّم** رحمه الله: «فهذا تقديرٌ يوميٌّ، والذي قبله تقديرٌ حَوْلِيٌّ، والذي قبلَه تقديرٌ عُمري عند تَعَلُّق النَّفس به، والذي قبله كذلك عند أَوَّل تخليقه، وكونه

---

(١) أخرجه البخاري (٧٥٥١) ومسلم (٢٦٤٩) واللفظ له.

(٢) أخرجه البخاري (٣٢٠٨) ومسلم (٢٦٤٣).

مضغة، والذي قبله تقديرٌ سَابق على وجوده، لكن بعد خلق السماوات والأرض، والذي قبله تقديرٌ سابقٌ على خلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، وكل واحد من هذه التقادير كالتفصيل من التقدير السابق، وفي ذلك الدليل على عِلم الرَّبِّ وقُدرته وحكمته، وزيادة التعريف لملائكته وعباده المؤمنين بنفسِه وأسمائه»[١].

قال الإمامُ النوويُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «واعلم أنَّ مَذهبَ أهلِ الحَقِّ إثباتُ القَدَر، ومعناه: أنَّ الله ـ تبارك وتعالى ـ قَدَّر الأشياء في القِدَم، وعَلِمَ ـ سبحانه ـ أنَّها ستقع في أوقاتٍ معلومة عنده ﷻ، وعلى صفاتٍ مخصوصة؛ فهي تقع على حسب ما قَدَّرها ﷻ، وأنكرت القدرية هذا، وزعمت أنه ﷻ لم يُقَدِّرها، ولم يتقدم علمُه ﷻ بها، وأنَّها مُستأنفة العلم؛ أي: إنَّما يَعلمها ـ سبحانه ـ بعد وقوعِها، وكذبوا على الله ﷻ وجَلَّ عن أقوالهم الباطلة علوًّا كبيرًا.

وسُمِّيت هذه الفرقةُ قدريَّة؛ لإنكارهم القَدَر؛ قال أصحابُ المَقالات من المُتَكَلِّمين: وقد انقرضت القدريةُ القائلون بهذا القول الشَّنيع الباطل، ولم يَبق أحدٌ من أهل القِبلة عليه، وصارت القدريةُ في الأزمان المتأخرة تَعتقد إثبات القَدَر، لكن يقولون: الخير من الله، والشَّرُّ مِن غيره»[٢].

(١) شفاء العليل (ص٣١ ـ ٤٩).
(٢) شرح النووي على مسلم (١/ ١٥٤).

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

٤٧ : **«ولا نكاح إلا بولي وشاهدَي عدل وصداق» قلَّ أو كثر، ومن لم يكن لها ولي فالسلطان ولي من لا ولي له».**

الشرح

أشار المصنف هنا إلى حديث: «**لا يحلُّ نكاحٌ إلا بوليٍّ وصداقٍ وشاهدَي عدلٍ**»(١).

وقد تضمَّن الحديث بعض شروط عقد النكاح، وهي:

١ ـ الولي.

٢ ـ وشاهدان عدل.

٣ ـ والصداق الذي هو المهر.

ولعقد النكاح مجموعةٌ من الأركان التي لا يَنعقد إلا بها، وقد اختلف الفقهاء في عدد تلك الأركان، فمنهم من جعلها ركنًا واحدًا، ومنهم من جعلها أكثر من ذلك. ومن تلك الأركان:

صِيغَة العقد: وهو الرُّكنُ الوحيد المُجمَع عليه بين فقهاء المذاهب بما فيهم: أبو حنيفة، وتَتَكوَّنُ الصّيغة من الإيجاب والقَبول؛

فالإيجاب: هو ما يَصدر من العاقد الأول، سواء كان الزوج أو الزوجة أو وليّاهما أو وكيلاهما.

والقَبول: هو ما يصدر من العاقد الثّاني كذلك، وهما فيهما سواء، ويتحقّق الإيجاب والقبول باللّفظ، أي الكلام الذي به يَدلّ ويُعبّر فيه العاقد عن رغبته من إجراء العقد(٢).

---

(١) سنن البيهقي، رقم (١٣٧٢٠)، وقال الألباني، في إرواء الغليل، عن الحسن البصري، الصفحة أو الرقم: (٦/ ٢٦٠): مرسل ورجاله ثقات رجال مسلم.

(٢) الفقه الإسلامي وأدلته لوهبة الزحيلي (الطبعة الرابعة)، دمشق: دار الفكر، صفحة ٢٩٤٣، جزء ٤. بتصرّف.

المَهر أو الصَّداق: وهو رُكنٌ من أركان عقد النّكاح عند الجمهور، وشرطٌ له عند الحنفيّة، والدّليل عليه القرآن والسُّنة النبوية والإجماع.

ودليله من القرآن: قوله تعالى: ﴿وَءَاتُوا۟ ٱلنِّسَآءَ صَدُقَٰتِهِنَّ﴾ [النساء: ٤].

وأما السُنّة: فقول الرّسول عليه الصّلاة والسّلام: «**الْتمسْ ولَو خاتمًا مِن حديدٍ**»(١)، وذلك يَدُلُّ على اشتراطه، كما قال الرّسول عليه الصّلاة والسّلام: «**لا يحلُّ نكاحُ إلا بوليٍّ وصداقٍ وشاهدَي عدلٍ**»(٢).

وأما الإجماع: فقد انعقد الإجماع على ذلك، فلا يَجوز التَّراضي على إسقاط المهر من العقد(٣).

العاقِدان: وهما الزَّوج والزّوجة، وكلٌّ منهما ركنٌ مُستقلٌّ بذاته، فلا ينعقد الزّواج بأحدهما فقط إلا إن وُجِد الآخر، ويُشتَرَطُ في الزّوجة أن تكون خاليةً من مَوانِع الزواج الشرعيّة، ومنها مثلًا أن تَكون مُتَزَوِّجَة بغيره، أو مُعْتَدَّة من طلاق لغيره، أو مُطلَّقة منه ثلاث طلقات ما لم تُحَلِّل، أو مُرتَدة، أو مَجوسية، أو وثَنِيَّة، أو أَمَة (عَبْدَةً) والنَّاكِحُ حُر، أو تَكونَ مَحْرَمًا له، أو زوجةً خامِسَة، أو يَكونَ مُتَزوِّجًا بأختِها وغيرها ممّن لا يجمع بينه وبينها، أو تكون مُحْرِمَةً بحجّ أو عمرة(٤).

الشُّهود: فلا يَنْعَقِدُ النِّكاح إلا بِحُضُور شاهدين من الرجال أو بحضور رجلٍ وامرأتين، ويشترط فيهما أن يكونا مُسلمين بالِغَين عاقِلين حُرَّيْن عَدلَين سَميعَيْن بَصيرَين عارِفَين لِسان المُتَعاقِدَيْن(٥).

الوَلِيّ: فَلا يَصح النِّكاح إلَّا بولِي، لقَوْله تَعَالَى: ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَن يَنكِحْنَ أَزْوَٰجَهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٢]، وقيل: إن هذه الآية؛ سبب نزولها: «أن أختَ مَعقِلِ بنِ يَسارٍ طلَّقَها زوجُها، فتَركها حتى انقَضَتْ عِدَّتُها فخطَبها، فأبَى مَعقِلٌ، فنزَلَتْ: ﴿فَلَا

---

(١) صحيح البخاري، رقم (٥١٣٥).

(٢) سنن البيهقي، رقم (١٣٧٢٠)، وقال الألباني، في إرواء الغليل، عن الحسن البصري، الصفحة أو الرقم: (٦/ ٢٦٠): مرسل ورجاله ثقات رجال مسلم.

(٣) روضة المستبين في شرح كتاب التلقين لأبي محمد القرشي (الطبعة الأولى)، صفحة ٧٤٤. جزء ١. بتصرّف.

(٤) روضة الطالبين وعمدة المفتين للنووي (الطبعة الثالثة)، بيروت: المكتب الإسلامي، صفحة ٤٣، جزء ٧. بتصرّف.

(٥) روضة الطالبين وعمدة المفتين للنووي (الطبعة الثالثة)، بيروت: المكتب الإسلامي، صفحة ٤٣، جزء ٧. بتصرّف.

تَعْضُلُوهُنَّ أَن يَنكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٢])[١]. وَعَن عَائِشَة رضي الله عنها أَن النَّبِي ﷺ قَالَ: «**أَيّمَا امْرَأَة نَكَحَت بِغَيْر إِذن وَليهَا فنكاحها بَاطِل** ـ ثَلَاثًا ـ»[٢]. فَلَا تَصِحُّ عبارَة الْمَرْأَة فِي عقد الزواج سواءٌ كان ذلك إيجَابًا أم قبولًا، فَلا يجوز للمرأة البكر أن تزوّج نَفسهَا بنفسها حتى إن أذن لها الولي بذلك، وَلَا يجوز أن يزوّجها أحد غير وليها لَا بِولَايَة وَلَا بوكالة[٣].

والوَليُّ لُغةً: هو القَريبُ، مِنَ الوَلْي، وهو القُربُ، ووَلِيَ الأمرَ: إذا قام به، وتولّى الأمرَ؛ أي: تقلّدَه، وتولّى فُلانًا: اتَّخذه وليًّا[٤].

والوَليُّ اصْطِلاحًا: مَن له ولايةُ التصَرُّفِ في المالِ والنَّفسِ جَميعًا[٥].

وقول المصنف: «ومن لم يكن لها ولي فالسلطان ولي من لا ولي له».

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «وإذا رضيت رجلًا، وكان كفئًا لها، وجب على وليها ـ كالأب ثم الأخ ثم العم ـ أن يزوجها به، فإن عضلها أو امتنع عن تزويجها زوجها الولي الأبعد منه، أو الحاكم بغير إذنه باتفاق العلماء، فليس للولي أن يجبرها على نكاح من لا ترضاه، ولا يعضلها عن نكاح من ترضاه إذا كان كفئًا باتفاق الأئمة، وإنما يجبرها ويعضلها أهل الجاهلية والظلمة الذين يزوجون نساءهم لمن يختارونه لغرض، لا لمصلحة المرأة، ويكرهونها على ذلك أو يخجلونها حتى تفعل، ويعضلونها عن نكاح من يكون كفئًا لها لعداوة أو غرض، وهذا كله من عمل الجاهلية والظلم والعدوان، وهو مما حرمه الله ورسوله ﷺ، واتفق المسلمون على تحريمه، وأوجب الله على أولياء النساء أن ينظروا في مصلحتهن، لا في أهوائهم، كسائر الأولياء والوكلاء ممن تصرَّف لغيره، فإنه يقصد مصلحة من تصرَّف له، لا يقصد هواه، فإن هذا من الأمانة التي أمر الله أن تؤدى إلى أهلها، فقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُوا۟ بِٱلْعَدْلِ﴾ [النساء: ٥٨]»[٦].

---

(١) صحيح البخاري، رقم (٤٥٢٩).

(٢) رواه أبو داود (٢٠٨٣)، والترمذي (١١٢٧) وحسنه، وابن ماجه (١٨٧٩)، وصححه ابن حبان (٤٠٧٤).

(٣) كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار لأبي بكر الحسيني (الطبعة الأولى)، دمشق: دار الخير، (١/ ٢٥٦) بتصرّف.

(٤) تهذيب اللغة للأزهري (١٥/ ٣٢٣)، لسان العرب لابن منظور (١٥/ ٤٠٧، ٤١١).

(٥) المبسوط للسرخسي (٤/ ١٩٦).

(٦) مجموع الفتاوى (٣٢/ ٥٢).

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿٤٨﴾ «وإذا طلَّق الرجل امرأته ثلاثًا فقد حرُمت عليه، ولا تحل له حتى تنكح زوجًا غيره».

الشرح

ثم ذكر قول جمهور العلماء في مسألة الطلاق أن من طلق امرأته ثلاثًا حرُمت عليه، ولا تحل له حتى تنكح زوجًا غيره.

* وتعريف الطلاق:

يُعرّف الطلاق لغةً بما يأتي:

• التحرّر من الشيء والتحلّل منه: وجمعه: أطلاق، والفعل منه: طَلَقَ، فيُقال: طلق المسجون؛ أي تحرّر من القيد، وطُلّقت المرأة من زوجها؛ أي تحلّلت منه، وخرجت عن عصمته.

• الانشراح والبسط والعطاء: وذلك حين يُقال: طلق يده بالخير؛ أي بسطها وبذلها للعطاء، وطلقه مالًا؛ أي أعطاه إياه.

ويُعرّف الطلاق اصطلاحًا بأنّه: إزالة عقد النكاح بلفظٍ مخصوصٍ، أو بكلّ لفظٍ يدل عليه.

والنكاح الذي يُعتبر به الطلاق هو النكاح الذي وقع صحيحًا بكلّ شروطه وأركانه، والأصل فيه أن يكون بيد الزوج وحده، ولذلك جاء في بعض تعاريف الطلاق أنّه قطع النكاح بإرادة الزوج، ويصحّ أن يُنيب ويوكّل غيره بالطلاق، ويصحّ دون إنابةٍ، وذلك للقاضي وحده[١]، وتحصل الفُرقة بين الزوجين بالخلع أيضًا بناءً على طلب الزوجة أو وليّها إن لم تستطع الاستمرار في علاقتها مع زوجها بالنظر إلى الضوابط المحدّدة والمقرّرة[٢]، كما قد يقع التفريق بين الزوجين من قِبل القاضي بناءً

(١) انظر: الموسوعة الفقهية (الطبعة الأولى)، الكويت: دار الصفوة، صفحة ٥، جزء ٢٩. بتصرّف.

(٢) انظر: الخلع تعريفه وطريقته لمحمد صالح المنجد: www.islamqa.info، اطّلع عليه بتاريخ =

على عدّة شروطٍ واعتباراتٍ[١].

أنواع الطلاق:

قسّم الفقهاء الطلاق إلى عدة أنواع؛ وذلك بعدّة اعتباراتٍ، وتفصيل ذلك فيما يأتي[٢]:

باعتبار الحِلّ والحُرمة، يُقسم الطلاق من حيث موافقته للسنة وعدم موافقته إلى طلاقٍ سني وطلاقٍ بدعيّ، وفيما يأتي تفصيل كلّ واحدٍ منهما[٣]:

الطلاق السنيّ: وهو الطلاق الذي يقع وفق الضوابط والشروط التي وضعها الإسلام، وهذه الشروط هي: أن يقع بطلقةٍ واحدةٍ، وفي طُهرٍ لم يُجامع الرجل فيه زوجته، وتكمُن الحكمة من هذه الشروط بإعطاء الزوج فرصةً لمراجعة زوجته؛ فيطلّقها مرةً يعقبها رجعة، وأمّا الحكمة من عدم طلاقها حين الحيض؛ لئلا تطول مدة العدة عليها، إذ إنّ مدة الحيض لا تُحسب من العدة، فيكون الطلاق إضرارًا بالزوجة، والدليل على طلاق السنة قول الله ـ تعالى ـ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١]، كما حُرّم طلاق الرجل لزوجته في الطهر الذي جامعها فيه؛ إذ إنّها لا تعلم إن كانت حاملًا أم لا، وبالتالي، فإنّها لا تعلم إن كانت ستعتدّ بالأقراء أم بوضع الحمل.

الطلاق البدعي: وهو الطلاق المُخالف للضوابط والشروط التي وضعها الشارع للطلاق؛ كأن يطلق الرجل زوجته ثلاثًا بلفظٍ واحدٍ، أو مُتفرقات ولكن في مجلسٍ واحدٍ، أو كأن يُطلّقها حال الحيض أو النفاس، أو في طهر جامعها فيه، وقد أجمع العلماء على تحريم هذا النوع من الطلاق، وأنّ صاحبه آثم، وقد اختلف الفقهاء في وقوعه، وذهبوا في ذلك إلى قولين:

القول الأول: ذهب الجمهور من العلماء إلى وقوع الطلاق البدعي، واستدلّوا بعموم الآيات التي تتحدّث عن الطلاق، وقالوا بأنّ العموم يشمل الطلاق البدعي، واستدلوا أيضًا بأمر النبي ﷺ لابن عمر أن يراجع زوجته التي طلّقها وهي حائض.

القول الثاني: ذهب كلٌّ من عبد الله بن عمر وسعيد بن المسيب وطاووس وابن تيمية وابن القيم والظاهرية إلى عدم وقوع الطلاق البدعي، واستدلّوا بأن عموم

= ٢/ ١٠/ ٢٠١٩. بتصرّف.

(١) قانون الأحوال الشخصية: www.aliftaa.jo، اطّلع عليه بتاريخ ٢/ ١٠/ ٢٠١٩. بتصرّف.

(٢) أقسام الطلاق، لفارس العزاوي: www.alukah.net، اطّلع عليه بتاريخ (٢١/ ٩/ ٢٠١٩).

(٣) فقه السنة لسيد سابق (الطبعة الأولى)، القاهرة: دار الحديث (ص٦٣٩/ ٦٤٠).

الآيات التي تتحدث عن الطلاق لا يشملها الطلاق البدعي؛ لأنّه ليس من الطلاق الذي أذن الله به، بل أمر بخلافه.

باعتبار الرجعة وعدمها يحرص الإسلام على حفظ العلاقة الزوجية واستمرارها، وفي حال الطلاق، فقد أذن الله للرجل بأن يُراجع امرأته ويردّها إلى عصمته في بعض الحالات.

وفيما يأتي تفصيل أنواع الطلاق باعتبار الرجعة وعدمها[١]:

الطلاق الرجعي: وهو الطلاق الذي يجوز معه للزوج أن يُرجع زوجته إلى عصمته خلال فترة العدة بعد الطلقة الأولى والثانية دون عقدٍ جديدٍ[٢].

الطلاق البائن: وهو الطلاق الذي يرفع قيد النكاح على الفور، وتترتب عليه آثار الطلاق في الحال، ويُقسم إلى:

طلاق بائن بينونة صغرى: وهو الطلاق الذي يقع بعد انتهاء عدة الطلقة الأولى أو الطلقة الثانية، ويكون الرجوع بعد الطلاق البائن بينونة صغرى بعقدٍ جديدٍ.

طلاق بائن بينونة كبرى: وهو الطلاق الذي يقع بعد الطلقة الثالثة، ولا يحلّ للزوج مُراجعة زوجته إلّا بعد مُضي العدة، وزواجها برجلٍ غيره وانفصالها عنه بموتٍ أو طلاقٍ، ثُم انقضاء عدّتها، فإذا حصل ذلك جاز للزوج الأول الرجوع إليها بعقدٍ جديدٍ، لقول الله تعالى: ﴿فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُۥ مِنۢ بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُۥ ۗ فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يَتَرَاجَعَآ إِن ظَنَّآ أَن يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ ۗ وَتِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿٢٣٠﴾﴾ [البقرة: ٢٣٠]، وممّا يترتب على المرأة بسبب الفُرقة بينها وبين زوجها العدة الواجبة بأدلة الكتاب والسنة والإجماع، فمن الكتاب قول الله: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، وقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤].

وأمّا من السنة فقول النبي عليه الصلاة والسلام: «**لا يَحِلُّ لِامْرَأَةٍ تُؤْمِنُ باللَّهِ واليَومِ الآخِرِ، تُحِدُّ علَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ إلَّا علَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وعَشْرًا**»[٣].

(١) الموسوعة الفقهية (الطبعة الأولى)، الكويت: دار الصفوة، صفحة (٢٩ ـ ٣٠)، جزء ٢٩. بتصرّف.

(٢) الطلاق الرجعي والبائن: www.al-eman.com، اطّلع عليه بتاريخ ٢/ ١٠/ ٢٠١٩. بتصرّف.

(٣) صحيح البخاري، رقم (١٢٨١).

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

٤٩ «ولا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله ويشهد أن محمدًا رسول الله عبده ورسوله إلا بإحدى ثلاث: زانٍ بعد إحصان، أو مرتد بعد إيمان، أو قتل نفسًا مؤمنة [بغير حق] فيقتل به، وما سوى ذلك فدم المسلم على المسلم حرام [أبدًا] حتى تقوم الساعة».

الشرح

لِما ورد في الحديث عن ابن مسعودٍ رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا يحل دم امرئٍ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا بإحدى ثلاثٍ: الثيب الزاني، والنفس بالنَّفس، والتارك لدينه المفارق للجماعة**»(١).

وهذا الحديث قاعدة من قواعد الدين الحنيف الذي يقرر حفظ نفس المسلم من الهلاك إلا عندما يرتكب جريمة الزنا أو القتل والردة، بأسلوب رادع زاجر(٢).

وقال ابن حجر الهيتمي رحمه الله: وهو من القواعد الخطيرة؛ لتعلقه بأخطر الأشياء، وهو الدماء، وبيان ما يحل منها وما لا يحل، وإن الأصل فيها العصمة، وهو كذلك عقلًا؛ لأنه مجبول على محبة بقاء الصور الإنسانية المخلوقة في أحسن تقويم(٣).

وقوله في الحديث: «**لا يحل دم امرئٍ مسلم**»؛ أي: لا يجوز إراقته، والحكم شامل للرجال والنساء، كما لا يجوز قتل مسلم بشبهة أو اختلاف رأي، كما قال القرطبي رحمه الله: «ودماء المسلمين محظورة لا تستباح إلا بيقين، ولا يقين مع الاختلاف»(٤)؛ قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [الأنعام: ١٥١].

«**إلا بإحدى ثلاثٍ**»؛ أي: خصال ثلاث.

«**الثيب الزاني**»: وهو من تزوج ووطئ في نكاح صحيح، وزنا بعد ذلك، سواءٌ

(١) صحيح البخاري، برقم (٦٨٧٨)، وصحيح مسلم، برقم (١٦٧٦).
(٢) الإلمام (٣٣٤).
(٣) فتح المبين (١٣٣).
(٤) تفسير القرطبي (٢/ ٣٤).

أكان ذكرًا أم أنثى، إذا كان بالغًا عاقلًا حرًّا، وعقوبته الرجم، وهو الرمي بالحجارة حتى الموت؛ لأنه مشروع في حقه، وقد رجم نبي الله ﷺ ماعزًا والغامدية، وكذا اليهوديين.

«**والنفس بالنفس**»؛ أي: تقتل النفس في مقابلة النفس؛ أي: قصاصًا بشرطه؛ قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِصَاصُ فِي ٱلۡقَتۡلَىۖ﴾ [البقرة: ١٧٨]، وقال تعالى: ﴿وَلَكُمۡ فِي ٱلۡقِصَاصِ حَيَوٰةٞ﴾ [البقرة: ١٧٩]، ويستدل به -؛ أي: الحديث - أصحاب أبي حنيفة - رحمهم الله - في قولهم -: يقتل المسلم بالذمي، ويقتل الحر بالعبد[(١)].

«**التارك لدِينه**»؛ أي: المرتد عنه لغير الإسلام فيقتل، ما لم يعُدْ إلى الإسلام؛ لقوله ﷺ: «**من بدَّل دِينه، فاقتلوه**»[(٢)]، ولأن العلة التبديل، وقد وجد.

فائدة: «استدل كثير من العلماء بهذا الحديث على أن تارك الصلاة لا يقتل بتركها؛ لكونه ليس من هؤلاء الثلاثة، أما ابن القيم رحمه الله فقال: إن هذا الحديث حجة في قتل تارك الصلاة، فإن تارك الصلاة تارك لدينه؛ فالصلاة ركن الدين الأعظم، لا سيما إذا قلنا: إنه كافر، فقد ترك دينه بالكلية»[(٣)].

«**المفارق للجماعة**»؛ أي: المفارق لجماعة المسلمين بترك دينه، فهي صفة موضحة ومؤكدة؛ لأن من ترك دين الإسلام، لم يعد يتقيد بشيء مما عليه جماعة المسلمين.

(١) شرح مسلم للنووي (١١/ ١٣٧ ح١٦٧٦).
(٢) رواه البخاري (٢/ ٣٦٣ ح٣٠١٧).
(٣) توضيح الأحكام (٥/ ١٧١)، الصلاة وحكم تاركها لابن القيم (٣٤).

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿٥٠﴾ «وكل شيء مما أوجب الله عليه الفناء يفنى، إلا الجنة والنار والعرش والكرسي واللوح والقلم والصُّوْر، ليس يفنى شيء من هذا أبدًا، ثم يبعث الله الخلق على ما ماتوا عليه يوم القيامة، فيحاسبهم بما شاء، فريق في الجنة وفريق في السعير، ويقول لسائر الخلق ممن لم يخلق للبقاء كونوا ترابًا».

الشرح

قول المصنف: «وكل شيء مما أوجب الله عليه الفناء يفنى، إلا الجنة والنار والعرش والكرسي واللوح والقلم والصُّوْر، ليس يفنى شيء من هذا أبدًا».

قال الله ﷻ: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ۝٢٦ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ۝٢٧﴾ [الرحمن ٢٦: ٢٧]، فالله ﷻ كتب الفناء، لكن هذا الفناء لا يقع على كل الخلق، وإنما هناك من الخلق ما لم يكتب الله ﷻ عليه الفناء، من ذلك: الجنة، والنار، والعرش، والكرسي، واللوح، والقلم، والصُّور، فهذه لا تفنى، هذه مستثناة من الفناء، وبقية المخلوقات تفنى ويتم تبديل السموات والأرض كما هو وارد في النصوص.

فقد اتفق سلف الأمة وأئمتها وسائر أهل السنة والجماعة على أن من المخلوقات ما لا يعدم ولا يفنى كالجنة والنار والعرش[1].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «وأما العرش فلم يكن داخلًا فيما خلقه في الأيام الستة ولا يشقه ويفطره؛ بل الأحاديث المشهورة دلت على ما دل عليه القرآن من بقاء العرش، فقد ثبت في الصحيح أن جنة عدن سقفها عرش الرحمٰن، قال ﷺ: **«إذا سألتم الله الجنة فاسألوه الفردوس، فإنه أعلى الجنة وأوسط الجنة وفوقه عرش الرحمٰن»**»[2].

وقد اختلف العلماء رحمهم الله تعالى في المراد بالمستثنى في قوله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَمَن فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَن شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ

(١) الفتاوى (١٨/ ٣٠٧).
(٢) نقض التأسيس (١/ ١٥٥).

قِيَامٌ يَنظُرُونَ ﴿٦٨﴾ [الزمر: ٦٨] إلى أقوال كثيرة، وقد ذكرها الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه (فتح الباري) بقوله:

«وحاصل ما جاء في ذلك عشرة أقوال:

الأول: أنهم الموتى كلهم لكونهم لا إحساس لهم فلا يصعقون، وإلى هذا جنح القرطبي في (المفهم) وفيه ما فيه، ومستنده أنه لم يرد في تعيينهم خبر صحيح، وتعقبه صاحبه القرطبي في (التذكرة)، فقال: قد صح فيه حديث أبي هريرة.

الثاني: وفي الزهد لهناد بن السري عن سعيد بن جبير موقوفًا: (هم الشهداء)، وسنده إلى سعيد صحيح وهذا هو القول الثاني.

الثالث: الأنبياء، وإلى ذلك جنح البيهقي في تأويل الحديث في تجويزه أن يكون موسى ممن استثنى الله، قال: ووجهه عندي أنهم أحياء عند ربهم كالشهداء، فإذا نفخ في الصور النفخة الأولى صعقوا، ثم لا يكون ذلك موتًا في جميع معانيه إلا في ذهاب الاستشعار، وقد جوز النبي ﷺ أن يكون موسى ممن استثنى الله، فإن كان منهم فإنه لا يذهب استشعاره في تلك الحالة بسبب ما وقع له في صعقة الطور.

ثم ذكر أثر سعيد بن جبير في الشهداء وحديث أبي هريرة عن النبي ﷺ: «أنه سأل جبريل عن هذه الآية: من الذين لم يشأ الله أن يصعقوا؟ قال: هم شهداء الله عَزَّوَجَلَّ»[1]، صححه الحاكم ورواته ثقات ورجحه الطبري.

الرابع: قال يحيى بن سلام في تفسيره: «بلغني أن آخر من يبقى جبريل وميكائيل وإسرافيل وملك الموت، ثم يموت الثلاثة ثم يقول الله لملك الموت: مت، فيموت».

قلت: وجاء نحو هذا مسندًا في حديث أنس، أخرجه البيهقي وابن مردويه بلفظ: «**فكان ممن استثنى الله ثلاثة: جبريل وميكائيل وملك الموت**» الحديث، وسنده ضعيف.

وأخرج الطبري بسند صحيح عن إسماعيل ووصله إسماعيل بن أبي زياد الشامي في تفسيره عن ابن عباس مثل يحيى بن سلام ونحوه عن سعيد بن المسيب، أخرجه الطبري، وزاد: «**ليس فيهم حملة العرش لأنهم فوق السماوات**».

الخامس: يمكن أن يؤخذ مما في الرابع.

السادس: الأربعة المذكورون وحملة العرش، وقع ذلك في حديث أبي هريرة

---

(١) رواه الحاكم في «المستدرك» (٢/ ٢٧٧)، وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه. وقال الذهبي في «التلخيص»: صحيح على شرط البخاري ومسلم. وقال ابن الملقن في «شرح البخاري» (٢٩/ ٦١٧): إسناده صحيح. وقال ابن حجر في «فتح الباري» (١١/ ٣٧٨): رواته ثقات.

الطويل المعروف بحديث الصُّوْر، وقد تقدمت الإشارة إليه وأن سنده ضعيف مضطرب، وعن كعب الأحبار نحوه، وقال: هم اثنا عشر، أخرجه ابن أبي حاتم، وأخرجه البيهقي من طريق زيد بن أسلم مقطوعًا ورجاله ثقات.

وجمع في حديث الصور بين هذا القول وبين القول إنهم الشهداء، ففيه فقال أبو هريرة رضي الله عنه: يا رسول الله، فمن استثنى حين الفزع؟ قال: «**الشهداء**»، ثم ذكر نفخة الصعق على ما تقدم.

السابع: موسى عليه السلام وحده، أخرجه الطبري بسند ضعيف عن أنس وعن قتادة، وذكره الثعلبي عن جابر.

الثامن: الولدان الذين في الجنة والحور العين.

التاسع: هم وخزَّان الجنة والنار وما فيها من الحيات والعقارب، حكاهما الثعلبي عن الضحاك بن مزاحم.

العاشر: الملائكة كلهم، جزم به أبو محمد بن حزم في الملل والنحل، فقال: الملائكة أرواح لا أرواح فيها، فلا يموتون أصلًا.

وأما ما وقع عند الطبري بسند صحيح عن قتادة قال: قال الحسن: يستثني الله وما يدع أحدًا إلا أذاقه الموت، فيمكن أن يعد قولًا آخر.

قال البيهقي: «استضعف بعض أهل النظر أكثر هذه الأقوال؛ لأن الاستثناء وقع من سكان السماوات والأرض وهؤلاء ليسوا من سكانها؛ لأن العرش فوق السماوات فحَمَلَته ليسوا من سكانها، وجبريل وميكائيل من الصافِّين حول العرش، ولأن الجنة فوق السماوات، والجنة والنار عالَمان بانفرادهما خلقتا للبقاء».

ويدل على أن المستثنى غير الملائكة ما أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائد المسند وصححه الحاكم من حديث لقيط بن عامر مطولًا وفيه: «يلبثون ما لبثتم ثم تبعث الصائحة، فلعمر إلهك ما تدع على ظهرها من أحد إلا مات حتى الملائكة الذين مع ربك»[1].

ولعل الذي تطمئن إليه النفس من هذه الأقوال هو ما ذكره الحسن رحمه الله: من أن الله سبحانه وتعالى يستثني، وهو أعلم بما استثناه.

---

(١) رواه أحمد في «المسند» (٤/ ١٢) (١٦٢٥١). قال ابن كثير في «البداية والنهاية» (٥/ ٧٢): غريب جدًّا، وألفاظه في بعضها نكارة. وضعَّف إسناده الألباني في «تخريج كتاب السنة» (٦٣٦).

فقد يتناول الاستثناء هذه الأقوال جميعًا، وقد يتناول غيرها، ولا يمكن الجزم بكل من استثناه الله ﷻ، فإنه ﷻ قد ذكر ذلك على سبيل الإطلاق»[١].

«ولا يصار إلى بيان المبهمات إلا بقاطع»[٢]، فلا سبيل إلى العلم بذلك إلا عن طريق الخبر، إما من كتاب الله ﷻ، وإما عن طريق نبيه ﷺ.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «وبكل حال، النبي ﷺ قد توقف في موسى عليه السلام، وهل هو داخل في الاستثناء فيمن استثناه أم لا؟

فإذا كان النبي ﷺ لم يخبر بكل من استثنى الله؛ لم يمكنا نحن أن نجزم بذلك، وصار هذا مثل العلم بوقت الساعة وأعيان الأنبياء، وأمثال ذلك مما لم يخبر به، وهذا العلم لا ينال إلا بالخبر، والله أعلم»[٣].

وعلى هذا، فالذي يظهر والله أعلم أن الملائكة عليهم السلام يموتون كما يموت غيرهم من الجن والإنس، أما المستثنى فعلمه عند الله[٤].

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٤/ ٢٦١).
(٢) تفسير القاسمي: سورة الزمر (٦٨).
(٣) مجموع الفتاوى (٤/ ٢٦١).
(٤) المسائل العقدية التي حكى فيها ابن تيمية الإجماع لمجموعة مؤلفين ـ بتصرف ـ (ص٦٩٣).

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

٥١ «والإيمان بالقصاص يوم القيامة بين الخلق كلهم، بني آدم والسباع والهوام حتى للذرة من الذرة، حتى يأخذ الله لبعضهم من بعض؛ لأهل الجنة من أهل النار، وأهل النار من أهل الجنة، وأهل الجنة بعضهم من بعض، وأهل النار بعضهم من بعض».

الشرح

وهذه المسائل من مسائل اليوم الآخر فيما يتعلق في النفخ في الصور ثم بعد ذلك يُبعث الخلق على ما ماتوا عليه يوم القيامة، بحسب ما كان من حالهم في هذه الدنيا، ثم يكون الحساب بعد الحشر، وبعد أن يأذن الله ﷻ بالقضاء بين الخلائق بعد شفاعة النبي ﷺ في ذلك يبقى الناس إما فريق إلى الجنة وإما فريقٌ إلى السعير، فهناك فريق في الجنة وفريق في السعير، هذا مما كتب الله ﷻ عليهم الحساب.

أما الحيوانات ونحو ذلك فهذه كتب الله عليها الفناء، ولذلك، الكافر يوم القيامة يقول: ﴿يَٰلَيْتَنِى كُنتُ تُرَٰبًا ﴿٤٠﴾﴾، يتمنى أن يكون ترابًا؛ لأن القصاص عندما يقتص الله ﷻ حتى للحيوانات من بعضها بعضًا فيُقتص حتى للشاة الجلحاء من الشاة القرناء؛ أي: الشاة التي ليس لها قرون يُقتص لها من الشاة التي لها قرون، فيؤخذ حق هذا من هذا، ثم بعد ذلك يكتب الله ﷻ على تلك الحيوانات أنها تكون ترابًا.

ويدخل بعد ذلك أن الجنة أو النار يدخلها المكلفون، وهم الإنس والجن، فالقصاص سيكون بين الخلائق كلهم، والله ﷻ يقتص لكل أحد من كل أحد بحسب ما عليه، ومعلوم أن القصاص بين الخلق إنما يكون في الحسنات والسيئات، فإذا كان للمسيء حسنات، إذا كان لهذا المسيء أو لهذا الإنسان الذي أساء على ذلك الإنسان حسنات أُخذ من حسناته.

إذا لم يكن له حسنات يؤخذ من سيئات المظلوم وتكون في ميزان ذلك الظالم، إلى أن يقتص للجميع، وقد يتحمل الله ﷻ عن بعض خلقه، يتحمل عنهم ﷻ شيئًا من ذلك، فيُبدل ذلك الأمر بحسنات، أو يُعطى ذلك الإنسان بما يزيل عنه تلك

المظلمة، فالقصاص واقع، ولذلك، معلومٌ أن أمر العباد كما قال العلماء: مبنيٌّ على التشاح، ما بينك وبين الله ﷻ مبني على العفو، وقد يعفو الله ﷻ عنك، أما ما بينك وبين العباد فإنه لا بد من القصاص.

ولذلك، احذر أشد الحذر أن تكون عليك مظلمة لمسلم، أو لأي إنسان، احذر أشد الحذر من الظلم، فالظلم ظلمات يوم القيامة، والله تعالى كما قال في الحديث القدسي: «**يا عبادي، إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرمًا**»(١)، ودائمًا الإنسان كما قال الله ﷻ في شأنه: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ۝٦ أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ ۝٧﴾ [العلق: ٦، ٧]، فقد يكون هناك مخدوم لديك، أو عامل لديك، أو موظف لديك، أو سائق لديك، أو نحو ذلك، فالنفس دائمًا تحمل الإنسان على الظلم.

﴿وَأُحْضِرَتِ ٱلْأَنفُسُ ٱلشُّحَّ﴾، النفس فيها حقها من الشح، وفيها حقها من الاستعلاء والظلم، ولذلك، على الإنسان أن يكون متفقدًا لنفسه في معاملته مع الآخرين، وإياك والظلم، فذلك العامل، أو ذلك السائق، أو تلك الخادمة، أو ذلك الموظف ونحو ذلك لضعفه وقلة حيلته لا يستطيع أن يرفع تلك المظلمة عن نفسه وقد يسكت، وقد يتأذى منك، من معاملتك، وبعد ذلك، تأتي يوم القيامة وإذا عليك من الأوزار والأمور ما الله به عليم.

فعند ذلك، لا بد من القصاص، فيجب تقوى الله ﷻ فيمن تحتنا من الخدم، ومن العاملين، نتقي الله ﷻ في ذلك؛ لأن المعاملة معهم يومية، في اليوم الواحد قد تحتاجه في عدة أمور، إياك أن تكون ممن يظلم هؤلاء، أو يأخذ شيئًا من حقوقهم أو يهينهم ونحو ذلك، فهذا من الظلم الذي حرمه الله ﷻ على نفسه وجعله بيننا وبين العباد محرمًا.

فلا بد من القصاص، فتأمل هذا النص لا بد أن يقتص لكل أحد من كل أحد، ثم أنت في تلك اللحظة لو جاءك أعز الناس إليك، ﴿يَوْمَ يَفِرُّ ٱلْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ ۝٣٤ وَأُمِّهِۦ وَأَبِيهِ ۝٣٥ وَصَٰحِبَتِهِۦ وَبَنِيهِ ۝٣٦ لِكُلِّ ٱمْرِئٍ مِّنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ ۝٣٧﴾ [عبس: ٣٤ ـ ٣٧]، لو قيل لك في ذلك اليوم من أعز الناس إليك: حسنة واحدة، ستقول: نفسي نفسي، أولًا أنا أنجو النجاة لنفسي ثم إذا نجوت سل ما تشاء، فكيف إذا جيء في القصاص وأُخذ من حسناتك، ولذلك، قال النبي ﷺ: «**أتدرون ما المفلس؟**»، قالوا: المفلس فينا من لا درهم له ولا دينار، قال: «**بل المفلس الذي يأتي يوم القيامة بصلاة وزكاة**

(١) صحيح مسلم، برقم (٢٦٨٧).

وصيام وصدقة ولكن يؤخذ من حسناته لهذا ولهذا حتى لا يبقى من حسناته شيء، ثم يؤخذ من سيئاتهم ثم يُكب في النار»(١).

فانظر إلى هذا المفلس، فإنه صاحب صلاة وصيام وصدقة وطاعات، لكنه ذو معاملة سيئة للناس، والنتيجة: أنه أفلس يوم القيامة فلم يعد عنده رصيد، كل الرصيد سُحب بسبب الظلم الحاصل منه، فقد يظلم الإنسان زوجه، قد يظلم الإنسان قريبه، قد يظلم أهله، إلى غير ذلك من أنواع المظالم، فلماذا لا نكون متحسسين مع أنفسنا في جميع معاملاتنا، لماذا نخسر تلك الحسنات التي جمعناها، لماذا نضيعها ولا بد يومًا أن يأتي هذا الحساب وهذا القصاص.

فإذا كنا بهذا الحال، فنحن كما أخبر النبي ﷺ ممن أفلس والله المستعان، نعم.

ثم تنشر صحائف الأعمال؛ فإمَّا آخِذٌ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ، وإمَّا آخِذٌ كِتَابَهُ بِشِمَالِهِ؛ فالناس على هذين الحالين؛ كما قال تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ فَيَقُولُ هَآؤُمُ ٱقْرَءُوا۟ كِتَٰبِيَهْ ﴿١٩﴾﴾ [الحاقة: ١٩]، فيجد في نفسه من السعادة والفرح بهذه الحال؛ لأنه قد آمن وصدق وعمل لهذا اليوم، فوجد ثمرة ذلك وثوابه عند الله ﷻ، وأمَّا حال الآخر فقد قال الله ﷻ عنه: ﴿وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِشِمَالِهِۦ فَيَقُولُ يَٰلَيْتَنِى لَمْ أُوتَ كِتَٰبِيَهْ ﴿٢٥﴾ وَلَمْ أَدْرِ مَا حِسَابِيَهْ ﴿٢٦﴾ يَٰلَيْتَهَا كَانَتِ ٱلْقَاضِيَةَ ﴿٢٧﴾ مَآ أَغْنَىٰ عَنِّى مَالِيَهْ ﴿٢٨﴾ هَلَكَ عَنِّى سُلْطَٰنِيَهْ ﴿٢٩﴾﴾ [الحاقة: ٢٥ ـ ٢٩]، ثم يكون الجزاء: ﴿خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ﴿٣٠﴾ ثُمَّ ٱلْجَحِيمَ صَلُّوهُ ﴿٣١﴾ ثُمَّ فِى سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَٱسْلُكُوهُ ﴿٣٢﴾﴾ [الحاقة: ٣٠ ـ ٣٢].

فالله يجازي الناس بأعمالهم؛ فإمَّا آخِذٌ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ، وإمَّا آخِذٌ كِتَابَهُ بِشِمَالِهِ أَوْ مِنْ وَرَاءِ ظَهْرِهِ، ثم يبدأ بعد ذلك الحساب.

فالمؤمن حسابه عرضٌ وتقرير، وليس حساب نقاش؛ لأنَّ من نوقش الحساب عُذِّب؛ كما في حديث عائشة رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله ﷺ: «**مَن حُوسب يوم القيامة عُذِّب**»، فقلت: أليس قد قال الله ﷻ: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴿٨﴾﴾ [الانشقاق: ٨]؟ فقال: «**ليس ذاك الحساب، إنَّما ذاك العَرْضُ؛ مَن نوقش الحساب يوم القيامة عُذِّب**»(٢).

فيُقرر اللهُ العبدَ المؤمنَ بما فعل في الدنيا، كما جاء في الحديث: «**إنَّ الله يُدني المؤمن، فيضع عليه كَنَفَه ويَستره، فيقول: أتعرف ذنبَ كذا، أتعرف ذنب كذا؟**

---

(١) صحيح مسلم، برقم (٢٥٨١).

(٢) أخرجه البخاري (٦٥٣٦) ومسلم (٢٨٧٦).

فيقول: نعم أي رب، حتى إذا قَرَّره بذنوبه، ورأى في نفسه أنه هلك، قال: سترتُها عليك في الدنيا، وأنا أغفرها لك اليوم، فيُعطى كتاب حسناته، وأمَّا الكافر والمنافقون، فيقول الأشهاد: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَىٰ رَبِّهِمۡۚ أَلَا لَعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٨﴾﴾ [هود: ١٨]»[1].

(١) أخرجه البخاري (٢٤٤١) ومسلم (٢٧٦٨).

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿٥٢﴾ «وإخلاص العمل لله».

الشرح

إخلاص العمل لله هو أساس العمل، فرُكنا العمل: الإخلاص والاتباع، فإذا كان العمل خالصًا وفق السنة قُبل، أما إذا اختل الإخلاص أو اختل الاتباع لا قيمة لعملٍ تعمله، ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾، فلا بد من إخلاص العمل لله ﷻ، والإخلاص أشد الأشياء على النفس.

كما قال أهل العلم: «عالجت نفسي في كل شيء، فما وجدت أشد عليَّ من نيتي؛ لأنها تتقلّب عليَّ»[(١)]. فالنفس دائمًا تسعى لحظِّها، ولذلك، أنت معها في جهاد، فاحرص أشد الحرص على الإخلاص، أن تكون مخلصًا في عملك، كما جاء في الحديث: «**إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى**»[(٢)]، فبحسب تلك النية التي عقدت عليها ذلك العمل بحسب ما يكون قبول هذا العمل.

ولذلك، جاء في الحديث: «**أنا أغنى الشركاء عن الشرك من أشرك معي في عملٍ غيري تركته وشركه**»[(٣)]، فالله تعالى غني، لا يقبل من العمل إلا ما كان خالصًا لوجهه، فلا بد أن تُخلص العمل لله ﷻ، وكما قال تعالى: ﴿وَٱبۡتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلۡأٓخِرَةَۖ﴾، فيسعى العبد إلى ما عند الله ﷻ ويطلب ما عنده ﷻ سيكفيه ويغنيه ويعطيه، وكل عملك أيها الإنسان كُتب وأنت في بطن أمك، كُتب رزقك وكُتب الأجل وكُتب كل شيء في حياتك.

فهذا العمل الذي أنت تُقدم عليه أخْلِصه لله ﷻ واجْعله لوجهه ﷻ، لا تكن ممن أراد به شيئًا من الدنيا؛ لأنك إن أردت شيئًا من ذلك فاعلم أن الله تبارك

---

(١) قاله سفيان الثوري، انظر: قوت القلوب في معاملة المحبوب ووصف طريق المريد إلى مقام التوحيد (٢/ ٢٦٤).

(٢) صحيح البخاري، برقم (١)، ومسلم، رقم (١٩٠٧).

(٣) صحيح مسلم، برقم (٢٩٨٥).

وتعالى لا يقبل أن يكون معه شريك في العمل، لذلك، الإخلاص عزيز، ومن أصعب الأشياء.

وضد الإخلاص الشرك، والشرك كما أخبر النبي ﷺ: «**الشرك في هذه الأمة أخفى من دبيب النملة السوداء على صفاة سوداء في ظلمة الليل**»[(١)].

ولما سمع أبو بكر هذا بكى وقال: «وما النجاة والمخرج يا رسول الله؟» قال: «**أن تقول: اللّهم إني أعوذ بك أن أشرك بك شيئًا وأنا أعلم، وأستغفرك لما لا أعلم**»، وفي رواية: «**وأستغفرك من الذنب الذي لا أعلم**»[(٢)]، هذا الدعاء يهجره الناس كثيرًا بينما نحتاجه في كل وقت، أن نسأل الله ﷻ أن يعفو عنا عن ما قد يقع من خللٍ في نياتنا، وفي نوايانا، فعلينا بالإخلاص.

(١) مسند الإمام أحمد (١٩٦٠٦)، قال الشيخ الالباني في تحقيق الإيمان لابن تيمية (ص٥٨): صحيح.

(٢) الأدب المفرد (٧١٦)، صحَّحه الشيخ الالباني في صحيح الأدب المفرد (ص٢٦٦).

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿٥٣﴾ «والرضا بقضاء الله».

الشرح

ثم ذكر المصنف ما يتعلق بالرضا بقضاء الله والصبر على حكم الله، فهنا مقامان: مقام الرضا ومقام الصبر، ومقام الرضا أعظم من مقام الصبر؛ لأنك قد تصبر ولكن قد لا تكون راضيًا، فلا بد من الإيمان بقضاء الله وقدره والصبر على حكمه، والرضا بقضائه ﷻ.

فإذا أردت أن ينتظم لك التوحيد فعليك بالإيمان بقضاء الله وقدره، يجب أن تؤمن بأن ما أصابك لم يكن ليخطئك وما أخطأك لم يكن ليصيبك، وبحمد الله لدى أهل الإيمان هذه النعمة العظمى: الإيمان والرضا بقضاء الله وقدره.

فلدى المسلم كنز من الكنوز التي أعطاها الله ﷻ لأهل الإيمان، بأن الإنسان إذا أصابته مصيبة قال: لا حول ولا قوة إلا بالله، واسترجع وقال: إنا لله وإنا إليه راجعون، وصبر على قضاء الله وقدره، ورضي بقضاء الله ﷻ وقدره، فهذا يعطيه السكينة والطمأنينة في النفس فلا يجزع ولا يسخط ولا يقول قولًا كفريًّا ولا يصيبه ما يصيب أولئك الذين ما آمنوا بقضاء الله وقدره.

ولذلك، قال ابن عباس: «القدر نظام التوحيد»[(١)].

هناك فرق بين الصبر والرضا، فرق في التعريف، وفرق في الحكم[(٢)].

أما الحكم، فالصبر واجب، بحيث يأثم الإنسان إذا لم يصبر على ما أصابه من مكروه، ويعرض نفسه بهذا لعقوبة الله تعالى.

وأما الرضا، فهو درجة أعلى من الصبر، وهي درجة السابقين بالخيرات، ولذلك

---

(١) القدر للفريابي (ص١٤٣)، وضعفه الشيخ الألباني. انظر: ضعيف الجامع الصغير (ص٦٠٢).

(٢) موقع الإسلام سؤال وجواب.

كانت مستحبة وليست واجبة، فلا يأثم المسلم إذا لم يصل إليها، غير أنه مطالب بمجاهدة نفسه والشيطان حتى يصل إلى تلك الدرجة العالية.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «الرضا بالمصائب كالفقر والمرض والذل: مستحب في أحد قولي العلماء وليس بواجب، وقد قيل: إنه واجب، والصحيح أن الواجب هو الصبر»[(١)].

وقال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ: «فما يقع من المصائب يستحب الرضا به عند أكثر أهل العلم ولا يجب، لكن يجب الصبر عليه»[(٢)].

وأما الفرق بين الصبر والرضا في التعريف، فالصبر هو أن يمنع الإنسان نفسه من فعل شيء، أو قول شيء يدل على كراهته لما قدره الله، ولما نزل به من البلاء، فالصابر يمسك لسانه عن الاعتراض على قدر الله، وعن الشكوى لغير الله، ويمسك جوارحه عن كل ما يدل على الجزع وعدم الصبر، كاللطم وشق الثياب وكسر الأشياء وضرب رأسه في الحائط وما أشبه ذلك.

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «الصبر: حبس اللسان عن الشكوى إلى غير الله، والقلب عن التسخط، والجوارح عن اللطم وشق الثياب ونحوها»[(٣)].

وأما الرضا فهو صبر وزيادة، فالراضي صابر، ومع هذا الصبر فهو راضٍ بقضاء الله، لا يتألم به.

قال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ: «الصبر: يتألم الإنسان من المصيبة جدًّا ويحزن، ولكنه يصبر، لا ينطق بلسانه، ولا يفعل بجوارحه، قابض على قلبه، موقفه أنه قال: «**اللّهم أجرني في مصيبتي، واخلف لي خيرًا منها**»، (إنا لله وإنا إليه راجعون)... الرضا: تصيبه المصيبة، فيرضى بقضاء الله.

والفرق بين الرضا والصبر: أن الراضي لم يتألم قلبه بذلك أبدًا، فهو يسير مع القضاء (إن إصابته ضراء صبر فكان خيرًا له، وإن أصابته سراء شكر فكان خيرًا له)، ولا يرى الفرق بين هذا وهذا بالنسبة لتقبله لما قدره الله عَزَّوَجَلَّ؛ أي إن الراضي تكون المصيبة وعدمها عنده سواء»[(٤)].

ومجرد شعور الإنسان بالضيق وعدم التحمل، وتمنيه أن ما وقع به من الشدة لم يكن وقع.

---

(١) مجموع الفتاوى (١٠/ ٦٨٢).
(٢) مجموع فتاوى ابن عثيمين (٢/ ٩٢).
(٣) عدة الصابرين (ص٢٣١).
(٤) مجموع فتاوى ابن عثيمين (٣/ ٢٠٦).

كل هذا لا ينافي الصبر، ما دام قد أمسك قلبه ولسانه وجوارحه عن كل ما يدل على الجزع، وما دام لم يعترض على قضاء الله تعالى؛ بل الصبر في الغالب لا يكون إلا مع هذا الضيق والمشقة والتعب.

وأما الراضي: فلا يجد ذلك الضيق والألم؛ لأنه يعلم أن الله تعالى لن يختار له إلا ما هو خير، فهو يتقلب فيما يختاره الله بنفس راضية مطمئنة.

قال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ: «الصبر مثل اسمه مُرٌّ مذاقه... لكن عواقبه أحلى من العسل، فيرى الإنسان أن هذا الشيء ثقيل عليه ويكرهه، لكنه يتحمَّله ويتصبر، وليس وقوعه وعدمه سواء عنده؛ بل يكره هذا، ولكن إيمانه يحميه من السخط.

والرضا، وهو أعلى من ذلك، وهو أن يكون الأمران عنده سواء بالنسبة لقضاء الله وقدره، وإن كان قد يحزن من المصيبة؛ لأنه رجل يسبح في القضاء والقدر، أينما ينزل به القضاء والقدر فهو نازل به على سهل أو جبل، إن أصيب بنعمة، أو أُصيب بضدها، فالكل عنده سواء، لا لأن قلبه ميت؛ بل لتمام رضاه بربه ﷻ، يتقلب في تصرفات الرب ﷻ، ولكنها عنده سواء، إذ ينظر إليها باعتبارها قضاء لربه»[(١)].

وهناك درجة أعلى من الرضا وهي درجة الشكر؛ بأن يشكر الإنسان الله تعالى على ما أصابه من بلاء وشدة، فيرى أن ما أصابه كان نعمة من الله، ولذلك يقوم بشكرها.

ويصل الإنسان إلى درجة الصبر ثم الرضا ثم الشكر بما يأتي:

١ ـ أن ينظر إلى اختيار الله تعالى له، وأن الله لن يختار له إلا الخير.

قال النبي ﷺ: «**عَجَبًا لِأَمْرِ الْمُؤْمِنِ إِنَّ أَمْرَهُ كُلَّهُ خَيْرٌ وَلَيْسَ ذَاكَ لِأَحَدٍ إِلَّا لِلْمُؤْمِنِ، إِنْ أَصَابَتْهُ سَرَّاءُ شَكَرَ فَكَانَ خَيْرًا لَهُ، وَإِنْ أَصَابَتْهُ ضَرَّاءُ صَبَرَ فَكَانَ خَيْرًا لَهُ**»[(٢)].

٢ ـ أن يتأمل فيما أصابه: فإنه سبب لتكفير ذنوبه، حتى يلقى الله تعالى طاهرًا من الخطايا، قال ﷺ: «**مَا يَزَالُ الْبَلَاءُ بِالْمُؤْمِنِ وَالْمُؤْمِنَةِ فِي نَفْسِهِ وَوَلَدِهِ وَمَالِهِ حَتَّى يَلْقَى اللهَ وَمَا عَلَيْهِ خَطِيئَةٌ**»[(٣)].

٣ ـ أن ينظر إلى ما أصابه وأن الله تعالى رفق به فيه، فكم من الناس أصيب بما هو أشد من ذلك وأعظم.

---

(١) مجموع فتاوى ابن عثيمين (١٠/ ٦٩٢). (٢) رواه مسلم (٢٩٩٩).

(٣) رواه الترمذي، رقم (٢٣٩٩)، وصححه الألباني في سنن صحيح الترمذي.

قال ابن القيم: بعد أن ذكر الصبر والرضا: «عبودية العبد لربه في قضاء المصائب الصبر عليها، ثم الرضا بها وهو أعلى منه، ثم الشكر عليها وهو أعلى من الرضا، وهذا إنما يتأتى منه، إذا تمكن حبه من قلبه، وعلم حسن اختياره له وبره به ولطفه به وإحسانه إليه بالمصيبة، وإن كره المصيبة»[(١)].

٤ ـ أن ينظر إلى عواقب الابتلاء والشدة، وأن الله يسوقه إليه بهذه الشدة التي تجعله يكثر من ذكر الله تعالى ودعائه والتضرع إليه.

٥ ـ أن ينظر إلى ثواب الصبر والرضا: ﴿إِنَّمَا يُوَفَّى ٱلصَّٰبِرُونَ أَجْرَهُم بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴿١٠﴾﴾ [الزمر: ١٠]، وقال النبي ﷺ: «**إِنَّ عِظَمَ الْجَزَاءِ مَعَ عِظَمِ الْبَلَاءِ، وَإِنَّ اللهَ إِذَا أَحَبَّ قَوْمًا ابْتَلَاهُمْ، فَمَنْ رَضِيَ فَلَهُ الرِّضَا، وَمَنْ سَخِطَ فَلَهُ السَّخَطُ**»[(٢)]، ورضا الله تعالى عن العبد أعظم من دخول الجنة، قال الله تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا وَمَسَٰكِنَ طَيِّبَةً فِى جَنَّٰتِ عَدْنٍ ۚ وَرِضْوَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ أَكْبَرُ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿٧٢﴾﴾ [التوبة: ٧٢]. وقال النبي ﷺ: «**إِنَّ اللهَ يَقُولُ لِأَهْلِ الْجَنَّةِ: «يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ»، فَيَقُولُونَ: لَبَّيْكَ رَبَّنَا وَسَعْدَيْكَ وَالْخَيْرُ فِي يَدَيْكَ. فَيَقُولُ: «هَلْ رَضِيتُمْ؟»، فَيَقُولُونَ: وَمَا لَنَا لَا نَرْضَى يَا رَبِّ وَقَدْ أَعْطَيْتَنَا مَا لَمْ تُعْطِ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ؟ فَيَقُولُ: «أَلَا أُعْطِيكُمْ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ!» فَيَقُولُونَ: يَا رَبِّ وَأَيُّ شَيْءٍ أَفْضَلُ مِنْ ذَلِكَ؟ فَيَقُولُ: «أُحِلُّ عَلَيْكُمْ رِضْوَانِي فَلَا أَسْخَطُ عَلَيْكُمْ بَعْدَهُ أَبَدًا»**»[(٣)].

قال ابن القيم، بعد أن ذكر نحوًا من هذه الأسباب التي تعين العبد على الرضا بقضاء الله تعالى: «فهذه الأسباب ونحوها تثمر الصبر على البلاء، فإن قويت أثمرت الرضا والشكر»[(٤)].

(١) الفوائد (١/ ١١٢ ـ ١١٣).

(٢) رواه الترمذي، رقم (٢٣٩٦)، وصححه الألباني في «سنن صحيح الترمذي».

(٣) رواه البخاري (٦٥٤٩)، ومسلم (٢٨٢٩).

(٤) طريق الهجرتين (١/ ٤١٧).

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿٥٤﴾ «والصبر على حكم الله».

الشرح

وفيه مسائل:

❐ المسألة الأولى: فضل الصَّبر.

الصبر من أعظم خصال الخير التي حث الله عليها في كتابه العظيم، وأمر بها رسوله الكريم ﷺ في سنته المطهرة، وقد وردت مادة (صبر) في القرآن الكريم في مائة وأربعة مواضع، على تنوع في مواردها وأسباب ذكرها.

فقد أمر الله نبيَّه بخُلُق الصبر، فقال ﷻ: ﴿وَٱصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِٱللَّهِ﴾ [النحل: ١٢٧]، وقال تعالى: ﴿فَٱصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُوْلُواْ ٱلْعَزْمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ﴾ [الأحقاف: ٣٥].

وأمر الله به المؤمنين، فقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱصْبِرُواْ وَصَابِرُواْ﴾ [آل عمران: ٢٠٠].

وأثنى على أهله، فقال تعالى: ﴿وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴿١٧٧﴾﴾ [البقرة: ١٧٧].

وأخبر بمحبته للصابرين، فقال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٤٦﴾﴾ [آل عمران: ١٤٦].

ومعيَّته لهم، فقال تعالى: ﴿وَٱصْبِرُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿٤٦﴾﴾ [الأنفال: ٤٦].

وأخبر أن الصبرَ خير لأصحابه، فقال تعالى: ﴿وَلَئِن صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِّلصَّٰبِرِينَ ﴿١٢٦﴾﴾ [النحل: ١٢٦].

ووعدهم أن يجزيهم أعلى وأوفى وأحسن مما عملوه، فقال تعالى: ﴿وَلَنَجْزِيَنَّ ٱلَّذِينَ صَبَرُوٓاْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾﴾ [النحل: ٩٦]، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا يُوَفَّى ٱلصَّٰبِرُونَ أَجْرَهُم بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴿١٠﴾﴾ [الزمر: ١٠].

وبشرهم؛ فقال تعالى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٥٥﴾﴾ [البقرة: ١٥٥].

وأخبر أن جزاءهم الجنة، فقال تعالى: ﴿وَجَزَىٰهُم بِمَا صَبَرُواْ جَنَّةً وَحَرِيرًا ﴿١٢﴾﴾ [الإنسان: ١٢].

وقد قرن الله الصبر بالقيم العليا في الإسلام.

فقرنه باليقين، قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ ﴿٢٤﴾﴾ [السجدة: ٢٤].

وقرنه بالتوكل، قال تعالى: ﴿نِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ ﴿٥٨﴾ الَّذِينَ صَبَرُوا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٥٩﴾﴾ [العنكبوت: ٥٨ ـ ٥٩].

وقرنه بالصلاة في قوله تعالى: ﴿وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ﴾ [البقرة: ١٥٣].

وقرنه بالتقوى في عدة آيات، منها: قوله تعالى: ﴿وَإِن تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴿١٨٦﴾﴾ [آل عمران: ١٨٦]، وفي قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا﴾ [آل عمران: ١٢٠]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴿٩٠﴾﴾ [يوسف ٩٠].

وقرن الله ـ تبارك وتعالى ـ الصبر بالعمل، فقال: ﴿إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَٰئِكَ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ كَبِيرٌ ﴿١١﴾﴾ [هود: ١١].

وقرنه بالجهاد، في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا فُتِنُوا ثُمَّ جَاهَدُوا وَصَبَرُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١١٠﴾﴾ [النحل: ١١٠]، وفي قوله تعالى: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنكُمْ وَالصَّابِرِينَ﴾ [محمد: ٣١].

وقرنه بالاستغفار: ﴿فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ بِالْعَشِيِّ وَالْإِبْكَارِ ﴿٥٥﴾﴾ [غافر: ٥٥].

وقرنه بالتسبيح، في قوله تعالى: ﴿وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ ﴿٤٨﴾﴾ [الطور: ٤٨]، وفي قوله تعالى في سورة طه: ﴿فَاصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا وَمِنْ آنَاءِ اللَّيْلِ فَسَبِّحْ وَأَطْرَافَ النَّهَارِ لَعَلَّكَ تَرْضَىٰ ﴿١٣٠﴾﴾ [طه: ١٣٠].

وقرن الصبر في القرآن الكريم بالحق، في قوله تعالى: ﴿وَالْعَصْرِ ﴿١﴾ إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴿٢﴾ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ ﴿٣﴾﴾ [العصر: ١ ـ ٣].

وقرنه بالرحمة، قال تعالى: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ وَتَوَاصَوْا بِالْمَرْحَمَةِ ﴿١٧﴾﴾ [البلد: ١٧].

وقرنه بالشكر في عدة آيات، قال تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ ﴿٥﴾﴾ [إبراهيم: ٥].

وحديث القرآن عن الصبر متنوع وممتع، مما يدل على أهميته ومكانته العظيمة، وكذا الشأن في السنة النبوية، فقد حث النبي ﷺ أمته على هذا الخُلق الكريم،

وكانت سيرته ﷺ أنموذجًا يحتذى في التخلُّق بخُلق الصبر بشتى أنواعه وأعلى درجاته، ومن قرأ في سيرته العملية وسنته القولية سيجد أن للصبر شأنًا عظيمًا.

قال ﷺ: «**عَجَبًا لِأَمْرِ الْمُؤْمِنِ، إِنَّ أَمْرَهُ كُلَّهُ خَيْرٌ، وَلَيْسَ ذَاكَ لِأَحَدٍ إِلَّا لِلْمُؤْمِنِ، إِنْ أَصَابَتْهُ سَرَّاءُ شَكَرَ، فَكَانَ خَيْرًا لَهُ، وَإِنْ أَصَابَتْهُ ضَرَّاءُ صَبَرَ، فَكَانَ خَيْرًا لَهُ**»(١).

وقال بعض السلف: «الإيمان نصفان: نصف صبر، ونصف شكر»(٢).

❐ المسألة الثانية: أنواع الصبر.

الصبر ثلاثة أقسام:

القسم الأول: صبر على الطاعة حتى يفعلها، فإن العبد لا يكاد يفعل المأمور به إلا بعد صبرٍ ومصابرة ومجاهدة لعدوِّه الباطن والظاهر، فبحسب هذا الصبر يكون أداؤه للمأمورات وفعله للمستحبات.

القسم الثاني: صبر عن المنهي عنه حتى لا يفعله، فإن النفس ودواعيها، وتزيين الشيطان، وقرناء السوء، تأمره بالمعصية وتجرِّئه عليها، فبحسب قوة صبره يكون تركه لها.

قال بعض السلف: «أعمال البر يفعلها البر والفاجر، ولا يقدر على ترك المعاصي إلا صدّيق»(٣).

وعن سهل بن عبد الله التستري: «ليس من عمل بطاعة الله صار حبيب الله، ولكن من اجتنب ما نهى الله عنه صار حبيب الله، ولا يجتنب الآثام إلا صِدِّيق مقرَّب، وأما أعمال البر يعملها البر والفاجر»(٤).

القسم الثالث: الصبر على ما يصيبه بغير اختياره من المصائب.

---

(١) صحيح مسلم (٢٩٩٩).

(٢) أخرجه وكيع بن الجراح في الزهد (٢/ ٤٥٦) برقم (٢٠٣)، والطبراني في الكبير (٩/ ١٠٧)، موقوفًا على ابن مسعود بلفظ: «الصبر نصف الإيمان، واليقين الإيمان كله».

(٣) أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء (١٠/ ١٩٧) بإسناده عن سهل بن عبد الله التستري ضمن كلام له طويل بلفظ: «ليس من عمل بطاعة الله صار حبيب الله، ولكن من اجتنب ما نهى الله عنه صار حبيب الله، ولا يجتنب الآثام إلا صِدِّيق مقرَّب، وأما أعمال البر يعملها البر والفاجر».

(٤) أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء (١٠/ ١٩٧).

والمصائب نوعان:

النوع الأول: نوع لا اختيار للخلق فيه؛ كالأمراض وغيرها من المصائب السماوية، فهذه يسهل الصبر فيها؛ لأن العبد يشهد فيها قضاء الله وقدره، وأنه لا مدخل للناس فيها، فيصبر إما اضطرارًا، وإما اختيارًا، فإن فتح الله على قلبه باب الفكرة في فوائدها، وما في حشوها[(١)] من النعم والألطاف[(٢)]، انتقل من الصبر عليها إلى الشكر لها والرضا بها، فانقلبت حينئذ في حقه نعمة، فلا يزال يجري قلبه ولسانه ـ أي: دأبه وشأنه ـ فيها: «**ربِّ أعنِّي على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك**»[(٣)]، وهذا يقوى ويضعف بحسب قوة محبة العبد لله وضعفها؛ بل هذا يجده أحدنا في الشاهد كما قال الشاعر يخاطب محبوبًا له ناله ببعض ما يكره:

لئن ساءني أن نِلتِني بمساءة ... لقد سرَّني أني خطرت ببالِكِ

النوع الثاني: أن يحصل له بفعل الناس في ماله أو عرضه أو نفسه.

فهذا النوع يصعب الصبر عليه جدًّا، لأن النفس تستشعر المؤذي لها، وهي تكره الغلبة، فتطلب الانتقام، فلا يصبر على هذا النوع إلا الأنبياء والصدِّيقون، وكان نبينا ﷺ إذا أوذي يقول: «**يرحم الله موسى لقد أوذي بأكثر من هذا فصبر**»[(٤)].

وأخبر عن نبي من الأنبياء أنه ضربه قومه فجعل يقول: «**اللّهم اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون**»[(٥)].

وقد روي عنه ﷺ أنه جرى له هذا مع قومه فجعل يقول مثل ذلك، **فجمع في هذا ثلاثة أمور**: العفو عنهم، والاستغفار لهم، والاعتذار عنهم بأنهم لا يعلمون، وهذا النوع من الصبر عاقبته النصر والعز والسرور، والأمن والقوة في ذات الله، وزيادة

---

(١) معنى الحشى: الناحية، والمقصود نواحيها أو داخلها. انظر: لسان العرب ـ مادة (حشا) (١٤/ ١٨٠ ـ ١٨١).

(٢) اللطيف من الكلام: ما غمض معناه وخفي، واللطف في العمل: الرفق فيه. انظر: لسان العرب ـ مادة (لطف) (٩/ ٣١٦).

(٣) يشير إلى حديث معاذ رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ أخذ بيده وقال: «**يا معاذ، والله إني لأحبك، فقال: أوصيك يا معاذ، لا تدعن في دبر كل صلاة تقول: اللّهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك**»، أخرجه أبو داود في سننه (٢/ ١٨١) كتاب الوتر باب في الاستغفار برقم (١٥٢٢)، والإمام أحمد في المسند (٥/ ٢٤٥، ٢٤٧)، والنسائي في سننه (٣/ ٥٣) كتاب السهو باب نوع آخر من الدعاء، والإمام أحمد في المسند (٥/ ٢٤٥، ٢٤٧).

(٤) أخرجه البخاري، رقم (٣٤٠٥)، ومسلم (٣/ ١٠٩).

(٥) أخرجه البخاري، رقم (٣٤٧٧)، ومسلم (٥/ ١٧٩).

محبة الله ومحبة الناس له وزيادة العلم، ولهذا، قال الله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ ﴿٢٤﴾﴾ [السجدة. ٢٤]»[(١)].

ويعين العبد على هذا الصبر عدةُ أشياء:

أحدها: أن يشهد أن الله ﷻ خالق أفعال العباد حركاتهم وسكناتهم وإراداتهم، فما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن. فلا يتحرك في العالم العلوي والسفلي ذرة إلا بإذنه ومشيئته، والعباد آلة، فانظر إلى الذي سلطهم عليك، ولا تنظر إلى فعلهم بك، تستريح من الهم والغم والحزن.

الثاني: أن يشهد ذنوبه، وأن الله إنما سلطهم عليه بذنبه، كما قال تعالى: ﴿وَمَا أَصَابَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا عَن كَثِيرٍ ﴿٣٠﴾﴾ [الشورى: ٣٠]. فإذا شهد العبد أن جميع ما يناله من المكروه فسببه ذنوبه، اشتغل بالتوبة والاستغفار من الذنوب التي سلطها عليه، عن ذمهم ولومهم والوقيعة فيهم.

وإذا رأيت العبد يقع في الناس إذا آذوه ولا يرجع إلى نفسه باللوم والاستغفار فاعلم أن مصيبته مصيبة حقيقية.

وإذا تاب واستغفر، وقال: هذا بذنوبي، صارت في حقه نعمة.

قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه كلمة من جواهر الكلام: «لا يرجونّ عبدٌ إلا ربّه، ولا يخافنّ عبدٌ إلا ذنبه»[(٢)].

وروي عنه وعن غيره: «ما نزل بلاء إلا بذنب، ولا رفع إلا بتوبة»[(٣)].

---

(١) قاعدة في الصبر لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص٩، ١٠).

(٢) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٧/ ١٢٢) رقم (٩٧١٨)، والأصبهاني في الترغيب والترهيب (٢/ ٦٦٢) رقم (١٥٨٦)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (١/ ٣٨٣) رقم (٥٤٧، ٥٤٨).

(٣) رواه الزبير بن بكار في الأنساب (كما عزاه إليه الحافظ ابن حجر في الفتح (٢/ ٤٩٧)، ولم أجده في القسم المطبوع من كتاب الأنساب)، أن العباس لما استسقى به عمر قال: «اللّهم إنه لم ينزل بلاء إلا بذنب، ولم يكشف إلا بتوبة»، ضمن دعاء طويل.
وأخرجه أبو بكر أحمد بن مروان الدينوري (ت:٣٣٣) في المجالسة وجواهر العلم (٣/ ١٠٢، ١٠٣، ط: دار ابن حزم) موقوفًا على العباس في دعائه عندما استسقى به عمر، فكان من دعائه: «اللّهم إنه لم ينزل بلاء من السماء إلا بذنب، ولا يكشف إلا بتوبة».
كما أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٦/ ٣٥٨ ـ ٣٥٩ ط: دار الفكر (ص١٨٤) تراجم عبادة بن أوفى ـ عبد الله بن ثوب)، من طريق أبي صالح باذام مولى ابن هانىء عن العباس بن عبد المطلب في حديث طويل.
=

الثالث: أن يشهد العبد حسن الثواب الذي وعده الله لمن عفا وصبر، كما قال تعالى: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَاۖ فَمَنۡ عَفَا وَأَصۡلَحَ فَأَجۡرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٤٠﴾﴾ [الشورى: ٤٠].

ولما كان الناس عند مقابلة الأذى **ثلاثة أقسام**: **ظالم** يأخذ فوق حقه، **ومقتصد** يأخذ بقدر حقه، **ومحسن** يعفو ويترك حقه.

ذكر الأقسام الثلاثة في هذه الآية، فأولها للمقتصدين، ووسطها للسابقين، وآخرها للظالمين.

ويشهد نداء المنادي يوم القيامة: «ألا ليقم من وجب أجره على الله، فلا يقوم إلا من عفا وأصلح»[1].

وإذا شهد مع ذلك فوت الأجر بالانتقام والاستيفاء، سهل عليه الصبر والعفو.

الرابع: أن يشهد أنه إذا عفا وأحسن أورثه ذلك من سلامة القلب لإخوانه، ونقائه من الغش، والغل، وطلب الانتقام، وإرادة الشر، وحصل له من حلاوة العفو ما يزيد لذته ومنفعته عاجلًا وآجلًا على المنفعة الحاصلة له بالانتقام أضعافًا مضاعفة، ويدخل في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴿١٣٤﴾﴾ [آل عمران: ١٣٤، ١٤٨].

فيصير محبوبًا لله، ويصير حاله حال من أُخِذَ منه دراهم فَعُوِّضَ عنها ألوفًا من الدنانير، فحينئذ يفرح بما مَنَّ الله عليه أعظم فرحٍ ما يكون.

الخامس: أن يعلم أنه ما انتقم أحد قط لنفسه إلا أورثه ذلك ذلًّا يجده في نفسه، فإذا عفا أعزه الله.

= وقد ثبت في صحيح البخاري استسقاء عمر بدعاء العباس (٢/ ٤٩٤ مع الفتح): كتاب الاستسقاء ـ باب سؤال الناس الإمام الاستسقاء إذا قحطوا ـ ح(١٠١٠)، دون بيان صفة دعائه على وجه التفصيل، فلم يرد ذكر هذا اللفظ.

وانظر الكلام على هذا الحديث في: اقتضاء الصراط المستقيم (ص٣٣٧، ٣٣٨، ط: دار الإفتاء).

(١) أخرج ابن مردويه عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «**إذا كان يوم القيامة أمر الله مناديًا ينادي ألا ليقم من كان له على الله أجره فلا يقوم إلا من عفا في الدنيا، وذلك قوله: ﴿فَمَنۡ عَفَا وَأَصۡلَحَ فَأَجۡرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِۚ﴾**». أورده السيوطي، في الدر المنثور (٦/ ١١). والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (١١/ ١٩٨). وأخرجه ابن حبان في روضة العقلاء (ص٢٧٦، ٢٧٧) عن الحسن البصري مرسلًا، ووصله البيهقي في شعب الإيمان (١٣/ ١٣٦) برقم (٧٠٥٠). ورواه هناد بن السري في الزهد (٢/ ٩٠٤)، وأبو نعيم في الحلية (٩/ ٢٠٤) عن الحسن البصري موقوفًا.

وهذا مما أخبر به الصادق المصدوق حيث يقول: «**ما زاد الله عبدًا بعفو إلا عزًّا**»[(١)].

فالعز الحاصل له بالعفو أحب إليه وأنفع له من العز الحاصل له بالانتقام، فإن هذا عِزٌّ في الظاهر وهو يورث في الباطن ذُلًّا، والعفو ذل في الباطن وهو يورث العز باطنًا وظاهرًا.

السادس ـ وهي من أعظم الفوائد ـ: أن يشهد أن الجزاء من جنس العمل، وأنه نفسه ظالم مذنب، وأن من عفا عن الناس عفا الله عنه، ومن غفر غفر الله له، فإذا شهد أن عفوه عنهم وصفحه وإحسانه مع إساءتهم إليه، سبب لأن يجزيه الله كذلك من جنس عمله فيعفو عنه ويصفح ويحسن إليه على ذنوبه، يسهل عليه عفوه وصبره، ويكفي العاقل هذه الفائدة.

السابع: أن يعلم أنه إذا اشتغلت نفسه بالانتقام وطلب المقابلة ضاع عليه زمانه، وتفرق عليه قلبه، وفاته من مصالحه، ما لا يمكن استدراكه، ولعل هذا يكون أعظم عليه من المصيبة التي نالته من جهتهم، فإذا عفا وصفح فرغ قلبه وجسمه لمصالحه التي هي أهم عنده من الانتقام.

الثامن: أن انتقامه واستيفاءه وانتصاره لنفسه وانتقامه لها، فإن رسول الله ﷺ ما انتقم لنفسه قط[(٢)].

فإذا كان هذا خير خلق الله وأكرمهم على الله لم يكن ينتقم لنفسه مع أن أذاه أذًى لله ويتعلق به حقوق الدين، ونفسه أشرف الأنفس، وأزكاها، وأبرها وأبعدها من كل خُلقٍ مذموم، وأحقها بكل خُلقٍ جميل، ومع هذا، فلم يكن ينتقم لها.

فكيف ينتقم أحدنا لنفسه التي هو أعلم بها وبما فيها من العيوب والشرور؛ بل الرجل العارف لا تساوي نفسه عنده أن ينتقم لها، ولا قدر لها عنده يوجب عليه انتصاره لها.

التاسع: إن أوذي على ما فعله لله أو على ما أمره به من طاعته ونهى عنه من معصيته وجب عليه الصبر ولم يكن له الانتقام، فإنه قد أوذي في الله، فأجره على الله، ولهذا، لما كان المجاهدون في سبيل الله ذهبت دماؤهم وأموالهم في الله لم تكن مضمونة، فإن الله تعالى اشترى منهم أنفسهم وأموالهم، فالثمن على الله

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب الأدب والبر والصلة باب استحباب العفو (٨/ ٢٠).

(٢) صحيح البخاري، رقم (٣٥٦٠). ومسلم، رقم (٢٣٢٧ ـ ٢٣٢٨).

لا على الخلق، فمن طلب الثمن منهم لم يكن له على الله ثمن، فإنه من كان في الله تلفه كان على الله خلفه[١].

وإن كان قد أوذي على معصية، فليرجع باللوم على نفسه، ويكون في لومه لها شغل عن لومه لمن آذاه.

وإن كان قد أوذي على حظٍّ، فليوطن نفسه على الصبر، فإن نيل الحظوظ دونه أَمْرٌ أَمَرُّ من الصبر، فمن لم يصبر على حرِّ الهواجر[٢]، والأمطار، والثلوج، ومشقة الأسفار، ولصوص الطريق، وإلا، فلا حاجة له في المتاجر، وهذا أمر معلوم عند الناس أن من صدق في طلب شيء من الأشياء بذل من الصبر في تحصيله بقدر صدقه في طلبه.

العاشر: أن يشهد معية الله معه إذا صبر، ومحبة الله له ورضاه، ومن كان الله معه دفع عنه من أنواع الأذى والمضرات ما لا يدفع عنه أحد من خلقه، قال الله تعالى: ﴿وَٱصْبِرُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿٤٦﴾﴾ [الأنفال: ٤٦]، وقال: ﴿وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٤٦﴾﴾ [آل عمران: ١٤٦].

الحادي عشر: أن يشهد أن الصبر نصف الإيمان، فلا يبذل من إيمانه جزءًا في نصرة نفسه، فإن صبر فقد أحرز إيمانه وصانه من النقص والله تعالى يدفع عن الذين آمنوا.

الثاني عشر: أن يشهد أن صبره حكم منه على نفسه، وقهر لها، وغلبة لها، فمتى كانت النفس مقهورة معه مغلوبة، لم تطمع في استرقاقه، وأسره، وإلقائه في المهالك، ومتى كان مطيعًا لها سامعًا منها مقهورًا معها لم تزل به حتى تهلكه، أو تتداركه رحمة من ربه.

---

(١) روى أبو يعلى في مسنده (٤/ ٣٦ ح٢٠٤٠ تحقيق حسين سليم أسد)، عن بشر بن الوليد الكندي عن المسور بن الصلت عن محمد بن المنكدر عن جابر أن رسول الله ﷺ قال: «**كل معروف صدقة، وما أنفق الرجل على أهله وماله كتب له صدقة، وما وقى به عرضه فهو صدقة. قال: وكل نفقة مؤمن في غير معصية فعلى الله خلفه ضامنًا إلا نفقة في بنيان**». قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٣/ ١٣٦): «وفي إسناد أبي يعلى مسور بن الصلت وهو ضعيف»، ورواه أيضًا الدارقطني في سننه (٣/ ٢٨ برقم ١٠١)، والحاكم في مستدركه (٢/ ٥٠) كلاهما من طريق عبد الحميد بن الحسن الهلالي عن محمد بن المنكدر بنحوه.
وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح ولم يخرجاه، وشاهده ليس من شرط هذا الكتاب»، وتعقبه الذهبي بقوله: «بل ضعفوه».

(٢) جمع هاجرة: وهي نصف النهار عند زوال الشمس إلى العصر، أو نصف النهار عند اشتداد الحر. انظر: لسان العرب ـ مادة (هجر) (٥/ ٢٥٤).

فلو لم يكن في الصبر إلا قهره لنفسه ولشيطانه، فحينئذ يظهر سلطان القلب وتثبت جنوده، فيفرح ويقوى ويطرد العدو عنه.

الثالث عشر: أن يعلم أنه إن صبر فالله ناصره ولا بد، فإن الله وكيل من صبر وأحال ظالمه عليه. ومن انتصر بنفسه لنفسه وكله الله إلى نفسه، فكان هو الناصر لها، فأين من ناصره الله خير الناصرين، إلى من ناصرته نفسه أعجز الناصرين وأضعفهم.

الرابع عشر: أن صبره على من آذاه واحتماله له يوجب رجوع خصمه عن ظلمه وندامته واعتذاره، ولوم الناس له، فيعود بعد إيذائه له مستحييًا منه، نادمًا على ما فعله، بل يصير مواليًا له. وهذا معنى قوله: ﴿ٱدۡفَعۡ بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ فَإِذَا ٱلَّذِي بَيۡنَكَ وَبَيۡنَهُۥ عَدَٰوَةٞ كَأَنَّهُۥ وَلِيٌّ حَمِيمٞ ٣٤﴾ [فصلت: ٣٤].

الخامس عشر: ربما كان انتقامه ومقابلته سببًا لزيادة شر خصمه وقوة نفسه وفكرته في أنواع الأذى التي يوصلها إليه كما هو المشاهد. فإذا صبر وعفا أمن من هذا الضرر.

والعاقل لا يختار أعظم الضررين بدفع أدناهما، وكم قد جلب الانتقام والمقابلة من شر عجز صاحبه عن دفعه، وكم قد ذهبت به نفوس ورئاسات وأموال وممالك لو عفا المظلوم لبقيت عليه.

السادس عشر: أن من اعتاد الانتقام ولم يصبر، لا بد أن يقع في الظلم، فإن النفس لا تقتصر على قدر العدل الواجب لها، لا علمًا، ولا إرادة، وربما عجزت عن الاقتصار على قدر الحق، فإن الغضب يخرج بصاحبه إلى حد لا يعقل ما يقول وما يفعل، فبينما هو مظلوم ينتظر النصر والعز، إذ انقلب ظالمًا ينتظر المقت والعقوبة.

السابع عشر: أن هذه المظلمة التي قد ظُلمها هي سبب، إما لتكفير سيئة، أو رفع درجة، فإذا انتقم ولم يصبر لم تكن مكفرة لسيئته ولا رافعة لدرجته.

الثامن عشر: أن عفوه وصبره من أكبر الجند له على خصمه، فإن من صبر وعفا كان صبره وعفوه موجبًا لذل عدوه، وخوفه وخشيته منه، ومن الناس، فإن الناس لا يسكتون عن خصمه وإن سكت هو، فإذا انتقم زال ذلك كله. ولهذا، تجد كثيرًا من الناس إذا شتم غيره أو آذاه يحب أن يستوفي منه، فإذا قابله استراح وألقى عنه ثقلًا كان يجده.

التاسع عشر: أنه إذا عفا عن خصمه، استشعرت نفس خصمه أنه فوقه، وأنه قد ربح عليه، فلا يزال يرى نفسه دونه، وكفى بهذا فضلًا وشرفًا للعفو.

العشرون: أنه إذا عفا وصفح كانت هذه حسنة، فتولد له حسنة أخرى، وتلك الأخرى تولد أخرى، وهلم جرًّا، فلا تزال حسناته في مزيد، فإن من ثواب الحسنة الحسنة، كما أن من عقاب السيئة السيئة بعدها، وربما كان هذا سببًا لنجاته وسعادته الأبدية، فإذا انتقم وانتصر زال ذلك[1].

(١) قاعدة في الصبر لشيخ الإسلام ابن تيمية.

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿٥٥﴾ «والإيمان بما قال الله ﷻ».

الشرح

الإيمان بالكتب هو الركن الثالث من أركان الإيمان، وهو الاعتقادُ الجازمُ أن الله تعالى أنزل على رسله كتبًا حجة على العالمين، ومحجة للعاملين؛ يعلِّمونهم بها الحكمة، ويزكُّونهم.

ونؤمن بأن الله تعالى أنزل مع كل رسول كتابًا؛ لقوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ [الحديد: ٢٥].

ونعلم من هذه الكتب:

١ ـ **التوراة**: التي أنزلها الله تعالى على موسى ﷺ، وهي أعظم كتب بني إسرائيل؛ قال ﷻ: ﴿فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ﴾ [المائدة: ٤٤].

٢ ـ **الإنجيل**: الذي أنزله الله تعالى على عيسى ﷺ، وهو مصدق للتوراة، ومتمم لها؛ قال ﷻ: ﴿وَآتَيْنَاهُ الْإِنْجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَاةِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةً لِلْمُتَّقِينَ ﴿٤٦﴾﴾ [المائدة: ٤٦]، ﴿وَلِأُحِلَّ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِي حُرِّمَ عَلَيْكُمْ﴾ [آل عمران: ٥٠].

٣ ـ **الزَّبور**: الذي آتاه الله تعالى داود ﷺ.

٤ ـ **صُحف إبراهيم وموسى** عليهما الصلاة والسلام.

٥ ـ **القرآن العظيم**: الذي أنزله الله على نبيه محمد خاتم النبيين ﴿هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ﴾ [البقرة: ١٨٥]، فكان ﴿مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ٤٨]؛ فنسخ الله به جميع الكتب السابقة، وتكفل بحفظه عن عبث العابثين، وزيغ المحرِّفين؛ قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴿٩﴾﴾ [الحجر: ٩]؛ لأنه سيبقى حجة على الخلق أجمعين إلى يوم القيامة[(١)].

(١) انظر: مجموع رسائل وفتاوى فضيلة الشيخ العثيمين (٣/ ٢٤١).

من ثمرات الإيمان بالكتب:

أولًا: العلم برحمة الله وعنايته بخلقه، حيث أنزل لكل قوم كتابًا يهديهم به.

ثانيًا: ظُهُور حِكمته تعالى؛ حيث شرع في هذه الكتب لكل أمة ما يناسبها.

وكان خاتم هذه الكتب القرآن العظيم مُناسبًا لِجَميع الخَلْقِ في كلِّ عَصر ومكانٍ إلى يوم القيامة.

ثالثًا: شكر نعمة الله على ذلك[1].

(١) انظر: مجموع رسائل وفتاوى فضيلة الشيخ العثيمين (٣/ ٢٥٩، ٢٦٠).

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

٥٦ : «والإيمان بأقدار الله كلها، خيرها وشرها، وحلوها ومرها، قد علم الله ما العباد عاملون، وإلى ما هم صائرون، لا يخرجون من علم الله، ولا يكون في الأرضين ولا في السماوات إلا ما علم الله ﷻ».

الشرح

المؤمن يؤمن بكل ما قضاه الله ﷻ وقدره خيرًا أو شرًّا، حلوًا أو مرًّا، فهو يؤمن به ويرضى به من الله ﷻ.

ثم قد علم الله ما العباد عاملون وإلى ما هم صائرون ولا يخرجون من علم الله ﷻ، ولا يكون في الأرضين ولا في السموات إلا ما علم الله ﷻ، وهذا قد تقدم بأنه أحد مراتب القدر. وتعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك وما أخطأك لم يكن ليصيبك، ولا خالق مع الله ﷻ.

فالله ﷻ خالق كل شيء، فكذب القدرية الذين قالوا: إن العبد يخلق فعله؛ فالعبد لا يخلق فعله، والله تعالى خالق كل شيء، لكن الله ﷻ شاء وأراد أن يكون لهذا العبد فعل، وأن يكون لهذا العبد مشيئة، وذلك الفعل وتلك المشيئة لا تخرج عن كونها خلق الله ﷻ. ولا تخرج عن إرادة الله ﷻ ومشيئته ﷻ.

الإيمان بالقدر خيره وشره هو الركن السادس من أركان الإيمان. هو الاعتقاد الجازم بتقدير الله تعالى للكائنات حسبما سبق به علمه، واقتضته حكمته؛ قال ﷻ: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾ [القمر: ٤٩]، ونؤمن مع ذلك أن الله تعالى جعل للعبد اختيارًا وقدرة بهما يكون الفعل، وإن كان لا يخرج بهما عن مشيئته سبحانه؛ قال سبحانه: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ﴿٢٨﴾ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٩﴾﴾ [التكوير: ٢٨، ٢٩].

والاعتقاد أن الله تعالى أرسل ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥]، ولولا أن فعل العبد يقع بإرادته واختياره ما بطلت حجته ﷻ على الناس بإرسال رسله.

وقد تقدم الحديث عن مراتب القدر في الفقرة: (٢٦).

من ثمرات الإيمان بالقدر:

أولًا: الاعتماد على الله تعالى عند فعل الأسباب؛ لأن السبب والمسبب كليهما بقضاء الله وقدره.

ثانيًا: راحة النفس وطمأنينة القلب؛ لأنه متى علم أن ذلك بقضاء الله تعالى، وأن المكروه كائن لا محالة، ارتاحت النفس واطمأن القلب ورضي بقضاء الرب، فلا أحد أطيب عيشًا، وأروح نفسًا، وأقوى طمأنينة ممن آمن بالقدر.

ثالثًا: طرد الإعجاب بالنفس عند حصول المراد؛ لأن حصول ذلك نعمة من الله بما قدره من أسباب الخير والنجاح؛ فيشكر الله تعالى على ذلك ويدع الإعجاب[1].

(١) مجموع رسائل وفتاوى فضيلة الشيخ ابن عثيمين (٣/ ٢٥٦ ـ ٢٦٠) بتصرف.

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

٥٧ - «وتعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك، وما أخطأك لم يكن ليصيبك».

الشرح

الله ﷻ عالمٌ بكل شيء أزلًا، قال عبادة بن الصامت لابنه: يا بُني، إنَّك لن تجد طعم حقيقة الإيمان حتى تعلم أنَّ ما أصابك لم يكن ليخطئك، وما أخطأك لم يكن ليُصيبك، سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «**إنَّ أول ما خَلق اللهُ القلم، فقال له: اكتب. قال: ربِّ وماذا أكتب؟ قال: اكتب مقادير كلِّ شيء حتى تقوم الساعة**»، يا بُني إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**مَن مات على غير هذا فليس مِنِّي**»[(١)].

فمقادير كلِّ شيء حتى قيام السَّاعة قد كُتبت في اللوح المحفوظ.

وعن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: كنتُ خلفَ رسول الله ﷺ يومًا، فقال: «**يا غلام، إني أُعلمك كلمات: احفظ الله يحفظك، احفظ الله تجده تجاهك، إذا سألت فاسأل الله، وإذا استعنت فاستعن بالله، واعلم أنَّ الأمة لو اجتمعت على أن ينفعوك بشيء لم ينفعوك إلا بشيء قد كتبه الله لك، ولو اجتمعوا على أن يَضروك بشيء لم يضروك إلا بشيء قد كتبه اللهُ عليك، رُفِعَت الأقلام وجَفَّت الصحف**»[(٢)].

فما أصاب الإنسان لم يكن ليخطئه، وما أخطأه لم يكن ليصيبه؛ فهذا سابق في القدر، سابق في علم الله.

(١) أخرجه أبو داود (٤٧٠٠) والترمذي (٢١٥٥)، وصححه الألباني في «صحيح الترمذي» (٢٦٤٥).

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» (١/ ٢٩٣) (٢٦٦٩)، والترمذي (٢٥١٦)، وصححه الألباني في «مشكاة المصابيح» (٥٣٠٢).

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿٥٨﴾ «ولا خالق مع الله ﷻ».

الشرح

الله تعالى خالق كل شيء، ومن ذلك أفعال العباد، فلا يقع في هذا الكون شيء إلا وهو خالقه...

ومن أدلة القرآن الكريم:

١ ـ قال تعالى في قصة إبراهيم الخليل ﷺ حيث كسر أصنامهم ثم جاء إليه قومه يناقشونه مسرعين فقال لهم كما حكى الله عنه: ﴿...أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ ﴿٩٥﴾ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾﴾ [الصافات: ٩٥ ـ ٩٦]؛ أي: خلقكم وعملكم، فتكون (ما) مصدرية، وقيل: إنها بمعنى الذي، فيكون المعنى: والله خلقكم وخلق الذي تعملونه بأيديكم وهو الأصنام[(١)]، وقد ذكر ابن كثير القولين ثم قال: «وكلا القولين متلازم، والأول أظهر»[(٢)]، وقد علل ذلك بما يؤيده من رواية البخاري في أفعال العباد عن حذيفة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن الله يصنع كل صانع وصنعته**»[(٣)]، وتلا بعضهم عند ذلك: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾﴾ [الصافات: ٩٦]، فأخبر أن الصناعات وأهلها مخلوقة، فالله تعالى خالق الخلق وأفعالهم كما دلت على ذلك الآية والحديث.

٢ ـ وقد وردت آيات كثيرة تدل دلالة واضحة على أن كل شيء مما في هذا الكون مخلوق لله ﷻ، وقد وردت هذه الآيات بلفظ العموم، فقال تعالى: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦]، وفي آية أخرى: ﴿ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [غافر: ٦٢]، وهذه نصوص واضحة في الدلالة على مرتبة الخلق، وقد جاءت الآية الأولى في معرض إنكار أن يكون للشركاء خلق كخلقه ﷻ، فنفى ذلك سبحانه آمرًا

(١) انظر: زاد المسير في علم التفسير لابن الجوزي (٧/ ٧٠).
(٢) تفسير ابن كثير (٧/ ٢٢).
(٣) رواه البخاري في «خلق أفعال العباد» (١٠٢). وصححه ابن حجر في «فتح الباري» (١٣/ ٥٠٧)، والألباني في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (١٦٣٦)، وقال: على شرط مسلم.

رسوله أن يقرر هذه الحقيقة التي تفصل في الأمر وتدل على وحدانية الله تعالى وانفراده بالخلق والرزق: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّٰرُ ﴿١٦﴾﴾، وفي موضع آخر جاءت هذه الآية لبيان قدرة الله تعالى وكماله ودلائل وحدانيته: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ ﴿٦٢﴾﴾ [الزمر: ٦٢]، أما الآية الثانية فقد جاءت أيضًا لبيان قدرة الله التامة حيث جعل لعباده الليل والنهار، ثم بيّن سبحانه أنه خالق كل شيء.

٣ ـ وقال تعالى ممتنًّا على الصحابة رضوان الله عليهم بعد أن أمرهم بالتثبت في خبر الفاسق: ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ ٱللَّهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ وَٱلْفُسُوقَ وَٱلْعِصْيَانَ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ ﴿٧﴾﴾ [الحجرات: ٧]، والشاهد قوله: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ﴾... ﴿وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ﴾، فهو سبحانه الذي جعل الإيمان محبوبًا أو أحب الأشياء إليكم، وهو الذي حسّنه بتوفيقه وقرّبه منكم، وهو الذي جعل ما يضاد الإيمان من الكفر والفسوق والعصيان مكروهًا عندكم، وذلك بما أودع في قلوبكم من كراهة الشر وعدم إرادة فعله، فالفاعل في كل ذلك هو الله تعالى[1].

وهناك آيات أخرى كثيرة تدل على أن الله تعالى هو المضل، والهادي، والمؤيد لعباده المؤمنين، والهازم لأعدائهم، وأنه المضحك، والمبكي، والمميت، والمحيي. وكل ذلك دليل على مرتبة الخلق، وقد أورد ابن كثير عند تفسيره لآية الحجرات السابقة، حديثًا يدل على هذه المرتبة عن ابن رفاعة الزرقي، قال: لما كان يوم أحد وانكفأ المشركون، قال رسول الله ﷺ: «**استووا حتى أثني على ربي، فصاروا خلفه صفوفًا، فقال: اللّهم لك الحمد كله، اللّهم لا قابض لما بسطت، ولا باسط لما قبضت، ولا هادي لما أضللت، ولا مضل لمن هديت، ولا معطي لما منعت، ولا مانع لما أعطيت، ولا مقرّب لما بعدت، ولا مباعد لما قربت، اللّهم ابسط علينا من بركاتك، ورحمتك، وفضلك، ورزقك، اللّهم إني أسالك النعيم المقيم الذي لا يحول ولا يزول، اللّهم إني أسالك النعيم يوم العيلة، والأمن يوم الخوف، اللّهم إني عائذ بك من شر ما أعطيتنا، وشر ما منعت، اللّهم حبب إلينا الإيمان وزينه في قلوبنا، وكره إلينا الكفر والفسوق والعصيان، واجعلنا من الراشدين، اللّهم توفنا مسلمين، وأحينا مسلمين، وألحقنا بالصالحين، غير خزايا ولا مفتونين، اللّهم قاتِل**

(١) انظر: فتح البيان في مقاصد القرآن لصدِّيق خان (٩/ ٧٤)، وانظر: «تفسير ابن السعدي» (٧/ ١٣١)، وانظر: شفاء العليل لابن القيم (ص٥٧).

الكفرة الذين يكذبون رسلك، ويصدون عن سبيلك، واجعل عليهم رجزك وعذابك، اللّهم قاتل الكفرة الذين أوتوا الكتاب، إلٰه الحق»[(١)]، فترى في هذا الحديث بأن الله تعالى هو الفاعل لهذه الأمور، وهذا دليل على مرتبة الخلق.

الأدلة من السنة:

١ ـ عن زيد بن أرقم رضي الله عنه، قال: لا أقول لكم إلا كما كان رسول الله ﷺ يقول: كان يقول: «**اللّهم أعوذ بك من العجز والكسل، والجبن والبخل، والهرم وعذاب القبر. اللّهم آت نفسي تقواها، وزكها أنت خير من زكاها، أنت وليها ومولاها...**» الحديث[(٢)]، والشاهد قوله: «**اللّهم آت نفسي تقواها وزكها...**»، فالفاعل هو الله تعالى، فهو الذي يطلب منه ذلك، ولفظ «**خير**» ليس للتفضيل؛ بل لا مزكي للنفس إلا الله، ولهذا قال بعد ذلك: «**أنت وليها ومولاها**»[(٣)]. فهو سبحانه الملهم للنفس الخير والشر، قال تعالى: ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا ﴿٨﴾﴾ [الشمس: ٨]، قال سعيد بن جبير في تفسير هذه الآية ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا ﴿٨﴾﴾ [الشمس: ٨]؛ أي: فالخلق والإنسان قادر على سلوك أيهما شاء ومخير فيه، وقال ابن زيد في معنى الآية: (جعل ذلك فيها بتوفيقه إياها للتقوى)[(٤)].

٢ ـ وعن ورّاد مولى المغيرة بن شعبة قال: كتب معاوية إلى المغيرة: اكتب إليَّ ما سمعت النبي ﷺ يقول خلف الصلاة، فأملى عليّ المغيرة قال: سمعت النبي ﷺ يقول خلف الصلاة: «**لا إلٰه إلا الله وحده لا شريك له، اللّهم لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت، ولا ينفع ذا الجَد منك الجد**»[(٥)]، والشاهد قوله: «**اللّهم لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت**»، فالمعطي والمانع هو الله تعالى فهو الفاعل لهما، وهذا يدل على أن الخالق هو الله ﷻ وقوله: «**ولا ينفع ذا الجد منك الجد**»؛ أي: لا ينفع ذا الغنى منك غناه، أو لا ينجيه حظه منك؛ بل ينفعه عمله الصالح.

---

(١) رواه أحمد (٣/ ٤٢٤) (١٥٥٣١)، والبزار (٩/ ١٧٥)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٥٣٨)، وقال: [فيه] عبد الواحد بن أيمن مشهور ليس به بأس في الحديث، روى عنه أهل العلم، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٦/ ١٢٤): رجاله رجال الصحيح، وصححه ابن حجر في «نتائج الأفكار» (٢/ ١٦٣)، والألباني في «صحيح الأدب المفرد» (٥٣٨).

(٢) رواه مسلم (٢٧٢٢).

(٣) انظر: شرح صحيح مسلم للنووي (١٧/ ٤١).

(٤) الكشف والبيان للثعلبي (١٠/ ٢١٣)، وزاد المسير (٩/ ١٤٠)، وتفسير البغوي (٨/ ٤٣٨).

(٥) رواه البخاري (٨٤٤)، ومسلم (٥٩٣).

٣ ـ وقد قال ﷺ لأبي موسى الأشعري رضي الله عنه: «**يا عبد الله بن قيس، ألا أدلك على كنز من كنوز الجنة؟**»، فقلت: بلى يا رسول الله، قال: «**قل: لا حول ولا قوة إلا بالله**»[(١)]، والشاهد قوله: «**لا حول ولا قوة إلا بالله**»، ففيها الاعتراف بأنه لا صانع غير الله، ولا راد لأمره، وأن العبد لا يملك من أمره شيئًا، فمعناها: لا حركة، ولا استطاعة، ولا حيلة إلا بمشيئة الله تعالى[(٢)].

وقيل: معناه لا حول في دفع شر ولا قوة في تحصيل خير إلا بالله، وقيل: «لا حول عن معصية الله إلا بعصمته، ولا قوة على طاعة الله إلا بمعونته»[(٣)]، وحكي هذا عن ابن مسعود رضي الله عنه، وكله متقارب، والكنز هنا: معناه ثواب مُدَّخر في الجنة عند الله، وهو ثواب نفيس[(٤)].

(١) رواه البخاري (٤٠٢٥) بلفظ: «**ألا أدلك على كلمة**»، بدلًا من: «**ألا أدلك على كنز**»، ومسلم (٢٧٠٤).

(٢) انظر: تهذيب اللغة للأزهري (٥/ ٢٤٣)، لسان العرب (١١/ ١٨٤) مادة: (حول).

(٣) رواه البزار (٥/ ٣٧٤)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١/ ٤٤٦) (٦٦٤)، والديلمي (٥/ ٣٧٥) (٨٤٧٨) بلفظ: «**إلا بعون الله**» بدلًا من «**إلا بمعونته**». قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ١٠٢): رواه البزار بإسنادين؛ أحدهما: منقطع، وفيه عبد الله بن خراش، والغالب عليه الضعف، والآخر: متصل حسن، وقال الحسيني في «البيان والتعريف» (٢/ ٢٨٩): سنده لا بأس به.

(٤) شرح صحيح مسلم للنووي (١٧/ ٢٦ ـ ٢٧)، وانظر: عمدة القاري للعيني (٢٣/ ١٥٤).

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

٥٩ «والتكبير على الجنائز أربع، وهو قول مالك بن أنس وسفيان الثوري والحسن بن صالح وأحمد بن حنبل والفقهاء، وهكذا قال رسول الله ﷺ».

الشرح

ثبت في صحيح البخاري: «أن النبي ﷺ نعى النجاشي في اليوم الذي مات فيه وخرج بهم إلى المصلى، فصف بهم وكبر عليه أربع تكبيرات»[1]، وهذا هو قول جمهور العلماء، وهم مالك بن أنس وسفيان الثوري والحسن بن صالح وأحمد بن حنبل والفقهاء كلهم، فهم يرون أن التكبير على الجنائز أربع تكبيرات، ومن العلماء من أجاز خمس تكبيرات أو ستًّا أو سبعًا، وقد ثبت أن النبي ﷺ كبر على بعض الجنائز خمس تكبيرات، ولكن الجمهور على أربع، قال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ: استقرت الشريعة على أربع، وأن هذا كان أولًا، ثم استقرت الشريعة الاقتصار على أربع تكبيرات، والصواب أن المسألة فيها خلاف، لكن الأرجح الذي عليه الجمهور هو الاقتصار على أربع تكبيرات.

والمصنف هنا يرجّح أن مسألة التكبير أربع، وهو قول الجمهور، لكن لا يعني أنه هو الصورة الوحيدة للتكبير. فللتكبير صور عديدة فعلها النبي ﷺ لا ينبغي لأحد أن يُنكر على فاعلها، وكل ما ثبت عن النبي ﷺ من صور الأفعال إذا لم يرد له فيها خصوصية أو يرد النسخ فإنها تبقى من صور الفعل الجائزة، مثل: صلاة الخوف، فلها عدة صور كلها جائزة، وصلاة الكسوف والخسوف لها عدة صور كلها جائزة، وصلاة الاستسقاء لها عدة صور كلها جائزة، وكذلك صلاة الجنازة في تكبيراتها، فالذي عليه جمهور السلف أنها أربع؛ لكن النبي ﷺ فعل غير ذلك، فمن زاد فلا حرج عليه.

(١) أخرجه البخاري (١٢٤٥) واللفظ له، ومسلم (٩٥١).

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

٦٠ «والإيمان بأن مع كل قطرة مَلَكٌ ينزل من السماء حتى يضعها حيث أمره الله ﷻ»[١].

الشرح

معلوم أن ملائكة الله ﷻ وَكَلَ إليهم أمور الخلق، فكل ملك له وظيفة، فهناك ملائكة موكلون بالقطر؛ أي: بالمطر، الله ﷻ جعل هذا من وظائفهم.

وهناك ملائكة موكلون بالرزق، وهناك ملائكة موكلون بالعرش، وهناك ملائكة موكلون بأعمال العباد، وهناك الحفظة، فأعمال الملائكة لا تحصى كثرة.

لا يُعلم حديث في هذا، والذي ثبت أن ميكائيل ﷺ موكّل بالقطر؛ أي: بالمطر.

قال الشيخ الراجحي في شرح السنة للبربهاري: «جاء هذا من قول الحسن بن قتيبة والحسن البصري، وذلك أن الله تعالى وكل بالقطر ملكًا وهو ميكائيل، وجبريل موكل بالوحي، وإسرافيل موكل بالنفخ في الصور، فهؤلاء الأملاك الثلاثة هم رؤساء الملائكة وهم مقدّمون عليهم؛ ولهذا، توسل النبي ﷺ بربوبية الله لهؤلاء الأملاك الثلاثة؛ في حديث عائشة في صحيح مسلم، أن النبي ﷺ كان إذا قام من الليل استفتح بهذا الاستفتاح: «**اللّهم ربَّ جبرائيل وميكائيل وإسرافيل، فاطر السموات والأرض، عالم الغيب والشهادة، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون، اهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك، إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم**»»[٢].

قال العلماء: توسّل النبي ﷺ بربوبية الله لهؤلاء الأملاك الثلاثة؛ لأن كل ملك موكل بما فيه الحياة، فجبريل موكل بالوحي الذي فيه حياة القلوب والأرواح، وميكائيل موكل بالقطر والمطر الذي فيه حياة الأبدان والنبات والحيوان، وإسرافيل

---

(١) وردت في ذلك بعض الآثار عن بعض التابعين. انظرها في: تفسير الطبري (١٤/ ١٩ ـ ٢٠)، وتفسير ابن كثير (٣/ ٣٢٢، ٤/ ٣٠٥)، والدر المنثور (٦/ ٢٦٤ ـ ٢٦٥، ٨/ ٢٦٤)، والعظمة لأبي الشيخ (٣/ ٩٦٨، ٤/ ١٢٧٤).

(٢) صحيح مسلم (٧٧٠).

موكل بالنفخ في الصور الذي فيه إعادة الأرواح إلى أجسادها فتعود الحياة إلى الأجسام.

أما كون ميكائيل عليه الصلاة والسلام موكل بالقطر فهذا ثابت عند النسائي في الكبرى، وذكره ابن أبي حاتم في التفسير عند قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ.... ﴿٩٨﴾﴾ الآية، ولفظه: «أقبلت يهود إلى رسول الله ﷺ فقالوا: يا أبا القاسم، إنا نسألك عن خمسة أشياء، فإن أنبأتنا بهن عرفنا أنك نبي واتبعناك، فأخذ عليهم ما أخذ إسرائيل على بنيه إذ قالوا: الله على ما نقول وكيل قال: «**هاتوا**»، قالوا: أخبرنا عن علامة النبي. قال: «**تنام عيناه ولا ينام قلبه**»، قالوا: أخبرنا كيف تؤنث المرأة وكيف تذكر؟ قال: «**يلتقي الماءان، فإذا علا ماء الرجل ماء المرأة أذكرت وإذا علا ماء المرأة ماء الرجل أنثت**»، قالوا: أخبرنا ما حرم إسرائيل على نفسه؟ قال: «**كان يشتكي عرق النسا فلم يجد شيئًا يلائمه إلا ألبان كذا وكذا**»، قال أبي: قال بعضهم: يعني: الإبل، فحرم لحومها. قالوا: صدقت. قالوا: أخبرنا ما هذا الرعد؟ قال: «**ملك من ملائكة الله ﷻ موكل بالسحاب بيده أو في يده مخراق من نار يزجر به السحاب يسوقه حيث أمر الله**»، قالوا: فما هذا الصوت الذي يسمع؟ قال: «**صوته**». قالوا: صدقت، إنما بقيت واحدة، وهي التي نبايعك إن أخبرتنا بها فإنه ليس من نبي إلا له ملك يأتيه بالخبر فأخبرنا من صاحبك؟ قال: «**جبريل عليه السلام**»، قالوا: جبريل ذاك الذي ينزل بالحرب والقتال والعذاب عدونا، لو قلت: ميكائيل الذي ينزل بالرحمة والنبات والقطر لكان. فأنزل الله ﷻ: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ﴾ إلى آخر الآية»[1].

وعن ابن عباس، قال: «أقبلت يهود إلى النبيّ ﷺ فقالوا: يا أبا القاسم، أخبرنا عن الرعد، ما هو؟ قال: «**ملَكٌ من الملائكة وُكلَ بالسحاب، معه مخاريق من نار يسوق بها السحاب حيث شاء الله**». فقالوا: فما هذا الصوت الذي نسمع؟ قال: «**زَجْرُهُ السحابَ إذا زجره حتى ينتهي إلى حيث أمر**». قالوا: صدقت، فأخبرنا عمّا حرّم إسرائيل على نفسه؟ قال: «**اشتكى عرق النسا فلم يجد شيئًا يلائمه إلا لحوم الإبل وألبانها، فلذلك حرّمها**». قالوا: صدقت. قال الترمذي: «هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ»»[2].

---

(١) رواه أحمد في المسند (٤/ ١٦١)، وقال الشيخ أحمد شاكر: إسناده صحيح.

(٢) جامع الترمذي، كتاب التفسير، تفسير سورة الرعد (٥/ ٢٩٤).

فهرست المجلد الأول

العنوان	الصفحة
المقدمة	٥
دوافع شرح المتن	٥
المنهج المتبع في الشرح	٦
توطئة	٩
المقدمة الأولى	٩
مفهوم علم العقيدة	٩
وظيفة علم العقيدة	١٠
المقدمة الثانية	١٥
ترجمة مؤلف المتن	١٩
شرح المتن	٢٥
معنى الحمد لله	٢٧
معنى الهداية	٢٩
معنى الإسلام	٣٢
السنة ومعانيها	٣٣
مراد المصنف بقوله: الإسلام	٣٥
قواعد مهمة مستفادة	٣٦
القاعدة الأولى: اعتقاد أهل السنة في الدين كامل	٣٦
القاعدة الثانية: حفظ أهل السنة للأصلين	٣٧
القاعدة الثالثة: ثبات أهل السنة	٣٨
القاعدة الرابعة: تميز أهل السنة باتصال السند	٣٩
القاعدة الخامسة: أن هذا الدين واضح	٤٠
القاعدة السادسة: إن الحق لا يعرف بالرجال..	٤٠
القاعدة السابعة: أهل السنة أبعد الطوائف عن الاختلاف في أصولهم	٤١
القاعدة الثامنة: من سمات أهل السنة أنهم يقولون: إن المسائل التي يقع فيها الخلاف ليست على درجة واحدة	٤٢
القاعدة التاسعة: من سمات أهل السنة أنهم قليل في زمن الفتنة	٤٤
القاعدة العاشرة: أن أهل السنة يعطون كل ذي حق حقه..	٤٤
القاعدة الحادية عشرة: أن أهل السنة جمعوا بين الرحمة واللين والشدة والغلظة	٤٦
القاعدة الثانية عشرة: من سمات أهل السنة حرصهم على الجماعة والألفة	٤٨

العنوان	الصفحة
القاعدة الثالثة عشرة: أهل السنة أنهم يقولون: إن العقل الصريح دائما موافق للرسول ﷺ لا يخالفه قط .	٤٩
القاعدة الرابعة عشرة: أهل السنة يتميزون باعتقادهم أن الصحابة ﷺ لن يكن أحد منهم على بدعة	٤٩
القاعدة الخامسة عشرة: وسطية أهل السنة بين الطوائف والفرق	٥١
سمات أهل الباطل	٥٢
من سماتهم: يجعلون أقولهم هي الأصل، والكتاب والسنة تبع لهم	٥٢
من سماتهم: عامتهم لا يعرفون ما جاء في الكتاب والسنة	٥٣
من سماتهم: يتعاملون مع النصوص بما يوافق أهواءهم	٥٤
من سماتهم: يلبسون الحق بالباطل ويقيمون الباطل مكان الحق	٥٤
من سماتهم: اتباع المتشابهات والألفاظ المجملة والمعاني المشتبهة	٥٥
من سماتهم: طعنهم في الصحابة	٥٧
من سماتهم: انتقاصهم لعلوم السلف	٥٨
من سماتهم: جمعهم بين الجهل والظلم	٥٩
من سماتهم: استدلالاتهم واهية	٥٩
من سماتهم: زعمهم أن أهل السنة أهل تقليد	٦٠
من سماتهم: تكفيرهم لخصومهم	٦١
معنى الجماعة	٦٣
ورود لفظ الجماعة في الشرع	٦٤
معنى الافتراق	٦٨
بيان أنواع الاختلاف	٧١
الأساس الذي تبنى عليه الجماعة	٨٠
منزلة العقل من الدين	٨٧
خطورة اتباع الهوى	٩٤
حكم من خالف الصحابة في شيء من أمر الدين	٩٥
شروط تكفير المعين	٩٧
إحداث البدع سبب في ترك السنن ...	١٠٣
التحذير من صغار المحدثات	١٠٦
فائدة الاقتداء بالسلف الصالح	١٠٩
بيان الطرق المؤدية للخروج عن الحق	١١٢
لا يتم إسلام عبد حتى يكون متبعا مصدقا	١١٥
ليس في السنة قياس ولا يضرب لها المثل	١١٩
أقسام الرأي	١٢٢
الرأي الباطل وأنواعه	١٢٤
خلاصة قانون التأويل	١٢٧
تعريف علم الكلام	١٣١
أشهر المتكلمين	١٣٢
تعريف الخصومة	١٣٣
تعريف الجدل	١٣٤
تعريف المراء	١٣٤
الفرق بين المراء والجدل	١٣٥
الإيمان بالله حياة القلوب	١٣٧

العنوان	الصفحة
الكلام في الرب تعالى محدث	١٣٩
لا نَصِف الله ﷻ إلا بما وصف به نفسه	١٤١
أقسام الناس في باب الأسماء والصفات	١٤٤
لا يقال في الصفات كيف ولم؟	١٤٩
القرآن كلام الله منزل غير مخلوق	١٥١
الإيمان برؤية الله يوم القيامة	١٥٣
استحالة رؤية الله يقظة في الدنيا	١٥٦
رؤية الله في المنام	١٥٧
رؤية النبي ﷺ ربه ليلة المعراج	١٥٨
رؤية الله ﷻ في الآخرة	١٦٠
رؤية الكفار والمنافقين لربهم ﷻ	١٦١
الإيمان بالميزان يوم القيامة	١٦٣
علامات الساعة الكبرى والصغرى ...	١٦٤
الشفاعة وشروطها	١٦٧
معنى الميزان	١٦٨
الأدلة على ثبوت الميزان	١٧٠
صفات الميزان بين المثبتين والنافين .	١٧٣
خلاف العلماء في الميزان هل هو واحد أم متعدد	١٧٩
الأقوال في الموزون	١٨٠
كيفية وزن الأعمال	١٨٣
الإيمان بعذاب القبر	١٨٤
فتنة القبر	١٨٦
الإيمان بحوض رسول الله ﷺ	١٨٩
الإيمان بشفاعة النبي ﷺ للمذنبين ...	١٩١
أنواع شفاعات النبي ﷺ يوم القيامة .	١٩٣
الإيمان بالصراط على جهنم	١٩٧
الإيمان بالأنبياء والملائكة	٢٠٠
معنى النبوة والرسالة	٢٠٠
حكم الإيمان بالأنبياء	٢٠٤
تعريف الإيمان بالنبي ﷺ	٢٠٥
تعريف الملائكة	٢٠٦
حكم الإيمان بالملائكة	٢٠٧
صفات الملائكة وقدراتهم	٢٠٨
أهم الصفات الخَلْقية	٢١١
أهم الصفات الخُلُقية	٢١٢
هل بين الملائكة والبشر شبه في الشكل والصورة	٢١٩
علاقة الملائكة بالإنسان	٢٢٠
نزول آدم عليه السلام إلى الأرض	٢٢١
العلاقة المباشرة بين البشر والملائكة	٢٢٢
الملائكة حراس على السماوات المسلحة بالشهب	٢٢٢
الملائكة شهود على أفعال بني آدم ...	٢٢٢
ملَك الأرحام عليه السلام	٢٢٢
علاقة الملائكة بالأطفال	٢٢٣
علاقة الملائكة بابن آدم إذا بلغ سن التكليف	٢٢٣
علاقة الملائكة بمن راح المسجد ومنتظر الصلاة	٢٢٣
الملائكة تتأذى مما يتأذى منه بنو آدم	٢٢٤

العنوان	الصفحة
البصاق عن اليمين في الصلاة تتأذى منه الملائكة	٢٢٤
لا تدخل الملائكة بيتا فيه صورة أو كلب	٢٢٤
حفظ الملائكة العبد عموما من أمر الله	٢٢٥
علاقة الملائكة بالمسلم في حياته اليومية	٢٢٥
علاقة الملائكة بمن يصلى على رسول الله ﷺ	٢٢٦
قعود الملائكة يوم الجمعة بباب المسجد يكتبون الأول فالأول	٢٢٦
علاقة حملة العرش بالذين آمنوا بالله تعالى	٢٢٦
علاقة الملائكة بالمستقيمين	٢٢٦
علاقة الملائكة بالإنسان عند الموت .	٢٢٧
علاقة الملائكة بالميت المؤمن	٢٢٧
علاقة الملائكة بالميت الكافر	٢٢٧
علاقة الملائكة ببني آدم في القبر	٢٢٨
علاقة الملائكة بالإنسان يوم البعث ..	٢٢٩
علاقة الملائكة بيوم الحساب	٢٢٩
علاقة الملائكة بعد الحساب	٢٢٩
علاقة الملائكة بمن دخل الجنة	٢٢٩
التفاضل بين الملائكة والبشر	٢٣٠
الإيمان بأن الجنة حق والنار حق	٢٣٥
وجود النار في الحياة الدنيا	٢٤٠
مكان النار	٢٤١
الجنة والنار مخلوقتان	٢٤٣
علم الله بعدد من يدخل الجنة والنار .	٢٤٤
الجنة والنار لا تفنيان	٢٤٥
الإيمان بالمسيح الدجال	٢٤٩
صفة الدجال والأحاديث الواردة فيه .	٢٥٠
مكان خروج الدجال	٢٥٣
الأماكن التي لا يدخلها الدجال	٢٥٣
أتباع الدجال	٢٥٤
فتنة الدجال	٢٥٥
الوقاية من فتنة الدجال	٢٥٦
الفرار من الدجال والابتعاد منه	٢٥٨
هلاك الدجال	٢٥٨
الرد على من أنكر حقيقة المسيح الدجال	٢٦٠
صفة نزول عيسى عليه السلام	٢٦٣
أدلة نزوله	٢٦٤
الحكمة في نزول عيسى عليه السلام دون غيره	٢٧٢
بما يحكم عيسى عليه السلام؟	٢٧٤
انتشار الأمن وظهور البركات في عهده عليه السلام	٢٧٥
مدة بقائه بعد نزوله ثم وفاته	٢٧٧
الإيمان قول وعمل	٢٧٨
معنى الإيمان لغة وشرعا	٢٧٨
دلالة اسم الإيمان	٢٨٣
أقوال الناس في مسمى الإيمان	٢٨٦
أدلة زيادة الإيمان ونقصانه من القرآن	٢٨٩
أدلة زيادة الإيمان ونقصانه من السنة .	٢٩٠

العنوان	الصفحة
أقوال السلف الصالح في زيادة الإيمان ونقصانه	٢٩٢
الأقوال المخالفة لأهل السنة والجماعة في مسألة زيادة الإيمان ونقصانه	٢٩٣
ثمرة الخلاف في مسألة زيادة الإيمان ونقصانه	٢٩٩
عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة ﷺ	٣٠١
تفضيل الخلفاء الأربعة ﷺ على غيرهم	٣٠٣
ذكر تفاضل الأربعة ﷺ	٣٠٤
أفضل الصحابة بعد الخلفاء الأربعة	٣١٢
أفضل الصحابة بعد العشرة	٣١٣
فضل السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار	٣١٤
طبقات الصحابة	٣١٧
الشهادة لمن شهد له رسول الله ﷺ بدخول الجنة	٣٢٢
حكم الاقتداء بالصحابة الكرام ﷺ	٣٢٥
السمع والطاعة لولاة الأمور فيما يحب الله ويرضى	٣٢٧
السمع والطاعة في المعروف	٣٣٠
صور تولي الخلافة	٣٣٢
لا يحل لأحد أن يبيت بدون بيعة إمام	٣٣٨
الحج والغزو مع الإمام ماض	٣٣٩
الصلاة خلفهم جائزة	٣٤١
النافلة بعد صلاة الجمعة	٣٤٧

العنوان	الصفحة
الخلافة في قريش	٣٥١
حكم من خرج على إمام المسلمين	٣٦٤
حكم قتال السلطان	٣٦٦
حكم قتال الخوارج	٣٦٨
لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق	٣٦٩
أقسام الشهادة	٣٧٠
الشهادة لمعين بالجنة أو بالنار	٣٧١
ما من ذنب إلا له توبة	٣٧٨
الرجم حق	٣٨٠
المسح على الخفين سنة	٣٨٢
تقصير الصلاة في السفر سنة	٣٨٥
الصوم في السفر لمن شاء	٣٨٦
لا بأس بالصلاة في السراويل	٣٨٧
تعريف النفاق لغة واصطلاحا	٣٨٩
أنواع النفاق	٣٩٠
المسائل المتعلقة بالنفاق العملي	٣٩٢
المسائل المتعلقة بالنفاق الاعتقادي المخرج من الملة	٣٩٦
من أنكر النفاق	٤٠٢
الدنيا دار إسلام وإيمان	٤٠٤
الشهادة لمعين بالإيمان	٤٠٧
الصلاة على من مات من أهل القبلة	٤١٠
لا يخرج أحد من أهل القبلة من الإسلام إلا بدليل من الكتاب أو السنة	٤١١
وجوب التسليم لنصوص الكتاب والسنة	٤١٧

العنوان	الصفحة
الرد على من أنكر نصوص الصفات .	٤٢٠
النبي ﷺ بين لأمته ما يتعلق بمسائل الاعتقاد أتم بيان وأوضحها بلسان عربي مبين	٤٢٣
بيان خطورة التأويل	٤٢٤
من قواعد أهل السنة أن النص يحمل على ظاهره	٤٢٧
العقل الصريح يوافق نصوص الكتاب والسنة	٤٢٨
من زعم أنه رأى ربه في الدنيا فقد كفر	٤٣٠
الفكرة في الله تبارك وتعالى بدعة	٤٣٢
مسائل الإيمان بالقضاء والقدر	٤٣٥
مراتب الإيمان بالقضاء والقدر	٤٣٧
أقسام التقدير	٤٣٨
شروط النكاح	٤٤١
تعريف الطلاق	٤٤٤
أنواع الطلاق	٤٤٥
لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث	٤٤٧
كل المخلوقات تفنى	٤٤٩
الإيمان بالقصاص يوم القيامة بين الخلق كلهم	٤٥٣
وجوب إخلاص العمل	٤٥٧
الرضا بقضاء الله	٤٥٩
الصبر على حكم الله	٤٦٣
فضل الصبر	٤٦٣
أنواع الصبر	٤٦٥
الأسباب المعينة على الصبر	٤٦٧
الإيمان بالكتب المنزلة	٤٧٣
الإيمان بالقدر خيره وشره	٤٧٥
الله سبحانه وتعالى عالم بكل شيء أزلا	٤٧٧
لا خالق مع الله	٤٧٨
صفة التكبير على الجنازة	٤٨٢
الإيمان بالملائكة الموكلين بالقطر ...	٤٨٣